معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٤)

التنمية الزراعية فى مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الأول

الموارد الزراعية

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريدرقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

التنمية الزراعية في مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الأول

الموارد الزراعية

تقديـــم

اصبح تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بمعدلات سريعة من اجل رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب الهدف الرئيسى الذى تسعى اليه العديد من دول العالم المتقدم والنامى على حد سواء ولو ان الامر يختلف فيما بينهما فى طبيعة واهداف ووسائل ومعدلات التنمية • وتعنـــى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة احداث زيادة سريعة تراكمية دائمة فى متوسط دخل الفرد وذلـــك عبر فترة ممتدة من الزمن ، وعلى ان تعود ثمارها على مختلف فئات الشعب • وعلى الرغم من وضوح فكـــرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة الا انه قد شابها بعض الغموض فى اواخر الخمسينات وخلال الستينات ويرجع ذلك الى ان اغلب البلاد المتقدمة اقتصاديا كانت ترتكز اقتصادياتها اساسا على النشاط الانتاجـى الصناعى ، فى حين ان اغلب البلاد المتخلفة اقتصاديا كان يعتمد اقتصادها بالدرجة الاولى على النشـاط الانتاجى الزراعى او المنجمى • ومن ثم اتجه الكثير من الفكرين الاقتصاديين الى الربط بين التنميـــــة الاقتصادية والتقدم الاقتصادى ، من جانب ، ومدى اتساع النشاط الانتاجى الصناعى من جانب آخر • كمـــا ثبت كذلك فى اذهان الكثيرين الربط بين التخلف الاقتصادى والنشاط الانتاجى الزراعى او المنجمى •

ورغم انتشار هذا التيار الفكرى الا انه قوبل من جانب الكثير من علماء الاقتصاد بالعديد مـــــن التحفظات وبأنه يرتكز على تحليل يتسم بالقصور • وكانت هذه الآراء المعارضة تستند الى ان هناك علاقـــات تبادلية قوية مابين التنمية الزراعية من جانب والتنمية الصناعية من جانب آخر • وفاد هذه الاراء ان التنميـــة الزراعية تمثل حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة كما انها تلعب دورا رئيسيا فى تسـيير سياسات التوسع الصناعى فى اتجاهات عدة اهمها :ـ

- توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان بصفة عامة ، ولهؤلاء الذين ينتقلون من النشاط الانتاجـــى الزراعى والمناطق الريفية ، الى النشاط الانتاجى الصناعى والمناطق الحضرية ، وخاصة فى البـلاد التى تعتمد الى حد كبير على الواردات من السلع الزراعية الغذائية •
- توفير المواد الاولية الزراعية اللازمة للكثير من الصناعات التحويلية •
- زيادة حجم الدخول الموزعة والمتاحة فى المناطق الزراعية الريفية ، الامر الذى يؤدى الى توسـيع السوق امام الكثير من السلع الصناعية سواء لاغراض استهلاكية او لاغراض انتاجية •
- ان التوسع الزراعى الافقى سوف يساعد خاصة فى حالة البلاد ذات الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا على استيعاب جزء من القوى العاملة الفائضة ، كما ان تطوير وتحديث اساليب الزراعة يســـاعد

على توفير القوى العاملة المطلوبة للتنمية الاقتصادية فى مجالات اخرى فى البلاد ذات الكثافة السكانية المنخفضة نسبيا ٠

هذا وفى الاتجاه العكسى يمثل التوسع الصناعى اهمية خاصة بالنسبة الى تحقيق التوسع الزراعى وذلك للاسباب التالية :

- يخلق سوقا كبيرة امام السلع الزراعية الامر الذى يجعل من النشاط الزراعى نشاطا متطورا ومن ثم اكثر استقرارا كما انه يخلق الظروف الملائمة امام اتباع سياسات تنويع الانتاج الزراعى ٠
- يمكن من استغلال ومن ثم تعظيم قيمة الكثير من المنتجات الزراعية الرئيسية والثانوية والتى قد تفقد الكثير من قيمتها اذا لم تجد منفذا امامها سوى التصدير فى ظل ظروف تتسم بسيطرة الاحتكارات الدولية ٠
- يمكن من تحقيق سياسة التوسع الزراعى خاصة اذا ما اتجه نحو توفير المعدات والالات ومستلزمات الانتاج الزراعية الهامة مثل الجرارات والاسمدة والمبيدات الحشرية ٠
- تساعد على امتصاص جزء من القوى العاملة الفائضة فى القطاع الزراعى او المناطق الريفية عن طريق خلق فرص عمل جديدة الامر الذى يخفف كثيرا من حدة الضغط السكانى فى المناطق الزراعية والريفية ، الامر الذى يساعد على تطوير وتحديث اساليب الانتاج الزراعى وتحسين الانتاجية ٠

هذا وتجدر الاشارة الى ان هذه العلاقات التبادلية ازدادت وضوحا فى الفترة الاخيرة من حيث مواجهة التوسع الصناعى فى البلاد النامية لكثير من الصعاب والعقبات فضلا عن ظهور بوادر ازمة شديدة فى السلع الزراعية الغذائية على المستوى العالمى ٠

ونظرا لهذا الترابط والعلاقات التبادلية القوية بين التنمية الزراعية ، والتنمية الاقتصادية الشاملة فى ضوء الاهمية الكبيرة لقطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى ، فان الامر كان يقتضى القيام بدراسة تستهدف مسحا شاملا لتطور هذا القطاع خلال العشرين سنة الماضية ، للتعرف على ما حققه من انجازات ، وما واجهه من عقبات ومشكلات عاقته عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ٠ ويجدر الاشارة هنا ان التنمية الزراعية تعتبر من اكثر الامور صعوبة نظرا لانها ترتكز على تضافر الكثير من العوامل ذات الطبيعة المتنوعة ، فمنها الظروف الطبيعية والموارد الارضية والمائية والبشرية والمالية ، كما ان النشاط الانتاجى الزراعى يدور داخل اطارات تنظيمية متعددة الابعاد فضلا عن ان الانتاج الزراعى يتسم بالتنوع الكبير ، وكذلك الحال بالنسبة لاستخداماته ٠

ومع الاخذ فى الاعتبار هذه العلاقات التشابكية المتعددة الابعاد من جانب ، وتوفير قدر من السلاسة والوضوح فى عرض كافة جوانب التنمية الزراعية من جانب اخر ، فان الدراسة سوف تقسم الى ثلاثة اجزاء رئيسية ، يضم كل جزء منها عددا من الفصول ، وذلك على النحو التالى :

الجزء الاول : الموارد الزراعية ويشمل الموارد الارضية ، الموارد البشرية ، الموارد المائية ، الموارد المالية . ولاشك ان الانتاج الزراعى وتنميته يرتكز ويعتمد بصفة اساسية على تضافر هذه الموارد ومدى توافرها وكفاءة استخدامها .

ومن ثم فأن الامر يتطلب معالجة كل منها على نحو يوضح تطور هذه الموارد واستخداماتها ، مع التعرف على كفاءة استخدامها ، الامر الذى يساعد على تحديد امكانية توفيرها وتعبئتها فضلا عن تطوير وترشيد استخدامها . ولما كان تضافر هذه الموارد امرا ضروريا لتحقيق الانتاج والتنمية فى قطاع الزراعة ، والعمل على ترشيد استخدامها ، فلقد ألحق بهذا الجزء محاولة مبدئية لتطبيق نموذج اقتصادى لترشيد استخدام بعض هذه الموارد ، فى حدود قروض معينة مستمدة من الواقع الحالى ، وذلك تمهيدا لتطوير هذا النموذج مستقبلا بحيث يصبح اكثر شمولا وتفصيلا .

الجزء الثانى : الانتاج الزراعى ويشمل تطور الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى والانتاج السمكى .

ولاشك ان كل من هذه الانواع من الانتاج تختلف من حيث الظروف والاساليب والعوامل التى تحكم انتاجها ، وبالتالى تطويره فى المستقبل ، الامر الذى يتطلب معالجة كل من هذه الانواع على حده . وتجدر الاشارة هنا الى التنوع الكبير فى منتجات كل من هذه الانشطة الانتاجية الزراعية ، الامر الذى يقتضى فى بعض الاحيان الاقتصار على دراستها تحت مجموعات سلعية كل منها يضم منتجات متجانسة الى حد ما .

الجزء الثالث : الاطار التنظيمى والسياسات الزراعية ويشمل تطور اوضاع الحيازات والملكية الزراعية ، الاطار المؤسسى للنشاط الانتاجى الزراعى شاملا التمويل والتعاون والارشاد ... الخ ، التسويق والسياسات السعرية . ولاشك ان مكونات هذا الجزء من اكثر الامور صعوبة سواء من حيث الحصر والقياس او التحليل ، نظرا لانه يضم عناصر عديدة ومتنوعة ، بل وفى بعض الاحيان متباينة ، فضلا عن ان دراستها تعتمد الى حد كبير على بيانات ومعلومات نوعية وليست كمية ، ومن ثم غير قابلة للقياس الكمى . ولتيسير عرض عناصر هذا الجزء رؤى انه من الفضل الفصل مابين العوامل المباشرة التى تؤثر على الاستغلال الزراعى مثل الحيازة والملكية ، من جانب ، وتلك غير المباشرة كالتمويل والتعاون والارشاد والضرائب ... الخ من جانب آخر . كل ذلك مع تخصيص فصل مستقل عن التسويق والسياسات السعرية نظرا لاهميتها الكبيرة فى توجيه النشاط الانتاجى الزراعى .

ولا شك ان تقسيم الدراسة على النحو السابق عرضه ، وان كان يستهدف اساسا تحقيق سلاسة العرض وضوحة ، الا انه في نفس الوقت يحقق هدفا آخر ليس بأقل اهمية وهو شمول الدراسة لكافة العناصر والعوامل التى تؤثر على تطور النشاط الزراعى ، الامر الذى يمكن فى النهاية من الوصول الى نتائج مترابطة ومتكاملة الى حد كبير ، كما انها توفر للباحثين المتخصصين فى موضوعات معينة ومحددة بالذات اساسا قويا من المعلومات والبيانات عن مختلف انواع النشاط فى القطاع الزراعى ، تمكنهم من معالجة هذه الموضوعات المتخصصة فى ضوء العلاقات التشابكية داخل هذا القطاع ومع القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ولا يفوتنى هنا ان أقدم خالص شكرى وتقديرى لكل من ساهم فى اعداد هذه الدراسة وأخص بالذكر الدكتور موريس مكرم الله واصف المستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى والدكتور سعد علام الخبير الأول والدكاترة حسنى حافظ وسمير مصطفى واحمد حسن وسيد حسين وعبد القادر دياب وابراهيم مخلوف الخبراء بالمركز .

والله ولى التوفيق ﴿﴿﴿

مدير المعهد

(دكتور كمال الجنزورى)

(أ)

المحتويـــات

الجزء الاول : الموارد الزراعيـــة

تقديم :

الفصل الاول : الموارد الأرضية الزراعية :ـ

- تقسيم مساحة الارض المنزرعة تبعا لدرجة خصوبتها .
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى (٥٢ ـ ٦٠) .
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى (٦٠ـ٦٤)
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى خلال (٦٥ـ٦٩/ ٧٠)
- التوسع الافقى واستصلاح الاراضى خلال (٧١/ ٧٨)

الفصل الثانى : الموارد البشرية :ـ

- التغيرات السكانية واتجاهاتها وقوى العمل :
  - التركيب العمرى
  - التركيب النوعى
  - معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى
  - التوزيع بين المناطق الريفية والحضرية
  - التقديرات المتوقعة لقوى العمل وتوزيعها فيما بين قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية .
- الموارد البشرية الزراعية وترشيد استخدامها .
- القوى العاملة الزراعية .
- التقسيم المهنى للقوى العاملة الزراعية .
- تصنيف القوى العاملة الزراعية تبعا للاستقرار فى العمل .
- التوزيع الاقليمى للقوى العاملة الزراعية .
- كثافة القوى العاملة الزراعية بالنسبة للرقعة الأرضية المنزرعة .
- احتياجات الزراعة المصرية من القوى العاملة .
- الفائض او العجز فى القوى العاملة الزراعية .

- تقديرات الفائض والعجز فى العمل الزراعى وتوعيته على مستوى مناطق الجمهورية •
- ظاهرة موسمية النشاط الزراعى على مستوى مناطق الجمهورية •
- ظاهرة النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع اجورها •
- الميكنة الزراعية وتطورها خلال (٥٠ ـ ١٩٧٥) :ـ
  ١ـ البيانات المتاحة عن الالات الزراعية •
  ٢ـ تطور عدد الجرارات الزراعية •
  ٣ـ تطور القوى الميكانيكية للجرارات بالحصان وحسب المناطق •

الفصل الثالث : الموارد المائية

اولا : نهر النيل كمصدر رئيسى للرى فى مصر :

- النيل من المنبع الى المصب
- مشروعات الرى على النهر
- السدود المقامة على النيل :ـ
  ١ـ سد اسوان
  ٢ـ سد جبل الأولياء
  ٣ـ سد سنار
  ٤ـ سد اوين
  ٥ـ السد العالى
- الايرادات المائية لنهر النيل

ثانيا : مياه الصارف :

ثالثا : مياه الامطار

رابعا : المياه الجوفية

خامسا : الموارد المائية المتاحة فى مصر

سادسا : مقارنة الاستخدامات بالموارد المائية المتاحة

الفصل الرابع : الموارد الماليـة

اولا : اهمية الاستثمار في الزراعة

ثانيا : الاستثمارات وتوزيعها القطاعي النسبي (٥٢/ ٥٦ ـ ١٩٧٨)

الانجازات الاستثمارية في الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٨

الاستثمار الثابت الاجمالي وتوزيع القطاعي خلال ٦٠ ـ ١٩٦٥

الاستثمار المحلي الاجمالي خلال (٦٥ـ٦٩/ ١٩٧٠)

الاستثمار المحلي الاجمالي خلال (٧١/ ١٩٧٥)

اجمالي الاستثمار خلال (٧٦ ، ١٩٧٨)

ثالثا : براج التنمية الزراعية

رابعا : كفاءة الاستثمار

اسلوب القياس

كفاءة الاستثمار في قطاع الزراعة

ملاحق الجزء الاول

الجزء الثاني : الانتاج الزراعـي

الفصل الخامس : تطور الانتاج النباتي

اجمالي الانتاج

الغلة الغذائية

الرقعة المنزرعة بالحاصلات الزراعية

المساحة المحصولية

التركيب المحصولي الحالي

التركيب المحصولي المقترح

الفصل السادس : تطور الانتاج الحيوانى والدواجن

الاصول الحيوانية

هيكل الانتاج الحيوانى وتطوره

انتاج اللحوم :

اولا : الانتاج من لحوم الماشية

١ــ قلة اعداد الماشية والحيوانات الزراعية المنتجة للحوم

٢ــ صغر اوزان المذبوحات

٣ــ ذبح الاناث من صغار الماشية

٤ــ انتشار الامراض بين الماشية والحيوانات الزراعية

٥ــ ضعف معدل الولادات بين الماشية والحيوانات الزراعية .

٦ــ نقص الاعلاف وغياب المراعى

ثانيا : الانتاج من لحوم الدواجن

ــ الانتاج من البيض

ــ الانتاج من الالبان

الفصل السابع : الانتاج السمكى

ــ مصايد الاسماك فى مصر

١ــ المصايد البحرية

٢ــ مصايد البحيرات

٣ــ مصايد المياه العذبة

٤ــ المزارع السمكية

ــ وحدات اسطول ومراكب الصيد المصرية

ــ تطور الانتاج السمكى

ــ معوقات تنمية الثروة المائية

ــ مشكلات عمال الصيد

ــ استراتيجية تنمية واستغلال مصادر الثروة السمكية .

الجزء الثالث : الاطار التنظيمى والسياسات الزراعية

الفصل الثامن : تطور اوضاع الحيازات والملكيات الزراعية

شريحة الاقل من فدان

فئة الاقل من خمسة افدنة

فئة من ٥ ــ ١٠ أفدنة

فئة ١٠ افدنة فأكثر

ــ تطور ظاهرة التفتت الحيازى فى الفترة ٥٠ ــ ١٩٧٨

ــ أثر الاصلاح الزراعى فى زيادة عدد الحيازات

الفصل التاسع : الاصلاح الزراعى وتجميع الاستغلال الزراعى

ــ اعادة توزيع ملكية الارض الزراعية

ــ تنظيم العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها

ــ توفير الخدمات التعاونية للمنتفعين بالاصلاح الزراعى

ــ الحد من التفتت فى ملكية الاراضى الزراعية

ــ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية

ــ مشروع تنظيم الانتاج الزراعى

الفصل العاشر : السياسات الزراعية

ــ التمويل الزراعى

١ــ سلف الزراعات

٢ــ سلف الثروة الحيوانية

٣ــ سلف شراء الالات الزراعية

ــ السياسات الضريبية الزراعية

١ــ ضريبة الدفاع

٢ــ ضريبة الأمن القومى

٣ــ رسوم مجالس المحافظات

٤ــ ضريبة الجهاد

- التعاون الزراعى
  ١ـ الحركة التعاونية الزراعية قبل ١٩٥٢
  ٢ـ " " " بعد ١٩٥٢
- الارشاد الزراعى
- التشريع الزراعى

الفصل الحادى عشر : التسويق والسياسات المصرية الزراعية

- السياسات السعرية وتسويق المنتجات الزراعية
- اسعار التسليم (التوريد) الاجبارى للمحاصيل الزراعية
- العلاقة بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية
- اسس تحديد أسعار المنتجات الزراعية
- الاسعار ودعم السلع الزراعية
- اسعار المستلزمات والاجور الزراعية
- السياسات السعرية لبعض المحاصيل الزراعية
  ١ـ السياسة السعرية لمحصول القطن
  ٢ـ " " " القمح
  ٣ـ " " " الارز
  ٤ـ " " لمحاصيل الخضر
- فاعلية السياسات السعرية الزراعية

الفصل الثانى عشر : الخلاصة والنتائج

- الموارد الزراعيـــة
- الانتاج الزراعى
- الاطار التنظيمى والسياسات الزراعية

الفصل الاول

الموارد الأرضية الزراعية

تكتسب الأرض أهميتها الرئيسية فى عملية الانتاج الزراعى لما تتسم به من سمات وخصائص لعل أهمها الخصبة . فعلى خصبة الارض تتوقف قدرتها الانتاجية . كذلك تمثل خصبة الارض مع استخدامها السليم الأساس القوى لاستخدام الرقعة الارضية الزراعية المتاحة لامداد سكان بلد ما باحتياجاتهم الاساسية وفى مقدمتها الغذاء . فالأرض الزراعية الخصبة والمستخدمة استخداما سليما ليست اهم مصادر اشباع الاحتياجات المحلية من المواد الغذائية فقط ولكنها أيضا المصدر الرئيسى للصادرات الزراعية ولامداد الصناعة المحلية بالقسم الاعظم من احتياجاتها من المواد الخام الزراعية .

أن وفرة الموارد الأرضية الزراعية وأرتفاع درجة خصوبتها وسلامة استخدامها عناصر اساسية لازمة لانتاج قدر من المنتجات الزراعية بصفة عامة ، والغذائية بصفة خاصة يكفى لتحرير بلد ما من الاعتماد على واردات الغذاء لتغذية ابنائه ، مع مايرتبط بذلك من تحرير ارادة هذا البلد فى كافة المجالات وبأوسع معانى الكلمة .

ولما كانت الزراعة المصرية زراعة مروية بمعنى انها تعتمد على الرى الصناعى فان المدى الذى يمكن ان تصل اليه المساحة الارضية المزروعة يتوقف بالضرورة على مدى توفر مياه الرى . ولقد بلغت هذه المساحة فى عام ١٩٧٨ حوالى ٩ر٥ مليون فدان [1] منها حوالى ٢٠٠ ألف فدان من الاراضى حديثة الاستصلاح . ومعنى ذلك ان جهود استصلاح الاراضى فى مصر لم تستطع على مدى مايزيد على سبعين عام ان تضيف الى مساحة الارض المزروعة سوى حوالى ٥٠٠ الف فدان فقط هى مقدار الفرق بين مساحة الارض المزروعة فى عام ١٩٧٨ ومساحتها البالغة فى عام ١٩٠٧ حوالى ٤ر٥ مليون فدان .

ان المقارنة بين مساحة الارض المزروعة فى عامى ١٩٠٧ و ١٩٧٨ تبين زيادة فى المساحة مقدارها حوالى نصف مليون فدان ، اى بمتوسط زيادة سنوى مقداره حوالى سبعة الاف فدان . ومن ناحية اخرى تبين المقارنة بين مجموع مساحات الحيازات الزراعية فى عام ١٩٦١ والبالغ حوالى ٢٢٣ر٦ مليون فدان

H.A El-Tobgy: Contemporary Egyptian Agriculture, second Edition, Ford Foundation, Cairo,]976, P.].

ومجموعها فى عام ١٩٧٥ والبالغ حوالى ٨٩٠ر٥ مليون فدان [١] ان الفترة بين العامين المذكورين شهدت نقصا فى مجموع مساحة الحيازات الزراعية مقداره حوالى ٣٣٣ الف فدان بمتوسط سنوى قدره حوالى ٨ر٢٣ الف فدان .

ويعتقد البعض ان متوسط النقص السنوى فى مساحة الأرض المنزرعة اكثر من ذلك بكثير فهناك من يعتقد ان مشروعات التوسع العمرانى تلتهم سنويا حوالى ٤٠ الف فدان . [٢] وهناك من يقدر ان هذه المشروعات التهمت حوالى ٦٤٠ الف فدان فى الفترة ١٩٦٤ـ١٩٧٤ أى بمتوسط سنوى مقداره حوالى ٦٤ [٣] الف فدان ولو صح هذا التقدير الأخير لكان معنى ذلك ان الزراعة المصرية فقدت خلال عشر سنوات فقط مايزيد عن ١٠٪ من مجموع مواردها الارضية المزروعة . فباقتطاع ٦٤٠ الف فدان من مجموع مساحة الحيازات الزراعية فى عام ١٩٦١ (حوالى ٢٢٣ر٦ مليون فدان) ينخفض هذا المجموع الى حوالى ٨٣ر٥ مليون فدان اى مايساوى تقريبا ـ كما يشير البعض ـ مساحة الارض المزروعة فى مصر عام ١٩٧٥ . [٤]

واذا أخذنا بالتقدير القائل بأن متوسط النقص السنوى فى مساحة الارض المنزرعة يبلغ حوالى ٤٠ ألف فدان ، وهو تقدير يمكن ان يعبر عن وجهة نظر وزارة الزراعة ، لكان معنى ذلك أن مجموع مساحة الحيازات الزراعية قد انخفض على مدى ١٧ عاما ، فيما بين ١٩٦١ و ١٩٧٨ ، بحوالى ٦٨٠ ألف فدان أى ان مجموع مساحة الارض المنزرعة قد انخفض فى عام ١٩٧٨ الى حوالى ٤٣ مر٥ مليون فدان ومعنى ذلك ان مجموع مساحة الارض المنزرعة قد ازداد على مدى ٧١ عاما " فيما بين ١٩٠٧ و ١٩٧٨ " بحوالى ١٤٣ الف فدان بمتوسط مقداره حوالى ألفى فدان فى السنة .

وعموما فأن زيادة مساحة الارض المنزرعة زيادة طفيفة قد صاحبة زيادة السكان زيادة هائلة اذ زاد عددهم من حوالى ١١ مليون نسمة فى عام ١٩٠٧ الى حوالى ٣٧ مليون نسمة فى عام ١٩٧٥ وحوالى ٤٠ مليون

---

(١) مجموع مساحة الحيازات الزراعية فى عام ١٩٧٥ تساوى مجموع مساحة الارض فى عام ٧٨ راجع جدول رقم (١٠٧) من هذه الدراسة ، وكذا Agricultural Development ورقة مقدمة للندوة المشتركة بين المركز الدولى المصرى للزراعة ومنظمة الدول الامريكية .

(٢) راجع Agricultural Development projects المرجع السابق ، ص ٥ .

(٣) راجع د. على الجريتلى خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلة للسياسة الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٩ .

(٤) راجع H.A El-Tobgy, Op. cit.,p.]

نسمة فى عام ١٩٧٨ . ولقد كان من الطبيعى ان ينعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الرقعة الأرضية المنزرعة فقد انخفض هذا المتوسط من حوالى ٠٫١٩ من الفدان فى عام ١٩٠٧ الى حوالى ٠٫١٦ ، ٠٫١٥ من الفدان فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ على التوالى .

أما اذا افترضنا صحة التقديرات سالفة الذكر للمساحات المقتطعة من الارض المنزرعة بسبب الاقتطاع العمرانى منها فان متوسط نصيب الفرد من الأرض المنزرعة ينخفض الى ادنى من المتوسط المذكور أيضا . فلو سلمنا بصحة التقدير الذى يشير الى ان المساحة التى اقتطعت من الارض المنزرعة بلغت حوالى ٦٤٠ الف فدان فيما بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٧٤ لانخفض متوسط نصيب الفرد من الارض المنزرعة فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ٠٫١٥ من الفدان بدلا من حوالى ٠٫١٦ من الفدان . واذا سلمنا بصحة التقدير الذى يقدر المساحة المقتطعة سنويا من الارض المنزرعة بحوالى ٤٠ الف فدان فأن متوسط نصيب الفرد منها فى عام ١٩٧٨ لانخفض من حوالى ٠٫١٥ الى أقل من ٠٫١٤ من الفدان .

وفى جميع الاحوال فان متوسط نصيب الفرد من الارض المنزرعة فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ كان أقل من ثلث متوسط نصيبه منها فى عام ١٩٠٧ وذلك على الرغم من الجهود التى بذلت على مدى سبعين عاما لاستصلاح مساحات اضافية من الاراضى الزراعية والتى تركز معظمها فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ٦٤/١٩٦٥ التى استصلح خلالها حوالى ٦١٥ الف فدان .

تقسيم مساحة الأرض المنزرعة تبعا لدرجة خصوبتها :

بدأ فى عام ١٩٥٧ اجراء حصر تصنيفى لتربة الأراضى الزراعية المصرية ، بهدف تصنيف الاراضى الزراعية وتقسيمها تبعا للانتاجية وتركيب التربة ، ودرجة ملوحة وقلوية التربة ، ودرجة ملوحة ومستوى الماء بالاراضى ، ومدى حاجة الارض الى الصرف . وطبقا لهذه العوامل قسمت الاراضى الى ست درجات تشمل الاربع الاولى منها الاراضى المزروعة وتشمل الدرجة الخامسة الاراضى غير المزروعة سواء كانت صالحة للزراعة او مغمورة بالمياه . اما الدرجة السادسة فتشمل اراضى المنافع العامة والاراضى غير الصالحة للزراعة . (١)

(١) المصدر : H.A. El-Tobgy, op.cit., P. 19

وظهرت فى نهاية عام ١٩٧٣ نتائج حصر تصنيفى تفصيلى جديد للتربة اجرى على اساس العوامل المذكورة أيضا • وقد غطى هذا الحصر اكثر من ٧ مليون فدان منها حوالى ٧٨ر٥ مليون فدان من الاراضى المنزرعة وقد أسفر هذا الحصر عن النتائج التالية :

جدول (١/١) : تقسيم الاراضى المنزرعة حاليا تبعا لدرجة خصوبتها فى نهاية عام ١٩٧٣

درجة الخصوبة	المساحة بالالف فدان	% من المساحة المنزرعة
درجة اولى "ممتازة"	٣٦٠	٦ر٢
درجة ثانية "جيدة"	٢٦٣١	٤٥ر
درجة ثالثة "متوسطة"	٢٢٣٩	٣٨ر٧
درجة رابعة "ضعيفة"	٥٥٦	٩ر٦
اجمالى	٧٨٦ر٥	١٠٠

من الجدول رقم (١/١) يتضح ان حوالى ٢ر٦٪ فقط من الارض المنزرعة تصنف كأرض ممتازة من حيث خصوبتها وانتاجها بينما يصنف حوالى ٤٥ر٪ منها كأرض جيدة من حيث الخصوبة والانتاجية أما المساحة المتبقية والتى تصل الى حوالى نصف مساحة الارض المنزرعة فموزعة بين اراضى متوسطة الخصوبة والانتاجية وأراضى ضعيفة الخصوبة والانتاجية •

ولقد كثر النقاش فى السنوات الاخيرة حول تدهور ملحوظ فى خصوبة قسم كبير من الاراضى الزراعية فى مصر ، ويعزى هذا التدهور اساسا الى أرتفاع مستوى الماء الارضى ودرجة ملوحته ومايترتب عليه من ارتفاع درجة ملوحة التربة • كما يرجع ذلك فى قسم من الاراضى التى تدهورت خصوبتها الى تحويل نظام الرى فيها من الرى الحوضى الى الرى المستديم ، بينما يرجع فى القسم الاخر الى الاسراف فى استخدام مياه الرى مع عدم انشاء او تطوير شبكات ملائمة للصرف فى كلتا الحالتين ، هذا بالاضافة الى تجريب الارض لصناعة الطوب •

ومما لاشك فيه ان تدهور خصوبة التربة الزراعية يحد من قدرة الزراعة المصرية على زيادة انتاجها بالمعدلات المطلوبة ، من ناحية ، كما يحتم بذل جهود ونفقات هائلة لتحقيق زيادات ولو طفيفة فى الانتاج بل وحتى للمحافظة على المستوى الذى وصل اليه ، من ناحية اخرى •

التوسع الافقى واستصلاح الاراضى ٥٢/٥٣ ــ ٥٩/١٩٦٠ :

اقتصر استصلاح الاراضى قبل عام ١٩٥٢ على ماكانت تقوم به مصلحة الاملاك الاميرية وبعض كبار الملاك من عمليات تشمل مساحات صغيرة لايزيد مجموعها ــ فى المتوسط عن ٢٥٠٠ فدان سنويا . ولقد بدأت عملية استصلاح الاراضى بعد عام ١٩٥٢ قبل أن تنتهى المراحل الاستطلاعية الاولى من دراسة مشروع انشاء السد العالى ، اذ كانت الحاجة اكثر من ماسة الى زيادة رقعة الارض الزراعية ، لدرجة لايجدى معها الانتظار حتى اتمام مشروع السد العالى . ولهذا استقر الرأى على ضرورة التوسع فى استصلاح الاراضى وبدأ العمل فى تشكيل الاجهزة اللازمة لوضع ذلك موضع التنفيذ على أوسع نطاق فى حدود الامكانيات والدراسات التى كانت متوافرة فى ذلك الوقت ، بقصد تحقيق أهداف عديدة أهمها :

- استصلاح مايمكن استصلاحه من الاراضى فورا بأقصى طاقة للامكانيات الموجودة مع زيادة المساحات التى تستصلح سنويا بقدر ماتسمح به الزيادة فى هذه الامكانيات .
- اتاحة الوقت امام الجهات المختصة لدراسة كميات المياه الاضافية الممكن استغلالها فى الرى ، سواء من مياه المصارف الصالحة أو من مياه النيل أو الآبار الارتوازية وحصر المساحات التى يمكن استصلاحها بصفة عاجلة .
- اكتساب الخبرة اللازمة فى استصلاح مختلف أنواع الأراضى على النطاق الواسع الذى لم يمارس من قبل ، ودراسة احسن الطرق وأفضلها لاتباعها فى عمليات الاستصلاح وطرق الرى والصرف المناسبة لكل نوع من أنواع الأراضى .
- اعداد جيل من الفنيين على درجة عالية من الكفاءة فى مختلف النواحى التى تتدرج تحت عمليات استصلاح الاراضى ليتحملوا مسئولية التوسع الكبير فى هذه العمليات .

وحتى بداية خطة التنمية الأولى فى عام ٦٠/١٩٦١ قامت أجهزة باستصلاح حوالى ٧٧٫٤ الف فدان فى الفترة ٥٣/١٩٥٤ ــ ٥٩/١٩٦٠ باستثمارات تقدر بحوالى ٢٩٫١ مليون جنيها ، كما يتبين من الجدول رقم (١/٢) .

جدول رقم (١/٢) المساحات التى استصلحتها الاجهزة المختلفة والاستثمارات المنفذة
٥٤/٥٣ ـ ١٩٦٠/٥٩ (المساحة بالفدان)

السنة	مديرية التحرير	الهيئة الدائمة	الهيئة المصرية الامريكية	الجملة	الاستثمارات المنفذة (الف جنيه)
١٩٥٤/٥٣	٢٦٠	ـ	١٧٤٩	٢٠٠٩	٧٥٨
١٩٥٥/٥٤	٤٥٠٠	ـ	١١٤٦	٥٦٤٦	١٧٦٥
١٩٥٦/٥٥	٣٥١٠	٣٠٠٠	٣٣٩٠	٩٩٠٠	٤٢٥١
١٩٥٧/٥٦	٤٥٥٠	٤٨٠٠	٣٧٠٦	١٣٠٥٦	٥٧٦٠
١٩٥٨/٥٧	٤٢٩٠	٤٥٠٠	١٢٦٠	١٠٠٥٠	٤٥٩٨
١٩٥٩/٥٨	٤٨٩٠	٥١٧٦	٢٥٧٨	١٢٦٤٤	٤٩٥٥
١٩٦٠/٥٩	٣٠٠٠	١٨١٥٤	٢٨٩٩	٢٤٠٥٣	٦٩٢٣
الجملة	٢٥٠٠٠	٣٥٦٣٠	١٦٧٢٨	٧٧٣٥٨	٢٩٠١٠

المصدر : (١) وزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى كتاب الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٣ ، عام ١٩٦٣ .

(٢) وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية لاستصلاح الاراضى .

وهنا تجدر الاشارة الى أنه فى تلك الفترة لم تكن شركات استصلاح الاراضى بالقدرة والكفاءة التى تتيح لها استصلاح اكثر من عشرة آلاف فدان فى السنة ويمكن القول ايضا ان الاراضى الضعيفة تحتاج الى جهد ووقت كبير حتى تصل الى مرحلة الانتاج الاقتصادى ، كما يتضح من الحصر التصنيفى الذى تم لمساحة حوالى ١٤ مليون فدان بالوجه القبلى والبحرى لاختيار الاراضى الممكن استصلاحها على المصادر المائية المتاحة ويبين الجدول رقم (١/٣) نتيجة تلك الدراسة التى أجريت للفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ .

جدول رقم (١/٣) تقسيم اراضى التوسع على الصادر المائية المتاحة وفقا لصلاحيتها للزراعة

درجة الصلاحية	المساحة بالفدان	%
اراضى صالحة للزراعة ذات القدرة الانتاجية الاولى	٨٨٣٢٨	٠ر٦١
اراضى صالحة للزراعة ذات القدرة الانتاجية الثانية	٢١٧٠٣٠	١ر٤٩
اراضى متوسطة الصلاحية ذات القدرة الانتاجية الثالثة	٦٠٤٥٤٢	٤ر١٦
اراضى صالحة تحت شروط خاصة ذات القدرة الانتاجية الرابعة	١٣٩١٦٨٢	٩ر٥٨
اراضى تقدر صلاحيتها بعد دراسة عوامل التربة ذات قدرة انتاجية	٥٧٢٩٢٧٧	٣٩ر٤٦
اراضى مختلطة بعضها متوسطة الصلاحية وبعضها غير صالحة للزراعة	٨٩٤٣٨٩	٦ر١٦
اراضى لاتصلح للزراعة	٥٥٩٥٦٧٩	٣٨ر٤
جملة المساحة	١٤٥٢٠٩٢٧	١٠٠ر٠٠

المصدر : وزارة استصلاح الاراضى ـ تطور مشروعات استصلاح الاراضى ، ابريل ١٩٧٠ .

ولقد تم ايضا حصر تصنيفى استكشافى بالمساحة الجوية لمساحة ٥٣ مليون فدان من اراضى الصحراء الغربية وامكن تحديد المساحات الصالحة وتعد دراسة اقتصادية لوسائل ريها . وتبين من الدراسات أنه يمكن التوسع فى مساحة ١ر٩ مليون فدان فى جمهورية مصر العربية اذا ماتوافرت الامكانيات المائية والمالية والبشرية والادارية موزعة كمايلى :

الف فدان	
١٥٦٦	مناطق داخل الوادى
٢٤٦٠	مناطق الوادى الجديد والواحات
١٠٠٠	حول بحيرة ناصر
٤١٠٠	منطقة سيناء وجنوب العريش
١١٢٦	الجملة

هذا وتجدر الاشارة الى انه من الامور المتفق عليها ان الموارد المائية المتاحة مستقبلا فى جمهورية مصر العربية من النيل والمصارف والمياه الجوفية والامطار والموارد المائية من تنفيذ مشروعات اعالى النيل والناتجة عن ترشيد استخدام الموارد المائية النهرية لاتشكل مشكلة امام التوسع الزراعى الاقصى علاوة على وجود موارد بشرية بمصر يمكن توجيهها لمزيد من مشروعات استصلاح الاراضى .

التوسع الافقى واستصلاح الاراضى ٦٠/ ١٩٦١ـ٦٤/ ١٩٦٥

استهدفت الخطة الاولى ٦٠/ ٦١ ـ ٦٤/ ١٩٦٥ استصلاح ٦٠٣ الف فدان منها ٥٢٠ الف فدان داخل الوادى و ٨٣ الف فدان خارج الوادى . واستلزم الامر وضع الأسس السليمة والتنظيمات واجراء التنسيق اللازم واستكمال النقص لتنفيذ الخطة على الوضع الصحيح ، وفى سبيل ذلك تم مايلى :ـ

- حددت مراحل التوسع الافقى ، مرحلة الاستصلاح ، مرحلة التعمير ومرحلة الاستزراع وفقا لنوع الترسبة وطبيعة العمليات الفنية التى يتطلبها العمل .
- روجعت برامج الخطة ووضع برنامج زمنى لتنفيذ كافة الاعمال .
- دعمت شركات الاستصلاح بمعدات التسوية والحفر الميكانيكية لتتمكن من القيام باعبائها .
- اعيد تنظيم اجهزة الاستصلاح على الوجه التالى :
  - أ) المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى .
  - ب) المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى .
  - جـ) المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى وتشرف على سبع شركات متخصصة .
  - د) الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، بجانب رسالتها فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى .
- تم اعداد دراسة التوسع فى المناطق الصحراوية خارج الوادى بحيث تتمشى فيه الدراسات والابحاث جنبا الى جنب للوصول الى نتائج سريعة تساعد على تنفيذ البرنامج المقرر بأقل قدر من التكاليف الاقتصادية .

ولقد بلغت جملة المساحات التى تم استصلاحها خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى حوالى ٥٣٦٫٣ الف فدان منها ٤٥٣ الف فدان داخل الوادى ، ٨٣ الف فدان خارج الوادى كما يتبين من الجدول رقم(١/ ٤).

جدول رقم (١/٤) ـ المساحات المستصلحة خلال الخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥

(الف فدان)

السنة	مناطق مؤسسة تعمير الاراضى	مناطق مديرية التحرير	مناطق التنمية والتعمير	مناطق الهيئة العامة	مناطق تعمير الصحارى	الجملة
٦٠/١٩٦١	م٣	٣ر٠	—	٩ر٣	١٢ر٤	٢٨ر٢
٦١/١٩٦٢	٤٢ر٦	١٢ر٣	٦ر٠	١١ر٩	م١٦	٨٩ر٣
٦٢/١٩٦٣	٧٥ر٩	٢٤ر١	٧ر٩	م١٣	١٩ر١	١٢٢ر٤
٦٣/١٩٦٤	٧٥ر٩	٤٠ر٠	١ر٠	٢٢ر٠	م٢٠	١٥٩ر٤
٦٤/١٩٦٥	٧٤ر٢	٤٢ر٨	—	٥ر٠	١٥ر٠	١٣٧ر٠
اجمالى	٢٥٤ر٠	١٢٢ر٢	١٤ر٩	٦١ر٧	م٨٣	٥٣٦ر٣

المصدر: وزارة الاصلاح الزراعى ، واستصلاح الاراضى كتاب الاصلاح فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٣ .

ومن الجدير بالذكر ان هيئات وشركات القطاع العام التى أنشئت خلال هذه الفترة هى التى قامت باستصلاح الجانب الاعظم من هذه المساحات اذ قامت باستصلاح حوالى ٥٠٠ الف فدان بينما اسهمت شركة ايتال كونسلت فى استصلاح مساحة ٣٦ الف فدان فقط .

وبدأت مشروعات استصلاح الاراضى تعطى عائدا صافيا (قيمة مضافة) اعتبارا من عام ٦٤/١٩٦٥ ، حيث بلغت قيمة الانتاج الزراعى المحقق خلال هذا العام حوالى ١٠٨ مليون جنيها وبلغت قيمة مستلزمات الانتاج اللازمة له حوالى ٩ر٢ مليون جنيها اى ان القيمة المضافة بلغت خلال هذا العام حوالى ١ر٦ مليون جنيها .

التوسع الافقى واستصلاح الاراضى خلال الفترة ٦٥/١٩٦٦ـ٦٩/١٩٧٠ :

لقد صادفت تلك السنوات صعابا ومشاكل عديدة كان من أهمها حرب يونيو ١٩٦٧ والتى حالت دون تحقيق اهداف خطة التنمية الاقتصادية فى مصر ولذلك لم يتجاوز ماتم استصلاحه خلال هذه الفترة ٢١٠ الف فدان اى بمعدل سنوى يقدر بحوالى ٥٥ ألف فدان ، هذا وقد بدأت مشروعات استصلاح الاراضى خلال تلك الفترة المساهمة بنصيب ضئيل فى القيمة المضافة كما يتبين من الجدول رقم (١/٥) .

جدول رقم (١/٥) قيمة الانتاج الزراعى ومستلزمات والقيمة المضافة لاراضى التوسع الافقى ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠

الف جنيه

السنوات	قيمة الانتاج	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
١٩٦٦	١٠٦٣٠	٩٢٥٧	١٣٧٣
١٩٦٧	١٣٩٧٥	٨٣٨٥	٥٥٩٠
١٩٦٨	١٤٣٤٠	٨٧٠٤	٥٦٣٦
١٩٦٩	١٩٧١٣	٩٠٦٠	١٠٦٥٣
١٩٧٠	٢١٦٥٢	١٠٨٢٦	١٠٨٢٦

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة التخطيط ـ الشعبة المركزية لاستصلاح الاراضى .

التوسع الافقى واستصلاح الاراضى فى الفترة ٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٧٨ :

لم يستصلح خلال تلك الفترة سوى ٢١ الف فدان جديدة ، ومن أهم مايميز نشاط الاستصلاح خلال هذه الفترة مايلى :ـ

ـ ضآلة المنفذ خلال تلك الفترة وعلى الاخص فى السنوات الاولى منها لظروف حرب الاستنزاف التى صاحبت هذه الفترة .

- تركزت الاستثمارات المنفذه خلال الفترة ٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ فى نشاط الزراعة فقـــط دون الانشطة الاخرى لعدم البدء فى استصلاح مساحات جديدة طوال تلك الفترة والتركيز على غســل واستزراع وتحسين المساحات المستصلحة والتى لاتزال تحت الحدية الانتاجية ، واستكمال اعمال الاستصلاح الخفيفة التى تفوق استزراع بعض المساحات .
- انه اعتبارا من عام ١٩٧٨ بدأ العمل بالدراسات والبحوث وتنفيذ الاعمال التمهيدية للبدء فــى استصلاح مساحات جديدة .

وعموما يتضح من العرض السابق ان المساحات الاجمالية التى تم استصلاحها فى الفتـــــرة ٥٢/ ١٩٥٣ ـ ١٩٧٨ بلغت حوالى ٩١٢ الف فدان موزعة على هيئات تعمير الاراضى وتعمير الصحارى والاصلاح الزراعى كما يتضح من الجدول رقم (٦/١) .

جدول رقم (٦/١) اجمالى المساحات التى تم استصلاحها بجمهورية مصر العربيـــة ٥٢/ ١٩٥٣ ـ ١٩٧٨

(الف فـدان)

البيـــــان	هيئة تعمير الاراضى	هيئة تعمير الصحارى	الهيئة العامة للاصلاح الزراعى	الاجمالى
قبل الخطة	٧٤ر٤	٤ر٣	١ر٠	٧٨ر٨
خلال الخطة الخمسية الاولى ٦٠/ ٦١ـ٦٤/ ٦٥	٣٩١ر٢	٨٣ر٠	٦١ر٦	٥٣٦ر٣
خلال الخطة الخمسية الثانية ٦٥/ ٦٦ـ٦٩/ ٧٠	١٩٥ر٠	٦٤ر٩	١٥ر٠	٢٧٥ر٩
الفترة فى ٧٠/ ٧١ ـ ١٩٧٤	٢١ر٠	—	—	٢١ر٠
الاجمـــالى	٦٨٢ر١	١٥٢ر٧	٧٧ر٢	٩١٢ر٠

واذا ما استنزلنا من هذه المساحة حوالى ١٣٧ الف فدان بواقع ١٥٪ بمثابة منافع عامة ، فتصبـح المساحة القابلة للاستزراع حوالى ٧٧٥ الف فدان موزعة كما يلى :

الف فدان

٥٠٩ر٩ تم توزيعها بالتمليك او التأجير او على الخريجين .

٦ر٧٣ جارى استزراعها بمعرفة الشركات الزراعية على الذمة وانتاجها يفوق الحديه الانتاجيـة ٠

٥٢ر٥ جارى استزراعها بمعرفة الشركات الزراعية ولا تزال تحت الحدية الانتاجية ٠

٠ر١٣٩ مساحات لا يزال بها مشاكل فنية تعوق استزراعها وتنقصها اعمال استكمال استصلاح (تسوية ـ شق مجارى للرى ـ طلمبات رى وشبكات صرف ٠٠٠ الخ)

ومما سبق يتضح ان الجهات المعنية باستصلاح واستزراع الاراضى قد قامت بتوزيع الجزء الاكبـر من المساحات المستصلحة بالتأجير او التمليك او البيع وفقا لاسس وقواعد معينة ٠

الفصل الثانى

الموارد البشرية

تعد الدراسات السكانية هى المدخل الرئيسى لدراسة الموارد البشرية ، اذ يعتبر السكان فى اى مجتمع المصدر الرئيسى لتوفير احتياجات القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة من القوى العاملة فالمجتمع السكانى فى مجموعة من القوى العاملة المنتجة الى جانب بعض الفئات الاخرى والتى تعتمد فى معيشتها على الفئة المنتجه من السكان . هذا ويتحدد حجم كل فئة من هذه الفئات السكانية فى مجتمع ما تبعا لخصائصه السكانية ، كمعدل نمو السكان ، والتركيب العمرى والنوعى للسكان ، ونشاطهم الاقتصادى ، وتوزيعهم بين الانشطة الاقتصادية المختلفة ، وغيرها .

ولهذا يهدف هذا الجزء من الدراسة الى القاء الضوء على ما حدث من تغيرات فى اهم الخصائص السكانية فى المجتمع المصرى فى السنوات الماضية ، والتى قد تساعد بدورها فى التعرف على مايكون قد طرأ من تغيرات بالنسبة لقوى العمل المنتج ، كما يهدف الى دراسة القوى العاملة الزراعية ، وتطورها الكمى والنوعى ، ثم علاقتها بالموارد الزراعية الاخرى ، وهو ما قد يقود فى النهاية الى بعض المبررات لما يثار الان حول مشكلة العمالة الزراعية ، هذا فضلا عن التقديرات المتوقعة عن حجم القوى العاملة الزراعية فى السنوات المقبلة .

التغيرات السكانية واتجاهاتها ، وقوى العمل :

تتميز جمهورية مصر العربية كغيرها من البلدان النامية بارتفاع معدل النمو السكانى بها اذ ارتفع تعداد سكانها من ١٨٫٩٦٧ مليون نسمة فى عام ١٩٤٧ الى ٢٥٫٩٨٤ مليون نسمة فى عام ١٩٦٠ ، وبمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٫٣٨ % ، كما ارتفع معدل الزيادة السكانية الى نحو ٢٫٤ % سنويا خلال الفترة فيما بين تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ حيث ارتفع تعداد سكانها الى ٢٩٫٩٥٠ مليون نسمة فى عام ١٩٦٦ ، اما فى الفترة الاخيرة وفيما بين تعدادى ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ فبلغ معدل الزيادة السكانية نحو ٢٫٣١ % سنويا حيث ارتفع تعداد سكانها الى ٣٨٫٢٢٨ مليون نسمة تبعا لتعداد ١٩٧٦ . (١) هذا وعلى الرغم من انخفاض معدل الزيادة السكانية فى الفترة الاخيرة عنه فى السنوات

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

السابقة ، الا انه يعد مرتفعا بالمقارنة بالمجتمعات السكانية الاكثر تقدما ، وهو مايعزى الى الكثير من الاسباب التى تخرج مناقشتها عن اطار هذه الدراسة الا انه يشير فى نفس الوقت الى خطورة استمرارية هذه الزيادة السكانية لما يترتب عليها من ضغط على موارد المجتمع المحدودة ، وانخفاض مستوى المعيشة ، مالم يجد من هذه الزيادة السكانية ، بل وضرورة مقابلة ذلك بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرتفعة تفوق معدل الزيادة فى السكان كى يمكن تجنب الاثار التى ستنجم عن هذه الزيادة السكانية الكبيرة والسريعة .

التركيب العمرى :

هذا وتشير نتائج التعداد السكانى الاخير الى اختلاف التركيب العمرى للسكان فى عام ١٩٧٦ عنه فى تعداد ١٩٦٠ حيث تناقصت نسبة الاطفال الاقل من ١٢ سنة فى عام ١٩٧٦ عنه فى عام ١٩٦٠ ، كما تناقصت نسبة كبار السن والبالغين من العمر ٦٥ سنة فأكثر بينما زادت نسبة السكان فى الفئة العمرية ١٢ــ٦٤ سنة . فبينما بلغت نسبة الاطفال الاقل من ١٢ سنة نحو ٣٥ر٠٪ من اجمالى السكان فى تعداد ١٩٦٠ ، الا انها انخفضت الى ٣١ر٦ ٪ من اجمالى السكان فى تعداد ١٩٧٦ ، وهو ماقد يعزى الى انخفاض معدلات المواليد فى السنوات الاخيرة نتيجة لانتشار الوعى بين السكان نحو تحديد النسل خاصة فى المناطق الحضرية . هذا كما انخفضت نسبة فئة كبار السن من السكان من ٣ر٥ ٪ من جملة السكان فى عام ١٩٦٠ الى ٢ر٩ ٪ من جملة السكان فى عام ١٩٧٦ ، وبالتالى فقد ارتفعت بنسبة السكان فى الفئة العمرية ١٢ــ٦٤ سنة من ٦١ ٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٥ر٦٥ ٪ من جملة السكان فى عام ١٩٧٦ (١) ، وهو مايعنى بالتالى ارتفاع بنسبة الفئة المنتجة من السكان ومايصاحبه من انخفاض فى نسبة الاطفال وكبار السن المعالين بالنسبة لعدد الافراد الداخلين فى قوة العمل .

التركيب النوعى :

اما بالنسبة للتركيب النوعى للسكان فتشير تقديرات التعداد الاخير للسكان بالمقارنة بتعداد السكان فى عام ١٩٦٠ الى انخفاض نسبة الاناث ، وارتفاع نسبة الذكور فى التعداد الاخير عنه فى

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موجع سابقه .

التعداد السابق له حيث بلغت نسبة الذكور نحو ١٫٠١ر٥١ ٪ [١] من جملة السكان فى عام ١٩٧٦ بعد ان كانت حوالى ٣ر٥٠٪ [٢] من جملة السكان فى عام ١٩٦٠ ، كما انخفضت نسبة الاناث الى ٩٩ر٤٨٪ من جملة السكان فى عام ١٩٧٦ بعد ان كانت تمثل نحو ٧ر٤٩ ٪ [٢] من جملة السكان فى عام ١٩٦٠. هذا ويعزى هذا التغير فى التركيب النوعى للسكان فى جمهورية مصر العربية الى ارتفاع نسبة الذكور بين المواليد ، وانخفاض نسبتهم بين الوفيات خلال السنوات الاخيرة مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الذكور فى المجتمع بصفة عامة حيث يزيد تعدادهم عن تعداد الاناث فى التعداد الاخير بنحو ٧٤٢ر٠ مليون وذلك على الرغم من زيادة اعداد المهاجرين فى السنوات الاخيرة والتى يغلب ارتفاع نسبة الذكور فيما بينهم .

معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى

وبالنسبة لمعدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى ، ويقصد به النسبة المئوية لحجم القوى العاملة بالنسبة لاجمالى السكان فهى تقدر بنحو ٣١ر٣٪ بالنسبة للسكان ٦ سنوات فاكثر طبقا لتقديرات تعداد ١٩٧٦ حيث بلغ تعدادهم نحو ٤٣ر١١ مليون نسمة هذا وبمقارنة معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى تبعا لتعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ يتبين زيادة معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى فى التعداد الاخير عنه فى التعداد السابق وبقدر طفيف حيث كانت تقدر بحوالى ١ر٣٠ ٪ فى عام ١٩٦٠ . وفى الواقع ترجع هذه الزيادة الطفيفة فى معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى الى زيادة اعداد ونسبة الاناث ذوى النشاط الاقتصادى حيث زادت نسبتهم (٦ سنوات فأكثر) من ٤ر٨ ٪ من جملة السكان الاناث فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٢ر٩ ٪ من جملة السكان الاناث فى عام ١٩٧٦ ، كما قد يرجع ذلك الى انخفاض نسبة الاطفال الاقل من ٦ سنوات ، هذا بينما وجد ان معدل مساهمة السكان الذكور فى النشاط الاقتصادى فى خلال عام ١٩٧٦ اقل عنه فى عام ١٩٦٠ حيث بلغت نسبة الذكور الداخلين فى قوى العمل الى اجمالى السكان الذكور نحو ٩ر٥٢ ٪ خلال عام ١٩٧٦ ، بينما بلغت نفس النسبة نحو ٩ر٥٥ ٪ خلال عام ١٩٦٠ [٣] ، وهو ماقد يعزى الى نقص عدد

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موجع سابقه .
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٦٠ ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موجع سابق .

الاطفال الذكور الداخلين فى قوى العمل بسبب الاقبال على التعليم ، أو نظرا لزيادة اعداد نسبة المهاجرين الذكور الى خارج البلاد او لكلا العاملين معا .

وبالنسبة لمعدل مساهمة السكان بالفئات العمرية المختلفة فى النشاط الاقتصادى فمن المتعذر تقديرها بالنسبة للسنوات الاخيرة لعدم ظهور النتائج التفصيلية للتعداد السكانى فى عام ١٩٧٦ الى الان ، الا انه يمكن التعرف على اتجاه التغير بها اذا ماقورن معدل مساهمة السكان فى كل فئة عمرية فى النشاط الاقتصادى فى الثلاثة تعدادات السكانية قبل الاخير ، والمشار اليها بالجدول رقم (١٧) ، والذى يشير الى تناقص معدل مساهمة السكان فى الفئات العمرية الاقل من عشرين سنة فى عام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بالمقارنة بمعدلات مساهمتها فى عام ١٩٤٧ ، وهو مايرجع الى زيادة اقبال الاطفال فى هذه الفئات العمرية على التعليم نتيجة لزيادة الخدمات التعليمية التى تقدمها الدولة بالمجان فى كل من الريف والحضر وزيادة الوعى نحو التعليم بين السكان ، فضلا عن صدور القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ والذى يمنع تشغيل الاطفال الاقل من ١٢ سنة . هذا كما نقص معدل مساهمة السكان فى الفئة العمرية ٢٠ـ٢٩ سنة فى عام ١٩٦٦ ، بالمقارنة بعامى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ وان كان بنسبة اقل عنه بالنسبة للسكان فى الفئات العمرية الاقل ، ويرجع ذلك الى ان هذه الفئة العمرية تضم نسبة من السكان فى سن التعليم الجامعى والذى ازداد الاقبال عليه فى السنوات الاخيرة .

جدول رقم (٧/١)

معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى حسب العمر والنوع

فى جمهورية مصر العربية خلال السنوات ١٩٣٧ - ١٩٧٥

السنوات / الفئة	١٩٤٧		١٩٦٠ (١)		١٩٦٦ (٢)		١٩٧٦ (٣)	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
٥-٩	١١٫٤	٢٫٤	٤٫٣ ١١٫١		٢٫٧ ١٠٫٢			
١٠-١٤	٤٢٫٤	١٢٫٤	٩٫٨ ٢٨٫٤		٦٫٧ ٣٢٫٣			
١٥-١٩	٨٠٫٠	١٢٫٠	٨٫٧ ٦٨٫٥		٧٫٣ ٥٨٫٧			
٢٠-٢٩	٩٦٫٩	٩٫١	٤٫٥ ٩٨٫٠		٥٫٣ ٩٨٫٠			
٣٠-٣٩	٩٧٫٢	١٠٫٥	٤٫٩ ٩٧٫٨		٥٫٤ ٩٨٫٤			
٤٠-٤٩	٩٤٫٨	١٠٫٦	٤٫٢ ٩٥٫٣		٥٫١ ٩٦٫٩			
٥٠-٥٩	٨٦٫٠	٨٫٦	٢٫٤ ٧٢٫٠		٣٫٠ ٧٣٫٥			
٦٠ فأكثر								
معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى	٦٢٫٨	٧٫٨	٤٫٨ ٥٥٫٢		٤٫٤ ٥١٫٢		٥٢٫٩	٩٫٢

المصدر :

(١) Population, Employment and Productivity in Egyptian Agricultural - INP Cairo]974.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ القاهرة ١٩٧٩ .

(٣) تقديرات اولية

كما انه من الملاحظ انه على الرغم من انخفاض معدل مساهمة السكان الاناث فى الفئات العمرية المختلفة فى عام ١٩٦٠ بالمقارنة بعام ١٩٤٧ ، الا انها ارتفعت فى عام ١٩٦٦ عن ماكانت عليه فى عام ١٩٦٠ ، وهو ماقد يعزى الى زيادة نسبة التعليم بين الاناث خاصة فى المناطق الحضرية ودخولهم سوق العمل ، وهو مايشير بالتالى الى توقع زيادة نسبة مشاركة الاناث فى النشاط الاقتصادى فى السنوات القادمة بسبب زيادة اعداد من انهوا المراحل الدراسية المختلفة ، وهو

ماتشير اليه نتائج التعداد السكانى لعام ١٩٧٦ والتى توضح ارتفاع معدل مساهمة الاناث فى النشاط الاقتصادى فى عام ١٩٧٦ الى ٢ر٩٪ بعد ان كانت تقدر بنحو ٤ر٤ ٪ فى عام ١٩٦٦ كما سبق الاشارة الى ذلك — وهذا بالتالى قد يكون من العوامل التى ادت الى زيادة اعداد القوى العاملة خلال السنوات ١٩٦٦ـ١٩٧٦ بمعدل يفوق مثيله فى السنوات السابقة بل ويزيد معدل الزيادة فى اعداد السكان كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١/٨) ٠

اما بالنسبة لتوزيع القوى العاملة فيما بين القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة فمن الطبيعى ان يصاحب التقدم فى عملية التنمية الاقتصادية وماينجم عن ذلك من تغيير فى هيكل الاقتصاد القومى تغيير فى التوزيع النسبى لقوى العمل بين هذه الانشطة والقطاعات ٠

هذا ولقد برهنت السنوات الماضية على حدوث تغيير جوهرى فى التوزيع النسبى لقوى العمل بالجمهورية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة اذ انخفضت نسبة العاملين بالزراعة من ٢ر٦٩ ٪ من جملة قوى العمل فى عام ١٩٣٧ الى ٤ر٥٨ ٪ من جملة قوى العمل عام ١٩٤٧ ثم الى ٠ر٥٧ ٪ فى عام ١٩٦٠ ثم الى ٨ر٤٧ ٪ من اجمالى قوى العمل فى ١٩٧٥ ، على حين زادت نسبة العاملين فى القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة القطاع الصناعى كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١/٩) ، والذى يشير الى وجود ثبات نسبى تقريبا فى توزيع القوى العاملة فى الفترة مابين عامى ١٩٤٧ — ١٩٦٠ وذلك عكس الفترة التالية ١٩٦٠ — ١٩٧٥ والتى شاهدت تغييرا كبيرا فى هيكل الاقتصاد القومى المصرى بسبب برامج ومشروعات خطط التنمية التى تلت ثورة ١٩٥٢ والتى بدأت مع بداية الستينات ٠

جدول رقم (٨/١)

السكان ،قوى العمل بالالف ،ومعدل الزيادة السنوية

فيما بين السنوات ١٩٤٧، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦

السكان وقوى العمل	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
١ـ السكان (بالالف)				
ـ ذكور	٩٣٩٢	١٣٠٦٨	١٥١٧٦	١٨٦٩٩
ـ اناث	٩٥٧٥	١٢٩١٦	١٤٩٠٠	١٧٩٥٧
ـ جملة	١٨٩٦٧	٢٥٩٨٤	٣٠٠٧٦	٣٦٦٥٦
٢ـ قوى العمل (بالالف)				
ـ ذكور	٥٨٩٨	٧٢١٤	٧٩٠٧	٩٨٩١
ـ اناث	٧٤٧	٦٢٠	٦٥٦	١٦٥٢
ـ جملة	٦٦٤٥	٧٨٣٤	٨٥٦٣	١١٥٤٣
٣ـ معدلات النمو ٪	٤٧ـ١٩٦٠	٦٠ـ١٩٦٦	٦٦ـ١٩٧٦	
السكان	٢,٣٨	٢م٤	٢,٣١	
قوى العمل	١,٢٩	١م٠	٣,٠	

المصدر :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

جـــدول رقم (١ / ٩)

التوزيع النسبى لقوى العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفـــة

فى السنوات ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٦٦ .

القطاعات / السنوات	١٩٣٧ (٢)	١٩٤٧ (١)	١٩٦٠ (٢)	١٩٦٦ (١)
الزراعة	٦٩ر٢	٥٨ر٤	٥٧ر٠	٥٣ر٣
المناجم والمحاجر	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٢
الصناعات التحويلية	٦ر٠	٨ر٠	٩ر٢	١٢ر٩
التشييد والبناء	٢ر١	١ر٦	٢ر١	٢ر٥
الكهرباء والغاز	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٦
التجارة	٧ر٦	٨ر٤	٨ر٣	٧ر٢
النقل والمواصلات	٢ر٤	٢ر٩	٣ر٤	٤ر٢
الخدمات	١٢ر٠	١٥ر١	١٧ر٧	١٤ر٩
انشطة اخرى	١ر٠	٥ر١	١ر٥	٤ر٣

المصدر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، السكان "بحوث ودراسات" المجلد السابع ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٣ .

(٢) عبدالخالق ذكرى (دكتور) ، تطور القوى العاملة فى ج . م . ع مذكرة رقم (٧٩٧) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٧ .

التوزيع بين المناطق الريفية والحضرية

وبالنسبة لتوزيع السكان فيما بين المناطق الحضرية والريفية فتدل نتائج التعداد السكانى الاخير على زيادة نسبة السكان بالمناطق الحضرية وتناقص نسبة السكان الريفيين الى اجمالى السكان فى عام ١٩٧٦ بالمقارنة بعامى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ اذ ارتفعت نسبة السكان فى المناطق الحضرية الى ٤٣ر٩٪ من جملة السكان فى عام ١٩٧٦ بعد ان كانت تمثل ٤٠ر٠٪ ، ٣٧ر٤٪ من جملة سكان الجمهورية فى تعدادى ١٩٦٦ ، ١٩٦٠ على الترتيب . اما السكان الريفيون فقد انخفضت نسبتهم من ٦٢ر٦ ٪ من جملة سكان الجمهورية فى عام ١٩٦٠ ، الى ٥٩ر٠٪ من جملة السكان فى عام ١٩٦٦ ثم الى ٥٦ر١ ٪ من جملة السكان فى عام ١٩٧٦ ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١/١٠) هذا ويرجع هذا التغير فى التوزيع النسبى للسكان فيما بين المناطق الحضرية والريفية الى تزايد اعداد المهاجرين من المناطق الريفية الى غيرها من المناطق الحضرية والتى تقدرها بعض الدراسات بحوالى

جدول رقم (١/١٠)

التوزيع النسبى لسكان الجمهورية فيما بين المناطق الحضرية والريفية فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦

السنوات	المناطق الحضرية %	المناطق الريفية %	جملة %
١٩٦٠	٣٧ر٤	٦٢ر٦	١٠٠
١٩٦٦	٤٠ر٠	٥٩ر٠	١٠٠
١٩٧٦	٤٣ر٩	٥٦ر١	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ القاهرة ، ١٩٧٨ .

٧٧٤ ـ ٩٥٨ ألف [١] فى الفترة مابين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، كما تقدرها بعض الدراسات الاخرى بحوالى ٧٥١ الف فى الفترة فيما بين عامى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، وبحوالى ٣٨٩ الف خلال الفترة ١٩٦٥ـ١٩٧٠ [٢] . هذا الا انه من المتوقع زيادة اعداد المهاجرين من الريف الى الحضر فى السنوات التالية لعام ١٩٧٠ عن تقديراتها فى الفترات السابقة الاشارة اليها للعديد من الاسباب منها سياسة توظيف الدولة للمسرحين من الجيش بعد عام ١٩٧٠ ، وزيادة نسبة التعليم بين الشباب الريفى والتحاقهم بوظائف خارج قطاع الزراعة والقطاع الريفى ، هذا فضلا عن زيادة اعداد المهاجرين من ابناء الريف للعمل بالبلاد العربية كما هو مشاهد اليوم ، كما يتوقع ان تكون اغلبية المهاجرين من المناطق الريفية من العاملين بالزراعة حيث يشكلون النسبة الغالبية من السكان الريفيين ، ومن ثم فمن المتوقع بالتالى ان يكون ذلك احد الاسباب وراء ظاهرة ارتفاع الاجور الزراعية ومايقال عن وجود عجز فى القوى العاملة الزراعية .

التقديرات المتوقعة لقوى العمل وتوزيعها فيما بين قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية :

يتوقف حجم القوى العاملة بأى من المجتمعات على تعداد السكان ومعدل مساهمتهم فى النشاط الاقتصادى ، ولقد تعددت التقديرات المتوقعة عن حجم السكان بالجمهورية فى السنوات القادمة ، منها التقديرات التى تمت بمركز الابحاث والدراسات السكانية والتى تتناول تقدير اعداد السكان حتى عام ٢٠٠٠ ، حيث اجريت ثلاثة تقديرات تختلف فى فروضها الا ان التقدير الثانى منها والذى يفترض تناقص معدل الانجاب الاجمالى بنسبة ١٪ سنويا يعد افضل هذه التقديرات واكثرها قبولا خاصة وأن تقديراته تحقق نتائج تتفق تقريبا مع نتائج التعداد السكانى الاخير فى عام ١٩٧٦ .

ولقد استخدم هذا التقدير فى بعض الدراسات من اجل تقدير القوى العاملة المتوقعة فى السنوات القادمة ومن هذه الدراسات الدراسة التى قام بها نفس مركز الابحاث والدراسات السكانية ، والتى قدرت فيها قوى العمل فى ضوء العلاقة والارتباط بين معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى

من ناحية والتعليم والتحضر والتصنيع من ناحية اخرى ، وبناء على التغيرات المشاهدة فى السنوات السابقة والتى سبق الاشارة اليها . كما أستخدم نفس التقدير فى دراسة اخرى اجريت بمعهد التخطيط القومى لتقدير القوى العاملة .

ويشير الجدول التالى رقم (١/١١) الى تقديرات السكان وقوى العمل فى هذه الدراسات ، ومنه يتضح انه على الرغم من تباين تقديراتها لقوى العمل الا انها متقاربة الى حد ما . كما يستدل من هذه التقديرات على ان معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى يتباين فيما بين كل من التقديرين كما يقل عن معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى والذى تشير اليه النتائج الاولية للتعداد السكانى الاخير فى عام ١٩٧٦ ، وهو ماقد يعزى الى بناء هذه التقديرات على التغير المشاهد فى معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى والذى تناقص فى السنوات السابقة للتعداد السكانى الاخير ، الا انه وكما اتضح فيما قبل فان نتائج التعداد السكانى الاخير تشير الى ارتفاع فى معدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى عنه فى التعدادات السابقة وللاسباب المشار اليها . الا انه من المتوقع فى هذه الدراسة ان يتجه معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى نحو الزيادة فى السنوات القادمة مالم يثبت عند نفس المستوى الحالى كحد ادنى ، وذلك نظرا لارتفاع معدل مساهمة السكان الاناث فى النشاط الاقتصادى لزيادة نسبة التعليم بينهن ، فضلا عن انخفاض نسبة الاطفال دون سن الانتاج والمعالين بين السكان الى جانب وصول نسبة الملتحقين منهم بالمدارس الى مستوى مرتفع نسبيا لايتوقع ان يزيد الا بقدر ضئيل نسبيا . وعليه فاذا افترض ثبات المعدل الحالى لمساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى والمقدر بحوالى ٣١٫٥ ٪ فى عام ١٩٧٦ كحد ادنى ، فانه من المتوقع الوصول الى تقديرات لقوى العمل اعلى من تقديرات الدراسات السابقة مع اتخاذ نفس تقديرات السكان ، كما هو مبين بالجدول السابق ذكره .

هذا اما فيما يختص بتوقعات توزيع قوى العمل فيما بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى فمما لاشك فيه ان ذلك يخضع للكثير من المتغيرات منها على سبيل المثال حجم الاستثمارات وتوزيعها فيما بين القطاعات والانشطة المختلفة ، واتجاه الانتاجية بها وغيرها من العوامل . وعليه فقد توجد الكثير من الافتراضات حول توزيع قوى العمل بين قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى والتى يمكن ان تبدأ بافتراض ثبات حجم القوى العاملة الزراعية ، على ماهى عليه الان بسبب تيار الهجرة الكبير من الريف الى الحضر والمشاهد اليوم والمنتظر استمراره فى السنوات المقبلة لما هو

متوقع من زيادة فى فرص العمل فى القطاعات غير الزراعية بسبب سياسة الانفتاح وزيادة حجم الاستثمارات والذى صاحبه وجود عجز فى قوى العمل بهذه القطاعات خاصة فى القطاعات التى تتميز بسهولة الهجرة اليها كقطاع البناء والتشييد ، هذا كما يمكن افتراض اتجاه توزيع قوى العمل بين القطاعات الاقتصادية اتجاها معينا .

وعليه فاذا افترض اتجاه نسبة القوى العاملة الزراعية الى اجمالى قوى العمل اتجاها مماثلا لاتجاهها فى الفترة فيما بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٧٥ ، كما هو مبين بالجدول رقم (١/١١) والذى يشير بدوره الى زيادة اعداد العاملين بالزراعة فى السنوات القادمة الى حوالى ٧,٢ مليون فى عام ٢٠٠٠ .

جـدول رقم (١/١١)

تقديرات السكان واجمالى القوى العاملة والقوى العاملة الزراعية

البيـــان	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
تقدير السكان (١)	٣٧٠٧٩	٤١٧١٠	٤٧٠٨٣	٥٣٠٠٨	٥٩٣٢٢	٦٥٩٤٨
تقدير اعداد القوى العاملة						
ـ دراسة الجهاز المركزى للاحصاء (٢)	١٠٨٧٠	١٢٤١٦	١٤١٣١			
	(٢٩,٣٢) *	(٢٩,٧٧)	(٣٠,٠١)			
ـ دراسة معهد التخطيط القومى (٣)	١٠٧٨١	١٢٢٩٨	١٣٨٤١	١٥٤٨٢	١٧٤٦٥	١٩٧٣٢
	(٢٩,٠٨) *	(٢٩,٤٨)	(٢٩,٤٠)	(٢٩,٢١)	(٢٩,٤٤)	(٢٩,٩٢)
ـ تقديرات الدراسة	١١٦٨٠	١٣١٣٧	١٤٨٣١	١٦٦٩٨	١٨٦٨٨	٢٠٧٧٤
نسبة القوى العاملة الزراعية الى اجمالى القوى العاملة	٤٧,٨	٤٥,٢٩	٤٢,٦١	٣٩,٩٣	٣٧,٢٥	٣٤,٧
التقديرات المتوقعة لقوى العمل الزراعى						
ـ تبعا للتقدير الاول لقوى العمل الاجمالى .	٥١٩٦	٥٦٢٣	٦٠٢١			
ـ تبعا للتقدير الثانى لاجمالى قوى العمل	٥١٥٣	٥٥٧٠	٥٨٩٨	٦١٨٢	٦٥٠٦	٦٨٢١
ـ تبعا لتقديرات الدراسة	٥٥٨٣	٥٩٥٠	٦٣١٩	٦٦٦٨	٦٩٦١	٧١٨٢

المصدر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، السكان "بحوث ودراسات" العدد الرابع ، القاهرة يوليو ٧٢

(٢) " " " " " ، السكان "بحوث ودراسات" العدد السابع ، القاهرة يوليو ٧٣

* الارقام الواردة بين القوسين تشير الى معدل مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى المقدر بناء على تقديرات السكان وقوى العمل فى الدراسات المشار اليها .

الموارد البشرية الزراعية وترشيد استخدامها

من المعروف ان عبء المساهمة بعنصر العمل في المجتمع انما يقع على فئة معينة من القوى البشرية الا وهى فئة قوة العمل ، اذ يشير مفهوم القوى البشرية الى جميع الافراد القادرين على العمل بصرف النظر عن رغبتهم فيه أو كونهم يعملون او لا يعملون نظير اجر معين أو بدون اجر . فالقدرة على العمل شرط لا يتحقق بدونه تعريف القوى البشرية ، فالاطفال دون سن العمل ، وكبار السن الذين تضطرهم الشيخوخة للتقاعد عن العمل ، وكذلك الافراد العاجزون عن العمل أو عن الدخول فى سوق العمل يعتبرون جميعا خارج القوى البشرية .

اما القوى العاملة فتقتصر على الافراد القادرين على العمل والمشتغلين فعلا كما تتضمن ايضا المتعطلين عن العمل ، ويقصد بهم الاشخاص الراغبين فى العمل والباحثين عنه والذين يقبلونه اذا ما عرض عليهم ، وهى بذلك تستبعد من القوى البشرية جميع الافراد الزاهدين عن العمل رغم قدرتهم عليه . ومن ثم يجب التنويه الى ان فئة القوى العاملة فى مجال الزراعة هى الفئة موضع الدراسة .

هذا وتجدر الاشارة الى ان التحليل التالى يعتمد على المتاح من بيانات عن قوى العمل الزراعى فى ابحاث القوى العاملة بالعينة التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نظرا لعدم ظهور النتائج النهائية لتعداد السكان عام ١٩٧٦ .

القوى العاملة الزراعية :

يقدر اجمالى القوى العاملة المتاحة بالجمهورية خلال عام ١٩٧٥ ومن واقع بيانات ابحاث العمالة بالعينة التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة ، والاحصاء بنحو ١٠٠٨٠ الف عامل يمثلون اجمالى قوى العمل فى الفئات العمرية المختلفة (٦ سنوات فأكثر) ويقدر من يقطنون الريف منهم بحوالى ٥٩٣٤ الف عامل يمثلون نحو ٥٨٫٨٧ % من اجمالى القوى العاملة بالجمهورية ، اما القوى العاملة بالمناطق الحضرية فتقدر بنحو ٤١٤٤ الف عامل يمثلون حوالى ٤١٫١٣ % من اجمالى قوى العمل بالجمهورية فى نفس العام . أما بالنسبة لقوى العمل فى الفئة العمرية ١٢ ـ أقل من ٦٥ سنة تطبيقا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذى ينص على عدم تشغيل الاحداث أقل من ١٢ سنة فتقدر بنحو ٩٢٦٤ الف عامل اى ما نسبته ٩١٫٩ % من اجمالى قوى العمل بالجمهورية ، كما تقدر اعداد قوى

العمل فى هذه الفئة العمرية فى المناطق الريفية بنحو ٥٣٠٢ الف عامل وبنسبة ٨٩ر٤٥ ٪ من جملة القوى العاملة بالريف بينما تقدر قوى العمل داخل نفس الفئة العمرية بنحو ٣٩٦٢ الف عامل فى المناطق الحضرية اى بنسبته ٩٥ر٦١ ٪ من اجمالى قوى العمل داخل المناطق الحضرية ، هذا ويعنى ذلك بالتالى ان الاطفال والشيوخ الداخلين فى قوى العمل يمثلون نحو ١٠ر٥ ٪ من جملة اعداد قوى العمل بالريف ، حيث يبلغ تعدادهم نحو ٦٣٢ الف عامل ، بينما يمثلون نحو ٤ر٣٩ ٪ من جملة قوى العمل بالحضر حيث يقدر عددهم بحوالى ١٨٢ الف عامل ، كما تقدر نسبتهم الى اجمالى قوى العمل على مستوى الجمهورية بنحو ٩ر١ ٪ .

وتقدر القوى العاملة الزراعية فى الفئة العمرية ١٢ — ٦٥ سنة فأكثر بحوالى ٤٤٢٥ الف عامل فى عام ١٩٧٥ ، أى بنسبته ٤٧ر٧٧ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى هذه الفئة العمرية على مستوى الجمهورية . كما تقدر القوى العاملة الزراعية داخل هذه الفئة العمرية فى المناطق الريفية بحوالى ٤٠٨٤ الف عامل يمثلون حوالى ٩٢ر٣ ٪ من اجمالى القوى العاملة الزراعية ، ونحو ٧٧ر٠ ٪ من اجمالى القوى العاملة داخل نفس الفئة العمرية بالريف . أما من يقطنون الحضر منهم فيقدر عددهم بنحو ٣٤١ الف عامل يمثلون نحو ٧ر٧ ٪ من جملة القوى العاملة الزراعية داخل نفس الفئة العمرية ، وحوالى ٨ر٦ ٪ من جملة القوى العاملة بالمناطق الحضرية ، خلال نفس العام (جدول رقم ١/١٢) .

اما بالنسبة لاعداد الاطفال (٦ — أقل من ١٢ سنة) والشيوخ (٦٥ سنة فأكثر) العاملين بالزراعة فلا يوجد ما يشير الى تقديراتها بابحاث العمالة بالعينة التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الا أنه قد يمكن تقديرها بشكل تقريبى اذا ما أفترض توزيعها فيما بين الانشطة الزراعية وغير الزراعية فى كل من الريف والحضر بنسبة مماثلة لتوزيع قوى العمل فى الفئة العمرية ١٢ — أقل من ٦٥ سنة . وعليه تقدر اعداد الاطفال والشيوخ العاملين فى الزراعة بحوالى ٤٨٧ الف منهم نحو ١٣ الف فى المناطق الحضرية ، ومن ثم فاذا ما أفترض صحة هذه التقديرات يصبح اجمالى قوى العمل الزراعى المتاح فى عام ١٩٧٥ حوالى ٤٩١٢ الف عامل منهم حوالى ٤٥٥٩ الف عامل يقطنون الريف يمثلون نحو ٩٢ر٨ ٪ من جملة القوى العاملة الزراعية ، وحوالى ٣٥٤ الف عامل يقطنون الحضر يمثلون نحو ٧ر٢ ٪ من جملة القوى العاملة الزراعية . كما انه بناء على هذه التقديرات فان اعداد الاطفال والشيوخ العاملين بالزراعة يشكلون نحو ١٠ر٢ ٪ من جملة اعداد القوى العاملة الزراعية .

جـدول رقـم (١٢/١)

تقديرات اجمالى القوى العاملة والقوى العاملة الزراعية عام ١٩٧٥

(بالالف مشتغل)

البيـــان	اجمالى القوى العاملة (٦ سنوات فأكثـر) الـــف	اجمالى القوى العاملة (١٢ ـ ٦٤ سـنة) الـــف	اجمالى القوى العاملة الزراعية (١٢ـ٦٤ سنة) الـــف
حضـر			
ذكـــور	٣٦٤١	٣٥٠٤	٣٣٣
انـــاث	٥٠٣	٤٥٨	٨
جملـــة	٤١٤٤	٣٩٦٢	٣٤١
ريـــف			
ذكـــور	٥٦٨٦	٥١٢٩	٣٩٩٠
انـــاث	٢٥٠	١٧٤	٩٤
جملـــة	٥٩٣٤	٥٣٠٢	٤٠٨٤
الجمهورية			
ذكـــور	٩٣٢٧	٨٦٣٢	٤٣٢٣
انـــاث	٧٥٣	٦٣٢	١٠٢
جملـــة	١٠٠٨٠	٩٢٦٤	٤٤٢٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، دورة مايو ١٩٧٥ ، القاهـــرة ١٩٧٨ .

هذا ومن الملاحظ من الجدول السابق (١٢/١) صغر نسبة مشاركة الاناث فى قوى العمـل الزراعى حيث تمثل اعداد العاملات منهن فى الزراعة داخل الفئة العمرية ١٢ـ أقل من ٦٥ سنة نحـو ٣ر٢٪ من اجمالى القوى العاملة الزراعية فى نفس الفئة العمرية بينما تشكل نسبة الذكور نحو ٢ر٩٧ ٪ من جملتها . أما بالنسبة للاطفال والشيوخ والاناث فيشكلون نحو ٥ر١٢ ٪ من اجمالى اعداد الاطفال

والشيوخ الداخلين فى قوى العمل بينما يشكل الذكور نحو ٨٧ر٥ ٪ من الاجمالى ، ومن ثم فتقدر نسبة مشاركة الاناث فى قوى العمل الزراعى فى جميع الفئات العمرية المختلفة بنحو ٣ر٣٪ من اجمالى القوى العاملة الزراعية على مستوى الجمهورية ، على حين تقدر نفس النسبة بنحو ٤ر٣ ٪ فى المناطق الحضرية ، وحوالى ٣ر٣ ٪ فى المناطق الريفية حيث ترتفع نسبة الاطفال والشيوخ الاناث الداخلين فى قوى العمل الزراعى حيث تقدر بنحو ١ر١٢ ٪ من اجمالى اعداد الاطفال والشيوخ ، على حيث تشكل نسبة الذكور منهم نحو ٩ر٨٧ ٪ من الاجمالى .

هذا وقد يفسر صغر نسبة تمثيل الاناث فى قوى العمل الزراعى بصفة عامة الى انخفاض معدل مساهمة الاناث فى النشاط الاقتصادى ، وسبب الاقبال على التعليم بين صغار السن منهم كما سبق الاشارة الى ذلك ، الا ان ذلك من الأمور المشكوك فيها حيث انه من المعروف أن المرأة الريفية تشارك الرجل فى العمل من قديم الزمن ، ومن ثم فقد يرجع ذلك الى قصور وأخطاء فى العينة أو الاستبيان ، أو لعدم فهم التعاريف المستخدمة سواء من جانب الباحثين او المبحوثين سواء فى مجال العينة او التعداد الشامل للسكان . اذ تشير نتائج التعداد السكانى لعام ١٩٦٠ الى ان نسبة تمثيل الاناث فى قوى العمل الزراعى فى هذا العام تصل الى حوالى ١ر٦ ٪ من جملة القوى العاملة الزراعية والتى تقدر بنحو ٤٤٠٦ (١) الف عامل خلال نفس العام ، بينما تقدر اعداد الاناث بها بنحو ٢٧١ الف . (١)

ومما سبق يتضح زيادة اعداد العاملين بالزراعة خلال عام ١٩٧٥ بنسبة ٨ر١١٪ عنه خلال عام ١٩٦٠ ، ومعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٧٩ر٠ ٪ تقريبا خلال فترة الخمس عشر سنة فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، وذلك بافتراض صحة التقديرات المشار اليها سابقا عن القوى العاملة الزراعية . وعليه تبين بالتالى صغر معدل نمو القوى العاملة فى مجال الزراعة بالمقارنة بمعدل نمو القوى العاملة بالمجتمع ككل فيما بين تعدادى السكان لعامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ والقدر بحوالى ٤٥ر٢٪ سنويا وكما سبق الاشارة الى ذلك . هذا وقد يعزى صغر معدل نمو القوى العاملة الزراعية خلال هذه السنوات الى زيادة الاقبال على التعليم بين السكان الزراعيين فى الاعمار المقابلة لمراحل التعليم المختلفة ، والى زيادة اعداد المهاجرين منهم الى القطاعات والانشطة غير الزراعيين نتيجة لنمو القطاعات والانشطة الاخيرة وزيادة فرص التوظف بها الى جانب توظيف الدولة لاعداد من المسرحين من الجيش فى اوائل السبعينات فضلا عن الاعداد المهاجرة من

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٦٠ الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٦٣ .

القوى العاملة الزراعية الى البلاد العربية بغرض العمل بها وخاصة فى السنوات الاخيرة .

هذا وتعد هجرة القوى العاملة الزراعية من الظواهر الملفته للانظار فى الوقت الحاضر والجديرة بالدراسة للتعرف على حجمها وأسبابها ومناطق الجذب والطرد وغيرها ، الا انه لمن المتعذر فى هذه الدراسة تناول هذه الظاهرة بسبب قصور البيانات والمعلومات اللازمة ، ولعدم ظهور النتائج النهائية للتعداد السكانى فى عام ١٩٧٦ ، والتى قد تفيد فى تقدير حجم الهجرة من القطاع الزراعى ، وان كانت التقديرات السابقة ذكرها عن الهجرة من الريف والحضر قد تكون كمؤشر تقريبى لحجم الهجرة بين السكان الزراعيين باعتبارهم يشكلون الغالبية بين السكان بالمناطق الريفية .

كما انه اذا افترض نمو القوى العاملة الزراعية بنفس معدل نمو القوى العاملة بالمجتمع فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ (فى حالة عدم وجود هجرة بين السكان الزراعيين ، وبأفتراض عدم وجود تباين فى العوامل المحددة لنمو القوى العاملة فيما بين المناطق الريفية والحضرية) لأمكن تقدير حجم الهجرة بين القوى العاملة الزراعية بشكل تقريبى ، حيث يقدر حجم القوى العاملة الزراعية خلال عام ١٩٧٥ وعلى أساس معدل نمو سنوى ٢ر٤٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ بحوالى ٦٣٣٥ الف عامل وهو مايزيد عن حجم القوى العاملة الزراعية المتاحة خلال نفس العام والسابق تقديرها . وعليه يقدر حجم الهجرة بين القوى العاملة الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٧٥ بحوالى ١٤٠٩ الف عامل . هذا ومن الملاحظ ان هذا التقدير الاخير عن حجم الهجرة بين قوى العمل الزراعى (وفى ظل الافتراض السابق الاشارة اليه) يزيد عن التقديرات السابق ذكرها عن حجم الهجرة من المناطق الريفية ، الا ان ذلك قد يرجع الى ان تقديرات حجم الهجرة من المناطق الريفية لاتشمل الا الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، بينما تشمل تقديرات الدراسة عن حجم الهجرة بين قوى العمل الزراعى فترة اطول (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) ، تزيد عن الفترة التى تشملها تقديرات حجم الهجرة الريفية بخمس سنوات ، وهى فترة قد تتميز بارتفاع الهجرة خلالها كما تشير الى ذلك الشواهد ، هذا فضلا عن ان تقديرات الدراسة تشمل كل من الهجرة الداخلية والخارجية لقوى العمل الزراعى ، بينما تشير تقديرات الهجرة الريفية السابق ذكرها الى الهجرة الداخلية فقط .

وأخيرا تجدر الاشارة الى ان هذه التقديرات ماهى الا مؤشرات تقريبية عن حجم الهجرة بين قرى العمل الزراعى خلال الفترة المشار اليها ، ويتطلب الوصول الى تقديرات دقيقة عنها مجالا أوسع للدراسة مع توافر البيانات والمعلومات المطلوبة لمثل هذه الدراسة والتى قد تستلزم بعض الدراسات الميدانية .

التقسيم المهنى للقوى العاملة الزراعية :

تتنوع مجالات العمل فى النشاط الزراعى ، كما تختلف من حيث طبيعتها حيث تتدرج فى الاعمال الانتاجية الزراعية ، والتى قد تتطلب مجهودا عضليا شاقا وعمالة أقل مهارة ، الى جانب بعض من العمال الفنيين ذوى مهارة أعلى ، ثم الاعمال الادارية والتنظيمية ، وأخيرا يأتى العمل فى مجال البحث العلمى الزراعى . هذا ومن الطبيعى ان يختلف عدد العاملين فى كل من هذه المجالات باختلاف درجة تطور ونمو القطاع الزراعى . فعلى الرغم من ان الاعمال الانتاجية الزراعية تأتى فى المقدمة من حيث اعداد العاملين بها ، الا انه مما لاشك فيه فقد تنخفض نسبة العاملين فى هذه الاعمال مع تطور النشاط الانتاجى الزراعى واعتماده على التكنولوجيا المتطورة وان كانت ستظل هى النسبة الاولى بين الاعمال الزراعية المختلفة ، كما قد يزيد أعداد العاملين فى مجال البحث العلمى والمهن الفنية مع زيادة اهميتهم النسبية بين العاملين فى مجال الزراعة .

هذا وتقسم القوى العاملة الزراعية فى ج م ع فى عام ١٩٧٥ الى عدة أقسام تبعا للمهن الزراعية المختلفة حيث يقدر العاملون بأعمال الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر والغابات بحوالى ٤٢٩٠ الف أى بنسبة ٩٦ر٩٥٪ من اجمالى القوى العاملة الزراعية ، بينما يقدر المشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية بنحو ١ر٩ ألف ، وبنسبة ٢١ر٠ ٪ من جملة قوى العمل الزراعى ، على حين يمثل اصحاب المهن الفنية والعلمية نحو ٤٦ر٠ ٪ حيث يقدر عددهم بنحو ٥٠ر٢٠ الف . اما المشتغلون بالاعمال الكتابية ، وكذلك المشتغلون بأعمال البيع فيمثلون نحو ٧٨ر٠ ٪ ، ٠٩ر٠ ٪ من جملة القوى العاملة الزراعية على التوالى . كما يقدر تعداد العاملين بالخدمات الزراعية بحوالى ٢ر٢٥ الف يمثلون نحو ٧ر٠ ٪ من جملة القوى العاملة الزراعية . اما عمال الانتاج وتشغيل وسائل النقل فيمثلون نحو ٨٥ر٠ ٪ من القوى العاملة الزراعية حيث يقدر عددهم بحوالى ٦ر٣٧ الف خلال نفس العام . هذا ويشير الجدول رقم (١/١٣) الى تباين التوزيع النسبى لقوى

العمل الزراعى بين المهن المختلفة فيما بين كل من الريف والحضر ، فعلى الرغم من ان المشتغلين بأعمال الزراعة وتربية الحيوان والصيد يشكلون النسبة الاكبر من قوى العمل الزراعى فى كل من الريف والحضر الا انها تقل فى الحضر عنه فى الريف ، وبالتالى ترتفع الاهمية النسبية لكل من أصحاب المهن الفنية والعلمية ، والمشتغلين بالاعمال الادارية والتنفيذية وغيرها فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية ، وقد يعد ذلك من الامور الطبيعية نظرا لتركز هذه الاعمال فى المناطق الحضرية والتى تمثل عواصم للاقاليم الريفية .

وكذلك يتضح من الجدول (١٣/١) تباين التوزيع النسبى لقوى العمل الزراعى بين المهن الزراعية المختلفة فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، فعلى الرغم من ان العاملين فى الاعمال الزراعية وتربية الحيوان والصيد يمثلون النسبة الاكبر بين العاملين الزراعيين فى كل من عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، الا انها انخفضت فى عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٠ على حين زادت الاهمية النسبية لاصحاب المهن الفنية والعلمية والمشتغلين بالاعمال الادارية والتنفيذية والعاملين بالخدمات الزراعية وغيرها ، ويرجع ذلك الى زيادة اعداد العاملين فى هذه المجالات الزراعية بنسب متضاعفة بينما زاد المشتغلون بالاعمال الزراعية وتربية الحيوان بنسبة أقل . وفى الواقع ان دل هذا التغير على شىء فانما يدل على ان الزراعة المصرية أصبح يتوافر لديها الان العنصر البشرى القادر على الاخذ بالنظم والاساليب المتطورة القائمة على البحث العلمى فى مجال الانتاج الزراعى ، بالمقارنة بما عليه الحال فى عام ١٩٦٠ ، وذلك اذا ما توافرت باقى مقومات النجاح فى دفع عجلة التنمية الزراعية .

جدول رقم (١٣/١) التوزيع المهنى للقوى العاملة الزراعية فى ج ٠م٠ع فى عام ١٩٧٥ مقارنة بعام ١٩٦٠

	١٩٧٥ (١)						١٩٦٠ (٢)			
	حضر		ريف		جملة		جملة			
	الف	%	الف	%	الف *	%	الف **	%
اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	٠ر٨	٢ر٤٩	١٢ر٠٠	٠ر٢٩	٢٠ر٠	٠ر٤٦	٢ر٧١٥	٠ر٠٧
المديرون المشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية	٠ر٤٨	١ر٤١	٤ر٣٠	٠ر١١	٩ر١٠	٠ر٢١	٠ر٢٤٣	٠ر٠١
المشتغلون بالاعمال الكتابية	١ر١٥	٤ر٤٣	١٩ر٢	٠ر٤٧	٣٤ر٣	٠ر٧٨	٧ر٣٣٣	٠ر١٩
المشتغلون بأعمال البيع	٠ر٣	٠ر١٥	٣ر٤٠	٠ر٠٨	٣ر٩٠	٠ر٠٩	١ر٣٥٧	٠ر٠٤
العاملون بالخدمات	٤ر٣٠	١ر٢٦	٢٠ر٩	٠ر٥١	٢٥ر٢	٠ر٥٧	١٦ر٨٤٥	٠ر٤٦
المشتغلون بأعمال الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٢٩٣ر٦	٨٦ر١٢	٣٩٩٦ر٣	٩٧ر٨٥	٤٢٩٠	٩٦ر٩٥	٣٦٤٤ر٦٣٢	٩٨ر٧٧
عمال الانتاج ، وعمال تشغيل وسائل النقل	١٢ر٠٠	٣ر٢	٢٥ر٦	٠ر٦٣	٣٧ر٦	٠ر٨٥	١٤ر٤٤٦	٠ر٣٩
غير مبين	٢ر١	٠ر٦٢	٢ر٢٠	٠ر٠٥	٤ر٣٠	٠ر١٠	٢ر٤٧٤	٠ر٠٧
جملة	٣٤٠ر٩	١٠٠	٤٠٨٣ر٩	١٠٠	٤٤٢٤ر٨	١٠٠	٣٦٨٩ر٨٤٥	١٠٠

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة .

(٢) " " " " " ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠ ، الجزء الثانى .

تصنيف القوى العاملة الزراعية تبعا للاستقرار فى العمل

تقسم القوى العاملة الزراعية فى عام ١٩٧٥ حسب حالة الاستقرار فى العمل الى حوالى ٣٨٤٩٫٤ الف عامل فى حالة عمالة دائمة ، أى يعملون يوميا ، وهى تمثل نحو ٨٧ % من جملة القوى العاملة الزراعية ، أما قوى العمل التى تكون فى حالة عمالة قريبة من العمالة الدائمة أو التى تعمل يوميا تقريبا وهى ماتسمى بالعمالة المؤقتة فتقدر بنحو ٥ر١ الف اى بنسبته ٠ر١٢ % من جملة القوى العاملة الزراعية خلال نفس العام ، أما العمالة الموسمية ، وهى ماتعمل فى المواسم فقط فتمثل نحو ٠ر٦١ % من اجمالى القوى العاملة الزراعية حيث يقدر عددها بنحو ٢٧ الف عامل خلال نفس العام . أما من يعملون على فترات بعيدة وبدون انتظام ، وهى ماتسمى بالعمالة المؤقتة او العرضية ، فيقدر تعدادها بنحو ٤١١ر١ الف عامل يمثلون حوالى ٥ر١١% من اجمالى القوى العاملة الزراعية خلال نفس العام كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١/ ١٤) .

وبمقارنة توزيع القوى العاملة الزراعية حسب حالة الاستقرار فى العمل فى عام ١٩٧٥ بمثيله خلال عام ١٩٦٥ ، والذى تشير اليه نتائج بحث العمالة الريفية الذى أجرى بمعهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مكتب العمل الدولى يتضح من وجود تباين كبير كما هو موضح بالجدول السابق ذكره ، حيث يشير الى زيادة نسبة من هم فى حالة عمالة دائمة فى عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٥ والتى قدرت نسبتهم بنحو ٦٨% من اجمالى القوى العاملة الزراعية خلال نفس العام على حين انخفضت نسبة من هم فى حالة عمالة مؤقته ، وموسمية حيث قدرت نسبتهم فى عام ١٩٦٥ بنحو ٢١% ، ٨% من اجمالى القوى العاملة الزراعية لكل منهما على الترتيب ، أما من هم فى حالة عمالة متقطعة او عرضية فقد زادت نسبتهم خلال عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٥ ، كما هو مبين بنفس الجدول .

ومما سبق ، ومن التوزيع النسبى لقوى العمل الزراعى تبعا لحالة الاستقرار فى العمل فى كل من عامى ١٩٧٥ ، ١٩٦٥ يمكن استنتاج تناقص البطالة بصورة عامة فى الزراعة المصرية فى عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ لزيادة نسبة من هم فى حالة عمالة دائمة على النحو المبين سابقا بينما تناقصت نسبة من هم فى حالة عمالة موسمية وعرضية . كما يلاحظ من نفس الجدول تناقص البطالة الموسمية ، وتزايد البطالة العرضية حيث تشير النتائج السابقة الى ان البطالة الموسمية تقل عن ٨% من اجمالى العمالة الزراعية فى عام ١٩٦٥ الا انها قد تناقصت وأصبحت أقل من

جدول رقم (١/ ١٤) تقسيم القوى العاملة الزراعية حسب حالة الاستقرار فى العمل فى ج ٠م٠ع فى عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٦٥

السنوات / حالة الاستقرار فى العمل	١٩٧٥ (١)		١٩٦٥ (٢)
	الـــف	%	%
عمل دائم	٣٨٤٩ر٤	٨٧ر٠٠	٦٨
عمل مؤقت	٥ر١	١٢ر٠	٢١
عمل موسمى	٢٧ر٠	٦١ر٠	٨
عمل متقطع (عرضى)	٥١١ر١	٥٥ر١١	١
غير مبين	٣٢ر٢	٧٢ر٠	٢
جملـــة	٤٤٢٤ر٨	١٠٠	١٠٠

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة فى ج ٠م٠ع ، القاهرة ٠

(٢) عبدالخالق ذكرى (دكتور) ، وآخرين ، تطور القوى العاملة فى ج ٠م٠ع وبعض الخصائص الاساسية للقوى العاملة الريفية ، مذكرة رقم ٧٩٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٧ ٠

٦١ر٠ % من اجمالى العمالة الزراعية فى عام ١٩٧٥ ، أما البطالة العرضية فقد وصلت الى أقل من ٥٥ر١١% من اجمالى قوى العمل الزراعى فى عام ١٩٧٥ بعد أن كانت تبلغ أقل من ١ % من اجمالى العمالة الزراعية فى عام ١٩٦٥ ٠

ان الارقام السابقة وان كانت لا تشير الى تقدير دقيق عن حجم النوعيات المختلفة من البطالة الزراعية الا انها تشير الى اتجاه التغير فى حجم النوعيات المختلفة من البطالة فيما بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ ، وهو ما قد يعزى الى الكثير من العوامل التى قد منها التغير فى حجم

ونوعية الانشطة الزراعية ، والتغير فى اساليب الانتاج الزراعى ، وفى انتاجية العامل الزراعى ، وغيرهـا وهو ماقد تتناوله الدراسة فيما بعد عند تقدير الفائض او العجز فى القوى العاملة الزراعية .

التوزيع الاقليمى للقوى العاملة الزراعية :

يشير الجدول رقم (١/ ١٥) الى ان اعلى نسبة من قوى العمل الزراعى خلال عام ١٩٧٥ توجد فى محافظة البحيرة حيث تقدر القوى العاملة الزراعية بها بحوالى ٥٣٢ الف تمثل نحو ١٢ر٠٣٪ من جملة القوى العاملة الزراعية بالجمهورية . ثم يلى محافظة البحيرة كل من محافظات الدقهلية ، والشرقية ، والمنيا وسوهاج على الترتيب من حيث تعداد قوى العمل الزراعى بها اذ تمثل القـوى العاملة الزراعية بكل من هذه المحافظات وعلى الترتيب نحو ١٠ر٠٤٪ ، ٩ر٨٤٪ ، ٩ر٤٦٪ ، ٧ر٤٢٪ من جملة القوى العاملة الزراعية بالجمهورية . ثم يلى المحافظات السابقة كل من محافظات الغربيـة ، وقنا ، وأسيوط ، وكفر الشيخ ، والمنوفية ، والفيوم وعلى الترتيب حيث تقدر القوى العاملة الزراعية فى كل منها وعلى التوالى بما نسبته ٦ر٨٧٪ ، ٦ر٢٥٪ ، ٧ر٢٢٪ ، ٢ر٥٪ ، ٥ر٣١٪ ، ٤ر٩٢٪ من جملة القوى العاملة الزراعية بالجمهورية فى نفس العام ، وأخيرا تأتى كل من محافظـات القاهرة ، والاسكندرية ، ودمياط ، وأسوان حيث لاتمثل القوى العاملة الزراعية بها الا نسـبة صغيرة من القوى العاملة الزراعية بالجمهورية كما يشير الى ذلك الجدول السابق ذكـره .

ومقارنة التوزيع النسبى للقوى العاملة الزراعية فيما بين محافظات الجمهورية فى كل مـن عامى ١٩٦١ ، ١٩٧٥ يتضح وجود تغيير طفيف نسبيا فى التوزيع الجغرافى بقوى العمل الزراعـى حيث زادت نسبة اعداد قوى العمل الزراعى فى بعض المحافظات بالنسبة لاجمالى القوى العاملـة الزراعية بالجمهورية خلال عام ١٩٧٥ بالمقارنة بمثيلتها فى عام ١٩٦١ بينما انخفضت نفس النسبة فـى البعض الاخر من المحافظات فى عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦١ . ومن المحافظات التى زادت بهـا اعداد قوى العمل الزراعى وتسبتها الى اجمالى القوى العاملة الزراعية بالجمهورية محافظة البحـيرة حيث أصبحت فى مقدمة المحافظات من حيث اعداد قوى العمل الزراعى بها فى عام ١٩٧٥ بعد أن كانت تأتى فى المرتبة الثانية بعد محافظة الدقهلية فى عام ١٩٦١ ، كما يتضح من نفس الجـدول السابق ذكره . كما زادت اعداد ونسبة القوى العاملة الزراعية فى محافظات اسوان ، والمنيـا ، والجيزة وكفر الشيخ ، والقليوبية ، والشرقية ، أما باقى المحافظات فقد انخفضت نسبة قوى العمـل

الزراعى بها على الرغم من زيادة أعدادها باستثناء محافظات الاسكندرية ، ودمياط ، والمنوفية ، وبنى سويف حيث انخفضت اعداد القوى العاملة الزراعية بها ونسبتها الى اجمالى قوى العمل الزراعى بالجمهورية فى عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦١ . هذا وقد يعزى مثل هذا التغير فى التوزيع الجغرافى لقوى العمل الزراعى الى اثر عامل الهجرة واختلافه فيما بين محافظات الجمهورية . اذ يظهر أثر عامل الهجرة بشكل كبير فى كل من المحافظات الاربع الاخيرة السابق ذكرها عن غيرها من المحافظات حيث انخفضت اعداد القوى العاملة الزراعية فى محافظة الاسكندرية من ٩ر١٦ ألف فى عام ١٩٦١ الى حوالى ١ر١٤ الف فى عام ١٩٧٥ ، كما انخفضت اعدادها فى محافظة دمياط الى ٩ر٤٩ الف فى عام ١٩٧٥ بعد ان كانت تبلغ نحو ٩ر٥٧ الف فى عام ١٩٦١ . وكذلك الحال بالنسبة لمحافظى المنوفية وبنى سويف والتى انخفض اعداد قوى العمل الزراعى بكل منهما وعلى الترتيب الى حوالى ٧ر٢٣٤ ، ٦ر١٥٦ الفا فى عام ١٩٧٥ ، بعد ان كانت تقدر بنحو ٤ر٢٥٦ الفا فى محافظة المنوفية ، وبحوالى ٤ر١٧٠ الف فى محافظة بنى سويف فى عام ١٩٦١ .

ويظهر اثر عامل الهجرة بين قوى العمل الزراعى ايضا ولكن بدرجة اقل فى كل من محافظات الدقهلية ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، اذ أنه على الرغم من زيادة اعداد قوى العمل الزراعى بكل من هذه المحافظات ، الا أنها لم تزد الا بنسبة قليلة ، وبمعدل زيادة سنوية أقل بالمقارنة بنسبة ، ومعدل الزيادة السنوية فى اجمالى القوى العاملة الزراعية ، وفى بعض المحافظات الاخرى ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١ / ١٥) . هذا ويقابل ذلك من جهة أخرى وكما يتبين من نفس الجدول زيادة اعداد قوى العمل الزراعى فى بعض المحافظات الاخرى بنسب ، ومعدلات مرتفعة ، وخاصة فى كل من محافظات اسوان والبحيرة ، والمنيا ، والشرقية ، والقليوبية وهو ماقد يعزى الى قلة او انعدام الهجرة بين قوى العمل الزراعى فى هذه المحافظات بل واحتمال هجرة قوى العمل الزراعى الى داخل هذه المحافظات بسبب صغر كثافة العمل الزراعى بالنسبة للارض المنزرعة فى هذه المحافظات ، أو بسبب زيادة فرص العمل الزراعى فى بعض هذه المحافظات نتيجة للتوسع فى استصلاح الاراضى بها وخاصة فى محافظتى البحيرة ، والشرقية والغربية ، وذلك على عكس الحال بالنسبة للمحافظات الاولى والتى يظهر فيها اثر عامل الهجرة بشكل كبير ، وهو ماقد يعزى الى قلة فرص العمل الزراعى بها ، مع قربها من المناطق الحضرية والصناعية مما يشجع ويسهل من هجرة قوى العمل الزراعى الى خارج قطاع الزراعة سواء فى نفس المحافظة أو خارجها .

جدول رقم (١ / ١٥) التوزيع الكمى والنسبى للقوى العاملة الزراعية بين محافظات الجمهورية فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٧٥ (١)

المحافظات	١٩٦١		١٩٧٥		نسبة الزيادة %	معدل الزيادة السنوية %
	الف*	%	الف*	%		
القاهرة	١١٨ر٨	٠ر٣١	١٧ر	٠ر٤٠	٥٠ر٨٥	٢ر٩٢
الاسكندرية	١٦ر٩	٠ر٤٥	١٤ر١	٠ر٣٢	١٦ر٧ـ	ـ
دمياط	٥٧ر٩	٠ر٥	٤٩ر٩	١ر١٣	١٣ر٣٥ـ	ـ
الدقهلية	٣٩٣ر٦	١٠ر٠	٤٤٤ر١	١٠ر٠٤	١٢ر٨٣	٠ر٨٦
الشرقية	٣٣٣ر٧	٨ر٨٨	٤٣٥ر٣	٩ر٨٤	٣٠ر٨٤	١ر٩٤
القليوبية	١٣٩ر٠٠	٣ر٧١	١٩٤ر٧	٤ر٤٠	٤٠ر٠٧	٢ر٤١
كفر الشيخ	٢٠٤ر٤٠	٥ر٤٥	٢٤٤ر٤	٥ر٢	١٩ر٧	١ر٢٩
الغربية	٢٥٦ر١	٦ر٨٣	٣٠٤ر١	٦ر٨٧	١٨ر٧٤	١ر٢٥
المنوفية	٢٥٦ر٤	٦ر٨٤	٢٣٤ر٧	٥ر٣١	٨ر٤٦ـ	ـ
البحيرة	٣٤٥ر٢	٩ر٢١	٥٣٢ر٠	١٢ر٠٣	٥٤ر١١	٣ر١٤
الجيزة	١٧٠ر٦	٤ر٥	٢٠٩ر١	٤ر٧٣	٢٢ر٧	١ر٤٤
بنى سويف	١٧٠ر٤	٤ر٥	١٥٦ر٦	٣ر٤	٨ر١٠ـ	ـ
الفيوم	١٨٥ر٣	٤ر٩٥	٢١٧ر٥	٤ر٩٢	١٧ر٣٨	١ر١٥
المنيا	٣١١ر٧	٨ر٣٢	٤١٨ر٥	٩ر٤٦	٣٤ر٢٦	٢ر١٢
اسيوط	٢٤٥ر٤	٦ر٥٥	٢٥٣ر١	٥ر٧٢	٣ر١٤	٠ر٢١
سوهاج	٢٩٩ر٦	٨ر٠٤	٣٢٨ر٢	٧ر٤٢	٩ر٥٥	٠ر٦٥
قنا	٢٥٩ر٠	٦ر٩١	٢٧٦ر٣	٦ر٢٥	٦ر٦٨	٠ر٤٥
اسوان	٥٤ر٣	١ر٤٥	٩٣ر٢	٢ر١١	٧١ر٦٤	٣ر٩٢
بور سعيد	٤ر٠	٠ر١١	—	—	—	
السويس	٤ر٠	٠ر١٢	—	—	—	
الاسماعيلى	٢٨ر٤٠	٠ر٧٦	—	—	—	
جملة	٣٧٤٧ر٢	١٠٠	٤٤٢٣ر٦	١٠٠	١٨ر٠٥	١ر١٩

(١) المصدر :ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة فى ج ٠م٠ع القاهرة ، اعداد مختلفة ٠

* تشمل الافراد ١٢ سنة فأكثر ٠

كثافة القوى العاملة الزراعية بالنسبة للرقعة الارضية المنزرعة :

قد لا يعنى وجود النسبة الأكبر من قوى العمل الزراعى فى بعض الاقاليم عن غيرها من الاقاليم عن غيرها من الاقاليم ، وجود تزاحم لقوى العمل الزراعى على الارض الزراعية فى مثل هذه المحافظات بالمقارنة بالمحافظات التى بها نسبة أقل من قوى العمل الزراعى ، بل على العكس من ذلك فقد يرجع وجود هذه النسبة الاكبر من قوى العمل الزراعى فى مثل هذه المحافظات الى اتساع رقعة الارض الزراعية بها ، وارتفاع نصيب الفرد من قوى العمل الزراعى منها ، وبالتالى توفر فرص العمل الزراعى ، والدخل المناسب ، وذلك على عكس المحافظات ذات الرقعة الزراعية الاقل بالنسبة لقوى العمل الزراعى المتاحة بها .

وبدراسة كثافة اعداد العاملين بمهنة الزراعة وتربية الحيوان بالنسبة لرقعة الأرض المنزرعة فى الجمهورية وفى كل من أقاليمها المختلفة فى عام ١٩٧٥ على أساس متوسط نصيب الفرد منها من الرقعة المنزرعة كمعيار وكما هو مبين بالجدول رقم (١/ ١٦) يتضح ان متوسط نصيب الفرد من العاملين فى مهنة الزراعة وتربية الحيوان من الارض المنزرعة يبلغ نحو ١٫٤٧ فدان على مستوى الجمهورية تشمل نصيبه من الاراضى المستزرعة والمقدر بنحو ٠٫١٢ فدان ، كما تشمل نصيبه من الارض القديمة المنزرعة والبالغ نحو ١٫٣٥ فدان . الا أنه من الواضح ومن نفس الجدول وجود تباين كبير نسبيا فى كثافة قوى العمل الزراعى بالنسبة للرقعة الارضية المنزرعة بين الاقاليم المختلفة حيث تصل كثافة العمل الزراعى الى الأرض المنزرعة اعلى حد لها فى محافظة الجيزة اذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من العاملين فى مهنة الزراعة من الأرض الزراعية بها أدنى حد له بالمقارنة مع باقى المحافظات حيث يقدر بنحو ٠٫٧٦ فدان . ثم يلى محافظة الجيزة كل من محافظات سوهاج ، والقليوبية ، وقنا ، والمنيا ، والغربية ، والدقهلية من حيث كثافة العاملين فى مهنة الزراعة بالنسبة لمساحة الارض المنزرعة بها حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الارض الزراعية القديمة والمستزرعة فى كل من هذه المحافظات وعلى الترتيب نحو ٠٫٩٢ ، ١٫٠٥ ، ١٫٢١ ، ١٫٢٦ ، ١٫٣٨ ، ١٫٣٩ فدان . وتقل كثافة العاملين فى مهنة الزراعة بالنسبة لرقعة الارض الزراعية فى المحافظات الاخرى خاصة فى محافظات البحيرة ، وبنى سويف ودمياط ، وكفر الشيخ حيث يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد منها الى حوالى ١٫٦٩ ، ١٫٦٩ ، ٢٫٠٢ ، ٢٫١ فدان بالنسبة لكل من هذه المحافظات وعلى الترتيب ، وتصل كثافة العاملين فى مهنة الزراعة بالنسبة للرقعة المنزرعة أدنى حد لها فى محافظة الاسكندرية حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد بها

جدول رقم (١/١٦) متوسط نصيب الفرد من العاملين بمهنة الزراعة وتربية الحيوان من الأرض المنزرعة بالفدان فى محافظات الجمهورية خلال عام ١٩٧٥ .

المحافظة	مساحة الأراضى المنزرعة (الف فدان)			عدد العاملين فى مهنة الزراعة وتربية الحيوان	متوسط نصيب الفرد (فدان)		
	أراضى قديمة	مستزرعة	جملة		أراضى قديمة	مستزرعة	جملة
الاسكندرية	٦٩ر٧	٣٥ر٧	١٠٥ر٤	١٢ر٢	٥ر٧١	٢ر٩٣	٨ر٦٤
دمياط	٩٥ر١	٤ر٢	٩٩ر٣	٤٩ر٣	١ر٩٣	٠ر٠٩	٢ر٠٢
الدقهلية	٥٩٤ر٣	٧ر١	٦٠١ر٤	٤٣٥ر١	١ر٣٧	٠ر٠٢	١ر٣٩
الشرقية	٦٢٠ر٧	٣٧ر٨	٦٥٨ر٥	٤٢٣ر٥	١ر٤٧	٠ر٠٩	١ر٥٦
القليوبية	١٩٤ر٧	—	١٩٤ر٧	١٨٦ر٢	١ر٠٥	—	١ر٠٥
كفر الشيخ	٤٦٤ر٨	١٣٦ر٩	٦٠١ر٧	٢٣٩ر٠	١ر٩٤	٠ر٧٥	٢ر٥١
الغربية	٤١٣ر٣	—	٤١٣ر٣	٢٩٩ر٤	١ر٣٨	—	١ر٣٨
المنوفية	٣٢٢ر٩	—	٣٢٢ر٩	٢٣٠ر٠	١ر٤٠	—	١ر٤٠
البحيرة	٦٨٨ر٨	١٩٢ر٧٠	٨٨١ر٥	٥٢١ر١	١ر٣٢	٠ر٣٧	١ر٦٩
الجيزة	١٥٦ر٧	٩ر٠٠	١٥٧ر٦	٢٠٧ر٠	٦ر٧٦	—	٠ر٧٦
بنى سويف	٢٦١ر٦	١ر٠	٢٦١ر٧	١٥٤ر٥	١ر٦٩	—	١ر٦٩
الفيوم	٣٠١ر٥	٢ر٣	٣٠٣ر٨	٢١٣ر٨	١ر٤١	٠ر٠١	١ر٤٢
المنيا	٤٢٢ر٥	٤٥ر٧	٤٦٨ر٢	٤١٢ر٥	١ر١٥	٠ر١١	١ر٢٦
اسيوط	٣٥٦ر٠	—	٣٥٦ر٠	٢٤٢ر٣	١ر٤٤	—	١ر٤٤
سوهاج	٢٩٦ر٦	٣ر٩	٣٠٠ر٥	٣٤٤ر٦	٠ر٩١	٠ر٠١	٠ر٩٢
قنا	٣٢٦ر٨	٤ر٧	٣٣١ر٥	٢٧٤ر٣	١ر١٩	٠ر٠٢	١ر٢١
اسوان	١٠٨ر٠٠	٢٣ر٦	١٣٣١ر٦	٨٩ر٩	١ر٢٠	٠ر٢٦	١ر٤٦
بور سعيد	—	٠ر٣	٠ر٣	—			
السويس	٤ر٦	٠ر٣	٤ر٩	—			
الاسماعيلية	٤٦ر٩	١٠ر٤	٥٧ر٣	—			
مطروح والوادى الجديد	٥٠ر٤	—	٥٠ر٤٠	—			
الجمهورية	٥٨٤٥ر٩	٥٢٧ر٧٠	٦٣٧٣ر٦	٤٣٣٣ر٧	١ر٣٥	٠ر١٢	١ر٤٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، اعداد مختلفة

حوالى ٨ر٦٤ فدان منها ٥ر٧١ فدان تمثل نصيبه من الاراضى القديمة المنزرعة بالمحافظة ، وحوالى ٢ر٩٣ فدان تمثل نصيبه من الاراضى المستزرعة ، وهو اعلى مستوى بين محافظات الجمهورية .

ومما سبق يتضح وجود بعض المحافظات والتى تميزت بأرتفاع الهجرة بين قوى العمل الزراعى بها فيما بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٧٥ على الرغم من انخفاض كثافة العمل الزراعى بالنسبة للرقعة المنزرعة ، وارتفاع متوسط نصيب الفرد منها من الارض الزراعية ، ويظهر ذلك بوضوح فى كل من محافظتى الاسكندرية ، ودمياط ، وهو ماقد يعزى الى كونها من المحافظات الحضرية الصناعية والتى تمثل مناطق جذب للعاملين بالزراعة بها . وكذلك الحال بالنسبة لمحافظتى المنوفية ، وبنى سويف والتى كان لعامل الهجرة اثرا كبيرا بهما الا انها تختلف عن المحافظتين السابقتين من حيث ارتفاع كثافة العمل الزراعى بها نسبيا بالمقارنة بالبعض الاخر من المحافظات ، وهو ماقد يعزى الى قربهما من المناطق الحضرية الصناعية كالقاهرة ، والجيزة ، وشبين الكوم ، وبنها .

اما بالنسبة لمحافظتى الجيزة ، والقليوبية فهما على العكس من ذلك فعلى الرغم من ارتفاع كثافة العمل الزراعى بهما بالنسبة لرقعة الارض الزراعية وانخفاض متوسط نصيب الفرد منها ، وكذلك قربهما من المناطق الحضرية الصناعية الا ان هجرة قوى العمل الزراعى بهما تعد قليلة نسبيا بالمقارنة بالمحافظات الاخرى وهو ماقد يعزى الى طبيعة الانتاج الزراعى فى كل من هاتين المحافظتين حيث يغلب بهما زراعة الخضر ، والفاكهة والتى تتميز بارتفاع حاجتها الى الايدى العاملة الزراعية ، فضلا عن مايسهله قرب هاتين المحافظتين من المناطق الحضرية الصناعية من زيادة فرص العمل امام العاملين بالزراعة فيهما وذلك من خلال قيامهم بالتسويق المباشر لمنتجاتهم ودون وسطاء داخل هذه المناطق الحضرية الصناعية كتسويق الخضر ، والالبان ومنتجاتها واللحوم والدواجن وغيرها .

اما بالنسبة للمحافظات التى تميزت بارتفاع معدل زيادة اعداد العاملين بالزراعة وضآلة اثر عامل الهجرة بها كمحافظة الشرقية ، وكفر الشيخ ، والبحيرة ، والمنيا ، وأسوان فقد يعزى ذلك الى التوسع فى استصلاح الاراضى فى تلك المحافظات ، وتوزيع الاراضى المستصلحة على المعدمين من الزراع لاستزراعها وزراعتها الأمر الذى يزيد من ارتباط العامل الزراعى بالارض الزراعية ، ويتضح ذلك جليا فى كل من محافظات البحيرة ، والمنيا ، والشرقية ، وأسوان والتى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من العاملين بالزراعة من الارض الزراعية بالمقارنة ببعض المحافظات الاخرى الا ان أعداد

العاملين فى مهنة الزراعة بها قد زادت بمعدلات كبيرة بالمقارنة بغيرها من المحافظات التى يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، وذلك بسبب رغبة الزراع المعدمين فى تملك الارض الزراعية وهو ماقد يدفع بالمعدمين من الزراع الى الهجرة الى مناطق الاستصلاح والاستزراع والارتباط بالارض الزراعية ، ومما يؤكد على ذلك أن اجمالى العاملين فى مناطق الاستزراع قد بلغ نحو ٤٦٨ الف خلال عام ١٩٧٤ ، وهو مايؤكد السبب وراء تزايد العاملين فى مهنة الزراعة وتربية الحيوان فى المحافظات السابقة الذكر والتى تتركز بها مناطق الاستزراع بالمعدلات المرتفعة والسابق الاشارة اليها وكما هو مبين بالجدول رقم (١ / ١٥) ، (١ / ١٦) . وبناء عليه فقد تكون سياسة تمليك الارض الزراعية للافراد العاملين بالزراعة من العوامل الواجب آخذها فى الحسبان اذا ما أريد اعادة التوزيع الجغرافى للسكان وتعمير المناطق الاخرى خارج الوادى والدلتا .

احتياجات الزراعة المصرية من القوى العاملة

يتضح من التقسيم المهنى للعاملين بقطاع الزراعة وكما سبق الاشارة تنوع مجالات العمل فى القطاع الزراعى ، فهناك العاملون فى مجال البحث العلمى ، والمشتغلون بالاعمال الادارية والتنظيمية ، ثم المشتغلون بالاعمال الانتاجية الزراعية ، والذين يمثلون النسبة الاكبر من قوى العمل الزراعى . ومن ثم فيجدر الاشارة الى أن ماتهدف اليه الدراسة هو تقدير احتياجات الزراعة المصرية من الفئة الاخيرة مع تقدير الفائض او العجز منها باعتبارها تشكل الجانب الأكبر من العاملين بالزراعة كما يجب التنويه الى أن التقديرات المستهدفة المشار اليها سيتم تقديرها خلال عام ١٩٧٥ نظرا لوجود تقديرات عن حجم القوى العاملة الزراعية المتاحة خلال نفس العام ، وعدم توافرها فى السنوات التالية ، كى يتثنى تقدير الفائض او العجز فى قوى العمل الزراعى .

وتتمثل العمالة اللازمة للاعمال الزراعية وتربية الحيوان فى الاعداد اللازمة لزراعة وخدمة وجنى المحاصيل الزراعية النباتية المختلفة والتى يتميز الطلب عليها بالموسمية ، وكذلك الاعداد اللازمة لتربية وخدمة الحيوانات الزراعية ، فضلا عن الاعداد اللازمة لانواع النشاط المستديمة كالغفر والنظار ، والخوله ، وسائقى الجرارات وغيرها . وهنا تجدر الاشارة مرة أخرى الى أن تقدير الاحتياجات الحالية من قوى العمل الزراعى ستنحصر فقط على العمالة اللازمة لزراعة وخدمة المحاصيل الزراعية النباتية وتربية الماشية دون غيرها .

هذا ومن المعلوم أن الحاصلات الزراعية تختلف فيما بينها من حيث احتياجات الفدان منها من عنصر العمل البشرى ، كما تختلف احتياجات الفدان من المحصول الواحد باختلاف المزارع والاقاليم لاختلاف طرق الزراعة ودرجة استخدام الميكنة فى العمليات الزراعية المختلفة ، فضلا عن اختلاف الكفاءة الانتاجية للعمل الزراعى ، وكذلك متوسط انتاجية الفدان من نفس المحصول بين الاقاليم والمناطق المختلفة ، بل من مزرعة لاخرى داخل نفس المنطقة لاختلاف كفائتها الادارية والتنظيمية ، وغيرها من العوامل التى تؤثر على انتاجية الارض الزراعية ، والعمل الزراعى وبالتالى على الاحتياجات من العمل البشرى الزراعى . وعليه يتطلب الوصول الى تقديرات دقيقة عن احتياجات قطاع الانتاج النباتى من العمل البشرى معرفة المساحات المنزرعة من كل من المحاصيل الزراعية المختلفة، والاحتياجات الفعلية للفدان منها من عنصر العمل فى كل من المناطق والاقاليم المختلفة . وفى واقع الامر لا تتوافر حاليا تقديرات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية للفدان من الحاصلات الزراعية من العمل البشرى فى الوقت الحالى لغياب الدراسات اللازمة . بل تستخدم المعدلات النمطية لاحتياجات الفدان منه ، والمقدرة فى عام ١٩٦٥ فى تقدير اجمالى احتياجات قطاع الانتاج النباتى من العمل البشرى ، وهو مايعنى بالتالى بأن مثل هذه التقديرات تفترض ثبات كل من انتاجية العامل الزراعى ، ودرجة الميكنة الزراعية لكل من العمليات الزراعية المختلفة للحاصلات المختلفة ، فضلا عن افتراضها ثبات انتاجية الفدان ، أى ومعنى آخر عدم اخذها فى الحسبان أثر التغير فى العوامل المختلفة المحددة لاحتياجات الفدان من عنصر العمل البشرى .

هذا وعلى الرغم من ذلك فيجدر الاشارة الى أن الدراسة ستعتمد فى تقديراتها للعمالة اللازمة لزراعة وخدمة جنى الحاصلات الزراعية النباتية على هذه المعدلات النمطية والمبينة بالجدول رقم (١٧/١) وذلك بسبب غياب التقديرات عن الاحتياجات الفعلية الحالية للفدان من العمل البشرى كما سبق الاشارة الى ذلك . اما بالنسبة للعمالة اللازمة لتربية وخدمة الحيوان الزراعى فتقدر على اساس رجل لكل ثمانية وحدات حيوانية . (١)

---

(١) تبعا لتقديرات وزارة التخطيط ، وهو مايتفق مع تقديرات مشروعات الانتاج الحيوانى بالقطاع العام والتى امكن الحصول عليها من خلال بعض الزيارات الميدانية لبعض من هذه المشروعات .

جدول رقم (١/١٢) اجمالى الاحتياجات من العمل البشرى الزراعى عام ١٩٧٥
بالالف مشتغل / يوم

البيـــان	اجمالى الاحتياجات من العمل البشرى الزراعـى			
	الف رجل / يوم	ألف ولد / يوم	جملـة ألف رجل / يوم *	%
محاصيل شتوية	١١١٧٧٤	٢٢٥١٦	١٢٣٠٣٢	
محاصيل صيفية	١٩٤١٢٥	١٩٨٥٢٩	٢٩٣٣٩٠	
محاصيل نيلية	٢٦٠٧٧	١٣٠٩٤	٣٢٦٢٤	
فاكهة	٣٩٣٣٠	١٤٨٢٠١	٤٦٧٤٠	
جملة الانتاج الزراعى بالاراضى القديمة	٣٧١٣٠٦	٢٤٨٩٥٩	٤٩٥٧٨٦	٦٦ر١
الانتاج الحيوانـى	٢٤٩٥٨٧	—	٢٤٩٥٨٧	٣٣ر٩
جملـــــة	٦٢٠٨٩٣	٢٤٨٩٥٩	٧٤٥٣٧٣	١٠٠

المصدر : بالملحق رقم (١/٣) ، (١/٧) .

* بأفتراض ان انتاجية الرجل تعادل ضعف انتاجية الولد .

وبناء على المساحات المنزرعة من كل من المحاصيل الزراعية المختلفة ، وأعداد الحيوانات الزراعية خلال عام ١٩٧٥ قدرت الاحتياجات من العمل الزراعي بحوالى ٩ر٦٢٠ مليون رجل / يوم بالاضافة الى ٠ر٢٤٩ مليون ولد / يوم ، ومن ثم فأذا ما أخذ بالفرض القائل بأن انتاجية الرجل تعادل ضعف انتاجية الولد فى النشاط الزراعى يصبح جملة الاحتياجات من العمل الزراعى لاعمال الزراعة وتربية الحيوان حوالى ٤ر٧٤٥ مليون رجل / يوم خلال عام ١٩٧٥ ، كما هو مبين بالجدول رقم (١/١٨) ، هذا وتشكل العمالة اللازمة لتربية وخدمة الحيوان الزراعى نحو ٩ر٣٣٪ من اجمالى العمالة اللازمة للاعمال الزراعية وتربية الحيوان حيث تقدر بنحو ٦ر٢٤٩ مليون رجل / يوم ، على حين تمثل العمالة الزراعية اللازمة لزراعة وخدمة المحاصيل الزراعية النباتية بنحو ١ر٦٦٪ من جملة الاحتياجات من العمل الزراعى خلال نفس العام حيث تقدر بحوالى ٨ر٤٩٥ مليون رجل / يوم كما هو مبين بالجدول السابق ذكره ٠

هذا وتجدر الاشارة الى تماثل التوزيع النسبى للعمالة الزراعية فيما بين الانشطة الزراعية النباتية ، والانشطة الحيوانية والقدر فى هذه الدراسة ، مع توزيعها النسبى والقدر من خلال بعض الدراسات الميدانية السابقة ، والتى تشير الى أن العمالة الزراعية اللازمة لتربية وخدمة الحيوان الزراعى* تمثل نحو ٦ر٣٢٪ من جملة العمالة اللازمة للاعمال الزراعية وتربية الحيوان على حين تشكل العمالة اللازمة لزراعة وخدمة المحاصيل الزراعية النباتية حوالى ٣ر٦٧ ٪ من جملتها ٠ (١)

---

(١) انظر :

* عبدالقادر محمود دياب ، دراسة تحليلية للعمل الزراعى ، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية فى ج ٠م٠ع ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ص ١٢٥ ٠

جدول رقم (١٨/١) المساحات المنزرعة بالالف فدان من المحاصيل الزراعية المختلفة واحتياجاتها من العمل الزراعى خلال عـــام ١٩٧٥

المحصـــــول	المســـاحة "الف فدان"	متوسط احتياجات الفـدان من العمل الزراعـــــــى		جملة الاحتياجات من العمل الزراعى	
		رجل / يوم	ولد / يـــوم	رجل / يوم	ولد / يـــوم
قمح	١٣٩٤	٢٧	٤	٣٧٦٣٨	٥٥٧٦
فول	٢٨٠	١٩	٥	٥٣٢٠	١٤٠٠
شعير	١٠٠	١٨٫٢٥	٣	١٨٢٥	٣٠٠
حلبة	٣٢	٢٠	٢	٦٤٠	٦٤
عدس	٥٨	٢١	٢	١٢١٨	١١٦
كتان	٥٤	٣٤	١٧	١٨٣٦	٩١٨
بصل	٢٧	٣٣٫٥	٧٠	٩٠٥	١٨٩٠
ترمس	٨	٢٠	٢	١٦٠	١٦
حلبى	٦	٢٢	٢	١٣٢	١٢
برسيم تحريش	١١٢٤	١١٫٧٥	—	١٣٢٠٧	—
برسيم مستديم	١٥٠٥	١٩٫٥	١	٢٩٣٤٨	١٥٠٥
برسيم ربابه	١٨٣	٢٥	٣	٤٥٧٥	٥٤٩
ترمس	١٢	٣٩	٤٣	٤٦٨	٥١٦
خضر شتوى	٢٠٢	٥١	٢٧	١٠٣٠٢	٥٤٥٤
اخـرى	٨٤	٥٠	٥٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠
جملة الشتوى	٥٠٦٩			١١١٧٧٤	٢٢٥١٦
قطن	١٣٤٦	٤٢	٨٧	٥٦٥٣٢	١١٧١٠٢
ارز صيفى	١٠٤٧	٣٥	٤٠	٣٦٦٤٥	٤١٨٨٠
ذرة شامى صيفى	١٤٢٦	٢٥	١٠	٣٥٦٥٠	١٤٢٦٠
ذرة رفيعة صيفى	٤٦٩	٤٢	٩	١٩٦٩٨	٤٢٢١
قصب حلفه	٢٠٩	٧٩	١٧	١٦٥١١	٣٥٥٣
قصب بكر	٨	٩٨	٣١	٧٨٤	٢٤٨
فول سودانى	٣٢	٤١	٣٥	١٣١٢	١١٢٠
سمسم	٣٣	٢٨	٤	٩٢٤	١٣٢
خضر صيفى	٤١٩	٥١	٢٧	٢١٣٦٩	١١٣١٣
اخـرى	٩٤	٥٠	٥٠	٤٧٠٠	٤٧٠٠
جملة الصيفى	٥٠٨٣			١٩٤١٢٥	١٩٨٥٢٩
ارز نيلى	٥	٣٥	٤٠	١٧٥	٢٠٠
ذرة رفيعة نيلى	٢٠	٤٢	٩	٨٤٠	١٨٠
ذرة شامى نيلى	٤٠٤	٢٥	١٠	١٠١٠٠	٤٠٤٠
خضر نيلى	٢٦٦	٥١	٢٧	١٣٣٦٢	٧٠٧٤
اصناف اخرى	٢	٥٠	٥٠	١٦٠٠	١٦٠٠
جملة النيلى	٧٢٣			٢٦٠٧٧	١٣٠٩٤
فاكهـــة	٢٨٥	١٣٨	٥٢	٣٩٣٣٠	١٤٨٢٠
جملة الانتاج النباتى	١١١٦٠			٣٧١٣٠٦	٢٤٨٩٥٩

المصدر : وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء .

جدول رقم (١/ ١٩) اعداد الماشية والحيوانات بالالف واحتياجاتها من العمل البشرى بالالف رجل خلال عام ١٩٧٥

البيـــان	عدد الحيوانات "الف رأس" (١)	عدد الوحدات الحيوانية "الف وحدة"	العمالة المطلوبـــة	
			الف رجل /سنة	%
أبقار	٢١٠٢	٢١٠٢	٢٦٢٫٧٥	٣٩٫٠٠
جاموس	٢٢٠٤	٢٢٠٤	٢٧٥٫٥٠	٤٠٫٩٠
أغنام	١٩٢٦	١٩٢٫٦	٢٤٫٠٨	٣٫٦٠
ماعز	١٣٢١	٦٦٫٥	٨٫٣١	١٫٢٠
جمال	١٠٥	١٠٥	١٣٫١٣	١٫٩٠
خنازير	١٥	١٫٥	٠٫١٩	٠٫٠٣
حمير	١٥٣٣	٧٦٦٫٥	٨٥٫١٣	١٢٫٦٠
خيول وبغال	٣٢	٣٢٫٠	٥٫١٣	٠٫٨٠
جملـــة	٩٢٣٨	٥٤٧٠٫١	٦٧٤٫٢٢	١٠٠

المصدر : (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الثروة الحيوانية في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .

هذا وتجدر الاشارة الى أن التقديرات السابقة تستبعد العمالة اللازمة للاعمال الزراعية وتربية الحيوان فى مناطق الاستزراع والتى تقدر بنحو ٢٨ر٣٣ مليون رجل / يوم بناء على تقديرات وزارة التخطيط ، حيث تقدر العمالة اللازمة فى هذه المناطق خلال عام ١٩٧٥ بحوالى ٩ر١٩٨ ألف مشتغل ، منها ١ر١٦٧ الف مشتغل فى الانشطة الزراعية النباتية وعلى اساس ان عدد ايام العمل فى هذه الانشطة ١٨٥ يوما فى العام ، اما العمالة اللازمة للانتاج الحيوانى فتقدر بحوالى ١ر٩ الف مشتغل وعلى اساس أن عدد أيام العمل فى هذا النشاط الزراعى ٢٦٠ يوما فى العام ، وبناء عليه تقدر اجمالى العمالة الزراعية اللازمة لزراعة وخدمة المحاصلات الزراعية النباتية وتربية الحيوان الزراعى فى كل من الاراضى القديمة ومناطق الاستزراع بحوالى ٦ر٧٧٨ مليون رجل / يوم ، وذلك بافتراض ان انتاجية الرجل تعادل ضعف انتاجية الولد فى النشاط الزراعى كما سبق ذكره .

وتختلف طبيعة الطلب على القوى العاملة فى قطاع الزراعة عن مثيلة فى القطاعات الاقتصادية الاخرى حيث تختلف احتياجات النشاط الزراعى من الايدى العاملة باختلاف الاوقات والمواسم على مدار العام اذ تشتد الحاجة الى العمل البشرى فى أوقات ومواسم معينة كمواسم الزراعة والحصاد على حين تقل فى أوقات ومواسم اخرى . هذا ولذلك يستلزم تقدير الفائض او العجز فى القوى العاملة الزراعية المتاحة التعرف اولا على احتياجات النشاط الزراعى من الايدى العاملة فى الاوقات والمواسم المختلفة من السنة .

وتفترض الدراسة ان تقلبات الطلب على الايدى العاملة الزراعية فيما بين الاوقات والمواسم المختلفة ترجع فى المقام الاول الى طبيعة احتياجات المحاصيل الزراعية النباتية من الايدى العاملة اذ انه من المعلوم تفاوت احتياجاتها من العمل البشرى من وقت الى آخر ، على حين تتصف احتياجات الانشطة الزراعية الاخرى من الايدى العاملة النباتات النسبى طوال العام كالعمالة فى الانشطة الحيوانية والاعمال الادارية .

هذا ونظرا لغياب الدراسات والبيانات الخاصة بالاحتياجات الفعلية للمحاصلات الزراعية المختلفة من الايدى العاملة فى الأوقات والمواسم المختلفة فى السنوات الحالية كما سبق الاشارة الى ذلك ، فلقد اعتمدت الدراسة فى تقدير احتياجات المحاصيل الزراعية النباتية من الايدى العاملة فى الأوقات والمواسم المختلفة على تقديرات وزارة الزراعة عن العمالة اللازمة للعمليات الزراعية المختلفة من اعداد الاراضى

للزراعة ، ثم الزراعة ، والرى والتسميد الى جنى وحصاد المحصول وذلك بالنسبة لكل من الحاصلات الزراعية المختلفة والمبينة بالملحق رقم (٢/١) ، وبتحديد مواعيد تنفيذ كل من هذه العمليات وطول فترة تنفيذها بالنسبة لكل من الحاصلات الزراعية المختلفة وبشكل تقريبى بالاسترشاد بما هو منشور من معلومات حولها عن طريق وزارة الزراعة ، وكما هو موضح بالجدول رقم ٢ بالملحق رقم ١ امكن تقدير احتياجات كل من المحاصيل الزراعية النباتية فى الاوقات والمواسم المختلفة من تاريخ اعداد الارض للزراعة الى نهاية الحصاد وتجهيز المحصول ، وبالتالى تقدير الاحتياجات الاجمالية للمحاصيل الزراعية النباتية من الايدى العاملة الزراعية فى المواسم المختلفة طوال العام تبعا للمساحة المنزرعة من كل من هذه المحاصيل . وعليه فقد قدرت احتياجات كل من المحاصيل الزراعية المختلفة من الايدى العاملة فى فترات نصف شهرية باستثناء حاصلات الفاكهة والخضر والقصب حيث افترض توزيع اجمالى احتياجات كل منها من الايدى العاملة باحجام متساوية فيما بين الفترات الزمنية المختلفة نظرا لغياب تقديرات العمالة اللازمة لاداء العمليات الزراعية المختلفة لكل منها . ومما يشجع على مثل هذا الافتراض تعدد وكثرة النوعيات المختلفة من الخضر والفاكهة وتداخل العمليات الزراعية المختلفة لهذه الحاصلات اذ قد توجد بعض الحاصلات التى يجرى اعداد الارض لزراعتها فى حين يوجد فى نفس الوقت انواع اخرى من الخضر او الفاكهة يجرى خدمتها أو حصادها وجنى محصولها ، وهو بالتالى مايخفض من تأثيرها على حدة تقلبات الطلب على الايدى العاملة الزراعية ، فضلا عن كون احتياجاتها من الايدى العاملة الزراعية لاتشكل الا نسبة صغيرة نسبيا من اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية من العمل الزراعى .

هذا وباضافة العمالة الزراعية اليومية اللازمة لتربية وخدمة الحيوان الزراعى الى اجمالى احتياجات المحاصيل الزراعية منها والمقدرة بالاسلوب السابق ذكره امكن تقدير اجمالى الاحتياجات من العمل البشرى اللازم لاداء الاعمال الزراعية وتربية الحيوان فى فترات نصف شهرية على النحو المبين بالملحق رقم (٣/١) ومن هذا الجدول يتضح اشتداد حاجة الزراعة الى القوى العاملة البشرية فى فترتين تبدأ الاولى منها مع بداية شهر ابريل وتنتهى فى منتصف شهر يوليو ، ويصل الطلب على الايدى العاملة الزراعية الى قمته خلال هذه الاشهر فى الفترة من منتصف مايو الى منتصف يوليو ، أما الفترة الثانية فتبدأ من منتصف شهر أغسطس الى النصف الاول من شهر نوفمبر ويصل الطلب على الايدى

العاملة الزراعية الى قمته خلال هذه الفترة فى النصف الثانى من شهر اكتوبر . هذا وترجع زيادة الطلب على الايدى العاملة الزراعية خلال الفترة الاولى الى زيادة الحاجة الى العمل الزراعى فى عمليات خدمة القطن الى جانب خدمة وزراعة الأرز ، والذرة الشامى ، وغيرها من الحاصلات الصيفية والنيلية ، فضلا عن حصاد القمح والشعير ، والفول وغيرها من الحاصلات الشتوية ، أما فى الفترة الثانية فتزيد الحاجة الى الايدى العاملة الزراعية بسبب جنى القطن ، وخدمة وحصاد الذرة ، خاصة وانهما يشغلان الجانب الأكبر من المساحة المنزرعة فى الموسم الصيفى ، هذا فضلا عن البدء فى اعداد الارض خلال شهر اكتوبر لزراعة الحاصلات الشتوية . أما فترة الكساد فى الطلب على القوى العاملة الزراعية فتبدأ من منتصف شهر نوفمبر ، وتستمر الى أواخر شهر مارس ، وتصل ذروتها خلال هذه الأشهر فى شهر يناير ، كما يتضح من الجدول السابق ذكره .

الفائض والعجز فى القوى العاملة الزراعية :

نالت مشكلة البطالة بالزراعة المصرية اهتماما كبيرا من جانب بعض الباحثين ، ومازالت تحتل الكثير من المناقشات نظرا لظاهرة ارتفاع الاجور الزراعية ، ومايقال عن وجود عجز فى القوى العاملة الزراعية . ولقد أجريت كثير من الدراسات حول هذه المشكلة وان كان أغلبها حول البطالة المقنعة دون غيرها . وترى بعض هذه الدراسات وجود البطالة المقنعة وبشكل كبير فى الزراعة المصرية على حين ينفى البعض الاخر منها وجود مثل هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية .

فمن الدراسات التى تؤيد وجود البطالة المقنعة بالزراعة المصرية دراسة قام بها الدكتور حسنى السيد قدر منها البطالة المقنعة فى عام ١٩٥٢ بحوالى ٥٥٪ من جملة القوى العاملة الزراعية ، أما الدكتور رياض الغنيمى فيقدرها بحوالى ٤٧٪ من جملة القوى العاملة الزراعية فى عام ١٩٥٤ . وفى دراسة لقسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية قدرت البطالة المقنعة عام ١٩٥٧ بنحو ٢٨٫٥٪ من مجموع القوى العاملة الزراعية ، كما افترضت الخطة الخمسية الأولى وجود البطالة المقنعة بنسبة ٢٥٪ من مجموع قوى العمل فى قطاع الزراعة [1] . ومن الدراسات التى تؤيد أيضا وجود

(1) Nazem Mohamed Surplus Labour and Problem of disguised unemployment in the Egyptian Agriculture - INP, Memo]054, Dec.]975.

البطالة المقنعة بالزراعة المصرية دراسة للدكتور محمد غفر عن دالة الانتاج الزراعى المصرى[١] حيث تشير الى وجود فائض فى قوى العمل الزراعى تزيد عن ٢٠٪ من اجمالها ، وفى دراسة اخرى عن امكانيات التنمية الزراعية الافقية فى مصر قدر فائض القوى العاملة الزراعية بنحو ٣٧٪ ، ٣٩٪ ، ٤١٪ من اجمالى القوى العاملة الزراعية فى السنوات ٦٠/١٩٦١ ، ٦٤/١٩٦٥ ، ٦٩/١٩٧٠ على الترتيب .[٢]

أما بالنسبة للبطالة الموسمية بقطاع الزراعة فقد قدرت بحوالى ٢٠٪ من جملة قوة العمل الزراعى فى عام ١٩٥٧ فى الدراسة التى قام بها قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية وفى دراسة أخرى اجريت بمعهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مكتب العمل الدولى عام ٦٤/١٩٦٥ قدرت فيها البطالة الموسمية بنحو ١٢٫٥٪ ، ٢٥٫٤٪ ، ٦٤٫٧٪ بالنسبة للرجال ، والنساء والاطفال على الترتيب .[٣] وفى دراسة أخرى بقسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة جامعة القاهرة قدر الفائض من القوى العاملة الزراعية بحوالى ٥٠٪ تقريبا من جملة القوى العاملة الزراعية .[٤]

ومن العرض السابق يتبين وجود الكثير من الدراسات التى تبرهن على وجود البطالة المقنعة والموسمية فى الزراعة المصرية ، وان اختلفت فى تقديراتها ، وان كان أغلب هذا الاختلاف مرجعه قصور البيانات الاحصائية المتاحة بالاضافة الى اختلاف طرق التقدير المتبعة .

أما بالنسبة للدراسات التى تنفى وجود البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية فمنها الدراسة التى قام بها هانسن حيث ذكر انه اذا أخذت البطالة المقنعة بمعنى ان الانتاجية الحدية للعمل تكون قريبة من الصفر ، ولذلك يمكن سحب فائض العمل بدون ان يتأثر حجم الناتج الكلى ، فبهذا

---

(١) محمد عبد المنعم غفر (دكتور) دراسة فى التكامل الزراعى العربى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم (١٠١٧) .

(٢) جلال ابو الدهب (دكتور) ، وآخرين ، التوسع الزراعى الافقى فى ج . م . ع ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (١٠١) القاهرة ١٩٧٠ .

(٣) INP, Final report on employment Problems, op cit.

(٤) جمال محمد صيام ، تخطيط انتاج الحاصلات الحقلية فى ج . م . ع ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .

المعنى لايوجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية ، ولكن مايوجد هو بعض من البطالة الصريحة (الظاهرة) وبطالة موسمية وحجم كبير. وبنى هانسن آراءه هذه على اساس انه طالما أن دراسات انتاج الزروع الحقلية تبين أن قيمة الانتاجية الحديه للعمل فى السنة تتساوى من الأجر النقدى السائد للعمل الزراعى ، ففى هذه الحالة لاداعى للتحدث عن البطالة المقنعة ، وانما مايجب بحثه هو البطالة الموسمية ، وقد بنى هانسن آراءه هذه على اساس أن اجر العامل الذى يعمل طول الوقت (٣٠٠ يوم/ السنة) يبلغ حوالى ٣٥ جنيها سنويا فى فترة الخمسينات ، وبناء على تقدير الدكتور الامام لمعامل العمل فى دالة كوب دوجلاس للانتاج الزراعى المصرى والذى قدر بنحو ٣ر٠ فمعنى ذلك ان الانتاجية الحدية للعمل الزراعى تساوى تقريبا ثلث الانتاجية المتوسطة بالاسعار الجارية ، وحيث ان الانتاجية المتوسطة للعمل تتراوح بين ٩٠ ــ ١١٠ جنيه فى الخمسينات ، فأن قيمة الانتاجية الحدية للعمل تتراوح هى الاخرى مابين ٣٠ ــ ٣٧ جنيها ، وهى تساوى تقريبا معدلات الاجور النقدية الفعلية [١] . كذلك فى دراسة أخرى اجريت بقسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة جامعة القاهرة ، قدرت فيها دالة الانتاج الزراعى المصرى باستخدام دالة كوب ودوجلاس عن الفترة ١٩٥٢ــ١٩٦٩ ، بلغ فيها معامل العمل نحو ٩٨ر٠ [٢] ، ومنه يمكن القول بأن الانتاجية الحدية للعمل تتساوى تقريبا مع الانتاجية المتوسطة للعمل خلال نفس الفترة . وبناء عليه يمكن نفى وجود مثل هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية ، اذ يشير معامل العمل المقدر فى هذه الدالة أنه مازال فى قدرة القطاع الزراعى توظيف المزيد من قوى العمل البشرى حيث تؤدى زيادة القوى العاملة المستخدمة " بنسبة ١٪ الى زيادة الناتج الكلى بنسبة ٩٨ر٠٪ ، بمعنى ان الانتاجية الحدية مازالت فى أولى مرحلة علاقة الايراد المتناقص الى السعة وان كان ذلك هو احدى الاحتمالات المشكوك فيها اذ قد يرجع كبر معامل المرونة للعمل والمقدر فى هذه الدالة الى طبيعة البيانات المكونة للدالة . وفى دراسة اخيره [٣] أجريت بقسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة القاهرة قدرت فيها البطالة المقنعة بالزراعة المصرية باستخدام البيانات المنشودة عن العمالة والانتاج بقطاع الزراعة بحوالى ٤٣١ ألف وبنسبة ٣ر١٠٪ من اجمالى قوى العمل الزراعى خلال عام ١٩٧٣ ، على حين تنفى نفس الدراسة وجود مثل هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية بناء على

---

(١) Nazem Mohamed, OP. cit.

(٢) على عبد العال خليفة ، دراسة اقتصادية للتنمية الزراعية الرأسية فى ج . م . ع : رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ١٩٧٣ .

(٣) عبد القادر دياب ، مرجع سابق .

البيانات التى أمكن الحصول عليها من الدراسة الميدانية لبعض المناطق الزراعية ، وأن كانت تقدر البطالة الموسمية والعرضية بين العمل الزراعى فى مناطق الدراسة الميدانية بحوالى ٩ر٤١٪ من اجمالى العمالة المتاحة ، كما تقدر هذه النوعية من البطالة بحوالى ٢٧٪ ، ٨٠٪ ، ٧ر٣٣٪ فيما بين كل من الرجال ، والنساء ، والأطفال على الترتيب خلال عام ١٩٧٥ فى مناطق الدراسة الميدانية .

هذا وقد يعزى هذا التباين فى التقديرات والتعارض فيما بينها حول حجم ونوعية الفائض من العمل الزراعى الى اختلاف الفترات الزمنية التى تتناولها كل من هذه الدراسات ، والى اختلاف طرق التقدير او الى القصور فى البيانات المتاحة واللازمة لمثل هذه الدراسات ، وهو مايدعو الى ضرورة القيام بدراسة ميدانية شاملة تتناول تحديد العمالة الزراعية المتاحة والاحتياجات الفعلية منها فى ظل الاوضاع الزراعية الراهنة .

ويستلزم تقدير الفائض او العجز فى القوى العاملة الزراعية تقدير الاحتياجات والمتاح منها . ولقد سبق ان تناولت الدراسة عرضا لتقديرات القوى العاملة الزراعية خلال عام ١٩٧٥ ، كما قدرت احتياجات أعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى من العمل البشرى ، الا ان هذه التقديرات تغفل ماقد يلزم للاعمال الزراعية الأخرى من عمالة كأعمال الاشراف والادارة . كما تغفل احتياجات الانشطة الأخرى المرتبطة بالزراعة كالمبانى وغيرها من العمالة الزراعية ، وهو مايجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير الفائض او العجز فى قوى العمل الزراعى . كذلك يتضح من التقديرات السابقة انها قدرت على اساس الاحتياجات من عمل الرجال ، وعمل النساء والاولاد ، وهو مايستلزم بالتالى تحديد المتاح من كل من الرجال والنساء والاطفال العاملين بالزراعة وهو ماتقصر البيانات المتاحة عن تقديره بسبب عدم وجود تقديرات تفصيلية عن قوى العمل الزراعى حسب الاعمار المختلفة والجنس لمجموعة قوى العمل فى الفئة العمرية ١٢ــ٦٤ سنة كما سبق الاشارة الى ذلك . وأخيرا يجب التنويه الى أن تقدير المتاح من العمل الزراعى لايستلزم تقدير اعداد العاملين فى الزراعة فقط بل يتطلب أيضا تقدير عدد ايام العمل للعامل الزراعى خلال العام . وعليه ومن أجل التغلب على هذا القصور والمتعلق بتقديرات المتاح من العمل البشرى الزراعى والاحتياجات منه فقد تناولت الدراسة تقديرها للفائض أو العجز فى قوى العمل البشرى الزراعى فى ضوء افتراضين هما :

الافتراض الاول :

وفيه يفترض تساوى انتاجية الاطفال والنساء مع انتاجية الرجال العاملين فى الزراعة حيث يفترض ممارسة كل من الاطفال والنساء لاعمال زراعية تتناسب وقدراتهم العضلية مع أداءهم لها بنفس أداء غيرهم من الرجال وفى نفس الزمن تقريبا والأمثلة على ذلك واضحة وكثيرة .

الافتراض الثانى :

ويأخذ بالافتراض القائل بأن انتاجية الرجل تعادل ضعف انتاجية كل من الأولاد والنساء العاملين فى مجال الزراعة ، ويبرهن على ذلك ما تشير اليه أجور كل من الرجال ، والأولاد والنساء حيث يقدر الأجر اليومى للاطفال والنساء بحوالى ٥٠٪ من الأجر اليومى للرجال .

وعليه تقدر اجمالى الاحتياجات من العمل البشرى الزراعى فى ظل الافتراض الأول بمجموع أيام العمل المطلوبة من كل من الرجال والنساء والاطفال ، كما تقدر الاعداد المتاحة من العاملين بالزراعة بمجموع كل من الرجال والاطفال والنساء .

أما فى ظل الافتراض الثانى فتقدر الاحتياجات الاجمالية من العمل البشرى الزراعى بمجموع ايام العمل المطلوبة من الرجال مضافا اليها نصف عدد أيام العمل المطلوبة من كل من الاطفال والنساء كما تقدر الاعداد المتاحة من قوى العمل الزراعى مقاسة على اساس وحدة رجل / عمل بمجموع اعداد الرجال مضافا اليها أعداد الرجال المعادلة لعدد الاطفال والنساء كقوة انتاجية وعلى اساس أن انتاجية المرأة او الطفل تعادل نصف انتاجية الرجل .

الا أنه وبسبب تعذر تقدير أعداد الاطفال داخل مجموعة العاملين فى الفئة العمرية ١٢ ـ ٦٤ سنة كما سبق الاشارة الى ذلك ، ومن ثم تفترض الدراسة أن حجم قوى العمل الزراعى فى ظل الافتراض الثانى مقاسة فى صورة رجل / عمل يساوى مجموعة العاملين بالزراعة داخل الفئة العمرية ١٢ـ٦٤ سنة مع استبعاد اعداد الاطفال دون سن الثانية عشر والشيوخ لتعويض الزيادة الناشئة فى التقدير والمترتبة على اعتبار الطفل أو المرأة داخل الفئة العمرية ١٢ـ٦٤ سنة كوحدة انتاجية (رجل / عمل) .

اما بالنسبة لعدد ايام العمل المتاحة على مدار العام فتقدر بحوالى ٢٩٥ يوما بناء على افتراض عدم اشتغال العامل الزراعى ايام الجمع والاجازات ذات الطبيعة القومية كالمواسم والاعياد .

وأخيرا يجدر التنويه مرة أخرى الى أن تقدير الفائض والعجز فى قوى العمل الزراعى فى هذه الدراسة يتركز اساسا على فئة العاملين بأعمال الزراعة وتربية الحيوان مع استبعاد الفئات الأخرى العاملة فى المهن الزراعية الاخرى كالمهن العلمية وأعمال البيع والكتابة وغيرها . ومن ثم فنظرا لاشتمال التقديرات السابقة لاعداد المشتغلين بالاعمال الزراعية وتربية الحيوان فأنها تشتمل ايضا على اعداد العاملين فى مجال الصيد والمقدر عددهم خلال نفس العام بنحو ٢ر٨١ الف[1] وهو مايجب استبعادهم عند تقدير العمل المتاح لاعمال الزراعة وتربية الحيوان .

أما بالنسبة لاحتياجات الانشطة الاخرى المرتبطة بالزراعة من العمالة الزراعية فتقدر فى بعض الدراسات [2] بنسبة ٨ر٧ ٪ من اجمالى العمالة اللازمة لاعمال الزراعة وتربية الحيوان على حين تقدرها دراسة أخرى بنحو ١ر٤ ٪ [3] ، بينما تفترض الدراسة أنها تمثل نحو ٥٪ من اجمالى العمالة اللازمة لاعمال الزراعة وتربية الحيوان . أما بالنسبة لأعمال الاشراف والادارة فتقدر بنحو ١٠٠ ألف فى الاراضى القديمة ، وبحوالى ٢٢ر٧ الف فى الاراضى الجديدة خلال نفس العام طبقا لتقديرات وزارة التخطيط .

هذا وبناء على ماسبق قدر حجم القوى العاملة الزراعية المتاحة فى ظل الافتراض الأول بحوالى ٤٧٣٩ر٥ ألف يمثلون أعداد المشتغلين فى أعمال الزراعة وتربية الحيوان والداخلين فى الفئة العمرية ١٢ ـ ٦٤ سنة ، مضافا اليها أعداد الاطفال والشيوخ العاملين بالزراعة بعد استبعاد اعداد العاملين فى مجال الصيد . أما فى ظل الافتراض الثانى فيقدر حجم القوى العاملة الزراعية بحوالى ٤٢٥٢ر٥ الف عامل يمثلون أعداد العاملين فى مهنة الزراعة وتربية الحيوان فى الفئة العمرية ١٢ـ٦٤ سنة ، بعد استبعاد اعداد العاملين فى مجال الصيد . وعليه تقدر العمالة المتاحة فى ظل الافتراض الاول بحوالى ١٣٩٨ر٢ مليون عامل زراعى / يوم على حين تقدر بنحو ١٢٥٤ر٥ مليون رجل / يوم

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج السمكى .

(٢) INP, OP. Cit. P. 36

(٣) عبد القادر دياب ، مرجع سابق ، ص ١٢٥

فى ظل الافتراض الثانى • أما بالنسبة للاحتياجات من العمل البشرى الزراعى فتقدر بحوالى ٣٢٨ر٣٢٩ مليون عامل زراعى / يوم تشمل العمالة اللازمة لزراعة وخدمة وجنى الحاصلات الزراعية بالاضافة الى العمالة اللازمة لتربية الحيوان الزراعى والسابق تقديرها الى جانب العمالة اللازمة لاعمال الادارة والاشراف فى ظل الافتراض الاول ، بينما تقدر بنحو ٨٥٠ر٨١٤ مليون رجل / يوم عمل فى ظل الافتراض الثانى •

وبناء عليه يتضح وجود فائض فى العمالة الزراعية يقدر بنحو ٨٧٢ر٤٥٨ مليون عامل زراعى / يوم عمل فى ظل الافتراض الاول اى بما نسبته ٨ر٣٢ ٪ من اجمالى العمالة الزراعية المتاحة ، بينما يقدر هذا الفائض فى ظل الافتراض الثانى بحوالى ٦٥ر٤٣٩ مليون رجل / يوم عمل وبنسبة تبلغ ٣٥٪ من اجمالى العمالة المتاحة فى ظل هذا الافتراض •

هذا ويجدر التنويه مرة اخرى الى أن التقديرات السابقة لا تشمل العمالة فى الانشطة غير الزراعية كصناعة ضرب الطوب ، والمبانى وغيرها من الانشطة التى تشكل العمالة بها جانبا آخر من جوانب الطلب على الأيدى العاملة الزراعية خاصة فى المناطق الريفية ، فأذا ما أفترضنا ان طلب مثل هذه الأنشطة الغير زراعية من الأيدى العاملة الزراعية يمثل نحو ٥٪ من اجمالى العمالة الزراعية اللازمة لكل من الانشطة الزراعية النباتية والحيوانية فانه لمن الطبيعى بالتالى أن تنخفض نسبة الفائض فى العمالة الزراعية عن التقديرات السابقة الاشارة اليها ، حيث يقدر حجم الطلب على الأيدى العاملة الزراعية فى كل من الانشطة الزراعية وغير الزراعية بحوالى ٢٩٤ر٩٨٦ ، ٩٢ر٨٥٥ مليون رجل / يوم ، فى كل من الفرض الاول والثانى على الترتيب • وعليه يقدر الفائض فى العمل الزراعى فى ظل الافتراض الأول بحوالى ٩١ر٤١١ مليون / عامل / يوم وبنسبة ٢٩ر٠٪ من اجمالى العمل المتاح ، وبحوالى ٩ر٣٩٨ مليون عامل / يوم وبنسبة ٨ر٣١٪ من اجمالى العمل المتاح فى ظل الافتراض الثانى •

ويستلزم بعد تقدير الفائض فى المتاح من العمل الزراعى تحديد نوعيته ـ أى فيما اذا كان هذا الفائض يعبر عن وجود البطالة المقنعة او الموسمية او العرضية أو التكنولوجية أو جميعها فى الزراعة المصرية ـ حتى يسهل تحديد السياسات او الاجراءات التى تساعد على استغلال الفائض فى العمالة الزراعية لصالح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتفاع بمستوى الدخول للعمالة فى المناطق الريفية •

هذا وعلى الرغم من تعدد طرق قياس البطالة الزراعية الا أن الدراسة تعتمد فى تحديدها لنوعية الفائض فى العمل الزراعى المتاح على الطريقة المباشرة والتى تتلخص فى مقارنة المتاح من العمل الزراعى بالمستخدم منه بالفعل فى الأوقات المختلفة على مدار العام ، وكما هو موضح بالشكل البيانى رقم (١) ، اذ انه اذا ما أفترض ان المتاح من العمل الزراعى هو (ل) ، وان الطلب على الايدى العاملية الزراعية فى أشد الفترات احتياجا للعمل (قمة منحنى الطلب على الايدى العاملة الزراعية) يساوى (ع) ، وبافتراض ان طول هذه الفترة هو شهر واحد وأن متوسط الطلب على الايدى العاملة الزراعية خلال باقى شهور السنة يبلغ (م / شهر) لأمكن تقدير النوعيات المختلفة من فائض العمل الزراعى على النحو التالى :

أ ـ البطالة المزمنة = ل ـ ١٢ × ع (١)

ب ـ البطالة الموسمية والعرضية = ١١ (ع ـ م) (٢)

جـ ـ البطالة المقنعة الفعلية = ن ـ ك (٣)

حيث : ك = كمية العمل المطلوبة اذا ما أجريت بعض التعديلات الطفيفة فى طرق وأساليب الاستغلال الزراعى .

ن = كمية العمل المستخدم بالفعل فى ظل الاساليب والانماط الحالية للاستغلال الزراعى .

د ـ البطالة المقنعة المحتملة = ك ـ ض (٤)

حيث : ض = كمية العمل المطلوبة بعد اجراء تعديلات أساسية فى طرق وأساليب الاستغلال الزراعى بما يترتب عليه اضافة المزيد من الاستثمارات .

هذا ولتطبيق هذا الاسلوب فى تحديد نوعية الفائض فى العمل الزراعى ، قدرت الاحتياجات اللازمة من العمالة الزراعية على مدار السنة ، وعلى النحو السابق ذكره باستثناء العمالة اللازمة للاعمال الادارية ومناطق الاستزراع ، ومجال الصيد ، كما قدر متوسط عدد أيام العمل الفعلية للفرد من القوى العاملة الزراعية فى فترات زمنية نصف شهرية على مدار العام كما هو مبين بالجدول رقم ٦ بالملحق رقم ١ . ومن ثم فأن تقديرات الفائض من العمالة الزراعية فى الفترات الزمنية المختلفة على مدار العام والوارده بالجدول رقم ٦ بالملحق رقم ١ انما تعكس الفائض من العمالة الزراعية غير المستديمة وفى الاراضى القديمة فقط .

ويجب التنويه مرة أخرى الى أنه لما كان قد سبق تقدير حجم المتاح من العمل الزراعي والاحتياجات منه فى ظل فرضين اساسيين ، فقد استلزم ذلك بالتالى تقدير متوسط عدد ايام العمل الفعلية للفرد من القوى العاملة الزراعية فى ظل كلا الفرضين على حده ، وكما هو مبين بالجدول السابق . والذى يشير الى النتائج التالية فى ظل كل من الفرض الأول والثانى :

الفرض الأول :

يبلغ متوسط عدد ايام العمل الفعلية للفرد من القوى العاملة الزراعية وعلى مستوى الجمهورية فى الانشطة الزراعية فى ظل هذا الفرض أقصاه فى فترة تمتد من منتصف شهر مايو الى أواخر شهر يونيو حيث تقدر بنحو ١٤ر٦ يوم / عمل خلال النصف الثانى من شهر مايو ، وحوالى ١٧ر٧ ١٤ يوم عمل خلال كل من النصف الاول والثانى من شهر يونيو على الترتيب ، تزيد الى ١٥ر٤ ، ١٧ر٨ ، ١٥ر٤ يوم / عمل فى كل من الفترات الزمنية الثلاث السابقة وعلى الترتيب اذا ما أخذ فى الاعتبار العمالة فى الانشطة الاخرى غير الزراعية السابق الاشارة اليها . اما الفترة التالية لها من حيث الزيادة فى الطلب على العمل الزراعى فتنحصر فى النصف الاخير من شهر اكتوبر حيث يقدر متوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى خلالها فى ظل هذا الفرض على مستوى الجمهورية بنحو ١ر١٢ يوم/ عمل فى الانشطة الزراعية تزيد الى ٧ر١٢ يوم/ عمل اذا ما أخذ فى الاعتبار العمالة فى الأنشطة الاخرى غير الزراعية . هذا وتصل عدد أيام العمل الفعلية ادنى مستوى لها خلال الفترة من نهاية شهر نوفمبر الى أوائل شهر مارس وهو مايعزى للاسباب السابق الاشارة اليها .

الفرض الثانى :

تتماثل تقديرات متوسط عدد أيام العمل الفعلية للفرد من القوى العاملة الزراعية فى ظل هذا الفرض مع تقديراتها فى ظل الفرض الاول من حيث فترات الزيادة فى العمالة الزراعية وأوقات الكساد فى الطلب على العمل الزراعى ، الا أنها تتباين تباينا طفيفا حيث تبلغ نحو ٨ر١٣ يوم/ عمل خلال النصف الثانى من شهر مايو ، وحوالى ٦ر١٤ ، ٠ر١٢ يوم / عمل فى كل من النصف الاول ، والثانى من شهر يونيو على الترتيب ، فى الانشطة الزراعية ، تزيد الى ٥ر١٤ ، ٣ر١٥ ، ٦ر١٢ يوم / عمل فى كل من الفترات الزمنية الثلاث السابقة وعلى الترتيب اذا ما أخذ فى الاعتبار العمالة فى الانشطة غير الزراعية . اما فى النصف الثانى من شهر اكتوبر فيبلغ متوسط عدد ايام العمل الفعلية للفرد من القوى العاملة الزراعية حوالى ٣ر١١ يوم / عمل فى الانشطة الزراعية تزيد

الى ٩ر١١ يوم/عمل اذا ما أشتمل على العمالة فى الأنشطة الأخرى غير الزراعية ، على حين ينخفض مستوى العمالة مع وجود تباين ملحوظ فى الفترات الأخرى خلال العام كما يتضح ذلك من نفس الجدول المشار اليه سابقا .

هذا ومن الطبيعى أن تحديد الفائض فى العمل الزراعى فى كل من الفترات الزمنية المختلفة على مدار العام يستلزم بالتالى تحديد عدد أيام العمل المتاحة فى كل من هذه الفترات ، كما هو موضح بنفس الجدول السابق ذكره حيث أفترضت الدراسة أن العامل الزراعى يمكنه الاستمرار فى العمل طوال ايام السنة بدون اجازات ، وذلك كفرض أول ، أما الافتراض الثانى فيفترض فيه تمتع العامل الزراعى بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها العاملون فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما سبق الاشارة الى ذلك . هذا وعلى الرغم من عدم واقعية الفرض الاول (استمرارية العمل طوال أيام السنة) الا أنه قد يلقى الضوء على حجم النقص فى العمالة المتاحة عن الاحتياجات منها فى أوقات الذروة والتى يكون فيها أغلب العاملين ان لم يكن جميعهم فى حالة عمالة كاملة دون الارتباط باجازات او عطلات رسمية .

ويشير الملحق رقم (٤/١) الى نسبة عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى الى عدد أيام العمل المتاحة فى ظل كل من الفرض الاول ، والثانى الخاصين بتقدير اعداد العاملين فى الزراعة والاحتياجات من العمالة الزراعية السابق ذكرهما ، وفى ظل كل من افتراض استمرارية العامل الزراعى فى العمل طول أيام السنة بدون اجازات ، وافتراض تمتعه بالاجازات والعطلات الرسمية كغيره من العاملين فى القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ومن كل ماسبق عرضه وعلى النحو الذى يصوره نخلص الى مايلى :—

- غياب ظاهرة البطالة المزمنة من الزراعة المصرية بصفة عامة حيث تزيد الاحتياجات من العمل الزراعى عن المتاح منه فى فترة الذورة الاولى المشار اليها سابقا ، وهو مايشير بالتالى الى عدم امكانية سحب جانب من العمل الزراعى الى خارج قطاع الزراعة دون تأثير على الانتاج الزراعى بأفتراض بقاء أساليب وطرق الاستغلال الزراعى على ماهى عليه الآن دون تعديل .
- ان تقديرات الفائض فى العمل الزراعى على مستوى الجمهورية والسابق بيانه انما ينحصر فى كل من البطالة الموسمية والعرضية دون غيرها ، وان كان ذلك لايشير بالضرورة الى غياب البطالة المقنعة (كما هو مصور بالشكل رقم ١٢) والتى قد يكشف عنها اجراء بعض التعديلات

فى طرق وأساليب الاستغلال الزراعى على النحو السابق ذكره .

— علينا ان نذكر أيضا ان تقديرات الفائض من العمل الزراعى على مستوى الجمهورية السابق بيانها ، قد لاتعنى بالضرورة تماثل جميع مناطق الجمهورية من حيث حجم الفائض من العمل الزراعى ونوعيته بكل منها اذ قد تزيد نسبة الفائض من العمل الزراعى ، بل وقد تختلف نوعيته ايضا من منطقة الى أخرى بل ومن اقليم الى آخر داخل نفس المنطقة للتباين فى كثافة اعداد العاملين بالزراعة بالنسبة للرقعة المزروعة ، واختلاف التركيب المحصولى من منطقة الى اخرى ، فضلا عن ماقد يوجد من تباين فى اساليب وطرق الانتاج الزراعى ، وبالتالى تباين احتياجات الفدان من نفس المحصول بتباين المنطقة الانتاجية ، وهو ماسنعرض له فيما يلى على مستوى كل من مناطق وجه بحرى ، ومصر الوسطى ومصر العليا .

تقديرات الفائض والعجز فى العمل الزراعى ، ونوعيته على مستوى مناطق الجمهورية :

تتباين مناطق الجمهورية الثلاث — وجه بحرى ، مصر الوسطى ، مصر العليا — من حيث اعداد العاملين بالزراعة فى كل منها اذ يوجد العدد الاكبر من القوى العاملة الزراعية فى مناطق الوجه البحرى ويقدر بحوالى ٢٤٠٩٫٨ الف فى الفئة العمرية ١٢ — أقل من ٦٥ سنة فى عام ١٩٧٥ على حين يقدر تعدادهم بحوالى ٩٨٧٫٨ ، ٩٣٦٫١ الف داخل نفس الفئة العمرية فى نفس العام فى كل من منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب . اما بالنسبة لاعداد الاطفال دون سن الثانية عشر والشيوخ العاملين بالزراعة فعلى الرغم من غياب تقديرات توزيعها على مستوى المناطق الثلاث الا انه بافتراض توزيعها بين المناطق الثلاث توزيعا مماثلا لتوزيع تعداد العاملين بالزراعة فى الفئة العمرية ١٢ — ٦٤ سنة ، فعليه يقدر تعدادهم بنحو ٢٧٢ الف فى مناطق الوجه البحرى وحوالى ١١٠٫٣ ، ١٠٤٫٧ الف بكل من مناطق مصر الوسطى ، مصر العليا على الترتيب .

وهذا يعنى أن حجم القوى العاملة الزراعية المتاحة فى ظل الفرض الاول السابق ذكره يبلغ نحو ٢٦٨١٫٨ ألف عامل فى مناطق الوجه البحرى ، وحوالى ١٠٩٨٫١ ، ١٠٤٠٫٨ الف عامل فى كل من مناطق مصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب . اما تقديراتها فى ظل الفرض الثانى فتبلغ حوالى ٢٤٠٩٫٨ ، ٩٨٧٫٨ ، ٩٣٦٫١ ألف عامل فى كل من المناطق الثلاث المشار اليها وعلى الترتيب كما هو مبين بالملحق (٢٢) .

أما بالنسبة لاحتياجات الزراعة من العمل الزراعى فى كل من المناطق الثلاث فمن الطبيعى أن تتباين هى الأخرى بين المناطق الثلاث لاختلاف مساحة الرقعة الزراعية والتركيب المحصولى وطرق وأساليب الانتاج فى كل منها عنه فى المناطق الاخرى ٠

فعلى حين تبلغ مساحة الأرض المنزرعة فى عام ١٩٧٥ فى مناطق الوجه البحرى حوالى ٤٠١٢٫٨ الف فدان منها ٣٥٦٦٫٣ الف فدان بالأرض القديمة ، وحوالى ٤٤٦٫٥ الف فدان بالأراضى الجديدة المستزرعة ، الا أن المساحة المنزرعة فى منطقة مصر الوسطى تقدر بنحو ١٢٤١٫٥ الف فدان منها ١١٩٢٫٣ الف فدان بالأراضى القديمة ، وحوالى ٤٩ ألف فدان بالاراضى الجديدة المستزرعة ، أما فى مناطق مصر العليا فتبلغ اجمالى المساحة المنزرعة بها نحو ١١١٩٫٦ الف فدان منها ١٠٨٧٫٤ الف فدان بالاراضى القديمة ، ونحو ٣٢٫٢ الف فدان بالاراضى الجديدة المستزرعة ٠

هذا والى جانب ذلك تتباين المناطق الثلاث بالتالى من حيث المساحة المحصولية ودرجة التكثيف الزراعى بها حيث بلغت المساحة المحصولية بالاراضى القديمة فى مناطق الوجه البحرى نحو ٧٠٩٢ الف فدان خلال عام ١٩٧٥ وبنسبة ٦٣٫٥ ٪ من جملة المساحة المحصولية بالاراضى القديمة بالجمهورية ، بينما بلغت حوالى ٢٥٦١ ، ١٥٠٥ ألف فدان فى منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، أى بنسبته ٢٢٫٩ ٪ ، ١٣٫٥٪ من جملة المساحة المحصولية بالأراضى القديمة فى الجمهورية خلال نفس العام ٠

ومما سبق نجد ان درجة التكثيف الزراعى بالأراضى القديمة تبلغ حوالى ١٫٩٩ ، ٢٫١٥ ، ١٫٣٨ فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ٠ ومن ذلك يتضح ارتفاع درجة التكثيف الزراعى فى منطقة مصر الوسطى ، ثم يليها منطقة الوجه البحرى ، على حين تصل درجة التكثيف الزراعى أدنى مستوى فى منطقة مصر العليا ، وهو مايعزى الى زيادة نسبة المساحة المنزرعة بالمحاصيل المعمرة كالقطن ، والقصب فى المنطقة الأخيرة عنه فى منطقتى مصر الوسطى ، والوجه البحرى والتى تقل فيها نسبة المساحة المنزرعة بالمحاصيل المعمرة على حين تزيد نسبة المساحة المنزرعة بالمحاصيل غير المعمرة والتى تمكث فى الارض فترة قصيرة خاصة محاصيل الخضر كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١/ ٢٠) ٠

جدول رقم (١/٢٠) المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية المختلفة وإجمالى المساحة المحصولية فى الجمهورية وفى كل من مناطق الوجه البحرى ومصر الوسطى ، ومصر العليا عام ١٩٧٠

المناطق	الجمهورية		وجه بحرى		مصر الوسطى		مصر العليا	
المحصول	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%
قمح	١٣٩٤	٢٧ر٥	٧٨٦ر٧	٢٤ر٣	٢٥٢ر٨	٢٥ر٠	٣٥٤ر٤	٤٣ر١
شعير	١٠٠	٢ر٠٠	٧٧ر٤	٢ر٤	١١ر٢	١ر١	١١ر٠	١ر٣
فول	٢٨٠	٥ر٥	١٠٦ر٤	٣ر٣	١٢٠	١١ر٩	٥٤ر٥	٦ر٦
حلبه	٣٢	٦ر٠	١ر٤	٠ر٠٤	١٨ر٤	١ر٨	١٢ر١	٥ر١
حمص	٤	١ر٠	٢ر٦	٠ر٨	١ر٠	—	٣ر٣	٤ر٠
عدس	٥٨	١ر١	٢٤ر٤	٠ر٧١	١٦ر٠	٠ر٠٦	٥٢ر٤	٧ر٠
ترمس	٨	٢ر٠	٤ر٦	١ر٠	١٣ر٥	٠ر٣	١ر٤٦	٠ر٢
بصل شتوى	٢٧	٥ر٠	٤ر٢	١ر٠	٧ر٦	٠ر٨	١٤ر٨	١ر٨
كتان	٥٤	١ر١	٥١ر٧	١ر٦	٢ر٦	٠ر٣	—	—
ثوم	١٢	٢ر٠	٥ر٢	٠ر٦	٦ر٣	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٠
برسيم تحريش	١١٢٤	٢٢ر٢	٨٢١	٢٥ر٤	١٨٧	١٨ر٥	١١٦ر٠	١٤ر١
برسيم مستديم	١٥٠٥	٢٩ر٧	١١٢٨	٣٤ر٨	٢٤٨	٢٤ر٥	١٣٠	١٥ر٨
برسيم ريابه	١٨٣	٣ر٦	١١١	٣ر٤	٥٩	٥ر٨	١٣	١ر٦
خضر شتوى	٢٠٢	٤ر٠٠	١٢١ر٣	٣ر٧	٦١ر٣	٦ر١	١٩ر١	٢ر٤
أخرى	٨٤	١ر٧	١٥	٠ر٥	٣٤	٣ر٤	٣٥	٤ر٣
جملة الشتوى	٥٠٦٩	١٠٠	٣٢٣٧	١٠٠	١٠١١	١٠٠	٨٢٣	١٠٠
قطن	١٣٤٦	٢٦ر٥	٨٨١	٢٦ر٥	٢٨٣	٢٣ر٧	١٨٢	٣٢ر٤
ارز صيفى	١٠٤٧	٢٠ر٦	١٩١	٣١ر٠	١٦ر٦	١ر٤	—	—
ذرة شامى صيفى	١٤٢٦	٢٨ر١	٩٤٨	٢٨ر٥	٣٤٢	٢٨ر٧	١٣٦	٢٤ر٢
ذرة رفيعة صيفى	٤٦٩	٩ر٢	٨٧	٢ر٦	٣٨٢	٣٢ر٠	—	—
فول سودانى	٣٢	٠ر٦	٢١ر٨	٠ر٧	٥ر٨	٠ر٤	٠ر٢	٠ر٠
سمسم	٣٣	٠ر٦	٣ر٥	٠ر١	١ر٢	٠ر٠	٢ر٧	٠ر٤
قصب	٢١٧	٤ر٣	١١ر٤	٠ر٣	٣٣ر١	٢ر٨	١٧٣ر٥	٣ر٠
خضر صيفى	٤١٩	٨ر٢	٢٩٦	٩ر٠	٩٦ر٠	٨ر١	٢٣ر٠	٤ر١
أخرى	٩٤	١ر٨	٤١	١ر٢	٣٢	٢ر٧	١٥	٢ر٧
جملة الصيفى	٥٠٨٣	١٠٠	٣٣٢٤	١٠٠	١١٩٢	١٠٠	٥٦١	١٠٠
أبو نيلى	٥	٠ر٧	—	—	٥	٠ر٦		
ذرة رفيعة نيلى	٢٠	٢ر٨	—	—	٢٠	٦ر٦	٠ر٤٣	٠ر٤
ذرة شامى نيلى	٤٠٤	٥٥ر١	١٣٧	٤٢ر٣	١٩٦	٦٤ر٣	٧١	٧٤ر٠
قصب نيلى	٢٦٢	٣٦ر٢	١٧٦	٥٤ر٣	٧٢	٢٣ر٦	١٥	١٥ر٦
أخرى	٣٢	٤ر٤	١١	٣ر٤	١٢	٣ر٩	١٠	١٠ر٤
جملة	٧٢٣	١٠٠	٣٢٤	١٠٠	٣٠٥	١٠٠	٩٦	١٠٠
فاكهة	٢٨٥	٢ر٦	٢٠٧	١ر٩	٥٣	١ر٢	٢٥	١ر٧
المساحة المحصولية	١١١٦٠	١٠٠	٧٠٩٢	١٠٠	٢٥٦١	١٠٠	١٥٠٥	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، بيانات غير منشورة .

هذا الا انه نظرا لغياب التقديرات الخاصة باحتياجات المحاصيل الزراعية المختلفة من العمل الزراعى فى كل من المناطق الثلاث السابق ذكرها ، فقد اعتمدت الدراسة فى تقديراتها لاجمالى الاحتياجات من العمل الزراعى فى كل من هذه المناطق على متوسط احتياجات كل من الحاصلات الزراعية المختلفة منه والمقدرة على مستوى الجمهورية والسابق الاشارة اليها ، وهى أن كانت تغفل التفاوت فى احتياجات المحصول فيمكن توفيره فى كل من منطقتى مصر العليا ، ومصر الوسطى اذا ما أمكن الوصول بالميكنة الزراعية فى كل من هاتين المنطقتين الى مستوى مماثل لدرجة الميكنة الزراعية فى مناطق الوجه البحرى .

ويشير الجدول رقم (٢٢/١) الى اجمالى الاحتياجات من العمالة الزراعية اللازمة لزراعة وخدمة وحصاد الحاصلات الزراعية النباتية وتربية الحيوان الزراعى بالأرض القديمة فى كل من مناطق الوجه البحرى ومصر الوسطى ، ومصر العليا والتى تقدر بحوالى ٦ر٣٨٦ ، ٠ر١٢٩ ، م ر١٠٤ مليون رجل / يوم فى كل من المناطق الثلاث وعلى الترتيب يضاف اليها م ر١٦٧ مليون ولد / يوم فى مناطق الوجه البحرى ، وحوالى ١ر٥١ مليون ولد / يوم فى مناطق مصر الوسطى ، ونحو ١ر٣٠ مليون ولد / يوم فى مناطق مصر العليا . أما بالنسبة للعمالة الزراعية فى مناطق الاستزراع فتقدر بنحو ٠ر٢٨ ، ٢ر٣ ، ١ر٢ مليون رجل / يوم فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا بالترتيب ، وذلك على أساس توزيع العمالة الزراعية الاجمالية فى مناطق الاستزراع والسابق ذكرها بين المناطق الثلاث توزيعا مماثلا لتوزيع اراضى الاستزراع بين المناطق الثلاث . وبالنسبة للعمالة الزراعية اللازمة لاعمال الاشراف والادارة فتقدر بنحو ٨٠ الف رجل / سنة فى الوجه البحرى وحوالى ٦ر٢٢ ، ٢٠ الف رجل / سنة فى كل من منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب وذلك بافتراض توزيع التقديرات الاجمالية للعمالة اللازمة للاشراف والادارة والسابق ذكرها توزيعا مماثلا لتوزيع المساحات المنزرعة بين المناطق الثلاث .

جدول رقم (٢١/١)

اعداد الحيوانات الزراعية واحتياجاتها من العمل الزراعى فى كل من مناطق وجه بحرى ومصر الوسطى ، ومصر العليا خلال عام ١٩٧٥

المناطق	وجه بحرى		مصر الوسطى		مصر العليا	
البيان	عدد (الف رأس) (١)	عدد الوحدات الحيوانية (الف)	عدد (ألف رأس) (١)	عدد الوحدات الحيوانية (الف)	عدد (الف رأس) (١)	عدد الوحدات الحيوانية (الف)
أبقار	١٣٢٧ر٧	١٣٢٧ر٧	٣٦٧ر٦	٣٦٧ر٦	٤٠٦ر٨	٤٠٦ر٨
جاموس	١٤٣٧ر٠	١٤٣٧ر٠	٣٢٦ر٩	٣٢٦ر٩	٣٩٩ر٨	٣٩٩ر٨
أغنام	٧٩٢ر٩	٧٩ر٣	٢٧٢ر٦	٢٧ر٣	٨٥٧ر٧	٨٥ر٨
ماعز	٣٥٠ر٥	١٧ر٥	٢٠٩ر٣	١٠ر٥	٧٦١ر٣	٣٨ر١
جمال	٥٣ر٧	٥٣ر٧	١٥ر٨	١٥ر٨	٣٥ر٢٠	٣٥ر٢
خنازير	٨ر٥٠	٨ر٥٠	٣ر٢	٣ر٢	٤ر٤٠	٤ر٠
خيول	٢١ر١٠	٢١ر١٠	٣ر٠	٣ر٠	٤ر٦٠	٤ر٦
بغال	١ر٨	١ر٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٤	٠ر٤
حمير	٩٧٥ر٢٠	٤٨٧ر٦	٢٩٣ر٨	١٤٦ر٩	٢٦٤ر٤٠	١٣٢ر٢
جملة		٣٤٣٤ر٢		٩٠١ر٩		١١٠٣ر٣
الاحتياجات من العمل الزراعى ألف رجل / يوم		١٥٧١١٥		٤١٢٦٢		٥٠٤٧٦

المصدر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية

جدول رقم (١/٢٢)

اجمالى الاحتياجات من العمل الزراعى فى الانشطة الزراعية فى كل من مناطق الوجه البحرى، ومصر الوسطى ،ومصر العليا فى عام ١٩٧٥

المناطق / البيان	وجه بحرى		مصر الوسطى		مصر العليا	
	الف رجل / يوم	الف ولد / يوم	الفرجل /يوم	الف ولد /يوم	الف رجل /يوم	الف ولد / يوم
محاصيل شتوية	٦٨٣٢١	١٠٨١٦	٢٣٦٥٣	٦٣١٤	١٩٨٥٩	٥٣٨٧
محاصيل صيفية	١١٩٦٣٣	١٣٩٢٤٤	٤٦٤٥٥	٣٧١٠٧	٢٧٦١٦	٢١٧٧٢
محاصيل نيلية	١٢٩٥١	٦٦٧٢	١٠٢٧٧	٤٨٨٤	٣٠٥٨	١٦١٩
فاكهة	٢٨٥٦٦	١٠٧٦٤	٧٣١٤	٢٧٥٦	٣٤٥٠	١٣٠٠
جملة احتياجات الانتاج النباتى (١)	٢٢٩٤٧١	١٦٧٤٩٦	٨٧٦٩٩	٥١٠٦١	٥٣٩٨٣	٣٠٠٧٨
احتياجات الانتاج الحيوانى (٢)	١٥٧١١٥	—	٤١٢٦٢	—	٥٠٤٧٦	—
اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية	٣٨٦٥٨٦	١٦٧٤٩٦	١٢٨٩٦١	١٥٠٦١	١٠٤٤٥٩	٣٠٠٧٨

أما بالنسبة للعمالة الزراعية المتاحة للاعمال الزراعية وتربية الحيوان الزراعى فى كل من المناطق الثلاث فقد سبق تقديرها شاملة اعداد العاملين فى مجال الصيد ، فاذا ما استبعدت العمالة فى مجال الصيد والمقدرة بحوالى ٣ر٤٥ ، ٤ر١٨ ، ٤ر١٧ ألف عامل فى كل من مناطق الوجه البحرى ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، فعليه يقدر اعداد العاملين فى الاعمال الزراعية وتربية الحيوان وفى ظل الفرض الاول بحوالى ٥ر٢٦٣٦ ، ٧ر١٠٧٩ ، ٤ر١٠٢٣ ألف عامل زراعى فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، أما تقديراتها فى ظل الفرض الثانى فتبلغ حوالى ٥ر٢٣٦٤ ، ٤ر٩٦٩ ، ٧ر٩١٨ الف رجل فى كل من المناطق الاولى ، والثانية ، والثالثة على الترتيب ، هذا وبافتراض أن عدد ايام العمل المتاحة خلال العام ٢٩٥ يوما ، فعليه يقدر اجمالى العمل الزراعى المتاح فى ظل الفرض الاول بحوالى ٧٢ر٧٧٧ مليون عامل زراعى / يوم فى مناطق الوجه البحرى ، وبحوالى ١ ر٣١٨ ، ٩٠ر٣٠١ مليون عامل زراعى / يوم فى كل من منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، أما فى ظل الفرض الثانى فتقدر اجمالى العمالة الزراعية المتاحة بحوالى ٥٣ر٦٩٧ ، ٩٧ر٢٨٥ ، ٠٢ر٢٧١ مليون / رجل فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ومصر العليا على الترتيب .

وبالنسبة لاجمالى الاحتياجات من العمل الزراعى فى كل من المناطق الثلاث ، ففى ضوء التقديرات السابقة لاحتياجات المحاصيل الزراعية المختلفة من العمالة ، فضلا عن تقديرات العمالة اللازمة لتربية الحيوان الزراعى والعمالة اللازمة لاعمال الاشراف والادارة تقدر اجمالى الاحتياجات من العمالة الزراعية اللازمة لاعمال الزراعة وتربية الحيوان فى ظل الفرض الاول بحوالى ٧ر٦٠٥ ، ٩٧ر١٨٩ ٦ر١٤٢ مليون عامل زراعى / يوم فى كل من مناطق الوجه البحرى ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، على حين تقدر فى ظل الفرض الثانى بنحو ٩ ٥٢١ مليون رجل / يوم فى الوجه البحرى وبحوالى ٤٢ر١٦٤ ، ٥٥ر١٢٧ مليون رجل /يوم فى كل من منطقتى مصر العليا ، ومصر الوسطى على الترتيب ، هذا وتزيد هذه التقديرات عن ذلك اذا ما أخذ فى الاعتبار احتياجات الانشطة غير الزراعية المرتبطة بالزراعة من العمالة الزراعية والتى تقدرها الدراسة بما نسبته ٥٪ من جملة احتياجات الانشطة الزراعية كما سبق ذكره ، لتصل الى ٩٩ر٦٣٥ ، ٤٧ر١٩٩ ، ٧٣ر١٤٩ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الفرض الاول فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، كما تزيد تقديراتها فى ظل الفرض الثانى الى حوالى ٦٧ر٥٤٧ ، ٦٤ر١٧٢ ، ٩٣ر١٣٣ مليون رجل / يوم فى كل من المناطق الاولى والثانية ، والثالثة والسابقة الذكر على التوالى .

ومما سبق يتضح وجود فائض فى المتاح من العمل الزراعى يزيد عن حاجة الانشطة الزراعية منه ويبلغ نحو ١٧٢ر٠٧ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الفرض الاول فى منطقة الوجه البحرى وبنسبة تبلغ ١٢ر٢٢٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح بها ، ويقل هذا الفائض عن ذلك اذا ما أخذ فى الاعتبار احتياجات الانشطة غير الزراعية من العمل الزراعى حيث يقدر بنحو ١٤١ر٧٨ مليون عامل زراعى / يوم وبنسبة ١٨ر٢٣٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح داخل هذه المنطقة وفى ظل نفس الفرض . أما فى ظل الفرض الثانى فيقدر الفائض فى المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الانشطة الزراعية داخل هذه المنطقة بحوالى ١٧٥ر٩٤ مليون رجل / يوم وبنسبة ٢٥ر٢٢٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح ، ويقل هذا الفائض عن ذلك اذا ما أخذت العمالة اللازمة للانشطة الاخرى غير الزراعية والمرتبطة بالزراعة فى الاعتبار حيث يبلغ نحو ١٤٩ر٨٦ مليون رجل / يوم أى ما نسبته ٢١ر٤٨٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح داخل مناطق الوجه البحرى .

وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة مصر الوسطى حيث يقدر وجود فائض فى العمل الزراعى المتاح عن احتياجات الانشطة الزراعية بها يبلغ نحو ١٢٨ر٥٤ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الفرض الاول وبما نسبته ٤٠ر٣٦٪ من جملة العمل الزراعى المتاح ، الا أنه يقل عن ذلك اذا ما اخذت احتياجات الانشطة الاخرى غير الزراعية من العمل الزراعى حيث يبلغ نحو ١١٩ر٠٤ مليون عامل زراعى / يوم ، ويمثل نحو ٣٧ر٣٧ ٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح .

أما فى ظل الافتراض الثانى فيقدر هذا الفائض بحوالى ١٢١ر٥٥ مليون رجل / يوم وبنسبة ٤٢ر٥٠٪ من اجمالى العمل المتاح ، وينخفض الى ٨٦ر٥٠ مليون رجل / يوم ، أى ما نسبته ٣٠ر٢٥٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح عند الاخذ فى الحسبان ما يلزم للانشطة الاخرى غير الزراعية من العمل الزراعى .

اما بالنسبة لمنطقة مصر العليا فيبلغ الفائض فى العمل الزراعى المتاح بها عن احتياجات الانشطة الزراعية حوالى ١٥٩ر٣١ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الفرض الاول ، يمثل نحو ٥٢ر٧٧٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح ، كما يقدر هذا الفائض فى ظل الفرض الثانى بحوالى ١٤٣ر٤٧ مليون رجل / يوم أى ما نسبته ٥٢ر٩٤٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح داخل نفس المنطقة . هذا وتقل هذه التقديرات عن ذلك مع الاخذ فى الحسبان العمالة الزراعية فى الانشطة غير الزراعية حيث تصل الى ١٥٢ر١٧ مليون عامل زراعى / يوم وبنسبة ٥٠ر٤٠ من جملة العمل الزراعى المتاح فى ظل الفرض الاول ، والى حوالى ١٣٧ر٠٩ مليون رجل / يوم ، أى ما نسبته ٥٠ر٥٨٪ من جملة العمل الزراعى المتاح فى ظل الفرض الثانى .

هذا ومما سبق يتضح زيادة نسبة الفائض في العمل الزراعي في منطقة مصر العليا عنه في منطقة مصر الوسطى ، كما تزيد نسبة هذا الفائض في كل من منطقتي مصر الوسطى ، ومصر العليا عنه في مناطق الوجه البحري و هو ما قد يعزى للاسباب التالية او لبعض منها :

- انخفاض كثافة العمل الزراعي بالنسبة لرقعة الارض الزراعية في مناطق الوجه البحري عنه في مناطق مصر الوسطى ، ومصر العليا ، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من العاملين في مهنة الزراعة وتربية الحيوان الزراعي من الارض الزراعية في مناطق الوجه البحري عنه في منطقتي مصر الوسطى ومصر العليا . فبناء على التقديرات السابقة للمساحة المنزرعة واعداد العاملين بالزراعة في كل من المناطق الثلاث يقدر متوسط نصيب الفرد من العاملين بالزراعة من الارض الزراعية بحوالي ٢ر١ ، ١٥ر١ ، ٠٩ر١ فدان في كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب .

- ان نسبة التكثيف الزراعي تزيد في مناطق الوجه البحري عنه في منطقة مصر العليا وان كانت اقل عنه في منطقة مصر الوسطى وهو ما يعني زيادة نسبة المساحة التي تزرع بأكثر من محصول على مدار العام في مناطق الوجه البحري عنه في منطقة مصر العليا وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من العاملين بالزراعة من المساحة المحصولية في الوجه البحري عنه في منطقة مصر العليا وهو ما يعني في نفس الوقت زيادة الحاجة الى العمل الزراعي بالمقارنة بالمناطق الاخرى ، اذا أنه بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد من العاملين بالزراعة من المساحة المحصولية حوالي ٦٩ر٢ فدان في منطقة الوجه البحري ، الا انه يقدر بنحو ٣٧ر٢ ، ٤٧ر١ فدان في كل من منطقتي مصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب .

- اختلاف التركيب المحصولي فيما بين المناطق الثلاث حيث تزيد نسبة المساحة المنزرعة بالمحاصيل المعمرة كالقطن والقصب في منطقة مصر العليا عنه في مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى وهي من المحاصيل التي تتميز بارتفاع حاجتها الى الايدي العاملة وعلى حين تنعدم زراعة الارز والذرة الرفيعة الصيفي في منطقة مصر العليا تتركز زراعة الارز في مناطق الوجه البحري وهي من الحاصلات الزراعية التي تزيد حاجتها الى الايدي العاملة الزراعية بالمقارنة بالمحاصيل الاخرى . وفي واقع الامر فان هذا التباين في التركيب المحصولي بين المناطق الثلاث لا يلعب دورا جوهريا في تباين الاحتياجات من العمالة الزراعية بين المناطق الثلاث حيث تقدر متوسط احتياجات الفدان من المساحة المحصولية من الايدي العاملة بحوالي ٩٧ر٥٥ ، ١٨ر٥٤ ، ٨٥ر٥٥ عامل زراعي / يوم في كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب .

ومنه يتضح تقارب احتياجات الفدان من المساحة المحصولية من العمل الزراعى فى المناطق الثلاث على الرغم من التباين فى التركيب المحصولى فيها . وان كان التركيب المحصولى فى مناطق الوجه البحرى يبرهن على زيادة الحاجة الى العمل الزراعى بالمقارنة بالمناطق الاخرى وان كان بقدر قليل نسبيا ، وعليه يمكن القول أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من العاملين بالزراعة من المساحة الارضية المنزرعة ، والمساحة المحصولية فى منطقة الوجه البحرى عنه فى منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا هو السبب الرئيسى فى انخفاض نسبة الفائض فى العمل الزراعى المتاح بالوجه البحرى بالمقارنة بمنطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا .

تشكل العمالة اللازمة لتربية الحيوان الزراعى جانبا كبيرا نسبيا من اجمالى الاحتياجات من العمالة الزراعية ، وعليه يعد التباين فى اعداد الحيوانات الزراعية ونسبتها الى المتاح من العمل الزراعى مصدرا من مصادر التباين فى الاحتياجات من العمل الزراعى بين المناطق الثلاث . فبناء على تقديرات اعداد الوحدات الحيوانية ، واعداد العاملين بالزراعة فى المناطق الثلاث يبلغ متوسط نصيب الفرد من العاملين بالزراعة من الوحدات الحيوانية حوالى ١ر٣٠ ، ١ر٨٤٠ ، ١ر٠٨ وحدة فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب . ومنه يتضح زيادة فرص العمل الزراعى فى مجال تربية الحيوان بالنسبة للفرد من العاملين بالزراعة فى الوجه البحرى عنه فى منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا . وهنا يتضح أيضا انه على الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من العاملين بالزراعة من الوحدات الحيوانية فى منطقة مصر العليا عن مثيله فى منطقة مصر الوسطى وبالتالى زيادة فرص العمل فى مجال تربية الحيوان الزراعى بالنسبة للفرد فى المنطقة الاولى بالمقارنة للمنطقة الثانية الا أن نسبة الفائض فى المتاح من العمل الزراعى فى منطقة مصر الوسطى تقل عنه فى مصر العليا وذلك بسبب زيادة متوسط نصيب الفرد من الارض المنزرعة ، والمساحة المحصولية فى منطقة مصر الوسطى عنه فى منطقة مصر العليا ، كما سبق الاشارة الى ذلك .

هذا ويجب التنويه مرة اخرى الى احتمال اختلاف نسب الفائض فى المتاح من العمل الزراعى فى كل من المناطق الثلاث عن التقديرات السابقة الاشارة اليها حيث افترضت التقديرات السابقة تساوى حاجة المحصول الواحد من الايدى العاملة الزراعية بين المناطق الثلاث وهو ما يغفل ما قد يوجد من تباين فى أساليب وطرق الزراعة بين المناطق الثلاث كما سبق الاشارة الى ذلك .

ظاهرة موسمية النشاط الزراعي على مستوى مناطق الجمهورية :

أما بالنسبة لطبيعة الطلب على العمل الزراعي في كل من المناطق الثلاث فهو يتماثل مع ما سبق الاشارة اليه من حيث وجود فترات الذروة حيث تصل خلالها الحاجة الى العمل الزراعي اعلى حد لها يليها فترات اخرى تقل فيها الحاجة الى العمل الزراعي . الا أنه من الملاحظ وجود تباين فيما بين المناطق الثلاث من حيث اوقات الذروة في الطلب على العمل الزراعي كما يتضح ذلك من ملحق رقم (٧/١) وهو ما يعزى الى اختلاف المحاصيل الزراعية الرئيسية التي يسود زراعتها في كل من هذه المناطق ، واختلاف مواعيد نضجها وحصادها .

ففي مناطق الوجه البحري تتمثل فترة الذروة الاولى في الفترة من منتصف شهر مايو الى اواخر شهر يونيو تقريبا ، وهو ما يعزى الى زيادة الحاجة الى العمل الزراعي خلال هذه الفترة بسبب البدء في خدمة وزراعة الارض بمحصولي الارز ، والذرة الشامي الى جانب خدمة محصول القطن وغيره من المحاصيل الصيفية القائمة وحصاد الحاصلات الشتوية في هذه المناطق . اما فترة الذروة التالية داخل مناطق الوجه البحري فتنحصر في النصف الثاني من شهر اكتوبر نظرا لزيادة الحاجة الى العمل الزراعي في جني القطن مع البدء في حصاد محصول الارز والتي تشكل المساحة المنزرعة منهما النسبة الاكبر من جملة المساحة المنزرعة داخل هذه المنطقة ، هذا فضلا عن البدء في خدمة الارض لزراعة الحاصلات الشتوية .

أما في منطقة مصر الوسطى فتنحصر فترة الذروة الاولى في الطلب على الايدي العاملة الزراعية خلال نفس فترة الذروة الاولى بمناطق الوجه البحري ، الا أن فترة الذروة التالية تختلف عنه في الوجه البحري حيث تبدأ مبكرة وتنحصر خلال الفترة من منتصف شهر اغسطس الى منتصف شهر سبتمبر وذلك لزيادة الحاجة الى العمل الزراعي اللازم لحصاد كل من محصولي الذرة الشامي ، والذرة الرفيعة واللذين يتميزان بالنضج والحصاد خلال فترة مبكرة عنه في حالة القطن والارز ، كما انهما يشغلان النسبة الاكبر من جملة المساحة المنزرعة في منطقة مصر الوسطى .

أما في منطقة مصر العليا فتبدأ فترة الذروة الاولى في الطلب على العمل الزراعي من منتصف شهر مايو ، وتنتهي في منتصف شهر يونيو تقريبا ، كما تنحصر فترة الذروة التالية في شهر اكتوبر كما يشير الى ذلك الملحق السابق ذكره .

هذا ومن الطبيعي ان تصل عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعي اعلى مستوى لها في أوقات الذروة المشار اليها سابقا حين تنخفض عن ذلك في الفترات الاخرى على مدار العام حيث

تصل الى ادنى مستوى خلال شهر يناير كما يشير الى ذلك نفس الملحق السابق الاشارة اليه • والذى يتضح فيه تباين متوسط عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فيما بين المناطق الثلاث حتى فى اوقات الذروة حيث تزيد عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى مناطق الوجه البحرى عنه فى منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا ، كما تزيد عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى منطقة مصر الوسطى عنه فى المنطقة الاخيرة وهو ما يعزى للاسباب السابق الاشارة اليها •

وعليه فمن الطبيعى كذلك ان تتباين المناطق الثلاث من حيث نسبة الفائض او العجز فى المتاح من العمل الزراعى فى الاوقات المختلفة على مدار العام • ففى مناطق الوجه البحرى تقدر نسبة عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى الانشطة الزراعية الى ايام العمل المتاحة فى ظل الفرض الاول مع افتراض استمرارية العامل الزراعى فى العمل بدون الحصول على اجازات بحوالى ١٠٥٪ ، ١٤٥٪ ، ١٣٤٪ ، فى كل من النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول ، والثانى من شهر يونيو على الترتيب تزيد الى ١١٠٪ ، ١٥٢٪ ، ١٤٠٪ ، فى كل من الفترات النصف شهرية السابقة على الترتيب اذا ما اخذت العمالة فى الانشطة غير الزراعية فى الحسبان • اما اذا افترض تمتع العامل الزراعى بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها غيره من العاملين بالقطاعات الاخرى فان نسبة عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى الانشطة الزراعية الى ايام العمل المتاحة وفى ظل الفرض الاول تبلغ نحو ١٢٩٪ ، ١٨١٪ ، ١٦٧٪ فى كل من الفترات الزمنية الثلاث السابقة على الترتيب ، وتزيد الى ١٣٥٪ ، ١٩٠٪ ، ١٧٥٪ فى كل منها على التوالى اذا ما اخذت العمالة فى الانشطة غير الزراعية فى الاعتبار • أما فى ظل الفرض الثانى ، ومع افتراض استمرارية العامل الزراعى فى العمل دون الحصول على اجازات فتقدر نسبة عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى الانشطة الزراعية الى ايام العمل المتاحة نحو ٩٩٪ ، ١٢١٪ ، ١٠٦٪ فى كل من النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول والثانى من شهر يونيو على الترتيب ترتفع الى ١٠٤٪ ، ١٢٧٪ ، ١١٢٪ ، فى كل من الفترات الثلاث على التوالى اذا ما اخذت العمالة فى الانشطة غير الزراعية فى الحسبان • اما اذا افتراض تمتع العاملين بالزراعة بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها العاملون فى باقى القطاعات فان نسبة عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى الانشطة الزراعية الى ايام العمل المتاحة تبلغ نحو ١٢٢٪ ، ١٥١٪ ، ١٣٣٪ فى كل من الفترات النصف شهرية السابقة على الترتيب ، تزيد الى ١٢٨٪ ، ١٥٨٪ ، ١٤٠٪ فى كل من هذه الفترات على التوالى اذا ما اخذت فى الحسبان العمالة فى الانشطة غير الزراعية ، كما يشير الى ذلك ملحق رقم (١١/١) •

ويبرهن التحليل السابق على وجود عجز فى المتاح من العمل الزراعى بمناطق الوجه البحرى عن احتياجات الانشطة الزراعية فى فترة الذروة الاولى يبلغ نحو ٥٪ ، ٤٥٪ ، ٣٤٪ من اجمالى العمل الزراعى المتاح فى كل من النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول ، والثانى من شهر يونيو على الترتيب . وذلك فى ظل الفرض الاول ، ومع افتراض استمرارية العامل الزراعى فى العمل دون الارتباط بالاجازات والعطلات الرسمية ، وتزيد هذه التقديرات عن ذلك لتصل الى ١٠٪ ، ٥٢٪ ، ٤٠٪ من جملة العمل المتاح اذا ما اخذت فى الحسبان العمالة فى الانشطة غير الزراعية المرتبطة بالزراعة . أما فى حالة افتراض تمتع العامل الزراعى بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها غيره من العاملين بالقطاعات الاخرى فتزيد نسبة العجز فى المتاح من العمل الزراعى داخل هذه المناطق عن احتياجات الانشطة الزراعية منه لتصل الى ٢٩٪ ، ٨١٪ ، ٦٧٪ ، من جملة العمل المتاحة فى كل من الفترات النصف شهرية السابقة على الترتيب ترتفع الى ٣٥٪ ، ٩٠٪ ، ٧٥٪ فى كل من هذه الفترات على الترتيب اذا ما اخذت احتياجات الانشطة غير الزراعية من العمل الزراعى فى الحسبان .

أما فى ظل الفرض الثانى ، وفى حالة استمرارية العامل الزراعى فى العمل دون الارتباط بالاجازات والعطلات الرسمية فى فترة الذروة فتقدر نسبة العجز فى المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الانشطة الزراعية منه بحوالى ٢١٪ ، ٦٪ من جملته خلال النصف الاول من شهر يونيو على الترتيب تزيد الى ٢٧٪ ، ١٣٪ ، فى كل من الفترتين السابقتين على التوالى مع الاخذ فى الحسبان العمالة الزراعية فى الانشطة غير الزراعية المرتبطة بالزراعة . أما فى حالة افتراض تمتع العاملين بالزراعة بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها غيرهم بالقطاعات الاخرى فتبلغ نسبة العجز فى المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الانشطة الزراعية منه داخل هذه المناطق حوالى ٢٢٪ ، ٥١٪ ، ٣٣٪ من جملته خلال النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول ، والثانى من شهر يونيو على الترتيب كما تزيد عن ذلك لتصل الى ٢٨٪ ، ٥٨٪ ، ٤٠٪ فى كل من الفترات الثلاث على التوالى مع الاخذ فى الحسبان العمالة فى الانشطة الاخرى غير الزراعية المرتبطة بالزراعة .

هذا ولا ينحصر العجز فى المتاح من العمل الزراعى فى مناطق الوجه البحرى فى فترة الذروة الاولى المشار اليها فقط بل يظهر كذلك خلال فترة الذروة الثانية حيث يقدر بما نسبته ١٢٪ ، ١٨٪ من جملة المتاح من العمل الزراعى فى ظل كل من الفرض الاول ، والثانى على الترتيب وبافتراض تمتع العاملين بالزراعة بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها غيرهم بالقطاعات الاخرى ومع الاخذ فى الحسبان العمالة فى الانشطة الاخرى غير الزراعية كما يشير الى ذلك بالملحق رقم (٤/١) والشكل رقم (١) .

اما بالنسبة لمنطقة مصر الوسطى فتشير نسبة عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى الى عدد ايام العمل المتاحة والواردة بنفس الملحق السابق الاشارة اليه الى وجود فائض فى المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الانشطة الزراعية منه وفى ظل الفرض الاول يبلغ حوالى ١٦٪ ، ١٤٪ ، من جملته خلال النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول من شهر يونيو على الترتيب ومع افتراض استمرارية العامل الزراعى فى العمل خلال هذه الفترة دون الارتباط بالعطلات والاجازات الرسمية ، وينخفض هذا الفائض الى ١١٪ ، ١٠٪ ، فى كل من الفترتين السابقتين على الترتيب اذا ما اخذت العمالة فى الانشطة غير الزراعية فى الاعتبار . هذا الا ان الوضع يختلف فى حالة افتراض تمتع العاملين بالزراعة بالاجازات ، والعطلات الرسمية كغيرهم من العاملين بالقطاعات الاخرى حيث يقدر وجود عجز فى العمل الزراعى المتاح عن احتياجات الانشطة الزراعية منه وفى ظل الفرض الاول ايضا يبلغ حوالى ٤٪ ، ٨٪ ، فى كل من النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول من شهر يونيو على الترتيب ، ويرتفع الى ٩٪ ، ١٣٪ ، من جملة المتاح من العمل الزراعى فى كل من الفترتين السابقتين على الترتيب اذا ما اخذ فى الحسبان احتياجات الانشطة غير الزراعية من العمل الزراعى اما فى ظل الفرض الثانى وفى حالة افتراض استمرارية العامل الزراعى فى العمل دون الارتباط بالاجازات والعطلات الرسمية خلال فترة الذروة فيقدر وجود فائض من العمل الزراعى المتاح عن احتياجات الانشطة الزراعية منه يبلغ حوالى ٢٢٪ من جملته فى الفترة من منتصف شهر مايو الى منتصف شهر يونيو تقريبا ينخفض الى ١٨٪ اذا ما اخذت احتياجات الانشطة غير الزراعية من العمل الزراعى فى الاعتبار . اما فى حالة افتراض ان عدد ايام العمل المتاحة بالقطاع الزراعى هى نفس عدد ايام العمل المتاحة بالقطاعات الاخرى فتقدر نسبة الفائض فى العمل الزراعى المتاح عن احتياجات الانشطة الزراعية منه فى ظل الفرض الثانى وخلال نفس الفترة السابق ذكرها بحوالى ٣٪ من جملته ، الا ان الوضع يختلف اذا ما اخذت العمالة الزراعية فى الانشطة الاخرى غير الزراعية فى الحسبان حيث يقدر وجود عجز فى المتاح من العمل الزراعى يبلغ نحو ١٪ من جملته خلال نفس الفترة .

أما فى فترة الذروة التالية داخل نفس المنطقة فمن المقدر وجود فائض فى المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الانشطة الزراعية منه يبلغ نحو ١٧٪ ، ٢٧٪ ، من جملته خلال النصف الاول من شهر سبتمبر فى ظل كل من الفرض الاول ، والثانى على الترتيب ينخفض الى ١٣٪ ، ٢٢٪ ، فى ظل كل من الفرضين على التوالى مع الاخذ فى الاعتبار احتياجات الانشطة غير الزراعية من العمل الزراعى ، وذلك فى حالة افتراض استمرارية العامل الزراعى فى العمل بدون الارتباط بالاجازات والعطلات الرسمية

خلال فترة الذروة . اما فى حالة افتراض تمتعه بالاجازات والعطلات الرسمية كغيره من العاملين بالقطاعات الاخرى فمن المقدر وجود عجز فى المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الانشطة الزراعية منه وخلال نفس الفترة يبلغ نحو ٤٪ من جملته يزيد الى ٩٪ ، مع الاخذ فى الاعتبار العمالة بالانشطة الاخرى غير الزراعية وذلك فى ظل الفرض الاول . اما فى ظل الفرض الثانى فيقدر وجود فائض فى العمل الزراعى يبلغ نحو ٩٪ من جملته خلال نفس الفترة عن احتياجات الانشطة الزراعية منه يقل الى ٤٪ اذا ما اخذت احتياجات الانشطة غير الزراعية من العمل الزراعى فى الاعتبار كما هو موضح بنفس الملحق والشكل البيانى السابق ذكرهما .

وبالنسبة لمنطقة مصر العليا فيشير الملحق رقم ١/٦ الى وجود فائض فى المتاح من العمل الزراعى بها فى الفترات المختلفة على مدار العام وحتى فى اوقات الذروة فى الطلب على العمل الزراعى ، كما هو موضح بالشكل رقم (٣) ، وحيث يصل الفائض فى العمل الزراعى الى ادنى حد له خلالها والذى يقدر بحوالى ١٥٪ من جملة العمل المتاح خلال الفترة من منتصف مايو الى منتصف يونيو تقريبا وفى ظل الفرض الاول ، على حين يقدر بنحو ١٨٪ ، ٢٠٪ ، من جملة العمل الزراعى فى كل من النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول من شهر يونيو وعلى الترتيب فى ظل الافتراض الثانى ، وذلك مع الاخذ فى الحسبان العمالة الزراعية فى الانشطة الاخرى غير الزراعية المرتبطة بالزراعة ومع افتراض تمتع العاملين بالزراعة بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها غيرهم من العاملين بالقطاعات الاخرى . هذا وانه لمن الطبيعى ان تزيد نسبة الفائض فى العمل الزراعى المتاح فى ظل اى من الافتراض الاول ، والثانى عن التقديرات السابقة اذا ما أخذت فى الحسبان احتياجات الانشطة الزراعية فقط من العمل الزراعى واذا ما افترض ايضا استمرارية العامل الزراعى فى العمل خلال اوقات الذروة دون الارتباط بالاجازات والعطلات الرسمية على نحو مماثل لما سبق الاشارة اليه حيث تقدر نسبة الفائض على النحو الذى يشير اليه الملحق السابق ذكره .

اما فى فترة الذروة التالية والمنحصرة فى شهر اكتوبر فتزيد تقديرات الفائض فى العمل الزراعى المتاح عن التقديرات السابقة حيث تبلغ نحو ٣٧٪ ، ٣٥٪ من جملته خلال النصف الاول ، والثانى من شهر اكتوبر على الترتيب فى ظل الفرض الاول ، وحوالى ٤٠٪ ، ٣٨٪ ، فى كل من الفترتين المشار اليهما على الترتيب فى ظل الفرض الثانى وذلك مع الاخذ فى الحسبان احتياجات الانشطة غير الزراعية من العمل الزراعى ومع افتراض تساوى عدد ايام العمل المتاحة بقطاع الزراعة مع باقى قطاعات الاقتصاد القومى . بل تزيد تقديرات الفائض فى العمل الزراعى خلال هذه الفترة عن ذلك اذا ما نظرنا الى

احتياجات الانشطة الزراعية فقط من السمالة الزراعية ، وكذلك اذا ما افترض استمرارية العامل الزراعى فى العمل دون الارتباط بالاجازات والعطلات الرسمية خلال هذه الفترة . هذا ويزيد تقديرات الفائض فى المتاح من العمل الزراعى داخل هذه المنطقة عن التقديرات المشار اليها سابقا وفى ظل اى من الفروض السابقة فى الفترات الاخرى من العام كما يبرهن على ذلك الملحق رقم ١/ ٦ والشكل رقم (١)

هذا ويبرهن التحليل السابق الى اختلاف نوعية الفائض فى العمل الزراعى باختلاف مناطق واقاليم الجمهورية ، اذ يشير العرض السابق الى ان الفائض فى العمل الزراعى فى كل من مناطق الوجه البحرى، ومصر الوسطى انما يعبر عن وجود البطالة الموسمية والعرضيه دون غيرها فى ظل اساليب وطرق الانتاج الحالية وبالتقديرات المشار اليها سابقا . اما فى منطقة مصر العليا فتعبر تقديرات الفائض فى العمل الزراعى بها عن وجود البطالة الزراعية المقنعة فضلا عن وجود البطالة الموسمية والعرضية حيث يزيد العمل الزراعى المتاح عن احتياجات القطاع الزراعى منه داخل هذه المنطقة حتى فى اوقات الذروة كما يشير الى ذلك التحليل السابق . ومنه وبناء على التقديرات السابقة للفائض فى العمل الزراعى المتاح يمكن استنتاج وجود البطالة المقنعة بين العمل الزراعى فى منطقة مصر العليا وبنسبة ١٥٪ ، ١٨٪ ، من جملة العمل الزراعى فى ظل كل من الفرض الاول ، والثانى على الترتيب ، أما البطالة الموسمية والعرضية فتمثل نحو ٤ر٣٥٪ ، ٨ر٣٢٪ ، من جملة العمل المتاح فى ظل كل من الفرض الاول والثانى على التوالى .

هذا وكما سبق الاشارة فان التقديرات المشار اليها سابقا عن الفائض فى العمل الزراعى ونوعيته بكل من المناطق الثلاث تفترض تساوى حاجة المحصول الواحد من العمل الزراعى بين المناطق الثلاث وهو ما يغفل ما قد يوجد من تباين فى اساليب وطرق الزراعة وبالتالى الاحتياجات من العمل الزراعى بين المناطق الثلاث كما سبق الاشارة الى ذلك حول درجة الميكنة الزراعية فى كل من هذه المناطق والتى تبرهن على احتمال زيادة حاجة المحصول الواحد من العمل الزراعى فى كل من منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا عنه فى منطقة الوجه البحرى الامر الذى يتوقع معه احتمال انخفاض نسبة العجز فى العمل الزراعى فى اوقات الذروة فى مناطق الوجه البحرى ، مع احتمال زيادة نسبة العجز فى العمل الزراعى فى اوقات الذروة فى مصر الوسطى ، واختفاء الفائض فى العمل الزراعى خلال فترات الذروة فى مصر العليا وبالتالى غياب ظاهرة البطالة المقنعة بين العاملين بالزراعة داخل هذه المنطقة . هذا وعلى الرغم من تعذر تقدير ذلك بسبب نقص وعدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة ، الا انه وبناء على التقديرات السابقة واذا ما اخذ بظاهرة نقص العمل الزراعى وارتفاع اجوره فى منطقة مصر العليا

وافتراض وجود حالة العمالة بين العاملين بالزراعة داخل هذه المنطقة فى اوقات الذروة ، وبالتالى اختفاء ظاهرة البطالة المقنعة لامكن القول مع ذلك انه بالامكان تحقيق فائض فى المتاح من العمل الزراعى بها يبلغ وباقل التقديرات نحو ١٥ — ١٨٪ من اجماليه اذا امكن الوصول باحتياجات المحاصيل الزراعية بها من العمل الزراعى الى مستوى مماثل لمتوسط احتياجات هذه المحاصيل من العمل الزراعى على مستوى الجمهورية وذلك عن طريق رفع درجة الميكنة الزراعية او غيرها .

ظاهرة النقص فى الايدى العاملة الزراعية وارتفاع اجورها :

يبين التحليل السابق وجود عجز فى العمل الزراعى المتاح عن احتياجات الزراعة منه فى مواسم معينة حيث يصل خلالها الطلب على العمل الزراعى فى ذروته للاسباب السابق ذكرها الا انه على الرغم من ذلك يشير نفس التحليل الى وجود فائض كبير نسبيا فى اجمالى المتاح من العمل الزراعى على مدار العام عن الاحتياجات الاجمالية منه . هذا وعلى الرغم من ان وجود عجز فى العمل الزراعى فى بعض المواسم الزراعية هى مشكلة لا مفر منها فى القطاعات الزراعية خاصة فى البلدان النامية كمصر حيث يتسم الطلب على العمل الزراعى بها بالموسمية ، فضلا عن ان الميكنة الزراعية لازالت محدودة الاستخدام فى بعض العمليات الجزئية الامر الذى يؤدى فى النهاية الى وجود تفاوت كبير نسبيا فى الطلب على العمل الزراعى فيما بين الاوقات والمواسم المختلفة على مدار العام .

ومع ذلك فان هناك الكثير من التساؤلات الان حول ظاهرة النقص فى الايدى العاملة الزراعية وارتفاع اجورها فى السنوات الاخيرة بشكل يوحى بوجود نقص فى المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الزراعة منه فى اغلب الاوقات والمواسم على مدار العام وليس فى مواسم محددة كما اتضح من قبل . ومن هذه التساؤلات ما يتصل بجانب العرض من العمل الزراعى ، ومنها ما يتصل بجانب الطلب عليها بمعنى ما اذا كانت هذه الظاهرة تعزى الى هجرة الايدى العاملة الزراعية الى خارج قطاع الزراعة وبالتالى تناقص المتاح من العمل الزراعى حاليا عنه فى السنوات السابقة ، ام الى زيادة الاحتياجات من العمل الزراعى فى الوقت الحالى عنه فى السنوات السابقة وبمعدلات اكبر من معدل الزيادة فى المتاح من العمل الزراعى ، أو لكلا العاملين معا . كما ان هناك من التساؤلات ما يتصل بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعى وعلاقتها بوجود مثل هذه الظاهرة .

وفى الواقع يستلزم تحديد الاسباب الرئيسية لهذه الظاهرة الاجابة على مثل هذه التساؤلات وهو ما تتناوله الدراسة فى النقاط التالية :

١ـ بالنسبة للزيادة فى الاحتياجات من العمل الزراعى فى السنوات الاخيرة بالمقارنة بالاحتياجات منه فى السنوات السابقة حيث لم يكن لهذه الظاهرة وجود ، فمن الطبيعى ان يصاحب التغيير فى الرقعة المنزرعة سواء بالاراضى القديمة او الجديدة واعداد الحيوانات الزراعية تغير الاحتياجات من العمل الزراعى وان كان حجم التغير فى الاحتياجات من العمل الزراعى يتوقف فى النهاية على التغير فى التركيب المحصولى ، والتكثيف (اى التغير فى المساحة المحصولية) . وبالنسبة لمساحة الارض المنزرعة واذا ما اتخذ عام ١٩٦٠ كاساس للمقارنة فقد زادت المساحة المنزرعة بالاراضى القديمة من حوالى ٦٤ر٥ مليون فدان فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٨٥ر٥ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ كما سبق الاشارة اى بزيادة تبلغ حوالى ٢١ر٠ مليون فدان وما نسبته ٧ر٣٪ عنه فى عام ١٩٦٠ . هذا فضلا عن التوسع فى استصلاح الاراضى منذ بداية الستينات واضافة المزيد الى الاراضى المنزرعة حيث وصلت المساحة المستزرعة الى حوالى ٣ ٥ر٠ مليون فدان خلال عام ١٩٧٥ كما سبق الاشارة الى ذلك . هذا كما زادت درجة التكثيف الزراعى فى الاراضى القديمة من ٨٤ر١ فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٩١ر١ خلال عام ١٩٧٥ حيث وصلت المساحة المحصولية الى نحو ١٦ر١١ مليون فدان فى العام الاخير بعد ان كانت نحو ٣٧ر١٠ مليون فدان فى عام ١٩٦٠ . كذلك زادت اعداد الحيوانات الزراعية من ما يعادل ٤٠٦٧ الف وحدة فى عام ١٩٦٠ الى ما يعادل ١ر٥٤٧٠ الف وحده خلال عام ١٩٧٥ كما هو مبين بالجدولين رقم (١٩/١) ، (٢١/١) اى بما نسبته ٥ر٣٤٪ عن ما كانت عليه فى عام ١٩٦٠ ، وهو ما يؤدى بالتالى الى زيادة الحاجة الى العمل الزراعى فى مجال الانتاج الحيوانى . هذا كما تغير التركيب المحصولى فى السنوات الاخيرة عنه فى بداية الستينات .

هذا ولقد سبق للدراسة تقدير احتياجات اعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى من العمل الزراعى خلال عام ١٩٧٥ بحوالى ٩٣٩ر٣٢٨ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الافتراض الاول وبحوالى ٨١٤ر٨٥٠ مليون رجل / يوم فى ظل الافتراض الثانى تزيد الى ٩٨٦ر٦٩٤ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الافتراض الاول ، والى حوالى ٩٢ ٨٥٥ر٠ مليون رجل / يوم فى ظل الافتراض الثانى اذا ما أخذت فى الاعتبار العمالة الزراعية فى الانشطة الاخرى غير الزراعية المرتبطة بالزراعة . اما بالنسبة لاجمالى الاحتياجات من العمل الزراعى واللازمة لاعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى خلال عام ١٩٦٠ فتقدر بحوالى ٧٨٧ر٤٦٨ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الافتراض الاول تشمل العمالة اللازمة لاعمال الاشراف والادارة بالاراضى القديمة

والسابقة تقديرها كما تشمل العمالة اللازمة لاعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى والبالغة حوالى ٣١٨ر٨٤٢ مليون رجل / يوم بالاضافة الى ٢٥٣ مر٦٩ مليون ولد / يوم بالنسبة لاعمال زراعة وخدمة الحاصلات الزراعية النباتية ، وحوالى ١٨٠ مر٥٧ مليون رجل / يوم بالنسبة لاعمال تربية الحيوان الزراعى كما هو مبين بالجدولين (١ / ٢٥) ، (١/ ٢٦) . اما فى ظل الافتراض الثانى فتقدر اجمالى الاحتياجات من العمل الزراعى لاعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى خلال نفس العام بحوالى ٦٦٠ر٦٨٤ مليون رجل / يوم . هذا مع ملاحظة ان تقديرات العمالة الزراعية خلال العام الاخير تغفل ما قد يوجد منها فى مناطق الاستصلاح والاستزراع نظرا لغياب التقديرات عنها ، وان كانت بالحجم الضئيل الذى لا يؤثر على المقارنة فيما بين العمالة اللازمة خلال السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، هذا فضلا عن افتراض ثبات طرق واساليب الانتاج الزراعى وبالتالى افتراض تساوى احتياجات المحصول الزراعى من العمل الزراعى فى كل من عامى المقارنة . هذا وتزيد هذه التقديرات عن ذلك لتصل الى ٨٢٦ر٨٤١ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الافتراض الاول ، والى حوالى ٦٩٣ر٧١٨ مليون رجل / يوم فى ظل الافتراض الثانى اذا ما اخذت فى الاعتبار احتياجات الانشطة الاخرى غير الزراعية من العمل الزراعى مع افتراض تقديرها بنفس النسبة من اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية من العمل الزراعى والسابق ذكرها . وعليه يتضح زيادة الاحتياجات الاجمالية من العمل الزراعى خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بما نسبته ١٩ر٣٪ ، فى عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٠ فى ظل الافتراض الاول وبما نسبته ٢٣ر٣٪ فى ظل الافتراض الثانى .

٢ـ وبالنسبة للتغير فى العمل الزراعى المتاح لاعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى ، فقد سبق للدراسة تقدير المتاح منه خلال عام ١٩٧٥ بحوالى ١٣٩٨ر٢ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل الافتراض الاول ، وبنحو ١٢٥٤ر٥ مليون رجل / يوم فى ظل الافتراض الثانى . أما فى عام ١٩٦٠ فيقدر المتاح من العمل الزراعى لاعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى بحوالى ١٢٦٦ر٣ مليون عامل زراعى / يوم فى ظل ظاهرة الافتراض الاول ، وبنحو ١٠٨٢ر٧ مليون رجل / يوم فى ظل الافتراض الثانى ، حيث بلغ اعداد العاملين فى مهنة الزراعة وتربية الحيوان الزراعى بعد استبعاد العاملين بالصيد والغابات وغيرهم من العاملين بالمهن الزراعية الاخرى حوالى ٣٨٥ر٢٣ ألف فى الفئة العمرية ١٥ سنة فاكثر كما بلغ من يعملون بنفس المهنة فى كل من الفئة العمرية ٦ ـ أقل من ١٠ سنوات ، ١٠ ـ اقل من ١٥ سنة حوالى ٢٥٨ر٨ ، ٤٥١ر١ الف على الترتيب . وعليه قدر اجمالى عدد العاملين فى مهنة الزراعة وتربية الحيوان الزراعى وفى ظل

جدول رقم (١/٢٣)

المساحة المنزرعة من المحاصيل الزراعية المختلفة واجمالى احتياجاتها من العمل الزراعى فى ج ٠ م ٠ ع خلال عام ١٩٦٠

المحصول	المساحة المنزرعة *		الاحتياجات من العمل الزراعى *	
	الف فدان	%	الف رجل / يوم	الف ولد / يوم
ذرة شامى نيلى	١٦٩٣	٨٩ر٢	٤٢٣٢٥	١٦٩٣٠
ذرة رفيعة نيلى	٦٧	٣ر٥	٢٨١٤	٦٠٣
ارز نيلى	١١	٠ر٦	٣٨٥	٤٤٠
خضر نيلى	١١٧	٦ر٢	٥٩٦٧	٣١٥٩
اخرى	١١	٠ر٦	٥٥٠	٥٥٠
جملة النيلى	١٨٩٨	١٠٠	٥٢٠٤١	٢١٦٨٢
فاكهة	١٣١	١ر٣	١٨٠٧٨	٦٨١٢
جملة الحاصلات الزراعية	١٠٣٧٠		٣١٨٨٤٢	٢٥٣٥٦٩

المصدر :

* وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، ١٩٦٨

* حسبت من نفس الجدول والجدول رقم

جدول رقم (١/٢٤)
المساحة المنزرعة من المحاصيل المختلفة واجمالى احتياجاتها من العمل
الزراعى فى ج ٠ م ٠ ع خلال عام ١٩٦٠

المحصول	المساحة المنزرعة*		الاحتياجات من العمل الزراعى**	
	الف فدان	٪	الف رجل / يوم	الف ولد / يوم
قمح	١٤٥٦	٣٠ر٣	٣٩٣١٢	٥٨٢٤
فول	٣٧٧	٧ر٨	٧١٦٣	١٨٨٥
شعير	١٤٨	٣ر١	٢٧٠١	٤٤٤
حلبة	٦٤	١ر٣	١٢٨٠	١٢٨
عدس	٨٥	١ر٨	١٧٨٥	١٧٠
كتان	٢٢	٠ر٥	٧٤٨	٣٧٤
بصل	٤٩	١ر٠	١٦٤٢	٣٤٣٠
ترمس	٢٠	٠ر٤	٤٠٠	٤٠
حمص	١٥	٠ر٣	٣٣٠	٣٠
برسيم تحريش	١٢٨٣	٢٦ر٧	١٥٠٧٥	—
برسيم مستديم	٩٠٤	١٨ر٨	١٧٦٢٨	٩٠٤
برسيم رباية	٢٢٧	٤ر٧	٥٦٧٥	٦٨١
ثوم	١٤	٠ر٣	٥٤٦	٦٠٢
خضر شتوية	١٢٦	٢ر٦	٦٤٢٧	٣٤٠٢
اخرى	١٨	٠ر٤	٩٠٠	٩٠٠
جملة الشتوى	٤٨٠٨	١٠٠	١٠١٦١١	١٨٨١٤
قطن	١٨٧٣	٥٣ر٠	٧٨٦٦٦	١٦٢٩٥١
ارز صيفى	٦٩٥	١٩ر٧	٢٤٣٢٥	٢٧٨٠٠
ذرة شامى صيفى	١٢٨	٣ر٦	٣٢٠٠	١٢٨٠
ذرة رفيعة صيفى	٣٨٧	١١ر٠	١٦٢٥٤	٣٤٨٣
قصب	١١١	٣ر١	٨٧٦٩	١٨٨٧
فول سودانى	٤١	١ر٢	١٦٨٣	١٤٣٥
سمسم	٤٢	١ر٢	١١٧٦	١٦٨
خضر صيفى	٢٤١	٦ر٨	١٢٢٩١	٦٥٠٧
اخرى	١٥	٠ر٤	٧٥٠	٧٥٠
جملة الصيفى	٣٥٣٣	١٠٠	١٤٧١١٢	٢٠٦٢٦١

جدول رقم (١ / ٢٥)

اعداد الحيوانات الزراعية واحتياجاتها من العمل الزراعى فى ج ٠ م ٠ ع

خلال عام ١٩٦٠

البيـــان	العدد بالالف رأس*	عدد الوحدات الحيوانيـة (الـــف)
ابقار	١٥٨٨	١٥٨٨
جاموس	١٥٢٤	١٥٢٤
أغنام	١٥٧٨	١٥٨
ماعز	٨٣٣	٤٢
جمال	١٨٩	١٨٩
خنازير	١٧	٢
خيول	٤٨	٤٨
بغال	١٠	١٠
حمير	١٠١١	٥٠٦
جملـة	٦٧٩٨	٤٠٦٧
الاحتياجات من العمل الزراعى (الف رجل/يوم)		١٨٥٥٥٧

* المصدر :

وزارة الزراعة مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، نشرة الاقتصاد الزراعى ٠

الفرض الاول بنحو ٦ر٤٢٩٢ ألف عامل زراعى ، على حين يقدر تعدادهم فى ظل الفرض الثانى بحوالى ٢ر٣٦٧٠ ألف رجل فى ظل الفرض الثانى وذلك على اساس استبعاد من هم دون سن الثانية عشرة * ، وكبار السن ٦٥ سنة والبالغ تعدادهم نحو ٢ر١٨٣ الف خلال نفس العام[1] . وفى ظل كل من الفرضين الاول ، والثانى وذلك على النحو السابق بيانه فى الجزء السابق من الدراسة .

ومما سبق ورغما عن وجود الكثير من المؤشرات التى تشير الى هجرة العاملين بالزراعة الى خارج القطاع الزراعى بمعدلات كبيرة نسبيا خلال الفترة تحت الدراسة ، يتضح زيادة اعداد العاملين بمهنة الزراعة وتربية الحيوان الزراعى فى عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٠ ، حيث تشير التقديرات السابقة الى زيادة المتاح من العمل الزراعى لاعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى بحوالى ٩ر١٣١ مليون عامل زراعى / يوم وبنسبة ٤ر١٠٪ خلال عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٠ فى ظل الفرض الاول . اما فى ضوء الفرض الثانى فتبلغ الزيادة المقدرة بحوالى ٨ر١٧١ مليون رجل / يوم اى ما نسبته ٩ر١٥٪ خلال نفس العام عنه فى عام ١٩٦٠ .

وعليه يتضح زيادة المتاح من العمل الزراعى واحتياجات اعمال الزراعة وتربية الحيوان الزراعى منه خلال عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٦٠ ، الا ان نسبة الزيادة فى الاحتياجات من العمل الزراعى ترتفع عن نسبة الزيادة فى المتاح منه مما ترتب عليه انخفاض نسبة الفائض فى المتاح من العمل الزراعى على النحو السابق الاشارة اليه فى ظل اى من الفرضين الاول ، والثانى ، بعد أن كانت تبلغ نحو ٧ر٣٤٪ ، ١ر٣٥٪ فى ظل كل من الفرض الاول ، والثانى على الترتيب فى عام ١٩٦٠ . كما ارتفع متوسط عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى خلال عام ١٩٧٥ الى حوالى ١ر٢٠٨ ، ١ر٢٠١ يوم / عمل فى ظل كل من الفرض الاول ، والثانى على الترتيب بعد ان كان يقدر بنحو ٦ر١٩٢ ، ٠ر١٨٩ يوم / عمل فى ظل كل من الفرضين على الترتيب خلال عام ١٩٦٠ ، اى بنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٪ فى ظل الفرض الاول ، وحوالى ٥ر٦٪ فى ظل الفرض الثانى .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٦٠ ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٦٣ .

* افترض تساوى تعداد العاملين فى الاعمار المختلفة داخل الفئة العمرية ١٠ ـ اقل من ١٥ سنة ، وعليه بلغ تعداد من هم دون سن الثانية عشر داخل هذه الفئة حوالى ٤ر٨٠ الف ، وبالتالى يبلغ اجمالى عدد الاطفال دون سن الثانية عشر نحو ٢ر٤٣٩ ألف .

ورغما عن زيادة متوسط عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى السنوات الاخيرة بالمقارنة باوائل الستينات ، الا انه مازال هناك فائض فى المتاح من العمل الزراعى منه ، كما ان الزيادة فى الاحتياجات من العمل الزراعى بالنسب المشار اليها سابقا لا يمكن ان يعول عليها منفرد فى تفسير ظاهرة العجز فى العمل الزراعى المتاح وارتفاع اجوره فى السنوات الاخيرة . الا انه قد يثور تساؤل اخر عن احتمال تغيير الطلب على العمل الزراعى فيما بين المواسم المختلفة على مدار العام او تغيير حجم الطلب على العمل الزراعى بالنسبة للمتاح منه خاصة فى اوقات الذروة واثر ذلك على ظهور الظاهرة الحالية للعجز فى العمل الزراعى وارتفاع اجوره .

وفى الواقع لا يوجد تباين يذكر فى طبيعة الطلب على العمل الزراعى خاصة من حيث اوقات الذروة ، والكساد فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ حيث تنحصر اوقات الذروة فى الطلب على العمل الزراعى فى كل من الفترتين المشار اليهما سابقا . اما من حيث حجم الاحتياجات من العمل الزراعى بالنسبة للمتاح منه خاصة فى اوقات الذروة فتشير النتائج الواردة بالملحق رقم ١/ ٤ بالمقارنة بالجداول المماثلة السابقة الى زيادة الاحتياجات من العمل الزراعى بالنسبة للمتاح منه فى فترة الذروة الاولى ، والمتمثلة فى الفترة من منتصف شهر مايو الى اواخر شهر يونيو ، خلال عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٠ ، فعلى حين تبرهن تقديرات الاحتياجات من العمل الزراعى والمتاح منه الى وجود عجز فى المتاح من العمل الزراعى عن الاحتياجات منه يبلغ نحو ١٢٪ ، ٣١٪ ، ٧٪ من اجمالى المتاح من العمل الزراعى فى ظل الفرض الاول فى كل من النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول ، والثانى من شهر يونيو على الترتيب خلال عام ١٩٦٠ وذلك بافتراض تمتع العاملين بالزراعة بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها غيرهم من العاملين بالقطاعات الاخرى ومع الاخذ فى الاعتبار احتياجات الانشطة الاخرى غير الزراعية من العمل الزراعى ، على حين يقدر هذا العجز فى ظل الفرض الثانى وفى نفس العام بحوالى ٤٪ ، ١٢٪ من اجمالى المتاح فى كل من النصف الثانى من شهر مايو ، والنصف الاول من شهر يونيو اما فى النصف الثانى من نفس الشهر فيقدر وجود فائض فى المتاح من العمل الزراعى يبلغ حوالى ١٦٪ من جملته كما هو مبين بالجدول رقم (١/ ٢٦) الا ان تقديرات العجز فى المتاح من العمل الزراعى خلال فترة الذروة ، المشار اليها فى عام ١٩٧٥ تزيد عن ذلك وعلى النحو السابق تقديره بالدراسة . اما فى فترة الذروة التالية والمتمثلة فى النصف الثانى من شهر اكتوبر فيشير الملحق رقم ١/ ٤ الى العكس من ذلك حيث تزيد الاحتياجات من العمل الزراعى بالنسبة للمتاح منه خلال هذه الذروة فى عام

١٩٦٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ ، فعلى حين قدرت نسبة الاحتياجات من العمل الزراعى الى المتاح منه خلال فترة الذروة هذه فى عام ١٩٦٠ بحوالى ١٠٦٪ فى ظل الفرض الاول وبحوالى ٦٪ فى ظل الفرض الثانى وبافتراض تمتع العاملين بالزراعة بنفس الاجازات والعطلات الرسمية التى يتمتع بها غيرهم من العاملين بالقطاعات الاخرى ، ومع الاخذ فى الاعتبار احتياجات الانشطة الاخرى غير الزراعية من العمل الزراعى ، الا ان نفس النسبة تقدر بأقل من ذلك خلال نفس فترة الذروة هذه فى عام ١٩٧٥ كما سبق بيانه .

لهذا فان اثر التغير فى الطلب على العمل الزراعى على مشكلة العجز فى العمل الزراعى وارتفاع أجوره ، انما هو أثر موسمى ينحصر فى فترة الذروة الاولى المشار اليها ، بينما ينعدم تأثيره فى الفترات الاخرى من العام حيث يزيد المتاح من العمل الزراعى عن الاحتياجات منه فى اغلب أوقات السنة ، كما تشير الى ذلك الجداول السابقة الذكر .

٣ـ يشير التحليل السابق الى وجود فائض فى المتاح من العمل الزراعى عن الاحتياجات منه فى اغلب اوقات السنه باستثناء فترات الذروة المشار اليها سابقا والتى تتميز بزيادة الاحتياجات من العمل الزراعى خلالها عن المتاح منه . ومع التسليم بان وجود مثل هذا العجز فى العمل الزراعى خلال هذه الاوقات من السنه ينشأ عنه ارتفاع فى اجور العمل الزراعى بالمقارنة بالاوقات الاخرى خلال السنة ، الا ان ذلك لا يكون هو المرجع الوحيد الذى يمكن ان تعزى اليه ظاهرة العجز فى العمل الزراعى وارتفاع اجوره والتى يشير البعض الى استمراريتها على طول العام فى السنوات الاخيرة . ومما يبرهن على ذلك عدم تناسب التغير فى الاجور الزراعية فيما بين الاوقات المختلفة من السنه مع التغير فى الطلب على الايدى العاملة الزراعية حيث تتفاوت الاحتياجات من العمل الزراعى تفاوتا كبيرا نسبيا من وقت الى اخر على حين يقل مثل هذا التباين بالنسبة للاجور الزراعية كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢٦/١) وهو ما يشير بالتالى الى وجود اسباب اخرى لظاهرة ارتفاع الاجور الزراعية فى السنوات الاخيرة . فبتقدير الارقام القياسية لكل من الاحتياجات الشهرية من العمل الزراعى ، والاجور الزراعية باعتبار ان شهر يناير يمثل فترة الاساس (= ١٠٠) حيث تصل الاحتياجات من العمل الزراعى خلال فترات الذروة المشار اليها سابقا اضعاف الاحتياجات منها خلال شهر يناير الا ان الاجور الزراعية لا ترتفع الا بنسبة ٢٢ـ٣٥٪ من متوسط الاجر خلال شهر يناير كما هو مبين بالجدول السابق وهو ما يعكس وجود حد ادنى للاجور التى يمكن ان يقبلها العاملون بالزراعة على الرغم من انتشار البطالة بينهم فى اغلب اوقات السنة .

جدول رقم (١/٢٦)

اجمالى الاحتياجات الشهرية من العمل الزراعى بالالف عامل / يوم
ومتوسط الاجر الزراعى اليومى فى ج٠م٠ع خلال عام ١٩٧٥ ، والرقم
القياسى لكل منها

الشهر	اجمالى الاحتياجات من العمل الزراعى فى ظل القرض الاول		الاجور الزراعية اليومية	
	الف عامل زراعى /يوم	الرقم القياسى	جنيه / رجل / يوم	الرقم القياسى
يناير	٤١٩٠٤	١٠٠	٠ر٣٨٥	١٠٠
فبراير	٤٨١٥٠	١١٤ر٩	٠ر٣٨٠	٩٩
مارس	٤٩٩١٤	١١٩ر١	٠ر٣٩٥	١٠٢ر٦
ابريل	٦٧٣٠٠	١٦٠ر٦	٠ر٤٢٠	١٠٩ر١
مايو	١٠٢٩٣٠	٢٤٥ر٦	٠ر٤٧٠	١٢٢ر١
يونيو	١٤٠٥٩٣	٣٣٥ر٥	٠ر٤٩٠	١٢٧ر٣
يوليو	٧١٢٨٩	١٧٠ر١	٠ر٤٩٠	١٢٧ر٣
اغسطس	٦٥٥٣٠	١٥٦ر٤	٠ر٥٠٠	١٢٩ر٩
سبتمبر	٨٦٣٤٠	٢٠٦ر٠	٠ر٥١٠	١٣٢ر٥
اكتوبر	٩٤٥٠٦	٢٢٥ر٥	٠ر٥٢٠	١٣٥ر١
نوفمبر	٥٤٧٩٨	١٢٨ر٤	٠ر٥٢٠	١٣٥ر١
ديسمبر	٤٦١٩٠	١١٠ر٢	٠ر٥١٠	١٣٢ر١

المصدر :

(١) حسبت من الملحق رقم (١١/١)

(٢) وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء

هذا وتعد تكلفة المعيشة فى المناطق الريفية من العوامل الرئيسية ذات التأثير الكبير فى تحديد الحد الادنى للاجور الزراعية . فعلى قدر التغيير فى تكاليف المعيشة بقدر ما يتغير الاجر الذى يمكن ان يقبله العامل الزراعى ، والذى يتحدد على اساس المفاضلة بين ما يبذله من مشقة فى العمل الزراعى ، وما يحصل عليه من اجر حقيقى . هذا كما انه قد يصاحب ارتفاع قيمة انتاجية العامل الزراعى ، بسبب ارتفاع كفاءته الانتاجية او زيادة اسعار الحاصلات الزراعية ارتفاع ما يتقاضاه من اجر . هذا ويشير الجدول رقم (٢٧/١) الى الارقام القياسية لكل من الاجور الزراعية ومتوسط انتاجية العامل الزراعى ، واسعار المستهلكين بالريف خلال السنوات ١٩٦٦ـ ١٩٧٧ ، ومنه يتضح زيادة الاجور الزراعية ابتداء من عام ١٩٧٠ مع الزيادة فى تكاليف المعيشة وقيمة انتاجية العامل الزراعى ، وان كانت بنسبة اقل حتى عام ١٩٧٥ ، بالمقارنة بالزيادة فى تكاليف المعيشة وقيمة الانتاجية المتوسطة ، وذلك على عكس الحال فى عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ حيث زادت الاجور الزراعية بنسبة اكبر من معدل الزيادة فى تكاليف المعيشة كما هو موضح بالجدول المشار اليه سابقا .

٤ـ كما يتبين تزايد اعداد المهاجرين من قوى العمل الزراعى الى خارج قطاع الزراعة ـ على الرغم من زيادة اعداد العاملين بالزراعة ـ فى السنوات الاخيرة الامر الذى يعتقد معه انحصار النسب الاكبر من العاملين بالزراعة والمهاجرين الى خارج القطاع الزراعى فى العاملين غير الحائزين لارض زراعية ، وبالتالى انخفاض اعدادهم بين العاملين بالزراعة وهى الفئة التى تمثل المصدر الاساسى لتوفير العمل خاصة بالنسبة للمزارع الكبيرة التى لا يفى ما بها من عمل لتغطية احتياجاتها من العمل وذلك نظرا لان اغلب العاملين بالزراعة والحائزين للارض الزراعية لا يقبلون العمل لدى الغير بأجر ، ومن هنا يتوافر العمل الزراعى امام المزارع الكبيرة فى اغلب الاوقات على الرغم من وجود فائض فى العمل الزراعى لدى المزارع الاخرى ، وذلك قد يكون من العوامل التى تومى بوجود عجز فى العمل الزراعى على الرغم من وجود فائض به عن الاحتياجات منه اذا نظر للقطاع الزراعى ككل .

٥ـ ولقد صاحب التوسع فى استصلاح الاراضى البور ، وتوزيعها على الاسر الزراعية فى مساحات صغيرة انتقال الكثير من الاسر الزراعية من المناطق المنزرعة الى مثل هذه المناطق الجديدة ، وعلى الرغم مما قد يوجد فى مثل هذه المناطق من فائض فى العمل الزراعى عن احتياجاتها الا انه قد يصعب نقله الى المناطق الاخرى المنزرعة داخل نفس الاقليم او المحافظة ، وهو ما قد يوحى بوجود عجز فى العمل الزراعى على الرغم من وجود فائض به اذا ما نظر الى الاقليم او المحافظة

جدول رقم (١/٢٧)

الارقام القياسية المتوسط الاجر اليومى للعامل الزراعى، وانتاجية ، والارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالريف خلال الفترة ١٩٦٦ ــ ١٩٧٧

١٩٦٦ = ١٠٠

السنوات	متوسط الاجر اليومى فى الزراعة (١)		متوسط انتاجية العامل الزراعى (٢)		الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالريف (٣)
	جنيه/رجل/يوم	الرقم القياسى	جنيه/ سنه	الارقام القياسية	
١٩٦٦	٠ر٠٢٥	١٠٠	٢٤٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٧	٠ر٠٢٥	١٠٠	٢٤٤	١٠٢	١٠١ر٨
١٩٦٨	٠ر٠٢٤	٩٦	٢٤٧	١٠٣	١٠٥ر٦
١٩٦٩	٠ر٠٢٥	١٠٠	٢٦٦	١١١	١١٣ ر
١٩٧٠	٠ر٠٢٦	١٠٤	٢٧١	١١٣	١١٧ر٩
١٩٧١	٠ر ٢٤	٩٦	—	—	١١٧ر٦
١٩٧٢	٠ر٢٦٥	١٠٦	٣١٤	١٣١	
١٩٧٣	٠ر٢٨٥	١١٤	٣٥٧	١٤٩	١٣١ر٢
١٩٧٤	٠ر٣٥٠	١٤٠	٤٣٨	١٨٣	١٤٩ر٦
١٩٧٥	٠ر٤٦٥	١٨٦	٤٨٧	٢٠٣	١٧٦ر٩
١٩٧٦	٠ر٦١٥	٢٤٦	٥١٠	٢١٣	١٩٥ر٩
١٩٧٧	٠ر٧٦٠	٣٠٤			٢٢٠ر٧*

المصدر : (١) وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى

(٢) حسبت من :

ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة يوليو ١٩٧٨ .

ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٣ .

(٣) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية :

ــ المجلس السادس والعشرون ، العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٧٣

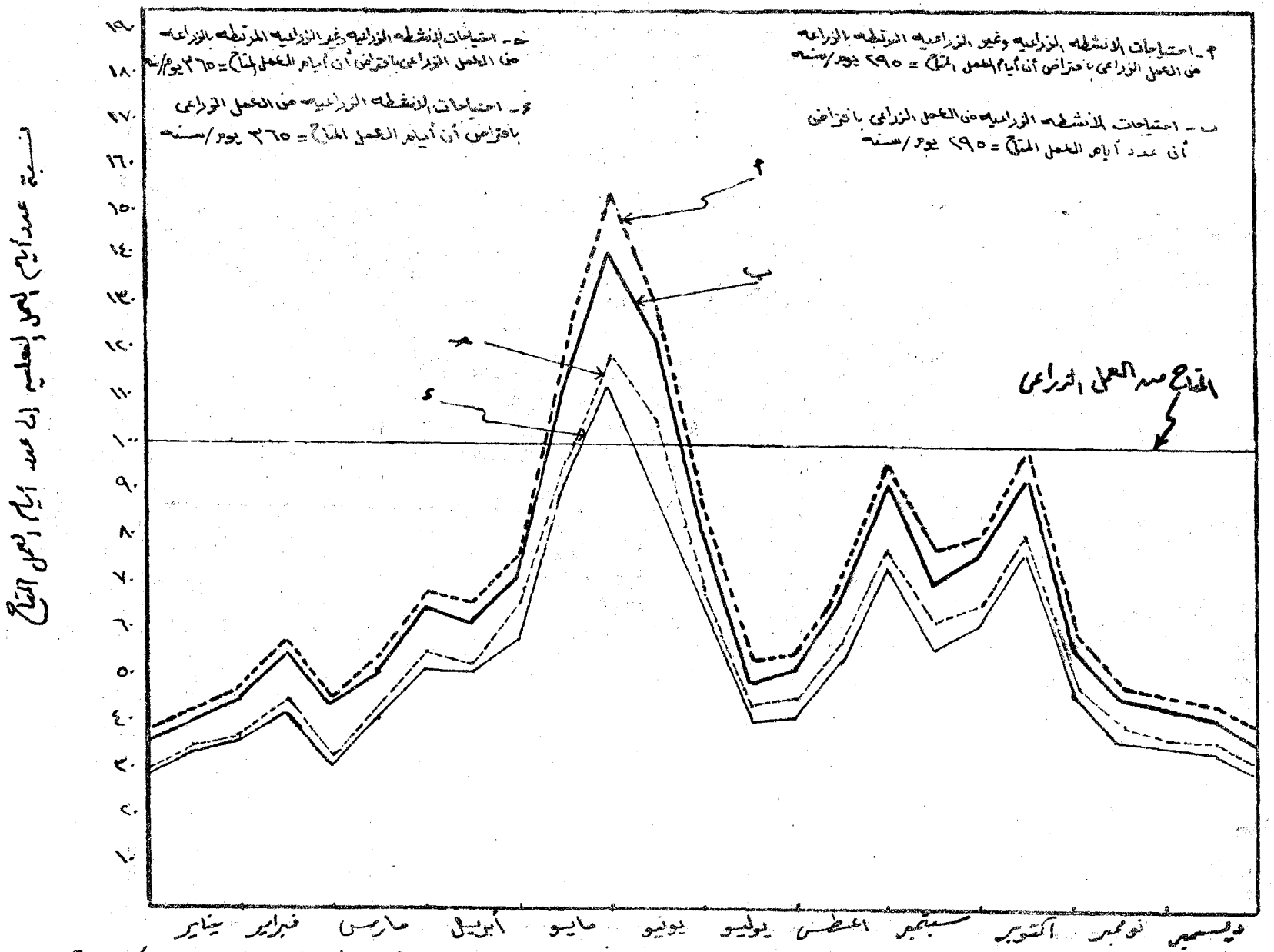
ــ المجلس الحادى والثلاثون ، العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٧٨

* نوفمبر ١٩٧٧ .

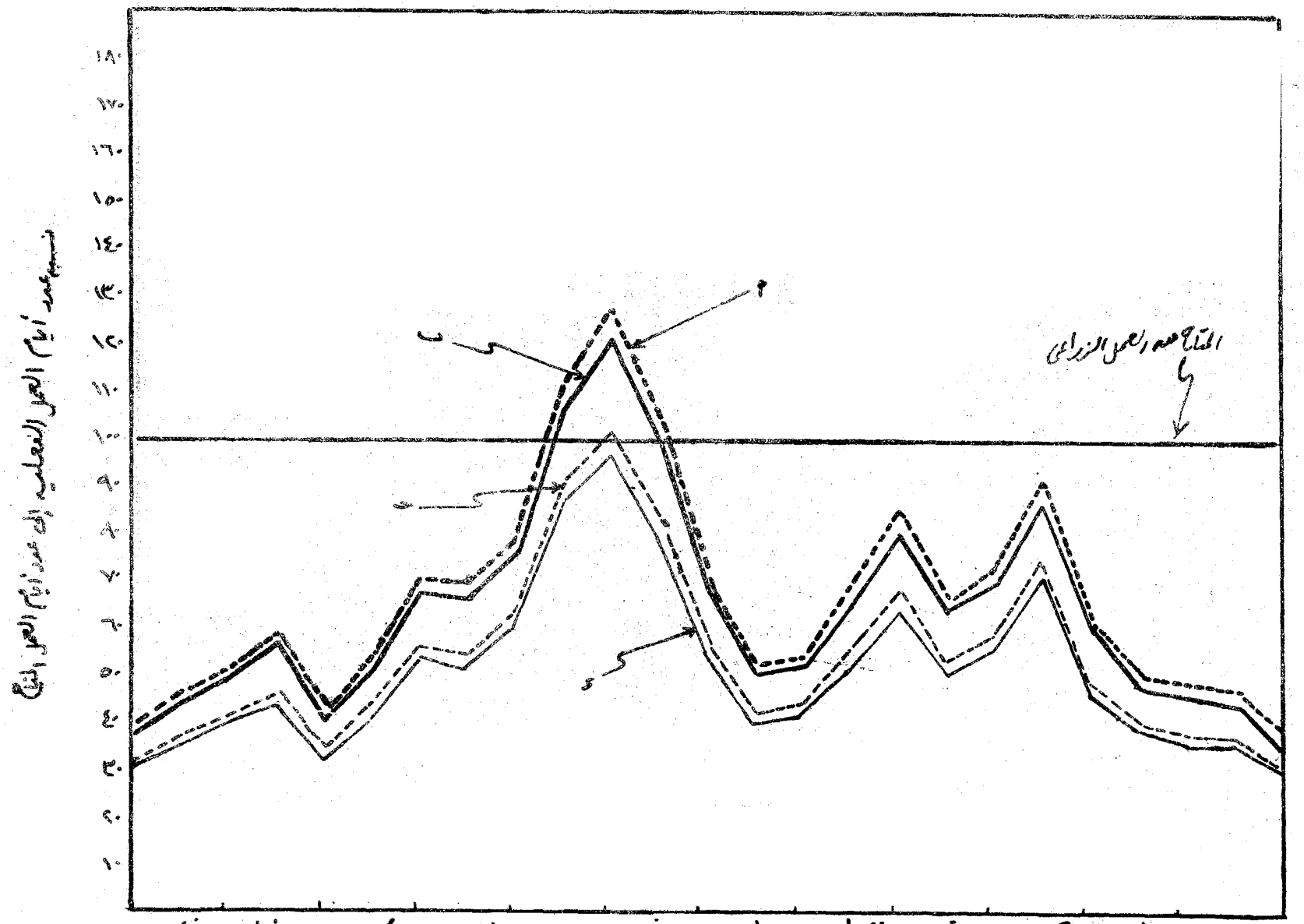
نظرة كلية • هذا كما ترتب على ذلك اعادة توزيع السكان الزراعيين بين الاقاليم والمحافظات المختلفة بشكل لا يتناسب مع ما يتوافر بها من أراضى منزرعة كما تشير الى ذلك الدراسة فيما سبق ، ومن ثم فقد يوجد فائض فى العمل الزراعى فى بعض الاقاليم على حين يشكو البعض الاخر من وجود عجز فى العمل الزراعى بها •

٦ـ يتوقع ان تكون النسبة الغالبة من بين العاملين بالزراعة والمهاجرين الى خارج القطاع الزراعى تتمثل فى الشباب منه ، وهو ما يؤدى بالتالى الى تغيير التركيب العمرى للعاملين بالزراعة حيث تزيد نسبة كبار السن بينهم فى السنوات الاخيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة ، وهو ما يعنى فى نفس الوقت وجود نسبة مرتفعة من بين العاملين بالزراعة ذات كفاءة انتاجية اقل ، وبالتالى تزايد احتياجات قطاع الزراعة من الايدى العاملة الزراعية •

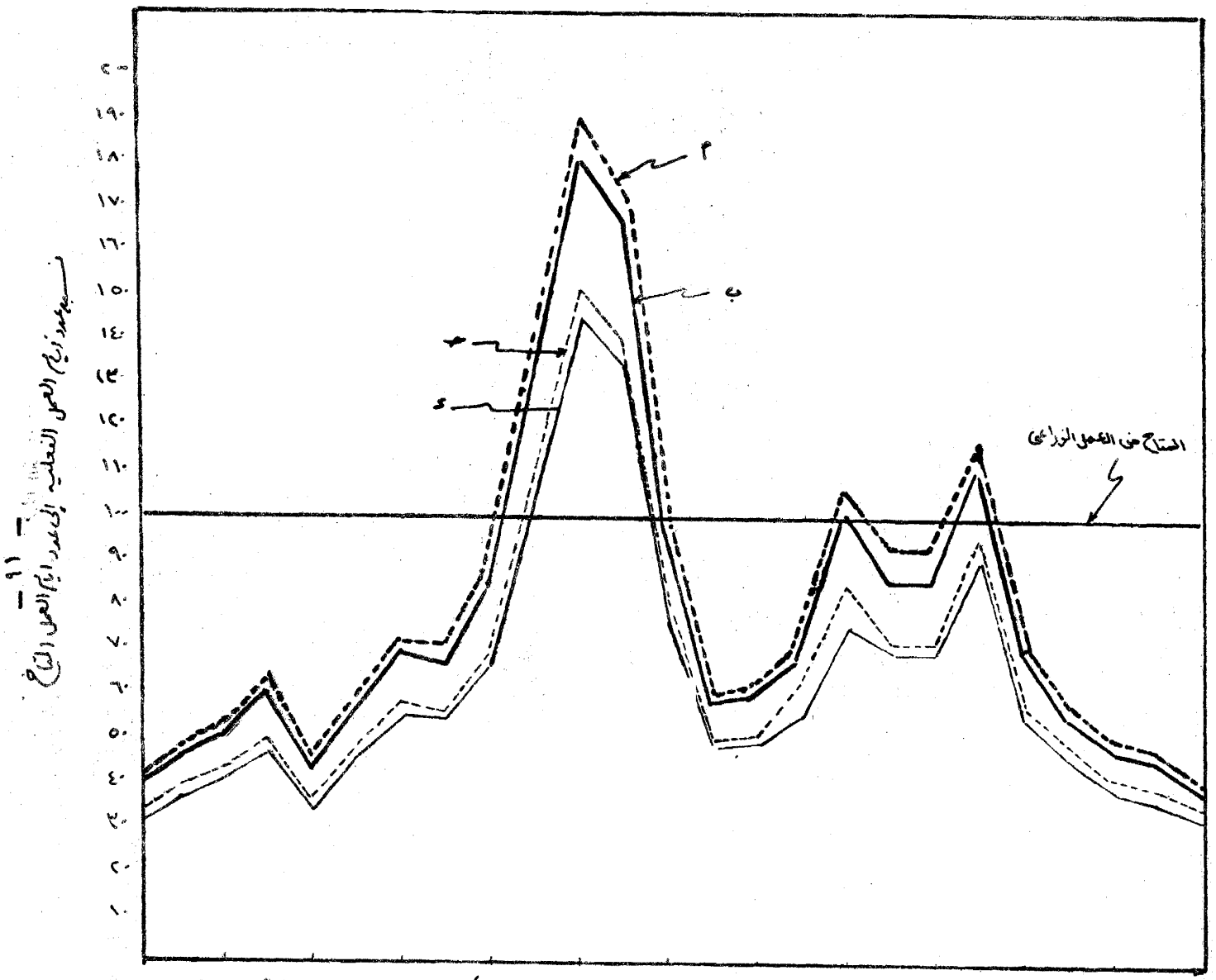
وفى واقع الامر ان الوصول الى رؤية واضحة حول ظاهرة النقص فى العمل الزراعى وارتفاع اجوره يتطلب المزيد من الدراسة وهو ما تقصر البيانات المتاحة حاليا عن تحقيقه مما قد يتطلب اجراء بعض الدراسات الميدانية وعلى حجم كبير لاستكمال جوانب النقص فى مثل هذه الدراسة •



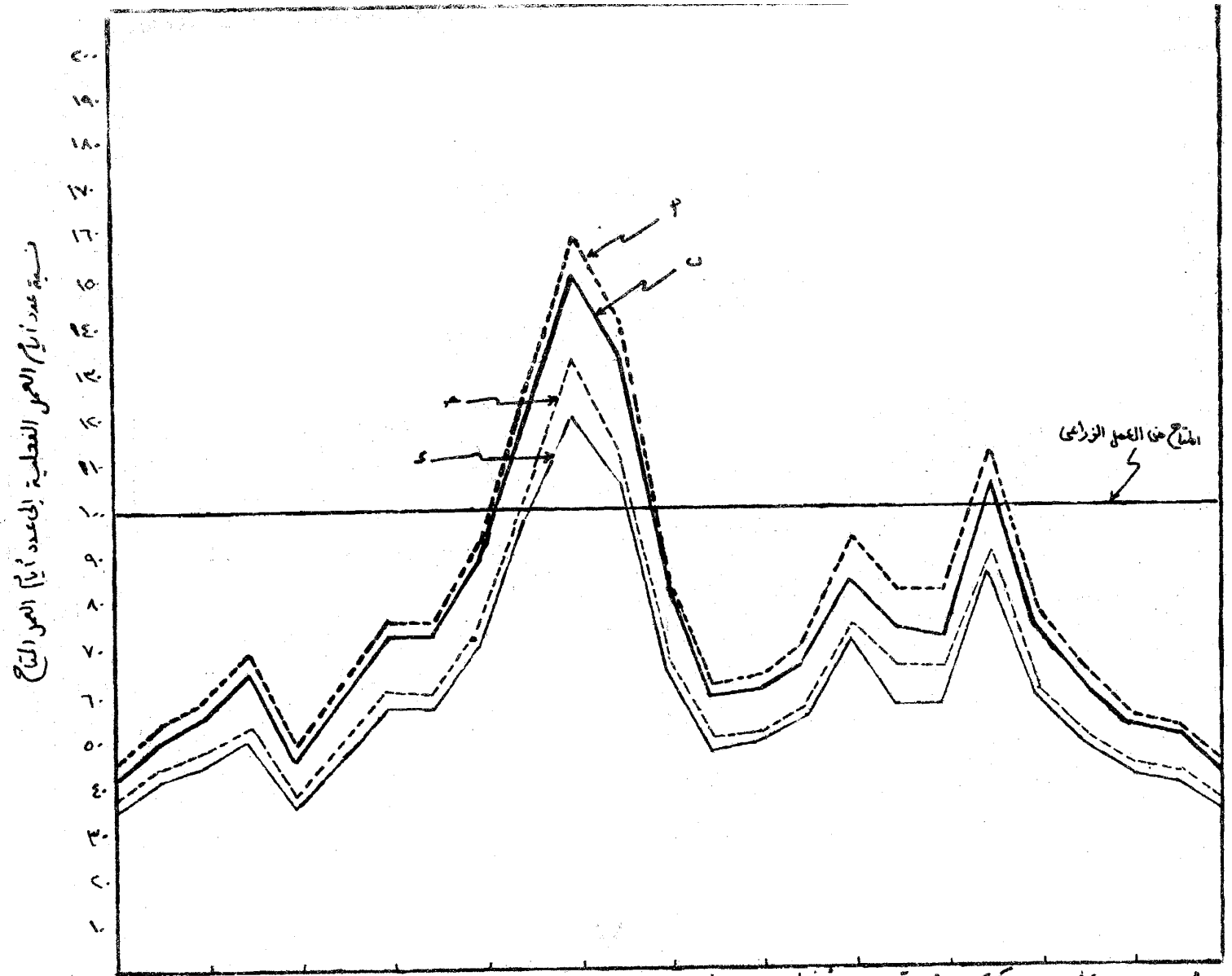
شكل رقم (٢-١) إحتياجات الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعي بالمقارنة بالمتاح منه في ظل الفروض البديلة على مستوى الجمهورية



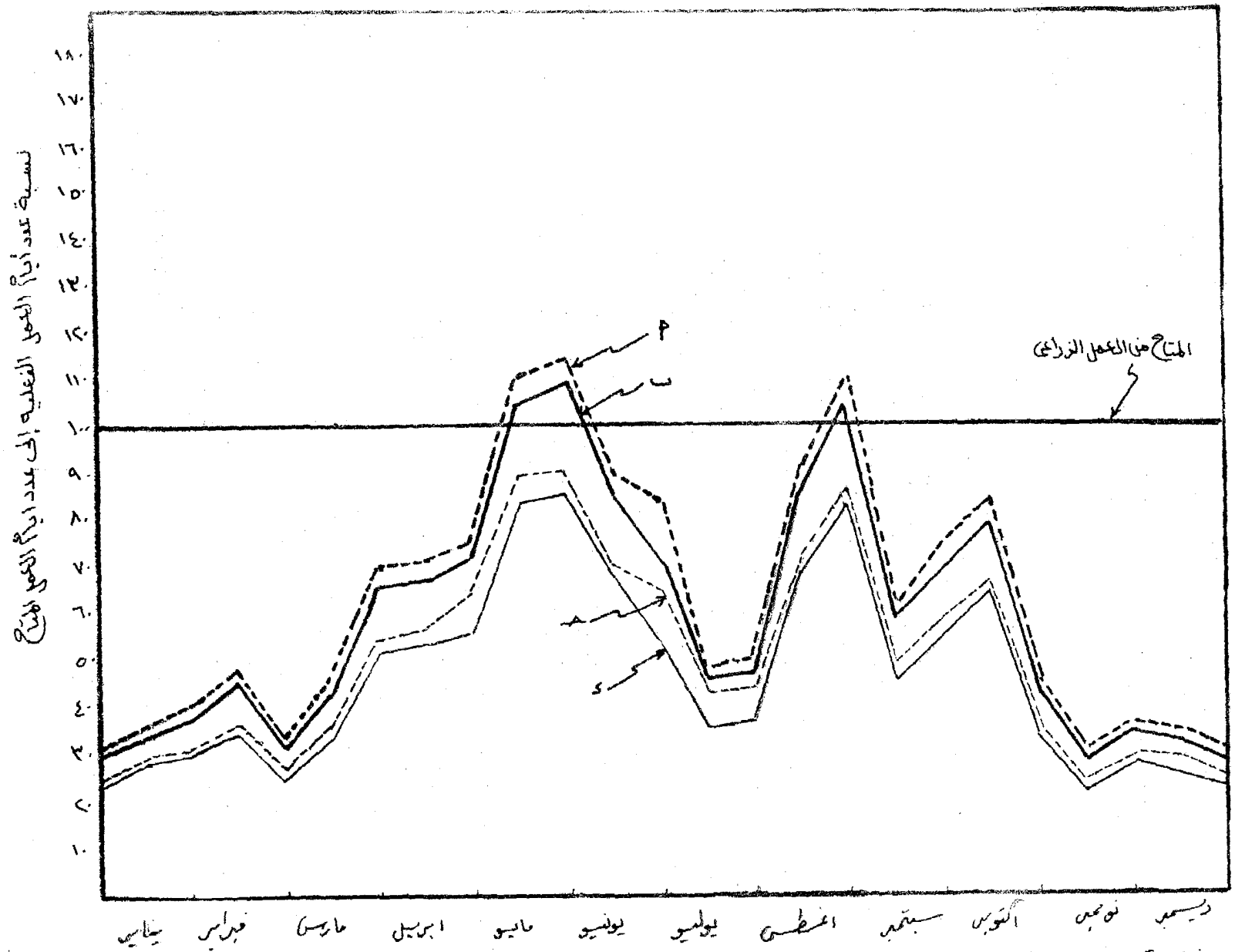
شكل رقم (٢ - ٢) إحتياجات الأقطان الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعي بالمقارنة بالمتاح منه على مستوى الجمهورية خلال الفرض الثاني



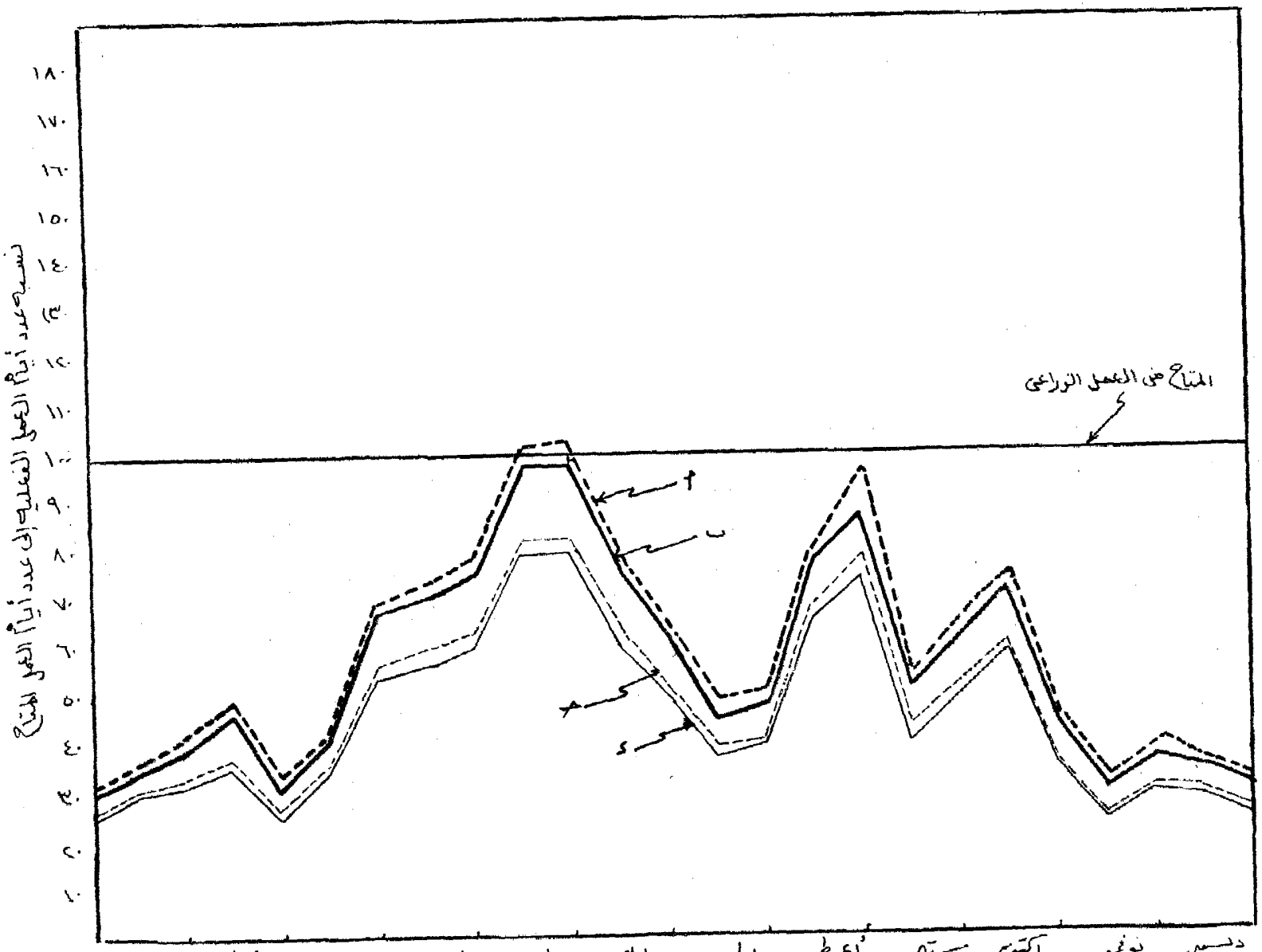
شكل رقم (٢-٣) احتياجات الأنشطة الرأسية وغير الرأسية من العمل الزراعى بالمقارنة بالمتاح منه فى منطقة الوجه البحرى خلال الفترة الأولى



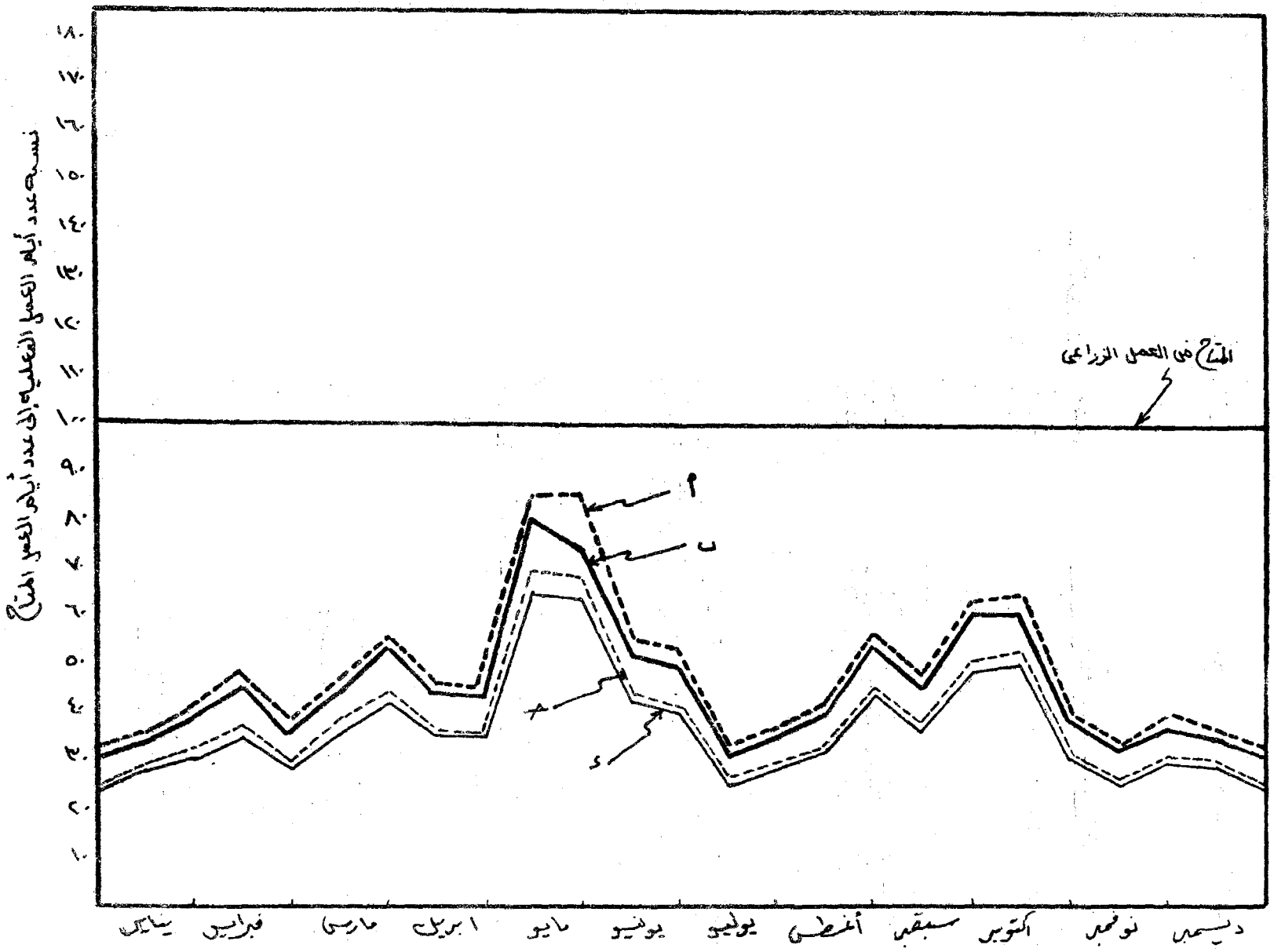
شكل رقم (٢-٤) احتياجات الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعي بالمقارنة بالناتج منه في منطقة الوجه البحري في ظل الفرض الثاني



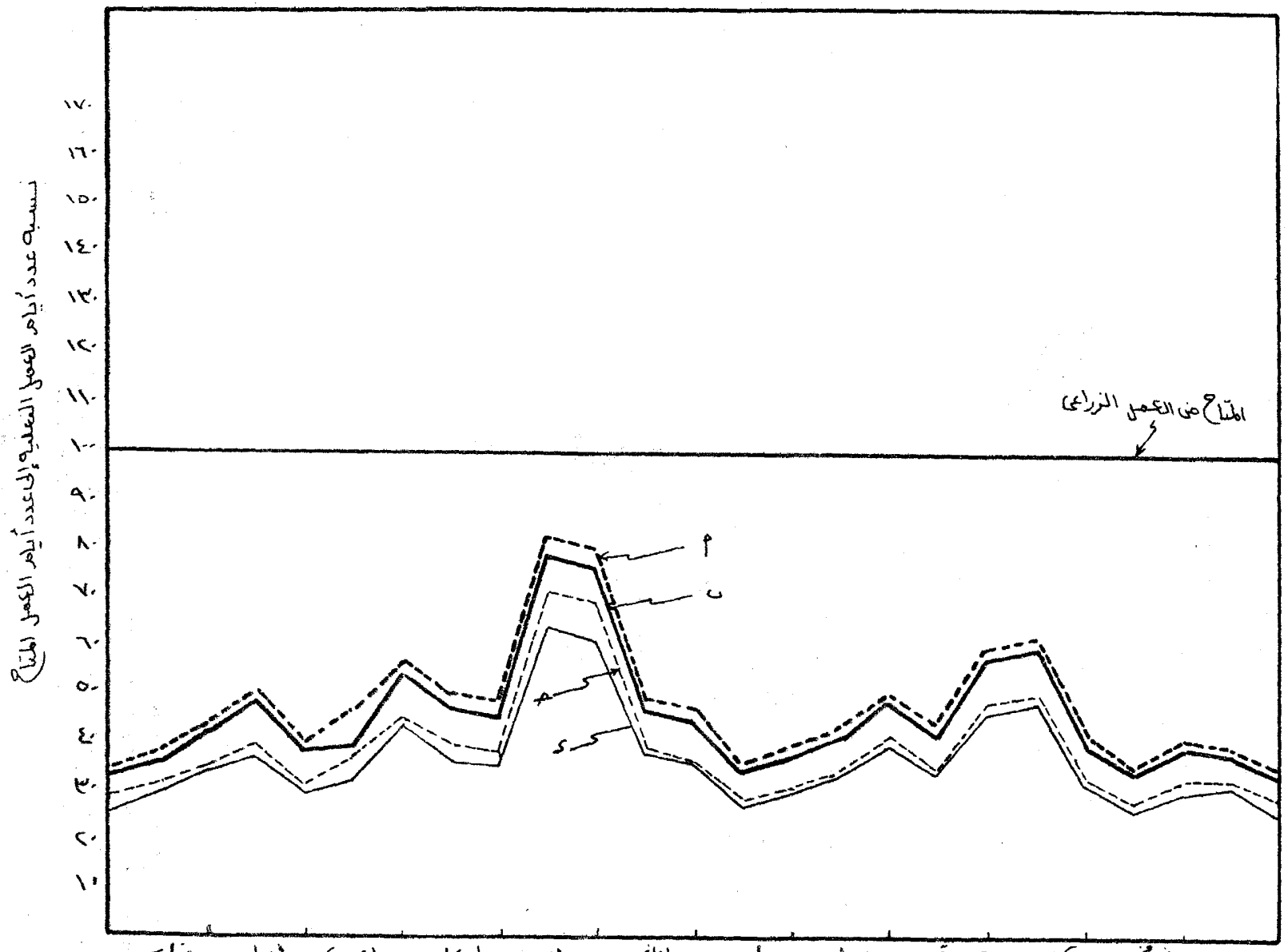
شكل رقم (٢-٥) احتياجات الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعى بالمقارنة بالمتاح خلال منطقة مصر الوسطى فى ظل الفروض الأول



شكل رقم (٢—٦) احتياجات الأنشطة الزراعية من العمل الزراعى ، والمتاح منه فى منطقة مصر الوسطى فى ظل الفرض الثانى



شكل رقم (٢- ٧) احتياجات الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعى بالمقارنة بالمتاح منه فى منطقة مصر العليا فى ظل الفرض الأول



شكل رقم (٢-٨) أحتياجات الأنشطه الزراعيه وغير الزراعيه من العمل الزراعى بالمقارنه بالمتاح منه فى منطقه مصر العليا فى ظل الفرض الأول

الميكنه الزراعية وتطورها خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٥ :

ان بحث الموارد البشرية الزراعية وترشيد استخدامها يتطلب بالضرورة التعرض لتطور استخدام الالات الزراعية ، بمختلف أنواعها ، نظرا لتأثيرها على العماله الزراعية ونوعيتها فى اتجاهين مختلفين :

الاول : ويتركز فى احلالها محل العماله البشرية وما يعنيه ذلك من انخفاض فى الاحتياجات من العمل البشرى ، ومن ثم تحرير جزء من القوى البشرية العامله فى قطاع الزراعة يمكن توجيهه الى أوجه نشاط انتاجيه أخرى .

والثانى : يتلخص فى أن زيادة استخدام الالات الزراعية يقتضى بطبيعة الحال استخدام نوعيات مختلفة من العماله الزراعية من حيث المستوى الفنى وطبيعة التخصص ، اذ أنه من المفروض أن يلم العامل الزراعى الذى يعمل على الاله الزراعية بطبيعة العمليات الزراعية التى يؤديها باستخدام الاله ، فضلا عن امكانيات الاله الفنيه وأساليب استخدامها السليمة .

حقيقة أن للاله الزراعية أثارها الاخرى الكثيرة سواء على الانتاج الحيوانى من حيث احلالها محل استخدام الحيوانات فى العمليات الزراعية وما يعنيه ذلك من تخصيصها لانتاج اللحم أو الالبان ومنتجاتها .. الخ ، وكذلك على الانتاجية والتكاليف .. الخ . ولكن نظرا لمحدودية البيانات المتوفرة لدراسة كل هذه الاثار وأفراد جزء مستقل من البحث لموضوع الميكنه الزراعية ، لذلك رأينا أن نعرض لهذا الموضوع من حيث علاقته بالموارد البشرية الزراعية وفى حدود ما تسمح به البيانات المتوفره حاليا .

١ — البيانات المتاحة عن الالات الزراعية : شهدت الزراعة المصرية فى الربع الثالث من القرن الحالى تطورا كبيرا فى استخدام الالات الزراعية الميكانيكية . ويكاد هذا التطور ينحصر فى ازدياد عدد هذه الالات وازدياد قوتها الميكانيكية معبرا عنها بالحصان ، وفى اتساع نطاق استخدامها جغرافيا ومن حيث عدد الزراع الذين يستخدمونها .

الا أنه من الجدير بالملاحظه ان هذه الالات لم تتطور تطورا يذكر من حيث نوعيتها أو من حيث العمليات الزراعية التى تستخدم فى أدائها وهو ما يمكن استنتاجه من الاحصاءات المتاحة عن هذه الالات فالمتتبع لهذه الاحصاءات لا يكاد يلمس منها أن هناك انواعا من الالات الزراعية الميكانيكية عرفتها الزراعة المصرية فى عام ١٩٧٥ ولم تكن تعرفها قبل ذلك . فالالات الزراعية الميكانيكية التى تتضمن الاحصاءات بيانات عنها لا تخرج عن الجرارات وماكينات الرى ، وماكينات

الدراس ، ومعدات مقاومة الآفات ذات الموتور ، والأدوات الملحقة بها كالمحاريث والمقطورات وغيرها . وعلى ذلك فان دراسة تطور الميكنة الزراعية فى مصر لا يمكن أن تتجاوز تطورها الكمى من حيث اعداد المستخدم من الآلات الزراعية الميكانيكية وقوتها الحصانية . وحتى فى هذه الحدود لا تساعد البيانات المتاحة وأسلوب عرضها على اجراء مثل هذه الدراسة الا للجرارات الزراعية فقط .

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن أسلوب تبويب البيانات الخاصة بالجرارات فى كل من التعدادين الزراعيين الثالث لعام ١٩٥٠ والرابع لعام ١٩٦١ وفى المصادر الاحصائية الاخرى كنشرة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن الآلات الزراعية الميكانيكية تمكن من دراسة التطور الكمى لها بقدر كبير من الدقة والثقة . وعلى العكس من ذلك لا تساعد كيفية تبويب البيانات الخاصة بالآلات الزراعية الميكانيكية الاخرى على دراسة تطورها الكمى بأى قدر من الدقة أو الثقة لاختلاف المفاهيم المستخدمة فى تبويب البيانات المذكورة فى مصدر احصائى ما عنها فى مصدر احصائى اخر ، فضلا عن عدم شمول المصادر الاحصائية الخاصة بالسنوات الاخيرة لكل الاعداد الموجودة من الآلات الزراعية الميكانيكية المختلفة ، باستثناء الجرارات وذلك على الرغم من حرص هذه المصادر على التأكيد فى مقدمتها على شمولها " جميع الآلات الزراعية الميكانيكية الصالحة للاستعمال فى نشاط الزراعة واستصلاح الأراضى ،،،، شاملة القطاع الحكومى والقطاع العام والخاص " فعلى سبيل المثال لا تتضمن هذه المصادر أية اشارة الى ماكينات الدراس فى القطاع الخاص على الرغم من اشارة الجهات التى تعد هذه البيانات فى مصادر اخرى الى وجود اعداد كبيرة من هذه الماكينات لدى الأهالى والجمعيات .

وبالنظر الى هذا التضارب فى البيانات الخاصة بالآلات الزراعية الميكانيكية باستثناء الجرارات ، سنحاول هنا أن نعتمد فى دراسة التطور الكمى للآلات الزراعية الميكانيكية فى الزراعة المصرية على دراسة هذا التطور بالنسبة للجرارات ، والذى يمكن الاسترشاد به للتعرف على الاتجاه العام لتطور الميكنة الزراعية فى مصر على أساس أن الجرار الزراعى آله متعددة الأغراض فى الزراعة المصرية . فالجرار يستخدم على سبيل المثال فى الحرث والتزحيف وتقسيم الارض وعمل الخطوط ، وفى ادارة طلمبات والات الرى الثابته والمتنقلة ، وفى دراس المحاصيل عن طريق جر النوارج التقليدية أو ادارة آلات دراس متطورة ، كما يستخدم الى جانب ذلك فى نقل الاسمدة ونقل المحاصيل الزراعية بالاضافة الى استخدامه فى اعمال النقل خارج الزراعة .

٢ـ تطور عدد الجرارات الزراعية : واستنادا الى حقيقة تعدد العمليات التى يستخدم الجرار الزراعى فى أدائها يمكن القول بأن التطور الكمى للجرارات المستخدمة فى الزراعة المصرية يعكس الاتجاه العام للتطور الكمى لميكنة الزراعة المصرية . كذلك يمكن القول أيضا بأن تعدد العمليات التى يستخدم الجرار الزراعى فى أدائها يمكن من تنظيم تشغيله على مدار السنة تشغيلا اقتصاديا أو ، بتعبير آخر ، تشغيله بطاقته القصوى بما يمكن من تخفيض نصيب وحدة العمل المؤداه باستخدامه من التكاليف الثابتة لاقتنائه الى أدنى حد ممكن وما يترتب على ذلك بالتالى من خفض فى متوسط التكاليف الكلية للانتاج .

لقد شهدت الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ كما يتبين من ملحق رقم (٨/ ١٢) زيادة كبيرة فى عدد الجرارات الزراعية وفى قوتها الحصانية . فقد ازداد مجموع الجرارات الزراعية تدريجيا من ٩٩٧٢ جرارا فى عام ١٩٥٠ الى ٢٠٨٨٤ جرارا فى عام ١٩٧٥ أى بزيادة مقدارها حوالى ١٠٩٪ .

لقد ازداد عدد الجرارات الى اكثر من الضعف خلال ٢٥ سنة . ولما كانت مساحة الارض المزرعة قد انخفضت خلال هذه الفترة من حوالى ٦ر١٤٤ مليون فدان فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٥ر٨٩٠ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ ، فمعنى ذلك أن نصيب الفدان من الجرارات قد ازداد الى اكثر من الضعف على مدى ٢٥ سنة . ولقد تركزت هذه الزيادة بأكملها فى الجرارات الكبيرة التى تزيد قوتها الحصانية عن ٣٥ حصانا حيث ازداد عدد هذه الجرارات بحوالى ٣٤٢٪ أى الى ما يقرب من أربعة اضعاف ونصف الضعف بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٥٠ . وفى الوقت الذى ازداد فيه عدد الجرارات الكبيرة بهذا القدر انخفض عدد الجرارات الصغيرة (الاقل من ٣٥ حصانا) فى عام ١٩٧٥ ، الى ٣٠١٦ جرارا أى الى حوالى نصف عددها فى عام ١٩٥٠ حيث بلغت ٥٩٢٨ جرارا . ولقد انعكس هذا التطور بطبيعة الحال فى ارتفاع مجموع القوى الميكانيكية بالحصان للجرارات الزراعية بالزراعة ارتفاعا ملحوظا فى الفترة المشار اليها . ولقد ازداد مجموع القوى الحصانية لهذه الجرارات ، خلال السنوات الخمس الاخيرة من الفترة المذكورة من ٨١٨٤٧٦ حصانا ميكانيكيا فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ١٠٢٨٠٦٦ حصان ميكانيكى بزيادة مقدارها حوالى ٢٦٪ بالمقارنة لعام ١٩٧١/٧٠ .

ولعله من الملفت للنظر أن يتناقص عدد ونسبة الجرارات الصغيرة ويتزايد عدد ونسبة الجرارات الكبيرة فى وقت تتزايد فيه حدة ظاهرة التفتت فى الزراعة المصرية وما يعنيه ذلك من ازدياد فى عدد المزارع الصغيرة وانخفاض فى المتوسط العام لمساحة المزرعة . لقد ازداد مجموع عدد الحيازات الزراعية

من حوالى ١٫٠٠٣ مليون حيازة عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٫٨٥٢ مليون (أى ما يقرب من ثلاثة أضعاف) فى عام ١٩٧٥ . وفى نفس الوقت انخفض مجموع مساحة هذه الحيازات من حوالى ٦٫١٤٤ مليون فدان فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٥٫٨٩٠ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ أى بنقص مقداره حوالى ٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٥٠ . ومما لا شك فيه أن ازدياد عدد ونسبة الجرارات الكبيرة فى الوقت الذى تزداد فيه حدة ظاهرة التفتت يمكن أن يعنى سوء استخدام هذه الجرارات او تبديد طاقتها الميكانيكية وزيادة تكلفة وحدة العمل المؤداه بواسطة استخدامها على الاقل لعدم الاستفادة بالقدر المناسب من مزايا الميكنة الزراعية فى خفض تكاليف الانتاج الزراعى ، خاصة وأن استخدام جزء كبير نسبيا من هذه الجرارات يخضع لأسلوب التشغيل الفردى بما يترتب عليه من تبديد للوقت والطاقة ينعكس فى نهاية الأمر فى زيادة زتكاليف الانتاج .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة فيما يتعلق بالتطور الكمى للجرارات أنه فى نهاية عام ١٩٧٤ كان يوجد لدى جمعيات الائتمان والجمعيات التعاونية بالاصلاح الزراعى ٤٦٧٠ جرارا صالحا للاستعمال وليس هناك ما يؤكد او ينفى ان هذا العدد من الجرارات يدخل ضمن مجموع عدد الجرارات بالزراعة المصرية فى عام ١٩٧٥ والبالغ ٢٠٨٨٤ جرارا . ان نشرة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن الالات الزراعية الميكانيكية فى عام ١٩٧٥ توزع الجرارات الموجودة فى هذا العام بين القطاع الخاص ، من ناحية ، والقطاع العام والحكومى ، من ناحية اخرى ، دون أية أشارة الى وضع الجرارات المملوكة للجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان واصلاح زراعى) ، مع العلم بان القطاع التعاونى يختلف فى مفهومه تماما عن القطاع الخاص والعام والحكومى .

٣ــ تطور القوة الميكانيكية للجرارات بالحصان وبحسب المناطق : لقد ترتب على زيادة مجموع عدد الجرارات الزراعية ومجموع قوتها الميكانيكية بالحصان مع نقص المساحة المنزرعة انخفاض متوسط نصيب الجرار ومتوسط نصيب الحصان الميكانيكى من هذه المساحه . فقد انخفض متوسط نصيب الجرار من المساحة المنزرعة من حوالى ٦١٦ فدانا فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٨٠ فدانا ، أى الى أقل من النصف فى عام ١٩٧٥ كما يتضح من ملحق رقم (١٥/١) أما متوسط نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المنزرعة فقد ارتفع من حوالى ٧ فدادين فى عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ٧ر٥ فدانا فى عام ١٩٧٥ كما يتضح من ملحق رقم (١٦/١) .

ولعله من الجدير بالاشارة هنا ان تطور متوسط نصيب الجرار او متوسط نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية لا يعكس التطور الحقيقى لاستخدام الجرارات فى الزراعة

المصرية نظرا لاختلاف درجات هذا التطور من منطقة زراعية رئيسية الى منطقة زراعية رئيسية اخرى ومن محافظة الى محافظة اخرى داخل نفس المنطقة الزراعية الواحدة كما يتضح من ملحق رقم (١٣/١) الذى يبين تطور التوزيع النسبى للجرارات الزراعية على محافظات الجمهورية والمناطق الزراعية الرئيسية الثلاث بها . ومن هذا الجدول يلاحظ أن نصيب الوجه البحرى من مجموع الجرارات الزراعية كان دائما اكبر من نصيبه من مجموع المساحة المنزرعة وأن التفاوت بين نصيبه من مجموع الجرارا ت ونصيبه من مجموع المسا حة ازداد تدريجيا فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٧٥ ، فبينما ازداد نصيبه من مجموع المسا حة المنزرعة من حوالى ٥٩ر٨٣٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٦٠ر١٤٪ منها فى عام ١٩٧٥ ازداد نصيبه من الجرارات الزراعية من حوالى ٦٥ر٢٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٧٦٪ فى عام ١٩٧٥ . وهذه المقارنة البسيطة تبين أن تطور توزيع الجرارات الزراعية بين المناطق الزراعية الرئيسية الثلاث اتسم بزيادة تركز هذه الجرارات فى الوجه البحرى على حساب منطقتى مصر الوسطى ومصر العليا حيث تناقص نصيبهما من الجرارات من حوالى ٣٤ر٨٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٤ ٪ منها فى عام ١٩٧٥ بينما انخفض نصيبهما معا من مجموع المسا حة المنزرعة من حوالى ٤٠ر١٧٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٣٩٪ فى عام ١٩٧٥ . وبالمقارنة بين نصيب منطقة مصر الوسطى ومنطقة مصر العليا من مجموع المسا حة المنزرعة ومجموع الجرارات الزراعية يتضح أن حدة التفاوت بين الاثنين كانت أقل منها فى مصر الوسطى عنها فى مصر العليا ، ربما باستثناء عام ١٩٦١ ، كما يتضح من ملحق رقم ١٣/١ ، ورقم ١٤/١ . ولعله من الجدير بالملاحظة أيضا ان نصيب الوجه البحرى من مجموع الجرارات الصغيرة كان دائما أقل من نصيبه من مجموع الجرارات الكبيرة والعكس صحيح بالنسبة للوجه القبلى حيث كان نصيب مصر الوسطى من مجموع الجرارات الصغيرة أكبر من نصيبها من مجموع الجرارات الكبيرة فى حين كان نصيب مصر العليا من مجموع الجرارات الصغيرة أكبر منه من مجموع الجرارات الكبيرة فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ بينما انعكس هذا الوضع فى عامى ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٥ وعلى اى حال فقد انعكس هذا التوزيع فى تركز القسم الاكبر من القوة الميكانيكية الحصانية للجرارات الزراعية فى الوجه البحرى مما ترتب عليه تزايد نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المنزرعة كلما اتجهنا جنوبا كما يتضح من ملحق رقم (١٦/١) .

مما تقدم ، وبناء على ما يتصف به الجرار الزراعى كآلة ميكانيكية متعددة الاغراض يمكننا القول بان مشكلة الميكنة الزراعية فى مصر تكمن فى سوء توزيع واستخدام الجرارات الزراعية اكثر مما تكمن فى نقص الجرارات الزراعية حيث يتضح من ملحق رقم (١٦/١) أن هناك محافظات يصل نصيب الحصان الميكانيكى من

مجموع المساحة المنزرعة بها حوالى ثلاثة أفدنه أو اكثر قليلا أى ما يوازى جرارا قوته ٦٠ حصانا لكل ١٨٠ ، فدانا أو لكل مائتى فدان وهذه قوة ميكانيكية تكفى فى رأينا فى ظل الظروف الحالية للزراعة المصرية لتحقيق مستوى معقول من الميكنه الزراعية . وعلى ذلك يكون من المطلوب فى الوقت الحالى التوصل الى أسلوب تتحقق بمقتضاه عدالة توزيع الجرارات بين المحافظات المختلفة بما يتفق وظروف كل منها ، وكذلك الى أسلوب يتحقق بمقتضاه استخدام الجرارات الزراعية بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنه .

وبالاضافة الى ذلك فاننا نعتقد بأن هناك حاجة فى الوقت الحالى الى ادخال بعض الالات الزراعية كالحصادات والعزاقات التى تتزايد الحاجه اليها لمواجهه النقص المتزايد فى المعروض من العمل الزراعى بسبب الهجرة للعمل بالبلاد العربية ، والذى تكرر الحديث عنه كثيرا فى الآونه الاخيرة .

وفى ضوء ما سبق عرضه فيما يتعلق بالموارد البشرية المتاحه للعمل فى قطاع الزراعة والاحتياجات من العمالة الزراعية وظاهرة النقص فى الايدى العامله الزراعية ، من جانب ، وتطور عدد ونوعية الجرارات الزراعية فان ذلك يؤكد ما سبق أن أشرنا اليه من أن زيادة عدد ونوعية الجرارات الزراعية كان أثره محدودا على الاحتياجات الاجماليه ، خاصة فى فترات الذروه ، الامر الذى يؤكد مره أخرى عدم استخدام ما هو متوفر من جرارات زراعية الاستخدام الرشيد ان لم يكن الاستخدام الامثل ، فضلا عن ضرورة ادخال أنواع اخرى من الالات الزراعية لبعض الاعمال الزراعية التى تتزايد الحاجه اليها . ولا شك أن ترشيد استخدام الالات ، الزراعية المتوفرة وادخال أنواع أخرى منها يحتاج الى دراسة أكثر تعمقا وتفصيلا تأخذ فى الاعتبار العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثالث

الموارد المائية

تعتبر المياه من اهم مقومات الانتاج الزراعى خاصة فى مصر ، ولا تعتمد التنمية الزراعية على توافر الموارد الرأسمالية وعناصر الانتاج الزراعى بصفة عامة من أرض وعماله ومستلزمات انتاج بقدر اعتمادها على توفر الموارد المائية وصلاحيتها للاستخدامات الزراعية والغير زراعية من حيث كمية ونوع هذه الموارد المائية المتاحة .

وعلى الرغم من اختلاف المصادر المائية المستغلة فى الزراعة والتى تتمثل فى مياه النيل ، مياه الصارف المياه الجوفيه ، مياه الامطار ـ فأن نهر النيل يعتبر المصدر الطبيعى والرئيسى فى مصر الذى ساهم فى خلق الحضارات المصرية القديمة والحديثة .

وقد أمكن التحكم فى تصرفات نهر النيل من خلال السدود والخزانات المقامة على طول مجراه ، وما تم اقامته من رياحات وترع رئيسية وفرعية تعتبر من اهم خصائص نظام توزيع المياه فى مصر . وقد زاد هذا التحكم بعد انشاء السد العالى حيث امكن السيطرة على الموارد المائية والتصرف فيها وفقا للاحتياجات المائية الفعلية ليس فقط فى الزراعة ولكن فى مختلف الانشطة الاخرى التى تعتمد على هذا المصدر الحيوى كالتعدين والملاحة والشرب وغير ذلك .

ومما تجدر الاشارة اليه انه لابد بجانب استعراض الموارد المائية من دراسة وتحديد المقننات المائية وفقا لظروف الرى المستخدمة والاحتياجات المائية للمحاصيل بالمناطق الزراعية طالما ان الزراعة المصرية تعتمد بصفة اساسية على الرى الصناعى ، مما يقتضى بالضرورة اتخاذ كافة السبل لزيادة موارد المياه والتحكم فيها فى مناطق التساقط (منابع النيل) والتوصيل (مجرى نهر النيل) والانتفاع (الاراضى الزراعية) ويتعين فى مناطق الانتفاع اختيار طرق الرى المناسب التى تتفق مع طبيعة التربة والاحتياجات المائية لمختلف المحاصيل مع مراعاة استخدام مياه الرى الاستخدام الاقتصادى السليم ، للحصول على اكبر طاقة انتاجية زراعية من كميات المياه المتوافرة ، مع عدم الاضرار بخصوبة التربة نتيجة لارتفاع مستوى الماء الارضى او زيادة نسبة الملوحة او القلوية .

ونظرا لاهمية المياه فى استغلال الموارد الارضية الحالية وفى أضافة موارد أرضية جديدة مستقبلا ، فلابد من استعراض الطاقات المائية المتاحة وفقا لمصادرها المختلفة والالمام بالموارد والطاقات المائية التى يمكن استغلالها مستقبلا وكذلك طرق الرى المستخدمة والاحتياجات المائية لمختلف الحاصلات الزراعية حتى يمكن تقدير حجم الموارد المائية ومقارنتها بالاستخدامات المائية وفقا للتركيب المحصولى السائد .

وحيث ان توفير المياه لاغراض الزراعة او الصناعة او الشرب او الملاحة تعتبر من اهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك يجب ان يكون هناك سياسة مدروسة تستند على حساب الاحتياجات المائية على مدار العام لمختلف القطاعات والانشطة ولكافة الاغراض ، والعمل على التنسيق بين الاولويات حسب الامكانيات المائية المتوفرة . ولتحقيق هذا الهدف فقد بدأت وزارة الرى فى وضع مشروع لدراسة خطة متكاملة لاستخدام الموارد المائية وذلك بمعاونة برنامج التنمية التابع للامم المتحدة والبنك الدولى للانشاء والتعمير . وتتم هذه الدراسة فى اطار السياسة المائية التى تم اعدادها فى مايو سنة ١٩٧٥ واجازها مجلس الوزراء فى نوفمبر ١٩٧٥ .

أولا : نهر النيل كمصدر رئيسى للرى فى مصر :

منذ فجر التاريخ ونهر النيل يخلق الحياة على جانبيه ، بما يحمله بين ضفتيه من ثروة هائلة من المياه ، الا أنه يأتى بمعظمها متدفقة فى أشهر قليلة من السنة ، فتذهب الى البحر سدى وتهدد البلاد بأخطار الفيضانات العالية ، فى حين تشح هذه المياه عن الوفاء بأحتياجات البلاد فى الفترة الحرجة بين شهرى فبراير ويوليه . وقد اجريت سلسلة من المحاولات العديدة منذ ايام الفراعنة للتحكم والسيطرة على نهر النيل ، حتى عام ١٩٠٢ حيث تم انشاء سد اسوان لتخزين مياه الفيضان والانتفاع بها فى الفترة الحرجة التى يقل فيها ايراد النهر من المياه ، وقد تم تعليه هذا الخزان مرتين أحدهما عام ١٩١٢ والاخرى عام ١٩٣٣ ، واخيرا تم بناء السد العالى وتحول النهر عن مجراه ليسير فى قناة التحويل وبذا امكن اقامة اكبر بحيرة صناعية خلف السد العالى تقدر سعتها التخزينية بحوالى ١٥٧ مليار مترمكعب ، لحجز مياه الفيضانات وتوليد الطاقة الكهربائية .

وتبلغ مساحة حوض نهر النيل حوالى ٢٫٩ مليون كم^{٢} ، ويقصد بحوض النهر مجموع تلك الاراضى التى تغذى النهر بمياهها وامطارها والتى تنحدر نحو واديه ، ولحوض اى نهر حدود عند اطرافه هى عادة جبال او تلال مرتفعة تفصل ما بين حوض النهر بروافده وجداوله وبين حوض نهر آخر .

وتعتبر كمية المياه العذبة التى يصبها النيل فى البحر المتوسط متواضعة اذا ما قيست ببعض الانهار . فنهر الامزون يصب سنويا حوالى ٥٠٠ ميل مكعب فى الحجم من المياه فى المحيط الاطلنطى ، المسيسيبى ١٠٠ ميل مكعب فى خليج المكسيك ، والكنغو ٤٠٠ ميل مكعب فى الحجم فى المحيط الاطلنطى ، وأما نهر النيل فيصب حوالى ٢٠ ميل مكعب فى الحجم فى البحر المتوسط اى حوالى ٤٪ من كمية المياه التى يصبها نهر الامزون .

النيل من المنبع الى المصب :

ترد مياه نهر النيل من مصدرين ، الاول فى وسط افريقيا من هضبة البحيرات او المنابع الاستوائية ، والمصدر الثانى هو هضبة الحبشة . ويختلف ميعاد ورود المياه الى مصر من كل من المصدرين ، ويهمنا فى مصر ورود مياه المنابع الاستوائية بالقدر الكافى بأية وسيلة فى الشتاء والربيع ، وأما المنابع الحبشية ففى الصيف والخريف ، لذلك اقيمت مشروعات الرى المختلفة لتلائم بين طبيعة ورود مياه النهر وبين احتياجات مشروعاتنا المائية .

وبالنسبة لتتبع النهر من منابعه الاستوائية نجد هناك عدة روافد تصب فى بحيرة فكتوريا التى تبلغ مساحتها ٦٩ الف ميل مربع وتصب روافد بحيرة فكتوريا وكذلك روافد بحيرة ادوارد فى بحيرة البرت التى تقدر مساحتها بحوالى ٥٣٠٠ كم٢ وتقع على ارتفاع ٦٢٠ متر فوق سطح البحر ويتراوح عمقها بين ٣٥ ، ٤٠ متر . ثم يخرج النيل من الشمال الغربى لبحيرة البرت ويعرف بنيل " البرت " حتى يصل الى منطقة بحر الجبل ثم ينتهى فى بحيرة " نو " حيث يلتقى ببحر الغزال . ويطلق اسم بحر الغزال بوجه عام على مجموعة الانهار التى تدخل بحيرة " نو " من الغرب . وارض حوض الغزال منبسطة شديدة الاستواء تغطى بالغابات مساحات واسعة منها ، ويضيع جزء كبير من المياه فى هذه المنطقة .

والى الشرق من بحيرة نو يوجد بحر الزراف الذى يستمد مياهه من مستنقعات بحر الجبل ويسير فى مجرى كثير الالتواء والانحناء حتى يلتقى بنهر السوباط وهو النهر الحبشى الذى يستمد مياهه من هضبة الحبشة والذى يزيد من ايراد النهر بعد ضياع جزء كبير من مياهه فى منطقة السدود . ويتحول النهر الى الشمال بعد التقائه بالسوباط حاملا اسما جديدا هو النيل الابيض الذى يمتد بطول ٨٤٨ كيلو مترا حتى يصل الى الخرطوم ، حيث يلتقى بالنيل الازرق الذى يعتبر من اهم روافد نهر النيل . ويخرج النيل الازرق من بحيرة تانا فى غرب هضبة الحبشة ومساحتها حوالى ٣ الاف كيلو متر مربع وتقع

على ارتفاع ١٨٤٠ م فوق سطح البحر ٠

والنيل الازرق وغيره من الروافد الحبشية يحمل الى مصر مياه الفيضان والطمى حيث تسقط الامطار فى مارس وابريل وتظل الامطار تسقط ويصعد النيل الازرق منذ يونيه ويبلغ ذروته فى نهاية اغسطس واوائل سبتمبر ثم يأخذ فى الهبوط مرة اخرى ٠

يسير النهر بعد الخرطوم وتعترضه الشلالات وعددها سته شلالات أولها جنوب اسوان وسادسها شمال الخرطوم ٠ ويرقد النيل فى هذه المنطقة نهر عطبرة الذى يفيض فى يوليه واغسطس ويهبط منسوبه فى اكتوبر ٠ ويدخل النيل مصر بعد مدينة وادى حلفا حيث يعتدل انحداره ويصبح قابلا للملاحة حتى قبيل اسوان ٠ ويسير النهر فى مصر حوالى ١٥٠٠ كم ٠ وهو قبل اسوان يسير فى منطقة يقل فيها الاستغلال الزراعى حيث تغطى الهضاب على الوادى ، ويظل النهر هكذا حتى اسوان فيتسع الوادى والسهل الرسوبى وخاصة عند كوم امبو ، ولا يزال يتسع تدريجيا حتى قنا وعندها تقترب الهضبة الغربية من النيل ، وعند نجع حمادى يعود النهر فيتجه نحو الشمال ٠

هذا ويبلغ متوسط اتساع السهل الخصيب " وادى النيل " حوالى ١٥ كم ويقل اتساعه عند حلوان الى حوالى ٦ـ ١٠ كم ، ويتفرع نهر النيل عند القناطر الخيرية الى فرعين هما فرع دمياط بطول ٢٤٢ كم وفرع رشيد بطول ٢٣٦ كم وهما يسيران فى دلتا النيل ٠

وتقدر كمية المياه التى تحملها روافد نهر النيل حتى ورودها الى مصر بحوالى ١٠٣ مليار متر مكعب سنويا ، موزعة طبقا لمساهمة كل رافد من روافد النهر فى تغذيته بالمياه على النحو التالى :ـ

النيل الازرق	٥٠ مليار متر مكعب سنويا
عطبرة	١٢ " " " "
السوباط	١٣ " " " "
هضبة البحيرات	٢٨ " " " "

وعلى الرغم من ارتفاع حجم هذه الكمية الا أن كمية ما يصل منها الى اسوان لا يتعدى ٨٥ مليار متر مكعب والباقى يفقد فى منطقة السدود وصحارى النوبة ٠

ومياه نهر النيل منشؤها الامطار ، ولمعرفة مناسيب النهر أقيم عليه نحو ٩٠ مقياسا منها مقياس الروضة الذى يرجع الى اكثر من عشرين قرنا وقد سبقه مقاييس انشاها الفراعنه ، كما اقيم على النهر

٦٠ محطة لقياس تصرفات النهر ـ اى كمية المياه التى تمر فى موقع معين فى وحدة زمنية معينة هى المتر المكعب / الثانية والمليار م٣/ السنة ٠

مشروعات الرى على النهر :

استخدمت مياه النيل منذ القدم فى رى الاراضى الزراعية ، وقام قدماء المصريين بحفر الترع واقامة المقاييس لمعرفة مستوى ماء النهر ، كما اقاموا السدود لخزن مياه النهر للاستفادة منها وقت الحاجة ٠ على أن مصر ظلت تتبع نظام الرى الحوضى حتى القرن التاسع عشر ، وقد كان هذا النظام يشمل معظم اراضى مصر اذ لم يكن مقصورا على الصعيد بل امتد الى اجزاء من الدلتا خاصة الجنوبية منها ٠

وقد تغير نظام الرى فى القرن التاسع عشر حتى يمكن توفير المياه طول العام لزراعة اكثر من محصول فى السنة الواحدة ، وذلك بأن اتجه الى شق الترع الصيفية العميقة التى يجرى تطهيرها كل عام ، وكانت ترعة المحمودية التى انشئت عام ١٨٢٠ اهم الترع فى ذلك الوقت ٠

وقد أنشات القناطر على النيل فى عام ١٨٦١ ليمكن التحكم فى تصرفات النهر وتحويل المياه بين فرعى رشيد ودمياط ثم انشات القناطر الخيرية الحالية بدلا منها فى عام ١٩٤٠ ٠ ويرتبط بانشاء القناطر حفر الترع الكبرى من اجل زيادة المساحة المزروعة بالحاصلات الصيفية الا انه اتضح ان مياه النهر لا تكفى للتوسع فى الرى الدائم لذلك اتجه الى تخزين المياه فى منخفض فى الصحراء قريب من النهر ثم الى خزن المياه بالنهر نفسه باقامة السدود على طول مجراه ، وقد بدأ فى انشاء هذه السدود منذ عام ١٨٩٨ ٠

السدود المقامة على النيل :

تم اقامة العديد من السدود منها سد اسوان والسد العالى (بحصر) وسد جبل الاولياء وسد سنار وسد أوين (بأعالى النيل) ٠

١ـ سد اسوان : استخدم هذا السد عام ١٩٠٣ وبلغت سعته ١٫٠٦٥ مليار م٣ عندما كان منسوب الخزن ١٠٦ متر فوق سطح البحر ٠ وقد تم تعلية هذا السد عام ١٩١٢ لزيادة الاحتياجات المائية فى مصر وارتفع منسوب الخزن الى ١١٣ م وتضاعفت سعته التخزينية ، ثم تعليته للمرة الثانية عام ١٩٣٣ ليصل منسوب المياه فيه الى ١٢١ متر ولتصبح سعته التخزينية من المياه ٥٫٣٨ مليار م٣ ٠

ومع انشاء السد حفرت الترع واقيمت القناطر لاستغلال المياه فبنيت قناطر اسيوط عام ١٩٠٢ ، لتقوية ترعة الابراهيمية . وفى نفس العام انشات قناطر زفتى على فرع دمياط لتوفير المياه لشرق ووسط الدلتا . وفى عام ١٩٠٨ اقيمت قناطر اسنا لتحسين رى الحياض فى محافظة قنا . كما اقيمت قناطر نجع حمادى عام ١٩٣٠ لتحول بعض الاراضى على جانبى النيل من الرى الحوضى الى الرى المستديم .

٢ـ سد جبل الاولياء : يعتبر هذا السد من ضمن السدود المقامة فى اعالى النيل وانشأ واستخدم للمرة الاولى عام ١٩٣٧ وهو على النيل الابيض جنوب الخرطوم بحوالى ٤٥ كم . وهو من اطول الخزانات فى العالم ويمد مصر بالماء فى ايام الربيع اذ يبدأ تفريغه من شهر فبراير حتى مايو أى قبل ان تبدأ مصر فى استخدام المياه المخزون امام سد اسوان . وتبلغ سعة هذا الخزان ٥ر٢ مليار م٣ .

٣ـ سد سنار : يعتبر هذا السد من ضمن السدود المقامة فى اعالى النيل وقد انشا فى الربع الاول من هذا القرن لرى الاراضى السودانية الواقعة بين النيل الازرق والابيض والمسماة بمارض الجزيرة . تقدر سعة الخزان بحوالى ٨٠٠ مليون م٣ من المياه ، وتحمل المياه المختزنة قناة تسير موازية للنهر لمسافة ١٠٠ كم لتغذى ارض الجزيرة ورغم ان الخزان صمم لرى ٣٠٠ الف فدان فقط فقد استخدم فى تخزين المياه اللازمة لرى حوالى مليون فدان .

٤ـ سد أوين : اقيم هذا السد عام ١٩٥٤ على منابع النيل فى اوغنده ليوفر المياه لمصر والكهرباء لاوغنده . تبلغ سعة الخزان نحو ١٠٠ مليار م٣ من المياه يمكن الاستفادة منها كرصيد وقت الحاجة . ومما تجدر الاشارة اليه ان كل مشروعات التخزين فى منابع النيل العليا لا يمكن ان تاتى بالفائدة المرجوة منها ما لم تزل السدود القائمة فى بحر الجبل ويخطط للنهر مجرى مستقيم ، وكذلك بالنسبة لبحر الغزال والزراف حتى لا تفقد المياه عن طريق البخر والتسرب .

ويجرى حاليا تنفيذ مشروعات اعلى النيل لزيادة ايراد النهر مما يستنتج لمصر موارد مائية اضافية بعد تنفيذ هذه المشروعات تقدر بحوالى ٩ مليار م ٣ .

٥ـ السد العالى : رغم كل هذه المشروعات من انشاء للقناطر وشق للترع وبناء للخزانات ذات سعة محدودة ، فان معظم مياه النيل كانت تفقد فى البحر المتوسط على الرغم من انشاء قناطر ادفينا عام ١٩٥١ على فرع رشيد وسد ترابى قرب نهاية فرع دمياط . لذلك فقد اتجه التفكير الى انشاء سد عالى جنوب اسوان بحوالى ٥ر٦ كم ليحجز مياه الفيضان الزائدة عن الحاجة امامه وليكون بحيرة تبلغ سعتها التخزينية حوالى ١٥٧ مليار م٣ ، بالاضافة الى توليد ما مقداره نحو

١٠ مليار كيلو وات من الكهرباء . وقد تمت المرحلة الاولى فى عام ١٩٦٤ وامكن الحصول على تخزين اضافى لمياه النيل يقدر بنحو ٤ مليار م٣ فى يناير ١٩٦٥ ، ارتفع الى ٦ مليار م٣ فى عام ١٩٦٦ ثم الى ٧ر٨ مليار م٣ ١٩٦٧ . وبانتهاء بناء السد نهائيا عام ١٩٦٨ ارتفع منسوب المياه خلف السد من ١٣٥ م عام ١٩٦٥ الى ١٥٥م عام ١٩٦٧ الى ١٩٦امتر عام ١٩٦٨ وامكن بذلك البدء فى التخزين المستمر لمياه النيل كما امكن الحصول على طاقة كهربائية تقدر بحوالى ١٠ مليار كيلوات / ساعة / سنويا .

ويعتبر السد العالى المرحلة النهائية لنظام الرى الذى ادخل فى مصر فى القرن التاسع عشر وظل يتحسن ويتقدم فى مراحل متعددة خلال هذه السنوات الطويلة الماضية .

ان الهدف الاساسى لنظام الرى هو اعادة توزيع مياه النيل طبقا لتصرفات المياه على مدار السنه . ويتكون هذا النظام المعقد من رياحات وترع رئيسية تغذى الترع الثانوية والترع الفرعية التى تصل الى كل حقل فى الوادى ودلتا نهر النيل . ويمكن التحكم فى تصرفات هذه الترع من ماخذها عند القناطر المقامة على طول مجرى نهرى النيل ، حيث ان وظيفة هذه القناطر هو التحكم فى امداد المياه الى الترع والقنوات المائية على مختلف احجامها من خلال زيادة او خفض مستوى المياه فى المجرى الرئيسى للنيل .

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى ان الصرف يعتبر المكمل الطبيعى لنظام الرى السائد فى مصر ، نظرا لان مياه الرى الزائدة عن حاجة الزراعة تتجمع فى المصارف الرئيسية . كما ان محطات الرفع المقامة على الترع الرئيسية تعمل على تنظيم وامداد الاحتياجات المائية اللازمة لكل منطقة طبقا للحيازات الزراعية والمساحات المنزرعة فى المنطقة .

الايرادات المائية لنهر النيل :

حدد نصيب مصر والسودان من مياه النيل ، طبقا لاتفاقية عام ١٩٢٩ بين مصر والحكومة البريطانية ، بحوالى ٤ مليار م٢ / سنويا للسودان ، ٤٨ مليار م٣ / سنويا لمصر . وفى عام ١٩٥٩ تم توقيع اتفاقية بين كل من مصر والسودان بخصوص توزيع مياه النيل بعد بناء السد العالى وقد اعطت هذه الاتفاقية حق توزيع ما يمكن الاستفادة به من مياه النيل نتيجة لانشاء السد العالى بين كل من مصر والسودان ، وقد بلغ نصيب مصر من مياه النيل ٧ر٥ مليار م٣ ونصيب السودان ١٤ر٥ مليار م٣ . وبذا فان نصيب مصر من ايرادات نهر النيل يبلغ نحو ٥٥ر٥ مليار م٣/ سنويا ونصيب السودان نحو ١٨ر٥ ،

مليار م٣/ سنويا . وقد وافقت السودان على اعطاء مصر سلفة مقدارها ٠ر١ مليار م٣/سنويا انتهت عام ١٩٧٧ .

اما فيما يختص بمشروعات اعالى النيل والجارى تنفيذها حاليا فان الايراد المائى المتوقع من تنفيذ هذه المشروعات يقدر بحوالى ١٨ مليار م٣/ سنويا عند اسوان موزعة على النحو التالى :

الايراد المائى عند اسوان
(مليار م٣/ سنويـــا)

ـ ر ٧	من مشروعات بحر الجبل والزراف
ـ ر ٤	" " مستنقعات منـــار
ـ ر ٧	" " بحـر الغـــزال

وطبقا للاتفاقية الخاصة بالانتفاع الكامل بمياه نهر النيل الموقعة بين مصر والسودان ، فان هـذا الايراد المائى سوف يقسم مناصفة بين البلدين ، وبذا تحصل مصر على حصة قدرها ٩ مليار م٣ / سنويا عند اسوان .

ثانيا : مياه الصـارف :

تعتبر مياه الصارف من المصادر التى يمكن استخدامها فى الرى وذلك فى حالة عدم تجـــاوز درجة الملوحة فى مياه هذه الصارف مستوى يؤدى الى التأثير على الخواص الطبيعية للتربة وظهـــور الاملاح السطحية التى تؤثر على نمو النباتات . ويتعتبر هذا المصدر المائى من المصادر التى تكتسب اهمية خاصة نظرا للتوسع المتوقع فى انشاء الصارف العمومية بالوجه القبلى والبحرى .

هذا وقد استخدمت مياه الصارف فى رى بعض المناطق الزراعية بعد خلطها بالمياه العذبـــة لتقليل نسبة الملوحة بها كما استخدمت ايضا فى عمليات استصلاح الاراضى الجديدة فى منطقة بحـــر البقر وصغير شهاب الدين ومريوط ومنطقة ابو الاخضر ، وكل هذه المناطق تم استصلاحها وزراعتها عن طريق استخدام مياه الصارف العمومية بهذه المناطق .

وتقدر كمية المياه من هذا المصدر والتى تستخدم حاليا فى اغراض الرى بحوالى ٤ر٣ مليـــار م٣/ السنة موزعة على النحو التالى :

٨ر١ مليار م٣/ سنويا من مياه مصارف الوجه القبلى
٠ر٢ مليار م٣/ سنويا من مياه مصارف الوجه البحرى

كما تقدر كمية المياه التى يمكن استخدامها مستقبلا من هذا المصدر بحوالى ٨ر مليار م٣/ سنويا ـ يستخدم جزء منها بعد خلطها بمياه الترع ويستخدم الجزء الاخر بدون خلط اذا كانت نسبة الملوحة فيه منخفضة . وقد اوضحت دراسات وزارة الرى ان النسبة المئوية لمياه الصرف الى مياه الرى تتراوح بين ٤٦٪ ـ ٥٠٪ وهذا يعنى ان ما يفقد فى البحر من مياه الصرف يقدر بحوالى ١٦ مليار م٣/ سنويا .

ثالثا : مياه الامطار :

لا يشكل هذا المصدر اهمية كبرى للزراعة سوى فى المناطق الساحلية ، وتتمثل مياه الامطار اساسا فى كميات المياه التى يمكن الحصول عليها بواسطة السدود والخزانات من المياه الجوفيه اسفل الكثبان الرملية . وتعتبر مناطق الساحل الشمالى الشرقى والغربى من اهم المناطق التى يعتمد فى زراعتها على مياه الامطار ، وتمتد هذه المناطق لطول الساحل وبعرض كيلو متر واحد فقط . وتقدر المياه المستخدمة من هذا المصدر بحوالى ٨٧٥ر٠ مليار م٣/ سنويا ، بالنسبة للساحل الشمالى الغربى اما بالنسبة للساحل الشمالى الشرقى وشبه جزيرة سيناء فان الموارد المائية من مياه الامطار والمياه الجوفية تقدر بحوالى ٣١٥ر٠ مليار م٣/ سنويا .

رابعا : المياه الجوفية :

يعتبر هذا المصدر من المصادر المائية الهامة فى الوادى الجديد والمناطق الصحراوية الاخرى التى لا يمكن ان تمتد اليها مياه النيل ، بالاضافة الى اعتماد بعض المناطق الزراعية على هذا المصدر كمصدر اضافى .

وقد اتضح نتيجة للدراسات المختلفة التى اجرتها الدولة بالصحراء الغربية خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، ان هناك امكانيات لتواجد اكبر الخزانات الجوفية تحت منخفضات الصحراء الغربية وبالوادى الجديد .

وتؤكد الدراسات المشتركة مع بيوت الخبرة الاجنبية المتعددة ، منها شركة سوجريا الفرنسية واندسترو بروجيكت اليوغسلافية وشركة بارسنز الامريكية ـ وكذلك الدراسات التى اجريت اخيرا مع خبراء الاغذية والزراعة الدولية على ان حدود الخزان الجوفى بالصحراء الغربية ليست مغلقة ولكن هناك تغذية يومية متجددة قدرت بنحو ٣ مليون م ٣ / يوم . كما قدرت كمية المياه المخزونه بالخزان الجوفى بحوالى ١٣٨ × ١٠^{١٢} م^{٣} . وطبقا لنتائج النموذج للحاسب الالكترونى الذى تم تصميمه مع الشركة

اليوغسلافية فانه يمكن استخراج مياه من الخزان الجوفى ـ بدون الاعتماد على التغذية اليومية وباستغلال الجزء من الخزان الحالى تحت المنخفضات فقط تكفى لرى ما مساحته حوالى ٣٦ الف فدان بمنخفض الخارجة ، ٧٤ فدان بمنخفض الداخلة بالوادى الجديد ٠

هذا وقد اوضحت دراسات وزارة الرى من واقع الجسات الاختيارية الصحيحة بمنطقة الدلتا ، ان سعة الخزان الجوفى بالدلتا تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب وتصل اعماق المياه بهذا الخزان الى نحو ٣٠٠ متر بجنوب ووسط الدلتا وتقل كلما اتجهنا شمالا وشرقا وغربا ٠

وقد اجريت الدراسات لتحديد مصادر وحجم المياه الجوفية فى الدلتا منذ عام ١٩٥٨ وقد امكن من خلال هذه الدراسات تقدير كمية المياه الجوفية التى تتسرب الى البحر بحوالى ٣٧٠ مليون م^3 خلال الست أشهر الحرجة من فبراير الى يوليو ٠ وقد تم حفر عديد من الابار الانتاجية بمنطقة جنوب الدلتا بسحب ما قيمته ٣٠٠ مليون م٣ من المياه الجوفية كل عام منعا من تدفق مياه البحر المالحة وزحفها الى داخل الدلتا ٠

وقد اجريت دراسات اخرى حتى عام ١٩٧٥ لتقدير كميات المياه الجوفيه واتضح من هذه الدراسات امكان سحب ما كميته ٥٠٠ مليون م٣ من المياه الجوفية بالدلتا بالاضافة الى ما يتم استخدامه حاليا من الابار القائمة فعلا ٠

وتجدر الاشارة فى هذا الخصوص الى انه يجب التأكد من ان المياه الجوفية المتاحة يمكن استخدامها بأمان اى بمعنى ان التصرف اليومى الذى يمكن سحبه من الخزان الجوفى لا يؤثر على كفاءة الخزان او الاستغلال الاقتصادى له ودون ان يؤثر ذلك السحب على تغيير الصفات الكيماوئية للمياه ودرجة صلاحيتها للاغراض المختلفة كما يجب التأكد من ان التدفقات الخارجية للخزان تتوازن مع التدفقات الداخلية له ضمانا لاستمرار التدفقات المائية للخزان الجوفى لفترات طويلة ٠

على الرغم من الدراسات العديدة التى اجريت لتحديد الحجم والتصرفات اليومية ومعدل التغذية اليومى للخزان الجوفى فانه للان لا يوجد اى مؤشر يؤكد نتائج هذه الدراسات ولا تزال الدراسات مستمرة للوصول الى الشكل النهائى وتحديد الخزان الجوفى خاصة فى الصحراء الغربية وبالوادى الجديد ٠

خامسا : الموارد المائية المتاحة في مصر :

اوضحت السياسة المائية لمصر والتى اعدتها وزارة الرى واقرها مجلس الوزراء فى اكتوبر ١٩٧٥ الى ان جملة الموارد المائية المتاحة والتى يمكن استخدامها كمرحلة اولى تقدر بحوالى ٦٨ر٢ مليار م٣/ سنويا موزعة على النحو التالى طبقا لمصادر المياه المختلفة :-

ـ ر٤٨	مليار م٣/ سنويا حصة مصر من مياه النيل قبل انشاء السد العالى
٥ ر٧	" " " " " " " " بعد انشاء السد العالى
٢ ر١٢	" " " من مياه المصارف (منها ٤ر٣ مليار م٣ مستخدم فعلا)
٥ ر٠٠	" " " من المياه الجوفية بالدلتا .

وبتتبع كميات المياه المنصرفة سنويا من السد العالى خلال الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ يتضح زيادة الاستخدامات المائية من حوالى ٨ر٥٣ مليار م٣ / سنويا فى عام ١٩٦٨ الى حوالى ٧ر٥٤ مليار م٣/ سنويا عام ١٩٧٩ ثم الى ٢ر٦٢ مليار م٣/ سنويا عام ١٩٧٨ . وقد بدأ فى صرف مياه زائدة عام ١٩٧٦ لتغطية احتياجات الكهرباء فى شهر سبتمبر ١٩٧٦ وكذلك فى ديسمبر ١٩٧٧ للموازنات على السد العالى ، كما قدرت كميات المياه المنصرفة للملاحة والموازنات عام ١٩٧٨ بحوالى ٥ر٣ مليار متر مكعب ، ويوضح الجدول التالى (١/ ٢٨) مجموع التصرفات الشهرية للنيل خلف خزان اسوان خلال الفترة من ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى ١٩٧٧/١٩٧٨ .

جدول رقم (١/٢٨)

مجموع التصرف الشهرى للنيل خلف خزان اسوان

(مليون متر مكعب)

الشهر	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧
اغسطس	٦١١٠	٦٢٢٠	٥٢٩٠	٦٣٨٠	٦٢٧٠	٥٦٤٠	٥٨٨٠	٥٨٣٥
سبتمبر	٤٢٨٥	٤٤٥٥	٤٢٤٥	٤٢٣٥	٤٠٣٠	٣٨٧٥	٤٠٣٥	٤١٦٠
اكتوبر	٣٧٥٠	٣٧٧٥	٣٧٤٥	٣٨٥٠	٣٩١٠	٣٦٩٠	٤٠٣٠	٤٣٤٠
نوفمبر	٣٥٩٥	٣٦٧٠	٣٦٢٠	٣٩٢٠	٤٠٦٠	٣٧١٥	٣٩٣٠	٤١٩٥
ديسمبر	٣٢٤٥	٣٢٩٥	٣٠١٥	٣٥٨٠	٣٥١٥	٣٤٨٥	٤٠٣٠	٤٩١٠
يناير	٣٥٥٤	٣٤٣٠	٣٦١٥	٢٨٢٠	٣١٩٠	٣٥٤٠	٣٩١٥	٤٤٥٥
فبراير	٣٧٨٥	٤٠٢٠	٣٥١٥	٣٩٥٥	٣٨٥٥	٣٥٨٥	٣٦٦٥	٤٣٢٠
مارس	٤٢٧٥	٤٢٤٠	٤٣٨٥	٤٥٤٠	٤٥١٥	٤٠٢٥	٤٥٩٠	٥٢٣٠
ابريل	٣٩٤٠	٤٠٤٥	٤٠٠٠	٤١٣٠	٤١٩٠	٣٨٩٠	٤٠٨٠	٥٤٠٠
مايو	٥٤٧٥	٥٢٩٠	٥٢٦٠	٥٢٤٥	٥٠٨٠	٤٨٢٥	٤٨٦٥	٤٦٦٠
يونيه	٦٤٩٠	٦٥٣٥	٦٥٨٥	٦٦٢٠	٦٤٢٥	٦٢٧٠	٦٤٥٠	٦٣٢٥
يوليه	٦٩٦٥	٦٩٦٥	٧٠٠٥	٧٠١٥	٦٧٤٠	٦٦٨٥	٦٦٦٠	٦٩٣٠
المجموع	٥٥٤٦٩	٥٥٩٧٠	٥٥٢٨٠	٥٦٢٩٠	٥٥٧٨٠	٥٣٢٢٥	٥٦١٣٠	٦١٧٦٠

المصدر : وزارة الرى

ملاحظات :

١) بدأ صرف مياه زائدة لاحتياجات الكهرباء اعتبارا من سبتمبر ١٩٧٦ .
٢) " " " للموازنات على السد العالى اعتبارا من ديسمبر ١٩٧٧ .
٣) انتهت سلفة السودان فى نوفمبر ١٩٧٧ .

هذا ويقدر متوسط كمية الفاقد من المياه عند رشيد من اجمالى المياه الوارده عند اسوان خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٤ بحوالى ٩ـ١٠ ٪ فى حين بلغت فى عام ١٩٧٧/١٩٧٨ حوالى ١٩٪ من اجمالى كميات المياه الوارده عند اسوان كما هو موضح بالجدول (١/٢٩) .

جدول رقم (١/٢٩)

كميات المياه الفاقدة عند فرع رشيد مقارنة

باجمالى المياه الواردة عند اسـوان

(مليون متر مكعب)

السنوات	كميات المياه الواردة عند اسوان	كميات المياه الفاقدة عند رشيد
١٩٧٠/٦٩	٥٤٧٩٧	٤٨٠١
١٩٧١/٧٠	٥٥٤٦٩	٥٥٨٥
١٩٧٢/٧١	٥٥٩٧٠	٥٥٠٣
١٩٧٣/٧٢	٥٥٢٨٠	٣٦٩٦
١٩٧٤/٧٣	٥٦٢٩٠	٥٠٥٧
١٩٧٥/٧٤	٥٥٧٨٠	
١٩٧٦/٧٥	٥٣٢٢٥	
١٩٧٧/٧٦	٥٦١٣٠	
١٩٧٨/٧٧	٦١٧٦٠٠	١١٥٠٠

المصدر :

وزارة الرى ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نشرة الرى والموارد المائية ١٩٧٤ مرجع رقم ٢٣٢٦/أ أ/٧٦ و ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

ملاحظات :

١) بدأ صرف مياه زائدة لاحتياجات الكهرباء اعتبارا من سبتمبر ١٩٧٦ .

٢) انتهت سلفة السودان فى نوفمبر ١٩٧٧ .

٣) بدأ صرف مياه زائدة للموازنات على السد العالى اعتبارا من ديسمبر ١٩٧٧ .

سادسا : مقارنة الاستخدامات بالموارد المائية المتاحة :

يجرى تقدير الاحتياجات المائية اللازمة لاغراض الزراعة على أساس المساحة الزراعية والمقننات المائية الحقلية للمحاصيل الزراعية المختلفة وفقا للتركيب المحصولى المتبع . وتختلف مساحة الحاصلات الزراعية من سنه لاخرى كما تختلف المقننات المائية الحقلية من محصول لاخر ومن منطقة لاخرى . وتتباين هذه المقننات المائية للمحصول الواحد من منطقة لاخرى وتشير الجداول التالية الى الاحتياجات المائية الحقلية لعامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٧/١٩٧٨ حسب المناطق الرئيسية للجمهورية .

نظرا لان الزراعة تعتبر القطاع الرئيسى المستخدم للموارد المائية فقد اجريت التجارب والدراسات فى محطات البحوث الزراعية ومحطات التجارب التابعة لوزارة الرى وذلك منذ عام ١٩٦٠ لحساب الاحتياجات المائية الفعلية للمحاصيل الحقلية الرئيسية والتى تمثل أكثر من ٨٠٪ من جملة المساحة المحصولية فى مصر ٠

وتجرى سنويا حساب الاحتياجات المائية الحقلية والاحتياجات عند أسوان مع الاخذ فى الاعتبار تطور التركيب المحصولى والمساحة المنزرعة والفواقد المائية خلال النقل بالمجارى المائية على اختلاف درجاتها ٠

لقد حسبت هذه الاحتياجات على سبيل المثال عند اسوان لعام ١٩٧٤ بحوالى ٤٧٫٩ مليار م٣ (لمساحة ٦٫١ مليون فدان) وقدرت احتياجات الملاحة لنفس العام بحوالى ٢٫٥ مليار م٣ خلال السدة الشتوية ، ومياه الشرب والصناعة بحوالى مليار م٣ ٠

ويجرى حاليا فى معاهد مراكز البحوث المائية التجارب والدراسات الحقلية الخاصة بتقليل الفواقد المائية سواء عن طريق البخر أو التسرب او التشبع ، والاستفادة المثلى من الموارد المائية لاغراض الزراعة وذلك عن طريق تطوير طرق ووسائل الرى الحالية ٠

وقد قدرت جملة الاحتياجات المائية اللازمة للشرب والملاحة والزراعة والكهرباء والصناعة وفقا للتركيب المحصولى الذى كان سائدا عام ١٩٧٤ والمقننات المائية الحقلية المستخدمة فى نفس العام بحوالى ٥١٫٤٠٨ مليار متر مكعب ٠

وحيث ان جملة الموارد المتاحة فى المرحلة الاولى قدرت بحوالى ٦٨٫١٦٨ مليار متر مكعب فان كمية المياه الفائضة والمتوفره خلال هذه المرحله من تطبيق السياسة المائية المعلنه لوزارة الرى فى عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ١٦٫٧٦ مليار متر مكعب ٠

وهذه الموارد المائية المتاحة والممكنة هى حصتنا من مياه النيل وقدر ضئيل من مياه المصارف التى يمكن استخدامها لاغراض الرى نصف مليار من الامتار المكعبه من المياه الجوفيه بالدلتا ولا تشمل موارد المياه الجوفيه بالوادى الجديد وتحت الصحراء الغربية نظرا لعدم التأكد من حجم الخزان والكميات المائية المتاحه ٠ ولابد من التركيز فى المستقبل على تحقيق مياه فائضه اخرى متوفرة يمكن الحصول عليها من ترشيد استخدام مياه الرى ٠

وبعد الانتهاء من المرحلة الثانية وتنفيذ مشروعات أعالى النيل فان ايراد النهر سوف يرتفع وسوف يتوفر مورد مائى اضافى يقدر بنحو ٩ مليار م٣/ سنويا. أى أن حصيلة المياه المتوفرة خلال المرحلتين الاولى والثانية تقدر بحوالى ٢٥ر مليار م٣/ سنويا يمكن عن طريقها اضافة طاقات ارضية جديدة الى الطاقات الانتاجية الحالية .

هذا وفى الختام تجدر الاشارة الى أن هناك بعض الاجراءات التى يمكن استخدامها لزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية وتقليل الفاقد من مياه الرى والحد من الاسراف فى الموارد المائية المتاحة ، ومن هذه الاجراءات ما يلى :

- تنفيذ مشروعات أعالى النيل .
- ترشيد استخدام الموارد المائية النهرية المتاحة حاليا .
- تحسين فتحات الرى وأتباع طريقة التوزيع النسبى للمياه — حيث أن النظام المتبع حاليا فى توزيع المياه يعتمد على فتحات رى صغيرة تتناسب اقطارها مع الزمام المرغوب فيه وما يصل من مياه لوحدة الفدان طبقا لهذا النظام هو ٨٠٠٠ م٣ ، لا يستفيد منها سوى ٦٠٠ر٣/ للفدان الذى يعتمد على نظام الاعتباب فى الفيوم ، أى أن هناك اسراف فى استخدام هذه المياه قدره ٣٠٪ للفدان الواحد .
- تدبير موارد اضافية عن طريق تخفيض المقننات المائية واجراء تجارب لتجديد الاحتياجات المائية طبقا لطريقة الرى المستخدمة ونوعية التربة والمحاصيل المزروعة . وقد أوضحت الدراسات انه يمكن تخفيض المقننات المائية بحوالى ١٠٪ مما سيؤدى الى تحقيق وفر فى الكميات المستخدمة يقدر بحوالى ٤ مليار م٣ .
- تقليل الفاقد بالتبخر من الخزانات .
- ادخال التكنولوجيا الحديثه فى مجال الرى وذلك بميكنة وسائل الرى واستخدام طرق الرى بالتنقيط فى المناطق الزراعية التى يمكن أن يلائمها مثل هذه الطريقة .

الفصل الرابع

الموارد المالية

تعتبر التنمية الزراعية — كما سبق الاشارة — من العمليات المعقدة التى تتطلب برامج استثمارية وسياسات عديدة ومتنوعة تتناسب مع الاطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتتناسق مع اهداف هذه التنمية كما ان نموذج التنمية يتطلب ان يأخذ فى اعتباره ليس فقط التوزيع القطاعى للاستثمارات او الموارد المالية المتاحة ولكن ايضا التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومى لتحقيق الاهداف الانتاجية والاستهلاكية ومعدلات النمو سواء على المستوى القطاعى او الاجمالى .

تتأثر التنمية الزراعية بنوعية الاستثمار والموارد الطبيعية والاقليمية المتاحة حيث تختلف ظروف التربة والمناخ والموارد الطبيعية الاخرى من اقليم لاخر والتى على اساسها يمكن وضع الخصائص العامة للتنمية الزراعية ليس فقط على المستوى القومى بل ايضا على المستوى الاقليمى .

وبصفة عامة يمكن اعتبار التنمية الزراعية عملية تحديث للقطاع الزراعى ، حيث يتم خلالها تحويل هذا القطاع التقليدى الى قطاع زراعى تجارى يأخذ فى اعتباره السياسة الاستثمارية والتسويقية بجانب السياسة الانتاجية والاستهلاكية وحيث تستخدم الموارد المالية (الاستثمار) لزيادة انتاجية العمل المزرعى ومن ثم فان مضمون هذا التحويل فى القطاع الزراعى فى الواقع يفيد استغلال الخصوبة الطبيعية للموارد الزراعية الى استغلال تزداد فيه استخدامات هذه الموارد نتيجة لزيادة الاستثمار .

وعلى الرغم من اعتماد التنمية الزراعية على عديد من العوامل الضرورية لاحداث النمو المستهدف للتحكم فى الموارد الطبيعية المتاحة وترشيد استخدامها وقدرة الانسان على استغلال هذه الموارد فى صورتها الطبيعية ، فأن تراكم الاستثمارات يعتبر من اهم العوامل فى مجال التنمية الزراعية ويكفى الاشارة الى اهمية هذا العامل بالنظر الى حجم الاستثمارات التى عادة ما تخصص لمشروعات استصلاح الاراضى وانشاء الترع والمصارف التى تغير وغالبا ما تضاعف من الفرص المتاحة لاستغلال الموارد الزراعية كما ان الاستثمار فى راس المال العامل كالاستثمار فى الاسمدة والالات الزراعية وغير ذلك من متطلبات الانتاج الزراعى ، يتيح استخدام الموارد الزراعية وخاصة الموارد الارضية بأعلى كفاءة ممكنة ويحقق قدرة ورغبة المزارعين لاستغلال ما لديهم من موارد طبيعية .

هذا بجانب ان تراكم الاستثمارات فى الزراعة على هيئة الات ومعدات زراعية لا يساعد فقط على تطوير التكنولوجيا المستخدمة فى مجال الزراعة بل ايضا على زيادة سيطرة وتحكم المزارعين فيما لديهم من موارد طبيعية ويعتمد الشكل الذى يأخذه تراكم الاستثمارات فى الزراعة بدرجة كبيرة على الاسلوب العلمى والتكنولوجيا المستخدمة فى هذا القطاع ، فقد تأخذ الاستثمارات فى المراحل الاولى للتنمية الزراعية صورة آلات ومعدات زراعية بسيطة تساعد على تطوير اسلوب الاستغلال الزراعى ورفع الكفاءة الانتاجية للموارد الزراعية المستخدمة كما قد توجه الى مشروعات استصلاح الاراضى لاضافة طاقات وموارد ارضية جديدة .

أولا : أهمية الاستثمار فى الزراعة :

من المؤكد ان الاستثمارات هى أحد العوامل الهامة لاحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فى الدول النامية وتتوقف عملية التنمية على ما هو متاح من الموارد المالية سواء المحلية أو الاجنبية كما تتوقف مقدرة الدولة على تنفيذ خطتها وتحقيق أهدافها الانتاجية على مدى توجيه هذه الموارد بين أنشطة الاقتصاد القومى .

وحيث أن المصدر الاساسى للدخل فى الدول النامية ، فى بداية التنمية الشاملة هو القطاع الزراعى ، فأن الدخل الزراعى والمدخرات فى القطاع الزراعى تكتسب اهمية خاصة فى المراحل الاولى للتنمية لتحقيق الاستثمارات اللازمة للتنمية .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه مع التسليم بأن قطاع الزراعة يلعب دورا هاما فى النشاط الانتاجى الاجمالى للدول النامية وتبذل كثير من المجهودات والاستثمارات لبناء واقامة وتحسين الوحدات الانتاجية الزراعية الا أن كثيرا من هذه المجهودات والاستثمارات عادة لا تنتج العائد المناسب ، فى صورة زيادة فى الانتاج الزراعى لمدة زمنية تمتد سنوات طويلة بعد تنفيذ البرنامج الاستثمارى كما هو الحال فى مشروعات استصلاح الاراضى .

ويرجع هذا اساسا الى أن المستثمرين فى مجال الزراعة غير قادرين او ربما غير راغبيين فى معرفة أن طبيعة الاستثمارات وتراكمها على مدى الزمن فى الزراعة يجب ان تأخذ النظرة الزمنية الطويلة فيما يختص بالعائد الاقتصادى من هذا القطاع ، وليس كباقى القطاعات الانتاجية الاخرى التى يمكن تحديد العائد الاقتصادى للاستثمار المستخدم فيها على فترات زمنية قصيرة نسبيا .

هذا كما يجب التنويه الى أن الاستثمار فى الزراعة يؤدى الى تنمية القطاعات الاخرى لما يوفر القطاع الزراعى فى مراحل التنمية الاولى من مواد خام لازمة لنمو القطاع الصناعى وكذلك من مواد غذائية ومن فوائض للتصدير مما يتيح عائدا من العملات الاجنبية لازمة لتحويل مستلزمات التنمية كما ان ارتفاع دخول الزراع نتيجة للتنمية الزراعية يؤدى الى زيادة قدرتهم الشرائية للمنتجات الصناعية وهو ما يؤدى بدوره الى تنمية القطاع الصناعى ٠

ثانيا : الاستثمارات وتوزيعها القطاعى النسبى (١٩٥٣/٥٢ ـ ١٩٧٨) :

أن التغيرات التى حدثت فى مكونات الانتاج القطاعى يرجع اساسا الى عاملين هما : نموذج الاستثمار والضغط السكانى فقد تغيرت المكونات الاستثمارية وتوزيعها القطاعى تغيرا جذريا عنها فى الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ عن ما كانت عليه خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ أى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ اذ اصبحت استثمارات القطاع العام تمثل دورا قياديا وهاما فى هذه الخطة وما بعدها ٠

هذا ويتخذ النموذج الاستثمارى خلال الخطة الخمسية الاولى بالانخفاض الحاد فى نصيب الاسكان من اجمالى الاستثمارات بالمقارنة بما تم تخصيصه فى فترة ما قبل الخطة ، زيادة نصيب الزراعة والانخفاض النسبى للخدمات والاتجاه المتزايد لنصيب الصناعة والتعدين كما هو موضح بالجدول التالى رقم (١/٣٠) ٠

وقد أدى تخصيص الاستثمارات بعيدا عن الاسكان منذ عام ١٩٥٥ الى نمو الاقتصاد بمعدلات اسرع مما كانت عليه فى الفترة من ١٩٥٨/٥٧ الى ١٩٦٠/٥٩ وذلك بدون نسبة الاستثمار ٠

كما يرجع ارتفاع نصيب الزراعة فى اجمالى الاستثمارات القومية خلال الخطة الخمسية الاولى الى بناء السد العالى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ ، وهذا النمط الاستثمارى فى الزراعة يؤكد اهمية التركيز على مشروعات استصلاح الاراضى ومشروعات الرى وتحويل الحياض فى النصف الأول من الستينات وقد كان النمط التقليدى للاستثمار الثابت قبل بناء السد العالى من أهم عوامل التنمية الزراعية كما كان لزيادة الانتاجية المحصولية من أراضى الوادى والتغيرات فى التركيب المحصولى خلال الخطة الخمسية الاولى وما بعدها أثروا فى نمو القطاع الزراعى بالاضافة الى زيادة الانتاجية من الأراضى الجديدة المستصلحة خلال النصف الثانى من السبعينات ٠

جدول رقم (١/٣٠)

التوزيع القطاعى للاستثمارات كنسبة مئوية خلال

الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٨

الفترة	الزراعة*	الصناعة** والتعدين	الكهرباء	النقل والمواصلات	الاسكان	الخدمات والمرافق العامة	قطاعات اخرى
متوسط الفترة ٥٢/٥٣ ـ ٥٦/٥٧	١١ر٤	٢٣ر٨	٦ر٠	١٤ر٧	٣٢ر٥	٩ر٨	١ر٨
متوسط الفترة ٥٧/٥٨ ـ ٥٩/٦٠	١٤ر٩	٢٥ر٧	٤ر٠	١٨ر٨	٢٣ر١	١٢ر١	١ر٤
متوسط الفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥	٢٣ر٤	٢٦ر٧	٧ر٤	١٩ر٥	١٠ر٧	١٠ر١	٢ر٢
متوسط الفترة ٦٥/٦٦ ـ ٧٠/٧١	٢٠ر٤	٢٩ر١	١٣ر٩	١٥ر٩	١٢ر٤	٦ر٦	١ر٧
متوسط الفترة ٧٠/٧١ ـ ١٩٧٥	١٠ر٠	٣٣ر٧	٥ر٢	٢٧ر٧	١٠ر٣	١٠ر١	٣ر٠
متوسط الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨	٨ر٠	٣٢ر٠	٥ ر٠	٣٣ر٠	٨ر٠	١٠ر٠	٤ر٠

* شاملة الرى والصرف والسد العالى .

** شاملة البترول .

المصدر : حسبت من تقارير المتابعة ـ وزارة التخطيط ـ القاهرة .

وتشير الدلائل الى أن زيادة الانتاجية المحصولية من الأراضى القديمة (اراضى الوادى) والجديدة على حد سواء وكذلك التغيرات المتوقع احداثها فى التراكيب المحصولية سيكون لهما تأثير ملموس على تقدم ونمو القطاع الزراعى خلال الفترة المقبلة ، هذا بالاضافة الى مجموعة الاجراءات الاخرى التى تتضمن توجيه قدر أكبر من الاستثمارات الى الأبحاث الزراعية والخدمات والتسهيلات ، التسويقية والخدمات الزراعية ، وتحسين السياسات السعرية وغيرها من الاجراءات التى يجب تطبيقها لتحقيق مزيد من النمو والتقدم فى القطاع الزراعى .

هذا وجدير بالذكر أن العلاقة بين نمو الانتاج فى قطاعات الخدمات وبين الاستثمار المخصص لهذه القطاعات تعتبر غير معنوية نظرا لسياسة العمالة التى اتبعت خلال فترة الستينات ولذا فقد

انخفضت نسبة الاستثمارات التى خصصت للخدمات فى النصف الثانى من الستينات ٠

وقد زادت نسبة الاستثمارات التى خصصت للصناعة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ولم تكن الزيادة معنوية خلال الخطة الخمسية الأولى ، ولكنها زادت بمعدلات مرتفعة بعد عام ١٩٦٥ ، نتيجة للانتهاء من بناء السد العالى وانخفاض معدل الاستثمار الموجه للنقل والمواصلات خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ ـ ١٩٦٨/٦٧ وقد زادت نسبة الاستثمارات الموجهه للصناعة بمعدلات أسرع من معدل الزيادة الكلية فى الاستثمار الاجمالى الثابت ولكن بمعدل أقل منه بالنسبة للاستثمارات الموجهه لكل من الزراعة والنقل والمواصلات ٠

وقد استمرت الزيادة فى نصيب الصناعة من الاستثمارات خلال السبعينات نتيجة لغياب المشروعات الاستثمارية الكبيرة وخاصة مشروعات استصلاح الاراضى والانتهاء من بناء السد العالى ونقص الاستثمارات الموجهه للكهرباء بعد الانتهاء من اقامة شبكات توزيع الجهد العالى من اسوان ٠

ولعله من المفيد ان نذكر ان الاتجاهات الحالية تشير الى ضرورة الاخذ فى الاعتبار عند توزيع الاستثمارات أهمية استخدام واستغلال ما تولد من طاقات انتاجية نتيجة لبناء السد العالى وذلك من خلال زيادة الطاقة الانتاجية للاراضى الجديدة المستصلحة والتوسع فى اقامة الاستثمار فى الزراعة بجانب تحسن مشروعات البيئة الاساسية التى ترتبط بصورة مباشرة بالقطاع الزراعى ٠

الانجازات الاستثمارية فى الفترة ٦١/٦٠ ـ ١٩٧٨ :

يقدر متوسط معدل النمو الاقتصادى ما بين عامى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ بنحو ٦٪ سنويا وقد صاحب ذلك زيادة مضطردة فى مستوى الاستثمار بلغ نحو ١٨٪ من اجمالى الناتج المحلى وقد كان هناك تدفق ملموس لرأس المال الخارجى حتى منتصف الستينات الا أنه فى أعقاب حرب ١٩٦٧ انخفض معدل الاستثمار الى نحو ١١٪ من اجمالى الناتج المحلى (محسوبا بالاسعار الجارية) وذلك نتيجة لنقص تدفق رأس المال واعطاء الاولوية فى تخصيص جزء متزايد من الموارد المتاحة لتوفير احتياجات القوات المسلحة ، كما أنه خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٢/٦٨ كان هناك تدفق من الاموال الى الخارج اذا أخذ فى الاعتبار سداد فوائد الديون الامر الذى أدى بطبيعة الحال الى حدوث تدهور فى مستوى الاستثمار (حيث بلغ نحو ١٢٪ فى خطة عام ١٩٧٢ وكذلك فى معدل النمو الاقتصادى الذى بلغ حوالى ٣٪ سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ـ ١٩٧٣ وانخفضت

ايضا المدخرات المحلية الى حوالى ٨٪ من خطة التنمية فى عام ١٩٧٣ [1] .

وقد تطلب الامر وضع استراتيجية جديدة للاقتصاد خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فاعلنت ورقة العمل فى مايو سنة ١٩٧٤ وتمت الموافقة عليها فى استفتاء شعبى واعلنت المبادىء الاساسية التى توجه سياسات التنمية التى تنتجها مصر وتتناول تلك المبادىء تدعيم الشركات التى تمتلكها الدولة وتحرير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الاجنبى الخاص وتوسيع التعاون الاقتصادى مع الدول العربية والتوسع فى تبادل المعاملات التجارية خارج سعر التبادل الرسمى .

الاستثمار الثابت الاجمالى وتوزيعه القطاعى خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ٪

قدر حجم الاستثمار المنفذ خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ — ١٩٦٥ بنحو ١٥١٣ مليون جنيه ، بمتوسط سنوى قدره نحو ٣٠٣ مليون جنيه وهذا يعادل نسبة قدرها ١ر١٨ ٪ من اجمالى الدخل المحلى فى المتوسط خلال سنوات الخطة وهى نسبة مرتفعة بمقارنتها بما تحقق فى الدول النامية وتدل على الجهود الكبيرة التى بذلت فى المجال الاستثمارى من ناحية الحجم فى الخطة الخمسية الاولى . (ملحق رقم (١٩/١)

هذا وقد زاد معدل الاستثمار (نسبة اجمالى الاستثمار المنفذ الى اجمالى الدخل المحلى) زيادة مضطردة خلال سنوات الخطة الخمس حيث ارتفع من ٣ر١٢ ٪ فى سنة الاساس الى ٥ر١٩ ٪ فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤/ ١٩٦٥ .

وقد كان هناك اهتمام كبير بقطاعى الصناعة والكهرباء ، حيث بلغت نسبة الاستثمارات التى وجهت لقطاع الصناعة نحو ٧ر٢٦ ٪ من اجمالى الاستثمار المنفذ فى الخطة والكهرباء نحو ٤ر٧ ٪ على أن الاهتمام الكبير بالصناعة والكهرباء لم يصرف الخطة عن الاهتمام بقطاعات الزراعة بشقيها الرأسى والافقى (قطاع الزراعة ، الرى والصرف وقطاع السد العالى) والتى مازالت المجال الاول للعمالة والمورد الاول للدخل لمعظم أهل الريف وقد بلغت نسبة ما وجه من استثمارات لهذه القطاعات نحو ٤ر٢٢ ٪ من مجموع استثمارات الخطة ، خص الزراعة ما نسبته نحو ٨ر٧ ٪ .

وتجدر الاشارة الى أن الخطة الخمسية الاولى قد أسرعت من ناحية التوقيت الزمنى فى بناء السد العالى عما كان مقررا له ، كما حدث تقدم كبير وملحوظ فى مجال استصلاح الاراضى الزراعية .

(١) محسوبة على اساس اجمالى الناتج المحلى = اجمالى الدخل المحلى مضافا اليه الضرائب غير المباشرة .

وبالنسبة لتمويل اجمالى الاستثمار فى الخطة فقد بلغت نسبة الادخار المحلى نحو ٢ر١٣ ٪ من اجمالى الناتج المحلى فى المتوسط ولم تتجاوز نسبة اجمالى الادخار المحلى الى اجمالى الناتج المحلى ١٥٪ فى اى سنة من سنوات الخطة الخمس وهذه النسبة من الادخار منخفضة اذا ما قورنت بنسبة اجمالى الاستثمار الى اجمالى الناتج المحلى ، المنفذة فى الخطة ، والتى تبلغ ٥ر١٧٪ فى المتوسط وتشير تقارير المتابعة الى أن انخفاض الادخار من ناحية الحجم ومن ناحية نسبته الى اجمالى الناتج المحلى يرجع الى تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة خلال سنوات الخطة .

ونتيجة لقصور اجمالى الادخار المحلى على اجمالى الاستثمارات المنفذه بنسبة قدرها ٣ر٤ ٪ من اجمالى الناتج المحلى فى الخطة الخمسية الاولى ، ظهر عجز غير ضئيل فى تمويل اجمالى الاستثمار اعتمد فى تمويله على العالم الخارجى عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية ، وقد بلغ هذا العجز نحو ٢٨٪ من اجمالى الاستثمار فى الخطة .

الاستثمار المحلى الاجمالى خلال الفترة ٦٥/١٩٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠٪

بلغ حجم الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى المنفذ خلال السنوات الخمس ٦٥/١٩٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠ نحو ١ر١٧٤٧ مليون جنيه ومتوسط سنوى قدره نحو ٤ر٣٤٩ مليون جنيه يعادل نسبة قدرها نحو ٢ر١٣٪ من اجمالى الناتج المحلى فى المتوسط خلال سنوات تلك الفترة وتعرف هذه النسبة بمعدل الاستثمار .

ومن الواضح ان النسبة منخفضة بمقارنتها بمعدل الاستثمار فى سنوات الخطة الخمسية الاولى ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/١٩٦٥ والبالغة نحو ١ر١٨٪ من اجمالى الناتج المحلى فى المتوسط .

وقد بلغ نصيب القطاعات السلعية نحو ٤ر٦٤٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة ، فى حين بلغ نصيب قطاعات التوزيع والخدمات نحو ٦ر٣٥٪ كما بلغ المتوسط السنوى للقطاعات السلعية نحو ٢٢٥ مليون جنيه مقابل نحو ٤ر١٢٤ مليون جنيه متوسط سنوى لقطاعات التوزيع والخدمات ، كما هو موضح بالجدول رقم (١/٣١) .

وقد كان هناك اهتمام كبير بقطاع الصناعة والتعدين ، فقد بلغت نسبة الاستثمارات المنفذه فى هذا القطاع نحو ١ر٢٩٪ من مجموع الاستثمار الثابت المحلى مكما بلغت نسبة الاستثمارات المنفذه فى قطاعى الزراعة والرى والصرف والسد العالى نحو ٤ر٢٠٪ من مجموع الاستثمار الثابت المحلى

تم تنفيذ ما نسبته نحو ٨٪ من مجموع الاستثمارات فى قطاع الزراعة وحده .

وقد خص قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس نحو ١٦٪ من مجموع الاستثمارات المنفذه خلال تلك الفترة ، وقطاع المبانى السكانية نحو ٤ر١٢٪ .

الاستثمار المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٧١/ ١٩٧٥ :

بلغ حجم ما تم تنفيذه من الاستثمار الثابت الاجمالى خلال الفترة ٧١/ ١٩٧٥ نحو ٣٠٨٩ مليون جنيه (بالاسعار الجارية) ، وبمتوسط سنوى قدره نحو ٦١٨ مليون جنيه كما هو موضح بملحق رقم (١/١٩) وهذا يعادل نسبة قدرها نحو ١ر١٥٪ فى المتوسط من اجمالى الناتج المحلى وهذا المعدل يعتبر مرتفعا بمقارنته بمعدل الاستثمار المحقق فى الفترة ١٩٦٥ــ ١٩٧٠ والبالغ نحو ٢ر١٣٪ فى المتوسط .

وقد ترتب عن كبر حجم الاستثمار الثابت الاجمالى المنفذ فى عام ١٩٧٥ بالمقارنة بالسنوات السابقة له ، ان زاد معدل الاستثمار من ١١/١٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ الى ٧ر١٥٪ فى عام ١٩٧٤ ثم الى نحو ١ر٢٦٪ فى عام ١٩٧٥ (محسوبة بأسعار السوق الجارية) .

أما بالنسبة لتوزيع تلك الاستثمارات واهميتها النسبية ، فقد بلغت الاهمية النسبية للقطاعات السلعية نحو ٥١٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه خلال تلك الفترة ، فى حين وصلت الى ٤٩٪ لقطاعات الخدمات والتوزيع وبلغ المتوسط السنوى للقطاعات السلعية نحو ٣١٢ مليون جنيه ولقطاعات الخدمات نحو ٣٠٦ مليون جنيه كما أن قطاعى الصناعة والنقل والمواصلات قد حظيا بأكثر من نصف الاستثمارات المنفذه ، خلال تلك الفترة حيث وصلت نسبة الاستثمارات المنفذه فى الصناعة والتعدين نحو ٣٤٪ وفى النقل والمواصلات نحو ٢٨٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ خلال تلك الفترة ، وبلغ المتوسط السنوى للاستثمار المنفذ فى الصناعة والتعدين نحو ٢٠٨ مليون جنيه وفى النقل والمواصلات نحو ١٢٠ مليون جنيه .

أما بالنسبة لقطاع الزراعة والرى والصرف ، فيلاحظ انهما لم يحظيا بالاولوية التى تتناسب وحجمهما فى الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة ، اذ بلغ حجم الاستثمار الثابت المنفذ نحو ٣٠٤ مليون جنيه وبنسبة ٨ر٩٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه خص قطاع الزراعة نحو ١٦٨ مليون جنيه بنسبة ٤ر٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ وقطاع الرى والصرف نحو ١٣٦ مليون جنيه بنسبة ٤ر٤٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المنفذ .

اجمالى الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ :

بلغ الاستثمار الثابت الاجمالى فى هذه الفترة نحو ٥٥٢٩ مليون جنيه بمتوسط سنوى نحو ١٨٤٣ مليون جنيه يعادل نسبة قدرها نحو ٢٧ر٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط ومن الواضح ان هذا المعدل للاستثمار مرتفع للغاية عن الفترات الماضية .

وهذا ولقد بلغ نصيب القطاعات السلعية نحو ٢٥٩٧ مليون جنيه والقطاعات غير السلعية نحو ٢٩٣٢ مليون جنيه ، أى بنسب تبلغ نحو ٤٧٪ ، ٥٣٪ من اجمالى الاستثمارات لكل منهما على التوالى ١

هذا ولقد استاثر قطاع الصناعة والتعدين بالجزء الاكبر من الاستثمارات سواء فى القطاعات السلعية أو غير السلعية ، اذ بلغ نحو ٣٢٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه ، وكذلك قطاع النقل والمواصلات ٣٣٪ يليه فى الترتيب قطاع المبانى السكنية ٨٪ .

اما القطاعات الاخرى فلم تحظى الا بنسب منخفضة تقل كثيرا عن القطاعات السابق الاشارة اليها وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن قطاعى الزراعة والرى والصرف بلغ مجموع الاستثمارات المنفذه فيها نحو ٤١٤ مليون جنيه اى بنسب تبلغ نحو ٨ر٠٪ من اجمالى الاستثمارات المحلية المنفذه .

وجدير بالذكر أن نسبة الاستثمارات المنفذه فى هذين القطاعين خلال هذه الفترة تعتبر من أقل النسب بالمقارنة الى الفترات الثلاث السابقة والتى بلغت على التوالى ٤ر٢٣٪ ، ٤ر٢٠٪ ، ٨ر٩٪ ويعزى هذا الانخفاض أساسا الى انخفاض حجم الاستثمارات المنفذه فى قطاع الرى والصرف بعد الانتهاء من تنفيذ السد العالى والمشروعات المرتبطة به وعدم أعطاء الاهمية لقطاع الزراعة والرى واستمرار التركيز على قطاع الصناعة وقطاعات الخدمات الاساسية (كالاسكان والنقل وقناة السويس والكهرباء) .

ثالثا : برامج التنمية الزراعية :

شملت برامج التنمية الزراعية خلال الستينات وحتى منتصف السبعينات عديدا من المشروعات التى تستهدف نمو الانتاج الزراعى فى مجالاته الثلاثة النباتى والحيوانى والسمكى بجانب التوسع الزراعى الافقى لاضافة طاقات انتاجية جديدة .

وقد وجهت الدولة عناية فائقة للنهوض بمستوى الانتاج الزراعى والمحافظة على الطاقات الانتاجية الزراعية من خلال تخصيص استثمارات لبرامج التنمية الزراعية الرأسية والافقية كما أعتمدت السياسة الاستثمارية لتنفيذ برامج التنمية الزراعية الرأسية والافقية على استثمارات القطاع العام ٠

الا انه نظرا لان السياسة العامة خلال الستينات وأوائل السبعينات كانت تركز على توجيه الاستثمارات الى الصناعة ، انخفضت نسبة الاستثمارات الزراعية الى اجمالى الاستثمار المحلى الثابت ونتيجة لهذا فقد انخفض حجم الاستثمار الموجه للزراعة والرى والصرف من نحو ٢٥ ٪ من اجمالى الاستثمارات القومية المحلية التى تم تخصيصها للقطاع العام فى منتصف الستينات الى نحو ٧ ٪ فقط فى عام ١٩٧٥ ٠

كما ان مساهمة القطاع الزراعى الخاص فى استثمارات التنمية الزراعية فى تلك الفترة كانت صغيرة جدا بمقارنتها باستثمارات القطاع العام حيث بلغت نحو ٤ ٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه فى منتصف السبعينات ، كما هو موضح بالجدول رقم (٣١/١) ٠

ويرجع هذا الى عدم رغبة القطاع الخاص فى زيادة استثمارية بصفة عامة فى الزراعة والى انخفاض مستويات الادخار المحلى على الرغم من ان ٩٧ ٪ من اجمالى الدخل الزراعى يتولد أساسا من القطاع الخاص ٠

وبذا فأن حجم الاستثمارات الموجهه للقطاع الخاص لا تعتبر كافية لاستمرار التراكم الرأسمالى فى هذا القطاع وأن معظم هذا التراكم الاستثمارى يجب أن يتولد من كبار المزارعين الذين يستطيعون التوسع فى قاعدة الانتاج الزراعى وتنويع الحاصلات الزراعية ٠

وقد وجهت معظم استثمارات القطاع الخاص الى مجالات التنمية الزراعية الرأسية كالانتاج الحيوانى (تربية وتسمين الماشية) والانتاج النباتى (وخاصة التوسع فى الخضر والفاكهة) حيث العائد على رأس المال مرتفع فى مثل هذه الانشطة الانتاجية بينما وجهت معظم استثمارات القطاع العام اساسا الى مشروعات التنمية الافقية (مشروعات استصلاح الاراضى والتعمير ومشروعات الرى والصرف) ذات العائد المنخفض نسبيا والتى تحتاج الى فترة زمنية طويلة نسبيا لتغطية رأس المال المستثمر ٠

وعلى الرغم مت توجيه استثمارات القطاع الخاص الى مثل هذه الانشطة الانتاجية ذات العائد المرتفع ، فأن قيمة الانتاج الزراعى الاجمالى تتولد اساسا من المحاصيل الحقلية ، التى ساهم فى نمو معدلاتها وزيادة انتاجها ما تم توجيهه من استثمارات القطاع العام للتنمية الرأسية فى

جدول رقم (١/٣١)

استثمارات الزراعة موزعة بين مشروعات التنمية الرأسية والافقية والقطاع العام والخاص خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

(القيمة بالالف جنيه)

الفترة	استثمارات التنمية الرأسية	استثمارات التنمية الافقية	اجمالى استثمارات القطاع العام	استثمارات القطاع الخاص	اجمالى استثمارات الزراعة
الفترة من ١٩٦٠/١٩٦١ـ١٩٦٤/١٩٦٥	٣٣٨٥٦	١٥٤٥٠٤	١٨٨٣٦٠	١٧٩٩٩	٢٠٦٣٥٩
الفترة من ١٩٦٥/١٩٦٦ـ١٩٦٩/١٩٧٠	٣٢٥١٤	١٧٦٠٧٣	٢٠٨٥٨٧	٩٥٤٠	٢١٨١٢٧
الفترة من ١٩٧٠/١٩٧١ـ ١٩٧٥	٦٠٠٢٨	١٢٧٤٤٦	١٨٧٤٧٤	١٢٩٥٤	٢٠٠٤٢٨
١٩٧٦	٢٠٣٤٢	٢٧٢٦٤	٤٧٦٠٦	٥٠٠٠	٥٢٦٠٦
١٩٧٧	٣٥٣٩٦	٣٦٠٥١	٧١٤٤٧	١٥٣٠٠	٨٦٧٤٧
١٩٧٨	٣٥٣٨١	٣٩٥٨٧	٧٤٩٦٨	١٥١١٩	٩٠٠٨٧
١٩٧٩	٥٤٠٣٢	٦٣١٧٠	١١٧١٠٢	٢٨١٠٠	١٤٥٢٠٢
١٩٨٠ (مستهدف)	٦٣٢٠٠	٨١٠٠٠	١٤٤٢٠٠	٩٥٠٠٠	٢٣٩٢٠٠

المصدر :

تقارير المتابعة السنوية ـ الشعبة المركزية للزراعة ـ وزارة التخطيط ـ القاهرة .

مجالات الخدمات الارشادية الزراعية والبحوث واستنباط السلالات الجديدة وتحسين التربة ووقاية الثروة الحيوانية وكلها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى فى الاراضى القديمة من الوادى ٠

وقد لعبت السياسة السعرية للحاصلات الزراعية دورا هاما فى عدم اشتراك القطاع الخاص فى تنمية هذه الحاصلات واستبدالها بحاصلات الخضر والفاكهة نظرا للتحديد الشعرى للمنتج النهائى من هذه الحاصلات الحقلية بجانب المعدلات المرتفعة من الضرائب التى تخضع لها هذه الحاصلات ٠

لم يعوض الانخفاض فى استثمارات القطاع الخاص بزيادة استثمارات القطاع العام فى مجالات التنمية الرأسية كما أن استثمارات القطاع العام وجهت أساسا الى مشروعات استصلاح الاراضى والرى والصرف والخدمات ذات العائد المنخفض نسبيا والتى تحتاج الى فترات زمنية طويلة لتحقيق عائد ملموس منها ، بينما لم توجه استثمارات بدرجة كافية لزيادة كفاءة استخدام الموارد الارضية القديمة بغرض زيادة الانتاج الزراعى ٠

لقد وجهت استثمارات كبيرة الى مشروعات استصلاح الاراضى ، نظرا لان استراتيجية الاستثمار خلال فترة الخطة الخمسية الاولى وحتى أوائل السبعينات قد ركزت على اضافة موارد أرضية جديدة للاستفادة من مشروع السد العالى واستخدام ما يوفره المشروع من مياه فى التوسع الزراعى الافقى فقد استثمرا فى هذا المجال ما يقرب من ٦٠٪ من اجمالى استثمارات الزراعة والرى خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٥ على الرغم من أن مساهمة هذه المشروعات لم تتعد نحو ٢٪ فقط من قيمة الانتاج الزراعى بينما اشتثمر فى مجالات التنمية الرأسية فى الاراضى القديمة ما يقرب من نحو ٤٥٪ ، وبلغ مساهمة الانتاج من هذه الاراضى اكثر من ٩٥٪ من اجمالى الانتاج الزراعى المحقق ولا يرجع هذا الى حجم الاستثمارات التى وجهت للتنمية الرأسية فى الاراضى القديمة ، انما يرجع اساسا الى أن هذه الاراضى القديمة فى الدلتا ووادى النيل متوفر لها الخدمات الزراعية من طرق وتسهيلات تسويقية وخصوبة طبيعية وخدمات ارشادية ساعدت على المحافظة على انتاجها وزيادته نتيجة للمشروعات الجديدة اى أن هذه المناطق هى مناطق منتجة أساسا وليست كالمناطق المستصلحة الجديدة التى تحتاج الى استثمارات لزراعتها بجانب اقامة الخدمات الزراعية والارشادية وشق الترع والمصارف واقامة الطرق والخدمات الصحية والتعليمية وهو ما يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وفترات زمنية طويلة لتحقيق عائد مجزى على رأس المال ٠

وقد يكون هذا مقبولا فى المراحل الاولى للتنمية الزراعية نظرا للاستراتيجية الرامية الى زيادة الموارد الارضية المستغلة واضافة موارد ارضية جديدة لمواجهة الزيادة السكانية وخلق مجتمعات جديدة فى ظل هيكل الملكية والحيازة الزراعية خلال فترة الستينات ، وما يتطلبه الامر من عدالة توزيع الموارد الزراعية بتوسيع قاعدة التمليك عن طريق توزيع الاراضى الجديدة المستصلحة على صغار المزارعين .

ولكن يتطلب الامر اعادة النظر فى استراتيجية الاستثمار بالنسبة للاراضى القديمة والجديدة على حد سواء فى مراحل التنمية المقبلة . ويشير الجدول (٣٢/١) الى التوزيع الهيكلى للاستثمارات المنفذه بين الانشطة المختلفة وبين مجالى التنمية الرأسية والافقية .

جدول رقم (١/٣٢)

توزيع استثمارات الزراعة بين الانشطة المختلفة فى مجالى التنمية الرأسية والافقية خلال الفترة

١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

الفترات	نشاط الزراعة		نشاط الرى والصرف		الانشطة المكملة		اجمالى استثمارات القطاع العام
	راسى	افقى	راسى	افقى	راسى	افقى	
الفترة من ١٩٦٠/٦١ـ١٩٦٤/١٩٦٥	٢٤١٤١	٧٥٥٩٣	١٩٢٨	٥١٩٣٥	٧٧٨٧	٢٦٩٧٦	١٨٨٣٦٠
الفترة من ١٩٦٥/٦٦ـ١٩٦٩/١٩٧٠	٢٧١٥٦	١٠٢٣٩٩	١٥٩٢	٤٥٠٦٠	٣٧٦٦	٢٨٦١٤	٢٠٨٥٨٧
الفترة من ١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٥	٥٧٩٦٨	٩٠٤٦٨	٨٩٤	١١٠٣٥	١١٦٦	٢٥٩٤٣	١٨٦١٣٧
١٩٧٦	١٩٦٠٧	٢٣٠٩٤	٣٧	١٥٧٦	٦٩٨	٢٥٩٤	٤٧٦٠٦
١٩٧٧	٣٥٢٠٩	٢٩١٤٣	٤٥	٢٨٥٠	١٤٢	٤٠٥٨	٧١٤٤٧
١٩٧٨	٣٣٩٢٤	١٣٨٧٥	٦٠	١٨٥٠٢	١٣٩٧	٧٢١٠	٧٤٩٦٨
١٩٧٩	٤٩٠٠٠	٢٣١١٥	٦٥	٢٦٨٨٣	٤٩٦٧	١٣٠٧٢	١٧١٠٢

المصـــدر :

تقارير المتابعة السنوية ـ وزارة التخطيط ـ القاهرة .

يتبين من الجدول السابق ارتفاع نسبة الاستثمارات المنفذه فى الانشطة المكملة ونشاط الرى والصرف فى مجال التنمية الافقية عنها فى مجال التنمية الرأسية نظرا لوجود مثل هذه الخدمات الانتاجية من نقل وتخزين وطرق وخدمات عامة فى المناطق القديمة التى شملتها مشروعات التنمية الرأسية وضرورة انشاء واقامة هذه الخدمات فى الاراضى الجديدة المستصلحة لدفع عجلة الانتاج وتسهيل الخدمات الانتاجية وتوفير مستلزمات المجتمعات الجديدة من رعايا اجتماعية وصحية .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الاستثمار فى مجال الصرف فى الاراضى القديمة أصبح من الضرورة بمكان للمحافظة على الطاقة الانتاجية لهذه الاراضى من التدهور نتيجة لارتفاع مستوى الماء والملوحة والقلوية التى نتجت من نظام الرى السطحى الدائم والاسراف فى استخدام مياه الرى . وعلى ذلك فان ميكنة الرى وترشيده تعتبر من المشروعات الهامه والمكملة لمشروعات الصرف الجارى بتنفيذها حاليا والتى يجب أن توجه اليها غاية وأهمية قصوى خلال السنوات القادمة لمنع مزيد من تدهور الاراضى الزراعية .

وعلى الرغم من البرنامج الاستثمارى الضخم خلال النصف الثانى من السبعينات لبرامج الصرف المغطى وبرامج تحسين الاراضى الزراعية بوادى النيل والدلتا والذى يجرى تنفيذه بمعاونة المجتمع الدولى ، فان الاستثمارات المخصصه للزراعة فى مجال التنمية الرأسية لا تعتبر مناسبة لزيادة معدلات نمو الانتاج الزراعى والتى تقدر بحوالى ٣ـ٤ ٪ سنويا .

رابعا : كفاءة الاستثمار :

اسلوب القياس :

تستخدم أساليب كثيرة لقياس كفاءة الاستثمار سواء على المستوى القطاعى أو القومى . وبالرغم من أن نموذج هارود ـ دومر يستخدم فى تحديد حجم الاستثمار ، فانه يمكن استخدامه أيضا فى قياس كفاءة الاستثمار عند تغير عناصره بما يتلائم مع غرض القياس . فمثلا معدل النمو فى الدخل سوف لا يكون معدلا مستهدف للنمو كما هو الحال عند تحديد حجم الاستثمار ، بل سيكون معدلا سبق تحقيقه وتم تقديره ، وكذلك معدل الاستثمار بالنسبة للدخل (القيمة المضافة) سيكون معدلا سبق تحقيقه أيضا ، كما أن معامل رأس المال سيكون معاملا تحقق على أساسه معدل نمو نتيجة لحجم معين من الاستثمار تم استخدامه فعلا ، وبذلك فانه يمكن عن طريق معامل رأس المال المستنتج من النموذج ، قياس معدل كفاءة الاستثمار .

ويعبر عن نموذج هارود ـ دومر كما يلى :

$$R = \frac{IR}{K}$$

حيث R معدل النمو فى الدخل (القيمة المضافة)

، IR معدل الاستثمار بالنسبة للقيمة المضافة .

، K معامل رأس المال وهو المقياس المستخدم لقياس كفاءة الاستثمار

ويرجع استخدام هذا النموذج أساسا الى أن الخطط الزراعية تستهدف زيادة معدل نمو الدخل بصفة عامة . كما أن تحديد حجم الاستثمارات فى الخطة وتوزيعها القطاعى لابد وان يتبعه تقييم وقياس كفاءة استخدام تلك الاستثمارات ، مما يساعد على تحديد حجم الاستثمارات وتوزيعها الهيكلى فى خطط التنمية طبقا لاهداف هذه الخطط وبذا يتحقق الغرض الاساسى للعملية التخطيطية فى مجال الاستثمار ، كما أنها تساعد ايضا فى قياس معدلات النمو المتوقع الوصول اليها فى خطط التنمية .

كفاءة الاستثمار فى قطاع الزراعة :

أرتفع معدل الاستثمار / القيمة المضافة الاجمالية فى قطاع الزراعة تدريجيا خلال الخطة الخمسية الاولى ، حيث بلغ نحو ٧٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ (سنة الاساس للخطة) أرتفع الى نحو ١٦٪ فى عام ١٩٦٥/٦٤ (نهاية الخطة) . يرجع هذا الارتفاع المستمر فى معدلات الاستثمار / القيمة المضافة من سنة لاخرى الى الزيادة المستمرة فى الاستثمارات التى وجهت لقطاع الزراعة ، فى حين كانت الزيادة فى اجمالى القيمة المضافة محدودة نسبيا .

ويشير هذا الى انه بالرغم من تنفيذ الخطة لاهدافها الاستثمارية فيما يختص بحجم الاستثمارات المنفذه ، فان كفاءة استخدام هذه الاستثمارات لم تحقق الهدف المنشود خاصة بالنسبة للتركيب النسبى لمعدل الاستثمار بصفة عامة طبقا لمختلف انشطة القطاع الزراعى .

ولقد انخفض معدل الاستثمار فى الخطة وخلال النصف الثانى من الستينات والنصف الاول من السبعينات حيث بلغ ما يقرب من نحو ١٤٪ عام ١٩٦٦/٦٥ ثم أنخفض تدريجيا الى ما يقرب من نحو ١١٪ عام ١٩٧٠/٦٩ والى نحو ١٠٪ فى المتوسط فى النصف الاول من السبعينات ويرجع هذا الانخفاض الى نقص الاستثمارات التى خصصت لقطاع الزراعة مع ارتفاع اجمالى القيمة المضافة نسبيا لهذا القطاع .

وتجدر الاشارة الى أن تذبذب معدل النمو السنوى لاجمالى القيمة المضافة المحسوبة فى الزراعة من سنة لاخرى ، يدل على وجود عوامل خارجية تؤثر على كفاءة الاستثمار سواءمن ناحية الحجم أو كفاءة الاستخدام ، وهو متوقع فى قطاع مثل قطاع الزراعة حيث تتحكم فيه الظروف الطبيعية والمناخية التى لا يمكن السيطرة عليها والتى تؤثر على الانتاج الزراعى وبالتالى اجمالى القيمة المضافة وهو ما حدث فى عام ١٩٦٢ بالنسبة لمحصول القطن نتيجة لاصابته بالافات الزراعية .

لذلك فان معامل رأس المال / القيمة المضافة فى الزراعة لا يعبر تعبيرا دقيقا عن مدى كفاءة الاستثمارات المستخدمه فى القطاع الزراعى سنة بعد اخرى ، ويفضل فى هذه الحالة قياس معامل رأس المال / القيمة المضافة لطريقة اجمالية كمتوسط للفترة التخطيطية كلها (خمس سنوات مثلا) .

بتقدير كفاءة الاستثمارات الزراعية (كمتوسط للفترة التخطيطية) وجد أن معدل الاستثمار الزراعى الى القيمة المضافة لم يتعد نحو ٦٨٪ خلال الخطة الخمسية الاولى بالمقارنة بنحو ٩٤٪ ، معدل الاستثمار القومى خلال نفس الفترة . ولم يتعد معدل النمو فى القيمة المضافة لقطاع الزراعة نحو ١٨٪ بالمقارنة بنحو ٣٦٪ معدل النمو فى القيمة المضافة للاقتصاد القومى .

ويشير هذا الى أن قطاع الزراعة لم يأخذ الاهتمام الكافى خلال تلك الفترة التخطيطية من حيث حجم الاستثمارات التى وجهت للقطاع الزراعى بالمقارنة بحجم الاستثمارات التى خصصت للقطاع الصناعى ، فقد بلغت نسبة الاستثمارات الزراعية نحو ١٩٪ من اجمالى الاستثمارات القومية خلال تلك الفترة .

وهذا ما يدل عليه نموذج الاستثمارات السابق الاشارة اليه من اعطاء وزن نسبى أكبر فى توزيع الاستثمارات القومية للقطاع الصناعى عنه للقطاع الزراعى .

كما ان معدل الاستثمار القومى خلال النصف الثانى من الستينات واوائل السبعينات قدر بنحو ٨٩٪ فى حين لا يتعدى معدل الاستثمار الزراعى / القيمة المضافة نحو ٦٥٪ ، وبلغت نسبة الاستثمارات الزراعية نحو ١٨٪ من اجمالى الاستثمارات القومية خلال تلك الفترة ، فى حين لا يتعدى معدل النمو فى اجمالى القيمة المضافة لقطاع الزراعة نحو ٨٪ فقط مقابل نحو ١٦٪ معدل النمو فى اجمالى القيمة المضافة على المستوى القومى .

يوضح هذا عدم مساهمة القطاع الزراعى مساهمة فعالة فى نمو الاقتصاد القومى ، ويرجع ذلك الى عاملين أولهما الحجم غير المناسب لما خصص من استثمارات لقطاع الزراعة وثانيهما ضعف

كفاءة الاستثمار المستخدم فى الزراعة وهو ما تتميز به القطاعات السلعية بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة نظرا لطبيعة هذا القطاع وطول فترة تفريخ الاستثمار خاصة فى المشروعات الكبرى كاستصلاح الاراضى والرى والخدمات الزراعية والبحثية ٠

عند قياس معامل راس المال فى الزراعة خلال النصف الاول من الستينات (الخطة الخمسية الاولى) أتضح ارتفاع هذا المعامل بمقارنته بمعامل رأس المال على المستوى القومى ، حيث بلغ نحو ٣ر٨ مقابل نحو ٢ر٥ على الترتيب ٠

كما قدر معامل رأس المال فى الزراعة خلال النصف الثانى من الستينات واوائل السبعينات بنحو ٢ر٨ مقابل نحو ٥ر٨ للاقتصاد القومى خلال نفس الفترة ٠

يرجع ارتفاع معامل رأس المال فى الزراعة بمقارنته بمعامل رأس المال على المستوى القومى بصفة عامة الى انخفاض كفاءة الاستثمارات فى القطاع الزراعى نتيجة للمشروعات الزراعية التى تمتاز بطول الفترة التى بعدها يمكن الحصول على عائد هذه الاستثمارات (مدة تفريخ الاستثمار) كما هو الحال فى مشروعات استصلاح الاراضى التى لا تحقق ايرادات خلال فترة الاستغلال الاولى ولمدة تتراوح بين ٤ — ٥ سنوات ثم تزاد الايرادات تدريجيا حتى الوصول للمرحلة الحدية الانتاجيه لهذه الاراضى وكذلك مشروعات الرى والصرف التى تخدم أساسا المشروعات الزراعية وكذلك مشروع السد العالى ومشروعات الخدمات والبحوث الزراعية ، وتختلف فترة تفريخ الاستثمار حسب نوع النشاط الاقتصادى فهى مثلا أسرع فى المشروعات الصناعية عنها فى الزراعية كما أنها أسرع فى مشروعات التنمية الرأسية الانتاجية عنها فى مشروعات الخدمات والبحوث الزراعية التى تحتاج لفترات طويلة لانتاج السلالات الجديدة المحسنة التى تؤدى الى حدوث زيادة مفاجئة فى الانتاج الزراعى عند استخدامها ٠ وعلى الرغم من ان مشروعات التنمية الافقية تحتاج الى حجم اكبر من الاستثمارات نظرا لانها تتضمن خلق مجتمعات جديدة وليس فقط زراعة التربة فان العائد من هذه المشروعات على المدى البعيد يؤكد اهمية هذه المشروعات فى تخفيف الضغط السكانى والتوسع الزراعى والعمرانى للمناطق النائية كما أن معامل رأس المال فى مشروعات استصلاح الاراضى يقل قليلا عنه فى مشروعات التنمية الرأسية اذا ما أخذ فى الاعتبار استبعاد الاستثمارات الموجهة للانشطة المكملة لنشاط الزراعة والرى والصرف نظرا لعدم الحاجة الى الاستثمار فى هذه الانشطة فى مناطق التنمية الرأسية والتى عادة ما تكون فى اراضى وادى النيل والدلتا حيث تتوفر هذه الخدمات من طرق ومواصلات وخدمات صحية ورعاية طبية واسكان وغير ذلك من الانشطة المكملة للنشاط الانتاجى الزراعى ٠

ملاحق

الجزء الأول

ملحق رقم ١ــ١ العمالة اللازمة لاداء العمليات الزراعية المختلفة لكل من المحاصيل الزراعية المختلفة

العمليات الزراعية / المحصول	تحضير الارض للزراعة		الزراعة		ترقيع وخف		السرى		العزق*		تنقية حشائش		نثر سماد		مقاومة آفات		الحصاد والجنى والدراس..الخ	
	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم	رجل /يوم	ولد /يوم
قمح	٤ر٧٥	—	٠ر٢٥	—	—	—	٤	١	—	—	—	—	٢	—	—	—	١٦	٣
شعير	٤ر٠	—	٠ر٢٥	—	—	—	٣	هر٠	—	—	—	—	—	—	—	—	١١	هر٢
فول	٤ر٠	—	١	—	—	—	١	—	٤	—	—	١	—	١	—	—	٩	٣
حلبه	٣ر٠	—	١	—	—	—	٣	هر٠	—	—	—	—	—	—	—	—	١٣	هر١
حمص	٨ر٠	—	٠ر٢٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٣ر٧٥	٢
عدس	٥ر٠	—	هر٠	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	هر١٣	٢
ترمس	هر١٠	—	٣	١	—	—	٣	١	—	—	—	—	—	—	—	—	هر١٢	—
بصل شتوى	هر٣	—	١٠	٢٠	—	—	٢	—	٢	—	٢٤	—	٢	—	—	—	١٤	٢٦
كتان	٦ر٠	—	هر٠	—	—	—	٢	—	١	٢	١٢	—	١	—	—	—	هر٢٢	٤
ترمس	٧ر٠	—	هر١	١١	—	—	هر٤	١	٦	٢٠	—	—	٢	١	—	—	١٨	١٠
برسيم تحريش	٣ر٠٠	—	٠ر٢٥	—	—	—	هر٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	—
برسيم مستديم	٣ر٠٠	—	٠ر٢٥	—	—	—	٤	١	—	—	—	—	٠ر٢٥	—	—	—	١٢	—
برسيم ريانة	٣ر٠٠	—	٠ر٢٥	—	—	—	٤	١	—	—	—	—	٠ر٢٥	—	—	—	هر١٧	٢
قطن	٩ر٠	—	—	٣	—	٤	٨	—	١٥	—	—	—	٢	—	٤٦	—	٨	٣٤
أرز	٤ر٠	—	٨	٢٧	—	—	٧	٣	—	—	١	٧	١	—	—	—	١٤	٣
ذرة شامى	٤ر٠٠	—	—	٢	٢	—	٥	—	٧	١	—	—	٢	—	—	—	٥	٧
ذرة رفيعة	٦ر٠٠	—	هر٣	—	—	٣	٩	—	٨	—	—	—	هر١	—	—	—	١٤	٦
سمسم	٦ر٢٥	—	٠ر٢٥	—	٢	—	٤	—	هر٢	٢	—	—	—	—	هر٠	—	هر١٤	—
فول سودانى	٢	—	هر٠	٣	—	—	١٠	—	١٣	—	—	—	هر١	—	٢	—	١٢	٣٢
قصب سكر	١٠	—	١٤	١٤	—	—	١٧	—	١٨	—	—	—	٢	—	—	—	٣٧	١٧
قصب خلفه	٥	—	—	—	—	—	١٧	—	١٨	—	—	—	٢	—	—	—	٣٧	١٧

المصـــــــدر: وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء .

* تشمل العمالة اللازمة لتنقية الحشائش بالنسبة للمحاصيل الصيفية.

ملحق رقم ١ـ٢ التاريخ التقريبي لاداء العمليات الزراعية المختلفة وطول فترة تنفيذ ما لكل من الحاصلات الزراعية المختلفة

الشهر	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونية		يولية		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
الحصول	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ ـ	١٦ـ	١ ـ	١٦ ـ
قمح	٥	٥	٤٣	٤٣	٤	٤	ـ	ـ	٧	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٢	٢	٥٤٣	٥٤٣
شعير	ـ	ـ	٤	٤	ـ	ـ	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٢	٢	٥٤٣	٥٤٣
فول	٥	٥	٤	٤	ـ	ـ	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٢	٢	٥٤٣	٥٤٣
حلبه	ـ	ـ	٤	٤	ـ	ـ	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٥٤٣٢	٥٤٣	٥٤٣	٥٤٣
حمص	٥	٥	٥	ـ	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٤٣٢	٥٤٣	٥٤٣	٥٤٣
عدس	ـ	ـ	٤	ـ	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٥٢	٥٤٣	٥٤٣	٥٤٣
ترمس	ـ	ـ	٤	٤	٤	ـ	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٥٤٣٢	٥٤٣	٥٤٣	٥٤٣
بصل شتوى	٦٥	٦٥	٦٥٤٣	٥٤٣	ـ	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٢	٤٣٢	٦٥٤٣	٦٥٤٣
كتان	٥	٥	٥٤	٥٤	٤	ـ	ـ	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٥٤٣٢	٥٤٣	٥٤٣	٥٤٣
نوم	٦٥	٦٥	٥٤	٥٤	٦٥٤	٥٤	ـ	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٤٢	٤٣	٦٥٤٣	٦٥٤٣
برسيم تحريش	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢١	٤٢١	٤	٧٤	٧٤
برسيم مستديم	٧	٧	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٢٤	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢٢١	٤٢٢	٧٤	٧٤
برسيم ربابة	٧	٧	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٤	٤	ـ	٧	٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢٢١	٤٢٢	٧٤	٧٤
قطن	ـ	١	١	٢١	٢	٥٤٢٢	٦٥٤	٦٥٤٢	٦٥٤	٢١٥٤	٧١	٧١	٤	٤	٧١	٤	٨	٨	٨	٨	ـ	ـ	ـ	ـ
الأرز الصيفى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٢	٥٤٢	٦٥٤	٦٥٤	٦٥٤	٤	٤	ـ	٨	٨	٨	ـ	ـ	ـ
ذرة شامى صيفى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٥٤٢٢	٦٥٤٣	٦٥٤	٦٥٤	٤	٤	ـ	٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ذرة رفيعة صيفى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٥٤٢	٦٥٤٣	٦٥٤٣	٧٥٤	٤	٤	ـ	٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
سمسم	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢١	٦٥٤٢١	٦٥٤٣	٦٥٤٣	٧٥٤	٧١	ـ	ـ	٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
فول سودانى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤	٢٢١	٦٥٤٣٢	٦٥٤	٧٥٤	٧١	٧١	٤	ـ	٨	٨	٨	ـ	ـ	ـ	ـ
أرز نيلى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٢١	١	٥٤٣	٤	٤	ـ	ـ	٨	٨	ـ	ـ	ـ
ذرة رفيعة نيلى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢١	٦٥٤٣٢	٦٥٤٣	٤	٦٥٤٣٢	٤	ـ	٨	٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ذرة شامى نيلى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢١	١	٦٥٤٣٢	٤	٤	ـ	٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

أنظر: وزارة الزراعة ، المذكرة الزراعية.

الحاصلات الشتوية :

١ = تحضير الأرض للزراعة.
٢ = الزراعة.
٣ = نشر السماد
٤ = الرى
٥ = العزق وتقية الحشائش
٦ = العزق
٧ = الحصاد والجنى والدراس ... الخ

الحاصلات الصيفية والنيلية :

١ = تحضير الأرض للزراعة
٢ = الزراعة
٣ = ترقيع وخف
٤ = الرى
٥ = العزق وتقية الحشائش
٦ = نشر السماد
٧ = مقاومة الآفات
٨ = الحصاد والجنى والدراس ... الخ

ملحق رقم ١ـ٣ اجمالي احتياجات الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعي «بمتوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعي على مستوى الجمهورية»

خلال عام ١٩٧٥

	يناير		فبراير		مارس		أبريل		مايو		يونية		يولية		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ
اجمالي احتياجات الأنشطة الزراعية من العمل الزراعي:																								
رجل / يوم	١٦٨١٦	٢١٥٣٤	٢٠٦٩٠	٢٠٦٧٩	١٧٣٠٦	٢٣١٤٤	٢٨٩٣٠	٢٣٢٨٦	٣٣٦٩٣	٤٤٩٠٤	٣٩٧٠٨	٢٩٨٩٣	٢٢٧١٥	٢٢٠٢٠	٢١٧٩٠	٢٧٨٥٣	٢٧٥٨٦	٢٢٦٠١	٢٤٩٩٢	٣٠٧١٨	٢٥٠٣٢	٢٤٨٤	٢٠٤٠٨	٢١٣٨
ولد / يوم	١٧٧٧	١٧٧٧	٢٠٢٣	٢٢٧١	٢٢١٥	٢٢٤٩	٥٣٤٠	٢٢٤٤	٤٣١٤	٥٨٠٨	٢٥٧٢١	٢٠٧٤٦	٥٨٠٨	٢٠٧٤٦	٥٨٦٢	١٠٠٢٤	١٢٢٤٥	١٤٩٠٨	١٥٦٦٠	٨١٢٦	٤٣٤٠	٣٠٢٥	٢٢٩٧	٢٢٩٧
ـ العماله المطلوبه فى الانشطة الزراعية																								
الفرض الاول	١٨٥٩٣	٢٣٣١١	٥٤١٠٦	٢٤٠٨٥	٢٠٥٢١	٢٤٢٩٣	٣٤٤٢٠	٢٣٠٣٠	٣٨٠٠٢	٢٣٨٥٠	٢٥٤٤٩	٢٧٥٤٩	٢٨٥٢٣	٤٢٧٦٦	٢٧٦٥٣	٢٧٨٧٧	٤٨٨٢١	٤٠٦٥٢	٥٣٨٥٤	٤٤٧٨٧	٢٩٨٢	٢٩٥٣	٢٢٥٥	٢٣٤٣٥
الفرض الثانى	١٧٣٠٥	١٧٤٢٣	٢٣٠٨٦	٢٢٤٦٩	١٨٩١٤	٢٢٦٦٩	٢٤٦٠٠	٢٣١١٥	٣٤٥٠٤	٣٤٥٠٤	٤٥٧٠٨	٤٧٥٠٩	٢٥٦٢٠	٣٢٣٤٤	٢٤٧٢٢	٣٢٨٦٦	٣٢٨٢٠٩	٣٠٠٥٦	٣٢٨٢٢	٤٤٧٨٧	٢٧٧٣	٢٣٤٠	٢١٦٨	٢٢٦٨
العماله المطلوبه فى الانشطة غير الزراعية																								
الفرض الاول	١٩٤٢٣	٢٤٤٧٧	٢٥٣٠٨	٢٥٢٦١	٢١٥٤٧	٣٠٨٢٢	٣٥٩٨٣	٣٤٦٨١	٣٩٩٠٨	٣٩٩٠٨	٧٢٢٤٣	٦٨٣٨٠	٢٩٩٤٩	٤٤٩٠٥	٢٩٠٩٦	٣٩٧٧١	٥١٢٧٣	٤٠٨٨١	٤٢٦٨٥	٥٦٥٤٦	٣٤٧٦	٣٥٠١٣	٢٣٨٣	٢٤٦٧
الفرض الثانى	١٨٤٢٤	٢٣٠٤٤	٢٤٢٤١	٢٣٤٨٨	٢٩٨٥٩	٢٧٠٨٣	٣٣١٨٠	٣٣٠٨٠	٣٧٤٤٣	٣٧٤٤٠	٦٠٤٢٨	٤٩٨٨٤	٢٦٩٠١	٣٤٠١٤	٢٥٩٥٨	٣٤٥٠٩	٤٠١٢١	٣١٤٥٥	٣٤٤٠٧	٤٧٠٢٦	٣٢٩٨٨	٣٣٥٠٥	٢٢٦٨١	٢٣٤٠٢
متوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى																								
الفرض الاول																								
العماله فى الانشطة الزراعية	٤ر٩	٥ر٢٥	٥ر١٣	٥ر١٢	٤ر١٢	٦ر٢٢	٧ر٧٢	٧ر٤٤	٨ر٥٦	١٤ر٦٢	١٦ر٩٩	١٤ر١٢	٦ر٤٢	١ر١٣	٦ر٢٣	٨ر٣	٩ر١١	٨ر١٥	٩ر١٥	١٢ر١٣	٦ر٢٣	٥ر٣٩	٥ر١٢	٥ر٢٨
" " الزراعية	٤ر٤٠	٥ر٢١	٥ر٧٠	٥ر٦٩	٤ر٨٥	٦ر٦٥	٨ر١٠	٧ر٨١	٨ر٩٩	١٤ر٣٥	١٧ر٨٤	١٥ر٤٠	٦ر٧٤	١٠ر١١	٦ر٤	٨ر٢٦	١١ر٥٥	١ر٢١	١ر٦١	١٢ر٧٣	٧ر٠٧	٥ر٣٦	٥ر٣٨	٤ر٥٥
وغير الزراعية																								
الفرض الثانى																								
العماله فى الانشطة الزراعية	٤ر٤٨	٤ر٦٧	٥ر٨٤	٥ر٦١	٤ر٧٨	٦ر٢٤	٧ر٤٩	٧ر٨٨	٩ر٠٣	١٤ر٢٧	١٣ر٧٩	١٢ر٠٢	٦ر٤٨	٨ر١٩	٦ر٢٥	٨ر٢١	١ر٦٦	٧ر١	٨ر٣	١٢ر٣٣	٧ر٠١	٥ر٣٧	٥ر٤٦	٥ر٢٤
" " وغير الزراعية	٤ر٦٦	٥ر٩٦	٦ر١٣	٥ر٩٤	٥ر٠٢	٦ر٩٨	٨ر٢٩	٨ر٢٤	٩ر٥٢	١٤ر٢٩	١٥ر٢٠	١٢ر٦٢	٦ر٨	٨ر٦	٦ر٢	٨ر٧٣	١٠ر١٥	٧ر١٦	٨ر٧	١١ر٨٩	٧ر٣٦	٥ر٣٥	٥ر٧٤	٥ر٢٢
أيام العمل المتاحه																								
باقتراض عدم وجود اجازات	١٥	١٦	١٥	١٣	١٥	١٢	١٥	١٢	١٥	١٢	١٥	١١	١٥	١٢	١٥	١٣	١٥	١٢	١٥	١٢	١٥	١٢	١٥	١٦
باقتراض وجود اجازات	١٢	١٣	١٢	١٠	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣

المصدر : حسبت من الجداول رقم (٢٧) ، (٣) ، (٤/١٤).

ملحق رقم ٤ـ٤ نسبة المستخدم الى المنتج من العمل الزراعي على مدار عام ١٩٦٠ في ج م ع

البيـــان / الشهـــر	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونية		يوليو		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ
(١) في ظل الفرض الأول																								
ـ بافتراض غياب الاجازات بين العاملين بالزراعة																								
ـ في الأنشطة الزراعية	٢١	٢٨	٣٠	٣٦	٢٣	٣٦	٤٢	٣٩	٣٧	٨٧	١٠٠	٨١	٦٦	٣٤	٤٧	٤٥	٦١	٥٥	٦١	٨٢	٤٦	٢٦	٢٦	٢٦
ـ في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية	٢١	٢٦	٣٢	٣٨	٢٥	٤١	٤٦	٤١	٦٩	٩١	١٠٥	٨٥	٦٩	٣٦	٤٩	٤٧	٦٥	٥٧	٦٣	٨٦	٤٩	٢٧	٢٧	٢٧
ـ بافتراض وجود الاجازات بين العاملين بالزراعة																								
ـ في الأنشطة الزراعية	٢٦	٣٥	٣٨	٤٢	٢٩	٤٨	٥٨	٤٩	٣٤	١٠٧	١٢٥	١٠٢	٨٣	٤٢	٥٨	٥٥	٧٧	٦٨	٧٦	١٠١	٥٨	٣٣	٣٣	٣٢
ـ في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية	٢٧	٣٦	٤٠	٥٠	٣١	٥١	٦١	٥٦	٣٦	١٩٦	١٣١	١٠٧	٨٧	٤٤	٦٢	٥٨	٨١	٧٢	٧٩	١٠٦	٦١	٣٤	٣٤	٣٣
(٢) في ظل الفرض الثاني																								
ـ بافتراض غياب الاجازات بين العاملين بالزراعة																								
ـ في الأنشطة الزراعية	٢٣	٣٢	٣٤	٣٩	٢٥	٤٠	٤٩	٤٥	٣١	٨٠	٨٥	٦٥	٥٥	٣٦	٥٠	٤٦	٥٥	٤٨	٥٤	٧٥	٤٧	٣٧	٢٩	٢٨
ـ في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية	٢٤	٣٤	٣٦	٤٢	٢٦	٤٢	٥١	٤٢	٣٢	٨٤	٨٩	٦٧	٥٨	٣٨	٥٣	٥١	٥٧	٥١	٥٧	٧٨	٤٩	٣٠	٣١	٣٠
ـ بافتراض وجود الاجازات بين العاملين بالزراعة																								
ـ في الأنشطة الزراعية	٢٨	٣٩	٤٣	٥٩	٣٣	٤٩	٦٣	٥٦	٣٨	٩٨	١٠٦	٨١	٦٨	٤٤	٦٣	٦٠	٦٨	٦٠	٦٨	٩٢	٥٨	٣٦	٣٧	٣٥
ـ في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية	٣٠	٤٢	٤٥	٥٤	٣٣	٥٣	٦٤	٥٨	٤٠	١٠٤	١١٢	٨٤	٧٣	٣٦	٦٦	٦٣	٧٢	٦٣	٧١	٩٦	٦٢	٣٨	٣٨	٣٧

ملحق رقم ١ـ٥

(أ) نسبة المستخدم الى الساع من العمل الزراعى فى مناطق الوجه البحرى

البيان / الشهور	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونيه		يوليه		اغسطس		سبتمبر		اكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦	١٦ـ	١ـ	١ـ	١٦ـ	١٦ـ	١ـ	١ـ	١٦ـ	١٦ـ	١ـ
القسم الاول :																								
١ ـ الانشطة الزراعية بدون اجازات	٣١	٢٧	٤١	٤٢	٣٤	٤٦	٥٥	٥٤	٦٣	٦٧	١٤٥	١٣٤	٧٧	٤٨	٤٩	٥٦	٨١	٦٩	٦١	٩١	٥٥	٤٦	٣٩	٣٢
الانشطة الزراعية مع وجود اجازات	٣١	٤٦	٥١	٤٣	٥٢	٤٩	٦٧	٨٤	١٢٩	١٨٦	١٦٧	٩٧	٥٩	٦١	٦٨	١٠٢	٨٥	٧٢	٩٦	١١٢	٦٩	٥٢	٤٨	٤٦
الانشطة الزراعية وغير الزراعية مع وجود اجازات	٣٣	٣٩	٥٠	٤٢	٣٦	٤٩	٥٨	٥٦	٧٠	١٢٠	١٥٢	١٤٠	٨١	٥٠	٥٨	٥١	٨٥	٧٢	٩٢	٧٢	٥٨	٤٨	٤١	٣٩
الانشطة الزراعية غير الزراعية مع وجود اجازات	٤١	٤٨	٥٤	٦٤	٤٤	٦٠	٧٢	٧٢	٨٨	٢٣٥	١٩٠	١٧٥	١٠٢	٦١	٦٤	٧٢	١٠٧	٨٠	٩٠	١١٨	٧٢	٦٠	٥١	٤٨
القسم الثانى :																								
الانشطة الزراعية بدون اجازات	٣٤	٤١	٤٤	٥٠	٣٦	٤٧	٥٣	٥٣	٧١	٩٩	١٢٥	١٠٦	٦٥	٤٧	٤٨	٥٤	٧١	٦٢	٢٩	٨٩	٤٨	٤٨	٤٣	٤٠
الانشطة الزراعية مع وجود اجازات	٤٢	٥٠	٦٥	٤٥	٥٨	٦٢	٧٢	٧٢	٨٩	١٢٢	١٥١	١٣٣	٨٢	٥٨	٦٠	٦٦	٨٩	٧٨	٧٧	١٠٦	٧٣	٦٤	٥٢	٥٠
الانشطة الزراعية وغير الزراعية بدون اجازات	٣٦	٤٣	٤٧	٥٢	٣٧	٤٩	٦٠	٦٠	٧٤	١٠٤	١٤٧	١١٢	٦٨	٥٠	٥١	٥٧	٧٤	٦٥	٩٠	٩١	٥٨	٤٤	٤٢	٤٢
الانشطة الزراعية وغير الزراعية مع وجود اجازات	٤٤	٥٣	٥٨	٦٨	٤٧	٦١	٧٥	٦٣	٩٣	١٢٨	١٥٨	١٤٠	٨٥	٦١	٦٣	٧٠	٩٣	٨١	١١١	٧٧	٦٤	٥٤	٥٢	٥٢

(ب) نسبة المستخدم الى الساع من العمل الزراعى فى مناطق بحرى الوسطى

البيان / الشهور	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونيه		يوليه		اغسطس		سبتمبر		اكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦
القسم الاول :																								
الانشطة الزراعية بدون اجازات	٢٣	٢٧	٣٠	٣٥	٢٥	٣٤	٥٢	٥٢	٥٤	٨٤	٨٦	٦٨	٥٣	٣٦	٣٧	٦٢	٨٣	٤٦	٥٥	٦٤	٣٤	٢٢	٢٧	٢٦
الانشطة الزراعية مع وجود اجازات	٢٨	٣٣	٣٧	٤٥	٣٩	٤٢	٥٦	٦٦	٣٦	١٠٤	١٠٨	٨٥	٧١	٤٥	٤١	٨٤	١٠٤	٥٨	٦٩	٧٩	٤٣	٤٨	٣٤	٣٣
الانشطة الزراعية وغير الزراعية بدون اجازات	٢٤	٢٨	٣١	٣٦	٢٦	٣٦	٥٤	٦٠	٥٩	٨٩	٩٠	٧١	٦٦	٣٨	٣٩	٧٢	٨٧	٤٩	٥٩	٦٧	٣٦	٢٤	٢٩	٢٨
الانشطة الزراعية وغير الزراعية مع وجود اجازات	٣٠	٣٥	٣٩	٤٣	٣٤	٤٤	٦٨	٧٠	٤٧	١٠٩	١١٣	٨٩	٨٣	٤٧	٤٩	٨٨	١٠٩	٦١	٧٤	٨٣	٤٥	٣٠	٣٦	٣٤
القسم الثانى :																								
الانشطة الزراعية بدون اجازات	٢٤	٢٩	٣١	٣٥	٢٥	٣٤	٥٣	٥٤	٥٩	٢٨	٦٠	٢٨	٤٩	٣٧	٣٨	٦٥	٧٣	٤٠	٤٩	٥٨	٣٤	٢٣	٢٩	٢٨
الانشطة الزراعية مع وجود اجازات	٢٥	٣٩	٤٦	٤١	٢٧	٣٤	٥٤	٧٠	٤٠	٩٢	٩٧	٧٥	٦١	٤٠	٤٢	٨١	٩١	٥٩	٦٤	٧١	٤٣	٣٣	٣٩	٣٤
الانشطة الزراعية وغير الزراعية بدون اجازات	٢٥	٣٠	٣٣	٣٩	٣٥	٣٩	٥٦	٥٩	٦٢	٨٢	٩٣	٦٣	٥١	٣٩	٤٠	٦٩	٧٨	٤٣	٥٩	٦٠	٣٦	٣٠	٣٩	٣٩
الانشطة الزراعية وغير الزراعية مع وجود اجازات	٣١	٣٧	٤١	٤٨	٣٣	٤٣	٧٠	٧٣	٤٨	٨٠٤	١٠٢	٧٩	٦٤	٤٨	٥٠	٨٥	٩٦	٥٣	٦٥	٧٤	٤٥	٣٨	٣٩	٣٥

ملحق رقم ١ـ٦

(ـ د) نسبة المستخدم / المتاح من العمل الزراعي في منطقة حر العليسا

البيان / الشهور	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونيو		يوليو		اغسطس		سبتمبر		اكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ
الفرض الاول :																								
الانشطة الزراعية بدون اجازات	٢٥	٢٨	٣١	٣٥	٣٩	٣٦	٤٢	٣٥	٣٤	٦٥	٦٤	٤٢	٤٠	٢٦	٢٨	٣٢	٤٣	٣٦	٤٨	٥٠	٣١	٢٦	٣٠	٢٩
الانشطة الزراعية مع وجود اجازات	٣١	٣٤	٣٩	٤٦	٤٤	٥٣	٤٤	٤٣	٣٦	٨٠	٧٤	٥٢	٥٠	٣٢	٣٥	٣٩	٥٤	٤٥	٦٠	٦١	٣٨	٣٢	٣٧	٣٥
الانشطة الزراعية وغير الزراعية بدون اجازات	٢٦	٢٩	٣٣	٣٧	٣٠	٣٨	٤٥	٣٤	٣٦	٦٩	٦٨	٤٤	٤٢	٢٧	٣٠	٣٤	٤٦	٣٨	٥١	٥٣	٣٢	٢٧	٣١	٣٠
" " " مع وجود اجازات	٣٣	٣٦	٤٢	٤٩	٣٨	٤٧	٥٦	٤٧	٤٥	٨٥	٨٥	٥٥	٥٣	٣٣	٣٧	٤٢	٥٧	٤٨	٦٣	٦٥	٤٠	٣٤	٣٩	٣٧
الفرض الثاني :																								
الانشطة الزراعية بدون اجازات	٢٦	٣٠	٣٤	٣٧	٣٠	٣٦	٤٣	٣٧	٣٦	٦٣	٦١	٣٨	٣٦	٢٧	٣٠	٣٣	٤١	٣٤	٤٦	٤٨	٣٢	٢٧	٣٠	٣١
" " مع وجود اجازات	٣٣	٣٦	٤٢	٤٨	٣٨	٤٦	٥٤	٤٧	٤٦	٧٨	٧٦	٤٧	٤٥	٣٤	٣٧	٤١	٤٩	٤٢	٥٧	٥٩	٤٠	٣٤	٣٧	٣٨
" " وغير الزراعية بدون اجازات	٢٨	٣١	٣٥	٣٩	٣٨	٤٥	٤٠	٣٨	٣٦	٦٦	٦٤	٣٩	٣٧	٢٩	٣١	٣٥	٤٢	٣٥	٤٨	٥٠	٣٣	٢٨	٣٣	٣٢
" " " مع وجود اجازات	٣٥	٣٨	٤٤	٥٠	٣٩	٤٧	٥٧	٥٠	٤٨	٨٢	٨٠	٤٩	٤٧	٣٥	٣٩	٤٣	٥٠	٤٤	٦٠	٦٢	٤٢	٣٥	٤٩	٣٩

(ـ د) نسبة المستخدم / المتاح من العمد الزراعي على مستوى الجمهورية

(نسبة مئوية)

البيان / الشهور	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونيو		يوليو		اغسطس		سبتمبر		اكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ
الفرض الاول :																								
الانشطة الزراعية بدون اجازات	٢٨	٣٣	٣٦	٤٢	٣١	٤١	٥١	٥٠	٥٧	٩٤	١١٣	٩٨	٦٤	٤٠	٤٩	٥٣	٧٣	٥٦	٦١	٧٦	٤٥	٣٦	٣٤	٣٣
الانشطة الزراعية مع وجود اجازات	٣٥	٤٠	٤٥	٥٤	٣٨	٥١	٦٤	٦٢	٧١	١٤٢	١٤٤	١١٢	٨٠	٤٩	٥٢	٦٤	٩٢	٧٠	٧٦	٩٣	٥٦	٤٥	٤٣	٤١
الانشطة الزراعية وغير الزراعية بدون اجازات	٢٩	٣٤	٣٨	٤٤	٤٣	٥٤	٥٤	٥٢	٦٠	٩٩	١٠٣	١٢٩	٦٧	٤٩	٥٤	٦٦	٧٧	٦١	٦٤	٨٠	٤٧	٣٨	٣٦	٣٥
الانشطة " " مع وجود اجازات	٣٧	٤٢	٤٧	٥٧	٤٠	٥٣	٦٧	٦٥	٧٥	١١٨	١٤٩	١٢٨	٨٤	٥٢	٥٤	٦٩	٩٦	٧٧	٨٠	٩٨	٥٩	٤٧	٤٥	٤٣
الفرض الثاني :																								
الانشطة الزراعية بدون اجازات	٣٠	٣٥	٣٩	٤٣	٣٢	٤١	٥٣	٥٢	٦٠	٨٦	٩٧	٨٠	٥٥	٤٠	٤٢	٥٢	٦٤	٥١	٥٥	٧١	٤٧	٣٨	٣٦	٣٥
الانشطة الزراعية مع وجود اجازات	٣٢	٤٤	٤٩	٥٧	٤٠	٥١	٦٧	٦٦	٧٦	١٠٦	١٢١	١٠٠	٦٨	٥٠	٥٢	٦٤	٨٠	٦٣	٦٩	٨٧	٥٨	٤٧	٤٨	٤٣
الانشطة الزراعية وغير الزراعية بدون اجازات	٣١	٣٧	٤١	٤٦	٣٣	٤٤	٥٦	٥٥	٦٣	٩٠	١٠٢	٨٤	٥٧	٤٢	٤٤	٥٥	٦٨	٥٣	٥٨	٧٤	٤٩	٤٠	٣٨	٣٧
" " " مع وجود اجازات	٣٩	٤٦	٥١	٥٩	٤٢	٥٤	٧٠	٦٩	٧٩	١١١	١٢٧	١٠٥	٧٢	٥٢	٥٥	٦٧	٨٥	٦٦	٧٢	٩١	٦١	٥٠	٤٨	٤٥

ملحق رقم ١ـ٧ احتياجات المحاصيل الزراعية المختلفة من العمل الزراعـــــى
بالالف عامل / يوم تبعا للمساحة المتزرعة منها عام ١٩٧٥ فى كل
مناطق وجه بحرى ، ومصر الوسطى ، ومصـر العليـــا

المناطق / المحصول	وجه بحـــرى		مصر الوسطـى		مصر العليـا	
	رجـل / يـوم	ولـد / يـوم	رجـل / يـوم	ولـد / يـوم	رجل / يوم	ولد / يوم
قمح	٢١٢٤١	٣١٤٧	٦٨٢٦	١٠١١	٩٥٦٩	١٤١٨
شعير	١٤١٣	٢٣٩	٢٠٤	٣٤	٢٠١	٣٣
فول	٢٠٢٢	٥٣٢	٢٢٨٠	٦٠٠	١٠٣٦	٢٧٣
حلبه	٢٨	٣	٣٦٨	٣٧	٢٤٢	٢٤
حمص	٥٧	٥	٢ر٢	٠ر٢	٧٣	٧
عدس	٨	١	١٣ر٠	١ر٢	١٢٠٥	١١٥
ترمس	٩٢	٩	٣٧	٤ر٠	٢٩	٣
بصل شتوى	١٤١	٢٩٤	٢٥٥	٥٣٢	٤٩٦	١٠٣٦
كتان	١٧٥٨	٨٧٩	٨٨	٤٤	—	—
توم	٢٠٧	٢٢٨	٢٤٦	٢٧١	٢٠	٢٢
برسيم تحريش	٩٦٤٧	—	٢١٩٧	—	١٣٦٣	ـ
برسيم مستديم	٢١٩٩٦	١١٢٨	٤٨٣٦	٢٤٨	٢٥٣٥	١٣٠
برسيم ربابه	٢٧٧٥	٣٣٣	١٤٧٥	١٧٧	٣٢٥	٣٩
خضر شتوى	٦١٨٦	٣٢٧٥	٣١٢٦	١٦٥٥	١٠١٥	٥٣٧
أخرى	٧٥٠	٧٥٠	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٧٥٠
جملة الشتوى	٦٨٣٢١	١٠٨١٦	٢٣٦٥٣	٦٣١٤	١٩٨٥٩	٥٣٨٧
قطن	٣٧٠٠٢	٧٦٦٤٧	١١٨٨٦	٢٢٦٢١	٧٦٤٤	١٥٨٣٤
أرز صيفى	٣٦٠٨٥	٤١٢٤٠	٥٨١	٦٦٤	—	—
ذرة شامى صيفى	٢٣٧٥٠	٩٤٨٠	٨٥٥٠	٣٤٢٠	٣٤٠٠	١٣٦٠
ذرة رفيعة صيفى	٣٦٥٤	٧٨٣	١٦٠٤٤	٣٤٣٨	—	—
فول سودانى	٨٩٤	٧٦٣	٢٣٨	٢٠٣	١٧٢	١٤٧
سمسم	٩٨	١٤	٤٥	٦	٧٧٠	١١٠
قصب	٩٠١	١٩٤	٢٦١٥	٥٦٣	١٣٧٠٧	٢٩٥٠
خضر صيفى	١٥٢٤٩	٨٠٧٣	٤٨٩٦	٢٥٩٢	١١٧٣	٦٢١
أخرى	٢٠٥٠	٢٠٥٠	١٦٠٠	١٦٠٠	٧٥٠	٧٥٠
جملة الصيفى	١١٩٦٣٣	١٣٩٢٤٤	٤٦٤٥٥	٣٧١٠٧	٢٧٦١٦	٢١٧٧٢
أرز نيلى	—	—	١٧٥	٢٠٠	—	—
ذرة رفيعة نيلى	—	—	٨٤٠	١٨٠	١٨	٤
ذرة شامى نيلى	٣٤٢٥	١٣٧٠	٤٩٠٠	١٩٦٠	١٧٧٥	٧١٠
خضر نيلى	٨٩٧٦	٣٧٥٢	٣٧٦٢	١٩٤٤	٧٦٥	٤٠٥
أخرى	٥٥٠	٥٥٠	٦٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٥٠٠
جملة النيلى	١٢٩٥١	٦٦٧٢	١٠٢٧٧	٤٨٨٤	٣٠٥٨	١٦١٩
الفاكهة	٢٨٥٦٦	١٠٧٦٤	٧٣١٤	٢٧٥٦	٣٤٥٠	١٣٠٠
جملة احتياجات الانتاج النهائـى	٢٢٩٤٧١	١٦٧٤٩٦	٨٧٦٩٩	٥١٠٦١	٥٣٩٨٣	٣٠٠٧٨

ملحق رقم ١ـ٨

(أ) اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعى ، ومتوسط عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى فـــــى مناطق الوجه البحرى خلال عام ١٩٧٠

	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونية		يولية		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ	١ـ	١٦ـ
اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية من العمل الزراعى																								
رجل / يوم	١٠٤١٩	١٣٤٩١	١٣٦٩١	١٢٨٣١	١٤٢٢٢	١٠٥٤٥	١٦٩٩٦	١٧٢٩٠	٢١٣٥٧	٢٧٣٢١	٢٤٩١٥	١٩٩٠٤	١٢٧١١	١٤١٤٣	١٣٣٧١	١٥٤٧٩	١٦٠٦٢	١٥٠٦٩	١٤٨٨٥	١٢٤٩٥	١٢٤٥٣	١١٨١٧	٣٣٨٦	٣٣٨٦
ولد / يوم	٨٩٤	٨٩٤	١٠٨١	٢٩٦١	٣٤٧٠	١٨٢٧	٢٩٢٨	٢١٠٨	٢٧٩٤	١٣٠٨٤	٢٧٤٦٥	٢٨٢٦٨	١٤٢١٠	٤٢١٥	٤٢٨٤	٥٩٢٢	١٣٣٤٢	٩٧٢٣	٩٩٦٠	١١٥٠١	٢٤١٢	١١٨٥	٢٠٩٩	١١٨٥
جملة العمالة المطلوبة فى الأنشطة الزراعية ـ																								
الفرض الأول	١١٣١٣	١٤٣٨٥	١٤٧٢١	١٤٧٩٤	١٢٣٤٢	١٧٩٠٧	١٩٨٦٤	١٩٤٤٨	٢٤١٥١	٢٤٤٤٦	٥٠٢٣٨	٤٨٢٧٢	٢٧٩٢١	١٨٣٥٨	١٧٦٥٥	٢١٤٠١	٢٤٩٠٤	٢٤٧٩٢	٢٤٨٤٥	١٩٩٠٨	٣٥١٨٩	١٤٠٠٢	٣٦٥٠٤	١٤٤٣١
الفرض الثانى	١٠٨٦٦	١٣٩٣٨	١٤٢٣٢	١٣٨١٣	١٢٤٢٩	١٦٠٧٢	١٨٣٩٠	١٨٣٦٩	٢٢٧٥٤	٢٣٨٧٤	٣٨٦٤٨	٣٤٠٨٨	٢٠٨١٦	١٦٢٥١	١٥٥١٣	١٨٤٤٠	٢٢٧٢٣	١٩٩٣١	١٩٨٦٥	١٨٧٠٢	٢٩٤٣٩	١٣٤١٠	٥٥٠٢٥	١٣٥٢٦
العمالة المطلوبة فى الانشطة الزراعية وغير الزراعية																								
الفرض الأول	١١٨٧٩	١٥١٠٤	١٥٥١١	١٥٥٣٤	١٢٩٥٩	١٨٨٠٢	٢٠٨٥٧	٢٠٤٢٠	٢٥٢٥٩	٢٤٤٣٤	٥٠٩٩٩	٥٠٦٨٢	٢٩٣١٧	٢١٨٥٧	١٧٥٣٨	٢٢٤٧١	٣٠٨٧٤	٢٦٠٣٢	٢٦٠٨٧	٢٠٩٠٣	٣٦٩٤٨	١٤٠٧٣	٣٧٣٨٢	١٥١٥٢
الفرض الثانى	١١٤٠٩	١٤٦٣٥	١٤٩٤٤	١٤٥٠٤	١٢٠٠٠	١٦٨٧١	١٩٣٦٠	١٩٢٨٣	٢٣٨٩٢	٢٣٥٦٨	٤٠٨٨٠	٣٥٧٦٢	٢١٨٠٧	١٧٠٦٤	١٦٢٨٩	٢١٣٦٢	٢٣٨٧٠	٢٠٨٠٢	٢٠٨٥٨	١٩٦٣٧	٣٠٩١١	١٤٠٨٩	٣٦٣٢٢	١٤٥٣١
عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى																								
الفرض الأول																								
العمالة بالانشطة الزراعية	٤٫٧	٥٫٩٧	٦٫١٣	٦٫١٤	٥٫١٢	٧٫٤٣	٨٫٢٥	٨٫٠٧	١٠٫٠٣	١٢٫٣٨	٢١٫٢٤	٢٠٫٠٤	١١٫٠٦	٧٫٢٢	٧٫٣٣	٨٫٨٨	١٢٫٢١	١٠٫٢٩	١٠٫٣١	٨٫٢٦	١٤٫٦١	٥٫٨٤	٦٫٨٧	٥٫١٩
العمالة بالانشطة غير الزراعية	٤٫٩٣	٦٫٢٧	٦٫٤٤	٦٫٤٥	٥٫٢٨	٧٫٨١	٨٫٦٤	٨٫٤٨	١٠٫٣٢	١٧٫٦٢	٢٢٫٨٣	٢١٫٠٤	١٢٫١٧	٨٫٠٠	٧٫٢٠	٩٫٢٣	١٢٫٧٨	١٠٫٨١	١٠٫٨٣	٨٫٢٨	١٥٫٣٤	٦٫١٠	٧٫٣٢	٦٫٢٩
الفرض الثانى																								
العمالة بالانشطة الزراعية	٥٫٠٨	٦٫٠٢	٦٫١٦	٦٫٤٦	٥٫٢٥	٧٫٠٢	٨٫٣٤	٨٫٣٠	١٠٫٢٥	١٥٫٥٥	١٨٫٠٩	١٥٫٩٥	٩٫٧٤	٧٫١٠	٧٫٢٦	٨٫٦٣	١٠٫٢٤	٩٫٣٢	٩٫٣٠	٨٫٧٥	١٣٫٧٨	٦٫٢٨	٧٫٣٧	٦٫٢٨
العمالة بالانشطة الزراعية وغير الزراعية	٥٫٢٤	٦٫٨٥	٦٫٩٩	٦٫٧١	٥٫٦٢	٧٫٩٠	٩٫٠٤	٩٫٠٣	١١٫١٨	١٦٫٢٤	١٨٫٩٩	١٦٫٧٥	١٠٫٢٣	٧٫١٩	٧٫٦٢	٩٫٠٦	١١٫١٧	٩٫٣٣	٩٫٧٦	٩٫١٩	١٤٫٤٧	٦٫٨٠	٧٫٣٤	٦٫٨٠
أيام العمل المتاحه																								
بافتراض عدم وجود اجـــــازات	١٥	١٦	١٥	١٣	١٥	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٦	١٥	١٦	١٤	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦
بافتراض وجود اجازات	١٢	١٣	١٢	١٠	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢	١٣

ملحق رقم (٩)

(ب) اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعى ، ومتوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى منطقة صرو البحيرى خلال عام ١٩٧٥

	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونية		يولية		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)
اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية من العمل الزراعى																								
رجل / يوم	٣٠٨٤	٤٠٤٦	٤١٣١	٤٠٩٦	٣٩٠٦	٣١٠٦	٤٢٠٢	٦٧٩٦	٧٣٦٠	٧٣٦٨	٨٦٧٥	٦٦٤٧	٤٧٣٠	٤٩١٦	٤٧١٤	٨١٣٧	٧٤٥٥	٤٠٤٦	٥٠٩٤	٦٤٥٢	٤١٧٦	٣٠٠٢	٣٢٩٣	٣٨٠٦
ولد / يوم	٤٦٨	٤٦٨	٧٦٩	٧٥٨	١٣٩٦	١٣٠٢	٩٩١	١٣٠٢	١٠٠٨	٤٧٦٤	٥٦٣٦	٤٣٤١	٤٠٦١	١١٤٠	١٠٩١	٣٢٠٩	٥٤٩١	٣٢٩٦	٣٥٤٠	٤٢٢٤	١٢٠٥	٥١٣	٦٠٣	٦٠٣
جملة العمالة المطلوبة فى الأنشطة الزراعية																								
القرص الأول	٣٥٠٢	٤٠١٤	٤٦١٨	٤٦٧٥	٣٨٦٤	٥٧٠٣	٨٠٩٨	٨٣٠٦	٨٧٤٦	١٤٠٥٨	١٢٤٥٩	١٠٥٨٨	٨٨٥١	٦٠٥٦	٥٨٠٥	١٣٣٤٦	١٣٩٥٤	٧٢٦٢	٨١٣٤	١٠٦٧٦	٥٣٨١	٣٠١٥	٤٢٩٦	٤٤٠٩
القرص الثانى	٣٢١٨	٤٢٨٠	٤٣٧٥	٤٢٩١	٣٤٨٥	٥٠٠٥	٧٤٤٧	٧٨٠٦	٨٢٤٦	١١١٧٦	١٠٨٣٣	٨٤١٨	٦٨٢١	٥٤٨٦	٥٢٦٠	٩٧٤٢	١٠٢٠٥	٥٦٥٤	٦٨٦٤	٨٥٦٤	٤٧٧٩	٣٦٥٩	٣٩٩٥	٤١٠٨
العمالة بالغير زراعية																								
القرص الأول	٤٢٣٠	٤٧٤٠	٤٨٤٩	٤٩٠٩	٤٠٥٧	٥٩٨٨	٨٨٠٣	٨٧٣٦	٩١٨٣	١٤٧٦١	١٤١٠٤	١١١١٧	٩٢٩٤	٦٣٥٩	٦٠٩٥	١١٩١٣	١٣٦٠٢	٧٦٢٥	٩٠٦٦	١١٢١٠	٥٦٥٠	٣٦٩١	٤٥٩٤	٤٦٢٩
القرص الثانى	٤٤٨٤	٤٤٩٤	٤٥٩٤	٤٥٠٦	٣٦٥٩	٥١٥٥	٧٨١٩	٨١٩٦	٨٦٥٤	١٣٢٦٠	١٣٧٥	٨٨٣٩	٧١٦٢	٥٧٦٠	٥٥٢٣	١٠٩٢٩	١٠٧١٥	٥٩٣٧	٧٢٠٧	٨٩٩٢	٥٠١٨	٣٤٢٢	٤١٩٥	٤٣١٣
متوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل																								
القرص الأول																								
العمالة فى الأنشطة الزراعية	٣٫٤٢	٤٫٢٤	٤٫٤٤	٤ هـ	٣٫٧٢	٥٫٤٨	٧٫٧٩	٧٫٩٨	٨٫٤١	١٣هـ٦١	١٢٫٩٣	١٠٫١٨	٨هـ٦١	٥هـ٨٢	٥هـ٨	١٠٫١١	١٢٫٤٦	٦٫٩٨	٨٫٣٠	١٠٫٢٧	٥٫١٧	٣٫٣٨	٤٫١٣	٤٫٢٤
العمالة فى الانشطة الزراعية وغير الزراعية	٤هـ٣	٤هـ٦	٤٫٢٦	٤٫٧٢	٣٫٩	٥٫٧٦	٨٫٢٨	٨٫٣٨	٨٫٨٣	١٤٫٢٩	١٣٫٥٨	١٠٫٦٩	٩٫٩٤	٦٫١٤	٥هـ٨٦	١١٫٤٦	١٣٫٠٨	٧٫٣٣	٨٫٨٢	١٠٫٧٨	٥٫٤٣	٣هـ٥	٤٫٣٤	٤٫١٥
القرص الثانى																								
العمالة فى الانشطة الزراعية	٣هـ٧	٤٫٦	٤٫٧١	٤٫٦٦	٣٫٧٥	٥هـ٣٨	٨٫٠١	٨٫٤	٨٫٨٣	١٢هـ٦	١١٫٥٥	٩٫٠٦	٣٫٣٤	٥هـ٩٠	٥هـ٦٦	١٠٫٤٨	١٠٫٢٨	٦٫٠٨	٧٫٣٨	٩٫٦١	٥هـ١٤	٣٫٥١	٤٫٣٠	٤٫٢٢
العمالة فى الانشطة الزراعية وغير الزراعية	٣٫٧٥	٤هـ٣	٤٫٩٤	٤٫٨٥	٣٫٩٤	٥هـ٢٥	٨٫٤١	٨٫٨٦	٩٫٤١	١٢هـ٩٩	١٢٫٢٤	٩٫٠١	٣٫٤٠	٦٫٥٠	٥هـ٩٤	١١ر٠	١١٫٥٣	٦٫٣٩	٧٫٧٥	٩٫٦٧	٥هـ٤٠	٣٫١٨	٤هـ٦	٤٫٦٤
ايام العمل المتاحة																								
باعتبار عدم وجود اجازات	١٥	١٦	١٥	١٢	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦
باعتبار وجود اجازات	١٢	١٣	١٢	١٠	١١	١٣	١٢	١١	١٢	١٣	١١	١١	١٢	١٣	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣

ملحق رقم (ـ ١٠ ـ)

(ح) اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية وغير الزراعية من العمل الزراعى ، وتوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى فى مختلف شهور السنة خلال عام ١٩٢٥

البيان	يناير		فبراير		مارس		أبريل		مايو		يونيو		يوليو		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ	١ ـ	١٦ ـ
اجمالى احتياجات الانشطة الزراعية من العمل الزراعى																								
رجل / يوم	٣٣١٣	٣٩٩٧	٤٢٤٦	٣٩٤١	٣٦٨٥	٤٦٠٠	٥٢٩٨	٤٦٨٦	٤٥٩٨	٧٤٧٨	٦٥٧٨	٣٧٤٢	٣٥١٩	٣٦٥٦	٣٧٠٥	٤٢٢٧	٤٠٦٩	٣٥٢٦	٥٠١٣	٥٥٧٨	٣٨٥١	٣٣٤٤	٣٩٤٨	٤٠٨٦
ولد / يوم	٤١٥	٤١٥	٤٦٦	٦٤٨	٦٣٠	١١٨٣	١٠٩٠	٥٩٥	٥١٢	٢٩٧١	٣٠٦٠	٤٥٢٢	٤٢٢٥	٤٠٣	٤٨٨	٨٩٣	٢٤٠٤	١٩٢٩	٢١٦٠	٢٤١١	٧٤٢	٥٠٣	٥٠٩	٥٠٩
حملة العمالة الطلوبة فى الانشطة الزراعية																								
الغرض الاول	٣٧٢٨	٤٤١٢	٤٧١٢	٤٥٨٩	٤٣١٥	٥٧٨٣	٦٣٠٨	٥٣٨١	٥١١٠	١٠٤٤٩	٩٦٣٨	٦٦٢٤	٥٩٩٤	٤١٠٩	٤١٩٣	٥١٣٠	٦٤٧٣	٥٤٥٥	٧١٧٣	٧٩٨٩	٤٥٩٣	٣٨٤٧	٤٤٠٧	٤٥٩٥
الغرض الثانى	٣٥٢١	٤٢٠٥	٤٤٧٩	٤٢٦٥	٤٠٠٠	٥٩٦٢	٥٧٦٣	٤٩٨٤	٤٨٥٤	٨٩٦٤	٨١٠٨	٥٠٠٣	٤٢٥٧	٣٨٨٣	٣٩٤٩	٤٦٨٤	٥٢٧١	٤٤٩١	٦٠٩٣	٦٧٨٤	٤٢٢٢	٣٥٩٦	٤٢٠٣	٤٣٤١
العمالة المطلوبة فى الانشطة الزراعية وغير الزراعية																								
الغرض الاول	٣٩١٤	٤٦٣٣	٤٩٤٨	٤٨١٨	٤٥٣١	٦٠٧٢	٦٦٢٣	٥٥٤٥	٥٣٦٦	١٠٩٧١	١٠١٢٠	٦٥٧٧	٦٦٩٤	٤٣١٤	٤٤٠٣	٥٣٨٧	٦٧٩٧	٥٧٢٨	٧٥٣٢	٨٣٨٨	٤٨٢٣	٤٠٣٩	٤٦٨٠	٤٨٢٥
الغرض الثانى	٣٦٩٧	٤٤١٥	٤٧٠٣	٤٤٧٨	٤٢٠٠	٥٤٥٢	٦٠٥١	٥٢٣٣	٥٠٩٧	٩٤١٢	٨٥١٣	٥٢٥٣	٤٩٩٥	٤٠٧٧	٤١٤٦	٤٩١٨	٥٥٣٥	٤٧١٦	٦٣٩٨	٧١٢٣	٤٤٣٣	٣٧٧٦	٤٤١٣	٤٥٥٨
متوسط عدد ايام العمل الفعلية للعامل الزراعى																								
الغرض الاول																								
العمالة فى الانشطة الزراعية	٣٫٧٣	٤٫٤٢	٤٫٧٢	٤٫٩٩	٤٫٣٢	٥٫٢٩	٦٫٥١	٥٫٢٧	١٠٫٤٦	١٢٫٥	٩٫١٥	٦٫٢٧	٦٫٥١	٤٫١١	٤٫٢	٥٫١٣	٦٫٤٨	٥٫٠٦	٧٫١٨	٨٫٠	٤٫٦	٣٫٨٥	٤٫٦٩	٤٫٦٣
العمالة فى الانشطة الزراعية وغير الزراعية	٣٫٩٥	٤٫٦٧	٤٫٩٩	٤٫٨٦	٤٫٨٧	٦٫١٢	٦٫٧٧	٥٫٩٣	١١٫٠٦	١٠٫٢	٦٫٦٣	٦٫٣٤	٦٫٣٤	٤٫٣٥	٤٫٢٤	٥٫٤٣	٦٫٨٥	٥٫٧٧	٧٫٠٩	٨٫٤٦	٤٫٨٦	٤٫٠٧	٤٫٧٢	٤٫٨٦
الغرض الثانى																								
العمالة فى الانشطة الزراعية	٣٫٦٧	٤٫٧٤	٥٫٠٥	٤٫٨١	٤٫٦١	٥٫٩٢	٦٫٦٩	٥٫٦٢	١٠٫٧	٩٫١٤	٦٫٦٤	٥٫٦٣	٥٫٦٣	٤٫٣٨	٤٫٨٥	٥٫٢٨	٦٫١٤	٥٫٠٦	٦٫٨٧	٧٫٦٥	٤٫٧٦	٤٫٠٥	٤٫٧٤	٤٫٨٩
العمالة فى الانشطة الزراعية وغير الزراعية	٤٫١٧	٤٫٨٨	٥٫٠	٥٫٠٥	٤٫٧٣	٦٫١٤	٦٫٨٢	٦٫٠	١٠٫٦١	٩٫٩٢	٦٫٦٣	٥٫٠	٤٫٩٩	٤٫٣٨	٤٫٦٧	٤٫٠٤	٦٫٢٤	٥٫٠١	٧٫٣١	٨٫٠٣	٥٫٠	٤٫٢٦	٤٫٩٧	٥٫١٤
ايام العمل الطلوبة																								
بافتراض عدم وجود اجازات	١٥	١٦	١٥	١٣	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	١٦	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥	١٠	١٥	١٦
بافتراض وجود اجازات	١٢	١٣	١٢	١٠	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣

ملحق رقم ١ــ٢٤ الاحتياجات من العمل الزراعي في الانشطة الزراعية وغير الزراعية ومتوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعي في ج . م . ع خلال عام ١٩٦٠

بيان	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونية		يوليو		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ	١ــ	١٦ــ
اجمالي العمالة المطلوبة في الانشطة الزراعية	١٣٣٣٨	١٨٢٢٤	١٧١٢٣	١٨٢٢٦	٢٢٩٢٨	٢٢٩٢٨	٢٢٧٢٦	٢٣٥٦١	١٦٠٤١	٢٤٢٧٨	٢٩٢٤٣	٢٥٦٤١	٣٨٠٠٨	١٨٥٠٠	٢٤٩٧٠	٢٦٧١٨	٢٠٤٥٠	١٧٥٢٣	٢٠٥٦٠	٣١٤٨٩	٢١٨٥٤	١٤٦٦٣	١٥٣٦٦	١٥٨٧٤
رجل / يوم	٥٠٥٤	١٠٥٤	٢١٠٤	١٢٢١	٢٦٨٠	٢٦٢٥	٦١٠٨	٨٧٧١	١٥٥٦	٢٥٤٥٥	٢٣٨٣٠	٢٣٦٤١	٢٤٤٩١	٤٩٤٢	٥٤٣٩	٤١٣٦	١٩٨٢٩	١٧٧٢٢	١٨٤٣٤	٢٤٧٤٦	٧٩٢٣	٢٠٠٣	١٥٧٣	١٥٧٣
ولد / يوم																								
١) اجمالي العمالة في ظل الفرض الاول	١٣٤٩٢	١٨٣١٨	١٧٢٥٧	١٩٤٥٧	٢٠٢٧٠	٢٠٢٧٠	٢٢٨٧٧	٢٣٠٢١	١٧٥٩٢	٥٩٢٣٢	١٤٣٦٤	٥٢٣٧٨	٤٢٤٩٩	٥٢٣٧٨	٣٠٢٠٩	٣٠٨٥٤	٣٩٦١٩	٣٥٢٨٥	٣٨٩٩٤	٥٦١٣٥	٢٩٧٧٧	١٦٦١١	١٦٩٣٩	١٧٤٤٧
ــ العمالة في الانشطة الزراعية	١٣٤٩٢	١٨٣١٨	١٧٢٥٧	١٩٤٥٧	٢٠٢٧٠	٢٠٢٧٠	٢٢٨٧٧	٢٣٠٢١	١٧٥٩٢	٥٩٢٣٢	١٤٣٦٤	٥٢٣٧٨	٤٢٤٩٩	٥٢٣٧٨	٣٠٢٠٩	٣٠٨٥٤	٣٩٦١٩	٣٥٢٨٥	٣٨٩٩٤	٥٦١٣٥	٢٩٧٧٧	١٦٦١١	١٦٩٣٩	١٧٤٤٧
ــ العمالة في الانشطة الزراعية وغير الزراعية	١٣٤٩٢	١٨٣١٨	١٧٢٥٧	١٩٤٥٧	٢٠٢٧٠	٢٠٢٧٠	٢٢٨٧٧	٢٣٠٢١	١٧٥٩٢	٥٩٢٣٢	١٤٣٦٤	٥٢٣٧٨	٤٢٤٩٩	٥٢٣٧٨	٣٠٢٠٩	٣٠٨٥٤	٣٩٦١٩	٣٥٢٨٥	٣٨٩٩٤	٥٦١٣٥	٢٩٧٧٧	١٦٦١١	١٦٩٣٩	١٧٤٤٧
٢) اجمالي العمالة في ظل الفرض الثاني	١٣٢٦٥	١٨٧٩١	١٨٨٤٢	١٨٧١٨	٢٣٢٥٨	٢٣٢٧٤	٢٢٨٢٣	٢٣٤٤٧	١٦٨١٩	٤٧١٠٦	٤٦٧٩٤	٤٦٢١٣	٣٥٤٦٣	٣٠٢٥٤	٣٢٧٩٠	٢٠١٧١	٣٠٠٣٥	٢٦٤٠٤	٢٩٧٧٧	٤٣٨٦٢	٢٥٨١٦	١٥٦١٥	١٦١٥٣	١٦٦٦١
ــ العمالة في الانشطة الزراعية	١٣٢٩٤	١٩٢٣١	١٩٧٨٤	١٩٦٥٤	٢٤٤٣١	٢٤٥٤٢	٢٨١٦٤	٢٥٦٦٩	١٧٦٦٠	٤٧٤٦٦	٤٩١٣٢	٤٧٨١٦	٣٧٣٦١	٣١٧١٦	٣٢٧٣٦	٢٠٢٢٥	٣١٥٣٦	٢٧٧٢٤	٣١٢٦٦	٤٦٠٥٥	٢٧١٠٦	١٦٣٩٥	١٦٩٦٠	١٧٤٩٤
٣) متوسط عدد أيام العمل الفعلية للعامل الزراعي في ظل الفرض الاول																								
ــ في الانشطة الزراعية	٣٫١	٤٫٠	٤٫٧	٤٫٠	٣٫٥	٣٫٥	٢٫٧	٣٫٠	١٫٩	١٣٫٩	١٥٫٠	١٢٫٧	١٫١	٩٫١	٧٫٠	٧٫٢	٩٫٢	٨٫٢	٩٫١	١٣٫١	٦٫١	٣٫١	٣٫١	٤٫١
ــ في الانشطة الزراعية وغير الزراعية	٣٫٣	٤٫٧	٤٫٨	٥٫٠	٣٫٣	٣٫٦	٢٫٣	٣٫٦	٤٫٣	١٤٫٦	١٥٫٧	١٢٫٨	١٠٫٤	٥٫٧	٧٫٤	٧٫٨	٩٫٧	٨٫٦	٩٫٨	١٣٫٨	٧٫٣	٤٫١	٤٫١	٤٫٣
في ظل الفرض الثاني																								
ــ في الانشطة الزراعية	٣٫٤	١٫٥	١٫٥	٣٫٧	٣٫٤	٣٫٤	٢٫٧	٣٫٧	٤٫٦	١٢٫٨	١٢٫٧	٩٫٧	٨٫٧	٥٫٧	٧٫٨	٧٫٨	٨٫٢	٧٫٦	٨٫١	١٢٫٠	٧٫٠	٤٫٢	٤٫١	٤٫٠
ــ في الانشطة الزراعية وغير الزراعية	٣٫٤	٤٫٥	٤٫٥	٤٫٨	٣٫٩	٣٫٧	٢٫٧	٣٫٧	٤٫٨	١٣٫٠	١٣٫٤	١٠٫٧	٨٫٧	٦٫٠	٧٫٩	٨٫٣	٨٫٦	٧٫٦	٨٫٨	١٢٫٠	٧٫٤	٤٫٢	٤٫١	٤٫٨

ملحق رقم ١ــ١٢ تطور توزيع الجرارات الزراعية تبعا لقوتها الحصانية على

محافظـــات الجمهوريـــة فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٥

محافظـــة	١٩٥٠			١٩٦١			٧٠ــ١٩٧١			١٩٧٥		
	اقل من ٣٥حصان	٣٥ حصان فاكثر	جملـــة	اقل من ٣٥حصان	٣٥ حصان فاكثر	جملـــة	اقل من ٣٥حصان	٣٥ حصان فاكثر	جملـــة	اقل من ٣٥حصان	٣٥ حصان فاكثر	جملـــة
القاهرة				٥	١٢	١٧						
الاسكندرية				٢	٩	١١	١٧	٤٤٣	٤٦٠	١٦	٤٤٥	٤٦١
بورسعيد والاسماعيلية				٢٨	٣١	٥٩	٤	٣٠	٣٤	٥	٨٨	٩٣
السويس				١	٣	٤	٣	٦	٩	٣	١٤	١٧
دمياط				٧٣	١٦١	٢٣٤	٥٢	١٩٨	٢٥٠	٥٢	٢٩٣	٣٤٥
الدقهليه	٩٥٩	٦٨٦	١٦٤٥	٨١٦	١٥٣٢	٢٣٤٨	٣٧٣	١٦١٨	١٩٩١	٣٦١	٢١٤٤	٢٥٠٥
الشرقية	٦٥١	٤٠٣	١٠٥٤	٤٨١	١٠٨٧	١٥٦٨	٤٤١	١٤٦٠	١٩٠١	٤٠٨	٢٢٠٥	٢٦١٣
القليوبية	١٥٨	١٢٣	٢٨١	١٠١	٢٦٣	٣٦٤	١٠٢	٥٨٦	٦٨٨	١٠٧	٨٠٨	٩١٥
كفر الشيخ	٤٥٥	٣٥٨	٨١٣	٣٠٨	٤٨٧	٧٩٥	٢٥٦	١٤٨١	١٧٣٧	٢٦٦	١٥٨١	١٨٤٧
الغربية	٥٨٦	٦١٣	١١٩٩	١٢٨	٩١٥	١٠٤٣	٢٤٧	١٠٨٥	١٤٣٢	٣٠٧	١٢٥٧	١٥٦٤
المنوفية	٤٣٠	٢٠٦	٤٣٦	٢٤٣	٥٤١	٧٨٤	١٩٨	٨٤٣	١٠٤١	١٣٢	١٢٥٦	١٣٨٨
البحيرة	٥٦٢	٥١٢	١٠٧٤	٤٥٥	٨٢٨	١٢٨٣	٥٥٧	٢٩٨٦	٣٥٤٣	٥٣٢	٣٥٦١	٤٠٩٣
جملة الوجه البحرى	٣٦٠١	٢٩٠١	٦٥٠٢	٢٦٤١	٥٨٦٩	٨٥١٠	٢٣٥٠	١٠٧٣٦	١٣٠٨٦	٢١٨٩	١٣٦٥٢	١٥٨٤١
الجيزة	٧٥	٥٧	١٣٢	١٤٨	١٢٤	٢٧٢	٧٠	٢٢٠	٢٩٠	٧١	٣٠٧	٣٧٨
بنى سويف	١٩٤	٩٣	٢٨٧	١٩٥	٢٦٣	٤٥٨	١٠٥	٥٦١	٦٦٦	١٠٨	٥٩٤	٧٠٢
الفيوم	٤٧٥	١٥٢	٦٢٧	١٥٣	٢٤١	٣٩٤	٧٤	٢٩٦	٣٧٠	٨٢	٤٩٤	٥٧٦
المنيا	٧٨٢	٥١٣	١٣٠٠	٣١٤	٥٧٥	٨٨٩	٤٣٥	١٣٠٢	١٧٣٧	٤٢١	١٣٩٥	١٨١٦
جملة مصر الوسطى	١٥٣١	٨١٥	٢٣٤٦	٨١٠	١٢٠٣	٢٠١٣	٦٨٤	٢٣٧٩	٣٠٦٣	٦٨٢	٢٧٩٠	٣٤٧٢
اسيوط	٢٩٣	١٥١	٤٤٤	٥٥٠	٤٧٩	١٠٢٩	١٠٥	٣٣٠	٤٣٥	٩٥	٤٣٣	٥٢٨
سوهاج	١١٧	٤٧	١٦٤	٢٦٨	٢٧٣	٥٤١	٤٣	٣٣١	٣٧٤	٤٣	٣٦٩	٤١٢
قنا	٣٣٩	٩٨	٤٣٧	٣٧٧	٣٠٩	٦٨٦	٥	٥٤٤	٥٤٩	٥	٥٤٨	٥٥٣
اسوان	٤٧	٣٢	٧٩	١٥	٤٣	٥٨	ــ	٤٧	٤٧	٢	٦٤	٦١
جملة مصر العليا	٧٩٦	٣٧٨	١١٧٤	١٢١٠	١١٠٤	٢٣١٤	١٥٣	١٢٥٢	١٤٠٥	١٤٥	١٤١٤	١٥٥٩
جملة الوجه القبلى	٢٣٢٧	١١٤٣	٣٤٧٠	٢٠٢٠	٢٣٠٧	٤٣٢٧	٨٣٧	٣٦٣١	٤٤٦٨	٨٢٧	٤٢٠٤	٥٠٣١
جملة الجمهورية	٥٩٢٨	٤٠٤٤	٩٩٧٢	٤٦٦١	٨١٧٦	١٢٨٣٧	٣١٨٧	١٤٣٦٧ (x)	١٧٥٥٤ (x)	٣٠١٦	٧٨٥٦	١٠٨٧٢ (xx)

ملاحظـات : (x) يضاف اليها ١٢ جرارا بمعدل ٦ جرارات لكل من محافظتى الوادى الجديد ومطروح .

(xx) يضاف اليها ١٧ جرارا منها ٩ جرارات لمحافظة الوادى الجديد و ٨ جرارات لمحافظة مطروح

المصدر : جمعت واحتسبت من :

(١) التعداد الزراعى الثالث لسنة ١٩٥٠ ، ص ص ٤٢٤ ــ ٤٢٥ .

(٢) التعداد الزراعى الرابع لسنة ١٩٦١ ، ص ص ١ ــ ٢٦ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية ، ٧٠ ــ ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ص ٩ ، ص ١٣ على التوالى .

ملحق رقم ١ــ١٣ تطور التوزيع النسبى للحيازات الزراعية تبعا لفئتها الحصانية على محافظـــات الجمهوريـة فى الفـــترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٥

	١٩٥٠			١٩٦١			٧٠ ــ ١٩٧١			١٩٧٥		
	حصان	حصان	جملـه	حصان	حصان	جملـه	حصان	حصان	جملـه	حصان	حصان	جملـه
القاهرة				٠ر١٢	٠ر١٥	٠ر١٣						
الاسكندرية				٠ر٠٤	٠ر١١	٠ر٠٩	٠ر٠٢	٣ر٠٨	٣ر٦٢	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٣ر٢٤
بورسعيد واسماعيلية				٠ر٦٠	٠ر٣٨	٠ر٤٦	٠ر١٣	٠ر٠١	٠ر٠٥	٠ر١٦	٠ر٠٠	٠ر٤٥
السويس				٠ر٠٧	٠ر٠٤	٠ر٠٣	٠ر٠٩	٠ر٠٤	٠ر٠٥	٠ر١٠	٠ر٠٨	٠ر٠٨
دمياط				١ر٠٧	١ر٩٧	١ر٨٢	١ر٦٣	١ر٣٨	١ر٤٢	١ر٧٢	١ر٦٤	٣ر٣٥
الدقهلية	١٦ر١٨	١٦ر٩٦	١٦ر٠٠	١٧ر٠١	١٨ر٧٣	١٨ر١٩	١١ر٧٠	١١ر٢٦	١١ر٣٤	١١ر٩٧	١٢ر٠١	١٢ر٠٠
الشرقية	١٠ر٩٨	٩ر٩٧	١٠ر٠٧	١٠ر٣١	١٣ر١٩	١١ر٢١	١٣ر٨٤	١٠ر١٦	١٠ر٨٣	١٣ر٠٣	١٢ر٣٥	١٢ر٠٣
القليوبية	٢ر٦٦	٣ر٠٤	٢ر٨٢	٢ر١٧	٣ر٢٢	٢ر٨٣	٣ر٢٠	٤ر٠٨	٣ر٢٢	٣ر٥٠	٤ر٥٢	٤ر٣٨
غرب الدلتا	٧ر٦٨	٨ر٨٥	٨ر١٥	٦ر٦١	٥ر٩٥	٦ر١٩	٨ر٠٣	١٠ر٣١	٩ر٩٠	٨ر٨٢	٨ر٨٥	٨ر٨٥
الغربية	٩ر٨٨	١٥ر١٦	١٢ر٠٠	٢ر٧٥	١١ر١٩	٨ر١٢	١٠ر٩٠	٧ر٥٥	٨ر١٦	١٠ر١٨	٧ر٠٤	٧ر٥٠
المنوفية	٣ر٨٨	٥ر١٠	٤ر٧٢	٥ر٢١	٦ر٦١	٦ر١١	٦ر٢١	٥ر٨٧	٥ر٩٣	٤ر٣٨	٧ر٠٣	٦ر٦٥
البحيرة	٩ر٤٨	١٢ر٦٦	١٠ر٢٧	٩ر٧٦	١٠ر١٢	ــ ر١٠	١٧ر٤٨	٢٠ر٧٨	٢٠ر١٨	١٧ر٦٤	١٩ر٩٤	١٩ر٦١
جملة الوجه البحرى	٦٠ر٧٤	٧١ر٣٤	٦٥ر١٠	٥٦ر٦٨	٧١ر٢٨	٦٦ر١٩	٧٣ر٧٤	٧٤ر٧٢	٧٤ر٥٠	٧٢ر٨٠	٧٦ر٤٦	٧٥ر٩٠
الجيزة	١ر٢٧	١ر٤١	١ر٢٤	٣ر١٧	١ر٩٠	٢ر١٢	٢ر١٠	١ر٨٣	١ر٦٥	٢ر٣٥	١ر٧٠	١ر٨١
بنى سويف	٢ر٢٧	٢ر٣٠	٢ر٨٨	٤ر١٨	٣ر٢٢	٣ر٢٩	٣ر٢٩	٣ر٩٠	٣ر٨٠	٣ر٨٠	٣ر٣٣	٣ر٣٦
الفيوم	٨ر٠١	٣ر٧٦	٦ر٢٩	٣ر٢٨	٢ر٩٥	٣ر٠٧	٢ر٣٢	٢ر٠٦	٢ر١١	٢ر٧٢	٢ر٧٧	٢ر٧٦
المنيا	١٣ر١٨	١٢ر٦٨	١٢ر٠٤	٦ر٧٤	٧ر٠٢	٦ر٩٢	١٣ر١٥	٩ر٠٦	٩ر٩٠	١٣ر٩٦	٧ر٨١	٨ر٧٠
جملة مصر الوسطى	٢٥ر٨٣	٢٠ر١٥	٢٣ر٠٢	١٧ر٢٧	١٤ر٧١	١٥ر٦٨	٢١ر٤٦	١٦ر٠٦	١٧ر٤٦	٢٢ر٦١	١٥ر٦٣	١٦ر٣٢
أسيوط	٤ر٩٤	٣ر٧٣	٤ر٤٥	١١ر٨٠	٥ر٨٦	٨ر٠٢	٣ر٢٩	٢ر٣٠	٢ر٤٨	٣ر١٥	٢ر٤١	٣ر٠٣
سوهاج	١ر٩٧	١ر١٦	١ر٦٤	٥ر٧٥	٣ر٣٤	٤ر٢١	١ر٣٥	٢ر٣٠	٢ر١٣	١ر٤٢	٢ر٠٧	٣ر٩٢
قنا	٥ر٧١	٢ر٤٢	٤ر٣٨	٨ر٠٨	٣ر٧٨	٥ر٣٤	٠ر١٦	٣ر٧٩	٣ر١٣	٠ر١٧	٣ر٠٧	٣ر٢٥
أسوان	٠ر٨٩	٠ر٨٠	٠ر٠٠	٠ر٣١	٠ر٥٣	٠ر٤٥	ــ	٠ر٣٣	٠ر٢٧	٠ر٠٧	٠ر٣٦	٠ر٢٢
جملة مصر العليا	١٣ر٤٣	٨ر١١	١٤ر٢٧	٢٥ر٩٥	١٤ر٢١	١٨ر٠٣	٤ر٨٠	٨ر٧١	٨ر٠١	٤ر٨١	٧ر٩٢	٣ر٣٢
جملة الوجه القبلى	٣٩ر٢٦	٢٨ر٢٦	٣٤ر٨٠	٤٣ر٢٢	٢٨ر٢١	٣٢ر٧١	٢٦ر٢٦	٢٥ر٢٨	٢٥ر٢٧	٢٧ر٤٢	٢٣ر٥٥	٢٤ر١٠
جملة الجمهورية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـــــدر : احتسبت من الجدول رقم (٣).

ملحق رقم ١٤ تطور توزيع المساحات المنزرعة على محافظات الجمهورية في الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٥

المحافظة	١٩٥٠		١٩٦١		١٩٧١/٧٠		١٩٧٥	
	المساحة بالفدان	%	المساحة بالفدان	%	المساحة بالفدان		المساحة بالفدان	%
القاهرة			١٢٤٠٣	٠٫٢٠				
الاسكندرية			٣١٩٩٤	٠٫٥١	٦٣٧٨١	١٫١٢	٦٩٦٩٦	١٫١٩
بور سعيد والاسماعيلية			٦٣٢٤٣	١٫٠٢	٣٨٦٠٧	٠٫٦٧	٤٦٩٤٢	٠٫٨٠
السويس			٦٢١٧	٠٫١٢	٣٦٤٩	٠٫٠٦	٤٥٦١	٠٫٠٨
دمياط			١١٣٩٤٩	١٫٨٣	٩٥٣٠٨	١٫٦٩	٩٥٠٧٥	١٫٦٣
الدقهلية	٥٥٤٦٨٣	٩٫٠٣	٦٥٢٤١٥	١٠٫٤٨	٦١٨٤٥١	١٠٫٧٦	٥٩٤٣٢٨	١٠٫١٧
الشرقية	٦٦١٦٢٨	١٠٫٧٧	٦٧٤٩١٥	١٠٫٨٥	٦١٤٤٩١	١٠٫٦٩	٦٢٠٧٣٣	١٠٫٦٢
القليوبية	٢٠٣٩٠٣	٣٫٣٢	١٩٩٩٧٩	٣٫٢١	١٩٢٠٠٧	٣٫٤٣	١٩٤٧٠٨	٣٫٣٣
كفر الشيخ	٤٩١٨٦٠	٨٫٠٠	٤٥٨٥٧٤	٧٫٣٧	٤٥٣٥٥٩	٧٫٨٩	٤٦٤٨٢٥	٧٫٩٥
الغربية	٦٣٠٨٥٤	١٠٫٢٧	٤٣٦٦٥٣	٧٫٠٦	٤١١٩٨٠	٧٫١٧	٤١٣٣٢٨	٧٫٠٧
المنوفية	٣٤٥٤٣١	٥٫٦٢	٣٢٨٠٢٢	٥٫٢٧	٣٨١٤٨٨	٥٫٥٤	٣٧٢٨٦٥	٥٫٤٢
البحيرة	٧٨٧٧٥١	١٢٫٨٢	٧٧٢٣٢٧	١٢٫٤١	٦٧٨٥٩٦	١١٫٨١	٦٨٨٨٤٩	١١٫٧٨
جملة الوجه البحري	٣٦٧٩١١٠	٥٩٫٨٣	٣٧٥٤٢١١	٦٠٫٣٣	٣٤٩٣٩١٧	٦٠٫٨٠	٣٥١٥٩٠٧	٦٠٫١٤
الجيزة	١٩٦٩٩٠	٣٫٢١	١٨٤٩٩٧	٢٫٩٢	١٦١٩٧٧	٢٫٨٢	١٥٦٦٥٨	٢٫٦٨
بني سويف	٢٢٤٠١٧	٣٫٦٤	٢٧٥١٢٣	٤٫٤٢	٢٥٢٤٩٨	٤٫٣١	٢٦١٥٥٩	٤٫٤٧
الفيوم	٣٥٢١٥٦	٥٫٧٣	٣٥٣١٣٣	٥٫٦٨	٢٨٤٢٥٧	٤٫٩٤	٣٠١٤٩٨	٥٫١٦
المنيا	٤٠٥٣٠٠	٦٫٦٠	٤٥٨٩٥٤	٧٫٣٨	٤٣٩٤٣١	٧٫٦٥	٤٧٣٥٣٨	٨٫٠٨
جملة مصر الوسطى	١١٧٨٤٦٢	١٩٫١٨	١٢٧٢٧٠٧	٢٠٫٤٥	١١٣٨١٦٣	١٩٫٨٠	١١٩٢٣٥٠	٢٠٫٣٩
أسيوط	٤٣٥٤٦٣	٧٫١٠	٣٣١٧٤١	٥٫٣٣	٣٢٥٩١٨	٥٫٨٤	٣٥٥٩٧٥	٦٫٠٩
سوهاج	٣٢٨٤٠٣	٥٫٣٤	٣٣٧٠١٤	٥٫٤١	٣٠٣٧٧٣	٥٫٢٩	٣٤٦٦١١	٥٫٠٧
قنا	٣٦٨٨٨٠	٦٫٠٠	٣٦٦٦٤٠	٥٫٩٠	٣٣٤٣٨٦	٥٫٨٢	٣٢١٠٤٢	٥٫٥٩
أسوان	١٠٦٩٠٥	٢٫٥٨	١٦٠٥١٨	٢٫٥٨	٩٠١٦٩	١٫٥٧	١٠٢٦٦٠	١٫٨٥
جملة مصر العليا	١٢٨٩٣٥١	٢٠٫٩٩	١١٩٥٩٢١	١٩٫٢٢	١٠٦٤٢٤٦	١٨٫٥٢	١٠٨٧٣٨٩	١٨٫٦٠
جملة الوجه القبلي	٢٤٦٧٨١٤	٤٠٫١٧	٢٤٦٨٦٢٨	٣٩٫٦٧	٢٢٠٢٤٠٩	٣٨٫٣٢	٢٢٠١٦٣٨	٣١٫٩٩
جملة الجمهورية	٦١٤٣٩٢٤	١٠٠	٦٢٢٢٨٣٩	١٠٠	٥٧٤٢٠٤٩ (x)	١٠٠	٥٨٤٥٩٣٣ (xx)	١٠٠

ملاحظات : (x) تتضمن ١٩٠٢٣ فدانا بالوادي الجديد و ٣١٧٠٠ فدانا بمحافظة مطروح .

(xx) تتضمن ١٨٨٦٨ فدانا بالوادي الجديد و ٣١٥٢٠ فدانا بمحافظة مطروح .

المصدر : جمعت واحتسبت من :

(١) التعداد الزراعي الثالث لسنة ١٩٥٠ ، ص ٢ .

(٢) التعداد الزراعي الرابع لسنة ١٩٦١ ، ص .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الاحصاء الزراعية الميكنة ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ٣ ، ٥ على التوالي

ملحق رقم ١ـ١٥ تطور متوسط نصيب البرار من المساحة المنزرعة بالقطن في محافظات الجمهورية
في الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٥

محافظة	١٩٥٠			١٩٦١			٧٠ ـ ١٩٧١			١٩٧٥		
	٢٥ حصان	٣٥ حصان	جملة	٢٥ حصان	٣٥ حصان	جملة	٢٥ حصان	٣٥ حصان	جملة	٢٥ حصان	٣٥ حصان	جملة
القاهرة				٤٤٨٠ر٦	١٠٣٣ر٦	٧٢٩ر٦						
الاسكندرية				١٥٩٩٧ر٤	٣٥٥٤ر٢	١٨٨٢ر٦	١٤٤ر٤	٣٧٥١ر٨	١٣٨ر٦	٤٣٥٦ر٤	١٥٦ر٦	١٥١ر٢
بورسعيد والاسماعيلية				٢٢٥٨ر٧	٢٠٤٠ر٦	١٠٧٢ر٤	١٢٨٦ر١	٩٦٥١ر٨	١١٣٥ر٤	٩٣٨٨ر٤	٥٣٣ر٦	٥٠٤ر٨
السويس				٦٧٦٧ر٤	٢٢٥٥ر٧	١٦٩١ر٨	٦٠٨ر٢	١٢١٦ر٣	٤٠٥ر٤	١٥٢٠ر٣	٣٢٥ر٨	٢٦٨ر٣
دمياط				١٥٦٠ر٤	٧٠٧ر٦	٤٨٦ر٨	٤٨١ر٢	١٨٣٢ر٨	١٨٢٨ر٤	١٨٢٨ر٤	٣٢٤ر٨	٢٧٥ر٦
الدقهلية	٥٧٨ر٤	٨٠٨ر٦	٣٣٧ر٢	٧٩٩ر٨	٤٢٥ر٨	٢٧٧ر٥	٣٨٢ر٢	١٦٥٨ر٤	٣١٠ر٦	١٦٤٦ر٣	٢٧٧ر٢	٢٣٧ر٣
الشرقية	١٠١٦ر٣	١٦٤١ر٨	٦٢٧ر٧	١٤٠٣ر٤	٦٢٠ر٨	٤٣٠ر٨	٤٢٠ر٦	١٣٩٣ر٤	٤٢٣ر٢	١٥٢١ر٤	٢٨١ر٨	٢٣٧ر٦
القليوبية	٨٩٠ر٤	١٦٥٧ر٢	٧٢٥ر٨	١٩٨٠	٧٦٠ر٨	٥٤٩ر٨	٣٣٦ر٢	١٩٣١ر٤	٢٨٦ر٣	١٨١٩ر٧	٢٤١ر٨	٢١٢ر٨
كفر الشيخ	١٠٨١ر٨	١٣٧٣ر٨	٦٠٥ر٨	١٤٨٨ر٦	٩٤٤ر٦	٥٧٦ر٨	٣٠٦ر٣	١٧٧١ر٧	٢٦١ر٨	١٧٤٧ر٥	٢٩٤ر٨	٢٥١ر٧
الغربية	١٠٧٦ر٥	١٠٢٩ر٨	٥٢٦ر٢	٢٥٣٤ر٨	٤٨٠ر٥	٤٢١ر٥	٣٧٩ر٧	١١٨٧ر٣	٢٨٧ر٧	١٣٤٦ر٣	٣٢٨ر٨	٢٦٤ر٣
المنوفية	١٥٠١ر٥	١٦٢٦ر٨	٧٩٢ر٣	١٣٤١ر٥	٦٠٦ر٣	٤١٨ر٨	٣٧٧ر٨	١٦٠٨ر٥	٤٠٥ر٨	٢٤٤٦ر٣	٢٥٧ر٨	٢٣٢ر٦
البحيرة	١٤٠١ر٧	١٥٣٨ر٨	٧٢٣ر٥	١٩٩٧ر٨	٩٣٢ر٨	٦٠٢ر٣	٢٢٧ر٣	١٢١٨ر٣	٩٩١ر٥	١٢٩٤ر٨	١٩٣ر٨	١٩٨ر٣
جملة الوجه البحري	١٠٢٠ر٨	١٩٦٧ر٨	٥٩٥ر٨	١٤٢١ر٥	٦٣٩ر٧	٤٤١ر٨	٣٢٥ر٤	١٤٨٦ر٨	٢٦٧ر٠	١٦٠٦ر٢	٢٥٧ر٥	٢٢٢ر٠
الجيزة	٢٦٢٩ر٥	٣٤٥٦ر٠	١٤٩٧ر٢	١٧٥٠ر٠	١٠٩١ر٥	٦٨٠ر٥	٧٣٦ر٣	٢٣١٤ر٠	٥٥٨ر٥	٢٢٠٦ر٥	٥١٠ر٣	٤١٤ر٨
بني سويف	١١٥٤ر٢	٢٤٠٨ر٨	٧٨٠ر٥	١٤١٠ر٨	١٠٤٦ر٨	٦٠٥ر٧	٤٥٠ر١	٢٤٠٤ر٧	٣٧٩ر١	٢٤٢١ر٨	٤٤٠ر٣	٣٧٢ر١
الفيوم	٧٤١ر٨	٢٣١٦ر٨	٥٦١ر٧	٢٣١١ر٢	١٤٦٧ر٨	٨٩٧ر٥	٩٦٠ر٣	٣٨٤١ر٢	٧٦٨ر٣	٣٦٧٦ر٨	٦١٠ر٣	٥٢٣ر٨
المنيا	٥١٥ر٠	٧٩٠ر١	٢١٦ر٨	١٤٦١ر٦	٣٩٨ر٢	٥١٦ر٢	٣٣٧ر٥	١٠١٠ر٧	٢٥٣ر٠	١١٢٢ر٨	٣٣٨ر٧	٢٦٠ر٢
جملة مصر الوسطى	٧٦٩ر٧	١٤٤٦ر٠	٥٠٢ر٢	١٠٧١ر٢	١٠٥٧ر٨	٦٣٤ر٢	٤٧٨ر٤	١٦٦٤ر٠	٣٧١ر٦	١٧٤٨ر٢	٤٢٧ر٣	٣٤٣ر٨
أسيوط	١٤٨٦ر٢	٢٨٨٣ر٥	٩٨٠ر٨	٦٠٣ر٢	٦٩٢ر٦	٣٩٩ر٤	١٠١٧ر٨	٣١٩٩ر٢	٧٧٤ر٢	٣٧٤٧ر١	٨٢٩ر١	٦٧٤ر٢
سوهاج	٢٨٠٤ر٢	١٩٨١ر٠	٢٠٠٠ر٦	١٢٥٧ر٥	١٢٣٤ر٥	٦٩٢ر٢	٩١٧ر٧	٧٠٦٤ر٥	٨١٢ر٢	٦٩٩٨ر٠	٨٠٣ر٨	٧١٩ر٥
قنا	١٠٨٨ر١	٣٧٦٤ر١	٨٤٤ر١	٩٧٢ر٥	١٩٨٦ر٥	٥٣٤ر٥	٦١٤ر٧	٦٨٧٧ر٢	٦٠٩ر١	٥٣٦٨ر٤	٥٩٦ر٤	٥٩١ر٠
أسوان	٣٣٣٨ر٤	٤٩٠٣ر٣	١٩٨٦ر١	١٠٧٠١ر٢	٣٦٤٩ر٠	٢٧٠٥ر٣		١٩١٨ر٥	١٩١٨ر٥	٥٣٩٨٠ر٠	١٦٨٦ر٣	١٦٣٥ر٨
جملة مصر العليا	١٩١٩ر٨	٣٩٣١ر٠	١١٤٧ر١	٩٨٨ر٤	١٠٨٨٣ر٢	٥١٦ر٨	٨٥٠ر٠	٦٩٥٥ر٨	٧٥٧ر٥	٧٤٩٩ر٢	٧٦٩ر٠	٦٩٧ر٥
جملة الوجه القبلي	١٠٦٠ر٥	٢١٥٩ر١	٧١١ر٢	١٢٢٢ر١	١٠٧٠ر١	٥٧٠ر٥	٦٠٦ر٢	٢٦٣١ر٣	٤٩٢ر٥	٢٧٥٦ر٥	٥٤٢ر٣	٤٥٣ر١
جملة الجمهورية	١٠٣٦ر٤	١٥١٦ر٣	٦١٦ر١	١٣٣٥ر١	٧٦١ر١	٤٨٤ر٨	٣١٩ر٧	١٨٠٣ر٣	٣٢٧ر٢	١٩٣٨ر٣	٣٢٧ر١	٢٧٩ر١

المصدر :

احتسبت من الجداولين رقم (٣) ورقم (٥) ..

ملحق رقم ١ـ١٦ تطور توزيع القوة الحصانية للجرارات الزراعية على المحافظات وتطور نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المنزرعة بها بالفدان فى الفترة من ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٥

محافظة	١٩٧١ / ٧٠			١٩٧٥		
	مجموع القوة الحصانية	%	نصيب الحصان الميكانيكى بالفدان	مجموع القوة الحصانية	%	نصيب الحصان الميكانيكى بالفدان
الاسكندرية	٢٢٦٣٨	١ر٨	٢ر٨	٢٢٢٥٨	١ر٣	٣ر٠
بور سعيد والاسماعيلية	١٧٢١	٠ر٢	٢٢ر٤	٥١٨٦	٠ر٥	١ر٩
السويس	٤٠٥	ـ	٩ر٠	٦١٣	٠ر١	٥ر٠
دمياط	١١١٥١	١ر٤	٨ر٥	١٦٩٢٧	١ر٦	٥ر٦
الدقهلية	٨٨٨٧٦	١٠ر٩	٢ر٠	١٢٠٠٠٧	١١ر٧	٥ر٠
الشرقية	٨٥١١٥	١٠ر٤	٢ر٢	١٢٦٠٩٨	١٢ر٥	٤ر٨
القليوبية	٢٢٠٥١	٣ر٩	١ر٦	٤٥٠٦٤	٤ر٤	٤ر٣
كفر الشيخ	٨٥٥٧١	١٠ر٥	٢ر٥	٩٢١٤٠	٩ر٠	٥ر٠
الغربية	٦٢٢٨٢	٧ر٦	٦ر٦	٧١٥١٣	٧ر٠	٨ر٥
المنوفية	٤٧٥٥٠	٥ر٨	٦ر٧	٧٢٨٣٥	٧ر١	٤ر٤
البحيرة	١٦٧٥٤٠	٢٠ر٥	٤ر١	٢٠٢٢٠٣	١١ر٧	٣ر٤
جملة الوجه البحرى	٦٠٤٨٩٦	٧٤ر٠	٥ر٨	٧٧٩١٩٤	٧٥ر٩	٤ر٥
الجيزة	١٢٧٢٩	١ر٦	١٢ر٧	١٧٧٣٥	١ر٧	٨ر٨
بنى سويف	٣٢٣٨٨	٣ر٩	٧ر٨	٣٤٢٥٠	٣ر٣	٧ر٦
الفيوم	١٦٩٦٣	٢ر١	١٦ر٨	٢٦٦٠٥	٢ر٩	١٠ر١
المنيا	٧٨٨٨١	٩ر٦	٥ر٦	٨٣٨٦٢	٨ر٢	٦ر٥
جملة مصر الوسطى	١٤٠٦٧١	١٧ر٢	٨ر١	١٦٥٨٨٢	١٦ر١	٧ر٢
أسيوط	١٨٨٩٧	٢ر٣	١٧ر٨	٢٥٥٩١	٢ر٥	١٢ر٩
سوهاج	١٨١٧٧	٢ر٢	١٦ر٧	٢٠٢٦٧	٢ر٠	١٤ر٦
قنا	٣١٦١٥	٣ر٩	١٠ر٦	٣١٨٠٧	٣ر١	١٠ر٣
أسوان	٢٣٠٥	٠ر٤	٢٧ر٣	٤١٨٨	٠ر١	٢٤ر٦
جملة مصر العليا	٧١٩٩٤	٨ر٨	١٤ر٨	٨٢٠٥٣	٨ر٠	١٢ر٢
جملة الوجه القبلى	٢١٢٩٦٥	٢٦ر٠	١٠ر٣	٢٤٧٩٣٥	٢٤ر١	٩ر١
جملة الجمهورية	٨١٨٤٧٦ (*)	١٠٠ر٠	٧ر٠	١٠١٨٠٦٦ (**)	١٠٠ر٠	٥ر٢

ملاحظات :

(*) تضم ٣٠٥ حصانا ميكانيكيا بالوادى الجديد و ٣١٠ حصانا ميكانيكيا بمطروح .

(**) تضم ٥١٥ حصانا ميكانيكيا بالوادى الجديد و ٤٢٢ حصانا ميكانيكيا بمطروح .

المصدر :

جمعت واحتسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية ، ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٥ ، ص ٢ ، ص ٤ على التوالى .

ملحق رقم ١ـ١٧ القنن المائى بالحقل للمحاصيل الزراعية حسب المناطق الرئيسية للجمهورية لعام ١٩٧٤

(متر مكعب)

المحاصيل	الوجه البحرى	مصر الوسطى	مصر العليا	متوسط عام
المحاصيل الشتوية				
القمح	١١٠٠	١٤٨٠	١٩٨٠	١٣٩٠
الفول	٨٠٠	١٠٥٠	١٤٤٠	١٠٤٠
الشعير	١٠٠٠	١٣٤٠	١٨٠٠	١١٣٥
الحلبه	٩٠٠	١٢١٠	١٦٢٠	١٣٤٥
الترمس	٩٠٠	١٢١٠	١٦٢٠	١٠٧٠
الحمص	١٠٠٠	١١٤٠	١٨٠٠	١٤٩٠
العدس	١٠٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١٤٩٠
البرسيم التحريش	١٠٠٠	١٣٤٠	١٨٠٠	١١٥٠
البرسيم المستديم	٢٥٠٠	٣٣٥٠	٤٥٠٠	٢٨٠٠
الكتان	١٢٠٠	١٦١٠	١٦١٠	١٢٢٠
البصل	١٧٠٠	٢٢٨٠	٣٠٦٠	٢٧٢٠
الخضروات الشتوية	٢٥٠٠	٣٣٥٠	٤٥٠٠	٢٩٤٥
الحدائق	٢٠٠	٢٦٨٠	٣٦٠٠	٢٢٥٥
أصناف أخرى	١٣٨٠	١٨٠٠	٢٣٧٠	١٨٥٤
المحاصيل الصيفية				
القطن	٣٠٠٠	٣٧٦٠	٥٤٠٠	٣٤٩٠
الارز	٧٥٥٠	٩٥٠٠		٧٥٩٠
الذرة الشامية	٢٥٥٠	٣١٥٠	٤٥٠٠	٢٨١٠
الذرة الرفيعة	٢٥٠٠	٣١٥٠	٤٥٠٠	٤٢٤٠
القصب	١٠٤٠٠	١٣١٠٠	١٨٧٢٠	١٧٦٠٠
الفول السودانى	٢٥٠٠	٣١٥٠	٣١٥٠	٢٦٦٥
السمسم	٢٢٥٠	٣١٥٠	٤٥٠٠	٤١٠٠
البصل	١٧٠٠	٢٢٨٠	٣٠٦٠	١٩٤٠
الحناء	٣٠٠٠	٣٧٦٠	٣٧٦٠	٣٦٧٠
الخضروات الصيفية	٢٦٤٠	٢٣٢٠	٤٧٥٠	٢٩٣٠
الحدائق	٢٣٤٠	٢٩٤٠	٤٢١٠	٢٦٠٠
أصناف أخرى	٣٦٩٣	٤٦٦٠	٥٦٥٥	٤٣١٠
النيلى				
الذرة الشامية	٢٣٠٠	٢٩٢٠	٤١٤٠	٢٩٨٠
الذرة الرفيعة	٢٣٠٠	٢٩٢٠	٤١٤٠	٢٩٢٠
البصل (المقصور)	١٧٠٠	٢٢٨٠	٣٠٦٠	٢٥١٠
الخضروات	٢٤٤٠	٣٠٩٠	٤٣٩٠	٢٧٧٠
الحدائق	٢٢٢٠	٢٧٨٠	٤٠٠٠	٢٤٧٠
الارز		٧٥٠٠		٧٥٠٠
أصناف أخرى	٢٣٢٠	٣٨٤٠	٤١٧٠	٣١١٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الرى والموارد المائية ١٩٧٤ مرجع رقم ٢٣٢٦/أ أ / ٧٦ ، ديسمبر ١٩٧٥.

ملحق رقم ١ـ١٨ احتياجات المائية الحقلية* (متر مكعب / فدان / سنة) للمحاصيل الرئيسية طبقا للدورات الزراعية عام ٧٧ / ١٩٧٨

	وجه بحرى	مصر الوسطى	مصر العليا	متوسط عام
المحاصيل الصيفية				
قطن	٣١٨٠	٤٥٤٠	٤٧٠٠	٤١٤٠
ذرة شامى	٢٧٠٠	٣١٠٠	٣٣٠٠	٣٠٣٠
ذرة رفيعة		٣٠٠٠	٣١٠٠	٣٠٥٠
أرز	٨٨٠٠	٩٩٣٠	١٠٩٢٠	٩٨٨٠
قصب	٥٠٠٠	٩٧٤٠	١٢٠٠٠	٨٩٥٠
فول سودانى	٣١٦٠	٤٦٠٠	٣٨٦٠	٣٨٨٠
سمسم	١٩٢٠	٣١٣٠	٣٤٤٠	٢٨٣٠
بصل	١٩٠٥	٢٢٠٠	٢٧٠٠	٢٢٧٠
علف	٣١٠٠	٣٦٥٠	٤٠٠٠٠	٣٥٩٠
خضروات	٣٢٦٠	٣٣٦٠	٥٥٠٠	٤٤٥٠
المحاصيل الشتوية				
القمح	١٦٠٠	١٨٣٠	٢١٠٠	١٨٤٠
الشعير	١٤٠٠	١٥٠٠	١٧٠٠	١٥٣٠
الفول	١٣٥٠	١٤٦٠	١٦٠٠	١٤٧٠
الحلبة	٩٤٠	١١٣٠	١٢٩٠	١١٢٠
العدس	٩٩٠	١٢١١	١٢٢٠	١١٤٠
الحمص	٨٧٥	١٣٠٠	١٤٠٠	١١٩٠
الترمس	٨٨٠	١٣١٣	١٤٠٠	١٢٠٠
البصل	١٩٨٠	٢٠٦٩	٢٧٠٠	٢٢٥٠
الكتان	١٠٧٠	١١٩٠	١٣١٠	١١٩٠
الثوم	١٦٠٠	١٧٨٠	١٩٠٠	١٧٦٠
برسيم مستديم	٣٠٦٠	٣٥٧٠	٤٠٠٠٠	٣٥٤٠
برسيم تحريشى	١٦٤٠	٢٢٢٥٠	٣١٠٠	٢٣٣٠
خضروات	٢٧٠٠	٣٠٦٠	٣٣٦٠	٣٠٤٠
علف شتوى	٣٠٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠٠	٣٥٤٠
محاصيل نيلية / حدائق				
ذرة شامى	٢٧٠٠	٣١٠٠	٣٣٠٠	٣٠٤٠
ذرة رفيعة		٣٠٠٠		٣٠٠٠
أرز		٩٩٣٠		٩٩٣٠
بصل		٢٥٠٠	٢٧٠٠	٢٦٠٠
علف	٣٠٠٠	٣٦٠٠	٤٠٥٠	٣٥٥٠
خضروات	٣٢٦٠	٥٠٠٠	٣٣٦٠	٣٨٨٠
حدائق	٢٢٨٠	٢٥٦٠	٢٧٩٠	٢٥٤٠

المصدر:

* الاحتياجات المائية طبقا لبيانات وزارة الرى (القنوات) والتى على أساسها يتم التصرفات من الترع والمساقى ولكن توجد قنوات مائية تستخدم بواسطة وزارة الزراعة أخرى لمحطات البحوث.

ملحق رقم ١ـ١٩ الاستثمار الاجمالي المحلي وتوزيعه القطاعي خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨

(بالمليون جنيه)

القطاعات	الفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥			الفترة ٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٠			الفترة ٧٠/٧١ ـ ١٩٧٥			الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨		
	جملة استثمارات الفترة	الاهمية النسبية %	المتوسط السنوى	جملة استثمارات الفترة	الاهمية النسبية %	المتوسط السنوى	جملة استثمارات الفترة	الاهمية النسبية %	المتوسط السنوى	جملة استثمارات الفترة	الاهمية النسبية %	المتوسط السنوى
الزراعة	١١٨٫٤	٧٫٨	٢٣٫٧	٢٣٩٫٨	٨٫ـ	٢٧٫٩	١٦٧٫١	٥٫٤	٣٣٫٨	٢١٨٫٠	٤٫ـ	٧٢٫٧
كهرباء والصرف والسد العالى	٢٣٦٫١	١٥٫٨	٤٧٫٢	٤٢٦٫٤	١٤٫٤	٤٣٫٢	١٣٦٫ـ	٤٫٤	٢٧٫٢	١٩٦٫٢	٤٫ـ	٦٥٫٤
الصناعة والتعدين والبترول	٤٠٣٫٩	٢٦٫٧	٨٠٫٨	٥٠٩٫ـ	٩٩٫١	١٠١٫٨	١٠٣٩٫٤	٣٣٫٧	٢٠٧٫٩	٢٧٢٠٫٨	٣٢٫ـ	٥٤٦٫٩
الكهرباء	١١٢٫١	٧٫٤	٢٢٫٤	٢٤٢٫٤	١٣٫٩	٤٨٫٤	١٥٨٫ـ	٥٫٢	٣١٫٦	٤٨٦٫٧	٥٫ـ	٩٥٫٦
التعدين	١٣٫٢	٩٫ـ	٢٫٦	٩٧٫٢	١٫ـ	٣٫٤	٦٠٫٢	١٫٩	١٢٫ـ	٤٠٥٫١	٩٫ـ	٣٥٫ـ
مجموع القطاعات السلعيه	٨٨٤٫٧	٥٨٫٤	١٧٦٫٩	١١٢٥٫١	٦٤٫٤	٢٢٥٫ـ	١٥٦١٫٢	٥٠٫٦	٣١٢٫٢	٣٥٩٦٫٩	٤٧٫ـ	٨٦٠٫٦
التجارة والمال	١٩٫١	١٫٣	٤٫ـ	٩٣٫٨	٢٫ـ	٢٫٩	٤٢٫٢	١٫٣	٨٫٤	١١١٫١	٢٫ـ	٣٧٫٠
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢٩٤٫٢	١٩٫٥	٥٨٫٨	٢٢٨٫٤	٧٫٥	٥٥٫٢	٨٥٢٫٤	٢٧٫٧	١٧٠٫٨	٨٨٦١٫ـ	٣٣٫ـ	٦٢٠٫٣
المباني السكنيه	١٦٢٫٤	١٠٫٢	٣٢٫٨	٣٩٤٫٩	١٣٫٤	٤٣٫ـ	٣٢٠٫٤	١٠٫٣	٦٤٫١	٤٢٠٫٧	٨٫ـ	١٤٠٫٢
المرافق العامه	٥٤٫٣	٣٫٤	١٠٫٣	٤١٫٩	١٫٤	٨٫٤	١٣١٫٣	٤٫٣	١١٦٫٣	١٩٦٫٣	٤٫ـ	٦٦٫٤
الخدمات الأخرى	١٠١٫٤	٦٫٢	٢٠٫٣	٧٤٫ـ	٢٫٤	١٤٫٨	١٨١٫٥	٥٫٨	٣٦٫٣	٣٤٠٫٤	٦٫ـ	١١٣٫٥
مجموع قطاعات التوزيع والخدمات	٦٢٩٫٢	٤١٫٦	١٢٥٫٩	٦٢٢٫ـ	٣٥٫٦	١٢٤٫٤	١٥٢٧٫٨	٤٩٫٤	٣٠٥٫٦	٢٩٣٢٫٥	٥٣	٩٧٧٫٥
اجمالى الاستثمار المحلى الثابت	١٥١٣٫٩	١٠٠	٣٠٢٫٨	١٧٤٢٫٨	١٠٠	٣٤٩٫٤	٣٠٨١٫ـ	١٠٠	٦١٧٫٨	٥٥٢٩٫٤	١٠٠	١٨٤٣٫١
نسبة اجمالى الاستثمار الى اجمالى الناتج المحلى ٪	١٨٫١						٠					

المصدر: حسبت من تقارير الجهات المدنية ـ وزارة التخطيط ـ القاهرة .

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (١٤)

التنمية الزراعية فى مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الثانى

الإنتاج الزراعى

يوليو ١٩٨٠

التنمية الزراعية في مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الثاني

الإنتاج الزراعي

الفصل الخامس

تطور الانتاج النباتي

اجمالي الانتاج :

شهدت السنوات الاخيرة الماضية تحسنا ملحوظا فى اجمالى الانتاج النباتى وانتاج مختلف المحاصيل الاساسية فيما عدا القطن والارز والعدس والفول والسمسم ، فقد زاد انتاج القمح من ١٤٩٩ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٥٥١ ألف طن فى عام ١٩٧٠ والى حوالى ١٩٦٥ ألف طن فى عام ١٩٧٨ ، وزاد انتاج الذرة الشامية من حوالى ١٦٩١ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٢٤٢٠ ألف طن فى عام ١٩٧٠ وحوالى ٢٩٥٧ فى عام ١٩٧٨ ، وزاد انتاج قصب السكر من حوالى ٤٣٦٤ الف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٧١٥٨ ألف طن عام ١٩٧٠ وحوالى ٨٨٠٨ ألف طن فى عام ١٩٧٨ . وزاد انتاج البطاطس من حوالى ٢٩٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٥٤٨ ألف طن فى عام ١٩٧٠ والى حوالى ٧٧٢ ألف طن فى عام ١٩٧٨ . وزاد انتاج الطماطم من حوالى ٨٤٢ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٥٥٣ ألف طن فى عام ١٩٧٠ ، وحوالى ٢١٩٧ فى عام ١٩٧٨ . كما زاد انتاج البرتقال من حوالى ٢١٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٥٦٧ ألف طن فى عام ١٩٧٠ ، وحوالى ٨٤٣ ألف طن فى عام ١٩٧٨ .

أما بالنسبة للارز والقطن والعدس فقد انخفض الانتاج منها فى عام ١٩٧٨ عن مستواه فى عام ١٩٧٠ اذ انخفض محصول القطن الشعر من ٥٠٩ الف طن فى ١٩٧٠ الى نحو ٤٣٩ الف طن فى عام ١٩٧٨ وانخفض انتاج الارز الشعير من حوالى ٢٦٩٩ الف طن فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ٢٤٢٧ ألف طن فى عام ١٩٧٨ ، وانتاج العدس من ٣٣ ألف طن فى ١٩٧٠ الى ١٦ ألف طن فى ١٩٧٨ . ويوضح الجدول رقم (٢/١) جملة الانتاج لاهم المحاصيل الزراعية فى الفترة ٣٥ ـ ١٩٧٨ وعلى أساس بيانات من هذا الجدول يتضح ان معدل الزيادة السنوية فى انتاج القمح خلال الاربعين سنة الاخيرة الذى يمثل عنصرا أساسيا فى غذاء الانسان كما يمد الحيوانات الزراعية بمخلفات الطحن كان نحو ٣ر١ ٪ أى دون معدل الزيادة فى السكان ، مما كان له أثره الواضح فى الزيادة المطردة فى الاعتماد على العالم الخارجى فى سد عجز الانتاج منه عن الوفاء بحاجة استهلاك السكان فكان متوسط واردات القمح ودقيقه فى الفترة من ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ تقرب

من ٥ آلاف طن ، وارتفعت الى حوالى ١٦٣١ ألف طن كمتوسط للفترة ٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥ والى حوالى ٢٠٤٠ ألف طن كمتوسط للفترة من ٦٥/١٩٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠ وحوالى ٢٣٧٢ ألف طن كمتوسط للفترة ٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٧٥ وتقدر فى عام ١٩٧٨ بحوالى ٤٢٦٤ ألف طن .

وقد زاد انتاج الذرة الشامية من ١٦٠٦ الف طن فى المتوسط خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ الى حوالى ٢٩٥٧ ألف طن فى عام ١٩٧٨ أى بنسبة ١ر٨٤٪ وبمعدل سنوى قدره ٥ر١٪ وهو معدل منخفض عن معدل الزيادة فى السكان مما أضطرت معه الدولة الى التوسع فى استيراد الذرة الصفراء لمواجهة العجز فيه .

وقد زاد انتاج الارز الشعير من حوالى ٦٨٥ ألف طن فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ الى حوالى ٢٤٢٧ الف طن فى عام ١٩٧٨ ، أى بنسبة ٣ر٢٥٤ ٪ ، وترجع تلك الزيادة الكبيرة فى الانتاج الى ما قررته الدولة من التوسع فى المساحة التى تزرع بالارز بحوالى ٥٠٠ ألف فدان من مياه الرى الفائض عن الاستخدام بعد انشاء السد العالى . وبالرغم من الزيادة الكبيرة فى انتاج الارز بمعدلات تفوق معدل الزيادة فى السكان الا أن ما يصدر منه الآن يقدر بحوالى ١٦٥ ألف طن ، وهو ما يقرب مما كانت تصدره البلاد فى الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ .

وقد زاد الانتاج من قصب السكر من ٢٢٧٣ ألف طن فى المتوسط خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ الى حوالى ٨٨٠٨ ألف طن فى عام ١٩٧٨ ، أى بمعدل سنوى قدره نحو ٦ر٧ ٪ . وهو يفوق معدل زيادة السكان ومع ذلك لا زالت البلاد تستورد سكر من الخارج .

أما القطن فانتاجه غير مستقر الاتجاه اذ كان متوسط انتاجه خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ حوالى ٤٥٧ ألف طن أنخفض الى حوالى ٤٢٥ ألف طن فى عام ١٩٥٠ ، وارتفع الى حوالى ٤٧٨ ألف طن فى عام ١٩٦٠ ، ثم الى حوالى ٥٠٩ ألف طن فى عام ١٩٧٠ ، وانخفض مرة أخرى الى حوالى ٤٣٩ ألف طن فى عام ١٩٧٨ . ولا زالت هذه الكمية كافية لتغطية كافة احتياجات المغازل المحلية وبالتالى تحقيق فائض تصديرى .

ولقد حققت مصر خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ اكتفاء ذاتيا من الحبوب وخاصة القمح فكان متوسط اجمالى المساحة المزروعة بالحبوب خلال تلك الفترة تبلغ حوالى ٤٠٢٠ ألف فدان وكان الانتاج منها يبلغ حوالى ٤٢٢٧ ألف طن ، وهو فى حدود الاستهلاك المحلى وكان تعداد السكان

جدول رقم(٢/١) جملة الانتاج لأهم المحاصيل الزراعية

خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٧٨

(ألف طـــن)

المحاصيـــل	متوســـــط ٣٥ ـ ١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٨
القمـــح	١٢٤٨	١٣١٨	١٤٩٩	١٥٥١	١٩٦٥
الذرة الشاميـة	١٦٠٦	١٣٠٦	١٦٩١	٢٤٢٠	٢٩٥٧
الارز الشعـير	٦٨٥	١٢٤٢	١٤٨٦	٢٦٩٩	٢٤٢٧
الفـــول	٢٩٦	١٩٨	٢٩٠	٢٨٣	٢٣٩
العـــدس	٥٥	٥١	٥٠	٣٣	١٦
القطن (شعـر)	٤٥٧	٤٢٥	٤٧٨	٥٠٩	٤٣٩
قصب السكـــر	٢٢٧٣	٢٥٢٩	٤٣٦٤	٧١٥٨	٨٨٠٨
السمسـم	٦	٩	١٥	٢١	٩
الفول السودانى	١٦	١٨	٣٥	٤٨	٣٩
البصـل	٢٤٣	٢٥٥	٥٠٥	٤٥٤	٦٠٨
البطاطـس	٥٣	١٦٠	٢٩٠	٥٤٨	٧٧٢
الطماطـم	ـ	ـ	٨٤٢	١٥٥٣	٢١٩٧
الموالـــح	ـ	ـ	٢٥٦	٦٣٤	٩٢٨

المصدر : جمعت من :

حسنى حافظ عبد الرحمن (دكتور) ـ استراتيجية وسياسة التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، نوفمبر ١٩٧٩ .

فى وسط تلك الفترة يبلغ حوالى ١٥ر٩ مليون نسمة ، وكان متوسط المساحة التى زرعت بالقمح فى تلك الفترة حوالى ١٤١٠ ألف فدان ، ومتوسط نصيب الفرد من متوسط الانتاج المحلى منه حوالى ٧٥ كيلو جراما وهو فى حدود ما يستهلكه الفرد .

ولكن بعد تلك الفترة أخذ متوسط نصيب الفرد من الانتاج المحلى من القمح فى الهبوط الى ٥٠ كجم فى عام ١٩٥١/٥٠ والى ٥٦ر٠ كجم فى ١٩٦١/٦٠ والى ٤٦ر٥ كجم فى ١٩٧١/٧٠ والى ٤٤ر٠ كجم فى عام ١٩٧٧ وحوالى ٤٨ كجم فى عام ١٩٧٨ بينما أخذ متوسط استهلاك الفرد من القمح فى الارتفاع الى ٩٤ كجم فى عام ١٩٥١/٥٠ ، ٩٣ كجم فى عام ١٩٦١/٦٠ ، ١٠٩ كجم فى عام ١٩٧١/٧٠ ، ١٣٢ كجم فى عام ١٩٧٧ ، ١٣٣ كجم فى عام ١٩٧٨ وذلك كله بالرغم من الجهود الصادقة التى بذلتها وزارة الزراعة لرفع انتاجية القمح بادخال الاصناف الجديدة الوفيرة الغلة مثل الاصناف المحلية الجديدة ، الا أنه ما زال امام الزراعة المصرية فرصة فى زيادة ادخال أصناف المكسيكى العاليه الغلة والتى لا تزيد نسبتها الحالية فى مصر عن ١٠٪ من الرقعة القمحية وبالتالى رفع معدلات التسميد .

وبدراسة تطور كل من الانتاج المحلى والواردات من أهم المحاصيل الزراعية فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٨ يتبين زيادة الانتاج المحلى من بعض حاصلات الحبوب خاصة القمح من حوالى ١٤٩٩ ألف طن فى سنة ١٩٦٠ الى حوالى ١٥٥١ ألف طن فى سنة ١٩٧٠ وحوالى ١٩٦٥ ألف طن فى سنة ١٩٧٨ محققا زيادة تقدر بنحو ٥ر٣ ٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ ، نحو ٧ر٢٦ ٪ فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ .

كذلك ارتفع الانتاج المحلى من الذرة الشامية من حوالى ١٦٩١ الف طن فى سنة ١٩٦٠ الى حوالى ٢٤٢٠ ألف طن فى سنة ١٩٧٠ وحوالى ٢٩٥٧ ألف طن فى سنة ١٩٧٨ محققا زيادة قدرها ١ر٤٣ ٪ فى الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ ونحو ٢ر٢٢٪ فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٨ .

وبالرغم من زيادة الانتاج من القمح والذرة الشامية خلال الفترة محل الدراسة ، الا أن هذه الزيادة لم تستطع مواجهة الطلب المحلى المتزايد الامر الذى أدى الى ارتفاع حجم الواردات من هذه المحاصيل ، حيث ارتفعت الواردات من القمح الى حوالى ٤٢٦٤ ألف طن فى سنة ١٩٧٨ منها ٩٦٠ ألف طن دقيق وهو ما يعادل حوالى ١٣٣٣ ألف طن من القمح . أما الواردات من الذرة الشامية فقد زادت من حوالى ١١٢ ألف طن فى سنة ١٩٦٠ الى حوالى ٧٣٠ ألف طن فى سنة ١٩٧٨ بزيادة

تقدر بنحو ٨ر١ ٥٥٪ خلال هذه الفترة كما يتبين من الجدول رقم(٢/٢).

اما بالنسبة لانتاج الارز المبيض فقد زاد من ١٠١٠ ألف طن عام ١٩٦٠ الى ١٦٥٠ ألف طن فى سنة ١٩٧٨ وهو يعتبر المحصول الوحيد بين حاصلات مجموعة الحبوب الذى يحقق فائضا تصديريا ملموسا وقد بلغت الكمية المصدرة من الارز سنة ١٩٦٠ حوالى ٢٠٧ ألف طن زادت الى ٦٥٤ ألف طن فى عام ١٩٧٠ ، وبلغت حوالى ١٦٥ ألف طن فى عام ١٩٧٨ محققة بذلك نقصا نسبته نحو ٧ر٢٠٪ فى عام ١٩٧٨ عن مستوى صادرات عام ١٩٦٠ . وقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى للارز من نحو ٠ر١١٪ عام ١٩٦٠ الى نحو ١ر١١١٪ فى عام ١٩٧٨ وذلك نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلى منه المترتبة على زيادة السكان ، هذا بالاضافة الى تغير الانماط الاستهلاكية .

أما بالنسبة للانتاج من البصل والموالح وهى من المحاصيل التصديرية الهامة أيضا فقد حققت زيادة ملموسة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ ، فقد زاد انتاج البصل من ٥٠٥ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٦٠٨ ألف طن فى عام ١٩٧٨ بزيادة قدرها نحو ٤ر٢٠٪ ، وزاد انتاج الموالح من ٢٩٦ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٩٢٨ الف طن فى عام ١٩٧٨ بنسبة زيادة قدرها ٥ر٢١٣٪ . ورغم زيادة الانتاج من البصل الا أنه لم يحقق زيادة مماثلة فى الكمية المصدرة منه حيث انخفض حجم صادرات البصل من نحو ٢٢٢ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٥٧ ألف طن فى عام ١٩٧٨ . أما بالنسبة للكميات المصدرة من الموالح فقد ارتفعت من حوالى ٢٢ ألف طن عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٣٣ ألف طن فى عام ١٩٧٨ بزيادة قدرها نحو ٥ر٥٠٤ ٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ . وقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من البصل الى نحو ٣ر١١٠٪ فى عام ١٩٧٨ مقابل ٥ر١٦٩٪ فى عام ١٩٦٠ ، بينما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من الموالح من نحو ١٠٨٪ عام ١٩٦٠ الى حوالى ١ر١٣٦ ٪ فى عام ١٩٧٨ .

اما انتاج الفول البلدى فقد انخفض من حوالى ٢٩٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٢٨٣ ألف طن فى عام ١٩٧٠ ثم أنخفض الانتاج مرة أخرى الى حوالى ٢٣٩ ألف طن فى عام ١٩٧٨ . محققا بذلك نقصا يقدر بنحو ٦ر١٧٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ . ونتيجة لزيادة الاحتياجات المحلية عن الانتاج فقد تم استيراد حوالى ١٦ ألف طن فى عام ١٩٧٨ . وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى نحو ٧ر٩٣ ٪ فى عام ١٩٧٨ مقابل نحو ٣ر٩٥ ٪ فى عام ١٩٧٠ .

أما بالنسبة لانتاج العدس فقد اتجه الى الانخفاض ، حيث انخفضت كمية الانتاج من حوالى ٥٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٢٣ ألف طن فى عام ١٩٧٠ ثم الى حوالى ١٦ ألف طن فى

عام ١٩٧٨ ويرجع ذلك الى انخفاض متوسط الانتاج وانكماش المساحة . وقد نتج عن ذلك زيادة فى واردات العدس من حوالى ٤ آلاف طن فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٥١ ألف طن فى عام ١٩٧٨ ، وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٩٦٫٢ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٣٫٩ ٪ عام ١٩٧٨ .

اما الانتاج من السكر فقد بلغ حوالى ٣٨٨ ألف طن عام ١٩٦٠ ، ارتفع الى حوالى ٥٢٨ ألف طن مترى عام ١٩٧٠ ثم الى حوالى ٦٠٩ ألف طن فى عام ١٩٧٨ محققا بذلك زيادة تقدر بنحو ٣٦٫١ ٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، نحو ١٥٫٣ ٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ . وقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر من نحو ١١٥٫١ ٪ عام ١٩٦٠ الى نحو ٦٨٫٣ ٪ فى عام ١٩٧٨ .

ويعتبر الانتاج الاجمالى من الحاصلات الزراعية محصلة كل من الغلة الفدانية والرقعة المنزرعة بهذه الحاصلات ، ولذلك يتأثر الانتاج الكلى بالعوامل المؤثرة على كل منهما .

الغلة الفدانية :

بالرغم من أن غلة الفدان لكثير من الحاصلات الزراعية قد ارتفعت ارتفاعا ملموسا فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ عن مستواها فى الفترة من ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ ، وأن تلك الزيادة تعتبر مرضية نسبيا الا انها لا زالت منخفضة عن المستوى العالمى ، وتجدر الاشارة الى ان تلك الانتاجية بالنسبة لبعض المحاصيل مثل القمح والذرة الشامية والارز وقصب السكر والفول السودانى قد أصابها الجمود تقريبا خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ . وبالنسبة للمحاصيل الاخرى مثل العدس والقطن والسمسم والبطاطس والبرتقال فانها قد أخذت اتجاها نزوليا فى نفس الفترة .

ومقارنة غلة الفدان لاهم المحاصيل الزراعية فى الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ بمستواها فى الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ يتضح أن محصول السمسم قد حقق زيادة كبيرة فى غلته الانتاجية ، حيث بلغت نسبة الزيادة نحو ٦٣ ٪ من ٠٫٣١٤ طن الى ٠٫٥١ طن . وبالنسبة لمحاصيل الحبوب فقد بلغت نسبة الزيادة فى غلة الفدان من القمح نحو ٥٨ ٪ (من ٠٫٨٨٥ الى ١٫٤ طن) .

ومن الذرة الشامية نحو ٤٤٪ (من ١٫٠٤ طن الى ١٫٥ طن) ومن الارز ٥٣٫٣ ٪ (من ١٫٥ طن الى ٢٫٣ طن) يليها البصل اذ زادت غلة الفدان منه خلال نفس الفترة بنسبة ٣٦٫٧ ٪ (من ٦٫٠ طن الى ٨٫٢ طن) والبطاطس بنسبة ٣٠٫٤٪ (من ٥٫٦ طن الى ٧٫٣ طن) ثم الفول السودانى بنسبة ٢٤٫٣ ٪

جدول رقم (٢ـ٢) الانتاج المحلى واجمالى الاحتياجات ونسبة الاكتفاء الذاتـــــى
من أهم السلع الغذائية ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨

(بالالف طن)

أهم المحاصيل	١٩٦٠			١٩٧٠			١٩٧٨		
	الانتاج	الاحتياجات	نسبة الاكتفاء الذاتـــى	الانتاج	الاحتياجات	نسبة الاكتفاء الذاتـــى	الانتاج	الاحتياجات	نسبة الاكتفاء الذاتـــى
القمح والدقيق	١٤٩٩	٢٧٧٤	٥٤	١٥٥١	٤٧٣١	٣٢٫٨	١٩٦٥	٥٩٢٨	٣١٫٥
الذرة الشامية	١٦٩١	١٧٧٥	٩٥٫٣	٢٤٢٠	٢٤٩٣	٩٧٫٠	٢٩٥٧	٣٦٨٧	٨٠٫٢
الارز المبيض	١٠١٠	٨٤٩	١١٩٫٠	١٨٨٣	١٢٢٩	١٥٣٫٢	١٦٥٠	١٤٨٥	١١١٫١
فـــول	٢٩٠	٢٣٠	١٢٦٫٠	٢٨٣	٢٩٧	٩٥٫٣	٢٣٩	٢٥٥	٩٣٫٧
عـــدس	٥٠	٥٢	٩٦٫٢	٣٣	٣٧	٨٩٫٠	١٦	٦٧	٢٣٫٩
السكـــر	٣٨٨	٣٣٧	١١٥٫١	٥٢٨	٤٥٦	١١٥٫٨	٦٠٩	٨٩٢	٦٨٫٣
بصـــل	٥٠٥	٢٩٨	١٦٩٫٥	٦١٧	٤٥٧	١٣٥٫٠	٦٠٨	٥٥١	١١٠٫٣
موالـــح	٢٩٦	٢٧٤	١٠٨	٦٣٤	٥٣١	١١٩٫٤	٩٢٨	٦٨٢	١٣٦٫١
لحوم الماشية	٢٣٨	٢٥٢	٩٤٫٤	٢٨٣	٢٨٨	٩٨٫٣	٣٣٠	٣٨٩	٨٤٫٨
لحوم دواجن	٦٨	٦٨	١٠٠٫٠	٩٦	٩٦	١٠٠	١٢٢	١٤٨	٨٢٫٤
البـــان	١٣٦١	١٤٤٦	٩٤٫١	١٥٨٩	١٦٤١	٩٦٫٨	١٨٢٦	٢٠٠٦	٩١٫٠
اسمـــاك	١٠٢	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٥	٩٦٫٢	١٤٨	٣٩١	٣٧٫٩

المصدر : جمعت وحسبت من نفس مصدر الجدول رقم (٢/١) .

(من ٦٩٦ر٠ طن الى ٨٦٥ر٠ طن) والفول ٢٩ر٧٪ (من ٧٥٨ر٠ طن الى ٩٨٣ر٠ طن) والبرتقال بنسبة ٩ر٣٪ (من ٤ر٥ طن الى ٩ر٥ طن) ثم الطماطم بنسبة ١١٠٪ (من ١٤ر٣ طن الى ٦١ر٦ طن) وقصب السكر ١٠ر٧٪ (من ٢ر٣٤ طن الى ٦ر٣٦ طن) أما بالنسبة لمحصول القطن فلم تتعد زيادة غلة الفدان منه خلال نفس الفترة ٦ر٪ وكذلك الحال بالنسبة للعدس الذى لم تتعد الزيادة فى غلته ٤٪ ـ جدول رقم (٢/٣) ٠

جدول رقم (٢/٣) انتاجية الفدان من أهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨

المحاصيل	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
	طن	طن	طن	طن	طن	طن
القمح	١ر٣٠	١ر٤٧	١ر٤٦	١ر٤٠	١ر٤١	١ر٤٠
الذرة الشامية	١ر٥٨	١ر٥١	١ر٥١	١ر٦١	١ر٥٤	١ر٥٤
الارز الشعير	٢ر١٩	٢ر٢٨	٢ر٣٣	٢ر١٣	٢ر١٩	٢ر٢٩
الفول	١ر٠٧	١ر٠٠	٠ر١٦	٠ر١٨	٠ر٩٢	٠ر٩٧
العدس	٠ر٨١	٠ر٨٣	٠ر٦٧	٠ر٦٠	٠ر٤٩	٠ر٤٤
القطن	٠ر٩٢	٠ر٨٦	٠ر٨٣	٠ر٨٧	٠ر٧٨	١ر٠٠
قصب السكر	٢٨ر٢٥	٣٨ر٠٠	٣٦ر٢٥	٣٤ر٨٣	٣٨ر٠٠	٣٤ر٠٠
السمسم	٠ر٥٧	٠ر٥٩	٠ر٥٣	٠ر٤٣	٠ر٤٤	٠ر٣٩
الفول السودانى	٠ر٨٧	٠ر٨٨	٠ر٨٧	٠ر١٩	٠ر٨٣	٠ر٨٥
البصل الشتوى	٨ر٢٠	٨ر٥٥	٨ر٥٩	٧ر٨٢	٨ر٤٨	٧ر٦٦
البطاطس	٧ر٥١	٧ر٤٦	٧ر٣٨	٦ر٩٨	٧ر٠٠	٧ر٢٠
طماطم	٥ر٧١	٦ر١٨	٦ر٤٨	٦ر٧١	٧ر٠٠	٧ر٦٠
البرتقال	٦ر٢٩	٦ر٣٠	٦ر٢٩	٦ر٩٧	٤ر٣٢	٥ر٠٠

المصدر: احتسبت من نفس مصدر جدول رقم (١/٢) ٠

ومقارنة متوسط غلة الفدان لاهم المحاصيل الزراعية فى مصر فى الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ بمستواها فى الدول المتقدمة ، نجد أنها تبلغ نحو ٦ر٦٦٪ بالنسبة لانتاج القمح فى هولندا ، ونحو ٤٨ ٪ بالنسبة لانتاج الذرة الشامية فى نيوزيلاند ونحو ٨٨٪ بالنسبة لانتاج الارز فى استراليا جدول رقم (٢/٤) .

جدول رقم (٢/٤) متوسط غلة الفدان لاهم محاصيل الحبوب
فى مصر وبعض الدول المتقدمة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧

المحصول	غلة الفدان فى مصر	غلة الفدان فى الدول المتقدمة	غلة الفدان فى مصر الى مستواها فى الدول المتقدمة
	طن	طن	
القمح	١ر٤	٢ر١٠ فى هولندا	٦ر٦٦٪ بالنسبة الى هولندا
الذرة الشامية	١ر٥	٣ر١٢ فى نيوزيلاند	٠ر٤٨٪ " " نيوزيلاند
الارز	٢ر٢	٢ر٥ فى استراليا	٠ر٨٨٪ " " استراليا

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢/١) .

ويتضح من الجدول رقم (٢/٣) أن متوسط غلة الفدان من الذرة الشامية فى مصر والتى تعتبر عماد تغذية الطبقة العاملة فى الريف كما انها تستعمل فى صناعة الاعلاف للماشية والدواجن ، هى أقل بكثير من المستوى القياسى ، اذ أن غلة الفدان من الذرة يجب أن تكون ضعف غلة الفدان من القمح [1] ، فى حين نجد أن غلة الفدان من الذرة وقدرها ١ر٥ طن تكاد تقرب من غلة الفدان من القمح (١ر٤ طن) وهو ما يشير الى أن هناك مجالا كبيرا لزيادة الانتاج من الذرة الشامية فى مصر عن طريق رفع غلة الفدان منها بما يؤدى الى تقليل الاعتماد على الخارج فى سد حاجة الاستهلاك المحلى من الحبوب .

لهذا فان سياسة انتاج اصناف جديدة تهدف الى زيادة انتاجية المحاصيل المنزرعة الى أقصى حد ممكن وذلك عن طريق :

---

(١) أثبتت البحوث والتجارب أن من الممكن رفع انتاجية الفدان من الذرة الشامية الى ما يزيد عن عشرين اردبا .

- استنباط أصناف جديدة متفوق (سواء على الاصناف المتداولة والجارى توزيعها على الزراع أو المتداولة محليا) فى غلتها الانتاجية من وحدة المساحة أى بزيادة غلة الفدان كما تتفوق فى مقاومتها للامراض بالاضافة الى تحسين صفاتها التكنولوجية والمورفولوجية .

- تحسين المعاملات الزراعية ، وذلك بالبحث عن الطرق الزراعية التى تؤدى بالصنف الجديد الى زيادة انتاجيته وبالتالى تهيئة الظروف المناسبة لكى تظهر الاصناف الجديدة مقدرتها الوراثية .

- أكثار وتوفير تقاوى الاساس والمسجلة اللازمة لاعداد التقاوى المعتمدة للاصناف والهجن التى يتقرر توزيعها على المزارعين بما يكفى لتغطية كل المساحة (القطن) أو نصف المساحة (القمح) .

- اختبار الصفات الاقتصادية للمحاصيل من خلال دراسة التقدم العلمى فى الخارج للتعرف على الطاقة الانتاجية للنوع وصرامة الذوق المحلى ومتطلبات التصدير .

وقد بذلت جهود جادة ومخلصة من جانب الباحثين الزراعيين للاستفادة من كل الطاقات الانتاجية الوراثية الكامنة فى المحاصيل الزراعية .

وأسفرت هذه الجهود عن نتائج ايجابية وجوهرية لاساليب البحث العلمى الزراعى .

الرقعة المنزرعة بالحاصلات الزراعية :

كان ما حققه القطاع الزراعى من زيادة فى الانتاج خلال هذا القرن وليد التوسع الرأسى أساسا ... اذ تكفى الاشارة الى أن اجمالى حجم انتاج المحاصيل الحقلية قد تضاعف خلال فترة ستة وعشرين عاما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٧٨ حيث قفز الانتاج رأسيا من حوالى ٩ مليون طن عام ١٩٥٢ الى حوالى ١٩ مليون طن عام ١٩٧٨ . أى بمعدل زيادة سنوية قدرها نحو ٤ر٣ ٪ بخلاف ما تحقق من زيادة فى انتاج المحاصيل البستانية خلال نفس الفترة ، اذ بلغ حجم انتاج الخضر ثلاثة أمثال ما كان عليه ، وانتاج الفاكهة ضعف ما كان عليه ... كل ذلك فى ظل حقيقتين الأولى وهى بقاء الارض القديمة ثابته تقريبا دون زيادة منذ بداية هذا القرن ، والثانية هى أنه رغم استصلاح أكثر من ٩٠٠ ألف فدان من الاراضى الجديدة منذ عام ١٩٥٢ فان الارض الجديدة لم تساهم بنصيب يذكر فى الانتاج الزراعى .

ولكن على الرغم من ان المساحة المحصولية لم تزد الا بنحو ٥٧٧ ألف فدان منذ انشاء السد العالى عام ١٩٦٠ ، ورغم أن ١٠ـ١٥ ألف فدان تستقطع سنويا من الارض الزراعية للبناء ، فقد أسفر تطوير التركيب المحصولى عن زيادة مساحة الارض المنزرعة بغذاء الانسان وأعلاف الحيوان وكان ذلك على حساب النقص الواضح فى مساحة القطن . ويبين الجدول رقم (٢/٥) المساحة المحصولية للمحاصيل الحقلية والبستانية فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ . ولقد بلغت نسبة الرقعة المنزرعة بكل من مجموعة الحبوب والقطن والخضر والحاصلات الحقلية الاخرى والفاكهة الى الرقعة المحصولية الاجمالية نحو ٢ر٤٤٪ ، ١ر١٨٪ ، ٧ر٤٪ ، ٨ر٣١٪ ، ٢ر١ ٪ فى عام ١٩٦٠ على الترتيب ، وبلغت نحو ٩ر٤٣٪ ، ٨ر١٠٪ ، ٣ر٨ ٪ ، ٠ر٣٤٪ ، ٠ر٣٪ فى عام ١٩٧٨ على الترتيب كما يبين من الجدول رقم (٢/٦) .

المساحة المحصولية :

بلغت المساحة المحصولية فى عام ١٩٥٠ حوالى ٩٢٢٥ ألف فدان زادت الى حوالى ١١١٩١ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ وحوالى ١١٦٤٧ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ بمعدل زيادة تقدر بنحو ٣ر٣١ ٪ ، ١ر٤٪ على التوالى . وبذلك بلغت درجة التكثيف فى عام ١٩٥٠ نحو ١ر٦٣ وفى عام ١٩٧٠ بنحو ١ر٨٥ وفى عام ١٩٧٨ نحو ١ر٨٨ هذا وتجدر الاشارة الى أن الزيادة الكبيرة فى المساحة المحصولية فى السنوات القليلة الماضية ترجع أساسا الى تحويل أراضى الحياض التى كانت باقية الى نظام الرى المستديم والى التوسع الكبير فى زراعة الخضر . وتوزيع المساحة المزروعة بالمحاصيل المختلفة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨ يتبين ما يلى :

- زيادة المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ ، حيث بلغت فى عام ١٩٥٠ حوالى ٤٠٣٣ ألف فدان ، زادت الى حوالى ٤٧٥٤ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ بمعدل زيادة يقدر بنحو ٩ر١٧٪ بينما انخفضت نسبة المساحة المزروعة بالحبوب الى اجمالى المساحة المحصولية خلال تلك الفترة من نحو ٧ر٤٣ ٪ فى سنة ١٩٧٠ ، ثم الى نحو ١ر٤٣٪ فى عام ١٩٧٨ .

- زادت المساحة المنزرعة بالاعلاف من حوالى ٢١٨٥ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٩٦٢ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ ، ٣٠١٨ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ محققة بذلك زيادة

جدول رقم (٢/٥) الرقعة المحصولية الاجمالية والرقعة المنزرعة بكل من مجموعة الحبوب والقطن والخضر والحاصلات الحقلية الاخرى والفاكهة بالأراضى القديمة خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٨

(الف فدان)

السنة	الرقعة المحصولية	الحبوب	القطن	الخضر	الحاصلات الاخرى	الفاكهة
١٩٦٠	١٠٣٧٠	٤٥٨٤	١٨٧٣	٤٨٣	٣٢٩٩	١٣١
١٩٦١	٩٩٧٤	٤١٠٢	١٩٨٦	٤٩٥	٢٣٥٣	١٣٨
١٩٦٢	١٠٣٦٦	٤٧٠٢	١٦٥٧	٥٢١	٣٣٤١	١٤٥
١٩٦٣	١٠٣٥٨	٤٦٣٠	١٦٢٧	٥٦٤	٣٣٨٥	١٥٢
١٩٦٤	١٠٣٧٧	٤٥٣٣	١٦١١	٥٩٥	٣٤٧١	١٦٧
١٩٦٥	١٠٢٦١	٤٠٦٩	١٩٠٠	٦٠٧	٣٥٠٧	١٧٨
١٩٦٦	١٠٤٨٨	٤٣٢٦	١٨٥٩	٦٣٣	٣٤٧٥	١٩٥
١٩٦٧	١٠٤٦٢	٤٤٣٤	١٦٢٦	٦٢٨	٣٥٦٧	٢٠٧
١٩٦٨	١٠٧٤٠	٤٨٢٠	١٤٦٤	٦٩٦	٣٥٣٥	٢٢٥
١٩٦٩	١٠٧٣٢	٤٤٩٩	١٦٢٢	٧١٤	٣٦٦٥	٢٣٢
١٩٧٠	١٠٧٤٨	٤٥٣٣	١٦٢٧	٧٠٦	٣٦٣٨	٢٤٤
١٩٧١	١٠٧٤٣	٤٥٧٢	١٥٢٥	٧٠٩	٣٦٨٨	٢٤٩
١٩٧٢	١٠٦٤٥	٤٤٩٠	١٥٥٢	٧٧٧	٣٥٧٣	٢٥٣
١٩٧٣	١٠٨٣٦	٤٤٧٠	١٦٠٠	٨٤٤	٣٦٦٤	٢٥٨
١٩٧٤	١١٠٣٩	٤٧٥٤	١٤٥٣	٨٥٥	٣٧٠٢	٢٧٥
١٩٧٥	١١١٠٣	٤٨٦٦	١٣٤٦	٩٣٠	٣٧٢٦	٢٨٥
١٩٧٦	١١٢١١	٤٩٤٤	١٢٤٨	٩٦٨	٣٧٣٨	٣١٣
١٩٧٧	١١٢٢٧	٤٥١٦	١٤٢٣	٩٦٣	٤٠٠٤	٣٢١
١٩٧٨	١١٠٦٨	٤٨٦٣	١١٩٣	٩١٩	٣٧٦٢	٣٣١

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة — معهد بحوث الاقتصاد الزراعى .

جدول رقم (٢/٦) النسبة المئوية للرقعة المنزرعة بكل من مجموعة الحبوب والقطن والخضر والحاصلات الحقلية الاخرى والفاكهة الى الرقعة المحصولية الاجمالية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨

السنة	الحبوب %	القطن %	الخضر %	الحاصلات الاخرى%	الفاكهة%
١٩٦٠	٤٤ر٢	١٨ر١	٤ر٧	٣١ر٨	١ر٢٠
١٩٦١	٤١ر١	١٩ر٩	٥ر٠	٣٢ر٦	١ر٤٠
١٩٦٢	٤٥ر٤	١٦ر٠	٥ر٠	٣٢ر٢	١ر٤٠
١٩٦٣	٤٤ر٧	١٥ر٧	٥ر٤	٣٢ر٧	١ر٥٠
١٩٦٤	٤٣ر٧	١٥ر٥	٥ر٧	٣٣ر٤	١ر٦٠
١٩٦٥	٣٩ر٧	١٨ر٥	٥ر٩	٣٤ر٢	١ر٧٠
١٩٦٦	٤١ر٢	١٧ر٧	٦ر٠	٣٣ر١	١ر٩٠
١٩٦٧	٤٢ر٤	١٥ر٥	٦ر٠	٣٤ر١	٢ر٠٠
١٩٦٨	٤٤ر٩	١٣ر٦	٦ر٥	٣٢ر٩	٢ر١٠
١٩٦٩	٤١ر٩	١٥ر١	٦ر٧	٣٤ر١	٢ر٢٠
١٩٧٠	٤٢ر٢	١٥ر١	٦ر٦	٣٣ر٨	٢ر٣٠
١٩٧١	٤٢ر٦	١٤ر٢	٦ر٦	٣٤ر٣	٢ر٣٠
١٩٧٢	٤٢ر٢	١٤ر٦	٧ر٣	٣٣ر٥	٢ر٤٠
١٩٧٣	٤١ر٢	١٤ر٨	٧ر٨	٣٣ر٨	٢ر٤٠
١٩٧٤	٤٣ر١	١٣ر٢	٧ر٧	٣٣ر٥	٢ر٥٠
١٩٧٥	٤٣ر٦	١٢ر١	٧ر٣	٣٣ر٤	٢ر٦٠
١٩٧٦	٤٤ر١	١١ر١	٨ر٦	٣٣ر٣	٢ر٨٠
١٩٧٧	٤٠ر٢	١٢ر٧	٨ر٦	٣٥ر٧	٢ر٩٠
١٩٧٨	٤٣ر٩	١٠ر٨	٨ر٣	٣٤ر٠	٣ر٠٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢/٥) .

تقدر بنحو ٦ر٣٥ ٪ فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ ، ٩ر١٪ فى الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٨ ــ وذلك زادت الاهمية النسبية للمساحة المنزرعة بالعلف الحيوانى الى اجمالى المساحة المحصولية من ٧ر٢٣٪ فى عام ١٩٥٠ الى نحو ٣ر٢٦ ٪ فى عام ١٩٧٠ ثم الى نحو ٢٦ ٪ فى عام ١٩٧٨ .

ــ تناقصت المساحة المزروعة بالقطن خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٨ فبينما بلغت المساحة المنزرعة بالقطن فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٩٧٥ ألف فدان تناقصت فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ١٦٢٧ ألف فدان ، ووصلت فى عام ١٩٧٨ حوالى ١١٩٣ ألف فدان ، وذلك بنقص تبلغ نسبته نحو ٦ر١٧٪ خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ ، ٧ر٢٦٪ خلال الفترة ١٩٧٠ــ١٩٧٨ .

ومن ذلك يتبين انخفاض الاهمية النسبية للمساحة المنزرعة بالقطن الى اجمالى المساحة المحصولية من نحو ٤ر٢١ ٪ فى عام ١٩٥٠ الى نحو ٥ر١٤ ٪ فى سنة ١٩٧٠ والى نحو ٣ر١٠٪ فى عام ١٩٧٨ .

زادت المساحة المنزرعة بالخضر والفاكهة زيادة مطردة نظرا لارتفاع ما تغله من عائد كبير بالمقارنة بمحاصيل الحقل ، فقد زادت المساحة المنزرعة بالخضر من حوالى ٣ر٣٤٧ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٨٠٩ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ ثم الى حوالى ١٠٦٣ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ محققا بذلك زيادة نسبتها نحو ١ر٢٢٧٪ ، ٥ر٢٣٪ على التوالى وقد تزايدت الاهمية النسبية للمساحة المنزرعة بالخضر الى جملة المساحة المحصولية من نحو ٢٧٪ فى عام ١٩٥٠ الى نحو ٢ر٧ ٪ فى عام ١٩٧٠ ثم الى نحو ١ر٩ ٪ فى عام ١٩٧٨ . أما المساحة المنزرعة بالفاكهة فقد تزايدت من حوالى ٦ر٨٦ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢٦٥ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ بزيادة نسبتها نحو ٦ر٣٠ ٪ ، ثم زادت مرة أخرى الى حوالى ٣٦٦ ألف فدان بزيادة تقدر بنحو ١ر٣٨ ٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٨ ، وكانت الاهمية النسبية للمساحة المزروعة بالفاكهة الى جملة المساحة المحصولية فى عام ١٩٥٠ تقدر بنحو ٩ر٪ زادت الى نحو ٤ر٢ ٪ فى عام ١٩٧٠ ثم الى نحو ١ر٣ ٪ فى عام ١٩٧٨ .

يستخلص مما سبق تناقص المساحة المزروعة بكل من الحبوب والقطن لصالح علف الحيوان والخضر والفاكهة وهو اتجاه لو استمر ستزداد معه الاعباء الملقاة على الدولة لسد النقص فى

انتاج الحبوب عن الوفاء بحاجة الاستهلاك ، وخاصة وأن صادرات الخضر والفاكهة لا تزيد بمعدلات تتناسب وزيادة الواردات من الحبوب ودقيق القمح ، كما أن الزيادة فى مساحة علف الحيوان لم يكن لها أثرها فى تقليل الواردات من المنتجات الحيوانية . ويوضح الجدول رقم (٢ـ٧) توزيع المساحة المحصولية فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ من المحاصيل الهامة والاهمية النسبية لكل منها .

التركيب المحصولى الحالى :

وتتميز الزراعة المصرية بدرجة عالية من التكثيف من حيث استخدام الموارد الانتاجية (سواء أكانت أرضية أو مائية) ولذا فان تحسين الكفاءة الانتاجية يتطلب الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة بما فى ذلك استخدام مستلزمات الانتاج وخاصة السلالات المحسنة والاسمدة الكيماوية والمبيدات وغير ذلك ، هذا بجانب اعادة تنظيم العلاقات الانتاجية وتوفير الحوافز واحداث تغييرات هيكلية وتنظيمية فى القطاع الزراعى ، كما تتميز الزراعة المصرية بانتشار المزارع الصغيرة والقزمية والحيازات المفتتة ، وقد أدى ذلك الى اعاقة تطوير اساليب الانتاج الزراعى ، وخاصة الميكنة الزراعية ، والحد من امكانية رفع الكفاءة الانتاجية ، مما يتطلب النظر فى تطبيق أحد صور تجميع حيازة الاراضى .

ويبدو أن التركيب المحصولى لم يطرأ عليه تغيير ملموس فى أراضى الوادى فى الماضى ولذا فانه من المحتم تعديل التركيب المحصولى تعديلا جوهريا فى المستقبل ، كما أن الاراضى الجديدة فى حاجة الى تحديد نمط استغلالى أمثل لكى تساهم فى الانتاج الزراعى بقدر يتناسب مع مساحتها أو تكاليفها .

وتعتبر الارض المزروعة فى مصر من أخصب أراضى العالم ، الا أنه نتيجة لسوء عملية الصرف وعدم اتقان عمليات الخدمة تدهورت خصوبة هذه الاراضى . وتتباين درجة خصوبة الاراضى المزروعة من منطقة لاخرى ، وكذا داخل المنطقة نفسها ويترتب على ذلك اختلاف فى مدى ملائمة الاراضى الواقعة داخل الوادى لزراعة المحاصيل المختلفة وفقا لجدارتها الانتاجية ، وهذا يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على انتاج الحاصلات الزراعية الرئيسية . ومن الجدير بالذكر أن نحو ٩٥٪ من الرقعة الزراعية تمتلك وتدار بواسطة الافراد ، أما الرقعة التى تمتلكها الدولة فلا تتعدى نحو ٥٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة .

جدول رقم (٢/٧) المساحة المحصولية فى أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨

(المساحة بالالف فدان)

المحاصيل	النسبة المئوية من مجموع المساحة المحصولية							
	١٩٥٠		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٨	
	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%
الحبوب	٤٠٣٣ر٣	٤٣ر٧	٤٥٨٤ر٧	٤٤ر٢	٤٧٥٤ر٠	٤٢ر٣	٥٠٢٣	٤٣ر٣
علف الحيوان	٢١٨٤ر٩	٢٣ر٧	٤٤١٣ر٨	٢٣ر٣	٢٩٦٢ر٠	٢٦ر٣	٣٠١٣	٢٦ر٠
القطن	١٩٧٤ر٦	٢١ر٤	١٣٧٣ر٠	١٨ر١	١٦٢٧ر٠	١٤ر٥	١١٩٣	١٠ر٣
الخضر	٢٤٧ر٣	٢ر٧	٥٤٥ر٩	٥ر٣	٨٠٩ر٠	٧ر٢	١٠٦٣	٨ر٦
الفاكهة	٨٦ر٦	٩ر	٤٣ر١	١ر٣	٢٦٥ر٠	٢ر٤	٣٦٦	٣ر٢
محاصيل أخرى	٦٩٨ر٧	٧ر٦	٨٢١ر٨	٧ر٩	٨٣٣ر٠	٧ر٤	٩٨٤	٨ر٤
جملة	٩٢٢٥ر٤	١٠٠	١٠٣٧٠ر٣	١٠٠	١١٢٥٠	١٠٠	١١٦٤٧	١٠٠

* تشمل المساحة المحصولية كل من الاراضى القديمة والارض الجديدة التى وصلت الانتاج الحدى وأضيفت للاراضى القديمة .

المصدر : وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى .

ويبين الجدول رقم (٢ــ٨) الرقعة المنزرعة بأهم الحاصلات الزراعية فى مصر • ويستخلص من هذا الجدول ما يلى :

— ان اجمالى مساحة الحبوب كانت فى متوسط الفترة من ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩ تمثل نحو ٣ر٤٨٪ من اجمالى المساحة المحصولية البالغ قدرها حوالى ٨٣١٨ ألف فدان وقد أخذت تلك النسبة اتجاها تناقصيا بعد تلك الفترة بلغت نحو ١ر٤٣ ٪ فى عام ١٩٧٨ بالرغم من توالى زيادة المساحة المحصولية (حوالى ١١٦٤٧ ألف فدان) وبلوغ الرقم القياسى لها فى تلك السنة نحو ١٢٥٪ على أساس أن متوسط الفترة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩ تساوى ١٠٠ ، واستتبع ذلك انخفاض نصيب الفرد من اجمالى مساحة الحبوب من ٠ر٠ فدان فى متوسط الفترة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩ الى نحو ١٣ر٠ من الفدان فى عام ١٩٧٨ ، وهو ما يقرب من نصف ما كان عليه مستواه فى نهاية الفترة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩ •

— أن اجمالى مساحة البرسيم بنوعيه المستديم والتحريش كانت تمثل ٨ر١٩٪ من اجمالى المساحة المحصولية فى متوسط الفترة ١٩٣٥ ــ ١٩٣٩ ، وارتفعت الى نحو ٢٥٪ فى عام ١٩٧٨ ودراسة العلاقة بين المساحة التى تزرع بالبرسيم واعداد الحيوانات نجد أن نصيب الوحدة الحيوانية من اجمالى مساحة البرسيم يكاد يكون ثابتا عند حدود ٣٥ر٠ من الفدان •

وهذا يؤكد شدة حرص الزراع على توفير ما يملكون توفيره من أعلاف لمواشيهم ولو كان ذلك على حساب تخفيض مساحة كل من القمح والقطن وليس أدل على صدق ذلك ما يظهره الجدول رقم (٢ــ٩) من تناقص كبير فى نصيب الفرد من اجمالى مساحة الحبوب ومن مساحة القمح بين السنتين ١٩٤٥ ــ ١٩٧٦ اذ بلغ فى نهاية الفترة نحو نصف ما كان عليه مستواه فى أولها بينما نجد أن نصيب الوحدة الحيوانية من اجمالى مساحة البرسيم ثابته تقريبا •

ويستخلص من ذلك أن مصر قادرة على الوفاء بحاجة الماشية من البرسيم الاخضر الذى تنتجه وذلك طوال فترة تواجده بالحقل (من نوفمبر الى مايو) ، اما بالنسبة للدريس الذى يجفف منه فانه يتم بطريقة بدائية يفقد فيها الكثير من العناصر الغذائية الهامة والكميات التى تعد منه لا تكفى لتغذية الماشية خلال فترة الصيف •

جدول رقم (٢/٨) المساحة المزروعة باهم المحاصيل فى جمهورية مصر العربيـــة

١٩٣٥ ـ ١٩٧٨ (بالالـف فـــدان)

البيـــان	متوسط الفترة ٣٥ ـ ٣٩		١٩٥٠		١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٨	
	اجمالى المساحة	النسبة %	اجمالى المساحة	النسبة %	اجمالى المساحة	النسبة %	اجمالى المساحة	النسبة %	اجمالى المساحة	الـ %
قمح	١٤١٠	١٧ر٠	١٣٧٢	١٥ر٠	١٤٥٦	١٤ر٠	١٣٥٧	١١ر٩	١٤٣١	٢
شعير	٢٦٦	٣ر٢	١١٧	١ر٣	١٤٨	١ر٤	١٢٤	١ر١	١٣٧	١
ذرة شامية	١٥٤٠	١٧ر٥	١٤٥١	١٥ر٩	١٨٢١	١٧ر٦	١٥٣٧	١٣ر٥	١٩٣٥	١
ذرة رفيعة	٣٥٨	٤ر٣	٣٩٣	٤ر٣	٤٥٣	٤ر٤	٥١٢	٤ر٥	٤٤٣	١
أرز	٤٤٦	٥ر٤	٧٠٠	٧ر٧	٧٠٦	٦ر٨	١٢٢٥	١٠ر٨	١٠٧٧	١
فـــول	٣٩٣	٤ر٧	٣٥٦	٣ر٩	٣٧٧	٣ر٦	٣١٤	٢ر٨	٢٥٢	١
عـــدس	٧٩	٥ر٩	٨١	٠ر٩	٨٥	٠ر٨	٤٧	٠ر٤	٣٦	٢
قطـــن	١٧٥٤	١٩ر١	١٩٧٥	٢١ر٦	١٨٧٣	١٨ر١	١٦٢٧	١٤ر٣	١١٩٣	١
كتـــان	٧	ـــ	٥	ـــ	٢٢	٠ر٢	٢١	٠ر٢	٦٧	١
قصب سكـر	٦٧	٠ر٨	٨١	٠ر٩	١١١	١ر١	١٩٩	١ر٧	٢٥٧	١
سمســم	١٨	٠ر٢	٢٩	٠ر٣	٤٢	٠ر٤	٤٤	٠ر٤	٢٥	١
فول سودانى	٢٢	٠ر٣	٢٥	٠ر٣	٤١	٠ر٤	٦٥	٠ر٦	٦١	٠
برسيم مستديم										
بتحريش	١٦٤٣	١٧ر٨	٢١٨٥	٢٣ر٩	٢٤١٤	٢٣ر٣	٢٩٦٢	٢٦ر٠	٢٩٠٨	٢
خضـــر	٦٦	٠ر٨	١٢٨	١ر٤	٥٤٦	٥ر٣	٧٩٦	٧ر٠	١٠٦٣	١
فاكهـــة	٦٤	٠ر٨	٨٧	١ر٠	١٣١	١ر٣	٢٦٥	٢ر٣	٣٦٦	١
محاصيل اخرى	١٨٥	٢ر٢	١٥٤	١ر٦	١٤٤	١ر٣	٢٧٩	٢ر٥	٣٩٦	٠
اجمالى المساحة	٨٣١	١٠٠	٩١٣٩	١٠٠	١٠٣٧٠	١٠٠	١١٣٧٣	١٠٠	١١٦٤٧	٠
المحصولية	١٠٠		١١٠		١٢٥		١٣٧			
مساحة الحبوب	٤٠٢٠	٤٨ر٣	٤٠٣٣	٤٤ر٢	٤٥٨٤	٤٤ر٢	٤٧٥٤	٤١ر٨	٥٠٢٣	
الكليـــة	١٠٠		١٠٠ر٣		١١٤		١١٨ر٣		١٢٥ر٠	

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرات الاقتصاد الزراعى .

أن المساحة المزروعة بالقطن تتناقص من سنة الى اخرى حتى اصبحت فى عام ١٩٧٨ تقدر بحوالى ٢ر١ مليون فدان مقابل حوالى ٤ر١ مليون فدان فى عام ١٩٧٧ ، وبلغت تلك المساحة ٢ مليون فدان فى عام ١٩٥٠ ، ولا شك ان هذا التناقص الكبير فى المساحة التى تزرع بالقطن كان لها اثرها فى انخفاض الكميات الناتجة من زيت بذرة القطن المستخدم فى الغذاء الانسانى والكسب الذى يستخدم فى تغذية الحيوان .

— ان مساحة البقوليات وخاصة الفول والعدس قد تناقصت ايضا من حوالى ٤٧٢ ألف فدان فى متوسط الفترة ١٩٣٥ — ١٩٣٩ الى حوالى ٢٨٨ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ ، مما كان له اثره فى زيادة الاعتمادات على الخارج فى سد نقص الانتاج المحلى منها ، ولكن من المستهدف التوسع فى مساحة البقوليات الى الحدود التى يكفى الانتاج منها لسد حاجة الاستهلاك المحلى .

وينبغى الاشارة هنا بصفة خاصة عند دراسة التركيب المحصولى الى النقاط التالية :

— ان الهدف من التركيب المحصولى هو وضع الخطة التى تكفل استخدام الموارد المتاحة بالكفاءة الاقتصادية التى تحقق الحصول على اقصى ما يمكن من الانتاج بما يسهم فى الوفاء باحتياجات الاستهلاك الغذائى والتصنيع والتصدير — كل هذا فى ضوء الظروف والمحددات الزراعية الاقتصادية القائمة .

— يراعى فى تقرير التركيب المحصولى الميزة النسبية للحاصلات مع مقارنة عائد الدورات البديلة لسنة كاملة بالاسعار العالمية لتبين صالح الاقتصاد القومى . فالدورات التى تعطى عائدا اكثر من غيرها تكون ذات ميزة نسبية اعلى ، ويقتضى الامر التوسع فيها على حساب الدورات ذات الميزة النسبية المنخفضة . ويعنى ذلك التوسع فى مساحة القطن ما امكن على حساب غيره من الحاصلات كالقمح والذرة ، الا ان انخفاض النسب لاسعار القطن للزراع فى السنوات الاخيرة كان يقف حائلا دون تحقيق اهداف التركيب المحصولى للمساحات المطلوبة منه مهما فرض من تشريعات محددة لذلك اذ انه من الضرورى وجود الحافز الاقتصادى للزراع .

— فى ضوء محدودية المساحة المتاحة للزراعة فان الزيادة فى مساحة محصول معين كالقطن مثلا يترتب عليه نقص فى مساحة الحاصلات البديلة كالقمح يعقبه الذرة او البرسيم يعقبه الذرة او العكس اذا نقصت مساحة القطن فسوف يتبعها زيادة المحاصيل السنوية كالقمح والفول والعدس وغيرها مما يتبعها من المحاصيل الصيفية الغذائية .

جدول رقم (٢/٩) عدد السكان ، نصيب الفرد من اجمالى مساحة الحبوب ومساحة القمح
ونصيب الوحدة الحيوانية من اجمالى مساحة البرسيم المستديم فـــــــــى
اعـوام ١٩٤٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧

السنة	عـدد السكـان	اجمالى الحبـوب		القمـح		عـدد الحيوان بالالف وحـدة حيوانيـة	اجمالى البرسـيم		البرسـيم المستديـم	
		المساحة	نصيب الفرد	المساحة	نصيب الفرد		المساحة	نصيب الوحدة الحيوانية	المساحة	نصيب الوحدة الحيوانية
	الف نسمة	الف فدان	فـدان	الف فدان	فدان		الف فدان	فـدان	الف فدان	فـدان
١٩٤٥	١٨٤٦٠	٤٨٤٠	٠ر٢٦٢	١٦٤٧	٠ر٠٨٩	٣١٨٠	١٨٧٥	٠ر٥٩٠	١٠٩٢	٠ر٣٤٣
١٩٧٦	٣٨٢٢٨	٥٠٢٤	٠ر١٣١	١٤٦١	٠ر٠٣٨	٥٤٢٥	٢٩٣٥	٠ر٥٤١	١٨٥١	٠ر٣٤١
١٩٧٧	٢٩٠٨٤	٤٦٢٣	٠ر١١٨	١٢٣٧	٠ر٠٣٢	٧٦٢٢	٣٠٢٣	٠ر٣٩٧	١٨٤٥	٠ر٢٤٢

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى .

- ان تحقيق وفرة فى المحاصيل الغذائية وبخاصة الاستيرادية وعلى رأسها محصول القمح والفول والعدس وبالتالى تخفيض الدعم الذى تتحمله الدولة فى استيراد تلك المحاصيل يستدعى حتمية تغيير التركيب المحصولى الحالى .

- اما زيادة محصولى الفول والعدس بهدف تقليل الدعم الذى تتحمله الدولة فان الاسعار المنخفضة التى تتسلم بها وزارة التموين حصص التوريد تقف دائما حائلا فى سبيل زيادة المساحة المزروعة ـ علاوة على انها من المحاصيل الحساسة للظروف الجوية ، وظروف الرى ومستوى الماء الارضى ، ويفضل الزراع عليها القمح لارتفاع اسعار التبن المستخدم فى غذاء الماشية وبالاخص فى السنوات الاخيرة ، وزيادة العائد منه بالنسبة لكل من محصولى الفول والعدس .

- ان زيادة انتاج الخضر والفاكهة كمحاصيل غير تقليدية بهدف التصدير وبالتالى زيادة حصيلة الصادرات منها لمقابلة الزيادات المتتالية فى دعم الحاصلات الاستيرادية الغذائية امر يمكن تحقيقه فى المدى الطويل نظرا للصعوبات الحالية فى تسويق السلع وتوفير امكانيات التصدير من ناحية ، وتوفير وسائل النقل وفقا للمواصفات وطرق التعبئة والتوقيت الزمنى المطلوب من ناحية اخرى والتى تقلل من قدرتنا الحالية على المنافسة فى الاسواق العالمية لهذه الحاصلات .

- ان زيادة المنتجات الحيوانية من اللحوم والالبان بهدف توفير الدعم يجابهها مشاكل اقتصادية ـ اذ أن محلية الانتاج الحيوانى تحت ظروف الزراعة المصرية ـ لا يتم بالكفاءة الاقتصادية المطلوبة ولارتباطه بمدى استخدام الميكنة الزراعية . وكذا ارتباطه بعوامل اجتماعية يصعب تغييرها فى المدى القصير . فضلا عن العوامل الفنية والتكنولوجية المرتبطة بتحسين السلالات ومعدلات تحويل الأعلاف لمنتج نهائى . وقد يمكن التغلب على ذلك عن طريق زيادة انتاج لحوم الدواجن والاسماك التى يبذل القطاع الزراعى كل الجهد فى سبيل توفيرها . *

---

* راجع : حسنى حافظ عبد الرحمن (دكتور) ـ استراتيجية وسياسة التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، نوفمبر ١٩٧٩ .

وبدراسة صافى العائد للاقتصاد القومى للفدان يتضح أن صافى العائد من الفدان بالاسعار العالمية لعام ١٩٧٨ لدورة القمح ثم الارز قد قدر بحوالى ٥٣٥ جنيها بينما صافى العائد للفدان من نفس الدورة بالاسعار المزرعية لعام ١٩٧٩ وتكاليف عام ١٩٧٨ يقدر بحوالى ٢٠٩ جنيها • وفى دورة القمح ثم الذرة الشامية يقدر صافى العائد للفدان بالاسعار العالمية حوالى ٢٤٠ جنيها وبالاسعار المزرعية يقدر بحوالى ١٨٩ جنيها •

أما القطن فيقدر صافى العائد للفدان منه بحوالى ٣٦٦ جنيها بالاسعار العالمية ويقابله حوالى ١٧٥ جنيها بالاسعار المزرعية • ويقدر صافى العائد من فدان قصب السكر بالاسعار العالمية بحوالى ٥٦٥ جنيها يقابله حوالى ١٧٠ جنيها بالاسعار المزرعية •

وهنا تجدر الاشارة الى أن محصول القطن أصبح غير مربح للمزارع لو قورن بالدورات البديلة الاخرى كما يتبين من الجدول رقم (١٠/٢) والجدول رقم (١١/٢) •

ويجدر قبل تحديد الاهداف الانتاجية المستقبلة لقطاع الزراعة أن توضح مدى تناقض الهيكل الزراعى والسياسة الانتاجية فيما يتعلق بمحاصيل القطن والقمح والبرسيم المستديم باعتبارها المحاصيل الاساسية البديلة فى الدورة الزراعية وذلك عن الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٨ حتى نتبين مدى صحة رأى المنادين بزيادة مساحة القطن أو حتى المحافظة على مستواها الحالى وأخذ ما تسفر عنه نتائج تلك المناقشة فى الاعتبار عند رسم السياسة الانتاجية لها •

واذا اخذنا الفترة المذكورة كفترة للدراسة وبصفة خاصة السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ لاتضح ما يلى :

— زيادة المساحة المزروعة بالبرسيم المستديم زيادة مطردة فقد ارتفعت تلك المساحة من ٩٠١ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى أن وصلت الى ١٨٥٤ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ أى أنها تجاوزت ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ، ولا شك أن هذا التوسع كان له أثره على مساحة القطن والقمح •

— انه كلما زادت مساحة القطن يكون ذلك غالبا على حساب المساحة التى تزرع بالحبوب (القمح + الذرة بنوعيه الشامية والرفيعة + الارز) فعندما انخفضت مساحة القطن من ١٩٧٥ ألف فدان

جدول رقم (٢/١٠) صافى العائد للاقتصاد القومى للفـــــدان بالاسعار العالمية للدورات البديلـــة

(القيمة محولة الى ما يعادلها بالجنيه المصرى)

الدورة	وحدة الانتاج	متوسط الانتاج	متوسط سعر وحدة الانتاج	اجمالى القيمة	تكلفة الاسمدة	صافى العائد
قمح	طن مترى	١ر٤	١٠٠	١٤٠	١٦	١٢٤
ثم أرز	طن أبيض	١ر٥	٢٨٠	٤٢٠	٩	٤١١
جملة				٥٦٠	٢٥	٥٣٥
قمح	طن مترى	١ر٤	١٠٠	١٤٠	١٦	١٢٤
ثم ذرة شامية	"	١ر٥	٩٠	١٣٥	١٩	١١٦
جملة				٢٧٥	٣٥	٢٤٠
قطن شعر	ق٠م (٠ ٥كجم)	٦	٦٣	٣٧٨	٥٢	٣٢٦
بذرة قطن	طن مترى	٠ر٥	٨٠	٤٠	—	٤٠
جملة				٤١٨	٥٢	٣٦٦
سكر	طن مترى	٤	١٥٠	٦٠٠	٣٥	٥٦٥

— احتسب سعر الدولار على أساس ٧٠ قرش ٠

— احتسب سعر الوحدة من القمح والذرة والسكر فى ضوء أسعار الاستيراد خلال شهر مايو / يونية ١٩٧٨ ٠

المصدر : الهيئة العامة للسلع التموينية ٠

جدول رقم (٢/١١) صافى العائد للفدان فى الدورات البديلة بالاسعار المزروعة لعام ١٩٧٩
وتكاليف عام ١٩٧٨

(السعر والقيمة والتكاليف والعائد بالجنيه)

الدورة	وحدة الانتاج	متوسط الانتاج	سعر الانتاج الرئيسى	متوسط الانتاج الثانوى	سعر الانتاج الثانوى	قيمة الانتاج الرئيسى	قيمة الانتاج الثانوى	اجمالى قيمة الانتاج	التكاليف	العائد
قمح	أردب	٩٫٣٣	١١٫٧٥	٨٫٣٣	٩٫٣٠	١٠٩٫٦٢	٧٧٫٤٧	١٨٧٫٠٩	٦٥٫٧٠	١٢١٫٣٩
+ أرز	طن	٢٫٢٩	٧٠٫٠٠	٦٫٤٠	١٫٤٤	١٦٠٫٣٠	٩٫٢٢	١٦٩٫٥٢	٨١٫٧٠	٨٧٫٨٢
جملة						٢٦٩٫٩٢	٨٦٫٦٩	٣٥٦٫٦١	١٤٧٫٤٠	٢٠٩٫٢١
قمح	أردب	٩٫٣٣	١١٫٧٥	٨٫٣٣	٩٫٣٠	١٠٩٫٦٢	٧٧٫٤٧	١٨٧٫٠٩	٦٥٫٧٠	١٢١٫٣٩
+ذرة شامية	أردب	١١٫٧٣	١١٫٥٠	٧٫٤٠	١٫٩١	١٣٤٫٩٠	١٤٫١٣	١٤٩٫٠٣	٨١٫٤٠	٦٧٫٦٣
جملة						٢٤٤٫٥٢	٩١٫٦٠	٣٣٦٫١٢	١٤٧٫١٠	١٨٩٫٠٢
برسيم تحريش	حشة واحدة	خشه واحده	٥٤٫٠٠	—	—	٥٤٫٠٠	—	٥٤٫٠٠	٣٥٫٠٠	١٩٫٠٠
+ قطن	قنطار	٦٫٣٥	٤٤٫٥٠	٥٫٥٧	١٫٨١	٢٨٢٫٥٨	١٠٫٠٨	٢٩٢٫٦٦	١١٧٫٤٠	١٧٥٫٢٦
جملة						٣٣٦٫٥٨	١٠٫٠٨	٣٤٦٫٦٦	١٥٢٫٤٠	١٩٤٫٢٦
برسيم مستديم	حشة	٤ حشات للحشة	٥٤٫٠٠	—	—	٢١٦٫٠٠	—	٢١٦٫٠٠	٦٢٫٨٠	١٥٣٫٢٠
+ذرة شامية	أردب	١١٫٧٣	١١٫٥٠	٧٫٤٠	١٫٩١	١٣٤٫٩٠	١٤٫١٣	١٤٩٫٠٣	٨١٫٤٠	٦٧٫٦٣
جملة						٣٥٠٫٩٠	١٤٫١٣	٣٦٥٫٠٣	١٤٤٫٢٠	٢٢٠٫٨٣
فول	أردب	٦٫٢٤	٢٠٫٠٠	٥٫٥٠	٥٫٤٥	١٢٤٫٨٠	٢٩٫٩٨	١٥٤٫٧٨	٥٣٫٠٠	١٠١٫٧٨
+ذرة شامية	أردب	١١٫٧٣	١١٫٥٠	٧٫٤٠	١٫٩١	١٣٤٫٩٠	١٤٫١٣	١٤٩٫٠٣	٨١٫٤٠	٦٧٫٦٣
جملة						٢٥٩٫٧٠	٤٤٫١١	٣٠٣٫٨١	١٣٤٫٤٠	١٦٩٫٤١
بصل	طن	٧٫٦٦	٣٢٫٩	—	—	٢٥٢٫٠١	—	٢٥٢٫٠١	١٧٤٫٠٠	٧٨٫٠١
+ذرة شامية	أردب	١١٫٧٣	١١٫٥٠	٧٫٤٠	١٫٩١	١٣٤٫٩٠	١٤٫١٣	١٤٩٫٠٣	٨١٫٤٠	٦٧٫٦٣
جملة						٣٨٦٫٩١	١٤٫١٣	٤٠١٫٠٤	٢٥٥٫٤٠	١٤٥٫٦٤
قصب	طن	٣٥	٩٫٥٠	—	—	٣٣٢٫٥٠	—	٣٣٢٫٥٠	١٦٣٫٠٠	١٦٩٫٥٠

* متوسط الانتاج عن عام ١٩٧٨ .

المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء .

فى عام ١٩٥٠ الى ١٨٧٣ ألف فدان فى عام ١٩٦٠ ، ارتفعت مساحة الحبوب من ٣٩١٦ ألف فدان الى ٤٤٣٦ ألف فدان فى نفس السنوات ، وعندما انخفضت مساحة القطن بعد ذلك الى ١٦٢٧ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ ارتفعت مساحة الحبوب الى ٤٦٣١ ألف فدان فى تلك السنة ، وعندما انخفضت مساحة القطن بعد ذلك الى ١٢٤٨ ألف فدان فى عام ١٩٧٦ ، ارتفعت مساحة الحبوب الى نحو ٥٠٢٤ ألف فدان فى تلك السنة . وعندما زادت مساحة القطن فى عام ١٩٧٧ الى نحو ١٤٢٣ ألف فدان انخفضت مساحة الحبوب الى ٤٥٠٨ الف فدان فى تلك السنة . وبانخفاض مساحة القطن فى عام ١٩٧٨ الى حوالى ١١٩٣ ألف فدان أرتفعت مساحة الحبوب الى حوالى ٥٠٢٣ ألف فدان ، كما يتضح من الجدول رقم (٢/١٢)

جدول رقم (٢/١٢) مساحة القطن والحبوب والبرسيم المستديم فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨

(بالالف فدان)

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
القطن	١٩٧٥	١٨٧٣	١٦٢٧	١٢٤٨	١٤٢٣	١١٩٣
الحبوب (قمح +ذرة + أرز)	٣٩١٦	٤٤٣٦	٤٦٣١	٥٠٢٤	٤٥٠٨	٤٨٨٦
البرسيم المستديم	٩٠١	١١٣١	١٧٣٥	١٨٥١	١٨٤٥	١٨٥٤

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرات الاقتصاد الزراعى .

ـ ان الزيادة فى مساحة القطن لم يكن يصاحبها زيادة مماثلة فى انتاجه نتيجة لدخول اراضى ذات كفاءة انتاجية منخفضة فعندما ارتفعت مساحة القطن من ١٢٤٨ الف فدان فى عام ١٩٧٦ الى نحو ١٤٢٣ ألف فدان فى عام ١٩٧٧ أى بنسبة ١٤٪ فان الانتاج لم يزداد سوى نحو ١٫٤٪ واذا نسبنا المساحة التى زرعت بالقطن فى عام ١٩٥٠ الى مساحته فى فى عام ١٩٧٦ نجد أنها اكبر منها نحو ٢٫٥٨ ٪ فى حين أن الانتاج فى هاتين السنتين

لم يرتفع الا بنحو ٦ر١ ٪ وهنا تجدر الاشارة الى انه عندما بلغت الرقعة المنزرعة بالقطن حوالى ١١٩٣ فى عام ١٩٧٨ ، زاد الانتاج بنحو ٧٪ عنه فى عام ١٩٧٦ ، ونحو ٥ر٥ ٪ فى عام ١٩٧٧ والذى قدرت فيه الرقعة القطنية بحوالى ١٤٢٣ ألف فدان أى بزيادة تقدر بنحو ٢ر١٩٪ عن الرقعة القطنية فى عام ١٩٧٨ ـ جدول رقم (٢/١٣) .

ـ بمقارنة قيمة صادرات القطن ومنتجاته بقيمة واردات الحبوب ودقيق القمح فى الفترة ١٩٧٤ـ ١٩٧٨ ، وهى الفترة التى ارتفعت فيها الأسعار العالمية نجد أن قيمة صادرات القطن لا تغطى قيمة الواردات من الغلال والدقيق القمح ، واذا أضيف الى قيمة صادرات القطن قيمة صادرات غزل القطن ومنسوجاته فأن قيمة واردات الحبوب ودقيق القمح تمثل نحو ٢ر٧٩ ٪ من اجمالى قيمة صادرات القطن وغزله ومنسوجاته فى عام ١٩٧٤ ونحو ٣ر١٠٢ فى عام ١٩٧٥ ونحو ١ر٩٦ ٪ فى عام ١٩٧٦ ونحو ٥ر٧٥ ٪ فى عام ١٩٧٧ ونحو ١ر١١٢٪ فى عام ١٩٧٨ ، كما يتبين من الجدول رقم (٢/١٤) .

التركيب المحصولى المقترح :

ان بحث مشكلة نسب تركيب محصولى يستلزم ، بادئ ذى بدء دراسة الطلب المحلى على الحاصلات الزراعية ثم تحديد المساحة الواجب زراعتها بكل محصول للوفاء بحجم هذا الطلب .

ويتم عادة تحديد حجم هذا الطلب على أساس تقدير معدل نمو السكان ومعدل نمو الدخل وكذلك انماط الاستهلاك فى كل من المدن والريف والهجرة الى المدن ، ومن ثم مراجعة حجم الطلب من وجهة التغذية .

وصفة مبدئية يمكن القول بأن توفير هذا الطلب يحتاج الى زيادة فى انتاج المواد الغذائية بما لا يقل عن ٥٪ سنويا وزيادة فى انتاج الالياف بما لا يقل عن ٦٪ حتى لا تكون زيادة الاستهلاك المحلى مصدرها زيادة الواردات وخفض الصادرات الزراعية .

ولا يمكن تحقيق انتاجا متزايدا بتلك المعدلات الا بتخصيص قدر كاف من الموارد الزراعية لانتاج الموارد الغذائية والالياف بالكميات وبالانواع المطلوبة وبضمان أسعار مجزية للمنتج تحفزه على تخصيص المساحات اللازمة لانتاجها ، وهو أن امكن تحقيقه حاليا فسيكون لفترة قصيرة جدا وعلى حساب

جدول رقم (١٣/٢) مساحة وانتاج القطن خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨

(١٩٧٦ = ١٠٠)

البيان		١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
المساحة	ألف فدان	١٩٧٥ر٠	١٨٧٣ر٠	١٦٢٧ر٠	١٢٤٨	١٤٢٣ر٠	١١٩٣
	الرقم القياسى	١٥٨ر٢	١٥٠ر١	١٣٠ر٤	١٠٠	١١٤ر٠	٩٥ر٦
الانتاج	ألف قنطار مترى (زهر)	٦٩٩٧	٨٧٥٩	٨٩١٤	٦٨٨٤	٦٩٧٨	٧٣٦٥
	الرقم القياسى	١٠١ر٦	١٢٧ر٢	١٢٩ر٥	١٠٠	١٠١ر٤	١٠٧ر٠

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرات الاقتصاد الزراعى .

جدول رقم (٢ـ١٤) صادرات القطن وواردات الحبوب ودقيق القمح

١٩٧٣ ـ ١٩٧٨

(مليون جنيه بالاسعار الجارية)

البيـــان	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
صادرات القطـن	١٩١٫٦	٢٧٩٫١	٢٠١٫٠	١٥٤٫٨	١٨٢٫٣	١٣١٫٥
صادرات غزل القطن	٤٤٫٣	٦٥٫١	٦٣٫١	٧٥٫٦	٦٨٫٦	٩٨٫٨
" المنسوجات القطنية	١٦٫٧	٢٠٫١	١٦٫١	١٧٫٤	٢٤٫٦	٢٧٫٣
المجموع	٢٥٢٫٩	٣٦٤٫٣	٢٨٠٫٢	٢٢٩٫٨	٢٧٥٫٥	٢٤٨٫٦
واردات الغـلال	٥٧٫٦	٢٥٩٫٥	٢٤٠٫١	١٨٤٫٤	١٥٨٫٦	٢٠٤٫٠
واردات الدقيـق	١٠٫٦	٢٩٫١	٤٦٫٥	٣٦٫٤	٤٩٫٤	٧٤٫٨
المجموع	٦٨٫٢	٢٨٨٫٦	٢٨٦٫٦	٢٢٠٫٨	٢٠٨٫٠	٢٧٨٫٨
نسبة قيمة واردات الغلال والدقيق الى اجمالى قيمة صادرات القطن وغزلـــه ومنسوجاتـــه	٢٧٫٠٪	٧٩٫٢٪	١٠٢٫٣٪	٩٦٫١٪	٧٥٫٥٪	١١٢٫١٪

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للتجارة الخارجيـة .

محاصيل أخرى ، اذ أن الاستمرار فى تحقيقه يتطلب الزيادة المستمرة فى الرقعة المزروعة خاصة وأن الزيادة فى المتوسط العام للانتاجية خلال الخمسين سنة الماضية لم تتعد ١ ٪ وعلى ذلك فانه يلزم سنويا اضافة مساحات جديدة الى اجمالى المساحة المزروعة بالحبوب تعادل نحو ٤٪ من المساحة المزروعة بها حاليا وهو ما يعادل حوالى ٨٠ ألف فدان من المساحة المحصولية أى حوالى ٩٠ ألف فدان مساحة أرضية ، وحوالى ٦٠ ألف فدان لمساحة الالياف ، وبذلك يكون جملة المساحة الارضية الواجب اضافتها سنويا هى حوالى ١٥٠ ألف فدان للمحافظة على المستوى الحالى لاستهلاك الالياف هذا بفرض استمرار الانماط الحالية للاستهلاك وعدم الاتجاه الى استخدام الالياف الصناعية فى صناعة الاقمشة والملبوسات .

ومن ثم يتضح لنا فى ختام هذا الفصل أهمية التنمية الافقية الى جانب التنمية الرأسية ، كل ذلك مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الفنية ، الامر الذى يتطلب دراسات تفصيلية ومتعمقة .

الفصل السادس

تطور الانتاج الحيوانى والداجنى

يساهم الانتاج الحيوانى بنسبة لا باس بها فى الانتاج والدخل الزراعى الاجمالى اذ بلغت نسبة قيمة الانتاج الحيوانى الى اجمالى قيمة الانتاج الزراعى حوالى ١ر٢٨٪ خلال عام ١٩٧٦ بعد أن كانت تقدر بنحو ٣ر٢٢٪ من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى خلال عام ١٩٦٠ هذا وعلى الرغم من تفوق الزيادة فى قيمة الانتاج الحيوانى عنه بالنسبة للانتاج الزراعى النباتى كما انه وان كان الانتاج من المنتجات الحيوانية يحقق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى من استهلاكها وقلة المستورد منها بالمقارنة ببعض السلع الغذائية الزراعية الاخرى ، الا انه لم يصل بعد الى المستوى المطلوب لسد احتياجات السوق المحلى ، وتحقيق المستوى الغذائى المناسب للسكان حيث ينخفض نصيب الفرد منها بالمقارنة بمثيله فى بعض البلدان الاخرى ، هذا فضلا عن انخفاض نصيب الفرد من البروتينات والدهون ، والسعرات الحرارية المتحصل عليها من المنتجات ، الحيوانية عن ما يحصل عليه من المنتجات النباتية ، وذلك على عكس ما هو كائن فى بعض البلدان الاخرى الاكثر تقدما والتى تتميز بارتفاع مستويات التغذية بها .

هذا ورغما عن ما تهدف اليه السياسة الزراعية فى الوقت الحاضر من ضرورة زيادة الانتاج الحيوانى بما يسمح بمقابلة الاحتياجات المتزايدة للمجتمع والحد من الواردات منه ، الا أن هناك بعض المشاكل والعقبات التى تعترض سبيل زيادة الانتاج الحيوانى ، وهو ما يجب التغلب عليها كى يمكن تحقيق هدف زيادة الانتاج الحيوانى دون فقد فى المورد . ومن ثم يهدف هذا الفصل من الدراسة الى تناول تطور الانتاج الحيوانى فى السنوات الاخيرة مما قد يسمح بالكشف عن بعض من هذه المشاكل والعقبات التى تعترض سبيل زيادة الانتاج الحيوانى .

الأصول الحيوانية :

يتمثل الانتاج الحيوانى فى العديد من المنتجات الحيوانية والتى يأتى فى مقدمتها الانتاج من اللحوم والالبان ، والبيض ، الا أن دراسة تطور انتاج القطاع الزراعى من المنتجات الحيوانية يجب أن لا نغفل تطور أعداد الماشية والحيوانات الزراعية ، وأعداد الدواجن والطيور اذ أنها مصدر انتاج المنتجات الحيوانية المختلفة ، ومن ثم فأن ما يحدث من تغيير فى تعدادها انما هو بمثابة

تغيير فى القاعدة الاساسية لانتاج اللحوم والالبان والبيض .

هذا والى جانب زيادة انتاج القطاع الزراعى من المنتجات الحيوانية فى السنوات الأخيرة ، كما سبق الاشارة ، يتضح أيضا كما هو مبين بالجدول رقم (٢ ـ ١٥) اتساع قاعدة الانتاج الحيوانى بالزراعة المصرية لزيادة أعداد الماشية والحيوانات الزراعية فضلا عن زيادة اعداد الدواجن والطيور . فعلى الرغم من عدم وجود تعداد فعلى لاعداد الماشية والحيوانات الزراعية ، الا أن التقديرات المتاحة عنها تشير الى زيادة أعدادها فى السنوات الاخيرة عنه فى السنوات السابقة باستثناء الجمال كما هو واضح من الجدول السابق الذكر، حيث زادت أعداد الابقار من ١٥٥٥ ألف رأس فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى حوالى ١٩٤٢ ألف رأس خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ وبنسبة زيادة تبلغ ٢٤ر٩ ٪ عنه خلال الفترة السابقة ، ثم الى ٢١١١ ألف رأس خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ أى بنسبة زيادة ٨ر٧ ٪ تقريبا عنه خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ كما زادت أعداد الجاموس من ١٥٤٥ ألف رأس فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى حوالى ١٨٨٥ ألف رأس خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ أى بنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٢٪ عنه فى الفترة السابقة ، أما فى الفترة الأخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ فأرتفعت أعدادها الى ٢١٦٩ ألف رأس وبنسبة زيادة ١ر١٥٪ عنه خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ . أما الأغنام فقد زادت أعدادها من ١٦٦٣ ألف رأس خلال الفترة الأولى الى حوالى ٢٠٠٣ ألف رأس خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٤ر٢٠٪ عنه فى الفترة الاولى ، الا أن تعدادها قد انخفض الى حوالى ١٩٥٥ ألف رأس خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ وبنسبة تبلغ نحو ٤ر٢٪ عنه فى الفترة السابقة لها ، وهو ما قد يعزى اما لعدم الدقة فى تقدير المتاح منها أو لزيادة أعداد المذبوحات من الأناث منها فى السنوات السابقة وبالتالى أنخفاض أعداد المواليد خلال هذه الفترة أو لكليهما . أما بالنسبة لأعداد الماعز فقد زادت من ٧٧٨ ألف رأس خلال الفترة الأولى الى حوالى ١٠٣٥ ألف رأس خلال الفترة الثانية ثم الى ١٢٩٢ ألف رأس تقريبا خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، وبنسبة زيادة ٨ر٢٤٪ عنه فى الفترة السابقة لها . هذا ويختلف الحال بالنسبة للجمال حيث أنخفضت أعدادها من ١٧٤ ألف رأس خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى ١٤٠ ألف رأس خلال الفترة التالية وبنسبة ٥ر١٩٪ عنه فى الفترة السابقة ثم الى ١٠٩ ألف رأس خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ وبنسبة ١ر٢٢٪ عنه فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ .

جدول رقم (١٥/٢) أعداد الماشية والحيوانات الزراعية ، وأعداد الطيور والدواجن
في ج م ع خلال الفترات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ،
١٩٧٢ ـ ١٩٧٦

	متوسط العدد السنوى بالالف خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٦٥	١٩٦٦ ـ ١٩٧١		١٩٧٢ ـ ١٩٧٦	
		متوسط العدد السنوى بالالف	نسبة الزيادة عن الفترة السابقة	متوسط العدد السنوى بالالف	نسبة الزيادة عن الفترة السابقة
			%		%
١ـ الماشية والحيوانات الزراعية (بالالف)					
ـ أبقار	١٥٥٥	١٩٤٢	٢٤ر٩	٢١١١	٨ر٧
ـ جاموس	١٥٤٥	١٨٨٥	٢٢ر٠	٢١٦٩	١٥ر١
ـ أغنام	١٦٦٣	٢٠٠٣	٢٠ر٤	١٩٥٥	ـ٢ر٤
ـ ماعز	٧٧٨	١٠٣٥	٣٣ر٠	١٢٩٢	٢٤ر٨
ـ جمال	١٧٤	١٤٠	ـ١٩ر٥	١٠٩	ـ٢٢ر١
ـ خنازير	١٣	١٣	ـ	١٥	١٥ر٤
٢ـ الدواجن والطيور (بالالف)					
ـ دجاج بلدى	٢٢٢٥٢	٢٤٠٨٣	٨ر٢	٢٥٧٦٤	٧ر٠
ـ دجاج رومى	٥٨٣	٦٣٨	٩ر٤	٦٨٧	٧ر٧
ـ بط	٢٦٣٧	٢٩٢٩	١١ر١	٣١٩٧	٩ر١
ـ أوز	٢٣١٣	٢٤٥٧	٦ر٢	٢٥٨٩	٥ر٤
ـ حمام منزلى (بالزوج)	٢٦٠٧	٢١٧٣	ـ١٦ر٦	١٦٥٥	ـ٢٣ر٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، اعداد مختلفة .

أما بالنسبة لأعداد الدواجن والطيور فقد زادت هى الأخرى باستثناء الحمام المنزلى حيث زادت أعداد الدجاج البلدى من ٢٢٫٣ مليون خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى ٢٤٫١ مليون خلال الفترة التالية ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ثم الى ٢٥٫٨ مليون خلال الفترة ١٩٧٢ـ١٩٧٦ . هذا كما زادت أعداد كل من الدجاج الرومى ، والبط ، والأوز على النحو الوارد بنفس الجدول السابق الذكر ، وذلك على عكس الحال بالنسبة للحمام المنزلى حيث انخفضت أعداده بنسبة ١٦٫٦ ٪ خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ عنها فى الفترة السابقة لها ثم بنسبة ٢٣٫٨٪ خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ عنه فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ حيث قدرت أعدادها بحوالى ٢٫٦ ، ٢٫٢ ، ١٫٧ مليون فى كل من الفترات الاولى والثانية والثالثة على الترتيب.

هيكل الأنتاج الحيوانى وتطـوره :

يتشكل الانتاج الحيوانى فى مجموعه من لحوم الماشية وألبانها وكذلك من لحوم الدواجـن والبيض فضلا عن الانتاج من الصوف والشعر ، والوبر ، والانتاج من السماد البلدى والرسمـال ويشير الجدول رقم (٢-١٦) الى أن لحوم الماشية تشكل النسبة الأكبر من الانتاج الحيوانى ثـم يليها من حيث الأهمية الألبان ثم لحوم الدواجن والبيض ثم الأسمدة البلدية والرسمال وأخـيرا يأتى الصوف والوبر حيث يشكل قيمة الناتج منها أدنى نسبة من القيمة الأجمالية للانتـاج الحيوانـى .

ففى خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ بلغ قيمة الانتاج السنوى من لحوم الماشية حوالـى ٢٠٤٫٨ مليون جنيه فى المتوسط بالأسعار الجارية أى ما نسبته ٤٣ ٪ من القيمة الأجمالية للانتـاج الحيوانى مقومة بالأسعار الجارية ، كما بلغت قيمة نفس الانتاج من لحوم الماشية مقوما بالأسعـار الثابته لعام ١٩٥٤ حوالى ٤٥٫٥ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال نفس الفترة أى ما نسبتـه ٢٨٫٩٪ من القيمة الاجماليه للانتاج الحيوانى مقوما بالأسعار الثابته . أما الألبان فقد بلغت قيمة الانتاج منها خلال نفس الفترة حوالى ١١٣٫٧ مليون جنيه سنويا وبنسبة ٢٣٫٩٪ من القيمـة الاجمالية للانتاج الحيوانى مقوما بالأسعار الجارية ، كما بلغت نسبة ما يمثله قيمة الانتاج منهـا مقوما بالأسعار الثابته الى القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى حوالى ٢٦٫٧٪ حيث تقدر بحوالـى ٤٢٫١ مليون جنيه سنويا فى المتوسط . أما لحوم الدواجن والبيض فيمثل قيمة الانتاج منها سنويـا حوالى ٢٠٫١٪ من القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى مقوما بالاسعار الجارية أو الثابته حيث يقـدر بحوالى ٩٥٫٥ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، وبنحو ٣١٫٧ مليون جنيه بالأسعار الثابته ، علـى حين يمثل قيمة الانتاج من السماد البلدى والرسمال حوالى ١٢٫٦٪ من القيمة الأجمالية للانتـاج الحيوانى مقوما بالأسعار الجارية ، وحوالى ٢٣٫٨٪ من القيمة الأجمالية للانتاج الحيوانى مقومـا بالأسعار الثابته .

هذا وبالنظر الى نفس الجدول السابق يتضح أنه على الرغم من بقاء الأهمية النسبية لكل مـن السلع الحيوانية السابقة فى الانتاج الحيوانى الاجمالى على ما هو عليه من حيث الترتيب فيما بـين الفترات الزمنية الثلاث ١٩٦٠-١٩٦٥ ، ١٩٦٦-١٩٧١ ، ١٩٧٢ - ١٩٧٦ الا أنه من الملاحظ وجود تغيير نسب مساهمة كل منها فى القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى فيما بين الفترات الزمنيـة

جدول رقم (٢ـ١٦) هيكل الانتاج الحيوانى المصرى خلال الفترات ١٩٦٠ـ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ـ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦

البيان	الفترات الزمنية ١٩٦٠ـ١٩٦٥ بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	١٩٦٦ـ١٩٧١ بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	١٩٧٢ـ١٩٧٦ بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة
١ـ قيمة لحوم الماشية (ألف جنيه)	٥٩٤١٠	٣٤٢٧٣	١٠٩٥١٢	٤١٤٤٩	٢٠٤٨١٥	٤٥٥٢٦
ـ نسبة الزيادة (٪)	ـ	ـ	٨٤٫٣	٢٠٫٩	٨٧٫٠	٩٫٨
ـ ٪ من قيمة الانتاج الحيوانى	٣٣٫٠	٣١٫٧	٣٧٫٩	٣٠٫٥	٤٣٫٠	٢٨٫٩
٢ـ قيمة الألبان (ألف جنيه)	٤٣٩٠٣	٢٧١٩٨	٧١٩٦٠	٣٥٢٤٨	١١٣٦٦٠	٤٢١٢٢
ـ نسبة الزيادة (٪)	ـ	ـ	٦٣٫٩	٢٩٫٦	٥٧٫٩	١٩٫٥
ـ ٪ من قيمة الانتاج الحيوانى	٢٤٫٤	٢٥٫١	٢٤٫٩	٢٥٫٩	٢٣٫٩	٢٦٫٧
٣ـ قيمة لحوم الدواجن والبيض (ألف جنيه)	٢٧٢٨٩	١٩٣٥١	٥٣٨٨١	٢٥١٠٥	٩٥٤٧٢	٣١٦٧٩
ـ نسبة الزيادة (٪)	ـ	ـ	٩٧٫٤	٢٩٫٧	٧٧٫٢	٢٦٫٢
ـ ٪ من قيمة الانتاج الحيوانى	١٥٫٢	١٧٫٩	١٨٫٧	١٨٫٥	٢٠٫١	٢٠٫١
٤ـ قيمة الصوف والشعر والوبر (ألف جنيه)	١٠٣٥	ـ	١٥٦٨	٧٨٧	١٨٦٤	٨١٦
ـ نسبة الزيادة (٪)	ـ	ـ	٥١٫٥	ـ	١٨٫٩	٣٫٧
ـ ٪ من قيمة الانتاج الحيوانى	٠٫٦	ـ	٠٫٥	٠٫٦	٠٫٤	٠٫٥
٥ـ قيمة السماد البلدى والرسمال (ألف جنيه)	٤٨٤٢١	٢٧٢٣٤	٥١٦٧٦	٣٣٤٠٥	٦٠١٩٦	٣٧٦١٩
ـ نسبة الزيادة (٪)	ـ	ـ	٦٫٧	٢٢٫٧	١٦٫٥	١٢٫٦
ـ ٪ من قيمة الانتاج الحيوانى	٢٦٫٩	٢٥٫٢	١٧٫٩	٢٤٫٦	١٢٫٦	٢٣٫٨
جملة الانتاج الحيوانى	١٨٠١٥٩	١٠٨١٧٥	٢٨٨٥٩٧	١٣٥٩٩٤	٤٧٦٠٠٦	١٥٧٧٦١

المصدر: احتسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى ، أعداد مختلفة .

الثلاث حيث زادت نسبة مساهمة لحوم الماشية فى القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى مقومة بالأسعار الجارية من ٣٣٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى ٣٧ر٩٪ خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ كما أرتفعت على النحو السابق ذكره خلال الفترة التالية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، الا أنه من الملاحظ تناقص نسبة قيمة الناتج من لحوم الماشية مقوما بالأسعار الثابته الى القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى فيما بين الفترات الزمنية الثلاث على النحو الوارد بالجدول رقم (٦٢) وترجع زيادة نسبة ما تمثله قيمة الانتاج من لحوم الماشية فى القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى مقوما بالأسعار الجارية الى زيادة الانتاج منها وأسعارها وان كانت نسبة الزيادة فى الاسعار تفوق نسبة الزيادة فى الانتاج من لحوم الماشية كما تشير الى ذلك نسب الزيادة فى قيمة الانتاج من لحوم الماشية بالأسعار الجارية والثابته فيما بين الفترات الزمنية الثلاث حيث قدرت نسبة الزيادة فى قيمة الانتاج من لحوم الماشية بالأسعار الجارية بحوالى ٣ر٨٤٪ خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ عنه خلال الفترة السابقة ، وبحوالى ٠ر٨٧٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ عنه فى الفترة السابقة لها ، على حين تقدر نسبة زيادتها مقومة بالأسعار الثابته لحوالى ٩ر٢٠٪ خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ عنه فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ وبحوالى ٨ر٩٪ خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ عنه فى الفترة السابقة لها ٠ ويعزى مثل هذا الارتفاع فى أسعار اللحوم فى الفترات الأخيرة الى اخراج بيع اللحوم من التسعير الجبرى وتحديدها طبقا لظروف العرض والطلب ، أما أنخفاض نسبة ما تمثله قيمة لحوم الماشية مقومة بالأسعار الثابته الى القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى فهو ما يعزى الى زيادة الانتاج منها بنسب أقل من نسب الزيادة فى المنتجات الحيوانية الأخرى فيما بين الفترات الزمنية الثلاث كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق ، حيث زادت قيمة الانتاج من الألبان مقوما بالأسعار الثابته بما نسبته ٦ر٢٩٪ خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ عنه خلال الفترة السابقة لها وبنسبة ٥ر١٩٪ خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ عنه خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ كما زادت قيمة الانتاج من لحوم الدجاج والبيض مقوما بالأسعار الثابته بما نسبته ٧ر٢٩٪ ، ٢ر٢٦٪ خلال كل من الفترتين ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ عنه فى الفترة السابقة لكل منهما وعلى الترتيب ، وهو ما يشير الى زيادة الانتاج من الألبان ولحوم الدواجن والبيض بنسب أكبر من نسبة الزيادة فى الناتج من لحوم الماشية وخاصة فى الفترة الأخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، وان كانت نسبة الزيادة فى الانتاج من لحوم الدجاج والبيض تزيد عن نسبة الزيادة فى الانتاج من الالبان ٠ هذا وقد يعزى زيادة الانتاج من لحوم الدواجن والبيض وكذلك الانتاج من الالبان بنسبة أكبر من زيادة الانتاج من لحوم الماشية الى التوسع فى مشروعات الانتاج الدواجنى

فى السنوات الأخيرة والى زيادة أعداد الماشية المستوردة والتى تتميز بارتفاع انتاجها من الألبان ٠

هذا ومقارنة نسب الزيادة فى قيمة السلع الزراعية مقوما بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة يمكن استنتاج زيادة أسعار لحوم الماشية خاصة فى الفترة الأخيرة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى أسعار لحوم الدواجن ، كما أن زيادة أسعار كل منهما زادت بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى أسعار الألبان وهو ما يشير الى أرتفاع نسبة ما تمثله قيمة اللحوم فى القيمة الاجمالية للانتاج الحيوانى فى السنوات الأخيرة ٠

انتـــاج اللحـــوم :

تختلف مصادر اللحوم وهى تختلف بدورها من حيث الأهمية النسبية لاجمالى الانتاج مـــن اللحوم الا أنه يمكن تقسيمها الى مجموعتين رئيسيتين تتمثل المجموعة الأولى منها فى لحوم الماشيـــة والحيوانات الزراعية بينما تتمثل المجموعة الثانية فى لحوم الدواجن والطيور . وتشمل لحوم الماشيـــة كل من لحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز ، والجمال والخنازير ، كما تشمل لحوم الدواجـــن والطيور لحوم كل من الدجاج والأوز ، والبط ، والحمام والارانب ، وسنتناول بالدراسة فيما يلـــى تطور انتاج اللحوم فى كل من هاتين المجموعتين فى السنوات الماضية كل على حدة .

أولا : الانتاج من لحوم الماشيـــة :

تشكل لحوم الماشية المصدر الأول والأساسى لتوفير اللحوم للسكان فى جمهورية مصر العربية ، حيث يقل الانتاج من لحوم الدواجن عن الانتاج منها بكثير . ويشير الجدول رقم (١٧/٢) الـــى زيادة الانتاج السنوى من لحوم الماشية من ٢٢١٫٨٩ ألف طن فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٦٥ الى حوالى ٢٦٦٫٨ ألف طن خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٠٫٢٪ عنه فـــى الفترة السابقة ثم الى ٢٨٩٫٣ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ أى بنسبة زيادة تقدر بنحـــو ٨٫٤٪ ، عنه خلال الفترة السابقة لهـــا .

هذا ويتضح من نفس الجدول السابق أن الانتاج من لحوم الابقار يشكل النسبة الأكبر مـــن الانتاج الكلى للحوم الماشية ثم يليه من حيث الأهمية الانتاج من لحوم الجاموس ثم لحوم الأغنـــام والماعز ثم الجمال على الترتيب ، وأخيرا يأتى الانتاج من لحوم الخنازير من حيث الترتيب . فالانتـــاج من لحوم الابقار يمثل حوالى ٣٧٫٨٪ ، ٤٢٫٣٪ ، ٤٢٫٥٪ من الانتاج الاجمالى السنوى من لحـــوم الماشية خلال كل من الفترات الاولى ، والثانية والثالثة على الترتيب ، على حين يمثل الانتاج من لحوم الجاموس حوالى ٣٩٫١٪ ، ٣٦٫١ ٪ ، ٣٦٫٠٪ من الانتاج الكلى سنويا خلال كل من الفترات الزمنية الثلاث السابقة على التوالى . أما لحوم الاغنام فتشكل ما نسبته ٩٫٦ ٪ من أجمالى الانتاج من لحـــوم الماشية سنويا خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، وان كانت قد انخفضت عنه فى الفترات السابقة حيث كانت تمثل نحو ١٥٫٥٪ ، ١٠٫٦٪ من الانتاج الكلى للحوم الماشية فى كل من الفـــترة ١٩٦٠ـ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ـ ١٩٧١ على الترتيب ، بينما تقل عن ذلك نسبة ما يمثله الانتاج من لحـــوم الماعز والجمال كما هو مبين بالجدول المشار اليه سابقـــا .

جدول رقم (٢ـ١٧) متوسط الانتاج السنوى من لحوم الماشيـــة
والحيوانات الزراعية فى خلال الفترات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥،
١٩٦٦ ــ ١٩٧١، ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦

الفترات الزمنية / البيان	١٩٦٠ــ١٩٦٥		١٩٦٦ــ١٩٧١		١٩٧٢ــ١٩٧٦	
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
١) لحوم أبقـــار	٨٣ر٩	٣٧ر٨	١١٣ر٠	٤٢ر٣	١٢٣ر٠	٤٢ر٥
٢) لحوم جامـــوس	٨٦ر٨٣	١ر٣٩	٩٦ر٤	٣٦ر١	١٠٤ر٢٥	٣٦ر٠
٣) لحوم أغنـــام	٣٤ر٣٣	١٥ر٥	٢٨ر٤	١٠ر٦	٢٧ر٧٥	٩ر٦
٤) لحوم ماعـــز	١٠ر٣٣	٤ر٧	١٤ر٨	٥ر٥	١٨ر٠٠	٦ر٢
٥) لحوم جمـــال	٥ر٠٠	٢ر٣	١٣ر٢	٤ر٩	١٤ر٥٠	٥ر٠
٦) لحوم خنازيـــر	١ر٥٠	٠ر٧	١ر٠٠	٠ر٤	١ر٧٥	٠ر٦
جملـــة	٢٢١ر٨٩	١٠٠	٢٦٦ر٨	١٠٠	٢٨٩ر٣	١٠٠

المصدر: المرجع السابق (مصدر جدول رقم ٢ــ١٦) .

ويرجع تزايد نسبة ما يمثله الانتاج من لحوم الابقار ، والماعز ، والجمال الى اجمالى الانتاج من لحوم الماشية وانخفاض نسبة ما يمثله الانتاج من لحوم الجاموس والاغنام كما هو واضح من الجدول السابق الى تزايد الانتاج من لحوم الابقار والماعز والجمال بنسب أكبر بينما زاد الانتاج من لحوم الماشية بنسبة أقل ، وفى نفس الوقت الذى انخفض فيه الانتاج من لحوم الاغنام فى حين زاد الانتاج من لحوم الابقار من ٩ر٨٣ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى ١١٣ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٧ر٣٤ ٪ عنه فى الفترة السابقة ثم الى ١٢٣ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، أى بنسبة زيادة تقدر بنحو ٨ر٨ ٪ عنه فى الفترة السابقة لها ، كما زاد الانتاج من لحوم الماعز بما نسبته ٣ر٤٣ ٪ ، ٦ر٢١٪ فى كل من الفترتين ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ عنه فى الفترة السابقة لكل منهما على التوالى حيث بلغ الانتاج السنوى منها حوالى ٣ر١٠ ألف طن سنويا خلال الفترة الاولى ارتفع الى ٨ر١٤ ألف طن خلال الفترة الثانية ثم الى ١٨ ألف طن خلال الفترة الثالثة الأخيرة . وكذلك الحال بالنسبة للانتاج من لحوم الجمال حيث زاد بما نسبته ١٦٤ ٪ خلال الفترة الثانية عنه فى الفترة الاولى ، وبنسبة ٨ر٩ ٪ خلال الفترة الثالثة عنه فى الفترة السابقة لها . الا أن الانتاج السنوى من لحوم الجاموس لم يزد الا بنسبة تقدر بنحو ١١٪ خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ عنه فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، وبنسبة ١ر٨ ٪ خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ عنه فى الفترة السابقة لها حيث بلغ الانتاج السنوى منها حوالى ٨٣ر٨٦ ألف طن خلال الفترة الاولى ارتفع الى ٤ر٩٦ ألف طن خلال الفترة الثانية ثم الى ٢٥ر١٠٤ ألف طن خلال الفترة الاخيرة . وفى نفس الوقت الذى أنخفض فيه الانتاج من لحوم الاغنام من ٣٣ر٣٤ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى ٤ر٢٨ ٪ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ثم الى ٧٥ر٢٧ ألف طن سنويا خلال الفترة الاخيرة وبنسبة تقدر بحوالى ٣ر١٧ ٪ ، ٣ر٢٪ فى كل من الفترتين الثانية والثالثة عنه فى الفترة السابقة لكل منهما على الترتيب .

هذا ولا تشير زيادة الانتاج من لحوم الماشية على النحو المشار اليه سابقا الى تحسن متوسط نصيب الفرد من السكان منها بل يكاد يكون ثابتا فيما بين الفترات الزمنية المشار اليها حيث يقدر بحوالى ٨ر٠ ، ٨ر٣ ، ٨ر٠ كجم فى كل من الفترة الاولى والثانية والثالثة على الترتيب وهو ما يشير بالتالى الى زيادة الانتاج من لحوم الماشية بمعدل يتساوى مع معدل الزيادة فى السكان تقريبا . جدول رقم (١٨ر٢) . هذا وفى الواقع وكما هو معروف ما زال الانتاج المحلى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية وما يخص الفرد منها فى جمهورية مصر العربية أقل وكثير عنه فى غيرها من البلدان

الاخرى بل أقل عن ما يخص الفرد من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية على مستوى العالم والذى يقدر بحوالى ٥ر٢٣ كجم خلال عام ١٩٧٢ . فبالنظر الى الجدول رقم (١٩/٢) يتضح صغر نصيب الفرد فالانتاج المحلى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية فى جمهورية مصر العربية يقل عن مثيله فى جميع البلدان الواردة بالجدول باستثناء كل من الاردن والجزائر حيث بلغ نحو ٧ر٧ كجم خلال عام ١٩٧٦ فى حين يقدر متوسط نصيب الفرد منها فى كل من الدانمرك، واستراليا وهولندا والأرجنتين على سبيل المثال بحوالى ١٩٦ ، ١٨٧ ، ٨٨ ، ١٠٦ كجم على الترتيب خلال عام ١٩٧٢ ، كما يقدر بنحو ٨٠ ، ١ر٧١ ، ٤ر٥٨ ، ٢ر٥٩ ، ٧ر٦٤ كجم فى كل من الولايات المتحدة ، وكندا ، وفرنسا ، والمانيا الاتحادية ، والمجر على الترتيب خلال نفس العام . كذلك هناك من الدول العربية التى يرتفع فيها متوسط ما يخص الفرد من انتاجها المحلى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية عنه فى جمهورية مصر العربية ومنها العراق وسوريا ، والسودان ، وليبيا والتى يقدر فى كل منها على النحو الوارد بالجدول المشار اليه سابقا .

وفى الواقع يرجع ضعف معدل الزيادة فى الانتاج المحلى من لحوم الماشية ، وصغر متوسط ما يخص الفرد منها فى جمهورية مصر العربية الى العديد من المشاكل والمعقبات والتى يمكن القاء الضوء على بعض منها فى النقاط التالية :

(١) قلة أعداد الماشية والحيوانات الزراعية المنتجة للحوم : لا شك فى أن حجم الانتاج الحيوانى يتوقف فى النهاية على اعداد الوحدات الحيوانية المنتجة ، ومتوسط انتاجية الوحدة منها مثله فى ذلك مثل الانتاج النباتى الذى يعتمد حجم الانتاج منه على المساحة المنزرعة ، وغلة الوحدة منها . الا أن الفارق بينهما ينحصر فى كون الحيوان يعتبر كوحدة تناسل وتكاثر الى جانب كونه وحدة انتاجية ، وذلك عكس الارض التى تعتبر كوحدة انتاج .

وفى الواقع تعد أعداد الماشية والحيوانات الزراعية بالزراعة المصرية من القلة بالنسبة لتعداد سكانها اذ مازالت هناك فجوة كبيرة بين ما يخص الفرد منها فى مصر، وغيرها من البلدان الاخرى وخاصة البلدان المتقدمة والتى يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١٩/٢) . اذ انه على حين يقدر متوسط ما يخص الفرد فى مصر بحوالى ٠ر٠٥ ، ٠ر٠٦ ، ٠ر٠٥ ، ٠ر٠٤ رأس من كل من الابقار، والجاموس، والاغنام والماعز على التوالى خلال عام ١٩٧٦ ، الا أن متوسط ما يخص الفرد من

جدول رقم (٢ـ١٨) الانتاج السنوى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية ونصيب الفرد منها خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٧٦

السنوات	الانتاج السنوى من لحوم الماشية (الف طن) (١)	اعداد السكان (بالالف) (٢)	متوسط نصيب الفرد كجم
١٩٦٠	٢٠١	٢٥٨٣٢	٧ر٨
١٩٦١	٢٠٠	٢٦٥٧٩	٧ر٥
١٩٦٢	٢٠٠	٢٧٢٥٧	٧ر٣
١٩٦٣	٢٤٩	٢٧٩٤٧	٨ر٩
١٩٦٤	٢٥٥	٢٨٦٥٩	٨ر٩
١٩٦٥	٢٢٦	٢٩٣٨٩	٧ر٧
المتوسط	٢٢٢	٢٧٦١١	٨ر٠٠
١٩٦٦	—	—	—
١٩٦٧	٢٤٠	٣٠٨٣٥	٧ر٨
١٩٦٨	٢٧٧	٣١٥٤٧	٨ر٨
١٩٦٩	٢٦٣	٣٢٢٧٦	٨ر١
١٩٧٠	٢٧٠	٣٣٠٢٢	٨ر٢
١٩٧١	٢٨٤	٣٣٧٨٥	٨ر٤
المتوسط	٢٦٦ر٨	٣٢٢٩٣	٨ر٣
١٩٧٢	٢٨٥	٣٤٥٦٥	٨ر٢
١٩٧٣	٢٨٧	٣٥٣٦٣	٨ر١
١٩٧٤	٢٩٢	٣٦١٨٠	٨ر١
١٩٧٥	٢٩٠	٣٧٠١٦	٧ر٨
١٩٧٦	٢٩٠	٣٧٨٧٠	٧ر٧
المتوسط	٢٨٩ر٠	٣٦١٩٩	٨ر٠

المصدر: (١) المرجع السابق (مصدر جدول ٢ـ١٦)

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٨ .

الابقار فى كل من الارجنتين ، واستراليا ، وكندا ، والولايات المتحدة والدانمرك ـ على سبيل المثال ـ يبلغ نحو ٢ر١٦ ، ٢ر١١ ، ٠ر٥٧ ، ٠ر٥٦ ، ٠ر٥٣ رأس على التوالى خلال عام ١٩٧٢ كما يبلغ متوسط ما يخص الفرد من الاغنام فى هذه الدول حوالى ١ر٦٨ ، ٥٣ر١٢ ، ٠ر٠٣ ، ٠ر٠٩ ، ٠ر٠١ رأس فى كل منها على التوالى ، يضاف الى ذلك ما يخص الفرد بها من الحيوانات الزراعية الاخرى كالخنازير على النحو الوارد بالجدول السابق ذكره . هذا وعلى الرغم من انخفاض ما يخص الفرد من الماشية والحيوانات الزراعية فى باقى الدول الاخرى عن مثيله فى البلدان المتقدمة السابق ذكرها ، الا أنه يزيد ويكثر عن مثيله فى جمهورية مصر العربية كما هو واضح من نفس الجدول ، والذى يشير فى نفس الوقت الى وجود ارتباط وعلاقة طردية بين ما يخص الفرد من الحيوانات والماشية الزراعية ، ومتوسط نصيبه من الانتاج المحلى من لحومها حيث يزيد الاخير فى البلدان التى يرتفع فيها متوسط ما يخص الفرد من الماشية والحيوانات الزراعية بينما يقل فى البلدان الاخرى التى يقل فيها متوسط ما يخص الفرد من الماشية والحيوانات الزراعية ، وفى ذلك ما يشير بدوره الى ضرورة زيادة اعداد الماشية والحيوانات الزراعية حتى يمكن زيادة الانتاج المحلى من لحومها ، والارتفاع بمتوسط نصيب الفرد منها فى جمهورية مصر العربية .

(٢) صغر أوزان المذبوحات من الماشية والحيوانات الزراعية : تتصف المذبوحات من الماشية والحيوانات الزراعية المصرية بصغر أوزانها ، وهو ما يعزى الى بعض الاسباب ومنها ضعف سلالاتها ونقص أوزانها كصفة طبيعية من الصفات المميزة لها الى جانب استخدامها لأغراض العمل الحقلى ونقل المحاصيل الزراعية وليس بغرض انتاج اللحوم والالبان لدى أغلب الزراع ، فضلا عن ضعف المنتجين ، وذبح أعداد كبيرة منها فى أعمار صغيرة ، ويزيد على ذلك انتشار الامراض فيما بينها .

ويشير الجدول رقم (٢/٢٠) الى متوسط أوزان المذبوحات من الماشية والحيوانات الزراعية المصرية فى كل من الفترات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، وفيه يبين أن متوسط الوزن الصافى للرأس من المذبوحات يقدر بحوالى ١٤٦ ، ١٣١ ، ٢٦ ، ١٨ كجم بالنسبة لكل من الابقار ، والجاموس ، والاغنام ، والماعز على التوالى خلال الفترة ١٩٧٢ـ١٩٧٦ ، أما المذبوحات من الجمال والخنازير فيقدر متوسط الوزن الصافى للرأس منها بحوالى ٢٦٠ ، ٤٢ كجم على الترتيب خلال نفس الفترة . كذلك فمن الملاحظ وجود فارق كبير بين أوزان المذبوحات من الابقار والجاموس الكبير ، وبين أوزان المذبوحات الصغيرة من كل منهما ، حيث يقدر متوسط

جدول رقم (٢ـ١٩) متوسط ما يخص الفرد من أعداد الماشية والحيوانات الزراعية ومن الناتج المحلى من لحوم الماشية والالبان فى بعض الدول *

الدول	متوسط ما يخص الفرد من الناتج المحلى بالكيلوجرام		متوسط ما يخص الفرد من أعداد الماشية والحيوانات الزراعية بالرأس					
	لحوم الماشية والحيوانات الزراعية	ألبان	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	جمال	خنازير
العالم	٢٣ر٥	١١٠ر٣	٣١ر٠	٠٣ر٠	٢٨ر٠	١١ر٠	—	١٨ر٠
الدانمرك	١٩٦	٩٠٠ر٠	٥٣ر٠	—	٠١ر٠	—	—	٧٧ر١
فرنسا	٥٨ر٤	٥٨٧	٤٢ر٠	—	١٩ر٠	٠٢ر٠	—	٢٢ر٠
المانيا الاتحادية	٥٩ر٢	٣٦١	٢٣ر٠	—	٠١ر٠	—	—	٣٤ر٠
اليونان	٢٤ر٦	١٥٠	١١ر٠	—	٧٥ر٠	٤٦ر٠	—	٠٤ر٠
المجر	٦٤ر٧	١٨٠	١٨ر٠	—	٢٢ر٠	—	—	٧١ر٠
هولندا	٨٨ر٢	٦٦١	٣١ر٠	—	٠٤ر٠	—	—	٤٧ر٠
بولندا	٥٧ر٨	٤٥٥	٣٤ر٠	—	١٠ر٠	—	—	٥١ر٠
المملكة المتحدة	٣٥ر٩	٢٥٣	٢٤ر٠	—	٤٨ر٠	—	—	١٥ر٠
يوغوسلافيا	٣٥ر١	١٣٦	٢٥ر٠	—	٤٠ر٠	٠١ر٠	—	٣٠ر٠
الاتحاد السوفيتى	٢٩ر٣	٣٣٦	٤١ر٠	—	٥٧ر٠	٠٢ر٠	—	٢٩ر٠
كندا	٧١ر١	٣٦٤	٥٧ر٠	—	٠٣ر٠	—	—	٣٣ر٠
الولايات المتحدة	٧٩ر٨	٢٦١	٥٦ر٠	—	٠٩ر٠	٠١ر٠	—	٣٤ر٠
الارجنتين	١٠٦ر٢	٢٠٠	١٦ر٢	—	١٦٨ر١	٢١ر٠	—	١٧ر٠
اليابان	١١ر٢	٤٧	٠٣ر٠	—	—	—	—	٠٧ر٠
استراليا	١٨٦ر٩	٥٤٨	١١ر٢	—	١٢ر٥٣	٠١ر٠	—	٢٥ر٠
العراق	١٤ر٠٠	٦١	١٩ر٠	٠٣ر٠	١٣٨ر١	٢٤ر٠	٠٣ر٠	—
الاردن	٣ر٢	١٦	٠١ر٠	—	٣٠ر٠	١٦ر٠	٠١ر٠	—
سوريا	١٠ر٢	٦٩	٠٩ر٠	—	٩٨ر٠	١٢ر٠	—	—
الجزائر	٤ر٤	٣٦	٠٦ر٠	—	٥٦ر٠	١٥ر٠	٠١ر٠	—
السودان	١٨ر٠	١١٨	٨٨ر٠	—	٨٨ر٠	٦٠ر٠	١٩ر٠	—
ليبيا	١٠ر٠	٢٤	٠٥ر٠	—	١٠ر١	٥٢ر٠	٠٣ر٠	—
جمهورية مصر العربية	٧ر٧	٤٨	٠٥ر٠	٠٦ر٠	٠٥ر٠	٠٤ر٠	—	—

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

* البيانات الخاصة بمختلف الدول عن عام ١٩٧٢ والخاصة بمصر عن عام ١٩٧٦ .

الوزن الصافى للرأس من الابقار الكبيرة بحوالى ٢٥١ كجم ، على حين يقدر نفس المتوسط بحوالى ١٠٥ كجم للرأس من المذبوحات من الابقار الصغيرة ، كما يقدر متوسط الوزن الصافى للرأس من المذبوحات من الجاموس الكبير بنحو ٣٦٣ كجم ، بينما يقدر بنحو ٧٥ كجم بالنسبة للمذبوحات الصغيرة منها .

هذا ومن أهم الامور الجديرة بالملاحظة وكما تكشف عن ذلك الارقام الواردة بالجدول المشار اليه أنه رغما عن صغر أوزان المذبوحات من الابقار والجاموس ، فان هناك اتجاها لتناقص أوزان المذبوحات منها فى السنوات الاخيرة بالمقارنة بأوزانها فى السنوات السابقة حيث تناقص وزن الرأس من المذبوحات من الابقار من ١٦٥ كجم فى المتوسط خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ الى حوالى ١٦٣ كجم خلال السنوات ١٩٦٦ — ١٩٧١ ، ثم الى ١٤٦ كجم خلال الفترة الاخيرة كما سبق ذكره . أما الجاموس فقد تناقصت الاوزان المضافية للرأس من المذبوحات منها من ١٤٨ كجم خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ الى ١٤٦ كجم خلال السنوات ١٩٦٦ — ١٩٧١ ثم الى ١٣١ كجم خلال السنوات ١٩٧٢ — ١٩٧٦ . وفى الواقع فان السبب فى ذلك يرجع أساسا الى تناقص أوزان المذبوحات من الابقار ، والجاموس الصغير دون الكبير منهما حيث تناقص متوسط الوزن الصافى للرأس من المذبوحات من الابقار الصغيرة من ١٣٠ كجم خلال الفترة الاولى الى حوالى ١١٧ كجم خلال الفترة الثانية ثم الى ١٠٥ كجم خلال الفترة الاخيرة . هذا كما تناقص متوسط الوزن الصافى للمذبوحات من الجاموس الصغير من ٨٣ كجم للرأس منها خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧١ الى حوالى ٧٥ كجم خلال السنوات ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ، وهو يقل أيضا عن مثله فى السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ كما هو مبين بنفس الجدول السابق . أما الجاموس ، والابقار الكبيرة فقد تزايد متوسط الوزن الصافى للرأس من المذبوحات منها فى السنوات الاخيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة كما هو مبين بنفس الجدول السابق .

هذا ورغما عن صغر أوزان المذبوحات من الابقار والجاموس خاصة الصغيرة منها بل واتجاه تناقص أوزانها فى السنوات الاخيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة كما سبق الاشارة ، فان المشكلة الاخطر تتمثل فى وجود الاتجاه نحو تزايد اعداد المذبوحات من الابقار ، والجاموس الصغيرة فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه أعداد المذبوحات من الجاموس والابقار الكبيرة نحو التناقص . فعلى حين أن أعداد المذبوحات من الابقار الصغيرة كانت تمثل نحو ٦٠٫٩ ٪ من جملة أعداد المذبوحات

من الابقار خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، وتساهم بما نسبته ٤٧ر٩٪ من جملة الانتاج من لحوم الابقار خلال نفس الفترة ، الا أنها أصبحت تمثل حوالى ٦٣ ٪ من جملة أعداد المذبوحات من الابقار خلال السنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ ، وتساهم بحوالى ٤٥ر١ ٪ من جملة الانتاج من لحوم الابقار حيث زادت أعدادها من ٣٠٩ر٧ ألف رأس سنويا خلال الفترة الاولى الى ٤٣٦ر٨ ألف رأس خلال الفترة الثانية ، أى بنسبة زيادة تبلغ نحو ٤١ ٪ عنه فى الفترة السابقة . أما فى الفترة الأخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ فقد زادت أعداد المذبوحات منها الى ٦١٠ر٢٥ ألف رأس سنويا فى المتوسط وبنسبة زيادة تبلغ حوالى ٣٩ر٧ ٪ عنه فى الفترة السابقة لها وأصبحت تمثل نحو ٧٢ر٢٪ من جملة اعداد المذبوحات من الابقار سنويا ومساهمة بما نسبته ٥٢ ٪ من جملة الانتاج السنوى من لحوم الابقار خلال نفس الفترة . هذا فى نفس الوقت الذى تراجعت فيه أعداد المذبوحات من الابقار الكبيرة الى ٢٣٤ر٧٥ ألف رأس سنويا فى المتوسط خلال الفترة الاخيرة بعد أن كانت تقدر بنحو ٢٥٦ر٨ ألف رأس سنويا خلال الفترة السابقة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ أى بنسبة نقص تبلغ ٦ر٨٪ ، هذا وان كانت أعداد المذبوحات منها فى الفترة الاخيرة تزيد عنه خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ـ٢١) .

وكذلك الحال بالنسبة للمذبوحات من الجاموس الصغير حيث زادت أعدادها من ٤٢٥ر٨ ألف رأس سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ أى ما نسبته ٧٢ر٨ ٪ من جملة أعداد المذبوحات من الجاموس خلال نفس الفترة الى ٥٠٥ر٨ ألف رأس سنويا خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ أى بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٨ر٨ ٪ عنه فى الفترة السابقة ، وأصبحت تمثل ما نسبته ٧٧ر٢٪ من جملة أعداد المذبوحات من الجاموس خلال هذه الفترة وتساهم بحوالى ٤٣ر٦٪ من جملة الانتاج من لحوم الجاموس فى نفس الفترة بعد أن كانت تساهم بما نسبته ٣٧ر٦ ٪ من جملة الانتاج من لحوم الجاموس فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، ثم ارتفعت أعداد المذبوحات منها خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ الى حوالى ٦٣٩ر٧ ألف رأس سنويا أى بنسبة زيادة تبلغ ٢٦ر٥٪ عنه فى الفترة السابقة لها وأصبحت بذلك تمثل ما نسبته ٨٠ر٥٪ من اجمالى عدد المذبوحات من الجاموس وتساهم بحوالى ٤٦ ٪ من جملة الانتاج من لحوم الجاموس خلال نفس الفترة . أما بالنسبة لاعداد المذبوحات من الجاموس الكبير فقد أنخفضت من ١٥٩ر٢ ألف رأس سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى حوالى ١٤٩ر٦ ألف رأس سنويا خلال الفترة ١٩٦٦ـ١٩٧١ وبنسبة تبلغ نحو ٦٪ عنه فى الفترة السابقة ، الا أنها ارتفعت بما نسبته ٣ر٤ ٪ خلال الفترة ١٩٧٢ـ١٩٧٦

جدول رقم (٢ - ٢٠) متوسط الأوزان الصافية للمذبوحات من الماشية
والحيوانات الزراعية خلال الفترات ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ - ١٩٧١ ، ١٩٧٢ - ١٩٧٦

البيان	الفترات ١٩٦٠ - ١٩٦٥	١٩٦٦ - ١٩٧١	١٩٧٢ - ١٩٧٦
١) الأبقار: كجم / رأس			
- كبيرة	٢٢٠	٢٤١	٢٥١
- صغيرة	١٣٠	١١٧	١٠٥
- المتوسط	١٦٥	١٦٣	١٤٦
٢) الجاموس: كجم / رأس			
- كبيرة	٣٤٠	٣٦٤	٣٦٣
- صغيرة	٧٧	٨٣	٧٥
- المتوسط	١٤٨	١٤٦	١٣١
٣) أغنام: كجم / رأس	٢١	٢٥	٢٦
٤) ماعز: كجم / رأس	١١	١٨	١٨
٥) جمال: كجم / رأس	٢٣٣	٢٥٤	٢٦٠
٦) خنازير: كجم / رأس	٤٠	٣٣	٤٢

المصدر: حسبت من الجدول رقم (٢ - ٢١) .

جدول رقم (٢ــ٢١) متوسط اعداد المذبوحات من الماشية والحيوانات الزراعية ، وأوزانها الصافية من اللحـــوم خلال الفترات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ــ١٩٦٦ــ١٩٧١ــ٧٢ــ١٩٧٦

البيـــان	الفـــترات	١٩٦٠ ــ ١٩٦٥				١٩٦٦ ــ ١٩٧١				١٩٧٢ ــ ١٩٧٦			
		عدد المذبوحـــات		الوزن الصافـــى		عدد المذبوحـــات		الوزن الصافـــى		عدد المذبوحـــات		الوزن الصافـــى	
		الأفراد	%	القنطار	%	الأفراد	%	القنطار	%	الأفراد	%	القنطار	%
(١ــأ) لحوم أبقار كبيرة		٦٩١ر	٣٩ر١	٤٣ر٧	٥٢ر١	٢٥٦ر٨	٣٧ر٠	٦٢ر٠	٥٤ر١	٢٣٤ر٥	٢٢ر٨	٥٩ر٠	٤٨
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	٢٩ر٤	—	٤١ر١	—	٨ر٣	—	٤ر٨	—
(١ــب) لحوم أبقار صغيرة		٣٠٩ر٠	٦٠ر١	٤٠ر٢	٤٠ر١	٤٣١ر٨	٦٣	٥١ر٠	٤٥ر١	٦١٠ر٢٥	٧٢ر٢	٦٤ر٠	٥٢
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	٤١ر٠	—	٢٦ر١	—	٣٩ر٧	—	٢٥ر٠	—
جملة لحوم الأبقار		٥٠٨ر٢	١٠٠	٨٣ر٢	١٠٠	٦٨٣ر٦	١٠٠	١١٣ر٠	١٠٠	٨٤٥ر٠	١٠٠	١٢٣ر٠	١٠٠
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	٣٦ر٠	—	٣٤ر٢	—	٢١ر٨	—	٨ر٨	—
(٢ــأ) لحوم جاموس كبير		١٥٩ر٢	٢٧ر٢	٥٤ر٢	٦٢ر٤	١٤٩ر٦	٢٢ر٨	٥٤ر٤	٥٦ر٤	١٥٤ر٥	١٩ر٠	٥٦ر٢٥	٥٤
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	٦ —	—	٠ر٤	—	٣ر٤	—	٣ر٤	—
(٢ــب) لحوم جاموس صغير		٤٢٥ر٨	٧٢ر٨	٣٢ر٧	٣٧ر٦	٥٠٥ر٨	٧٧ر٢	٤٢ر٠٠	٤٣ر٦	٦٣٩ر٥	٨٠ر٠	٤٩ر٠	٤٦
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	١٨ر٨	—	٢٨ر٦	—	٢٦ر٠	—	١٤ر٣	—
جملة لحوم الجاموس		٥٦٥ر٠	١٠٠	٨٦ر١٣	١٠٠	٦٥٥ر٤	١٠٠	٩٦ر٤	١٠٠	٧٩٤ر٠	١٠٠	١٠٤ر٢٥	١٠٠
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	١٢ر٠	—	١١ر٠	—	٢١ر٢	—	٨ر١	—
٣) لحوم الضـــأن		١٦٧ر٢	١٠٠	٣٤ر٣٧	١٠٠	١١٢٠ر٦	١٠٠	٢٨ر٤	١٠٠	١٠٥ر٠	١٠٠	٢٧ر٢٥	١٠٠
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	٣٣ —	—	١٧ر٣ —	—	٤ —	—	٢ر٣ —	—
٤) لحوم الماعز		٩٠٨ر٦٢	١٠٠	١٠ر٠٠	١٠٠	٨٢٦ر٤	١٠٠	١٤ر٨	١٠٠	١٠١٩ر٠	١٠٠	١٨ر٠	١٠٠
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	٩ر١ —	—	٤٣ر٣	—	٢٣ر٤	—	٢١ر٦	—
٥) لحوم جمـــال		٢١ر٠	١٠٠	٥ر٠	١٠٠	٥٢ر٠٠	١٠٠	١٣ر٢	١٠٠	١٤ر٠	١٠٠	٥٥ر٥	١٠٠
ــ نسبة الزيادة (٪)		—	—	—	—	١٤١ر٩	—	١٦٤	—	٧ر٢	—	٩ر١	—
٦) لحوم الخنازيـــر		٣٠ر٠	١٠٠	١ر٠	١٠٠	٣٠	١٠٠	١	١٠٠	٤٢	١٠٠	١ر٥	—
جملـــــــة		٣٦٨٠ر٦	—	٢٢١ر٩٩	—	٣٣٧٨	—	٢٠٦ر٨	—	٣٨٣٢ر٢	—	٢١٩ر٣	

المصدر : حسبت من الملحق رقم ( ) .

عنه فى الفترة السابقة لها حيث بلغ أعدادها حوالى ١٥٤٫٧٥ ألف رأس سنويا خلال هذه الفترة ، وأن كانت لم تصل الى نفس المستوى الذى كانت عليه خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ كما هو مبين بالجدول رقم (٢٢/٢) .

هذا ومما سبق وعلى الرغم من عدم توافر مقاييس أوزان معينة (بسبب نقص البيانات) يمكن على أساسها معرفة الفارق بين أوزان سلالات الماشية المصرية وغيرها من سلالات الماشية الأجنبية عند مختلف الأعمار ، الا أنه مما لا شك فيه انه بالامكان الارتفاع بأوزان المذبوحات من الماشية المصرية ، وخاصة الصغيرة منها اذا ما ذبحت فى أعمار أكبر مع توفير التغذية السليمة والملائمة لتسمينها قبل الذبح . وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات والبيانات التى يمكن على أساسها تقدير الأوزان التى يمكن الوصول اليها للمذبوحات من الماشية المصرية الصغيرة اذا ما تم الاحتفاظ بها لغرض التسمين ، الا أن هناك من الشواهد ما يشير الى امكانية الارتفاع بأوزانها ومما يبرهن على ذلك الفارق الكبير بين أوزان المذبوحات من الماشية الصغيرة والتى يمكن الارتفاع بأوزانها الى أوزان مقاربة لاوزان المذبوحات من الماشية الكبيرة اذا ما أستخدمت فى أغراض التسمين حيث تشير نتائج التسمين فى بعض محطات التسمين [1] الى امكانية الوصول بأوزان الرأس من الجاموس عند عمر أقل من سنتين الى ٤٠٠ — ٤٧٠ كجم قائم ، ومتوسط ٤٣٥ كجم للرأس منها ، كما يمكن الوصول بأوزان الرأس من الابقار عند عمر أقل من سنتين الى ٣٥٠ — ٤٢٠ كجم قائم ، ومتوسط ٣٨٥ كجم للرأس منها وعليه فاذا ما افترض أن معدل التصافى (الوزن صافى من اللحوم) يساوى ٥٥٪ [2] من الوزن القائم ، فعليه يقدر الوزن الصافى للرأس من كل من الجاموس والابقار بحوالى ٢٣٩ ، ٢١٢ كجم فى المتوسط وعلى الترتيب ، كذلك ليس هناك من برهان أوضح على امكانية الارتفاع بأوزان المذبوحات من الماشية سوى التفاوت الواضح بين أوزانها خلال كل من الفترات الزمنية الثلاث والمشار اليها سابقا .

ومما سبق وعلى الرغم من أن التقديرات السابقة والخاصة بالأوزان التى يمكن الارتفاع بالمذبوحات من الماشية المصرية اليها قد لا تكون على قدر كبير من الدقة الا أنها تعد مؤشرا جيدا للحكم على

---

(١) جمعت هذه البيانات خلال زيارة ميدانية لمزرعة التسمين بقرية أريم ، مركز كوم امبو ، محافظة أسوان ، والتابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعى .

(٢) وزارة الزراعة ، مجلة البحوث الزراعية ، العدد السادس ، القاهرة ، يونيو ١٩٧٨ .

حجم الفاقد فى الانتاج من لحوم الماشية بسبب ذبح هذه الاعداد الكبيرة من الماشية الصغيرة دون تسمينها أو الانتظار لوصولها الى أوزان أكبر . فاذا ما أفترض أن متوسط وزن الرأس من المذبوحات من الجاموس الصغير والتى كانت سائدة خلال السنوات ١٩٦٦ـ١٩٧١ والبالغة حوالى ٨٣ كجم هى الحد الأعلى الذى يمكن الارتفاع بأوزان المذبوحات منها اليه ، لأمكن تقدير الفاقد من الانتاج من لحوم الجاموس خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ نتيجة للاتجاه نحو تناقص أوزان المذبوحات من لحوم الجاموس ، حيث يبلغ حوالى ١١٨ر٥ ألف طن سنويا ، أى بما نسبته ١٠ر٧ ٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الجاموس الصغير ، ٩ر٤ ٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الجاموس ككل . وكذلك أيضا يمكن تقدير الفاقد فى الانتاج من لحوم الابقار خلال نفس الفترة بسبب الاتجاه نحو تناقص أوزان المذبوحات من الابقار الصغيرة اذا ما افترض أن متوسط وزن الرأس منها والسائد خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، والبالغ ١٣٠ كجم فى المتوسط يمثل الحد الأعلى الذى يمكن الارتفاع بأوزان المذبوحات منها اليه ويقدر هذا الفاقد بحوالى ١٥ر٢٥٦ ألف طن سنويا خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ أى ما نسبته ٢٣ر٨ ٪ من جملة الانتاج من لحوم الابقار الصغيرة ، وحوالى ١٢ر٤ ٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الابقار ككل .

كذلك يمكن تقدير الفاقد فى الانتاج من كل من لحوم الابقار والجاموس بسبب عدم تسمين صغار الابقار والجاموس قبل ذبحها ، اذا ما أخذ بالتقديرات السابقة للأوزان التى يمكن الوصول اليها عند تسمينها كحد أعلى ، حيث يقدر الفاقد فى الانتاج من لحوم الجاموس بحوالى ١٠٤ر٩ ألف طن سنويا خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، كما يقدر الفاقد فى الانتاج من لحوم الابقار بحوالى ٦٥ر٣ ألف طن سنويا خلال نفس الفترة . وعليه يمكن القول أن فى ذلك ما يشير الى امكانية زيادة الانتاج المحلى من كل من لحوم الجاموس والابقار بما نسبته ١٠٠ر٦ ٪ ، ٥٣ر١ ٪ عن مستوى الانتاج السنوى السائد من كل منهما على التوالى خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ ، وبالتالى زيادة الانتاج الكلى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية بما نسبته ٥٨ر٨ ٪ عن المستوى السائد فى السنوات الاخيرة ، اذا ما تم توفير التغذية الملائمة لصغار الابقار والجاموس لتسمينها قبل ذبحها . هذا ومرة أخرى فانه اذا كانت التقديرات السابقة لا تتصف بالدقة المطلوبة الا أنها تعد مؤشرا جيدا للدلالة على حجم الفاقد فى الناتج المحلى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية بسبب ذبح الصغار منها عند أوزان ضعيفة .

(٣) ذبح الأناث من صغار الماشية : فى الوقت الذى فيه يعد نقص ما يخص الفرد من الماشية والحيوانات الزراعية ، وما يقال عن ضعف معدلات الولادات بينها من العوامل المسئولة عن انخفاض الانتاج المحلى من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية يلاحظ وجود ظاهرة ذبح الاناث من صغار الماشية وبالأوزان الضعيفة السابق بيانها . ومع التسليم بأن ذبح الاناث من كبار الماشية بسبب انتهاء عمرها الانتاجى أو ضعف معدل الولادات بينها (ضعف الأخصاب) أمر لا مفر منه ، الا أن ذلك الأمر لا يمكن الادعاء بصحته بالنسبة لذبح الاناث الصغار لما يترتب على ذلك من عدم الانتفاع بها كوحدة تكاثر وتناسل انتاجية ، وفى النهاية ضعف معدل الزيادة فى أعداد الماشية والحيوانات الزراعية ، وبالتالى ضعف معدل الزيادة فى الانتاج من كل من اللحوم والالبان .

هذا وعلى الرغم من عدم توافر التقديرات التى تشير الى أعداد المذبوحات من الاناث من صغار الماشية والحيوانات الزراعية الا أنه يمكن الاسترشاد بحجم ما تساهم به فى الانتاج الكلى من لحوم صغار الماشية والحيوانات الزراعية والمبينة بالجدول رقم (٢ـ٢٢) . حيث يتضح أن المذبوحات من الاناث من الأبقار الصغيرة تساهم بما نسبته ٣٧ر٨ ٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الأبقار الصغيرة خلال عام ١٩٦٨/٦٧ ، بل أنها أرتفعت الى ما نسبته ٤٤ر١ ٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الابقار الصغيرة خلال عام ١٩٧٥ . وكذلك الحال بالنسبة للمذبوحات الاناث من الجاموس الصغير حيث كانت تساهم بما نسبته ٥٦ر٢ ٪ من الناتج الاجمالى من لحوم صغار الجاموس خلال عام ١٩٦٨/٦٧ ، الا أنها أرتفعت الى ٦٣ر٦٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الجاموس الصغير خلال عام ١٩٧٥ . وفى الواقع ففى ذلك ما يشير الى أن أعداد المذبوحات من أناث الأبقار الصغيرة وان كانت أقل من أعداد المذبوحات من الذكور الصغيرة من الابقار بافتراض تساوى أوزانها الا أنها تعد أعدادا كبيرة . أما بالنسبة للمذبوحات من اناث الجاموس الصغير ففى ذلك ما يشير أيضا الى أن أعدادها تزيد عن أعداد المذبوحات من الذكور منها بافتراض تساوى أوزانها أيضا وهذا ما يتنافى مع الرغبة فى زيادة أعداد الماشية والحيوانات الزراعية بهدف زيادة معدل الانتاج من اللحوم والالبان للأرتفاع بمتوسط نصيب الفرد منها .

(٤) انتشار الأمراض بين الماشية والحيوانات الزراعية : من الأسباب التى يعزى اليها ضعف انتاجية الماشية المصرية من اللحوم والألبان ، وبالتالى ضعف معدل الزيادة فى الانتاج المحلى من اللحوم والألبان انتشار الأمراض بين الماشية والحيوانات الزراعية ومن هنا تأتى الدعوة الى ضرورة

جدول رقم (٢٢ـ٢) الوزن الصافى الاجمالى بالالف طن للحوم من صغـــار الماشية والحيوانات الزراعية حسب الجنس خلال السنوات من ٦٧ / ٦٨ـ ١٩٧٥

السنوات	صغار الأبقار				صغار الجاموس				الأغنام			
	ذكور		أناث		ذكور		أناث		ذكور		أناث	
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
١٩٦٨/٦٧	٢٣	٦٢ر٢	١٤	٣٧ر٨	١٤	٤٣ر٨	١٨	٥٦ر٢	٧	٥٣ر٨	٦	٤٦ر٢
١٩٦٩/٦٨	٢٣	٦٢ر٢	١٤	٣٧ر٨	١٤	٤٣ر٨	١٨	٥٦ر٢	٧	٥٠ر٠	٧	٥٠ر٠
١٩٧٠/٦٩	٢٥	٦١ر٠	١٦	٣٩ر٠	١٤	٤١ر٢	٢٠	٥٨ر٨	٧	٥٠ر٠	٧	٥٠ر٠
١٩٧١/٧٠	٢٧	٦٠ر٠	١٨	٤٠ر٠	١٥	٤١ر٧	٢١	٥٨ر٣	٧	٥٠ر٠	٧	٥٠ر٠
١٩٧٢/٧١	٢٨	٥٨ر٠	٢٠	٤٢ر٠	١٥	٣٩ر٥	٢٣	٦٠ر٥	٧	٥٠ر٠	٧	٥٠ر٠
المتوسط	٢٥ر٢	٦٠ر٦	١٦ر٤	٣٩ر٤	١٤ر٤	٤١ر٩	٢٠	٥٨ر١	٧	٥٠ر٧	٦ر٨	٤٩ر٣
١٩٧٣	٣٠	٥٧ر٧	٢٢	٤٢ر٣	١٥	٣٧ر٥	٢٥	٦٢ر٥	٦	٤٦ر٢	٧	٥٣ر٨
١٩٧٤	٣١	٥٦ر٤	٢٤	٤٣ر٦	١٦	٣٨ر١	٣٦	٦١ر٩	٦	٥٠ر٠	٦	٥٠ر٠
١٩٧٥	٣٣	٥٥ر٩	٢٦	٤٤ر١	١٦	٣٦ر٤	٢٨	٦٣ر٦	٦	٥٠ر٠	٦	٥٠ر٠
المتوسط	٣١ر٣	٥٦ر٦	٢٤ر٠	٤٣ر٤	١٥ر٧	٣٧ر٤	٢٦ر٣	٦٢ر٦	٦	٤٨ر٨	٦ر٣	٥١ر٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، أعداد مختلفة .

توفير الخدمات البيطرية اللازمة لقطاع الانتاج الحيوانى بالعمل على تشخيص الأمراض المنتشرة ، وتوفير الأنواع المطلوبة من العقاقير ، والأمصال واللقاحات الطبية وغيرها ، من أجل الارتفاع بالكفاءة الانتاجية للماشية والحيوان الزراعى المصرى .

هذا وقد رتنوع وكثرة الأمراض التى تصيب الماشية والحيوانات الزراعية بقدر ما تختلف فى درجة انتشار نوعياتها المختلفة بأختلاف الدول لاختلاف ظروفها البيئية والطبيعية واختلاف ما يوجد بها من سلالات الماشية والحيوانات الزراعية والتى تختلف من حيث مقاومتها ومناعتها ضد الأمراض .

ويشير الجدول رقم (٢٣/٢) الى أغلب أنواع الامراض التى تصيب الماشية والحيوانات الزراعية والتى سجلت بعض الأصابات منها بين الماشية والحيوانات الزراعية المصرية ، كما يشير نفس الجدول الى متوسط عدد الأصابات المسجلة من كل منها سنويا خلال الفترات ١٩٦٦ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ — ١٩٧٥ . ومنه يتضح أن أكثر الأمراض انتشارا بين الماشية والحيوانات الزراعية المصرية ينحصر فى أمراض الكوكسيديا والسل البقرى ، وديدان الأكينوكوس حيث بلغت أعداد الاصابات المسجلة من كل منها وعلى الترتيب حوالى ٢٠٥٧ ، ٥٦٤ ، ٤٠٠ اصابة سنويا خلال الفترة الاولى ، أى ما نسبته ٦ر٥٠٪ ، ٩ر١٣٪ ، ٨ر٩٪ من جملة عدد الاصابات المسجلة من النوعيات المختلفة من الامراض التى تصيب الماشية والحيوانات الزراعية ، الا أن أعداد الاصابات بكل من هذه الامراض قد أنخفض الى ٧٢٢ ، ١٧١ ، ٣٧٤ اصابة سنويا من كل من هذه الامراض الثلاث على الترتيب خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ أى بما نسبته ٥ر٣٤٪ ، ٢ر٨٪ ، ٩ر١٧٪ من اجمالى عدد الاصابات المسجلة من مختلف الامراض التى تصيب الماشية والحيوانات الزراعية خلال نفس الفترة . ثم يلى هذه الامراض من حيث درجة الانتشار كل من أمراض التيتانوس ، والاجهاض المعدى والجرب ، والأنا بلازما ، وجدرى الأغنام حيث تقل نسبة الاصابات المسجلة منها الى اجمالى عدد الاصابات المسجلة ومن الأنواع المختلفة من الامراض بالمقارنة بالامراض الثلاث الاولى وذلك على النحو المبين بنفس الجدول السابق الاشارة اليه . الا أنه من الجدير بالتنويه فى نفس الوقت الى أن السبب فى أرتفاع عدد الاصابات المسجلة بمرض الكوكسيديا بالمقارنة بغيره من الأمراض الى أنه من الأمراض التى تصيب الطيور والدواجن الى جانب الماشية والحيوانات الزراعية .

وفى واقع الأمر فان أعداد الاصابات المسجلة من الامراض المشار اليها سابقا لا تعكس

جدول رقم (٢ــ٢٣) أنواع الامراض التى تصيب الماشية والحيوانات للزراعية ، وأنواع الماشية والحيوانات الزراعية التى يصيبها كل من هذه الأمراض ، وعدد الاصابات المسجلة من كل منها خلال الفترات ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ــ ١٩٧٥

المرض	الحيوانات التى يصيبها المرض	عدد الأصابات المسجلة بالمرض			
		١٩٦٦ ــ ١٩٧٠		١٩٧١ ــ ١٩٧٥	
		عدد	%	عدد	%
١ــ الحمى القلاعية	الأبقار ، والجاموس			١٤	
٢ــ الطاعون البقرى	الأبقار ، والجاموس	٢	٠ر٠٥	ــ	ــ
٣ ــ التسمم الدموى	الأبقار ، والجاموس	١٤٤	٣ر٤	ــ	ــ
٤ ــ جدرى الأغنام	الأغنام	٦٤	١ر٧	٥٤	٢ر٨
٥ ــ الاجهاض المعدى	الأبقار ، والجاموس (نادر الحدوث فى الأغنام)	١٧٢	٤ر٢٣	١٨٢	٨ر٧٠
٦ ــ الحمى الفحمية	الأبقار ، الجاموس ، الأغنام ، الخنازير ، الخيول	٢	٠ر٠٥	ــ	ــ
٧ ــ حمى التكساس	الأبقار ، والجاموس	٢٩	٠ر٧١	٢٩	١ر٣٩
٨ ــ الجرب	الأبقار ، الجاموس ، الأغنام ، الخيول	١٩٠	٤ر٦٨	٤٦	٢ر٢٠
٩ ــ القراع	الأبقار ، الجاموس ، الأغنام ، الخيول	٤٥	١ر١١	٧٢	٣ر٤٤
١٠ــ الكوكسيديا	الأبقار ، الجاموس ، الأغنام ، الماعز ، الخنازير ، الطيور ، الارانب	٢٠٥٢	٥٠ر٦٢	٧٢٢	٣٤ر٣
١١ــ السل البقرى	الأبقار ، والجاموس (نادر الحدوث بين الخنازير)	٥٦٤	١٣ر٨٨	١٧١	٨ر١٧
١٢ــ ديدان الأكينوكوكس	الأبقار ، والجاموس ، والأغنام	٤٠٠	٩ر٨٤	٣٧٤	١٧ر٨٩
١٣ــ التيتانوس	الأبقار ، والجاموس	٢٥٦	٦ر٣٠	٣٤٠	١٦ر٢٦
١٤ــ أنابلازما	الأبقار ، والجاموس ، والماعز	١٣٣	٣ر٢٧	٦٤	٣ر٠٦
١٥ــ التهاب الجلد التقرحى المعدى	الأغنام	٢١	٠ر٢	٧	٠ر٣٣
١٦ــ تريبانوسوما	الأبقار ، والجاموس ، الأغنام ، والجمال	١٥	٠ر٢٧	٢٨	١ر٣٤
جملة		٤٠٦٤	١٠٠	٢٠٩١	١٠٠

المصدر : حسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصائات أمراض الحيوان ، القاهرة ، فى نوفمبر ١٩٧٧ .

وجود خطورة منها على الماشية والحيوانات الزراعية المصرية حيث لا تمثل الاصابة من كل منها نسبة تذكر من اجمالى عدد الماشية والحيوانات الزراعية التى تصاب بها كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢-٢٤) حيث يتضح منه أن عدد الاصابات بمرض الكوكسيديا لا تشكل الا نسبة ٠٣ر٠٪ من اجمالى عدد الماشية والحيوانات الزراعية التى تصاب خلال الفترة الاولى وذلك مع أفتراض أن عدد الاصابات المسجلة منه أنما تنحصر بين الماشية والحيوانات الزراعية دون الطيور والدواجن (وهو افتراض غير واقعى حيث ترتفع نسبة الاصابة بهذا المرض بين الطيور وبين الماشية والحيوانات الزراعية) ، كما أنخفضت نسبة الاصابة به الى نحو ٠١ر٠٪ خلال الفترة الثانية . أما مرض السل البقرى فتشكل نسبة الاصابة به حوالى ٠٢ر٠ ٪ من اجمالى عدد الماشية التى تصاب به خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ الا أنها انخفضت الى نحو ٠٠٤ر٠ ٪ خلال نفس الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ .وكذلك الحال بالنسبة للنوعيات الأخرى من الأمراض حيث تشكل الاصابات المسجلة من كل منها نسبة ضئيلة للغاية بين الماشية والحيوانات الزراعية التى تصاب بها ، فضلا عن انخفاضها خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٥ بالمقارنة بالسنوات السابقة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ كما هو مبين بنفس الجدول السابق الاشارة اليه . كذلك تقدر نسبة عدد الاصابات الاجمالية المسجلة من الامراض المختلفة جميعها والمبينة بالجدول رقم (٢-٢٤) الى اجمالى عدد الماشية والحيوانات الزراعية التى تصاب بها حوالى ٠٦ر٠ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، كما أنها أنخفضت الى حوالى ٠٣ر٠ ٪ خلال الفترة الثانية ١٩٧١ - ١٩٧٥ .

هذا ويرجع الفضل الى قلة الاصابة بالامراض رغما عن كثرة أنواعها بين الماشية والحيوانات الزراعية الى ما توفره الدولة من وسائل الحماية منها سواء عن طريق العلاج الدوائى والوقائى أوالتحصين العام ضد الأمراض ، والتى تقدم فور ظهور الاصابة بالمرض خاصة الامراض الوبائية ومنها الحمى القلاعية والطاعون البقرى ، والتسمم الدموى ، وجدرى الأغنام ، والميكروبات اللاهوائية .

(٥) ضعف معدل الولادات بين الماشية والحيوانات الزراعية : توصف الماشية والحيوانات الزراعية المصرية بضعف معدل الولادات بينها ، وذلك عكس الحال بالمقارنة بغيرها من سلالات الماشية والحيوانات الزراعية الاجنبية ، وهو ما قد يعزى بدوره الى ارتفاع نسبة العقم ، كما سبق الاشارة أو وجود ما يسمى بظاهرة التفويت بين الاناث منها وخاصة فى الجاموس أو لكلا السببين . ومن الطبيعى أن يترتب على ضعف معدل الولادات ضعف معدل الزيادة فى أعداد الماشية والحيوانات

جدول رقم (٢ـ٢٤) الأمراض التى تصيب الماشية والحيوانات الزراعية ونسبة الاصابات المسجلة من كل منها خلال الفترات ١٩٦٦ـ١٩٧٠ ، ١٩٧١ـ١٩٧٥

المـــــرض	أعداد الماشية والحيوانات الزراعية التى تصاب بالمرض (بالألـــف)		نسبة الاصابة المسجلة بالمرض الى اجمالى عدد الماشية والحيوانات التى تصاب بالمـــــرض	
	١٩٦٦ـ١٩٧٠	١٩٧١ـ١٩٧٥	١٩٦٦ـ١٩٧٠	١٩٧١ـ١٩٧٥
			%	%
١) الحمى القلاعية	٣٧٥٨	٤٢٥١	—	—
٢) الطاعون البقرى	٣٧٥٨	٤٢٥١	—	—
٣) التسمم الدموى	٣٧٥٨	٤٢٥١	٠ر٠٠٤	—
٤) جدرى الأغنام	١٩٩٩	١٩٨٤	٠ر٠٠٣	٠ر٠٠٣
٥) الاجهاض المعدى	٣٧٥٨	٤٢٥١	٠ر٠٠٥	٠ر٠٠٤
٦) الحمى الفحمية	٥٨٠٤	٦٢٧٨	—	—
٧) حمى التكساس	٣٧٥٨	٤٢٥١	٠ر٠٠١	٠ر٠٠١
٨) الجـــرب	٥٧٩٢	٦٢٦٤	٠ر٠٠٣	٠ر٠٠١
٩) القـــراع	٥٧٩٢	٦٢٦٤	٠ر٠٠١	٠ر٠٠١
١٠) الكوكسيديـــا	٦٧٧٠	٧٥١٢	٠ر٠٣٠	٠ر٠١٠
١١) السل البقرى	٣٧٥٨	٤٢٥١	٠ر٠٢	٠ر٠٠٤
١٢) ديدان الاكتوكوكس	٥٧٥٧	٦٢٣٥	٠ر٠٠٧	٠ر٠٠٦
١٣) التيتانـــوس	٣٧٥٨	٤٢٥١	٠ر٠٠٧	٠ر٠٠٨
١٤) أنابلازمـــا	٤٧٥٩	٥٥١٤	٠ر٠٠٣	٠ر٠٠١
١٥) التهاب الجلـــد التقرحى المعدى	١٩٩٩	١٩٨٤	٠ر٠٠١	—
١٦) تريبا نوسومـــا	٥٩٠٤	٦٣٤٥	—	—
جملـــة	٦٩١٧	٧٦٢٢	٠ر٠٦	٠ر٠٣

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢ـ١٥) ، والجدول رقم (٢ـ٢٣) .

الزراعية وبالتالى ضعف معدل الزيادة فى الانتاج المحلى من لحومها ، وألبانها . ويقدر معدل الولادات بين الابقار المصرية بحوالى ٧٥٪ بالنسبة للابقار الكبيرة ، وحوالى ٣٠٪ بالنسبة للابقار المتوسطة ، على حين يقدر معدل الولادات بين الجاموس بنحو ٦٥٪ بالنسبة للجاموس الكبير وحوالى ٢٠٪ بالنسبة للمتوسطة منها .(١) هذا ورغما من عدم توافر تقديرات عن معدل الولادات بين الماشية الاجنبية للمقارنة بينها وبين الماشية المصرية ، الا أن هناك من الآراء التى تشير الى انخفاض مثل هذا المعدل بين الماشية المصرية بالمقارنة بغيرها الاجنبية ومما يؤكد ذلك وجود العقم بين الماشية المصرية وأعداد كبيرة كما سبق بيانه . وعليه فانه لمن العوامل التى قد تساعد على زيادة الانتاج المحلى من اللحوم والالبان العمل على توفير الوسائل الكفيلة برفع معدل الولادات بين الماشية المصرية أو البحث عن السلالات التى تتميز بارتفاع معدل الولادات فيما بينها وتتلائم مع الظروف البيئية والطبيعية المصرية ، هذا ونظرا لعدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة والتى تفيد فى تقدير آثار ضعف معدل الولادات بين الماشية المصرية على الانتاج المحلى من اللحوم والالبان فانه يؤجل تناول دراسة هذه النقاط بشىء من التفصيل فى المرحلة التالية من الدراسة حيث قد تسمح الظروف بالحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من خلال بعض الزيارات الميدانية لمحطات ومشروعات تربية الماشية وانتاج اللحوم والالبان .

(٦) نقص الاعلاف وغياب المراعى : أن ما سبق ذكره عن انخفاض ما يخص الفرد فى مصر من الماشية والحيوانات الزراعية بالمقارنة بغيرها من البلدان (باعتبار أن الماشية والحيوانات الزراعية هى المصدر الاساسى لانتاج اللحوم والالبان) ، وعن ضعف أوزان المذبوحات من الماشية المصرية وذبح الاناث الصغار منها كعوامل مسئولة عن ضعف الانتاج المحلى من لحوم الماشية ما هى فى الواقع الا عوامل أو أسباب غير مباشرة اذ أن السبب المباشر والذى تترتب عليه وجود مثل هذه الظواهر فى قطاع الانتاج الحيوانى والتى تؤدى فى النهاية الى ضعف الانتاج من اللحوم والالبان هو نقص الاعلاف وغياب المراعى من الزراعة المصرية كما هو معروف . فنقص الاعلاف يدفع بالزراع والمربين للماشية الى التخلص من ما قد يوجد فى حوزتهم من أعداد تزيد عن امكانياتهم فى توفير الاعلاف وهو ما يؤدى فى النهاية الى عرضها بالاسواق للذبح ، وعند أوزان ضعيفة ، بل والتخلص من بعض ما قد

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

يوجد لديهم من اناث الماشية الصغيرة على نحو ما سبق الاشارة اليه ، ومن البديهيات المعروفة أن السبب فى نقص الاعلاف هو محدودية الارض الزراعية ، وتنافس محاصيل الاعلاف مع غيرها من المحاصيل الزراعية على الرقعة الزراعية المنزرعة .

هذا وأنه لمن الطبيعى أن حجم النقص فى الاعلاف المطلوبة تستلزم بالضرورة تقدير الاحتياجات الغذائية المثلى للماشية والحيوانات الزراعية بأنواعها المختلفة ومن مختلف مصادر الأعلاف وتوليفاتها المختلفة ، للمقارنة بما هو متاح منها ، وهو ما تقصر البيانات والمعلومات المتاحة عن السماح بتقديره الا أنه يمكن الدلالة على مشكلة نقص الاعلاف بوجود ظواهر ذبح الماشية والحيوانات الزراعية الصغيرة وأوزان ضعيفة فضلا عن ذبح الاناث الصغيرة منها على النحو المشار اليه من قبل ، وذلك رغما عن كبر المساحات التى تزرع بمحاصيل الأعلاف سنويا والتى تمثل ما نسبته ٦ر٢٧٪ من جملة المساحة المنزرعة خلال السنوات ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ ، أذ بلغت المساحة المنزرعة بالاعلاف الخضراء وأهمها البرسيم نحو ٣ر٢٨٨٣ ألف فدان سنويا أى ما نسبته ٣ر٥٧ ٪ من أجمالى المساحة المنزرعة خلال الموسم الشتوى والبالغة نحو ٥٠٣٠ ألف فدان سنويا خلال نفس الفترة ، وما نسبته ٩ر٢٥٪ من أجمالى المساحة المحصولية والبالغة نحو ٧ر١١١٢٧ ألف فدان سنويا خلال نفس الفترة . هذا ولا تنحصر المساحات المنزرعة بغرض تغذية الماشية والحيوانات الزراعية فى المساحات المنزرعة بالاعلاف الخضراء فقط ، اذ أنه وكما هو معلوم أن البرسيم يزرع ويستهلك خلال الموسم الشتوى ، مع الاحتفاظ بجزء منه بعد تجفيفه (الدريس) للاستهلاك خلال الموسم الصيفى مع مخلفات المحاصيل الزراعية الاخرى والمتمثلة فى الاتبان بأنواعها المختلفة . الا أنه وكما هو معلوم أيضا فان اعتماد تغذية الماشية والحيوانات الزراعية على الاتبان بمفردها خلال الموسم الشتوى انما هو بمثابة سوء تغذية للماشية اذ أن الاتبان تعد فقيرة فى قيمتها الغذائية بالمقارنة بمحصول البرسيم ، والذى يمكن الاعتماد عليه بمفرده فى تغذية الماشية . لهذا يلجأ بعضا من المربيين للماشية الى تغذية الماشية خلال الموسم الصيفى بكميات اضافية من الحبوب أو الاعلاف المصنعة بجانب الاتبان . ولقد بلغ جملة ما يستهلك من حبوب كل من الفول ، والاذرة ، والشعير فى تغذية الماشية نحو ٧٥٨ر١ مليون أردب سنويا فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٤ــ١٩٧٥ ، أى ما يوازى انتاج حوالى ٥ر١٨٨ ألف فدان منها تمثل نحو ٧ر١ ٪ من اجمالى المساحة المحصولية السنوية خلال نفس الفترة . وعليه تبلغ جملة المساحة المنزرعة بهدف تغذية الماشية والحيوانات الزراعية نحو ٨ر٣٠٧١ ألف فدان وما نسبته ٦ر٢٧٪ من

جملة المساحة المحصولية كما سبق ذكره وكما هو مبين بالجدول رقم (٢ـ٢٥) والذى يشير الى أن ما يستخدم من كل من الفول والذرة الشامى ، والذرة الرفيعة فى تغذية الماشية والحيوانات الزراعية يمثل ما نسبته ١٥٪ ، ٢ر٥٪ ، ٥٪ من جملة الانتاج من كل منها على الترتيب رغما عن أنها تعد من سلع الواردات المصرية .

أما بالنسبة للكسب فمن الملاحظ وكما هو مبين بنفس الجدول السابق أن ما يستخدم من الانتاج المحلى منه سنويا خلال نفس الفترةفى تغذية الماشية لا يمثل الا نحو ١ر٦٥٪ ، وهو ما قد يعزى الى استخدام الجانب الآخر منه فى صناعة نوعيات أخرى من الأعلاف ، فضلا عن ما يصدر منه الى العالم الخارجى والذى يبلغ نحو ٢٨ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال السنوات ١٩٧٤ـ١٩٧٦. هذا ومع ذلك لا تعد الكميات المستخدمة من الحبوب والاعلاف المصنعة خاصة الكسب كافية للوصول الى المستويات الغذائية السليمة للماشية والحيوان الزراعى خلال الموسم الصيفى ، اذا ما قورنت بأعدادها ، فضلا عن أن الجانب الاكبر منها يذهب لتغذية الدواجن والطيور . ومن هنا يتضح أن زيادة الانتاج من القطاع الحيوانى يستلزم بالضرورة زيادة المساحة المنزرعة بالاعلاف أو البحث عن نوعيات أخرى من محاصيل الاعلاف تتميز بارتفاع انتاجيتها وقيمتها الغذائية .

جدول رقم (٢٠٢٥) الكميات المستهلكة من الاعلاف الخضراء ، والحبوب والاعلاف المصنعة في تغذية الماشية والحيوانات الزراعية والانتاج منها خلال السنوات ١٩٧٤ — ١٩٧٦

البيان / السنوات	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		المتوسط	
	الانتاج (١)	الاستهلاك (٢)	الانتاج (١)	الاستهلاك (٢)	الانتاج (١)	الاستهلاك (٢)	الانتاج	الاستهلاك كمية	الاستهلاك %
١) أعلاف خضراء (ألف فدان)									
— برسيم	٢٧٩٧	٢٧٩٧	٢٧١٢	٢٧١٢	٢٨٠٢	٢٨٠٢	٢٧٧٠	٢٧٧٠	٠٠
— أخرى	١١٥	١١٥	١١٣	١١٣	١١١	١١١	١١٣	١١٣	٠٠
— جملة	٢٩١٢	٢٩١٢	٢٨٢٥	٢٨٢٥	٢٩١٣	٢٩١٣	٢٨٨٣	٢٨٨٣	٠٠
٢) حبوب:									
— فول (ألف أردب)	١٥١١	٢٢٧	١٥٠٨	٢٢٧	١٦٤٢	٢٤٦	١٥٥٤	٢٣٣	١٥
								٤٢٫٩	
— ذرة شامى (ألف أردب)	١٨٨٥٧	٧٤٢	١٩٨٦١	٤٩٧	١٧٦١	٥٤٤٢	٢٠١٦٠	٥٠٤	٥٫
								٤٥٫٦	
— ذرة رفيعة (ألف أردب)	٥٨٨٤	٢٩٤	٥٥٣٥	٢٧٧	٥٤١٨	٢٧١	٥٦١٢	٢٨١	٥
								٢٤٫٤	
— شعير (ألف أردب)	٧٤٠	٥٩٥	٩٨٥	٧٩١	١٠٢٧	٨٣٥	٩١٧	٧٤٠	٧٫
								٧٥٫٦	
— جملة (ألف أردب)	٢٦٩٩٢	١٥٨٨	٢٧٨٨٩	١٧٩٢	٢٩٨٤٨	١٨٩٦	٢٨٢٤٣	١٧٥٨	
								١٨٨٫	
٣) أعلاف مصنعة (ألف طن)									
— كسب	٥٣٦	٢٩٩	٤٧٢	١٩٥	٥٥٨	١٩٥	٥٢٢	٢٣٠	١٫

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، القاهرة، يوليو ١٩٧٨

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرات تقديرات الدخل القومى من الزراعة ، أعداد مختلفة .

ثانيا : الانتاج من لحوم الدواجن :

يتشكل الانتاج من لحوم الدجاج والطيور من لحوم كل من الدجاج البلدى والرومى بالاضافة الى لحوم كل من البط ، والاوز ، والحمام والارانب . ولقد أرتفع متوسط الانتاج السنوى منها من ٦٨ر٥ ألف طن خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ الى حوالى ٨٢ر٥ ألف طن خلال الفترة ١٩٦٦ ، ١٩٧١ أى بنسبة زيادة تبلغ ٢٠ر٤ ٪ عنه فى الفترة السابقة ، كما أرتفع الى ٩٢ر٢ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ وبنسبة زيادة ١١ر٧٪ عنه خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧١ كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢٦/٢) .

هذا ويشكل الانتاج من لحوم الدجاج البلدى الجانب الأكبر من اجمالى الانتاج من لحوم الدجاج والطيور الزراعية حيث يقرب من ثلثى الانتاج منها ، اذ يقدر الانتاج السنوى من لحوم الدجاج البلدى بما نسبته ٦٦ر١٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الدجاج والطيور الزراعية خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ ، ويليه من حيث الاهمية النسبية الانتاج من لحوم البط حيث يمثل نحو ١١ر٧٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الدجاج والطيور خلال نفس الفترة ، ثم يليه الانتاج من كل من لحوم الارانب ، والاوز ، والحمام ، وأخيرا الانتاج من لحوم الرومى حيث تقدر نسبة الانتاج من كل منها وعلى الترتيب بحوالى ٦ر٨٪ ، ٦ر٣ ٪ ، ٤ر٤ ٪ ، ٩ر٢٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الدجاج والطيور الزراعية خلال نفس الفترة وكما هو مبين بالجدول المشار اليه سابقا . كذلك يتضح أيضا ومن نفس الجدول أنه وان كان الانتاج من لحوم الدجاج البلدى يمثل النسبة الاكبر من اجمالى الانتاج من لحوم الدجاج والطيور الزراعية خلال كل من الفترات الزمنية الثلاث السابق ذكرها ، الا أن الأهمية النسبية قد أرتفعت فى الفترة الاخيرة وعلى النحو المشار اليه بالمقارنة بالفترات السابقة حيث كان الانتاج السنوى منه يمثل ما نسبته ٩ر٥٤ ٪ ، ١ر٦٢٪ من اجمالى الانتاج من لحوم الدجاج والطيور الزراعية خلال كل من الفترتين ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ — ١٩٧١ ، وذلك عكس الحال بالنسبة للانتاج من لحوم النوعيات الاخرى من الطيور الزراعية حيث قلت أهميتها النسبية فى الفترة الأخيرة عنه فى كل من الفترتين السابقتين ، ويرجع ذلك الى زيادة الانتاج السنوى من لحوم الدجاج البلدى بنسب أكبر من نسب الزيادة فى الانتاج من لحوم النوعيات الأخرى من الطيور الزراعية حيث بلغت نسبة الزيادة فى الانتاج السنوى منه خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧١ حوالى ١ر٣٦٪ عنه خلال الفترة السابقة لها ، وحوالى ٩ر١٨ ٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ عنه خلال الفترة السابقة لها ١٩٦٦ — ١٩٧١ على حين بلغت نسبة الزيادة فى الانتاج السنوى من لحوم البط حوالى

٢ر١١٪ ، ٢ر٩٪ فى كل من الفترتين ١٩٦٦ـ١٩٧١ ، ١٩٧٢ـ١٩٧٦ عنه فى الفترة لكل منهما على الترتيب ، كما زاد الانتاج السنوى من لحوم الاوز بما نسبته ٣ر٦٪ خلال الفترة ١٩٦٦ـ ١٩٧١ عنه فى الفترة السابقة لها ، وبما نسبته ٤ر٥٪ خلال الفترة الاخيرة عنه فى الفترة ١٩٦٦ـ١٩٧١ فى نفس الوقت الذى انخفض فيه الانتاج السنوى من لحوم الحمام خلال السنوات ١٩٦٦ـ١٩٧١ بما نسبته ٧ر١٦٪ عنه خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٦٥ ، وبما نسبته ٩ر٢٣٪ خلال الفترة الاخيرة عنه فى الفترة السابقة لها ، فضلا عن انخفاض الانتاج السنوى من لحوم الارانب على النحو الوارد بنفس الجدول السابق .

هذا وترجع زيادة الانتاج من لحوم الدجاج البلدى فى السنوات الاخيرة الى زيادة أعداد المشروعات المنتجة للدجاج والتى قامت الدولة بتنفيذها فضلا عن تشجيعها للقطاع الخاص على الدخول بمشروعات فى المجال ، وذلك من خلال تقديم الاعلاف اللازمة بأسعار مدعمة ، ودون التدخل فى تحديد أسعار مبيعاتها كما هو معلوم . ولقد صاحب الزيادة فى أعداد المشروعات المنتجة للدجاج البلدى دخول بعض السلالات الأجنبية من الدجاج والتى تتميز بسرعة النمو وارتفاع أوزانها بالمقارنة بالسلالات المصرية ، ومن ثم لا تعزى الزيادة فى الانتاج من لحوم الدجاج البلدى الى زيادة أعداد المذبوحات منها فقط بل ترجع أيضا الى الزيادة فى أوزانها اذ أنه على حين زادت أعداد المذبوحات من الدجاج البلدى خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ بما نسبته ٣ر٢٩٪ ، عنه خلال الفترة السابقة لها ، الا أن الانتاج الصافى السنوى من لحومها قد زاد بما نسبته ١ر٣٦٪ خلال نفس الفترة وكما سبق الاشارة ، وهو ما يعنى أن ٦ر٨٪ من هذه الزيادة انما تؤول الى الزيادة فى أوزان المذبوحات منها بسبب أعتماد أغلب المشروعات الجديدة والمنتجة للحوم الدجاج على السلالات الأجنبية ، والتى تتميز بارتفاع أوزانها بالمقارنة بالسلالات المصرية ، وذلك عكس الحال بالنسبة للنوعيات الأخرى من الطيور الزراعية كالبط ، والاوز ، والرومى ، والتى ما زال الانتاج المحلى من لحومها يعتمد فى أغلبه على ما ينتجه القطاع الخاص ، الذى يعتمد بدوره على تربية السلالات المصرية منها ، ومن هنا تتضح أهمية وضرورة البحث عن السلالات الأجنبية من مختلف الدواجن والطيور الزراعية ، والتى تتلائم مع الظروف البيئية والطبيعية المصرية ، والمتميزة بسرعة نموها وارتفاع أوزانها ، والعمل على توزيعها ونشرها على الزراع الذين ما زالوا يمثلون القاعدة الأساسية لانتاج لحوم الدواجن والطيور الزراعية فى مصر .

الانتاج من البيض :

أما بالنسبة للانتاج من البيض فقد زاد من ٨٨٤ مليون بيضة سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ الى حوالى ١٢٦٢ مليون بيضة سنويا فى المتوسط خلال الفترة التالية ١٩٦٦ — ١٩٧١ أى بنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٢ر٨٪ عنه فى الفترة السابقة ثم أرتفع الانتاج السنوى منه الى حوالى ١٤٦٠ مليون بيضة خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ وبنسبة زيادة ١٥ر٧٪ عنه خلال الفترة السابقة لها . هذا وترجع الزيادة فى الانتاج من البيض فى السنوات الاخيرة فى المقام الأول الى التوسع فى المشروعات المنتجة لبيض المائدة لدى كل من القطاع العام والخاص ، والتى يعتمد أغلبها على تربية السلالات الاجنبية من الدجاج الذى يتميز بارتفاع انتاجيته من البيض . أما بالنسبة لتوزيع الانتاج من البيض فيما بين التفريخ والاستهلاك الآدمى فيقدر على النحو الوارد بالجدول رقم (٢—٢٦) حيث يقدر البيض المستخدم فى التفريخ بحوالى ١٣٤ ، ١٦٨ ، ١٩٩ مليون بيضة سنويا فى كل من الفترات الاولى والثانية والثالثة على الترتيب ، وما نسبته ٢ر١٥ ٪ ، ٣ر١٣٪ من اجمالى الانتاج السنوى من البيض فى كل من هذه الفترات على التوالى ، ومن ثم فيقدر بالتالى ما يستخدم منه للاستهلاك الآدمى بحوالى ٧٥٠ ، ١٠٩٤ ، ١٢٦١ مليون بيضة سنويا خلال كل من الفترات الاولى ، والثانية ، والثالثة على الترتيب .

هذا ورغما عن زيادة الانتاج من لحوم الدجاج والطيور الزراعية خلال السنوات الاخيرة وبالنسب المشار اليها الا أن متوسط ما يخص الفرد منها لم يزد الا بنسبة ٤٪ خلال الفترة ١٩٦٦—١٩٧١ عنه فى الفترة السابقة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ حيث زاد من ٤٨ر٢ كجم الى ٥٨ر٢ كجم سنويا ، وأن تناقص الى ٥٥ر٢ كجم سنويا خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ وبنسبة ١ر٢ ٪ عنه فى الفترة السابقة لها كما هو مبين بنفس الجدول السابق ذكره ، وهو ما يرجع الى زيادة أعداد السكان بمعدلات مرتفعة . أما بالنسبة لما يخص الفرد من البيض المخصص للاستهلاك الآدمى فقد زاد من ٢ر٢٧ بيضة سنويا خلال الفترة الاولى الى ٣ر٣٤ بيضة سنويا خلال الفترة الثانية ، وبنسبة زيادة تقدر بحوالى ١ر٢٦ ٪ عنه خلال الفترة السابقة ، كما زاد الى ٨ر٣٤ بيضة سنويا خلال الفترة الأخيرة أى بما نسبته ٥ر١٪ عنه فى الفترة السابقة لها ، وذلك نظرا لزيادة الانتاج من البيض بنسب أكبر من نسب الزيادة فى أعداد السكان للأسباب المشار اليها سابقا .

هذا وعلى الرغم من التوسع فى مشروعات الانتاج الداجنى فى السنوات الأخيرة وزيادة الانتاج

المحلى من لحوم وبيض الدواجن ، الا أن متوسط ما يخص الفرد منها ما زال أقل وكثير عن مثيلـــه فى أغلب بلدان العالم وخاصة المتقدمة منها اذ أنه على حين يقدر متوسط ما يخص الفرد من لحـــوم الدواجن فى مصر بحوالى ٢ر٤ كجم خلال عام ١٩٧٧ ، كما يقدر متوسط ما يخصه من الانتاج من بيـض الدجاج بنحو ٢ر١٢ كجم فى نفس العام ، الا أن متوسط ما يخص الفرد من كل من لحوم الدواجـــن والبيض يقدر بنحو ٩ر٥ ، ٢ر٠٦ كجم على الترتيب على مستوى العالم كما يشير الى ذلك الجـــدول رقم (٢ــ٢٧) . وان كان متوسط ما يخص الفرد من لحوم الدواجن ، والبيض فى جمهورية مصـــــر العربية يفوق مثيله على مستوى قارة أفريقيا ، الا أنه يعد من القلة اذا ما قورن بمثله فى البلـــــدان الأخرى المتقدمة خاصة الاوروبية والتى يقدر فيها متوسط ما يخص الفرد من الانتاج المحلى من لحـــوم الدواجن بحوالى ٩ر١٢ كجم ، كما يقدر ما يخصه من الانتاج من البيض بحوالى ٢٢ر١٤ كجم خـــلال نفس العام بل وتزيد الفجوة بين ما يخص الفرد منها فى مصر ، وغيرها من البلدان مع المقارنـــات الفردية ببعض الدول الأكثر تقدما كما هو مبين بنفس الجدول المشار اليه سابقا . وعليه يتضح أن مصر ما زالت فى حاجة الى المزيد من التوسع فى مشروعات الانتاج الداجنى لزيادة الانتاج المحلى مـــن لحوم وبيض الدواجن بمعدلات تزيد عن معدل الزيادة فى السكان ، من أجل الارتفاع بالمستـــوى الغذائى للسكـان .

جدول رقم (٢-٢٦) متوسط أعداد المذبوحات من الدجاج والطيور الزراعية ، وصافى الانتاج السنوى من لحومها والانتاج السنوى من البيض ، ومتوسط ما يخص الفرد منها خلال الفترات ١٩٦٠-١٩٦٥ ، ١٩٦٦-١٩٧١ ، ١٩٧٢-١٩٧٦

البيان	١٩٦٠-١٩٦٥		١٩٦٦-١٩٧١		١٩٧٢-١٩٧٦		نسب الزيادة فى الانتاج السنوى	
	العدد والكمية	%	العدد والكمية	%	العدد والكمية	%	٦٦-١٩٧١ %	٧٢-١٩٧٦ %
دجاج بلدى:								
عدد المذبوحات (بالالف)	٤٤٢٠٥		٥٧١٧٥		٦٨٠٣٧		٢٩ر٣	١٨ر٩
الوزن الصافى (طن)	٣٧٦٥٠	٥٤ر٩	٥١٢٣٦	٦٢ر١	٦٠٩٣٤	٦٦ر١	٣٦ر١	١٩ر٩
رومى:								
عدد المذبوحات (بالالف)	٥٨٥		٦٤١		٦٩٠		٩ر٦	٧ر٦
الوزن الصافى (طن)	٢٢٢٩	٣ر٣	٢٤٤٢	٣ر٠	٢٦٣١	٢ر٩	٩ر٦	٧ر٧
بط:								
عدد المذبوحات (بالالف)	٤٣٥٣		٤٨٣٩		٤٨٣		١١ر٢	٩ر٢
الوزن الصافى (طن)	٨٨٥٣	١٢ر٩	٩٨٤٣	١١ر٩	١٠٧٤٨	١١ر٧	١١ر٢	٩ر٢
أوز:								
عدد المذبوحات (بالالف)	٢٥٥٢		٢٧١٢		٢٨٥٨		٦ر٣	٥ر٤
الوزن الصافى (طن)	٥١٩٣	٧ر٦	٥٥١٩	٦ر٧	٥٨١٧	٦ر٣	٦ر٣	٥ر٤
حمام المنزلى:								
عدد المذبوحات (الف زوج)	١٠٩٥٤		٩١٣١		٦٩٥٣		-١٦ر٧	-٢٣ر٩
الوزن الصافى (طن)	٦٤٥٩	٩ر٤	٥٣٨٣	٦ر٥	٤٠٩٩	٤ر٤	-١٦ر٧	-٢٣ر٩
ترانسب:								
عدد المذبوحات (بالالف)			١٣٢٠٦		١٢٩٥٤			-١ر٩
الوزن الصافى (طن)	٨١٤٩	١١ر٩	٨٠٧٨	٩ر٨	٧٩٢٤	٨ر٦	-٠ر٩	-١ر٩
الانتاج (طن)	٦٨٥٣٣	١٠٠	٨٢٥٠١	١٠٠	٩٢١٥٣	١٠٠	٢٠ر٤	١١ر٧
من البيض (مليون بيضة)								
استهلاك آدمى	٧٥٠		١٠٩٤		١٢٦١			
تريخ	١٣٤		١٦٨		١٩٩		٤٢ر٨	١٥ر٧
فاقد	٨٨٤		١٢٦٢		١٤٦٠			
أعداد السكان (بالالف)	٢٧٦١١		٣١٩٣٤		٣٦١٩٩		١٥ر٧	١٣ر٤
مما يخص الفرد من:								
لحوم الدجاج (كجم)	٢ر٤٨		٢ر٥٨		٢ر٥٥		٤	-١ر٢
البيض (بيضة)	٢٧ ر٢		٣٤ ر٣		٣٤ ر٨		٢٦ر١	١ر٥

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٢ـ٢٧) اجمالى الانتاج من لحوم وبيض الدواجن ، ومتوسط ما يخص الفرد منهـا فى بعض دول العالم خـلال عـام ١٩٧٧

الـدول	الانتاج من لحوم وبيض الدواجن		أعداد السكان	متوسط ما يخص الفرد	
	لحوم الدواجن (ألف طن)	البيض (ألف طن)	(بالمليون)	لحوم الدجاج (كجم)	البيض (كجم)
العالم :	٢٤٣٩٤	٢٤٧٠٠	٤١٠٣ر٣	٥ر٩	٦ر٠٢
أفريقيا :	٨١٥	٧٧٥	٤١٩ر٨	٢ر٠	١ر٨٥
الجزائر	٤٠	١٩	١٦ر٨	٢ر٤	١ر١٣
مصر	٨٨	٧٩	٣٧ر١	٢ر٤	٢ر١٢
اثيوبيا	٥٨	٧٢	٢٩ر٦	٢ر٠	٢ر٤٢
ليبيا	٦	٣	٢ر٥	٢ر٤	١ر٣٠
المغرب	٥٠	٦٠	١٨ر٥	٢ر٧	٣ر٢٢
روديسيا	٨	٩	٦ر٧	١ر٢	١ر٢٦
جنوب أفريقيا	١٩٩	١٧٠	٢٦ر١	٧ر٦	٦ر٥٢
السودان	١٣	٢٢	١٦ر٢	٠ر٨	١ر٣٥
أمريكا الشمالية :	٨٣٣٤	٤٩١٩	٣٥١ر٤	٢٣ر٧	٤ر٠٠
كندا	٦٠١	٣١٢	٢٣ر٣	٢٥ر٨	٣ر٣٨
الولايات المتحدة	٧١٨١	٣٨٢٠	٢١٦ر٨	٣٣ر١	٧ر٦٢
أمريكا الجنوبية :	١٣٩٤	١١٢٥	٢٢٦ر٥	٦ر٢	٤ر٩٧
البرازيل	٦٨٠	٥٠٠	١١٦ر١	٥ر٩	٤ر٣١
آسيا :	٥٦٨٣	٧٥٠٦	٢٣٤٨ر٦	٢ر٤	٣ر٢٠
الصين	٣٣٢٩	٣٨٦٢	٨٦٦ر٤	٣ر٨	٤ر٤٦
الهند	١٠٤	٨٥	٦٤٤ر٧	٠ر٢	٠ر١٣
العراق	٣٥	١٩	١١ر٨	٣ر٠	١ر٥٧
اسرائيل	١٩٩	٩٨	٣ر٦	٥٤ر٧	٦ر٩٢
اليابان	٧٧٥	١٨٧٨	١١٣ر٩	٦ر٨	٦ر٤٩
الاردن	٧	٨	٢ر٩	٢ر٤	٢ر٩٢
الكويت	٧	٢	١ر١	٦ر٢	١ر٨٥
لبنان	١٩	٣٣	٣ر١	٦ر٢	٠ر٨١
سوريا	٤٩	٣٧	٧ر٧	٦ر٣	٤ر٨٥

تابع : جدول رقم (٢ - ٢٧)

أوروبا :	٦١٣١	٦٧٧٦	٤٧٦٫٧	١٢٫٩	١٤٫٢٢
النمسا	٦١	٩٠	٧٫٥	٨٫١	١١٫٩٧
تشيكوسلوفاكيا	١٦٧	٢٣٣	١٤٫٩	١١٫٢	١٥٫٥٨
الدانمارك	١٠٣	٦٨	١٫٥	٢٠٫٢	١٣٫٤٠
فرنسا	٩٠٢	٧٤٤	٥٣٫١	١٧٫٠	١٤٫٠٢
المانيا الغربية	٣٢١	٨٩٤	٦١٫٤	٥٫٢	١٤٫٥٦
هولندا	٢٩٠	٥٢٦	٣٤٫٧	٨٫٤	١٥٫١٧
رومانيا	٣١٢	٣٠٥	٢١٫٦	١٤٫٤	١٤٫١٠
يوغوسلافيا	٢١٢	١٩١	٢١٫٧	٩٫٨	٨٫٨١
استراليا :	٢٣٤	١٧٤	١٣٫٨	١٧٫٠	١٢٫٦٩
الاتحاد السوفيتي :	١٨٠٠	٣٣٦٠	٢٥٨٫٧	٧٫٠	١٢٫٩٩

المصدر : جمعت وحسبت من : F A O : Production yearbook

وينبغى الاشارة الى أن زيادة الانتاج المحلى من لحوم وبيض الدواجن على النحو المشار اليه سابقا لا يعنى غياب بعض من المشاكل والعقبات التى تعترض سبيل الانتاج وزيادته بمعدلات أكبر والتى يمكن ذكرها فى النقاط التاليـة :

(١) ان زيادة أعداد الدواجن والطيور الزراعية ما هو الا محصلة لاعداد البيض المستخدم فى التفريخ ونسبة اعداد الكتاكيت المستخرجة منه ، اذ أنه كلما زادت أعداد البيض المستخدمة أو ارتفعت نسبة أعداد الكتاكيت المستخرجة منه كلما أمكن زيادة أعداد الدواجن والطيور الزراعية أو الحصول على عدد أكبر منها باستخدام نفس كميات البيض المستخدمة فى التفريخ وعليه فاذا ما تركت أعداد البيض المستخدم فى التفريخ والمشار اليها سابقا جانبا على اعتبار أن العامل المحدد لها هو الطاقة الاستيعابية لمشروعات التربية أو الطاقة الانتاجية لمعامل التفريخ أو كليهما ، واذا ما نظر الى الشق الثانى وهو نسبة أعداد الكتاكيت المستخرجة الى العدد الاجمالى للبيض المستخدم فى التفريخ يتضح أنخفاض هذه النسبة الى حد كبير نسبيا حيث تقدر بنحو ٥٩ر٧ ٪ ، ٦٤ر٣٪ ، ٦٤ر٣ ٪ فى كل من الفترات الزمنية الثلاث والمشار اليها على الترتيب وكما هو مبين بالجدول رقم (٢ــ٢٨) . ويرجع أنخفاض هذه النسبة الى اعتماد عملية التفريخ فى جانب كبير منها على المعامل البلدية ، والتى تتصف بانخفاض نسبة التفريخ بين البعض المستخدم بها بالمقارنة بغيرها من معامل التفريخ الصناعى ، حيث قدرت هذه النسبة بحوالى ٦٠ر٩٪ فى المعامل البلدية ، وحوالى ٧٦ر٣ ٪ فى المعامل الصناعية خلال عام ١٩٧٥ .

هذا ومن الملاحظ من نفس الجدول المشار اليه سابقا ارتفاع نسبة التفريخ بين البيض المستخدم فى السنوات الاخيرة عنه فى السنوات السابقة وهو ما يعزى الى وجود بعض من معامل التفريخ الصناعى ، وان كانت لا تزال دون الاعداد الكافية حيث بلغت نحو ٣٦ معمل خلال عام ١٩٧٥ ، كما بلغ عدد البيض المستخدم للتفريخ بها حوالى ٤٦٨٧٥ مليون بيضة ، أى ما نسبته ٢٢ر٩ ٪ من جملة عدد البيض المستخدم فى التفريخ خلال نفس العام والبالغ نحو ٢٠٤ر٣ مليون بيضة . ومن هنا يتضح أهمية تطوير معامل التفريخ البلدية أو التوسع فى انشاء معامل التفريخ الصناعى من أجل الارتفاع بنسبة التفريخ بين البيض المستخدم وتقليل الفقد فى البيض المستخدم الى أقل ما يمكن ، ويكفى للدلالة على ذلك

جدول رقم (٢-٢٨) بيان بتفريخ بيض الدواجن خلال الفترات الزمنية
١٩٦٠-١٩٦٥ ، ١٩٦٦-١٩٧١ ، ١٩٧٢ - ١٩٧٦

البيان	الفترات ١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٦٦-١٩٧١	١٩٧٢-١٩٧٦
عدد معامل التفريخ	٥٩٥	٦٩٤	٧١١
عدد البيض الموضوع للتفريخ (مليون)	١٣٤	١٦٨	١٩٩
عدد الكتاكيت المفرخة (مليون)	٨٠	١٠٨	١٢٨
النسبة المئوية للكتاكيت ٪	٥٩ر٧	٦٤ر٣	٦٤ر٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، القاهرة ، اعداد مختلفة .

أن أعداد الكتاكيت المتحصل عليها من البيض المستخدم فى عملية التفريخ خلال عام ١٩٧٥ بلغت نحو ١٣١ر٦ مليون كتكوت أى ما نسبته ٦٤ر٤ ٪ من جملة البيض المستخدم ، الا أنه قد يمكن زيادة أعداد الكتاكيت المتحصل عليها من نفس كمية البيض المستخدم الى حوالى ١٥٥ر٩ مليون ، اذا ما تم التوسع فى معامل التفريخ الصناعى أى بزيادة تبلغ نحو ٢٤ر٣ مليون كتكوت وما نسبته ١٨ر٥٪ من جملة أعداد الكتاكيت المستخرجة بالفعل خلال نفس العام ، وهو ما يعنى فى نفس الوقت امكانية زيادة أعداد الدواجن والطيور الزراعية ، وبالتالى الانتاج من لحومها بنفس النسبة تقريبا اذا ما سمحت بذلك الطاقة الاستيعابية لمشروعات التربية ، أو الحصول على نفس الاعداد من الكتاكيت من كميات من البيض المستخدم فى التفريخ تقل عن الكميات المستخدمة بالفعل فى نفس العام بحوالى ٢٤ر٣ مليون بيضة يمكن توجيهها للاستخدام الآدمى ، وهو ما يشير فى نفس الوقت الى امكانية زيادة البيض المستخدم فى الاستهلاك الآدمى والبالغ حوالى ١٣٦١ر٧ مليون بيضة خلال نفس العام [1] بما نسبته ١ر٨٪ .

(١) جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٧ .

(٢) ما زال الجانب الأكبر من أنتاج لحوم وبيض الدواجن فى مصر يأتى من الانتاج المحقق لدى الزراع وغيرهم من مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والتى يعتمد أغلبها أن لم يكن جميعها على تربية السلالات المحلية من الدواجن والطيور الزراعية والتى تتصف بضعف قدرتها التحويلية لما تستهلكه من غذاء الى بروتين حيوانى ، فضلا عن انخفاض انتاجيتها من البيض بالمقارنة بغيرها من السلالات الاجنبية ، يضاف الى ذلك أن الانتاج لدى الزراع وفى مثل هذه المشروعات يقوم على أساس تربية الدواجن والطيور الزراعية فى قطعان صغيرة لا تتوافر لها الظروف الغذائية المناسبة والعوامل الوقائية من الامراض مما يضعف من انتاجها فضلا عن أرتفاع نسبة النفوق فيما بينها كما هو مشاهد ومسلم به ، وان لم تتوافر البيانات والمعلومات اللازمة والتى تشير الى ذلك . ومن ثم يستلزم زيادة الانتاج الداجنى لدى الزراع والتالى زيادة الانتاج من لحوم وبيض الدواجن فى المجتمع العمل على نشر السلالات الاجنبية من الدواجن والطيور الزراعية ، وذلك من خلال توفير النوعيات والسلالات التى تتصف بارتفاع قدرتها التحويلية للغذاء الى بروتين حيوانى وارتفاع انتاجيتها من البيض وتوزيعها على الزراع مع توفير ما قد يلزم من المواد الغذائية ، والخدمات البيطرية ووسائل ارشاد الزراع وغيرهم من المربين للدواجن والطيور الزراعية نحو طرق ووسائل التربية الصحيحة والوقائية من الامراض وعلاجها بما يكفل النجاح فى تربية السلالات الاجنبية وزيادة الانتاج من لحوم وبيض الدواجن . هذا فضلا عن ضرورة تشجيع وانشاء المشروعات الكبيرة لما يصاحب وجودها من توافر المقومات اللازمة للحفاظ على قطعان التربية والارتفاع بكفاءتها الانتاجية ، واذ ما زالت مصر فى حاجة الى المزيد من مثل هذه المشروعات .

الانتاج من الألبان :

من الطبيعى أن يصاحب الزيادة فى أعداد الماشية خاصة الابقار والجاموس زيادة الانتاج من الالبان ، حيث أرتفع الانتاج السنوى من اللبن الخام من ١٠٩ ألف طن فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ الى حوالى ١٤٤٤ ألف طن خلال الفترة التالية ١٩٦٦ - ١٩٧١ بنسبة زيادة تبلغ نحو ٢ر٣٠٪ عنه خلال الفترة السابقة ثم أرتفع الى ١٧٣٧ ألف طن خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢-١٩٧٦ وبنسبة زيادة تقدر بحوالى ٣ر٢٠٪ عنه خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧١ كما هو مبين بالجدول رقم (٢-٢٩) والذى يشير الى زيادة الانتاج السنوى من ألبان الابقار بنسب أكبر من نسب الزيادة فى الانتاج من ألبان الجاموس ، حيث بلغت نسبة الزيادة فى الانتاج من ألبان الابقار خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١ حوالى ٦ر٣٣٪ عنه خلال الفترة السابقة لها ، كما بلغت نحو ٣ر١٩٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ عنه خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١ بينما بلغت نسبة الزيادة فى الانتاج من البان الجاموس نحو ٣ر٢٨٪ ، ٨ر٢٠٪ فى كل من الفترتين الثانية والثالثة عنه فى الفترة السابقة لكل منهما على الترتيب ، وهو ما قد يعزى الى وجود بعض من الابقار الاجنبية المستوردة فى السنوات الاخيرة والتى ترتفع انتاجيتها من الالبان عن مثيلتها المحلية .

هذا ورغما عن تساوى أعداد الابقار مع أعداد الجاموس تقريبا الا أن الاخيرة تساهم بما يقرب من ثلثى الانتاج المحلى من الالبان الخام حيث بلغ الانتاج المحلى من لبن الجاموس خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ما نسبته ١ر٦٤ ٪ من اجمالى الانتاج من الالبان الخام سنويا ، على حين بلغ الانتاج من ألبان الابقار ما نسبته ٥ر٣٥ ٪ من جملة الانتاج المحلى من الألبان الخام سنويا خلال نفس الفترة ، أما الانتاج من ألبان الماعز فيمثل نسبة ضئيلة تقدر بنحو ٤ر٪ من جملة الانتاج من الألبان كما هو مبين بنفس الجدول السابق ذكره ويرجع السبب فى أرتفاع الأهمية النسبية للانتاج المحلى من لبن الجاموس بالمقارنة بالانتاج من ألبان الابقار بالنسبة لاجمالى الانتاج المحلى من الالبان الى ارتفاع انتاجية الجاموس من الالبان عنه فى الابقار حيث تقدر انتاجية الرأس من الجاموس الكبير من الالبان بحوالى ١١٦٨ كجم ، ومن الجاموس المتوسط بنحو ٨٩٩ كجم ، على حين تقدر انتاجية الرأس من الابقار من اللبن بحوالى ٦٧٤ كجم / سنة . (١)

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، القاهرة ١٩٦٨ .

جدول رقم (٢ـ ٢٩) متوسط الانتاج السنوى من الالبان الخام بالالف طن خلال الفـــــترات ١٩٦٠ـ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ـ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦

	١٩٦٠ـ١٩٦٥		١٩٦٦ـ١٩٧١		١٩٧٢ـ١٩٧٦		نسبة الزيادة فى الانتاج السنوى من الالبان فى كل من الفترة الثانية والثالثة عنه فـــى الفترة السابقة لكل منهمـا	
	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	١٩٦٦ـ١٩٧١	١٩٧٢ـ١٩٧٦
لبن أبقـــار	٣٨٧	٣٤ر٩	٥١٧	٣٥ر٨	٦١٧	٣٥ر٥	٣٣ر٦	١٩ر٣
لبن جامـوس	٧١٨	٦٤ر٧	٩٢١	٦٣ر٨	١١١٣	٦٤ر١	٢٨ر٣	٢٠ر٨
لبن ماعـــز	٤	٤ر	٦	٤ر	٧	٤ر	٥٠ر٠	١٦ر٧
جملـة	١١٠٩	١٠٠	١٤٤٤	١٠٠	١٧٣٧	١٠٠	٣٠ر٢	٢٠ر٣
متوسط ما يخـص الفرد (كجـم)	٤٠ر٢		٤٥ر٢		٤٨ر٠٠		١٢ر٤	٦ر٢

المصدر : حسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، أعداد مختلفة .

هذا ولقد ترتب على زيادة الانتاج المحلى من الالبان الخام وعلى النحو المشار اليه سابقا ارتفاع متوسط ما يخص الفرد منها من ٢ر٤٠ كجم سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ الى حوالى ٢ر٤٥ ٪ / سنة خلال الفترة ١٩٦٦—١٩٧١ ثم الى ٠ر٤٨ كجم سنة خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ أى بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤ر١٢٪ ، ٢ر٦ ٪ فى كل من الفترة الثانية ، والثالثة عنه فى الفترة السابقة لكل منهما وعلى الترتيب ٠ الا أنه ورغما عن ذلك فما زالت هناك فجوة كبيرة بين متوسط ما يخص الفرد من الانتاج المحلى من الالبان فى مصر وبين ما يخص الفرد من الانتاج المحلى منها فى البلدان الاكثر تقدما وخاصة البلدان الاوروبية وأمريكا الشمالية اذ أنه على حين بلغ متوسط ما يخص الفرد من الانتاج المحلى من الألبان فى جمهورية مصر العربية نحو ٥٠ كجم خلال عام ١٩٧٧ ، الا أن متوسط ما يخص الفرد منها يقدر بنحو ١١٠ كجم على مستوى دول العالم ، كما يقدر بحوالى ٣٦٤ كجم على مستوى القارة الاوروبية وبنحو ٣٣٢ ، ٢٥٧ كجم فى كل من كندا ، والولايات المتحدة الامريكية على الترتيب خلال نفس العام وكما هو مبين بالجدول رقم (٢—٣٠) ٠

هذا ويتماثل نشاط انتاج الالبان فى مصر مع غيره من أنشطة الانتاج الحيوانى الاخرى من حيث وجود بعض المشاكل والعقبات التى تعترض سبيل زيادة الانتاج منه يمكن الاشارة اليها فيمايلى :

(١) يرتبط انتاج الالبان فى مصر بالكثير من المشاكل والعقبات السابق الاشارة اليها بالنسبة للانتاج من لحوم الماشية والحيوانات الزراعية حيث تعد الماشية والحيوانات الزراعية مصدرا لانتاج اللحوم الى جانب كونها مصدرا لانتاج الالبان ومن ثم فان ما يؤثر على انتاجها من الالبان فى نفس الوقت ٠ فمن الطبيعى أن يصاحب قلة ما يخص الفرد من الماشية والحيوانات الزراعية فى مصر قلة ما يخصه من الانتاج المحلى من لحومها وألبانها ، كما أنه لمن البديهى أن يرتبط بضعف معدل الولادات بين الماشية والحيوانات الزراعية قلة أعداد الماشية الحلوب بالنسبة لجملة المتاح منها ، والتالى قلة الانتاج من الالبان بالمقارنة بأعداد الماشية المتاحة ٠ كذلك ولما يصاحب عدم توافر الاعلاف وسوء تغذية الماشية ، وانتشار الأمراض فيما بينها ضعف انتاجها من اللحوم فانه لمن الطبيعى أيضا أن يصاحب ذلك انخفاض انتاجها من الالبان كما سبق الاشارة الى ذلك ٠

(٢) من العوامل المسئولة عن ضعف انتاجية الماشية المصرية من الالبان وخلاف العوامل المشار اليها عاليه ، استخدامها فى العمل الحقلى ، اذ يلجأ الزراع الى استخدامها فى أداء الكثير

جدول رقم (٢ـ٣٠) اجمالى الانتاج المحلى من الالبان ، ومتوسط ما يخص الفرد منه فى بعض دول العالم خلال عام ١٩٧٧

الدول	اجمالى الانتاج من الالبان بالالف طن				اعداد السكان بالمليون	متوسط ما يخص الفرد من الانتاج المحلى (كجم)
	لبن ابقار	لبن جاموس	لبن اغنام	لبن ماعز	جملة بالألف طن	
العالم	٤٠٩٠٥٢	٢٧٤٣٥	٧٢٦٨	٦٥٤٨	٤٥٠٣٠٣	٤١٠٣ر٣	١١٠
أفريقيا	٩٤١٢	١١٨٨	٥٥٨	١٢٧١	١٢٤٢٩	٤١٩ر٨	٣٠
الجزائر	٣٩٠	—	١٣٥	١٣٨	٦٦٣	١٦ر٨	٣٩
مصر	٦٥٥	١١٨٨	١٩	٨	١٨٧٠	٣٧ر١	٥٠
اثيوبيا	٥٤٠	—	٥	٩٤	٦٣٩	٢٩ر٦	٢٢
ليبيا	١٦	—	٣١	١٤	٦١	٢ر٥	٢٤
المغرب	٤٧٣	—	٢٠	٢٥	٥١٨	١٨ر٦	٢٨
روديسيا	٢٥٨	—	—	—	٢٥٨	٦ر٧	٣٨
جنوب افريقيا	٢٥٢٥	—	—	—	٢٥٢٥	٢٦ر١	٩٧
السودان	٨٨٥	—	١٢١	٣٧٠	١٣٧٦	١٦ر٢	٨٥
امريكا الشمالية	٧٢٣٦٧	—	—	٢٣٣	٧٢٦٠٠	٣٥١ر٤	٢٠٧
كندا	٧٧٥١	—	—	—	٧٧٥١	٢٣ر٣	٣٣٢
الولايات المتحدة	٥٥٧٧٢	—	—	—	٥٥٧٧٢	٢١٦ر٨	٢٥٧
امريكا الجنوبية	٥٢٠٠	—	٣٢	١٢٦	٥٣٥٨	٢٢٦ر٥	٢٤
البرازيل	١١٤٢٦	—	٢٦	١٣	١١٤٦٥	١١٦ر١	٩٩
آسيا	٢٨٣٩٣	٢٦١٦٦	٣١٠٦	٣٠٢٧	٦٠٦٩٢	٢٣٤٨ر٦	٢٦
البحرين	٦	—	—	—	٦	—	
الصين	٣٨٤٦	١١٠٠	٤٧٢	٢٦٧	٥٦٨٥	٨٦٦ر٤	٧
الهند	٨٤٢٤	١٦٥٠٠	—	٧٠٨	٢٥٦٣٢	٦٤٤ر٧	٤٠
العراق	٢٤٨	٣١	١٢٥	٦٢	٤٦٦	١١ر٨	٤٠

تابع جدول رقم (٢ ـ ٣٠)

اسرائيل	٦٨٠	ـ	٢١	٢٦	٧٢٧	٣٫٦	٢٠٠
اليابان	٥٧١٣	ـ	ـ	ـ	٥٧١٣	١١٣٫٩	٥٠
الاردن	٩	ـ	٢٤	١٤	٤٧	٢٫٩	١٦
الكويت	١١	ـ	٥	٥	٢١	١٫١	١٨
لبنان	٦٩	ـ	١١	١٨	٩٨	٣٫١	٣٢
سوريا	٣١٣	١	٢٨٥	٧٤	٦٧٣	٧٫٧	٨٧
أوروبا	١٦٨٢٦٩	٨٢	٣٤٧٢	١٤٩١	١٧٣٣١٤	٤٧٦٫٧	٣٦٤
النمسا	٢٢٦	ـ	٤٠	٢٨	٢٩٤	٧٫٥	٣٩
تشيكوسلوفاكيا	٥٥٢٧	ـ	١٩٥	٣٩	٥٧٦١	١٤٫٩	٣٨٦
لدانمارك	٥١٣٥	ـ	ـ	ـ	٥١٣٥	٥٫١	١٠٠٩
فرنسا	٣٠١٠٠	ـ	١٩٥	٣٩	٣٠٣٣٤	٥٣٫١	٥٧٢
لمانيا الغربية	٢٢٥٢٢	ـ	ـ	٢٤	٢٢٥٦٤	٦١٫٤	٣٦٧
ولندا	١٧٨٠٠	ـ	٥٠	٢	١٧٨٥٢	٣٤٫٧	٥١٤
رومانيا	٥٠١٠	ـ	٣٨٧	ـ	٥٣٩٧	٢١٫٦	٢٥٠
يوغوسلافيا	٣٧٦٣	ـ	١٤٦	ـ	٣٩٠٩	٢١٫٧	١٨٠
ستراليا :	٥٨٩٧	ـ	ـ	ـ	٥٨٩٧	١٣٫٨	٤٢٨
لاتحاد لسوفيتي	٩٤٣٠٠	ـ	١٠٠	٤٠٠	٩٤٨٠٠	٢٥٨٫٧	٣٦٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ احصاءات الثروة الحيوانية ، أعداد مختلفة .

من العمليات الزراعية بما يترتب عليه ضعف انتاجها من الالبان ويساعد على ذلك سوء التغذية ووجود الأمراض ومما يبرهن على ذلك أرتفاع انتاجية الماشية فى هيئات وشركات القطاع العام عن التقديرات المشار اليها سابقا بالنسبة لانتاجية الرأس منها ، وبنسبة لا بأس بها ، حيث تربى الماشية فى هذه الشركات والهيئات بغرض انتاج الالبان دون استخدامها فى العمل الزراعى ، حيث قدر متوسط أنتاجية الرأس من الماشية المحلية المربأه فى مثل هذه الشركات والهيئات بحوالى ١٩٤١ كجم بالنسبة للابقار ، وحوالى ١٨٠٥ كجم بالنسبة للجاموس خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ ، أى بنسبة زيادة تبلغ حوالى ١٨٨٪ ، ٥ر٥٤٪ عن متوسط انتاجية الرأس منها على مستوى القطاع الزراعى ككل بالنسبة لكل من الابقار والجاموس على التوالى ، وعليه فان فى ذلك ما يشير الى أمكانية زيادة الانتاج المحلى من كل من ألبان الابقار ، والجاموس بنفس النسب السابقة تقريبا ، ومن ثم زيادة اجمالى الانتاج من الالبان بما نسبته ١٠٢ ٪ تقريبا عن مستوى الانتاج السائد خلال الفترة الأخيرة ١٩٧٢ـ١٩٧٦ ، وذلك اذا ما حررت الماشية المصرية من العمل بالزراعة ، وخصصت لغرض الانتاج فقط ، مع توفير التغذية والخدمة البيطرية الملائمة وعلى نحو ما هو متوافر بشركات وهيئات القطاع العام ، أى وبمعنى آخر هناك امكانية لمضاعفة الانتاج المحلى من الالبان من نفس أعداد الماشية المتاحة وبالتالى مضاعفة متوسط ما يخص الفرد منها اذا ما توفرت الظروف المشار اليها .

(٣) تتصف السلالات المحلية من الماشية بضعف انتاجيتها من الالبان كخاصية من خصائصها الطبيعية بالمقارنة بغيرها من السلالات الاجنبية ، وخاصة بما هو موجود منها بالبلدان الأكبر تقدما ، اذ أنه على حين تقدر متوسط انتاجية الرأس من الابقار المصرية بحوالى ٦٧٤ كجم ، تزيد الى ١٩٤١ كجم تقريبا اذا ما حررت من العمل الزراعى ، وتوفرت التغذية والخدمات البيطرية الملائمة كما سبق القول ، الا أنها ما تزال أقل وبكثير عنه فى البلدان الأكثر تقدما . كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢ـ٣١) ، حيث تقدر انتاجية الرأس من الابقار ، وعلى سبيل المثال ، بحوالى ٣٧٢٥ ، ٥٠٧٨ كجم فى كل من كندا ، والولايات المتحدة الامريكية على التوالى فى عام ١٩٧٧ ، كما تقدر بحوالى ٣٢٥٨ كجم على مستوى القارة الاوربية ، وتزيد عن ذلك اذا ما نظر الى متوسط انتاجية الرأس منها فى بعض البلدان الأوروبية منفردة حيث تبلغ حوالى ٤٤٤٩ ، ٤١٨٠ كجم فى كل من الدانمارك وألمانيا الغربية على الترتيب خلال نفس العام .

جدول رقم (٢ـ٣١) متوسط انتاجية الرأس من الأبقار فى بعض دول العالم خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧

الدول	متوسط انتاجية الراس كجم			الدول	متوسط انتاجيه الراس كجم		
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧		١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
العالم	١٩٤٩	١٩٦٦	٢٠١٠	العراق	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
أفريقيا	٤٧٧	٤٨٠	٤٧٨	اسرائيل	٥٥٢١	٥٩٤٩	٥٩٩٦
الجزائر	٨٣١	٨٧٤	٨٦٧	اليابان	٤١٣٦	٥٦٨٥	٥٩٠٣
مصر	٦٧٤	٦٧٤	٦٧٤	الاردن	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦
اثيوبيا	١٨٧	١٨٧	١٨٧	الكويت	٢٢٩٣	٢٢٤٠	٢٢١٦
ليبيا	٤٢٩	٤٢٨	٤٣١	لبنان	١٨٠٨	١٨٣٠	١٨٥١
المغرب	٥٤٦	٥٦٥	٥٥٠	سوريا	١٠٨٠	١١٩٥	١٢٠٢
روديسيا	١٩١٣	١٩٠٣	١٩١٧	أوروبا	٣١١٦	٣١٨٥	٣٢٥٨
جنوب افريقيا	٢٦٧٥	٢٧٨١	٢٨١٠	النمسا	٣٠٨٦	٣١٤٣	٣٢٥٩
السودان	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	تشيكوسلوفاكيا	٢٨٩٠	٢٨٩٢	٢٩٠٤
امريكا الشمالية	٣٤١٩	٣٥٢٣	٣٥٥٠	الدنمارك	٤٤٩١	٤٥٩١	٤٤٤٩
كندا	٣٦٢٦	٣٧٥٢	٣٧٢٥	فرنسا	٢٩٠٩	٢٨٨٧	٢٩٤٢
الولايات المتحدة	٤٦٩٥	٤٩٣٥	٥٠٧٨	المانيا الغربية	٣٩٩٧	٤١٠٥	٤١٨٠
امريكا الجنوبية	١٠٠٢	١٠٠٧	٩٩٦	بولندا	٢٦٦٥	٢٧٧٣	٣٠٢٦
البرازيل	٧٦٧	٧٧٠	٧٧٢	رومانيا	١٦٨٧	١٨٣٤	١٩٥١
آسيا	٦٥٦	٦٧٤	٦٨٢	يوغسلافيا	١٤٠٣	١٤٠٨	١٤٠٧
البحرين	٢٧٥٠	٢٨٠٠	٢٨٥٠	استراليا	٢٨٤٤	٢٧٤٧	٢٦٨٠
الصين	٥٧٥	٥٨٩	٥٩٠	الاتحاد السوفيتي	٢١٥٥	٢١١٥	٢٢٤٦
الهند	٤٨٦	٤٨٦	٤٨٦				

المصدر: Production Year Book. F.A.O.

ومن هنا يتضح أهمية البحث عن السلالات الأجنبية من الابقار ذات الانتاجية المرتفعة والتى تتلائم مع الظروف البيئية والطبيعية المصرية ، وادخالها فى قطعان التربية والانتاج سواء لدى هيئات وشركات القطاع العام أو لدى الزراع اذ يساعد ذلك على زيادة الانتاج الحيوانى بمعدلات أكثر دون الحاجة الى زيادة المساحات المنزرعة بالاعلاف . هذا وليس هناك من برهان على امكانية تحقيق ذلك سوى نجاح أدخال مثل هذه السلالات الأجنبية فى كل من البحرين ، والكويت وأسرائيل ، والتى قد تتشابه مع مصر من حيث الظروف الجوية والمناخية ان لم تكن مصر أفضل عن كل منها ، ومحققة انتاجية مرتفعة كما هو مبين بنفس الجدول المشار اليه سابقا . بل ويبرهن على ذلك أيضا الانتاجية المرتفعة للابقار من السلالات الاجنبية المستوردة والتى أدخلت فى قطعان التربية بهيئات وشركات القطاع العام ، حيث قدر متوسط انتاجية الرأس منها بحوالى ٢٧٧٨ كجم فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وهو ما يزيد عن انتاجية مثيلتها المحلية والتى تعيش فى نفس الظروف بهذه الهيئات والشركات بما نسبته ١ر٤٣٪ ، هذا كما أن التهجين بين الماشية المحلية والاجنبية قد يؤدى الى نتائج مرضية من حيث زيادة الانتاج الحيوانى حيث قدر متوسط انتاجية الرأس من الابقار الخليط من المحلى والاجنبى بنفس الشركات والهيئات بحوالى ٢٣٥٤ كجم سنويا خلال نفس الفترة ، ونسبة زيادة تبلغ نحو ٣ر٢١ ٪ عن انتاجية الرأس من الابقار المحلية التى تعيش فى ظل نفس الظروف .

هذا وعليه يمكن الدعوة الى أعادة النظر فى سياسة استيراد اللحوم والماشية من الخارج بغرض الذبح ، بحيث يستعاض عن ذلك باستيراد السلالات أو النوعيات المرتفعة الانتاجية من الابقار الأجنبية بغرض أدخالها فى قطعان التربية ، والاحلال محل السلالات المحلية ، وان كان تقرير مثل هذه السياسة يحتاج الى المزيد من الدراسة وهو ما قد تتناوله الدراسة الحالية فى الأجزاء القادمة .

جدول رقم (٣١/٢)

اعداد الماشية الحلوب ، وتقدير الانتاج المحلى من اللبن ومتوسط انتاجيه الراس منها بالهيئات وشركات القطاع العام خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

البيـــان	عدد الماشية الحلـوب (راس)	الانتاج من الالبـــان (طـن)	متوسط انتاجية الـــراس (كجـم)
الابقار :			
ـ بلدى	٢٥٥	٤٩٥	١٩٤١
ـ اجنبى	١٤٥٣	٤٠٣٦	٢٧٧٨
ـ خليط	١٢٦٢	٢٩٧١	٢٣٥٤
ـ جملـه	٢٩٧٠	٧٥٠٢	٢٥٢٦
جاموس بلـدى	١٩٤٠	٣٥٠١	١٨٠٥
جملـة	٤٩١٠	١١٠٠٣	٢٢٤٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانيـة القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٧ .

الفصل السابع

الانتاج السمكى

لا جدال حول أهمية الأسماك كمصدر من مصادر الغذاء البروتينى خاصة فى مصر باعتبارها أقل تكلفة بالنسبة للمستهلك بالمقارنة بغيرها من مصادر الغذاء البروتينى الحيوانى الأخرى ، فضلا عن ما يتوافر لدى مصر من مصايد متنوعة ومساحات كبيرة يمكن أن تساهم الى حد كبير فى مقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان من البروتين الحيوانى ، اذا ما توفرت وسائل استغلالها واستخدامها بكفاءة ولهذا كان نشاط الانتاج السمكى من الأنشطة موضع الاهتمام فى أطار خطط وبرامج التنمية فى الوقت الحاضر سواء من حيث التوسع فى المزارع السمكية أو توفير وسائل ومقومات النجاح فى استغلال مصادر الثروة السمكية الحالية ، وذلك من أجل زيادة الانتاج من الاسماك وتوفيرها بالأسواق بغية رفع المستوى الغذائى للمستهلك المصرى .

ان تحديد وسائل زيادة الانتاج السمكى من مصادره المختلفة الحالية قد يستلزم بالضرورة التعرف أولا على الطاقة الانتاجية المستغلة والمتاحة لكل من هذه المصادر ، وتحديد ما قد يوجد من مشاكل أو عقبات تعترض سبيل زيادة الانتاج منها ، وهو ما يهدف اليه هذا الجزء من الدراسة الحالية .

مصايد الاسماك فى مصر :

تتميز جمهورية مصر العربية بما هو متاح لديها من موارد الثروة السمكية الكبيرة ، اذ يتوفر بها الكثير من المصايد المختلفة ، والتى تتميز بكبر مساحتها ، والتى يمكن حصرها فى المصادر التالية :

(١) المصايد البحرية : وهى تتمثل فى المصايد المتاحة على سواحل جمهورية مصر العربية ومساحة تغطى مياهها الاقليمية فى كل من البحر الابيض ، والبحر الاحمر شاملا كل من خليج وقناة السويس . هذا وكما هو معلوم يبلغ طول الساحل المصرى المطل على البحر الأبيض المتوسط حوالى ٩٩٥كم ، كما يبلغ طول الساحل المطل على البحر الاحمر حوالى ١٩٤١ كم ، الا أن مناطق الصيد المتاحة بسواحل كل من البحرين تقل عن ذلك خاصة فى البحر الاحمر نظرا

لوجود بعض المناطق الغير صالحة للصيد لوجود الصخور ، والشعب المرجانية بها ، اذ تمتد المناطق الصالحة للصيد بسواحل البحر الابيض بطول يقرب من ٩٠٠ كم على حين تمتد المناطق الصالحة للصيد بالبحر الاحمر بطول يقرب من ١٠٠٠ كم ابتداء من جنوب بور سعيد الى أقرب الحدود الجنوبية شاملة بذلك خليج السويس الذى يبلغ طوله ٣٠٠ كم كما يتراوح عرضه ما بين ٢٠ــ ٥٠ كم وتقدر المساحة الاجمالية لمناطق الصيد المتاحة على سواحل البحر الابيض (وفى حدود المياه الاقليمية لجمهورية مصر) بحوالى ٦٨٤٠ ألف فدان ، على حين تقدر المساحة الأجمالية لمناطق الصيد فى البحر الاحمر بحوالى ٤٤٦٧ ألف فدان منها ٦٧ ألف فدان تمثل مساحة مناطق الصيد بقناة السويس وحوالى ٢٠٠٠ ألف فدان تمثل مساحة مناطق الصيد بخليج السويس وعليه تقدر المساحة الاجمالية لمناطق الصيد البحرية بحوالى ١١٣٠٧ ألف فدان كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ــ٣٣) .

(٢) مصايد البحيرات : وهى تشمل بعض البحيرات ذات المياه المالحة ، والواقعة على سواحل الجمهورية والمتصلة بمياه البحر مثل بحيرات المنزلة ، والبردويل ، والبرلس ، ومربوط الى جانب البحيرات الداخلية الواقعة داخل أراضى الجمهورية مثل بحيرة قارون ذات المياه المالحة وبحيرة ناصر ذات المياه العذبة وتقدر المساحة الاجمالية لمصايد البحيرات فيما عدا كل من بحيرة البردويل ، وبحيرة ناصر بحوالى ٦٩٧ ألف فدان فى خلال عام ١٩٣٢ ، الا أنها انخفضت الى ما يقرب من ٤٦٠ ألف فدان خلال عام ١٩٦٦ ، وبنسبة ٣٤٪ عنه فى العام السابق ذكره ، وذلك بسبب الاتجاه نحو تجفيف البحيرات وتحويلها الى أراضى زراعية كما هو مشاهد اليوم الامر الذى يتوقع معه انخفاض مساحة البحيرات فى الوقت الحاضر عن التقديرات السابق ذكرها أما بحيرة ناصر فتقدر مساحتها بحوالى ٤٠٠٠ كم٢ وما يعادل ٩٥٢ ألف فدان حيث يبلغ طولها ما يقرب من ٥٠٠ كم ، وعرضها حوالى ٨ كم فى المتوسط .

(٣) مصايد المياه العذبة (ما عدا بحيرة ناصر) : وهى تتمثل فى مياه النيل بفرعية رشيد ودمياط ، ومياه الترع ، والمصارف وتقدر اجمالى أطوال هذه المصايد بحوالى ٣٩ ألف كم حيث تقدر اجمالى أطوال الترع بحوالى ٢٤ ألف كم ، كما تقدر أطوال المصارف بنحو ١٣ ألف كم ، أما مجرى النيل فتقدر أطواله بنحو ١٫٧ ألف كم ، أما المساحة الاجمالية لهذه المصايد فتقدر بنحو ٢٥٠ ألف فدان تقريبا .

وحدات أسطول ومراكب الصيد المصرية :

تصنف وحدات أسطول الصيد المصرى الى سفن آلية وأخرى غير آلية ، حيث تشمل النوعية الأولى من السفن تلك التى تدار وتسير بالمحركات والتى تختلف فى قوتها تبعا لسعة السفينة ، باستثناء وحدات أسطول أعالى البحار الذى تصل قوة محركات الوحدة منها الى حوالى ٢٠٠٠ حصان ميكانيكى فان أغلب الوحدات الآلية العاملة فى المصايد البحرية تتراوح قوة محركاتها ما بين ٤٠ـ٢٠٠ حصان ميكانيكى .

أما النوعية الثانية من سفن الصيد فتشمل المراكب الشراعية والمجدافية والتى قد يزود البعض منها بمحرك ميكانيكى خارجى ذات قوة صغيرة هذا كما تصنف كل من وحدات أسطول الصيد الى درجات مختلفة تبعا للحد الاقصى من حمولتها من الافراد العاملين بالصيد ، حيث تصنيف وحدات أسطول الصيد الغير آلية والعاملة بالمصايد البحرية الى درجات ثلاث تبدأ من الدرجة الثالثة ، وهو ما يحدد الحد الاقصى لحمولتها من الافراد بسبعة وعشرين فردا . أما الدرجة الرابعة والخامسة فهى ما يبلغ الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ١٣ ، ٤ فردا بالنسبة لكل منهما على الترتيب أما الوحدات الآلية العاملة بنفس المصايد البحرية فتقدر حمولة الوحدة منها بحوالى ٢٠ فردا فى المتوسط أما بالنسبة للوحدات الغير آلية والعاملة بمصايد البحيرات أو مصايد المياه العذبة فتصنف هى الاخرى فى ثلاث درجات تبدأ بالدرجة الاولى والتى يبلغ الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ١٢ فردا ثم الدرجة الثانية والتى يحدد الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ٦ أفراد ، وأخيرا الدرجة الثالثة ، والتى يبلغ الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ٣ أفراد .

هذا واستثناء وحدات أسطول أعالى البحار والبالغة ٥ وحدات ، فيقدر عدد وحدات أسطول ومراكب الصيد المصرية خلال عام ١٩٧٧ بحوالى ٢٠٧١٨ وحدة يعمل الجانب الاكبر منها فى مصايد البحيرات حيث بلغ عدد الوحدات العاملة بها خلال نفس العام حوالى ٩٩٦٢ وحدة أى ما نسبته ١ر٤٨ ٪ من جملة وحدات الاسطول المصرى ، أما عدد الوحدات العاملة فى مصايد المياه العذبة فبلغت نحو ٨٣٢٥ وحدة تمثل ما نسبته ٢ر٤٠ ٪ من اجمالى عدد وحدات الاسطول المصرى ، على حين بلغ عدد الوحدات العاملة فى المصايد البحرية ما نسبته ٧ر١١٪ حيث قدرت بحوالى ٢٤٣١ وحدة خلال نفس العام ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢ـ٣٤) والجدول رقم (٢ـ٣٥) .

لوجود بعض المناطق الغير صالحة للصيد لوجود الصخور ، والشعب المرجانية بها ، اذ تمتد المناطق الصالحة للصيد بسواحل البحر الابيض بطول يقرب من ٩٠٠ كم على حين تمتد المناطق الصالحة للصيد بالبحر الاحمر بطول يقرب من ١٠٠٠ كم ابتداء من جنوب بور سعيد الى أقرب الحدود الجنوبية شاملة بذلك خليج السويس الذى يبلغ طوله ٣٠٠ كم كما يتراوح عرضه ما بين ٢٠ــ ٥٠ كم وتقدر المساحة الاجمالية لمناطق الصيد المتاحة على سواحل البحر الابيض (وفى حدود المياه الاقليمية لجمهورية مصر) بحوالى ٦٨٤٠ ألف فدان ، على حين تقدر المساحة الأجمالية لمناطق الصيد فى البحر الاحمر بحوالى ٤٤٦٧ ألف فدان منها ٦٧ ألف فدان تمثل مساحة مناطق الصيد بقناة السويس وحوالى ٢٠٠٠ ألف فدان تمثل مساحة مناطق الصيد بخليج السويس وعليه تقدر المساحة الاجمالية لمناطق الصيد البحرية بحوالى ١١٣٠٧ ألف فدان كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ــ٣٣) .

(٢) مصايد البحيرات : وهى تشمل بعض البحيرات ذات المياه المالحة ، والواقعة على سواحل الجمهورية والمتصلة بمياه البحر مثل بحيرات المنزلة ، والبردويل ، والبرلس ، ومريوط الى جانب البحيرات الداخلية الواقعة داخل أراضى الجمهورية مثل بحيرة قارون ذات المياه المالحة وبحيرة ناصر ذات المياه العذبة وتقدر المساحة الاجمالية لمصايد البحيرات فيما عدا كل من بحيرة البردويل ، وبحيرة ناصر بحوالى ٦٩٧ ألف فدان فى خلال عام ١٩٣٢ ، الا أنها انخفضت الى ما يقرب من ٤٦٠ ألف فدان خلال عام ١٩٦٦ ، وبنسبة ٣٤٪ عنه فى العام السابق ذكره ، وذلك بسبب الاتجاه نحو تجفيف البحيرات وتحويلها الى أراضى زراعية كما هو مشاهد اليوم الامر الذى يتوقع معه انخفاض مساحة البحيرات فى الوقت الحاضر عن التقديرات السابق ذكرها أما بحيرة ناصر فتقدر مساحتها بحوالى ٤٠٠٠ كم٢ وما يعادل ٩٥٢ ألف فدان حيث يبلغ طولها ما يقرب من ٥٠٠ كم ، وعرضها حوالى ٨ كم فى المتوسط .

(٣) مصايد المياه العذبة (ما عدا بحيرة ناصر) : وهى تتمثل فى مياه النيل بفرعية رشيد ودمياط ، ومياه الترع ، والمصارف وتقدر اجمالى أطوال هذه المصايد بحوالى ٣٩ ألف كم حيث تقدر اجمالى أطوال الترع بحوالى ٢٤ ألف كم ، كما تقدر أطوال المصارف بنحو ١٣ ألف كم ، أما مجرى النيل فتقدر أطواله بنحو ١٫٧ ألف كم ، أما المساحة الاجمالية لهذه المصايد فتقدر بنحو ٢٥٠ ألف فدان تقريبا .

(٤) المزارع السمكية : وهى تشمل بعض المزارع التى يتم بها استزراع وتربية الأسماك اما بهدف الاتجاهات العلمية كمزارع القناطر الخيرية ، والمكس ، والسرو ، أو لأهداف تجارية كمزارع مطار النزهة ، والبلاسى ، وغيرها من المزارع التابعة للقطاع العام والخاص والتى انشأت فى السنوات الاخيرة وتقدر المساحة الاجمالية للمزارع السمكية القائمة حاليا بحوالى ١٠ آلاف فدان موزعة فيما بين محافظات الدقهلية ، والبحيرة ، وكفر الشيخ ، ودمياط ، وسوهاج ، وتقدر مساحة ما يمتلكه القطاع العام منها بنحو ٦٠ ٪ على حين تبلغ مساحة ما يمتلكه القطاع الخاص نحو ٤٠٪ ، وان كان من المتوقع زيادة مساحة هذا النوع من المصايد فى السنوات القادمة حيث تتجه الدولة الى التوسع فى مزارع الاسماك فى الاراضى الغير صالحة للزراعة ، فضلا عن تشجيعها للقطاع الخاص من أجل انشاء المزارع السمكية حيث أنه من المستهدف انشاء مزارع سمكية فى مساحة ٣٠ ألف فدان خلال السنوات القليلة القادمة حتى عام ١٩٨٣ ، منها ١٨ ألف فدان يقوم بتنفيذها القطاع العام على حين يتوقع أن يتولى القطاع الخاص انشاء مزارع سمكية فى مساحة تقدر بنحو ١٢ ألف فدان خلال نفس السنوات ، وذلك بخلاف المزارع السمكية المستهدف انشاءها فى مساحة ٥ آلاف فدان فى محافظتى الاسماعيلية والشرقية بتمويل مشترك مع الحكومة الامريكية ، فضلا عن المزرعة المنتظر أن يتولى انشاءها المانيا الغربية فى مساحة ٣ آلاف فدان فى منطقة النهضة بهدف اجراء التجارب على أسماك المبروك .

وبناء على التقديرات السابقة تبلغ المساحة الاجمالية لمصايد الاسماك فى جمهورية مصر العربية بحوالى ١٢٫٩٨ مليون فدان أى ما يزيد عن ضعف المساحة الارضية المنزرعة بها ، وتمثل مساحة المصايد البحرية نحو ٨٧٫١٪ من اجمالى مساحة المصايد بها على حين تمثل مساحة مصايد البحيرات بما فيه بحيرة ناصر نحو ١٠٫٩ ٪ ، أما مصايد المياه العذبة ، والمزارع ، فى السمكية ، فتشكل ما نسبته ١٫٩ ٪ ، ٠٫١ ٪ من المساحة الاجمالية للمصايد السمكية بها كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ــ٣٣) .

وهنا يجدر التنويه الى أن التقديرات السابقة لا تعبر عن الامكانيات المتاحة أمام الجمهورية للصيد فى أعالى البحار وفى المياه الدولية خارج المياه الاقليمية حيث يكون الصيد مباحا لجميع الدول ، والتى أنشأ من أجلها أسطول أعالى البحار والذى بدأ انتاجه فى عام ٦٨ / ١٩٦٩ ، كما لا تشمل بعض المصادر الأخرى كمزارع الارز والذى يزرع منه مساحات كبيرة تزيد عن المليون فدان سنويا كما هو معلوم .

جدول رقم (٢-٣٣) مساحة المصايد المصرية بالألف فدان

المصايد	المساحة ألف فدان	المساحة %
١- المصايد البحرية		
البحر الابيض	٦٨٤٠	٥٢٫٧
البحر الاحمر	٢٤٠٠	١٨٫٥
خليج السويس	٢٠٠٠	١٥٫٤
قناة السويس	٦٧	٠٫٥
جملة	١١٣٠٧	٨٧٫١
٢- مصايد البحيرات: (١)		
المنزلة	٢٥٠	١٫٩
البرلس	١٣٠	١٫٠
مريوط	١٣	٠٫١
أركو	١٧	٠٫١
قارون	٥٠	٠٫٤
بحيرة ناصر	٩٥٢	٧٫٣
جملة	١٤١٢	١٠٫٩
٣- المياه العذبة (ماعدا بحيرة ناصر)	٢٥٠	١٫٩
٤- المزارع السمكية	١٠	٠٫١
الجملة	١٢٩٧٩	١٠٠

المصدر: احمد عبد الوهاب برانيه (دكتور) : اقتصاديات الثروة السمكية العالمية ، مذكرة رقم ١٠٢٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٢ .

(١) تقديرات عن عام ١٩٦٦ ، ولا تشمل بحيرة البردويل لعدم توافر التقديرات الخاصة بها .

وحدات أسطول ومراكب الصيد المصرية :

تصنف وحدات أسطول الصيد المصرى الى سفن آلية وأخرى غير آلية ، حيث تشمل النوعية الأولى من السفن تلك التى تدار وتسير بالمحركات والتى تختلف فى قوتها تبعا لسعة السفينة ، باستثناء وحدات أسطول أعالى البحار الذى تصل قوة محركات الوحدة منها الى حوالى ٢٠٠٠ حصان ميكانيكى فان أغلب الوحدات الآلية العاملة فى المصايد البحرية تتراوح قوة محركاتها ما بين ٤٠ـ٢٠٠ حصان ميكانيكى .

أما النوعية الثانية من سفن الصيد فتشمل المراكب الشراعية والمجدافية والتى قد يزود البعض منها بمحرك ميكانيكى خارجى ذات قوة صغيرة هذا كما تصنف كل من وحدات أسطول الصيد الى درجات مختلفة تبعا للحد الاقصى من حمولتها من الافراد العاملين بالصيد ، حيث تصنيف وحدات أسطول الصيد الغير آلية والعاملة بالمصايد البحرية الى درجات ثلاث تبدأ من الدرجة الثالثة ، وهو ما يحدد الحد الاقصى لحمولتها من الافراد بسبعة وعشرين فردا . أما الدرجة الرابعة والخامسة فهى ما يبلغ الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ١٣ ، ٤ أفراد بالنسبة لكل منهما على الترتيب أما الوحدات الآلية العاملة بنفس المصايد البحرية فتقدر حمولة الوحدة منها بحوالى ٢٠ فردا فى المتوسط أما بالنسبة للوحدات الغير آلية والعاملة بمصايد البحيرات أو مصايد المياه العذبة فتصنف هى الاخرى فى ثلاث درجات تبدأ بالدرجة الاولى والتى يبلغ الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ١٢ فردا ثم الدرجة الثانية والتى يحدد الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ٦ أفراد ، وأخيرا الدرجة الثالثة ، والتى يبلغ الحد الاقصى لحمولتها من الافراد ٣ أفراد .

هذا وباستثناء وحدات أسطول أعالى البحار والبالغة ٥ وحدات ، فيقدر عدد وحدات أسطول ومراكب الصيد المصرية خلال عام ١٩٧٧ بحوالى ٢٠٧١٨ وحدة يعمل الجانب الاكبر منها فى مصايد البحيرات حيث بلغ عدد الوحدات العاملة بها خلال نفس العام حوالى ٩٩٦٢ وحدة أى ما نسبته ١ر٤٨ ٪ من جملة وحدات الاسطول المصرى ، أما عدد الوحدات العاملة فى مصايد المياه العذبة فبلغت نحو ٨٣٢٥ وحدة تمثل ما نسبته ٢ر٤٠ ٪ من اجمالى عدد وحدات الاسطول المصرى ، على حين بلغ عدد الوحدات العاملة فى المصايد البحرية ما نسبته ٧ر١١٪ حيث قدرت بحوالى ٢٤٣١ وحدة خلال نفس العام ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢ـ٣٤) والجدول رقم (٢ـ٣٥) .

جدول رقم (٢ـ٣٤) عدد وحدات اسطول ومراكب الصيد البحرية المرخصة للعمل بالمصايد البحريـــــة المختلفـــة خـــلال عـــام ١٩٧٧

وحدات أسطول ومراكب الصيد / المصايد	وحدات آليـة		الوحـدات والمراكـب غير الآلية بدرجاتهـا المختلفـة								جملـة	
			درجة أولى		درجة ثانية		درجة ثالثة		درجة رابعة		درجة خامسة			
	العدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١ـ المياه البحريه:														
ـ البحرالأبيض	١٣١	١٠٠	—	—	—	—	٣	٠ر٣	٤٢٧	٣٦ر٨	٧٣٠	٦٢ر٤	١١٦٠	١٠٠
ـ البحرالأحمر	١٩٤	١٠٠	—	—	—	—	—	—	١١٦	١٢ر٣	٨٣٠	٨٧ر٧	٩٤٦	١٠٠
ـ جملـــة	٣٢٥	١٠٠	—	—	—	—	٣	٠ر١	٥٤٣	٢٥ر٨	١٥٦٠	٧٤ر١	٢١٠٦	١٠٠
٢ـ البحيرات :														
ـ المنزلة	—	—	—	—	٦٧	٢ر٥	٢٦٢٨	٩٧ر٥	—	—	—	—	٢٦٩٥	١٠٠
ـ البرلس	—	—	—	—	—	—	٢٨٤٤	١٠٠	—	—	—	—	٢٨٤٤	١٠٠
ـ أدكو	—	—	—	—	—	—	١٤٣٨	١٠٠	—	—	—	—	١٤٣٨	١٠٠
ـ مريوط	—	—	—	—	—	—	١٠٠٣	١٠٠	—	—	—	—	١٠٠٣	١٠٠
ـ قارون	—	—	٥٤٢	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٤٢	١٠٠
ـ ناصر	—	—	٣٥	٤ر٢	٦١	٤ر٢	١٣٤٤	٩٣ر٣	—	—	—	—	١٤٤٠	١٠٠
ـ جملـــة	—	—	٥٧٧	٥ر٨	١٢٨	١ر٣	٩٢٥٧	٩٢ر٩	—	—	—	—	٩٩٦٢	١٠٠
٣ـ المياه العذبة	—	—	—	—	٤٣	٠ر٥	٨٢٨٢	٩٩ر٥	—	—	—	—	٨٣٢٥	١٠٠
الاجمالـى	٣٢٥	١٠٠	٥٧٢	٢ر٨	١٧١	٠ر٨	١٧٥٤٢	٨٦ر٠	٥٤٣	٢ر٧	١٥٦٠	٧ر٦	٢٠٣٩٣	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج السمكى فى ج . م . ع ، القاهرة .

جدول رقم (٢ـ٣٥) عدد وحدات أسطول الصيد المرخصة للعمل فى المصايد المصرية للمختلفة خلال السنوات ١٩٦٢ـ١٩٧٧

البيان	عدد المراكب بالمياه البحرية						عدد المراكب بالمياه العذبة				عدد المراكب بقسمى البحيرات						جملة
	مراكب آلية	مراكب غير آلية				اجمالى	جملة	درجة ثالثة	درجة ثانية	درجة أولى	بحيرة المنزلة				بحيرة البرلس		
السنوات		درجة ثالثة	درجة رابعة	درجة خامسة	جملة						درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة	جملة	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة
١٩٦٢	٦٦٧	١٩	٨٩٦	٢٠١٥	٢١٣٣	٣٦٠٠	٢٥٩٦	٢٥١٥	٧٩	٢	٢٨٧	٢٤٤٨	٢٧٤٠	١٢	٢٠١	١٤	٢١٦٧	٢٣٨٢
١٩٦٣	٦٥٥	١٥	٨٠٧	٢٠١١	٢٨٣٣	٣٤٨٨	٢٧٥١	٢٦٦٩	٨٢	—	٢٨١	٢٥٢٤	٢٨١٧	١٢	١٨٣	١٦	٢٢٣١	٢٤٣٨
١٩٦٤	٤٠١	١٢	٧٨٥	١٤٧٤	٢٠٧١	٣٤٢٧	٢٦٨٦	٢٨٨٤	١٠١	١	٢٨٠	٢٤٥٧	٢٧٤٧	١٠	١٥٨	١٧	٢٣٤٠	٢٥١٥
١٩٦٥	٦٨١	١٦	٨١٥	١٩٦١	٢٧٩٢	٣٤٧٣	٢٩٦٨	١٨٨٤	٨٤	—	٢٥٦	٢٢٦٤	٢٤٠٦	٦	١٥٧	١٥	٢٣٤٠	٢٥١٢
١٩٦٦	٦٧٦	١٨	٧٧٥	١٨٧٥	٢٧٦٨	٣٤٤٧	٣١٥٠	٣٠٥٨	١٠	٢	٢٥٢	١٠٥٣	٢٠٠٦	١	١٠٦	١١	٢٣٤٩	٢٠٧٢
المتوسط	٦٦٧	١٧	٨١٦	١٩٨٧	٢٨٢٠	٣٤٨٧	٢٨٩٠	٢٨٠٢	٨٧	١	٢٧١	٢٤٤١	٢٧٢١	٨	١٧٥	١٧	٢٢٨٦	٢٤٧٨
١٩٦٧	٦٧٠	٩	٦٨٨	١٥٧١	٢٢٦٨	٢٩٣٨	٣٢٦٠	٣١٧٦	٨٤	—	٢٦٥	٢٤٦٢	٢٧٢٩	٢	—	٣٤	٢٢٩٧	٢٣٣١
١٩٦٨	٥٨٠	٦	٥٦٤	٩٥١	١٥٢١	٢١٠١	٨٤٩	٣٧٦٩	٨٠	—	٢١١	٢٠٠٩	٢٢٢٠	—	—	—	٢٥٩٥	٢٥٩٥
١٩٦٩	٣٧٣	٥	٤٢١	٧٨٢	٢٢٢١	١٥٩٤	٥٨٦٩	٥٧٤٩	١١٩	١	٢١٦	٢٢١٨	٢٤٣٤	—	—	—	٢٦١٥	٢٦١٥
١٩٧٠	٣١٨	١٢	٤٢٦	٨٦٥	١٣٠٣	١٦٢١	٧٣٢٥	٧٢٢٦	٩٩	—	١٨١	٢٣٤٢	٢٥٣٢	٩	٨٩	—	٢٦١٦	٢٧٠٥
١٩٧٢	٤٧٤	٧	٤٥٨	١٠٤٠	١٠٠٥	١٩٧٩	٩١٢٤	٩٩٦٦	١٤٧	١١	١٤٧	٢٥٦٣	٢٧١٠	—	—	١	٢٦٩٠	٢٦٩١
المتوسط	٤٨٣	٨	٥١٣	١٠٤٣	١٥٦٤	٢٠٤٧	٦٠٨٥	٥٩٧٧	١٠٦	٢	٢٠٤	٢٣١٩	٢٥٢٥	٢	١٨	٧	٢٥٦٣	٢٥٨٨
١٩٧٣	٣٠١	٧	٤٢٠	٩٩٩	١٤٢٦	١٧٢٧	١٠٠٣	٩٨٢٤	١٥٤	٢٥	١٤٩	٢٢٣٥	٢٣٨٤	—	—	—	٢٨٥٥	٢٨٥٥
١٩٧٤	٢٠٢	٧	٤٤٤	٩٧٨	١٤٢٩	١٦٣١	٨٦٣٣	٨٥٢٠	١٠٧	٦	١٤٤	٢٦٢٠	٢٧٦٤	—	—	٢	٢٨٥١	٢٨٥٣
١٩٧٥	١٠٠	١٣	٥٣٧	١٦٣٥	٢١٨٥	٢٢٨٥	٨٦٩٠	٨٦١٥	٧٥	—	١٢٦	٢٥٣٦	٢٦٦٢	—	—	—	٢٨١٢	٢٨١٢
١٩٧٦	١٨٧	٢	٥٥٢	١٥٨٨	٢١٤٢	٢٣٢٩	٨٥٣٥	٨٤٦٨	٦٧	—	٨٢	٢٦١٦	٢٦٩٨	—	—	—	٢٨١١	٢٨١١
١٩٧٧	٣٢٥	٣	٥٤٣	١٥٦٠	٢١٠٦	٢٤٣١	٨٣٢٥	٨٢٨٢	٤٣	—	٦٧	٢٦٢٨	٢٦٩٥	—	—	—	٢٨٤٤	٢٨٤٤
المتوسط	٢٢٣	٦	٤٩٩	١٣٥٢	١٨٥٨	٢٠٨١	٨٨٣٧	٨٧٤٢	٨٩	٦	١١٤	٢٥٢٧	٢٦٤١	—	—	—	٢٨٣٥	٢٨٣٥

تابع جدول رقم (٢ـ٣٥) عدد وحدات اسطول الصيد المرخصة للعمل بالمصايد البحرية المختلفة خلال السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٧٧

البيان	تابع عدد المراكب المرخصة للصيد بالبحيرات						
	أدكو		مريوط	قارون	جملة عدد المراكب العاملة بالبحيرات		
السنوات	درجة ثالثة		درجة ثالثة	درجة أولى	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة	جملة
١٩٦٢	١٣٥٠		١٢٨٧	٥٢١	٧٣٤	٣٠١	٧٢٥٢	٨٢٨٧
١٩٦٣	١٣٣٩		١٠٦٢	٥٣٩	٧٣٤	٢٩٩	٧١٦٤	٨١٩٧
١٩٦٤	١٣٠٩		١٠٦٣	٥٤٧	٧١٥	٢٩٧	٧١٦٩	٨١٨١
١٩٦٥	١٣١٤		١٠٣٨	٥٣٨	٧٠١	٢٧١	٦٩١٦	٧٨٨٨
١٩٦٦	١٣٢٤		١٠٤١	٥٤٩	٧٢٤	٢٧٣	٧٢٦٠	٨٢٥٧
المتوسط	١٣٢٧		١٠٩٨	٥٣٩	٧٢٢	٢٨٨	٧١٥٢	٨١٦٢
١٩٦٧	١٣٢٧		١٠٣٣	٥٠٤	٥٠٦	٢٩٩	٧١١٩	٧٩٢٤
١٩٦٨	١٣٢٩		٨٤٨	٤٨٩	٤٨٩	٢١١	٦٧٨١	٧٤٨١
١٩٦٩	١٣٢٠		٧٧٨	٤١٥	٤١٥	٢١٦	٦٩٣١	٧٥٦٢
١٩٧٠	١٣١٩		٩٠٠	٥٤٦	٦٤٤	١٨١	٧١٧٧	٨٠٠٢
١٩٧٢	١٣٣٨		١٠١٢	٥٥٠	٥٥٠	١٤٨	٧٦٠٣	٨٣٠١
المتوسط	١٣٢٧		٩١٤	٥٠١	٥٢١	٢١١	٧١٢٢	٧٨٥٤
١٩٧٣	١٣١٥		١٠٠٩	٥٥٠	٥٥٠	١٤٩	٧٤١٤	٨١١٣
١٩٧٤	١٣٠٩		١٠٣٨	٥٤٢	٥٦٥	١٩٥	٩٢٣٩	٩٩٩٩
١٩٧٥	١٢٧٥		١٠٢٧	٥٤٥	٥٨١	٢٠٣	٩٢٧٥	١٠٠٥٩
١٩٧٦	١٣١٥		٩٩٧	٥٤٣	٥٧٨	١٤٣	٩٠٨٣	٩٨٠٤
١٩٧٧	١٤٣٨		١٠٠٣	٥٤٢	٥٧٧	١٢٨	٩٢٥٧	٩٩٦٢
المتوسط	١٣٣٠		١٠١٥	٥٤٤	٥٧٠	١٦٤	٨٨٥٤	٩٥٨٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج السمكى ، أعداد مختلفة .

ومما سبق يتضح انه على الرغم من انخفاض كثافة عدد وحدات الصيد بالنسبة لمساحة المصايد المصرية (عدد وحدات الصيد فى كل ألف فدان على سبيل المثال) والتى تقدر بحوالى ١ر٦ وحدة لكل ألف فدان من مساحة المصايد البحرية والبحيرات والمياه العذبة خلال عام ١٩٧٧ .

الا أنها تتصف أيضا بتباينها فيما بين المصايد المختلفة حيث تقدر بنحو ٠ر٢ وحدة لكل ألف فدان فى المصايد البحرية ، وحوالى ٠ر٧ وحدة لكل ألف فدان فى مصايد البحيرات ، على حين تبلغ نحو ٤٠ وحدة لكل ألف فدان فى مصايد المياه العذبة خلال نفس العام .

هذا وكذلك أيضا تختلف أعداد وحدات أسطول الصيد ، وكثافتها بالنسبة لمساحة المصايد باختلاف الموقع ففى المصايد البحرية بلغ أعداد الوحدات العاملة فى كل من البحر الابيض والبحر الاحمر خلال عام ١٩٧٧ نحو ١٢٩١ ، ١١٤٠ وحدة أى ما يعادل ٠ر٢ ، ٠ر٣ وحدة لكل ألف فدان من مساحة المصايد فى كل منهما على الترتيب أما فى مصايد البحيرات تبلغ عدد الوحدات العاملة فى كل من بحيرات المنزلة ، والبرلس ، وإدكو حوالى ٢٦٩٥ ، ٢٨٤٤ ، ١٤٣٨ وحدة أى ما يعادل ١ر١ ، ٢ر٢ ، ٨ر٥ وحدة لكل ألف فدان فى كل منها على الترتيب بينما بلغ عدد الوحدات العاملة فى كل من بحيرات مريوط ، وقارون ، وناصر حوالى ١٠٠٣ ، ٥٤٢ ، ١٤٤٠ وحدة وهو ما يعادل ٧ر٧ ، ١ر١ ، ٢ر٠ وحدة لكل ألف فدان فى كل منها على الترتيب خلال نفس العام .

هذا والى جانب انخفاض أعداد وحدات أسطول ومراكب الصيد بالنسبة لمساحة المصايد المصرية وسوء توزيعها على المصايد والمواقع المختلفة ، فان أسطول الصيد المصرى يتكون فى أغلبه ان لم يكن جميعه تقريبا من المراكب الشراعية والمجدافية ذات الصعة الصغيرة فوحدات أسطول الصيد العاملة فى المصايد البحرية خلال عام ١٩٧٧ تتكون فى مجموعها من ٤ر١٣ ٪ من الوحدات الآلية ، ونحو ٦ر٨٦٪ من الوحدات الغير آلية اذ بلغ عدد الوحدات الآلية العاملة بهذه المصايد نحو ٣٢٥ وحدة على حين بلغ عدد الوحدات الغير آلية العاملة بها نحو ٢١٠٦ وحدة يضاف الى ذلك أن الوحدات الغير آلية العاملة فى المصايد البحرية تتمثل النسبة الغالبة منها فى وحدات صغيرة من الدرجة الخامسة والرابعة ، والتى قد تتصف بعدم امكانية استخدامها بعيدا عن الشاطئ الساحلى وقرب الحدود الخارجية للمياه الاقليمية اذ تمثل وحدات الدرجة الخامسة نحو ١ر٧٤٪ من جملة عدد وحدات الصيد الغير آلية كما تمثل وحدات الدرجة الرابعة ما نسبته ٨ر٢٥ ٪ منها بينما تبلغ وحدات الدرجة الثالثة ما نسبته ١ر٠ ٪ من جملة الوحدات الغير آلية العاملة فى المصايد

البحرية كما هو مبين بالجدول رقم (٢ـ٣٥) والذى يشير فى نفس الوقت الى تباين هذه النسب فيما بين كل من مناطق الصيد بالبحر الابيض ، والبحر الاحمر حيث تزيد نسبة عدد وحدات الدرجة الخامسة بين الوحدات الغير آلية العاملة فى البحر الاحمر عن مثيلتها فى البحر الابيض ، وتقل نسبة وحدات الدرجة الرابعة بين الوحدات العاملة فى البحر الاحمر عنه فى البحر الابيض .

وكذلك الحال أيضا بالنسبة لوحدات الصيد العاملة فى مصايد البحيرات حيث تتمثل النسبة الاكبر منها فى المراكب الشراعية والمجدافية ذات السعة الصغيرة اذ بلغت وحدات الدرجة الثالثة منها خلال عام ١٩٧٧ ما نسبته ٩ر٢٩٪ من جملة عدد الوحدات العاملة فى مصايد البحيرات بينما بلغت نسبة وحدات الدرجة الثانية نحو ٣ر١ أما وحدات الدرجة الاولى فبلغت ما نسبته ٨ر٥ ٪ من جملة عدد الوحدات العاملة فى مصايد البحيرات مع تركيز النسبة الاكبر منها فى بحيرة قارون ، وعلى حين تعمل نسبة صغيرة منها فى بحيرة ناصر ، وذلك عكس الحال بالنسبة للبحيرات الاخرى حيث تتشكل الوحدات العاملة بها من وحدات الدرجة الثالثة باستثناء بحيرة المنزلة التى يوجد بها عدد قليل من وحدات الدرجة الثانية والتى تشكل ما نسبته ٥ر٢ ٪ من جملة عدد وحدات الصيد العاملة بها كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق الذكر .

ان وجود انتشار المراكب الشراعية والمجدافية ذات السعة الصغيرة فى مصايد البحيرات المصرية قد يتلائم وظروف الانتاج السمكى بها من حيث المياه الهادئة ، الا أنه لا يعنى فى نفس الوقت عدم أهمية بل وضرورة وجود وحدات الصيد ذات السعة الاكبر بنفس المصايد ، الا أن وجود انتشار مثل هذه المراكب الشراعية والمجدافية فى المصايد البحرية قد لا تتناسب وظروف الانتاج بها من حيث وجود المياه الغير رئة مما قد يصعب معه استخدام مثل هذه الوحدات بعيدا عن الشاطىء والوصول الى المناطق الخصبة بالاسماك وبالتالى تركز انتشار مثل هذه الوحدات قريبة من الشاطىء مما قد ينجم عنه استنزاف الموارد السمكية فى هذه المناطق ، ومن ثم انخفاض انتاجية الوحدة منها ، وخاصة فى حالة ضعف الرقابة على تنفيذ قوانين الصيد ، وذلك عكس الحال اذا ما توفرت وحدات الصيد الآلية ذات السعة الاكبر والتى يمكن الوصول بها الى حدود المياه الاقليمية هذا ومما سبق يستدل على أنه الى جانب قلة عدد الوحدات الصيد العاملة فى المصايد البحرية بالنسبة لمساحة مناطق الصيد بها فان المستخدم منها ليس بالكفاءة التى تسمح بالانتشار فى أرجاء مساحات الصيد المتاحة بمثل هذه المصايد ، وهو ما يؤدى فى النهاية الى ضعف انتاج هذه المناطق من الاسماك بالمقارنة بمساحتها وما يمكن أن تغله من انتاج سمكى .

هذا ومن الطبيعى أن يصاحب وجود مثل وحدات الصيد هذه استخدام طرق ومعدات الصيد التقليدية غير المتطورة حيث لا تسمح السعة الصغيرة لهذه الوحدات باستخدام طرق ومعدات الصيد الحديثة والأكثر تطورا مما يضعف من انتاجيتها ، وفى الواقع يرجع وجود الهيكل الحالى لوحدات أسطول ومراكب الصيد المصرية الى اعتماد قطاع الانتاج السمكى على الافراد من القطاع الخاص ذات الموارد المحدودة ، حيث لا تتيح امكانياتهم اقتناء وحدات الصيد ذات السعة الكبيرة والتى يمكن أن تشمل طرق ومعدات الصيد الحديثة والتى تتطلب فى نفس الوقت رؤوس أموال كبيرة ، وأيدى عاملة قديرة وقد ساعد على ذلك أيضا عزوف رأس المال الخاص عن الاستثمار بقطاع الانتاج السمكى لما ينطوى عليه من عوامل المخاطرة .

هذا وبدراسة تطور أعداد وحدات الصيد العاملة فى المصايد المصرية خلال السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٧٧ يتبين أنه وان كانت تتباين بين الزيادة والنقصان من عام الى آخر كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ـ٣٤) ، الا أنه لمن الواضح وجود اتجاه لتناقص أعداد الوحدات العاملة فى المصايد البحرية فى السنوات الاخيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة على حين تتجه أعداد الوحدات العاملة فى مصايد المياه العذبة ، والبحيرات نحو الزيادة ففى المصايد البحرية تناقصت أعداد وحدات الصيد العاملة بها خلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ بما نسبته ٣ر٤١ ٪ عنه فى الفترة ١٩٦٢ـ١٩٦٦ وان أرتفعت السنوات الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ بما نسبته ٧ر١٪ عن ما كانت عليه خلال الفترة السابقة لها ١٩٦٧ـ١٩٧٢ كما هو مبين بالجدول رقم (٢ـ٣٦) .

ويلاحظ من نفس الجدول تناقص الوحدات الآلية ذات السعة الأكبر والعاملة فى المصايد البحرية بنسبة أكبر من نسبة التناقص فى أعداد الوحدات الغير آلية ذات السعة الصغيرة والعاملة بنفس المصايد وخاصة فى الفترة الاخيرة حيث تتناقص أعداد الوحدات الآلية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ بنسبة ٦ر٢٧ ٪ عن ما كانت عليه خلال الفترة السابقة لها ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ثم نقصت فى الفترة الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ بنسبة ٨ر٥٣٪ عنه فى الفترة السابقة لها أما الوحدات الغير آلية فقد تناقصت بما نسبته ٥ر٤٤٪ فى خلال السنوات ١٩٦٧ـ١٩٧٢ عنه فى السنوات السابقة لها وأن ارتفعت بما نسبته ٨ر١٨٪ خلال السنوات الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ عنه فى الفترة السابقة لها هذا ومن الجدير بالملاحظة كذلك بالنسبة للوحدات الغير آلية أن الوحدات ذات السعة الأكبر منها قد تناقصت فى كل من الفترة الثانية والثالثة عن ما كانت عليه فى الفترة السابقة لكل منهما وبنسبة أكبر من نسبة

جدول رقم (٢ـ٣٦) متوسط اعداد وحدات الصيد العاملة سنويا فى الصايد البحرية المختلفة
خلال الفترات ١٩٦٢ـ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ـ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧

البيـــــان	١٩٦٢ ـ ١٩٦٦		١٩٦٧ ـ ١٩٧٢		١٩٧٣ ـ ١٩٧٧		نسب التغير فى أعداد وحدات الصيد فى كل من الفترتين ١٩٦٧ـ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ـ١٩٧٧ بالمقارنة بالفترة السابقة لكل منهما	
	عـــدد	%	عـــدد	%	عـــدد	%	١٩٦٧ـ١٩٧٢	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧
							%	
١ـ الوحدات العاملة فى الصايد البحرية :								
ـ مراكب آليه	٦٦٧	١٩ر١	٤٨٣	٢٣ر٦	٢٢٣	١٠ر٧	ـ ٢٧ر٦	ـ ٥٣ر٨
ـ مراكب غير آليه								
ـ بدرجة ثالثة	١٧	٦ر٠	٨	٠ر٠	٦	٠ر٣	ـ ٥٢ر٩	ـ ٢٥
ـ درجة رابعة	٨١٦	٢٨ر٩	٥١٣	٣٢ر٨	٤٩٩	٢٦ر٩	ـ ٣٧ر١	ـ ٢ر٧
ـ درجة خامسة	١٩٨٧	٧٠ر٠	١٠٤٣	٦٦ر٧	١٣٥٢	٧٢ر٨	ـ ٤٧ر٠	+ ٢٩ر٦
ـ جملة	٢٨٢٠	١٠٠	١٥٦٤	١٠٠	١٨٥٨	١٠٠	ـ ٤٤ر٠	+ ١٨ر٨
ـ جملة الوحدات الآلية وغير الآلية	٣٤٨٧	١٠٠	٢٠٤٧	١٠٠	٢٠٨١	١٠٠	ـ ٤١ر٣	+ ١ر٧
٢ـ الوحدات العاملة فى المياه العذبة :								
مراكب غير آليه ـ درجة أولى	١		٢		٦	١ر٠	+ ١٠٠	٢٠٠
ـ درجة ثانية	٨٧	٣ر٠	١٠٦	١ر٧	٨٩	٠ر١	+ ٢١ر٨	ـ ١٦
ـ درجة ثالثة	٢٨٠٢	٩٧ر٠	٥٩٧٧	٩٨ر٢	٨٧٤٢	٩٨ر٩	+ ١١٣ر٣	+ ٤٦ر٣
ـ جملة	٢٨٩٠	١٠٠	٦٠٨٥	١٠٠	٨٨٣٧	١٠٠	+ ١١٠ر٠	+ ٤٥ر٢
٣ـ الوحدات العاملة فى البحيرات :								
مراكب غير آلية : ـ درجة أولى	٧٢٢	٨ر٨	٥٢١	٦ر٦	٥٧٠	٥ر٩	ـ ٢٧ر٨	+ ٩ر٤
ـ درجة ثانية	٢٨٨	٣ر٠	٢١١	٢ر٧	١٦٤	١ر٧	ـ ٢٦ر٧	ـ ٢٢ر٣
ـ درجة ثالثة	٧١٥٢	٨٧ر٦	٧١٢٢	٩٠ر٧	٨٨٥٤	٩٢ر٣	ـ ٠ر٤	+ ٢٤ر٣
ـ جملة	٨١٦٢	١٠٠	٧٨٥٤	١٠٠	٩٥٨٨	١٠٠	ـ ٣ر٨	+ ١ر٢٢
ـ بحيرة المنزلة : ـ درجة أولى	٨	٣ر٠	٢	١ر٠	ـ	ـ	ـ ٧٥	ـ ١٠٠
ـ درجة ثانية	٢٧١	١٠ر٠	٢٠٤	٨ر١	١١٤	٤ر٣	ـ ٢٤ر٧	ـ ٤٤ر١
ـ درجة ثالثة	٢٤٤١	٨٩ر٧	٢٣١٩	٩١ر٨	٢٥٢٧	٩٥ر٧	ـ ٥	+ ٩
ـ جملة	٢٧٢١	١٠٠	٢٥٢٥	١٠٠	٢٦٤١	١٠٠	ـ ٧ر٢	+ ٤ر٦
ـ بحيرة البرلس : ـ درجة أولى	١٧٥	٧ر١	١٨	٠ر٧	ـ	ـ	ـ ٨٩ر٧	ـ ١٠٠
ـ درجة ثانية	١٧	٠ر٧	٧	٠ر٣	ـ	ـ	ـ ٥٨ر٨	ـ ١٠٠
ـ درجة ثالثة	٢٢٨٦	٩٢ر٢	٢٥٦٣	٩٩ر٠	٢٨٣٥	١٠٠	+ ١٢ر١	+ ١٠ر٦
ـ جملة	٢٤٧٨	١٠٠	٢٥٨٨	١٠٠	٢٨٣٥	١٠٠	+ ٩ر٤	+ ٩ر٠
ـ بحيرة أدكو : ـ درجة ثالثة	١٣٢٧	١٠٠	١٣٢٧	١٠٠	١٣٣٠	١٠٠	ـ	+ ٠ر٢
ـ بحيرة مريوط : ـ درجة ثالثة	١٠٩٨	١٠٠	٩١٤	١٠٠	١٠١٥	١٠٠	ـ ١٦ر٨	+ ١١ر١
ـ بحيرة قارون : ـ درجة ثالثة	٥٣٩	١٠٠	٥٠١	١٠٠	٥٤٤	١٠٠	ـ ٧ر١	+ ٨ر٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج السمكى ـ أعداد مختلفة .

النقص فى أعداد الوحدات الغير آلية ذات السعة الاقل والتى انخفضت خلال الفترة الثانية بما نسبته ٥ر٤٤٪ عن ما كانت عليه فى الفترة الاولى ١٩٦٢ـ١٩٦٦ وان ارتفعت فى الفترة الثالثة الاخيرة بما نسبته ٦ر٢٩٪ عن ما كانت عليه فى الفترة السابقة لها ١٩٦٧ـ١٩٧٢ الا أنها لم تصل الى نفس المستوى الذى كانت عليه خلال الفترة الاولى كما هو واضح من الجدول السابق ذكره ٠

ان تناقص أعداد وحدات الصيد العاملة فى المصايد البحرية قد يصاحبه تناقص الانتاج من الاسماك بهذه المصايد خاصة بسبب النقص الكبير فى أعداد وحدات الصيد الآلية التى يمكن الوصول بها الى أعماق المياه الاقليمية ، وهو ما يتطلب البحث عن الاسباب الدافعة لذلك هذا ومن الاسباب التى قد يعزى اليها تناقص أعداد وحدات الصيد فى المصايد البحرية توقف الصيد بقناة وخليج السويس وفى المياه الاقليمية شمال شبه جزيرة سيناء بسبب حرب ١٩٦٧ ٠

أما بالنسبة لوحدات الصيد العاملة فى مصايد المياه العذبة فقد زادت بأكثر من الضعف وان ذكرت هذه الزيادة فى أعداد الوحدات من الدرجة الثالثة ذات السعة الصغيرة حيث لم يحدث تغير يذكر فى أعداد الوحدات ذات السعة الأكبر كما يشير الى ذلك الجدول ٠

أما بالنسبة لاعداد وحدات الصيد العاملة فى مصايد البحيرات فهى وان تناقصت خلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ بما نسبته ٨ر٣٪ عن ما كانت عليه فى الفترة السابقة ١٩٦٢ـ١٩٦٦ ، الا أنها زادت خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ بما نسبته ١ر٢٢٪ عن ما كانت عليه فى الفترة السابقة حيث وصلت الى مستوى أعلى مما كانت فى الفترة الاولى ، كما هو مبين بنفس الجدول السابق ٠ كما يلاحظ أيضا تركز الزيادة فى أعداد الوحدات من الدرجة الثالثة ذات السعة الصغيرة بينما تناقصت أعداد الوحدات من الدرجة الاولى والثانية ذات السعة الاكبر ، وان اختلف الوضع من بحيرة الى أخرى من حيث حجم التغير فى أعداد وحدات الصيد العاملة بها ، اذ يلاحظ من نفس الجدول السابق أن أعداد الوحدات العاملة فى بحيرة المنزلة قد تناقص خلال الفترة ١٩٦٧ـ١٩٧٢ بما نسبته ٢ر٧٪ عن ما كانت عليه فى السنوات ١٩٦٢ـ١٩٦٦ ، وهى وان زادت خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ بما نسبته ٢ر٤ ٪ عنه فى الفترة السابقة لها الا أنها لم تصل الى المستوى الذى كانت عليه فى الفترة الاولى ، وذلك عكس الحال بالنسبة لبحيرة البرلس حيث زادت أعداد الوحدات العاملة بها فى السنوات الاخيرة بالمقارنة بالسنوات السابقة ، بينما لم يحدث تغيير يذكر فى أعداد الوحدات العاملة فى البحيرة الاخرى ٠

ان زيادة أعداد الصيد العاملة فى مصايد المياه العذبة ، والبحيرات خلال السنوات الاخيرة من الامور التى تعزى الى قرب أو وجود هذه المصايد وسط المناطق الآهلة بالسكان مما يسهل عمل الافراد بالصيد بها وامكانياتهم المحدودة ، فضلا عن سهولة تسويق انتاجهم من الاسماك خاصة فى غياب الطريقة الحديثة لحفظ الاسماك .

وبالنسبة لاعداد العاملين بالصيد فتقدر بحوالى ٨٣٫٣٥٤ ألف عامل خلال عام ١٩٧٧ وبلغ أعداد العاملين منهم على مراكب الصيد نحو ٧٨٫٨٢١ ألف عامل أى ما نسبته ٩٤٫٦٪ من اجمالى عدد العاملين فى الصيد خلال نفس العام ، أما البحارة منهم فيمثلون ما نسبته ٥٫٤ ٪ حيث يقدرون بنحو ٤٫٥٣٣ ألف عامل . أما بالنسبة لتوزيعهم فيما بين المصايد المختلفة فيشير الجدول رقم (٢ــ٣٧) الى أن العاملين منهم فى المصايد البحرية خلال نفس العام يمثلون ما نسبته ٢٤٫٨٪ من اجمالى عدد العاملين بالصيد خلال عام ١٩٧٧ ، حيث يقدرون بحوالى ٢٠٫٦٥٣ ألف عامل على حين يمثل العاملون منهم فى مصايد البحيرات ما نسبته ٤٠٫٦٪ ، والعاملون فى مصايد المياه العذبة نحو ٣٤٫٦٪ من اجمالى اعداد العاملين بالصيد خلال نفس العام . ويتضح من نفس الجدول ارتفاع نسبة البرارة منهم والعاملين بمصايد المياه العذبة عنه فى المصايد الاخرى .

ومما سبق يتضح أن توزيع العاملين بالصيد فيما بين المصايد والمواقع المختلفة يماثل توزيع وحدات ومراكب الصيد حيث تعمل النسبة الاقل منهم فى المصايد البحرية رغما عن كبر مساحتها بالمقارنة بغيرها على حين تعمل النسبة الاكبر فى مصايد البحيرات والمياه العذبة ذات المساحة الأقل ، وان كان ذلك من الطبيعى اذ تعمل النسبة الاكبر من الصيادين على مراكب على النحو السابق بيانه ، ومن ثم فان وجود النسبة الاكبر من وحدات الصيد فى مواقع ومصايد معينة انما يعنى فى نفس الوقت وجود النسبة الاكبر من الصيادين فى نفس المواقع والمصايد ، كما يعنى وجود النسبة الأصغر من وحدات الصيد فى مصايد معينة وجود النسبة الأصغر من الصيادين فى نفس المصايد .

هذا ودراسة تطور أعداد العاملين بالصيد خلال السنوات ١٩٦٢ــ١٩٧٧ يلاحظ أنه على الرغم من تفاوت أعدادهم بين الزيادة والنقصان من عام الى آخر ، الا أن هناك اتجاها لتناقص أعدادهم فى السنوات الأخيرة فى المصايد البحرية ، على حين تتجه أعدادهم فى مصايد المياه العذبة نحو التزايد ، أما فى مصايد البحيرات فان أعدادهم وان تناقصت خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢ عنه فى السنوات السابقة ١٩٦٢ــ١٩٦٦ ، الا أنها أرتفعت فى السنوات

جدول رقم (٢ــ٣٧) أعداد العاملين المرخصين بالمصايد المصرية المختلفة خلال عام ١٩٧٧

المصايد		العاملون على مراكب	البرارة	جملة عدد	جملة %
١ــ المصايد البحرية :					
أ) البحر الابيض	(عدد)	١١١٧٦	٧٠٣	١١٨٧٩	١٤ر٣
	(%)	٩٣ر٧	٦ر٣	١٠٠	
ب) البحر الاحمر	(عدد)	٨٧٠٤	٧٠	٨٧٧٤	١٠ر٥
	(%)	٩٩ر٢	٠ر٨	١٠٠	
حـ) جملة	(عدد)	١٩٨٨٠	٧٧٣	٢٠٦٥٣	٢٤ر٨
	(%)	٩٦ر١	٣ر٩	١٠٠	
٢ــ البحيرات :					
المنزلة	(عدد)	٨٢٨٦	—	٨٢٨٦	٩ر٩
أدكو	(عدد)	٤٣١٣	—	٤٣١٣	٥ر٢
مريوط	(عدد)	٣٠٠٩	—	٣٠٠٩	٣ر٦
البرلس	(عدد)	٨٥٣٢	—	٨٥٣٢	١٠ر٢
قارون	(عدد)	٤٨٧٨	٧	٤٨٨٥	٥ر٩
ناصر	(عدد)	٤٨١٨	—	٤٨١٨	٥ر٨
جملة	(عدد)	٣٣٨٣٧	٧	٣٣٨٤٤	٤٠ر٦
	(%)	٠			
٣ــ المياه العذبة :	(عدد)	٢٥١٠٤	٣٧٥٣	٢٨٨٥٧	٣٤ر٦
	(%)	٨٧	١٣	١٠٠	
اجمالى الجمهورية :	(عدد)	٧٨٨٢١	٤٥٣٣	٨٣٣٥٤	١٠٠
	(%)	٩٤ر٦	٥ر٤	١٠٠	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج السمكى ، أعداد مختلفة .

الأخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ حيث وصلت الى مستوى أعلى ما كانت عليه خلال الفترة الأولى وهو ما يشير الى تغير أعداد العاملين فى الصايد على نمط مماثل للتغير فى وحدات الصيد العاملة بهـــا ، وكما سبق بيانه ، وان اختلفت نسب التغير فى أعداد الصيادين عن نسب التغير فى وحدات الصيد العاملة كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢ـ٣٨) اذ يشير الى تناقص أعداد العاملين فـى مصايـد البحر الابيض خلال الفترة ١٩٦٧ـ١٩٧٢ بما نسبته ٩ر٢٨٪ عنه خلال الفترة السابقة لها وبنحـــو ٥ر٢٩٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ عنه فى الفترة السابقة لها ، أما أعداد العاملـين منهم فى مصايد البحر الأحمر فقد تناقصت بما نسبته ٧ر٥٠٪ خلال الفترة الثانية عن ما كانت عليـه خلال الفترة الأولى ، الا أنها ارتفعت خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ بما نسبته ٧ر٢٧٪ عـن ما كانت عليه خلال الفترة السابقة لها ، وان لم تصل الى المستوى الذى كانت عليه خلال الفترة الاولى ١٩٦٢ـ١٩٦٦ . أما بالنسبة لأعداد العاملين فى مصايد البحيرات فقد انخفضت خلال الفـــترة الثانية بما نسبته ٧ر٩٪ عنه فى الفترة الاولى ، الا أنها زادت بنحو ٦ر١٩٪ خلال الفترة ٧٣ـ١٩٧٧ والنسبة للعاملين فى مصايد المياه العذبة فقد زادت بما نسبته ٥ر١٨٪ ، ٨ر٤١٪ فى كل من الفترة الثانية والثالثة عن ما كانت عليه فى الفترة الاولى على التوالى .

تطـور الانتـاج السمكـى :

لا يساهم الانتاج السمكى الا بنسبة قليلة فى الانتاج الزراعى بالمقارنة مع المساحات الكبـــيرة للمصايد المصرية ، وهو ما قد يعزى الى ضعف الامكانيات المستخدمة فى استغلال المصايد المصريـة بل وتدهورها فى السنوات الاخيرة كما أتضح مما سبق . ويشير الجدول رقم (٢ـ٣٩) الى متوســط قيمة الانتاج السنوى من الاسماك والحيوانات البحرية خلال كل من الفترات ١٩٦٠ـ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ـ ١٩٧١ ، ١٩٧٢ـ١٩٧٥ ، حيث يتبين منه أن الانتاج من الاسماك والحيوانات البحرية قد بلـــغ ما قيمته ١٦٤٢١ ألف جنيه بالأسعار الجارية سنويا خلال الفترة الأولى ، أى ما نسبته ٤ر٢٪ مـــن القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى السنوى وبالاسعار الجارية خلال نفس الفترة ، كما ارتفع الانتـــاج السنوى منها الى ما قيمته ٢٠٨٠١ ألف جنيه فى المتوسط خلال الفترة الثانية وبنسبة زيادة تقـــدر بنحو ٧ر٢٦٪ عن ما كانت عليه فى الفترة الاولى الا أن نسبة ما تمثله فى القيمة الاجمالية للانتـــاج الزراعى الكلى قد انخفضت الى حوالى ٩ر١ ٪ خلال هذه الفترة . أما فى الفترة الثالثة الاخيرة فقـــد ارتفع قيمة الانتاج من الاسماك والحيوانات البحرية الى حوالى ٤٠٥٧١ ألف جنيه سنويا فى المتوســط

جدول رقم (٢ــ٣٨) المتوسط السنوى لاعداد العاملين بالصيد فى الصايد المختلفة خلال الفترات
١٩٦٢ ــ ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧

الفترات الزمنية	١٩٦٢ ــ ١٩٦٦		١٩٦٧ ــ ١٩٧٢		١٩٧٢ ــ ١٩٧٧		نسبة التغير فى أعداد الصيادين فى كل من الفترتين الثانية والثالثة بالمقارنة بالفترة السابقة لكل منهما	
الصايد	عدد	%	عدد	%	عدد	%	١٩٦٧ ــ ١٩٧٢	١٩٧٣ ــ ١٩٧٧
							%	%
ــ البحر الابيض: (صيادين على مراكب)	٢٣٦٥٩	٩٤٫٤	١٧٠٠٨	٩٥٫٧	١١٨١٤	٩٤٫٣	ــ ١٫٢٨	ــ ٠٫٣٠
ــ براره	١٣٢٨	٥٫٦	٧٦٧	٤٫٣	٧١٨	٥٫٧	ــ ٢٫٤٢	ــ ٦٫٤
ــ جملة	٢٤٩٨٧	١٠٠	١٧٧٧٥	١٠٠	١٢٥٣٢	١٠٠	ــ ٩٫٢٨	ــ ٠٫٢٩
ــ البحر الاحمر: (صيادين على مراكب)	٧٥٢٧	٩٩٫٧	٣٧٠٢	٩٩٫٠	٤٧١٧	٩٩٫٣	ــ ٠٫٥٠٨	+ ٢٧٫٤
ــ براره	١٩	٠٫٣	١٧	٠٫٠	٣٤	٠٫٧	ــ ٠٫١٠	+ ١٠٠
ــ جملة	٧٥٤٦	١٠٠	٣٧١٩	١٠٠	٤٧٥١	١٠٠	ــ ٠٫٥٠٧	+ ٢٧٫٧
١) جملة الصايد البحرية :								
ــ صيادين على مراكب	٣١١٨٦	٩٥٫١	٢٠٧١٠	٩٦٫٤	١٦٥٣١	٩٥٫٦	ــ ٢٫٣٣	ــ ٠٫٢٠
ــ براره	١٣٤٧	٤٫١	٧٨٤	٣٫٦	٧٥٢	٤٫٤	ــ ٨٫٤١	ــ ٤٫١
ــ جملة	٣٢٥٣٣	١٠٠	٢١٤٩٤	١٠٠	١٧٢٨٣	١٠٠	ــ ٢٫٣٢	ــ ٦٫١٩
٢) البحيرات: (صيادين على مراكب)								
ــ المنزلة	٩٢٤٩		٨٤٠٢		٨٢٦٣		ــ ٢٫٩	ــ ١٫٧
ــ أدكو	٣٩٨٤		٣٩٨٠		٣٩٩١		ــ ٠٫١	+ ٠٫٣
ــ مريوط	٣٢٩٥		٢٧٣٧		٣٠٤٤		ــ ٩٫١٦	+ ١١٫٢
ــ البرلس	٩٠٥٢		٧٩٤٣		٨٥٠٦		ــ ٣٫١٢	+ ٧٫١
ــ قارون	٤٨٤٩		٤٥٠٧		٤٩٠٠		ــ ٧٫١	+ ٨٫٧
ــ جملة (الصيادون على مراكب)	٣٠٢٢٩	٩٩٫٣	٢٧٣٧٥	٩٩٫٠	٣٢٧٥٢	٩٩٫٠	ــ ٩٫٤	+ ١٩٫٦
ــ براره	٢٢٦	٠٫٧	١٣٣	٠٫٠	١٦١	٠٫٠	ــ ٤١٫٢	+ ٢١٫١
ــ جملة	٣٠٤٥٥	١٠٠	٢٧٥٠٨	١٠٠	٣٢٩١٣	١٠٠	ــ ٩٫٧	+ ١٩٫٦
٣) المياه العذبة :								
ــ صيادون على مراكب	٨٨١٦	٧٤٫٠	١٨٦٥٥	٨٦٫٨	٢٦٨٣٥	٨٨٫١	+ ١١١٫٦	+ ٤٣٫٨
ــ براره	٣٠٢٥	٢٥٫٠	٢٨٣٤	١٣٫٢	٣٦٢٨	١١٫٩	ــ ٦٫٣	+ ٢٨٫٠
ــ جملة	١١٨٤١	١٠٠	٢١٤٨٩	١٠٠	٣٠٤٦٣	١٠٠	+ ٨١٫٠	+ ٤١٫٨
اجمالى الجمهورية :								
ــ صيادون على مراكب	٧٠٢٣١	٩٣٫٩	٦٦٧٤٠	٩٤٫٧	٧٦١١٨	٩٤٫٤	ــ ٥	+ ١٤٫١
ــ براره	٤٥٩٨	٦٫١	٣٧٥١	٥٫٣	٤٥٤١	٥٫٦	ــ ١٨٫٤	+ ٢١٫١
ــ جملة	٧٤٨٢٩	١٠٠	٧٠٤٩١	١٠٠	٨٠٦٥٩	١٠٠	ــ ٥٫٨	+ ١٤٫٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ نشرة الانتاج السمكى ــ أعداد مختلفة .

ومنسبة زيادة تبلغ نحو ٩٥٪ عنه خلال الفترة الثانية والسابقة لها ، وأصبحت تمثل نحو ٢ر٥٪ من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى السنوى خلال نفس الفترة .

وفى الواقع ان زيادة قيمة الانتاج من الاسماك والحيوانات البحرية والنسب المشار اليها فيما بين الفترات الزمنية الثلاث لا تعنى زيادة الانتاج الكمى منها بنفس النسب بل أن الجانب الاكبر منها يرجع أساسا الى الزيادة فى أسعارها ، حيث تقدر قيمة الانتاج السنوى منها مقوما بالأسعار الثابته بحوالى ١١٢٧٨ ألف جنيه فى المتوسط خلال الفترة الاولى ، وبنحو ٨٠٥٣ ألف جنيه خلال الفترة الثانية ، وهو ما يشير الى انخفاض الانتاج الكمى منها خلال هذه الفترة بما نسبته ٦ر٢٨٪ تقريبا عن ما كان عليه خلال الفترة الأولى ، كما يعنى فى نفس الوقت ارتفاع أسعارها بما نسبته ٣ر٥٥٪ خلال نفس الفترة بالمقارنة بالفترة الاولى . أما فى الفترة الثالثة ١٩٧٢ـ١٩٧٥ فقدر الانتاج السنوى منها بما قيمته ٩٤٨٦ ألف جنيه فى المتوسط مقوما بالأسعار الثابته وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٨ر١٧٪ عن ما كانت عليه خلال الفترة الثانية والسابقة لها ، وهو ما يعنى زيادة الانتاج الكمى من الاسماك والحيوانات البحرية بنفس النسبة تقريبا ، كما يعنى زيادة أسعارها بما نسبته ٢ر٧٧٪ خلال هذه الفترة عن ما كانت عليه خلال الفترة الثانية .

كما يشير الى ذلك المقارنة بين قيمة الانتاج السنوى منها مقوما بالأسعار الجارية ، وقيمته مقوما بالأسعار الثابته . ويبين الجدول رقم (٢ـ٣٩) متوسط قيمة الانتاج السمكى بالالف جنيه ومساهمته النسبية فى الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ .

ويقدر الانتاج السمكى من المصايد بحوالى ١٠٦ر٧ ألف طن خلال عام ١٩٧٧ ، يأتى أغلبها من مصايد البحيرات حيث بلغ انتاجها من الأسماك خلال نفس العام نحو ٦٤٨٥٤ ألف طن تمثل نحو ٦٠ر٧٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك بالجمهورية ، ثم يلى البحيرات من حيث الأهمية النسبية فى الانتاج مصايد المياه العذبة حيث تساهم بما نسبته ١٨ر٧٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك فى نفس العام حيث يقدر انتاجها بنحو ٢٠ ألف طن . أما المصايد البحرية فيقدر ما تساهم به بنحو ١٥٨٤٠ ألف طن أى ما نسبته ١٤ر٨٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك خلال نفس العام كما يقدر الانتاج من أسطول أعالى البحار بحوالى ١٦ ر٩ر٥ ألف طن وبنسبة ٥ر٥٪ من الانتاج السمكى الكلى خلال عام ١٩٧٧ كما يبين بالجدول رقم (٢ـ٤٠) .

الجدول رقم (٢-٣٩) قيمة الانتاج السمكى بالاسعار الجارية والثابته خلال الفترات ١٩٦٠-١٩٦٥ ، ١٩٦٦-١٩٧١-١٩٧٢-١٩٧٥

البيان	الفترات الزمنية ١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٦٦-١٩٧١	١٩٧٢-١٩٧٥
قيمة الانتاج السمكى بالاسعار الجارية	١٦٤٢١	٢٠٨٠١	٤٠٥٧١
% من قيمة الانتاج الزراعى السنوى	٢ر٤ %	١ر٩ %	٢ر٥%
نسبة الزيادة بين كل فترتين متتاليتين	-	٢٦ر٧%	٩٥%
قيمة الانتاج السمكى بالاسعار الثابته	١١٢٧٨	٨٠٥٣	٩٤٨٦
نسبة الزيادة بين كل فترتين متتاليتين بالاسعار الثابته	-	-٢٨ر٦%	١٧ر٨%

المصدر: جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تقديرات الدخل القومى من القطاع الزراعى ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

ومما سبق يتضح أن المصايد البحرية على الرغم من أنها تكون النسبة الأكبر من اجمالى مساحة المصايد المصرية ، الا أنها لا تساهم الا بنسبة متواضعة نسبيا فى اجمالى الانتاج من الأسماك وذلك عكس مصايد المياه العذبة ، والبحيرات التى تمثل مساحتها نسبة صغيرة نسبيا من مساحة المصايد المصرية ، ولكنها تساهم بالجانب الاكبر من انتاج الاسماك . كذلك يلاحظ تباين المصايد البحرية فيما تساهم به فى الانتاج السمكى بتباين الموقع . فأنتاج الأسماك من مصايد البحر الأبيض تمثل نسبة ما تساهم به مصايد البحر الاحمر وخليج السويس فى الانتاج الكلى من الاسماك على الرغم من كبر مساحة المصايد بالبحر الأبيض عن مثيلها بالبحر الاحمر وخليج السويس . وكذلك الحال بالنسبة للانتاج من البحيرات المختلفة حيث تساهم كل من بحيرة المنزلة ، ومريوط بالجانب الاكبر من الانتاج السمكى من البحيرات كما هو مبين بالجدول المشار اليه سابقا .

ان انخفاض المساهمة النسبية للمصايد البحرية فى الانتاج السمكى بالمقارنة بمساهمة كل من مصايد المياه العذبة والبحيرات قد يعزى فى جانب منه الى كون المصايد الأخيرة تعد أكثر ملائمة لتفريخ وتربية الاسماك ، اذ تعد أقرب الى المزارع السمكية ، وذلك عكس المصايد البحرية ، كما يعزى

جدول رقم (٢ــ٤٠) الانتاج السمكى من المصايد المصرية المختلفة ، ومتوسط انتاجية الفدان منها ووحدات الصيد ، والعاملين بالصيد خلال عام ١٩٧٧

البيان / المصايد	الانتاج طن	الانتاج %	متوسط الانتاجية طن/فدان	متوسط الانتاجية طن/وحدة الصيد (مركب)	متوسط الانتاجية طن/رجل
١ــ المصايد البحرية :					
ــ البحر الابيض	٧٣٢٥	٦ر٩	٠ر٠٠١	٥ر٦٦١	٠ر٦١٧
ــ البحر الاحمر	٨٥١٥	٧ر٩	٠ر٠٠٢	٧ر٤٦٩	٠ر٩٧٠
ــ جملة	١٥٨٤٠	١٤ر٨	٠ر٠٠١٤	٦ر١٦	٠ر٧٦٧
٢ــ البحيرات :					
ــ المنزلة	٢٣٤١٠	٢١ر٩	٠ر٠٩٤	٨ر٦٨٦	٢ر٨٢٥
ــ البرلس	٦٥٨٧	٦ر٢	٠ر٠٥١	٢ر٣١٦	٠ر٧٧٢
ــ أدكو	١٢٨٠	١ر٢	٠ر٠٧٥	٠ر٨٩٠	٠ر٢٩٧
ــ مريوط	١٣٢١٦	١٢ر٤	١ر٠١٧	١٣ر١٧٦	٤ر٣٩٢
ــ قارون	١٢٧٨	١ر٢	٠ر٠٢٦	٢ر٣٥٨	٠ر٢٦٢
ــ البردويل	ــ	ــ		ــ	ــ
ــ ملاحة بور فؤاد	٦١١	٠ر٦		ــ	ــ
ــ بحيرة ناصر	١٨٤٧٢	١٧ر٣	٠ر٠١٩	١٢ر٨٢٨	٣ر٨٣٤
ــ جملة	٦٤٨٥٤	٦٠ر٧	٠ر٠٤٦	٦ر١٠	١ر٩١٦
٣ــ المزارع السمكية	١٤٨	٠ر١		ــ	ــ
٤ــ مصايد المياه العذبة	٢٠٠٠٠	١٨ر٧	٠ر٠٨٠	٢ر٤٠٢	٠ر٦٩٣
٥ــ أسطول أعالى البحار	٥٩١٦	٥ر٥	ــ	١١٨٣ر٢	ــ
الاجمالى	١٠٦٧٥٨	١٠٠	٠ر٠٠٨	٤ر٨٦٠	١ر٢١٠

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج السمكى ، اعداد مختلفة .

الجانب الآخر الى قلة أعداد وحدات ومراكب الصيد العاملة فى المصايد البحرية بالنسبة لمساحتها ، فضلا عن أن النوعية المستخدمة منها لا تسمح باستغلال مساحات الصيد بأعماق المياه الاقليمية ، وذلك عكس الحال بالنسبة لمصايد المياه العذبة والبحيرات حيث ترتفع فيها أعداد وحدات ومراكب الصيد العاملة كما سبق الاشارة الى ذلك . لهذا ترتفع انتاجية الفدان من الأسماك فى كل من مصايد المياه العذبة والبحيرات عنه فى المصايد البحرية حيث تقدر بنحو ٨٠ ، ٢٦ كم فى كل من مصايد المياه العذبة ، ومصايد البحيرات على الترتيب خلال عام ١٩٧٧ ، على حين تقدر انتاجية الفدان فى المصايد البحرية بحوالى ١ر٤ كجم خلال نفس العام كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ــ٤٠) ، والذى يتبين منه أيضا انخفاض انتاجية الفدان من الاسماك فى مصايد البحر الابيض عنه فى مصايد البحر الاحمر حيث تبلغ حوالى ١ كجم للفدان فى مصايد البحر الابيض بينما تبلغ نحو ٢ كجم فى مصايد البحر الاحمر ، وهو ما يعزى الى انخفاض أعداد مراكب الصيد العاملة فى البحر الابيض بالنسبة لمساحة مناطق الصيد ، وذلك عكس الحال فى البحر الاحمر حيث تزيد أعداد وحدات ومراكب الصيد العاملة به بالنسبة لمساحة مناطق الصيد به وذلك بالمقارنة بالبحر الابيض فضلا عن زيادة أعداد وحدات ومراكب الصيد الآلية كما سبق بيانه ، فضلا عن قلة أعداد الصيادين البرارة العاملين به ، وذلك عكس الحال بالنسبة للبحر الابيض حيث تزيد أعداد الصيادين البرارة به الى جانب وحدات الصيد الصغيرة السعة والتى تعمل بالقرب من الشاطئ مما قد ينجم عنه استنزاف للموارد السمكية المتاحة بهذه المناطق .

وكذلك الحال بالنسبة لانتاجية الفدان من الاسماك بمصايد البحيرات حيث تتباين تباينا كبيرا بين البحيرات المختلفة حيث تصل الى أعلى مستوى فى بحيرة مريوط اذ تقدر بنحو ١٧ ٠ر١ طن ثم يليها كل من بحيرة المنزلة ، وأدكو ، والبرلس مرتبة ترتيبا تنازليا حيث يبلغ متوسط انتاجية الفدان من الاسماك فى كل منها وعلى التوالى حوالى ٩٤ ، ٧٥ ، ٥١ كجم ، بينما يصل متوسط انتاجية الفدان أدنى مستوى فى كل من بحيرة قارون ، وبحيرة ناصر حيث يبلغ نحو ٢٦ ، ١٩ كجم فى كل منها على الترتيب .

هذا ومن الاسباب التى قد يعزى اليها ارتفاع متوسط انتاجية الفدان من الاسماك فى بحيرة مريوط بالمقارنة بغيرها ، صغر مساحتها ومن ثم فهى تعد كمزرعة من مزارع الاسماك حيث تغرس وتربى الاسماك دون فقد كبير ، فضلا عن توافر امكانيات استغلالها حيث ترتفع فيها اعداد مراكب

الصيد على النحو السابق بيانه . وبالنسبة لبحيرة المنزلة فهى وان انخفضت انتاجية الفدان بها من الاسماك عن بحيرة مريوط ، الا أنها تعد مرتفعة بالمقارنة بغيرها ، وهو ما قد يعزى الى اتصالها بالبحر الابيض المتوسط مما يسهل تغذيتها بالاسماك ، ويساعد على ذلك اتصالها بالكثير من المصارف الداخلية التى تصب فيها بمياه الصرف التى قد تكون بيئة صالحة لتغذية الاسماك، وذلك عكس الحال بالنسبة لبحيرة قارون التى لا تتصل بمياه البحر ، ومن ثم يعتمد الانتاج بها على مواردها الذاتية من الاسماك والتى قد يكون سوء استغلالها من العوامل المسئولة عن ضعف الانتاج بها . أما بالنسبة لبحيرة ناصر فيرجع انخفاض انتاجية الفدان من الأسماك بها الى نقص أعداد وحدات ومراكب الصيد العاملة بها بالنسبة لمساحتها كما سبق بيانه ، ومما يؤكد على ذلك ارتفاع متوسط انتاجية وحدة الصيد بها عن غيرها فى البحيرات الأخرى باستثناء بحيرة مريوط حيث يقدر بنحو ١٢٫٨٢٨ طن خلال عام ١٩٧٧ كما بلغ متوسط انتاجية الفرد من العاملين بالصيد بها حوالى ٣٫٨٣٤ طن خلال نفس العام ، وهى تزيد عنه فى غيرها من مناطق الصيد الاخرى كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ـ٤٠) وهنا يجدر التنويه الى أن متوسط انتاجية أسطول أعالى البحار بلغ نحو ١١٨٣٫٢ طن للوحدة منه خلال عام ١٩٧٧ ، وهو أمر طبيعى لما تتميز به وحداته من كبر السعة والتجهيز بطرق ومعدات الصيد الحديثة ، فضلا عن أن المجال الذى يعمل به يتميز بخصوبته المرتفعة من الاسماك .

هذا ودراسة تطور الانتاج من الاسماك خلال السنوات ٦٢/١٩٦٣ـ١٩٧٧ يتضح تفاوت اجمالى الانتاج منها ما بين الزيادة والنقص من عام الى آخر ، مع وجود اتجاه عام لتناقصها من منتصف الستينيات الى بداية السبعينيات ، وان اتجه الانتاج منها نحو الزيادة فى السنوات الاخيرة ، والى مستوى يصل الى ما كانت عليه فى بداية الستينات تقريبا . ويشير الجدول رقم (٢ـ٤١) الى أن اجمالى الانتاج من الاسماك بلغ نحو ١٠٩٫٣٨٦ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال السنوات ٦٢/١٩٦٣ـ ٦٦/١٩٦٧ الا أنه انخفض الى حوالى ٨٦٫١٨٦ ألف طن سنويا خلال السنوات ٦٧/١٩٦٨ ـ ٧١/١٩٧٢ وبنسبة تقدر بنحو ٢١٫٢ ٪ عن ما كان عليه خلال السنوات السابقة . أما فى السنوات الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ فبلغ متوسط الانتاج السنوى من الاسماك خلالها نحو ١٠٧٫٧٤٦ ألف طن أى بزيادة تقدر بما نسبته ٢٥٪ عن ما كان عليه فى الفترة السابقة كما يشير الى ذلك نفس الجدول السابق .

ان تناقص الانتاج من الأسماك خلال الفترة الثانية المشار اليها على الرغم من تشغيل أسطول

جدول رقم (٢ـ٤١) متوسط الانتاج السنوى من الاسماك فى المصايد المصرية المختلفة خلال السنوات ١٩٦٣/٦٢ ـ ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٨/٦٧ ـ ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧

الفترات الزمنية / المصايد	١٩٦٣/٦٢ ـ ١٩٦٧/٦٦		١٩٦٨/٦٧ ـ ١٩٧٢/٧١		١٩٧٣ ـ ١٩٧٧		نسب التغير فى الانتاج من الاسماك فى كل من الفترتين الثانية والثالثة بالمقارنة بالفترة السابقة لكل منهما	
	طن	%	طن	%	طن	%	الفترة الثانية	الفترة الثالثة
							%	%
١ـ المصايد البحرية :								
ـ البحر الأحمر	٢٦٠٢١	٢٣٫٨	١٠٥٧٨	١٢٫٣	٦٦٨٤	٦٫٢	ـ ٥٩٫٣	ـ ٣٦٫٨
ـ البحر الأحمر	١٨٣٥٣	١٦٫٨	٧٠١٤	٨٫١	٦٦٠٩	٦٫١	ـ ٦١٫٨	ـ ٥٫٨
ـ جملة	٤٤٤٧٤	٤٠٫٧	١٧٧١١	٢٠٫٥	١٣٢٩٣	١٢٫٣	ـ ٦٠٫٢	ـ ٢٤٫٩
٢ـ البحيرات :								
ـ المنزله	٢١٧٢٥	١٩٫٩	٢٢٧٥٧	٢٦٫٤	٢٥١٠٦	٢٣٫٣	+ ٤٫٨	+ ١٠٫٣
ـ البرلس	٧٧٠١	٧٫٠	٧٨٣٩	٩٫١	٥٦١٢	٥٫٢	+ ٩٫٨	ـ ٢٨٫٤
ـ أدكو	٤٩٤٦	٣٫٨	١٢٦٨	١٫٥	١٠٤٦	١٫٠	ـ ٦٩٫٤	ـ ١٧٫٥
ـ مريوط	٦٧٨٤	٦٫٢	٢١٤٢	٢٫٥	١٣٨٢٢	١٢٫٨	ـ ٦٨٫٤	+ ٥٤٥٫٢
ـ قارون	٢٠٣٥	١٫٩	١٩٤٢	٢٫٣	١٣٥٠	١٫٣	ـ ٤٫٦	ـ ٣٠٫٥
ـ البردويل	٢٢٧٩	٢٫١	ـ	ـ	ـ		ـ	ـ
ـ ملاحة بورفؤاد	٣٨٠	٠٫٣	٣٢٦	٠٫٤	٣٢٥	٠٫٣	ـ ١٤٫٢	ـ ٠٫٣
ـ بحيرة ناصر	٣٦٠	٠٫٣	٤٤٣٤	٥٫١	١٤٥٧١	١٣٫٥	+ ١١٣١	+ ٢٢٨٫٦
ـ جملة	٤٥٤٠٩	٤١٫٥	٤٠٨٨١	٤٧٫٤	٦١٨٣٣	٥٧٫٤	ـ ١٠٫٠	+ ٥١٫٣
٣ـ المزارع السمكية :	١٣٤	٠٫١	١١٩	٠٫١	٢٥٩	٠٫٢	ـ ١١٫٢	+ ١١٧٫٦
٤ـ مصايد المياه العذبة	١٩٣٦٩	١٧٫٧	٢٠٠٠٠	٢٣٫٢	٢٠٠٠٠	١٨٫٦	٣٫٣	ـ
٥ـ أسطول أعالى البحار	ـ	ـ	٧٤٧٥	٨٫٢	١٢٣٦١	١١٫٥	ـ	+ ٦٥٫٤
الاجمالى	١٠٩٣٨٦	١٠٠	٨٦١٨٦	١٠٠	١٠٧٧٤٦	١٠٠	ـ ٢١٫٢	٠٫٢٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ نشرة الانتاج السمكى ـ أعداد مختلفة .

أعالى البحار خلالها أنما يرجع وفى المقام الاول الى تناقص الانتاج من المصايد البحرية وخاصة فى مصايد البحر ، وهو ما يعزى بدوره الى بعض الأسباب التى من أهمها توقف الصيد فى خليج وقناة السويس ، وفى سواحل الشاطئ الشمالى لشبه جزيرة سيناء بسبب العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ ، ونقص أعداد وحدات ومراكب الصيد العاملة بالمصايد البحرية فضلا عن انخفاض الوحدات الآلية منها والوحدات غير الآلية ذات السعة الأكبر ، والتى تصل الى مناطق الصيد فى أعماق المياه الاقليمية ، كما سبق الاشارة الى ذلك ، يضاف الى ذلك منع فائض مياه النيل من الوصول الى مياه البحر الابيض بعد انشاء السد العالى مما أثر على الموارد السمكية فى مصايد هذا البحر ، وخاصة على الانتاج من السردين حيث تعد مياه النيل من المصايد الغنية بالمواد الغذائية للاسماك . ويكفى للدلالة على ذلك أن الانتاج من السردين الذى كان يمثل ما نسبته ٥ر٥٠٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك خلال عام ٦٢/١٩٦٣ قد أنخفض من ١٩ ١ر١٨ ألف طن فى مصايد البحر الابيض فى نفس العام الى ٩٠٩ طن خلال عام ٦٧/١٩٦٨ الى ٦٤٤ طن خلال عام ١٩٧٥ وبنسبة ٤ر٩٦٪ عن ما كان عليه خلال عام ٦٢/١٩٦٣ . يضاف الى ذلك انخفاض أعداد العاملين فى المصايد البحرية بما فيهم الصيادين البرارة الذين لا يعملون على مراكب الصيد ، الى جانب مشاكل تسويق الانتاج من الاسماك بهذه المصايد خاصة فى منطقة البحر الاحمر لبعدها عن الأسواق وغياب طرق ووسائل حفظ الاسماك الحديثة . وعليه ولهذه الاسباب فقد انخفض الانتاج من الاسماك فى المصايد البحرية من ٤٤ر٤٧٤ ألف طن سنويا خلال الفترة ٦٢/١٩٦٣ـ٦٦/١٩٦٧ الى حوالى ١٧ر٧١١ ألف طن خلال الفترة ٦٧/١٩٦٨ ـ ٧١/١٩٧٢ ، وما نسبته ٢ر٦٠ ٪ عما كان عليه خلال الفترة الاولى السابقة وأصبح يمثل نحو ٥ر٢٠ ٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك بالجمهورية بعد أن كان يمثل نحو ٧ر٤٠ ٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك خلال الفترة الاولى ، ثم انخفض الى نحو ١٣ر٢٩٣ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ وبنسبة تقدر بنحو ٩ر٢٤ ٪ عن ما كان عليه خلال الفترة الثانية السابقة لها ، وأصبح يمثل ما نسبته ٣ر١٢٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك خلال هذه الفترة الاخيرة ، وان اختلفت نسبة نقص الانتاج من الاسماك فى البحر الابيض عنه فى البحر الاحمر حيث تزيد فى البحر الابيض عنه فى البحر الاحمر خاصة فى الفترة الاخيرة كما هو مبين بالجدول رقم (٢ـ٤١) .

أما بالنسبة للانتاج من الاسماك فى مصايد البحيرات فقد انخفض بدوره من ٤٥ر٤٠٩ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة الاولى ٦٢/١٩٦٣ـ٦٦/١٩٦٧ ، الى حوالى ٤٠ر٨٨١ ألف طن

سنويا خلال الفترة الثانية ٦٧/١٩٦٨ـ٧١/١٩٧٢ أى بما نسبته ١٠٪ عن مستوى الانتاج منهـا خلال الفترة الاولى ، الا أنه ارتفع خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٣ـ١٩٧٧ الى مستوى أعلى مما كان عليه خلال الفترة الاولى حيث بلغ نحو ٦١٫٨٣٣ ألف طن سنويا فى المتوسط ونسبة زيادة تقدر بحوالى ٥١٫٣٪ عن ما كان عليه خلال الفترة الثانية السابقة لها ، وأصبح يمثل نحو ٥٧٫٤٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك خلال هذه الفترة بعد أن كان يمثل ما نسبته ٤١٫٥٪ من اجمالى الانتـاج من الاسماك خلال الفترة الاولى . ان انخفاض انتاج البحيرات من الاسماك خلال الفترة الثانية على الرغم من دخول بحيرة ناصر فى مجال الانتاج خلال هذه الفترة والبالغ نحو ٤٫٤٣٤ ألف طـن سنويا فى المتوسط وعلى الرغم من زيادة الانتاج فى كل من بحيرة المنزلة والبرلس على النحو المبين بالجدول السابق ، انما يرجع فى المقام الاول الى خروج بحيرة البردويل من مجال الانتـاج السمكى بعد العدوان الاسرائيلى والى نقص الانتاج فى كل من بحيرة ادكو ، ومريوط ونسب كبيرة بلغت نحو ٦٩٫٤٪ ، ٦٨٫٤٪ عن مستوى الانتاج من كل منهما على الترتيب خلال الفترة الاولـى ، وهو ما قد يعزى الى تناقص أعداد وحدات ومراكب الصيد العاملة بها خاصة فى بحيرة مريوط . امـا زيادة الانتاج بها خلال الفترة الثالثة فيرجع فى المقام الاول الى زيادة الانتاج من الاسماك فى كل من بحيرة ناصر ، ومريوط وباضعاف ما كان عليه انتاجها خلال الفترة السابقة لها اذ بلغت نسبة الزيـادة فى الانتاج من بحيرة مريوط نحو ٥٤٥٪ عن ما كان عليه خلال الفترة الثانية ، كما بلغت الزيـادة فى الانتاج من بحيرة ناصر حوالى ٢٢٩٪ عن مستوى انتاجها فى الفترة السابقة . هذا الى جانـب زيادة الانتاج من الاسماك فى بحيرة المنزلة بما نسبته ١٠٫٣٪ عنه خلال الفترة السابقة ، وذلك على الرغم من انخفاض الانتاج من بحيرة البرلس بنسبة تقدر بنحو ٢٨٫٤٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ عن ما كان عليه خلال السنوات السابقة ٦٧/١٩٦٨ ـ ٧١/١٩٧٢ ، واصبح يمثل نحـو ٥٫٢٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك بالجمهورية بعد ان كان يمثل نسبة لا بأس بها فى الانتـاج الكلى من الاسماك خلال الفترة السابقة والتى بلغت نحو ٩٫١٪ ، وهو ما قد يعزى الى غياب وحدات الصيد ذات السعة الاكبر التى كانت تعمل بها خلال السنوات السابقة والتى كانت تمثل نسبـة لا بأس بها بين وحدات الصيد العاملة بها فى ذلك الوقت . وكذلك أيضا بالنسبة للانتاج فى كل من بحيرة ادكو ، ومريوط حيث انخفض الانتاج بها خلال الفترة الاخيرة عن ما كان عليه فى الفـتـرة السابقة بنسبة تبلغ نحو ١٧٫٥٪ فى بحيرة ادكو ، وحوالى ٣٠٫٥٪ فى بحيرة قارون وهو ما قـد يعزى بدوره الى كونها من البحيرات التى لا تتصل بالبحر ، ومن ثم عدم وصول الاسماك اليها مـن البحار ، الى جانب سوء استغلال مواردها السمكية وعدم وجود رقابة دقيقة على تنفيذ قوانين الصيد بها .

وبالنسبة للانتاج من الاسماك فى مصايد المياه العذبة فقد بلغ نحو ١٩ر٣٦٩ الف طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٣/٦٢ - ١٩٦٧/٦٦ ، كما يقدر بحوالى ٢٠ر٠٠٠ الف طن سنويا فى السنوات التالية لهذه الفترة ، وهو ما يعنى ثبات انتاجها من عام الى اخر ، وان كان من المعتقد عدم صحة هذه التقديرات نظرا لزيادة اعداد مراكب الصيد ، والصيادين العاملين بهذه المصايد فى السنوات الاخيرة ، وكما سبق بيانه ، وهو ما قد يترجم الى زيادة الانتاج منها عن التقديرات السابقة نظرا لتناسب الزيادة فى اعداد مراكب الصيد والعاملين عليها مع الزيادة فى الانتاج من الاسماك كما يبرهن على ذلك التحليل السابق للانتاج من الاسماك فى اغلب المصايد المصرية المختلفة .

اما الانتاج من المزارع السمكية فهو وان انخفض خلال الفترة الثانية بما نسبته ٢ر١١٪ عن ما كان عليه خلال الفترة الاولى ، الا انه زاد خلال الفترة الاخيرة وبنسبة كبيرة تقدر بحوالى ٦ر١١٧٪ عن ما كانت عليه خلال الفترة الثانية السابقة لها حيث وصل الانتاج بها الى ٢٥٩ طن سنويا فى المتوسط بعد أن كان يقدر بنحو ١٣٤ر١١٩ طن فى كل من الفترة الاولى والثانية على الترتيب. ان ضعف الانتاج من الاسماك بالمزارع السمكية خاصة فى الفترات الاولى ، والثانية يرجع وكما هو معروف الى قلة اعدادها ومساحتها الى جانب ان اغلبها ابحاث علمية وليست تجارية ، وان بدا فى الاتجاه نحو التوسع فى المزارع التجارية فى السنوات الاخيرة ، ودخول القطاع الخاص هذا المجال الى جانب القطاع العام بما انعكس على الانتاج منها فى السنوات الاخيرة كما سبق بيانه .

اما انتاج اسطول اعالى البحار من الاسماك فقد بدا خلال عام ١٩٦٨/٦٩ بحوالى ٦٣٣٧ طن فى نفس العام ، ومتوسط ٧٤٧٥ طن سنويا خلال الفترة ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٧٢/٧١ ارتفع الى ١٢٣٦١ طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ اى بنسبة زيادة تبلغ نحو ٤ر٦٥٪ عن مستوى انتاجه خلال الفترة السابقة ، وهو ما يرجع الى زيادة اعداد السفن المكونة للاسطول حيث بدا الانتاج بثلاث سفن فى عام ١٩٦٨ ، زادت الى خمس سفن خلال عام ١٩٧١ . الا انه لمن الجدير بالملاحظة ان انتاج اسطول اعالى البحار من الاسماك قد بلغ ذروته خلال عام ١٩٧٥ حيث وصل الى ١٤٣ر١٧ الف طن ، الا انه انخفض بعد ذلك حيث وصل الى ٩١٦ر٥ آلف طن خلال عام ١٩٧٧ ، وهو ما يعزى الى قصور فى ادارة وتشغيل وحدات الاسطول وعدم استغلالها بطاقتها الانتاجية الكاملة .

من العرض السابق يتضح مدى تدهور الانتاج من الاسماك على الرغم من كبر مساحة المصايد

المصرية ، وشكل ادى الى انخفاض متوسط ما يخص الفرد منه من ٣ر٩ كجم سنويا من المتوسط خلال الفترة الاولى ، الى حوالى ٢ر٧ كجم خلال الفترة الثانية ونحو ٢ر٩ خلال الفترة الثانية ، وذلك بسبب المشاكل والعقبات التى تعترض سبيل زيادة الانتاج من اغلب المصايد المصرية ، بل وتفاقمها فى السنوات الاخيرة على النحو المشار اليه سابقا ، وهو ما قد يكون الدافع للسياسة الزراعية الحالية نحو التوسع فى المزارع السمكية بهدف زيادة الانتاج من الاسماك ، وتوفيرها بالاسواق لمقابلة الاحتياجات المتزايدة منها بسبب الزيادة المضطردة فى اعداد السكان . وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لاعضاء الجمعيات التعاونية العاملة فى مجال صيد الاسماك على نحو يمكنهم من اقتناء وحدات الصيد الالية ذات السعة الاكبر بما يسمح بالاستغلال الكامل لمساحة المصايد البحرية ، مع توفير وسائل حفظ الاسماك ، ونقلها الى الاسواق ، فضلا عن ضرورة وجود الرقابة الكاملة على تنفيذ قوانين الصيد فى كل من المصايد البحرية والداخلية من اجل الحفاظ على الموارد السمكية بها ومع استنزافها ، مع ضرورة التغلب على المشاكل والعقبات التى تواجه اسطول اعالى البحار بل وزيادة اعداد السفن المكونة له ، اذ ما زالت مصر تعتمد بدرجة كبيرة على مصايدها الذاتية فى الانتاج من الاسماك ، ويقل الانتاج من الاسماك فى اعالى البحر حيث لا يمثل الا نسبة بلغت نحو ٥ر١١٪ من اجمالى الانتاج من الاسماك خلال الفترة ١٩٧٣—١٩٧٧ ، فى نفس الوقت الذى بلغ فيه الانتاج العالمى من الاسماك من المياه الدولية ما نسبته ٨٩٪ من اجمالى الانتاج العالمى من الاسماك خلال عام ١٩٧٠ . (١)

معوقات تنمية الثروة المائية :

ان اهم المعوقات التى قابلت تنمية هذا القطاع ترتكز اساسا فى مشكلات الانتاج ومشكلات عمال الصيد ، ويمكن مناقشتها على النحو التالى :

مشكلات الانتاج :

(١) عندما انشات المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية عام ١٩٦١ واعتبرت مشروعات الثروة

---

(١) احمد عبد الوهاب برانيه (دكتور) ، اقتصاديات الثروة السمكية العالمية ، مرجع سابق .

المائية اضافة على خطة التنمية الاولى . وتبعت المؤسسة لرئاسة الجمهورية ثم قطاع التموين ونقلت بعدها الى القوات المسلحة فوزارة الزراعة فوزارة التموين فوزارة الدولة لشئون السودان فوزارة الزراعة ، مما ادى الى تغير سياسة المؤسسة باستمرار واعادة تنظيم القطاع . كما انه لم يكن للقطاع كيان او بيان سابق قبل قيام المؤسسة كوجود شركات او مشروعات انتاجية كذا عدم وجود دراسات او ابحاث تدل على مواقع تجمعات الثروة السمكية مما ادى بالمؤسسة الى الاعتماد على تجاربها وخبراتها او على الابحاث الخارجية للهيئات العالمية مثل منظمة الاغذية والزراعة او ابحاث الدول التى سبقت فى اقتحام مجال تنمية الثروة المائية . هذا فضلا عن تعثر خطط ومشروعات المؤسسة بسبب انخفاض الاستثمارات الموجهة لتنمية الثروة المائية واعتمادها على التقديرات دون وجود دراسات اقتصادية للمشروعات الحيوية تلتزم بها الاجهزة التخطيطية والتمويلية بالدولة بالاضافة الى التزام الجهات التنفيذية بها .

(٢) انخفاض الاداء بسبب تعدد جهات الرقابة والتوجيه والمتابعة والتصارع بين الاجهزة الرقابية واجهزة الانتاج فى محاولة نحو تساوى الميزات ونتج عن هذا التصارع تذبذب القوة الدافعة للانتاج ادى الى سياسة اجهزة الانتاج فى محاولة لتأمين نفسها .

(٣) تعدد المراحل والحلقات التى تمر بها منتجات الثروة المائية وتشعبها وتاثر العمل منها بجهات الاشراف التابعة لها بالاضافة الى جهات اخرى وهذه المراحل هى :

- مرحلة الصيد وما يتبعها من اساطيل واعمال بحرية وهى تحتاج الى موافقات من الاحياء المائية التابعة للبحث العلمى والسواحل التابعة للقوات المسلحة .
- مرحلة النقل المبرد سواء كان بالبحار او على البر وتأثره بكفاءة قطاع النقل وصناعة التبريد .
- مرحلة التجميع والتخزين وما يتبعها من اعمال التبريد او التجميد وتتاثر بمدى كفاية السعات التخزينية وكفاءتها وهى فى يد الصوامع والتخزين التابع لقطاع التموين .
- مرحلة التسويق حيث تقف عند سوق الجملة ثم تستكمل فى قطاع التموين .
- مرحلة التصنيع وتتبع قطاع الصناعة .

وقد نتج عن ذلك صعوبة كبيرة فى تداول سلعة هامة سريعة التلف بين هذه الجهات المتعددة حيث لكل جهة منها مصلحتها التى تضعها فى المرتبة الاولى هذا بخلاف اوضاع وسلطات المحافظات والحكم المحلى وتأثيرها المباشر على تخطيط العمل فى مجال الثروة المائية علاوة على تشعب نشاط الثروة المائية جغرافيا حيث شملت جميع مساحة المسطحات المائية بالجمهورية ومياهها الاقليمية ٠

(٤) قصور المرافق والخدمات الاساسية التى يجب على الدولة توفيرها دون تحميل قطاع الثروة المائية بها والتى تؤثر الى حد كبير على الانتاج وتداوله كموانى الصيد ـ امكانيات التخزين ـ صيانة البحيرات ـ توافر القوى الكهربائية ، وسائل الاتصال بمناطق الانتاج ـ اسطول النقل ـ مراكز التدريب ، الابحاث التطبيقية ٠

(٥) قصور قطاع المقاولات وخاصة فى مجال الثروة المائية والاستزراع السمكى ٠

(٦) عدم اكتمال اسطول الصيد من اعالى البحار ووجود مركب ابحاث لتتبع التجمعات السمكية وتحديد امكانها ٠

(٧) صعوبة وجود مناطق صيد لاسطول اعالى البحار بعد زيادة المياه الاقليمية للدول البحرية ٠

(٨) اختلاف الظروف التى يعمل بها القطاع العام تماما عن ظروف عمل القطاع التعاونى اى الخاص الذى يعمل فى ظل مميزات كبيرة منها :

- اعفاء معدات وادوات التعاونيات من الرسوم الجمركية ٠
- قصر مناطق الصيد الرئيسية على القطاع التعاونى بحكم حصوله على هذه المميزات قبل قيام القطاع العام ٠
- اعفاء الجمعيات التعاونية من نصف قيمة الرسوم والرخص ٠
- حصول الجمعيات على جزء من القروض بدون فوائد ٠
- حرية العمل فى الجمعيات التعاونية دون التقيد بالنظم واللوائح ٠
- وجود الحافز المباشر وارتباطه باعضاء الجمعيات التعاونية ٠
- توافر الامكانيات والخدمات بالمناطق التى تعمل بها الجمعيات التعاونية ٠

- تحمل القطاع العام مسئولية ومصاريف الابحاث واكتشاف المناطق الانتاجية الجديدة وتنفيذ المشروعات الخدمية .
- حصول الجمعيات التعاونية على اكبر سعر مجزى بصرف النظر عن سعر المستهلك بينما يقيد القطاع العام ثلاثة مبادئ رئيسية هى : سعر مجزى للمنتج لتغطية مصاريفه ، عدالة توزيع الانتاج بحالة جيدة على محافظات الجمهورية — والبيع بسعر مناسب بالاضافة الى توفير اسماك بأسعار شعبية لمحدودى الدخل .

علما بان تكاليف الصيد فى ارتفاع مستمر بجانب زيادة الفجوة وسعتها بين مناطق الانتاج والاستهلاك .

(٩) كما تتعرض المصايد المصرية لتغير جذرى خطير فى غير صالح الثروة المائية ويتمثل هذا الخطر فى :

- التوسع فى تجفيف اجزاء كبيرة من البحيرات بهدف اقامة مشروعات استصلاح واستزراع اراضى جديدة يقوم القطاع العام بجزء منها ويقوم القطاع الخاص مثلا فى الاعراب والزراع بجزء آخر ، وقد تم فعلا ردم اجزاء من شواطىء بحيرة بور فؤاد وجففت مساحات كبيرة من بحيرتى مريوط وبور فؤاد ، كما جففت اجزاء من البحيرات الشمالية (المنزلة — البرلس وادكو) مما ادى الى تناقص مساحات الصيد فى تلك المناطق واثر على توالد الاسماك وتكاثرها وبالتالى نقص انتاج الاسماك خاصة انواع البورى والطوبار . حيث تعتبر المناطق التى يتم تجفيفها من شواطىء البحيرات انسب الاماكن لتفريخ الاسماك وحضانة صغارها ، وهى المناطق التى تجد فيها الاسماك الصغيرة الغذاء اللازم والمأوى المناسب لحمايتها من الاسماك الكبيرة الى ان تبلغ احجاما معينة تنطلق بعدها داخل البحيرة ، وتقدر المساحات التى جففت بنحو ٦ر١١٢ الف فدان منها حوالى ٨ر٧٣ الف فدان من بحيرة المنزلة ، ٦ الاف فدان من بحيرة البرلس ، ١٦ الف فدان من بحيرة ادكو ، ٦ر١٦ الف فدان من بحيرة مريوط ، وتقدر انتاجية الفدان بالبحيرات الشمالية بنحو ١٠٠ كيلو جرام فى السنة وبذا يقدر العجز فى انتاج هذه البحيرات سنويا بنحو ٦ر١١ الف طن ، فضلا عن زيادة كثافة الصيادين على الرقعة الباقية من البحيرات مما يعرضها للصيد المخالف واستنزاف الاسماك .

— ترتب على عملية تجفيف البحيرات ظهور طائفة جديدة بين الصيادين ذات نفوذ وسطوة استقطعت بعض المناطق بشواطئ البحيرات او داخلها واقامت الحوش والسدود واضعين ايديهم على هذه المناطق بقوة السلاح ، مهددين امن هذه المناطق ، مانعين للصيادين اصحاب المصالح الحقيقية من الصيد او الاقتراب من مناطق نفوذهم ، وتعتبر مناطق الحوش والسدود هذه اكثر المناطق حساسية حيث تكون مهيئة لجذب وتجمع الزريعة اكثر من غيرها ، وهو ما يؤدى الى عدم اخذ البحيرة لوضعها الطبيعى بعودة تلك الزريعة بعد نموها ، وبحرم البحيرة من الامهات المستقبلة اللازمة لاستكمال دورة حياتها بتغذية البحيرة بالزريعة ، هذا فضلا عن ان طرق الصيد المتبعة فى مناطق الحوش والسدود تقضى على نسبة كبيرة من الاسماك دون الحجم او الوزن الاقتصادى .

— تاثر المصايد المصرية خاصة الشواطئ البحرية تاثرا شديدا بالتفجيرات المتتالية التى تقوم بها شركات التنقيب عن البترول ، والقاء مصانع تكرير البترول لمخلفاتها بالبحر الاحمر وقناة السويس ، مما ادى الى انخفاض الثروة السمكية فى اهم مناطق الصيد خاصة خليج السويس — البحيرات — الشاطئ الشمالى للدلتا ، بالاضافة الى تعرض تلك المناطق لظروف العدوان فى الستينات واوائل السبعينيات وغلق قناة السويس مدة طويلة .

— تلوث مياه الترع والمصارف وبعض البحيرات والشواطئ نتيجة زيادة استعمال المبيدات الحشرية بالزراعة او صرف مخلفات المصانع او الصرف الصحى لبعض المدن والقرى والوحدات المائية ، وهو ما يؤثر تاثيراً ضارا على طبيعة تكوين هذه المصادر ويخفض من انتاجيتها من الاسماك .

— انخفاض الانتاج من الرصيف القارى للدلتا ومن البحيرات بنحو ٣٠ الف طن تمثل ٢٥٪ من اجمالى الانتاج المحلى ، منها ٢٠ الف طن سردين فقط والباقى من الاسماك الاخرى والجمبرى واسماك القاع بعد بناء السد العالى حيث تدهورت خصوبة البيئة السمكية نتيجة نقص مياه الفيضان التى كانت مصدرا رئيسيا لتغذية الاسماك فى المصايد الرئيسية بشمال الدلتا وشرقها وكذا بالبحيرات .

- تدهور اسطول الصيد المصرى وضعف جهاز التسويق .
- هجرة عمال الصيد من مجال الانتاج السمكى الى الخارج ونزوحهم الى غيره من الحرف الاخرى ذات الدخول المرتفعة كالصناعة علاوة على توفر الرعاية الصحية والاجتماعية بها .

- عدم صدور قوانين محددة للصيد تؤدى الى زيادة الانتاج لارتباطها بالاحوال الاجتماعية لصيادى الجمهورية وعائلاتهم ، بجانب تعطل تنفيذ قانون الصيد الذى يوجد نوعا من التوافق بين المعدات المستخدمة فى الصيد ويحدد مواسم واوقات الصيد ، وهذا انعدمت الرقابة واستمرت المخالفات وتمادى الصيادون فى استنزاف البحيرات بصورة تهدد كيانها وتؤدى الى تخريبها . وليس ادل على ذلك من ان عدد رخص الصيد فى كل بحيرة لم يتغير بل زاد كما ان وحدات الصيد فى البحيرات تصل الى ثلاثة او اربعة امثال عدد الرخص بها .

- اهمال تطهير بواغيز البحيرات خاصة المنافذ بين البحيرات والبحار مما لا يتيح فرص حرية تبادل زريعة الاسماك فى المواسم المختلفة ، ولو تم ذلك التبادل لارتفعت انتاجية تلك البحيرات وتحسنت خواصها وطبيعتها نتيجة تبادل المياه بينها وبين البحار وهو ما يجعلها اكثر ملاءمة لمعيشة الاسماك .

- يؤدى ارتفاع نسبة الملوحة عن ٣٣—٣٧ جزء فى المليون الى القضاء على الاسماك النيلية وهو ما حدث ببحيرة قارون ، حيث اقتصرت الانواع التى تتواجد بها حاليا على البلطى الازرق وسمك موسى التى تتكاثر بالبحيرة ، والبورى والطوبار التى تستجلب زريعتها من المكس ودمياط سنويا ، كما تؤدى زيادة نسبة الملوحة الى قصر عمر شباك الصيد .

مشكلات عمال الصيد :

تعتبر مهنة الصيد من اشق المهن فى المجتمع ويشتغل بها حوالى ١٥٠ ألف مشتغل ، منهم نحو ٤٠ الف صياد ينتظمون فى عضوية الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك ، بينما ترعى النقابة العامة لعمال الزراعة والثروة المائية نحو ١١٠ ألف صياد ، ونتيجة للظروف الصعبة التى يمارس فيها الصيادين عملهم تعرضوا لعدة مشاكل من اهمها :

(١) انخفاض وقلة الرعاية الصحية والاجتماعية لعمال الصيد وضعف الخدمات الصحية بمناطق الانتاج والتسويق ، حيث يقضى الصيادون فترات طويلة داخل البحيرات والبحار يتعرضون خلالها لظروف جوية صعبة ومتغايرة من حرارة وبرودة ، فضلا عن انتشار حشرة الهاموش داخل البحيرات خاصة بحيرة ناصر وبحيرة قارون وينتج عن دخول هذه الحشرة الجهاز التنفسى مع هواء الشهيق كثير من الامراض الصدرية تعجز الصيادين عن القيام بعملهم .

(٢) عدم تغطية مظلة التأمينات الاجتماعية لجميع الصيادين على مستوى الجمهورية ورفع سن المعاش الى ٦٥ سنة ورغم صعوبة المهنة ومشقتها .

(٣) خوف الصيادين نتيجة عدم تأمينهم اثناء الفترات التى يمنعون فيها عن العمل اجباريا حماية للانتاج وحتى تصل الاسماك الى الاحجام والاوزان الاقتصادية المطلوبة .

(٤) عدم تواجد نموذج لعقد عمل تحدد فيه العلاقة بين عمال الصيد واصحاب المراكب التى يعملون عليها ، وعادة ما يكون أصحاب المراكب ذوى نفوذ احتكارى قوى يتحكمون فى اجور العمال وفى فترات عملهم .

(٥) ضعف الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة لاسر الصيادين .

استراتيجية تنمية واستغلال مصادر الثروة السمكية :

استهدفت استراتيجية تنمية واستغلال مصادر الثروة السمكية دعم السياسات والمشروعات بهدف تحقيق مزيد من الانتاج السمكى لرفع متوسط استهلاك الفرد من البروتين السمكى وتحقيق الامن الغذائى ، وتتضمن الخطة لتنفيذ هذه الاستراتيجية على المشروعات التالية :

(١) تنفيذ مشروع تحسين الصيد بالبحيرات باجراء التطهيرات اللازمة وانشاء الفتحات والبواغيز للمحافظة على الممرات المؤدية الى البحيرات بما يحقق تجديد مياهها وسهولة دخول الزريعة والاسماك الكبيرة للتوالد ، كما يهدف المشروع الى امداد البحيرات والمياه الداخلية بما تحتاجه من الزريعة المفرخة صناعيا وتوفير وسائل النقل المجهزة لنقل تلك الزريعة .

(٢) الاستمرار فى تنفيذ مشروع المزارع السمكية فى مساحة ٣٠ ألف فدان كما يهدف المشروع فى المدى البعيد الى تحويل اكبر قدر ممكن من المسطحات المائية والاراضى غير صالحة للزراعة الى مزارع سمكية كما تضمن المشروع شراء نحو ١٠ مفرخات صناعية لتفريخ الزريعة بمعدل نحو ١٥ مليون زريعة للمفرخ الواحد سنويا بهدف امداد المزارع التى تنفذها الدولة وكذلك المزارع الاهلية بما تحتاجه من الزريعة بالاضافة الى امداد البحيرات والمياه الداخلية باحتياجاتها من الزريعة وفى مجال المزارع السمكية ايضا فقد تم الاتفاق مع وكالة التنمية الامريكية على المساهمة فى انشاء مزارع سمكية فى مساحة ٥ الاف فدان بمحافظتى الشرقية والاسماعيلية مع انشاء مركز تدريب وارشاد بالاضافة الى اجراء البحوث التطبيقية لافضل السبل لانشاء وتشغيل المزارع السمكية كما تتضمن الاتفاق انشاء سوق سمكى واقامة مفرخ صناعى .

كما يجرى حاليا التفاوض مع البنك الدولى للانشاء والتعمير للحصول على قرض لتحويل نحو ٣٠ الف فدان اخرى الى مزارع سمكية ويقدر انتاج الفدان المزروع فى السنة الاولى بنحو ١/٢ طن يرتفع تدريجيا الى ان يصل الى نحو طن فى السنة الثالثة كما تضمن المشروع تنفيذا للسياسة العامة للدولة تشجيع القطاع الخاص للدخول فى مجال الاستزراع السمكى عن طريق تقديم المشورة الفنية ومساعدة الراغبين فى انشاء مزارع سمكية بامدادهم باحتياجاتهم من الزريعة والاعلاف وكان نتيجة لتنفيذ سياسة تشجيع القطاع الخاص فى الدخول فى مجال الاستزراع السمكى ان بلغت المساحة المنزرعة سمكيا عن طريق القطاع الخاص ما يربو على نحو ٢٠ الف فدان معظمها فى مناطق البحيرات الشمالية . وهنا تاتى المشكلة الدائمة المطروحة للبحث وهى اى البديلين افضل :

- تجفيف البحيرات الشمالية وتحويلها الى أراضى زراعية .
- تحويل اكبر قدر ممكن من تلك البحيرات الى مزارع سمكية .

ونرى ان البديل الثانى أفضل للاسباب التالية :

* اتخاذ الانتاج الحالى للفدان المائى والمقدر بنحو ٦٠ كيلو اساس لتقييم هذه المساحات بمعيار خاطىء حيث انه يجب تقييم هذه المساحات على اساس انتاجيتها بعد استزراعها سمكيا .

* بالمقارنة بين التكلفة والعائد من تجفيف واستزراع هذه المساحات وبين التكلفة والعائد من استزراع تلك المساحات سمكيا نجد انه من الافضل استغلال تلك المساحات فى الاستزراع السمكى بالاضافة الى سرعة الحصول على عائد اقتصادى فى حالة تنفيذ الاستزراع السمكى .

* التجربة السابقة فى بحيرة ادكو بتحويل الصيادين واسرهم الى مزارعين بعد تجفيف مساحة البحيرات ، نرى أنه من الافضل من الناحية الاجتماعية عدم تجفيف البحيرات وتحويل هذه المساحات الى مزارع سمكية وعدم تغيير مهن هذه الاسر .

* ليس من المعقول ان تقوم الدولة بصرف مبالغ طائلة فى عملية تجفيف البحيرات الشمالية وتحويلها الى اراضى زراعية تقل من ناحية الجدارة الانتاجية بكثير عن الاراضى القديمة وفى نفس الوقت تستقطع اجزاء من اجود الاراضى وتحولها الى مزارع دواجن لتوفير البروتين الحيوانى .

(٣) كما تضمنت الخطة تنفيذ السياسات التالية :

١ـ انشاء المجلس الاعلى للثروة المائية .

٢ـ استضافة مجموعة العمل التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة التابعة للبنك الدولى والتى تقوم بدراسة البحر الاحمر بهدف رفع مستوى الصيد والصيادين ويشترك فى هذا المشروع كافة الدول المطلة على البحر الاحمر .

٣ـ تشكيل قوات حراسة المسطحات المائية وتوزيعها على كافة المحافظات لمباشرة تنفيذ قوانين الصيد ومنع المخالفات والمحافظة على الامن وضمان سلامة الرخص .

٤ـ التوسع فى اجراء الدراسات البيولوجية حتى يمكن تربية اصناف وسلالات من الاسماك سريعة النمو .

٥ـ الاستمرار فى عمليات المسح لمصادر الانتاج للتعرف على اماكن المخزون السمكى .

٦ـ استخدام الطرق الحديثة فى نقل الاسماك والزريعة حتى يمكن تقليل نسبة الفاقد الى اقل حد ممكن .

٧ـ الاهتمام بانشاء مصانع الثلج واقامة الثلاجات التابعة وبصفة خاصة فى السويس والغردقة والاسكندرية واسوان ٠

٨ـ العمل على الدخول فى اتفاقيات مع الدول الصديقة للصيد فى مياهها الاقليمية وبصفة خاصة الدول التى تشتهر مياهها الاقليمية بغزارة انتاجها مثل موريتانيا والمغرب والصومال ٠

٩ـ العمل على سرعة اصدار قانون الصيد وقانون منع التلوث ٠

١٠ـ منع الصيد فى خليج السويس والبحيرات الشمالية وقارون خلال الفترات التى حددها معهد علوم البحار لضمان نمو الاسماك للحجم الاقتصادى ٠

١١ـ العمل على توفير الاعلاف اللازمة للمزارع السمكية باسعار مناسبة سواء تلك التى يمتلكها القطاع العام او الخاص ٠

(٤) وفى مجال استغلال مصادر الثروة السمكية لا بد من ابراز النقاط التالية :

١ـ لما كان نحو ٩٠٪ من الانتاج السمكى بمصر يتحقق عن طريق القطاع الخاص والتعاونى فقد تضمنت الخطة تنفيذ مشروع دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك بهدف زيادة قدرة الجمعيات التعاونية المالية بما يمكنها من التوسع فى اقراض صائدى الاسماك قروضا عينية ونقدية بدون فائدة لمعاونتهم فى شراء معدات الصيد وانشاء وحدات جديدة أو تجديد الوحدات القائمة بما ينعكس اثره على الانتاج السمكى ٠

٢ـ نظرا للاهمية البالغة لاسطول الصيد من اعالى البحار فى تحقيق تنمية سريعة للانتاج السمكى ، وكذلك نظرا لضخامة رؤوس الاموال التى تستثمر فيه بما استدعى الدولة لانشاء اسطول الصيد من اعالى البحار وبالرغم من الظروف التى تمر بها الشركة فان موضوع تخطيط تطوير اسطول الصيد وترشيد تشغيله تمثل اهمية خاصة فان الخطة تضمنت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ مشروع تطوير ودعم اسطول الصيد بالمراكب التى تتناسب واساليب الصيد الحديثة من اعالى البحار ونظرا لعدم وجود فرص بديلة امام المسئولين بالشركة فى ظل الظروف الحالية وعدم وجود مناطق لصعوبة العمل فى

المياه العربية فقد تم التعاقد مع الجانب السويدى للعمل فى المياه الكندية فى المحيط الاطلنطى حيث ان توقف الاسطول يحقق خسائر فادحة سواء من الناحية المادية او المعنوية لذلك كان من الضرورى الاتفاق مع الجانب السويدى والذى ينعكس آثاره فيما يلى :

- يحقق الاتفاق تغطية التكاليف المتغيرة للسفن المستهدف تشغيلها بالكامل مع تحقيق فائض يسهم فى خفض التكاليف الثابته بنفس القدر .
- يحقق الاتفاق للشركة عائدا بالعملات الاجنبية يدعم الاقتصاد القومى .
- يحقق الاتفاق للاطقم العاملة على المراكب بممارسة العمل فى مياه اخرى غير تلك المياه التقليدية التى تعودوا عليها وحرموا منها نتيجة الظروف السياسية الا انه يجب ان تنطوى سياسة الشركة فى المدى البعيد على سرعة الدخول ضمن شركات مشتركة مع الدول العربية والدول الصديقة خصوصا التى تتميز مياهها الاقليمية بوفرة المخزون السمكى مثل المغرب وموريتانيا والصومال .

٣ـ فى ظل سياسة السلام وامكانية الصيد فى البحر الابيض من العريش شرقا الى السلوم غربا كان لزاما ان تستهدف الخطة دعم اسطول الصيد التابع لشركة المصايد الشمالية لذلك تضمنت الخطة الاستثمارية للشركة الاستثمارات اللازمة لتطوير اسطول الجر وتدعيمه بمركبين سنويا بالاضافة الى تطوير اسلوب صيد الاسفنج باستخدام اجهزة الغوص الخفيفة .

٤ـ نظرا للسياسة العامة للدولة فى دعم سياسة الانفتاح وانعكاس اثر ذلك على نشاط الشركة المصرية لمعدات الصيد حيث كانت الشركة هى المستورد الوحيد لمعدات الصيد لكل من القطاعين العام والخاص ، وفى ظل الانفتاح ودخول كثير من الافراد والجمعيات والشركات فى المنافسة فى استيراد هذه المعدات ، فما كان امام المسئولين عن الشركة الا العمل على تطوير سياستها والتوسع فى اغراضها والقيام بتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة مثل انشاء الفراقات الميكانيسة والثلاجات الثابته ومشروعات تطوير اسلوب صناعة مراكب الصيد .

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (١٤)

التنمية الزراعية فى مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الثالث

الإطار التنظيمى والسياسات الزراعية

يوليو ١٩٨٠

التنمية الزراعية في مصر

ماضيها وحاضرها

الجزء الثالث

الإطار التنظيمي والسياسات الزراعية

الفصل الثامن

تطور أوضاع الحيازات والملكيات الزراعية

عرفت الزراعة المصرية ، منذ استقرت بها الملكية الفردية للأرض الزراعية قرب نهاية القرن الماضي ، ثلاثة أنواع أو أشكال من الحيازة الزراعية هي :

- حيازات بالملكية : وفيها يكون الحائز والمالك شخص واحد يجمع في يده في وقت واحد حق الرقبة وحق الانتفاع أو الحيازة للأرض التي تتكون منها حيازته .
- حيازات بالايجار : وفيها يكون الحائز شخص آخر غير المالك ، أي أن امتلاك حق الرقبة يكون منفصلا عن امتلاك حق الانتفاع أو الحيازة .
- حيازات مختلطة : والحائز لهذا النوع من الحيازات هو في الاساس مالك ، أما الأرض فجزء منها مملوك والآخر مستأجر ، أي أن الحائز يجمع في يده بين حق الرقبة وحق الانتفاع بالنسبة لجزء من الأرض المكونة لحيازته ، ويتمتع بمجرد حق الانتفاع فقط بالنسبة للجزء الآخر منها .

تطور أوضاع الحيازات :

وعلى ضوء هذا التقسيم للحيازات الزراعية يمكن القول بأن هناك ملاك يزرعون أو يشرفون بأنفسهم على زراعة أراضيهم كلها أو جزء منها ، وأن هناك من لا يملك أرضا على الاطلاق ولكنه في نفس ذات الوقت يزرع و / أو يشرف على زراعة أرض حصل عليها بطريق التأجير من مالك أو أكثر ، كما وأن هناك أيضا ملاك لا يكتفون بزراعة الأرض التي يمتلكونها فيضيفون اليها بطريق التأجير أرضا أخرى مملوكة لغيرهم .

وهذا التقسيم يفسر ما يلاحظ من انخفاض في المجموع الكلي لعدد الحيازات الزراعية بالمقارنة بالمجموع الكلي لعدد الملكيات الزراعية في عامي ١٩٥٠ و ١٩٦١ (وهما آخر عامين تتوفر عنهما بيانات تمكن من اجراء مثل هذه المقارنة) . ففي عام ١٩٥٠ كان مجموع عدد الملكيات الزراعية حوالي ٢٫٧٦١ مليون ملكية بينما كان مجموع عدد الحيازات الزراعية حوالي ١٫٠٠٣ مليون حيازة أي ما يعادل حوالي ٣٦٫٣٣٪ من مجموع عدد الملكيات . وفي عام ١٩٦١ بلغ مجموع عدد الملكيات الزراعية حوالي ٣٫٠٧٢ مليونا ، ومجموع عدد الحيازات الزراعية حوالي ١٫٦٤٢ مليونا أي ما يعادل حوالي ٥٣٫٤٥٪ من مجموع عدد الملكيات الزراعية .

ولعله من الجدير بالملاحظه أن عدد الحيازات كان أقل من عدد الملكيات ، فى العامين المذكورين فى فئة الأقل من خمسة أفدنة فقط . ففى عام ١٩٥٠ كان عدد الملكيات فى فئة الأقل من خمسة أفدنه حوالى ٢٫٦٠٠ مليون ملكية(١) بينما كان عدد الحيازات بها حوالى ٧٨٧ ألف حيازة(٢) أى ما يعادل حوالى ٢٥٫٣٠ ٪ من عدد الملكيات(٣) . وفى عام ١٩٦١ بلغ عدد الملكيات فى هذه الفئة حوالى ٢٫٩١٢ مليونا(٤) وعدد الحيازات حوالى ١٫٣٨١ مليونا أى ما يوازى حوالى ٤٧٫٤٣ ٪ من مجموع عدد الملكيات . وهذا يعنى أن نسبة قد تصل الى حوالى ٧٠ ٪ و ٥٣٪ من عدد الملاك لأقل من خمسة أفدنه فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦١ على التوالى قد تخلت عن حق الانتفاع بالأرض التى تملكها وأسقطته الى آخرين فى نفس الفئة و/ أو فى فئة أعلا .

وخلافا لفئة الأقل من خمسة أفدنه كان عدد الحيازات أكبر من عدد الملكيات فى الفئات الأعلى ففى عام ١٩٥٠ كان مجموع عدد الملكيات فى الفئه ٥ ـ ١٠ أفدنه حوالى ٨٠ ألف ملكيه(٥) بينما كان مجموع عدد الحيازات بها حوالى ١٢٢ ألف حيازة(٦) أى ما يعادل حوالى ١٥٢٫٥ ٪ من عدد الملكيات وفى نفس العام بلغ عدد الملكيات فى فئة عشرة أفدنة فأكثر حوالى ٨٠٫٤ ألف ملكية(٧) كما بلغ عدد الحيازات بها حوالى ٩٤ ألف حيازة(٨) أى ما يعادل حوالى ١١٦٫٨ ٪ من عدد الملكيات . أما فى عام ١٩٦١ فكان عدد الملكيات حوالى ٨١٫٩ ألف ملكية(٩) وحوالى ٧٨ ألف ملكية فى فئتى ٥ ـ ١٠ أفدنة وعشرة أفدنة فأكثر على التوالى بينما كان عدد الحيازات فيهما حوالى ١٧٠ الف حيازة(١٠) وحوالى ٩٠٫٩ ألف حيازة أى بنسبة حوالى ٢٠٧٫٦٪ وحوالى ١١٦٫٥٪ من عدد الملكيات بهما على التوالى .

---

(١) الاحصاء السنوى العام سنه ١٩٥١ ـ ١٩٧٢ ، ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .
(٢) التعداد الزراعى العام سنة ١٩٥٠ ، الجزء الأول ، ص ص ٢ ـ ٣ .
(٣) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٦٤ ، ص ص ٥٨ ـ ٦١ .
(٤) التعداد الزراعى الرابع سنة ١٩٦١ ، الجزء الأول ، القسم الأول ص ١١٧ .
(٥) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .
(٦) التعداد الزراعى العام سنة ١٩٥٠ ، الجزء الأول ، ص ص ٢ ـ ٣ .
(٧) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .
(٨) التعداد الزراعى العام سنة ١٩٥٠ ، الجزء الأول ، ص ص ٢ ـ ٣ .
(٩) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٦٤ ، ص ص ٥٨ ـ ٦١ .
(١٠) التعداد الزراعى الرابع سنة ١٩٦١ ، الجزء الأول ، القسم الأول ، ص ١١٧ .

وفيما يتعلق بالمساحة بلغت نسبة مساحة الحيازات الى مساحة الملكيات فى فئة الأقل من خمسة أفدنه حوالى ٦٧ر٦٢ ٪ و ٩٣ر٢١ ٪ فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦١ على التوالى . وقد بلغت هذه النسبه حوالى ٥٤ر٢ ٪ و ١٩٥ر٣ ٪ فى فئه ٥ — ١٠ أفدنه وحوالى ١١٧ر٣٪ و ١٠٣ر٧٪ فى فئة عشرة أفدنه فأكثر فى العامين المذكورين على التوالى . وقد يكون من الجدير بالاشارة هنا أن مجموع مساحة الحيازات تزيد بحوالى ٣ ٪ و ٨٪ عن مجموع مساحة الملكيات فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ على التوالى وذلك راجع الى تأجير أراضى الدولة الى الأفراد ومن ثم فان هذه الأراضى لا تظهر فى توزيع الملكية الزراعية ولكن تظهر فى توزيع الحيازة الزراعية وكلاهما كما هو معروف يتم على اساس فردى .

ويمكن تلخيص التطور الذى حدث فى العلاقة بين الحيازات والملكيات الزراعية فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦١ على النحو التالى :

— ازدادت نسبة مجموع عدد ومساحة الحيازات الى مجموع عدد ومساحة الملكيات الزراعية من ٣٣ر٣٦ ٪ و ١٠٣ ٪ على التوالى فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٤٥ر٥٣٪ و ١٠٨ ٪ على التوالى فى عام ١٩٦١ .

— ازدادت نسبة عدد ومساحة الحيازات الى عدد ومساحة الملكيات فى فئه الأقل من خمسة أفدنه من حوالى ٢٥ر٣٠ ٪ وحوالى ٦٢ر٦٧ ٪ على التوالى فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٤٣ر٤٧ ٪ و ٢١ر٩٣٪ على التوالى فى عام ١٩٦١ .

— ازدادت نسبة الزيادة فى عدد ومساحة الحيازات الى عدد ومساحة الملكيات فى فئه ٥ — ١٠ أفدنه من حوالى ٥ر١٥٢ ٪ و ٢ر١٥٤٪ على التوالى فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٦ر٢٠٧٪ و ٤ر١٩٥ ٪ على التوالى فى عام ١٩٦١ .

— انخفضت نسبة عدد ومساحة الحيازات الى عدد ومساحة الملكيات فى فئه ١٠ أفدنة فأكثر من حوالى ٨ر١١٦ ٪ و ٣ر١١٧ على التوالى فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٥ر١١٦ ٪ و ٧ر١٠٣٪ على التوالى فى عام ١٩٦١ .

وجدير بالملاحظة أن ازدياد نسبة عدد ومساحة الحيازات الى عدد ومساحة الملكيات فى فئة الأقل من خمسة أفدنة (والذى يرجع اليه القسم الاعظم من الزيادة فى نسبة مجموع عدد ومساحة الحيازات الى مجموع عدد ومساحة الملكيات) فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ أنما يعزى أساسا الى :

— اعادة توزيع قسم من الاراضى المصادرة بمقتضى قانون الاصلاح الزراعى الاول على المنتفعين عن طريق بالتمليك فى ملكيات صغيرة (حوالى ٥ فدانين) وما اقترن بذلك من حظر تأجيرها للغير، وتوزيع قسم آخر من هذه الاراضى بالتأجير فى مساحات تقع فى حدود الفئة المذكورة مما ترتب عليه ارتفاع عدد ومساحة الحيازات فى هذه الفئة بنسبة أكبر من نسبة زيادة عدد ومساحة الملكيات بها فى الفترة المعنيه .

— توقف بعض صغار الملاك عن تأجير أراضيهم للغير خوفا من عدم القدرة على اخلائها من المستأجر اذا رغبوا فى ذلك بعد أن حرم قانون الاصلاح الزراعى طرد المستأجر من الارض طالما كان يفى بالتزاماته قبل المؤجر .

أما انخفاض نسبة عدد ومساحة الحيازات الى عدد ومساحة الملكيات فى فئة ١٠ أفدنة فأكثر فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ (رغم بقاء عدد ومساحة الحيازات أكبر من عدد ومساحة الملكيات بها) يرجع فى رأينا الى :

— حظر حيازة أكثر من خمسين فدانا بغير طريق التملك وحده .
— تحريم التأجير من الباطن .

ولقد أتاح ذلك الفرصة لزيادة عدد ومساحة الحيازات فى فئة ٥ — ١٠ أفدنة بما يفوق عدد ومساحة الملكيات بها ، عن طريق صعود بعض صغار الملاك من فئة الأقل من خمسة أفدنة الى الفئة الأعلى من خلال استئجارهم لأرض مملوكة لأكثر من مالك صغير واحد ، أو عن طريق قيام البعض من غير ملاك الاراضى الزراعية باستئجار أراضى من أكثر من مالك صغير أو من أراضى الحكومة بقدر يضعهم فى فئة متوسطى الحائزين (٥ — ١٠ أفدنة) .

وبصفة عامة تشير العلاقة بين عدد ومساحة الحيازات وعدد ومساحة الملكيات فى الفئات المختلفة الى أن صغر مساحة الملكيات فى فئة الاقل من خمسة أفدنة كان دافعا لعدد كبير من الملاك فى هذه الفئة للتخلى عن حقهم فى الانتفاع بالاراضى التى يمتلكونها واسقاط هذا الحق لاخرين سواء أكانوا ملاكا فى نفس الفئة أو فى فئات أخرى أو كانوا مجرد حائزين للارض بالاستئجار . ولعله مما يفسر ذلك أن نسبة عدد ومساحة الحيازات الى عدد ومساحة الملكيات فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ قد بلغت أدنى حد لها فى حالة العلاقة بين الحيازات والملكيات فى شريحة الأقل من فدان حيث بلغ عدد ومساحة الملكيات فى هذه الشريحة

فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٫٩٨١ مليون ملكية وحوالى ٧٨ ألف فدان على التوالى[1] بينما بلغ عدد ومساحة الحيازات بها حوالى ٢١٤ ألف حيازة و ١١٢ ألف فدان فقط[2] ، أى أن عدد ومساحة الحيازات فى شريحة الأقل من فدان كانا يعادلان حوالى ١٠٫٨ % و ١٤٫٣ % من عدد ومساحة الملكيات بها على التوالى فى عام ١٩٥٠ . وفى عام ١٩٦١ ارتفعت هذه النسبة الى حوالى ٢٠ % و ٢٣ % فيما يتعلق بالعدد والمساحة على التوالى نتيجة لزيادة عدد ومساحة الحيازات فى هذه الشريحه فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ بنسبة أكبر من زيادة عدد ومساحة الملكيات فى نفس الفترة فقد بلغ عدد ومساحة الملكيات بها فى عام ١٩٦١ الى حوالى ٢٫١٥٨ مليون ملكية وحوالى ٩١٦ ألف فدان[3] بينما ازداد عدد ومساحة الحيازات بها الى حوالى ٤٣٤ الف حيازة و ٢١١ الف فدان[4] .

ان ضآلة مساحة الملكية وعجزها عن استيعاب عمل المالك وأفراد أسرته وعن امداده بدخل يكفى لتغطية الاحتياجات المعيشية له ولأسرته دفع قسما من صغار ملاك الأراضى الزراعية الى استئجار مساحات اضافية من الارض لزراعتها وتعويض عجز ملكياتهم عن استيعاب عملهم وعمل أفراد أسرهم وعن امدادهم بدخل كاف . وفى المقابل دفع نفس السبب قسما أكبر من صغار الملاك الى تأجير أراضيهم لآخرين من الملاك فى نفس الفئة أو فى غيرها أو لزراع لا يمتلكون أرضا على الاطلاق . ويتزايد عدد أفراد القسم الاخير ونسبتهم الى مجموع الملاك فى شريحة ما كلما صغر حجمها كما هو الحال فى شريحة الاقل من فدان . فمن بين حوالى ١٫٩٨١ مليون مالك فى شريحه الاقل من فدان فى عام ١٩٥٠ كان هناك حوالى ١٧٨٫٥ ألف مالك أى حوالى ٩ % يزرعون أرضهم فقط بأنفسهم بينما كان هناك ٤٠٦٤ مالكا آخرون أى حوالى ٢٫٠ % يستأجرون مساحات اضافية من الارض مع بقائهم فى نفس الشريحة . ومن بين حوالى ٢٫٦ مليون مالك فى فئة الاقل من خمسة أفدنه كان هناك فى نفس العام حوالى ٥٤١ ألف مالك أى حوالى ٢٠٫٨ % يزرعون أرضهم فقط بأنفسهم وحوالى ٨٦ ألف مالك أى حوالى ٣٫٣ %[5] يستأجرون مساحات اضافية من الارض مع بقائهم فى نفس الفئه . أما الذين كانوا يزرعون أراضيهم فقط بأنفسهم فى فئة ٥ - ١٠ أفدنه فقد بلغوا فى عام ١٩٥٠ أيضا حوالى ٦٧ ألف مالك بنسبه حوالى ٨٣٫٤ % من مجموع الملاك فى هذه الفئة والبالغ ٨٠٠٥٩ مالكا بينما كان فى نفس الفئة حوالى ٢٨ ألف حائز يحوزون أرضا بعضها مملوك لهم والبعض الآخر مستأجر من ملاك آخرين[6] . فلو فرضنا أن جميع الملاك فى

(١) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، ص ص ١٣٨ - ١٣٩ .
(٢) التعداد الزراعى العام سنة ١٩٥٠ ، الجزء الأول ، ص ص ٢ - ٣ .
(٣) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٦٤ ، ص ص ٥٨ - ٦١ .
(٤) التعداد الزراعى الرابع سنة ١٩٦١ ، الجزء الأول ، القسم الأول ، ص ٧ .
(٥) التعداد الزراعى العام سنة ١٩٥٠ ، الجزء الأول ، ص ص ٥٦ - ٥٧ .
(٦) المرجع السابق .

فئة ٥ — ١٠ أفدنة أما يزرعون بأنفسهم أرضهم فقط أو يستأجرون بالاضافة اليها مساحات أخرى لكان معنى ذلك أن حوالى ١٤٫٨ ألف مالك صغير قد صعدوا عن طريق الاستئجار الى فئة متوسطى الحائزين ولو افترضنا أن كافة الحائزين لحيازات مختلطة فى فئه ٥ — ١٠ أفدنة هم أصلا ملاك فى فئة الاقل من خمسة أفدنة لكان معنى ذلك أن حوالى ٢٨٫١ ألف مالك صغير قد صعدوا عن طريق استئجار الارض الى فئة الحائزين المتوسطين (٥ — ١٠ أفدنة) . ومن ثم يمكن القول بأن نسبة تتراوح بين حوالى ٠٫٦٪ و ١٫١٪ من مجموع الملاك فى فئة الاقل من خمسة أفدنة قد صعدت عن طريق استئجار مساحات اضافية من الأرض الى فئة الحائزين المتوسطين (٥ — ١٠ أفدنة) . كذلك يمكن القول أيضا بأن مجموع الحائزين من صغار الملاك فى فئة الحيازات الاقل من خمسة أفدنة و ٥ — ١٠ أفدنة قد تراوح فى عام ١٩٥٠ بين حوالى ٦٤١٫٧ ألف و ٦٥٥ ألف مالك أى ما يتراوح بين حوالى ٢٤٫٧٪ و ٢٥٫٢٪ من مجموع عدد صغار الملاك البالغ حوالى ٢٫٦ مليون مالك فى ذلك العام ، بينما أسقط الاخرون والذين يتراوح عددهم بين حوالى ١٫٩٥٨ مليون و ١٫٩٤٥ مليون مالك (حوالى ٧٥٫٣٪ و ٧٤٫٨) حق الانتفاع بأراضيهم لآخرين واكتفوا هم بالعمل كعمال بالاجر فى الزراعة نفسها أو تركوها كلية للعمل فى مجال أو قطاع آخر داخل الريف أو خارجه .

وفى فئة عشرة أفدنة فأكثر كان هناك حوالى ٥٠٫٥ ألف مالك (أى حوالى ٦٢٫٨٪ من عدد الملاك فى هذه الفئة البالغ فى عام ١٩٥٠ حوالى ٨٠٫٤ ألف مالك) يحوزون بأنفسهم أراضيهم فقط . وفى نفس الفئة كان هناك حوالى ٢٤ ألف حائز يحوزون حيازات مختلطة . فلو أفترضنا أن جميع من يحوزون حيازات مختلطة فى هذه الفئة هم أصلا ملاك فيها لكان معنى ذلك أن هناك حوالى ٥٫٩ ألف مالك يمثلون حوالى ٧٫٤ ٪ من عدد الملاك بهذه الفئة يسقطون حق الانتفاع بأراضيهم أو حيازاتها للغير . أما اذا افترضنا أن جميع الحائزين لحيازات مختلطه فى فئة عشرة أفدنة فأكثر هم من الملاك الواقعين فى فئه ٥ — ١٠ أفدنه والذين صعدوا عن طريق استئجار الأرض من الغير الى فئة الحائزين لعشرة أفدنة فأكثر لارتفع عدد الملاك فى فئة عشرة أفدنة فأكثر الذين اسقطوا حق الانتفاع بأراضيهم للغير الى حوالى ٢٩٫٩ الف مالك يمثلون حوالى ٣٧٫٢٪ من مجموع عدد الملاك بهذه الفئة . أى أن نسبة الملاك فى فئة عشرة أفدنة فأكثر الذين يتخلون للغير عن حيازة أراضيهم قد تراوحت فى عام ١٩٥٠ بين حوالى ٧٫٤٪ و ٣٧٫٢٪ من عدد الملاك فى هذه الفئة . ولكن لما كان مجموع الملاك فى فئة ٥ — ١٠ أفدنة يبلغ حوالى ٨٠ ألف مالك منهم حوالى ٦٦٫٧ ألف مالك يزرعون أراضيهم فقط بأنفسهم فان من يمكن أن يصعد منهم باستئجار الارض الى فئه الحائزين لعشرة أفدنة فأكثر لا يمكن أن يتجاوز حوالى ١٣٫٣ ألف مالك على فرض أن أحدا من الملاك فى فئة ٥ — ١٠ أفدنة لا يحوز حيازة مختلطة بها . لذلك فإن عدد الملاك فى فئة عشرة أفدنة فأكثر الذين يشغلون تماما

عن حق الانتفاع بأراضيهم لملاك فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة لا يمكن أن يتجاوز بدوره حوالى ١٣ر٣ ألف مالك وذلك بفرض استبعاد صعود ملاك فى فئة الأقل من خمسة أفدنة باستئجار الأرض من الغير الى حائزين لحيازات مختلطة فى فئة عشرة أفدنة فأكثر وهو فرض يتفق مع الواقع الا فى حالات نادرة جدا . ومن ثم يمكن القول بأن عدد الملاك فى فئة عشرة أفدنة فأكثر الذين كانوا يسقطون تماما حق الانتفاع بأراضيهم للغير قد تراوح فى عام ١٩٥٠ بين حوالى ٩ر٥ ألف وحوالى ٢٠ر١٩ ألف مالك أى بين حوالى ٤ر٧٪ و ٢٤٪ من مجموع عدد الملاك فى هذه الفئة فى ذلك العام .

ومما تقدم يمكن القول أيضا بأن عدد الملاك فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة الذين أسقطوا تماما حق الانتفاع بأراضيهم للغير قد تراوح فى عام ١٩٥٠ بين صفر وحوالى ١٣ر٣ ألف مالك أى بين صفر ٪ وحوالى ١٦ر٦ ٪ من عدد الملاك فى هذه الفئة . وهكذا بلغت نسبة الملاك الفائبين فى عام ١٩٥٠ أقصاها فى فئة الأقل من خمسة أفدنة حيث تراوحت بين حوالى ٧٤ر٨٪ و ٧٥ر٣ ٪ بينما بلغت أدناها فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة حيث تراوحت بين صفر ٪ وحوالى ١٦ر٦٪ .

تطورت هذه الصورة فى عام ١٩٦١ على النحو التالى :

- شريحة الاقل من فدان : كان عدد الملاك فى هذه الشريحة حوالى ٢ر١٥٨ مليون مالك منهم حوالى ٢٠٥ ألف مالك أى حوالى ٩ر٥ ٪ يزرعون بأنفسهم أراضيهم فقط وحوالى ٦٠ر٥ ألف مالك أى حوالى ٢ر٨ ٪ يستأجرون مساحات اضافية من الغير مع بقائهم فى نفس الفئة (١) .
- فئة الأقل من خمسة أفدنة : بلغ عدد الملاك حوالى ٢ر٩١٢ مليون مالك منهم حوالى ٥٢٦ر٥ ألف مالك (حوالى ١ر١٨٪) يزرعون بأنفسهم أراضيهم فقط وحوالى ٣٨٢ ألف مالك (حوالى ١ر١٣ ٪) يستأجرون الى جانب الارض التى يمتلكونها مساحات أخرى من الغير مع بقائهم فى نفس الفئة (٢) . أى أن نسبة من يحوزون أرضهم بأنفسهم من الملاك فى هذه الفئة قد ارتفعت من حوالى ١ر٢٤٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٢ر٣١٪ فى عام ١٩٦١ ، ربما كنتيجة للاصلاح الزراعى .

---

(١) التعداد الزراعى الرابع سنة ١٩٦١ ، الجزء الأول ، القسم الأول ، ص ٥٢ .

(٢) المرجع السابق .

فئة من ٥ — ١٠ أفدنة : بلغ عدد الملاك حوالى ٩ر٨١ ألف مالك منهم حوالى ٥٦ ألف مالك (حوالى ٦ر٦٨ ٪) يحوزون بأنفسهم أرضهم فقط ٠ وفى نفس الوقت بلغ عدد الحائزين لحيازات مختلطة حوالى ٥ر٧٣ ألف حائز [1]٠ فلو فرض أن جميع الملاك فى هذه الفئة يحوزون بأنفسهم أرضهم فقط أو يستأجرون الى جانبها أراضى مملوكة للغير لكان معنى ذلك أن حوالى ٨ر٤٧ ألف مالك صغير قد صعدوا عن طريق استئجار الارض الى فئة متوسطى الحائزين (٥ — ١٠ أفدنة) ، أما لو فرض أن جميع الحائزين لحيازات مختلطة فى هذه الفئة هم أصلا ملاك فى فئة الأقل من خمسة أفدنة لكان معنى ذلك أن حوالى ٥ر٧٣ ألف مالك صغير قد صعدوا عن طريق استئجار الاراضى الى فئة الحائزين المتوسطين (٥ — ١٠ أفدنة) ٠ وبذلك يمكن القول بأن نسبة تتراوح بين ٦ر١ ٪ و ٥ر٢ ٪ من مجموع الملاك فى فئة الأقل من خمسة أفدنة قد صعدت باستئجار مساحات من أراضى الغير الى فئة متوسطى الحائزين (٥ — ١٠ أفدنة) ٠ ويمكن القول أيضا بأن مجموع عدد الحائزين من صغار الملاك فى فئتى الحيازات الاقل من خمسة أفدنة و ٥ — ١٠ أفدنة قد تراوح بين حوالى ٥ر٩٥٦ ألف و ٢ر٩٨٢ ألف مالك أى ما يتراوح بين حوالى ٨ر٣٢٪ و ٧ر٣٣ ٪ من صغار الملاك البالغ حوالى ٢ر٩١٢ مليونا ٠ أما الملاك الآخرون فى هذه الفئة والذين يتراوح عددهم بين حوالى ٦ر٩٥٦ مليونا وحوالى ٠ر٩٣٠ر١ مليونا (حوالى ٢ر٨٧٪ و ٣ر٦٦٪) فقد اسقطوا حق الانتفاع بأراضيهم لآخرين واكتفوا بالعمل لقاء أجر فى الزراعة أو فى غيرها ، أو بالعمل فى مهنة أو حرفة أخرى غير الزراعة ٠

— فئة ١٠ أفدنة فأكثر : بلغ عدد الملاك بهذه الفئة حوالى ٧٨ ألف مالك منهم حوالى ٤ر٤٠ ألف مالك (حوالى ٨ر٥١ ٪) يحوزون بأنفسهم أراضيهم فقط ٠ وفى الوقت نفسه كان هناك فى هذه الفئة حوالى ٥ر٣٩ ألف حائز يحوزون حيازات مختلطة [2] فلو فرض أن جميع الملاك فى هذه الفئة يحوزون حيازات مختلطة بها لكان معنى ذلك أنه كان هناك حوالى ٤ ألف مالك قد صعدوا عن طريق استئجار الارض من فئة ٥ — ١٠ أفدنة ، غالبا ، الى فئة عشرة أفدنة فأكثر ولكن اذا افترضنا أن جميع الحائزين لحيازات مختلطة من الملاك من فئة ٥ — ١٠ أفدنة يحوزونها فى فئة عشرة أفدنة فأكثر بعد أن صعدوا باستئجار الأرض الى الفئة الاخيرة والذين يبلغ عددهم حوالى ٧ر٢٥ ألف مالك فان عدد الملاك فى هذه الفئة الذين يحوزون أراضيهم بأنفسهم يصبح حوالى ٢ر٥٤ ألف مالك يعادلون حوالى ٥ر٦٩٪ من مجموع عدد الملاك بها ومن ثم تكون نسبة الملاك فى هذه الفئة الذين أسقطوا تماما للغير حق الانتفاع بأراضيهم حوالى ٥ر٣٠٪ من مجموع الملاك بها ٠ ومعنى ذلك أن نسبة الملاك فى فئة عشرة أفدنة فأكثر الذين يتخلون للغير عن حيازة أراضيهم قد تراوحت فى عام ١٩٦١ بين صفر ٪ وحوالى ٥ر٣٠ ٪ من مجموع الملاك بها ٠ وبالنسبة لفئة ٥ — ١٠ أفدنة تراوحت هذه النسبة بين صفر وحوالى ٦ر٢٩ ٪ من مجموع عدد الملاك بها ٠

(١) المرجع السابق ٠ (٢) المرجع السابق ٠

يتضح مما تقدم أن هناك :

- ملاك يزرعون أو يحوزون بأنفسهم الارض التى يمتلكونها فقط .
- ملاك يزرعون أو يحوزون بأنفسهم الارض التى يمتلكونها بالاضافة الى مساحات اضافية يستأجرونها من ملاك آخرين .
- ملاك لا يزرعون أو يحوزون أرضا على الاطلاق وانما يتخلون عن حيازة ما يمتلكونه من أراضى لآخرين سواء كانوا ملاك أراضى أو مجرد مستأجرين لها .

تطور نسبة ملاك الأراضى الغائبين فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦١ :

تعرف فئة ملاك الأراضى الزراعية الذين لا يزرعون أو يحوزون ارضا على الاطلاق باسم الملاك الغائبين ويمكن حساب عددهم باستخدام المعادلتين التاليتين :

مجموع عدد الملاك الحائزين = مجموع عدد الحائزين — مجموع عدد المستأجرين (١)

أو مجموع عدد الملاك الحائزين = مجموع الحيازات بالملكية + مجموع الحيازات المختلطة (١)

وباستخدام المعادلتين المذكورتين يمكن حساب عدد الملاك الغائبين فى الزراعة المصرية عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦١ على النحو التالى :

— الملاك الغائبون فى عام ١٩٥٠ =

مجموع عدد الملاك الحائزين = ١٠٠٣٠٢٣ — ٢٠٦٧٥١ = ٧٩٦٢٧٢ مالك

أو مجموع عدد الملاك الحائزين = ٦٥٨٠٢٦ + ١٣٨٢٤٦ = ٧٩٦٢٧٢ مالك

مجموع عدد الملاك الغائبين = ٢٧٦٠٦٦١ — ٧٩٦٢٧٢ = ١٩٦٤٣٨٩ مالك

النسبة المئوية لمجموع عدد الملاك الغائبين الى مجموع عدد الملاك = $\frac{١٩٦٤٣٨٩ \times ١٠٠}{٢٧٦٠٦٦١}$

= ٧١٫٢ %

وتختلف أنصبة الفئات المختلفة من مجموع عدد الملاك الغائبين تبعا للفروض الثلاثة التالية :

الفرض الأول : جميع الملاك فى الفئة ٥ — ١٠ أفدنة حائزون بها .

الفرض الثاني : جميع الحائزين لحيازات مختلطه فى الفئة ٥ ـ ١٠ أفدنة ملاك فى فئة الأقل من خمسة أفدنه صعدوا باستئجار الارض الى فئة الحائزين ٥ ـ ١٠ أفدنة .

الفرض الثالث : جميع الحائزين لحيازات مختلطة فى فئة ١٠ أفدنة فأكثر ملاك فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة صعدوا باستئجار الارض الى فئة الحائزين لعشرة أفدنة فأكثر .

وتبعا لهذه الفروض الثلاثة كان نصيب الفئات المختلفه من مجموع عدد الملاك الغائبين كما يلى :

فئة الاقل من خمسة أفدنة :

الفرض الأول : عدد الملاك الغائبين = مجموع عدد الملاك ـ عدد الملاك الحائزين

= ٢٦٠٠٢٠٦ ـ ٦٤١٧٢٩ = ١٩٥٨٤٧٧ مالك

% من مجموع عدد الملاك الغائبين = $\frac{١٩٥٨٤٧٧ \times ١٠٠}{١٩٦٤٣٨٩}$ = ٩٩ر٧ %

الفرضان الثاني والثالث : عدد الملاك الغائبين = ٢٦٠٠٢٠٦ ـ ٦٥٤٠٤٣ = ١٩٤٥١٦٣ مالك

% من مجموع عدد الملاك الغائبين = ٩٩ % .

فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة :

الفرضان الأول والثالث : عدد الملاك الغائبين = ٨٠٠٥٩ ـ ٨٠٠٥٩ = صفر

الفرض الثاني : عدد الملاك الغائبين = ٨٠٠٥٩ ـ ٦٦٧٤٥ = ١٣٣١٤ مالك

% من مجموع عدد الملاك الغائبين = ٧ر٠ %

فئة ١٠ أفدنة فأكثر :

الفرضان الأول والثاني : عدد الملاك الغائبين = ٨٠٣٩٦ ـ ٧٤٤٨٤ = ٥٩١٢ مالك

% من مجموع عدد الملاك الغائبين = ٣ر %

الفرض الثالث : عدد الملاك الغائبين = ٥٩١٢ + عدد الملاك الغائبين فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة فى الفرض الثانى .

= ٥٩١٢ + ١٣٣١٤ = ١٩٢٢٦ مالك

% من مجموع الملاك الغائبين = ١ %

وهكذا يتضح أن الملكية الغائبة فى الزراعة المصريه عام ١٩٥٠ تركزت أساسا فى فئة الملكيات الصغيره (أقل من خمسة أفدنة) فيما عدا نسبة ضئيلة موزعة على فئتى ٥ ـ ١٠ أفدنة و ١٠ أفدنه فأكثر . كذلك يتضح أن نسبة الملكية الغائبة تبلغ أدنى حد لها (بل وتكاد تصل الى الصفر) فى فئه ٥ ـ ١٠ أفدنه باستثناء حالة الفرض الثانى وهو مستحيل الحدوث فى الواقع حيث يستحيل أن يقتصر جميع الملاك فى هذه الفئة أما على زراعة أراضيهم فقط واما على تأجيرها كلية للغير . كما ينبغى هنا أيضا الاشارة الى وجود نوع من الملكية الغائبة نعتقد بوجوده فى فئات ٥ ـ ١٠ أفدنه وعشرة أفدنه فأكثر بدرجة أكبر منه فى فئة الاقل من خمسة أفدنة . ونقصد بهذا النوع من الملكية الغائبة قيام بعض الملاك بزراعة أراضيهم على الذمة رغم أشتغالهم بمهن أو وظائف أخرى غير العمل بالزراعة ورغم اقامتهم بعيدا عن القرى التى توجد بها أراضيهم . ومع ذلك فان هؤلاء لا يعتبرون من وجهة نظر الاحصاءات الرسمية ملاك غائبون وانما يعتبرون حائزون يسرى عليهم ما يسرى على غيرهم من الحائزين المقيمين بجوار أراضيهم فى القرى .

الملاك الغائبون فى عام ١٩٦١

مجموع عدد الملاك الحائزين = ١٦٤٢١٦٠ ـ ٥٢٣٨٢٦ = ١١١٨٣٣٤ مالك

أو مجموع عدد الملاك الحائزين = ٦٢٣١٧٠ + ٤٩٥١٦٤ = ١١١٨٣٣٤ مالك

مجموع عدد الملاك = ٣٠٧٢٣١٥ ـ ١١١٨٣٣٤ = ١٩٥٣٩٨١ مالك

نسبة مجموع عدد الملاك الغائبين الى مجموع عدد الملاك = $\frac{١٩٥٣٩٨١ \times ١٠٠}{٣٠٧٢٣١٥}$ = ٦٣٫٦ %

وتختلف أنصبة الفئات المختلفة من مجموع عدد الملاك الغائبين تبعا للفروض الثلاثة التاليـة :

الفرض الأول : جميع الملاك فى فئة ١٠ أفدنة فأكثر حائزون بها وجميع الملاك فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة حائزون بها وبفئة ١٠ أفدنة فأكثر .

الفرض الثانى : جميع الحائزين لحيازات مختلطة فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة ملاك فى فئة أقل من خمسة أفدنة وجميع الحائزين لحيازات مختلطه من الملاك فى فئة ٥ ـ ١٠ أفدنة يحوزونها فى فئة اكثر من ١٠ أفدنة .

الفرض الثالث : جميع الحائزين لحيازات مختلطه فى الفئات الثلاث ملاك فى فئه الأقل من خمسة أفدنة (هذا فرض مستحيل الحدوث) .

وتبعا لهذه الفروض الثلاثة كان نصيب الفئات المختلفة من مجموع عدد الملاك الغائبين فى عام ١٩٦١ كما يلـــى :

فئة الأقل من خمسة أفدنـــة :

الفرض الأول : عدد الملاك الغائبين = مجموع عدد الملاك ـ عدد الملاك الحائزين

= ٢٩١٢٣٦٢ ـ ٩٥٨٣٨١ = ١٩٥٣٩٨١ مالك

٪ من مجموع عدد الملاك الغائبين = $\frac{١٩٥٣٩٨١}{١٩٥٣٩٨١} \times ١٠٠ = ١٠٠$ ٪

الفرض الثاني : عدد الملاك الغائبين = ٢٩١٢٣٦٢ ـ ٩٨٢١٩٢ = ١٩٣٠١٧٠ مالك

٪ من مجموع عدد الملاك الغائبين = $\frac{١٩٣٠١٧٠ \times ١٠٠}{١٩٥٣٩٨١} = ٩٨٫٨$ ٪

الفرض الثالث : عدد الملاك الغائبين = ٢٩١٢٣٦٢ ـ ١٠٢١٧٠٠ = ١٨٩٠٦٦٢ مالك

٪ من مجموع عدد الملاك الغائبين = $\frac{١٨٩٠٦٦٢ \times ١٠٠}{١٩٥٣٩٨١} = ٩٦٫٨$ ٪

فئة ٥ ـ ١٠ أفدنـــة :

الفرض الأول : عدد الملاك الغائبين = ٨١٩٠٣ ـ ٨١٩٠٣ = صفـر

٪ من مجموع عدد الملاك الغائبين = صفـــر

الفرض الثاني : عدد الملاك الغائبين = صفر

٪ من مجموع عدد الملاك الغائبين = صفـر

الفرض الثالث: عدد الملاك الغائبين = ٨١٩٠٣ ـ ٥٦١٩٣ = ٢٥٧١٠ مالك

٪ من مجموع عدد الملاك الغائبين = $\frac{٢٥٧١٠ \times ١٠٠}{١٩٥٣٩٨١} = ١٫٣$ ٪

فئة ١٠ أفدنة فأكثـــر :

الفرض الأول : عدد الملاك الغائبين = ٧٨٠٥٠ ـ ٧٨٠٥٠ = صفـــر

٪ من مجموع عدد الملاك الغائبين = صفـر

الفرض الثانى : عدد الملاك الغائبين = ٧٨٠٥٠ - ٥٤٢٣٩ = ٢٣٨١١ مالك

% من مجموع عدد الملاك الغائبين = $\frac{٢٣٨١١ \times ١٠٠}{١٩٥٣٩٨١}$ = ١ر٢ %

الفرض الثالث : عدد الملاك الغائبين = ٧٨٠٥٠ - ٤٠٤٤٠ = ٣٧٦٠٩ مالك

% من مجموع عدد الملاك الغائبين = $\frac{٣٧٦٠٩ \times ١٠٠}{١٩٥٣٩٨١}$ = ١ر٩ %

مما تقدم يتضح أنه على الرغم من ازدياد مجموع عدد ملاك الأراضى الزراعية فى عام ١٩٦١ بالمقارنه بما كان عليه فى عام ١٩٥٠ فقد حدث انخفاض فى مجموع عدد الملاك الغائبين من حوالى ١ر٩٦٤ مليونا فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ١ر٩٥٤ مليونا فى عام ١٩٦١ . وقد ترتب على ذلك بطبيعة الحال أن انخفضت نسبة الملاك الغائبين الى مجموع عدد الملاك من حوالى ٢ر٧١٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٦ر٦٣٪ فى عام ١٩٥٠ . ويرجع ذلك فى رأينا الى النتائج المترتبة على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الأول فيما يتعلق باعادة توزيع ملكية الأراضى المصادرة طبقا للقانون المذكور وكذا تأجير الأراضى التى لم يتم تمليكها الى صغار الملاك ، فى مساحات صغيرة ، وهو ما يمكن أن نرى أثره فى ارتفاع عدد الحيازات المختلطه فى فئه الأقل من ٥ أفدنه من حوالى ٨٦ ألف حيازة فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٣٨٢ ألف حيازة فى عام ١٩٦١ فى الوقت الذى انخفض فيه مجموع عدد الحيازات بالملكية (عدد الحائزين لأرض يملكونها فقط) من حوالى ٥٤١ ألف حيازة فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٥٢٦ ألف حيازة فى عام ١٩٦١ . ولعله من الجدير بالذكر هنا أن قانون الاصلاح الزراعى قد حرم على المنتفع باعادة تمليك الأراضى المصادرة أن يؤجرها للغير بينما لم يحرم صغار الملاك من الانتفاع بالأراضى المصادرة عن طريق التأجير فى مساحات تصل بمجموع حيازاتهم الى الحدود المقررة لملكيات المنتفعين باعادة توزيع ملكية الاراضى المصادرة .

وبالاضافة الى الانخفاض فى عدد الملاك الغائبين وفى نسبتهم الى مجموع عدد الملاك فى عام ١٩٦١ بالمقارنه بعام ١٩٥٠ فقد حدث أيضا تغيير ، وأن كان طفيفا ، فى التوزيع النسبى للملاك الغائبين بين فئات الحيازة المختلفة حيث انخفض الحد الادنى لنصيب فئة الأقل من خمسة أفدنة من الملاك الغائبين من حوالى ٩٩٪ فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٨ر٩٦٪ فى عام ١٩٦١ وفى نفس الوقت ارتفع الحد الاقصى لنصيب فئتى ٥ - ١٠ أفدنة و ١٠ أفدنة فأكثر من الملاك الغائبين من حوالى ٧ر٠٪ وحوالى ١٪ على التوالى فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٣ر١ ٪ و ٩ر١ ٪ على التوالى فى عام ١٩٦١ .

تطور ظاهرة التفتت الحيازى فى الفترة ٥٠ ـ ١٩٧٨ :

تتصف الزراعة المصرية بانها زراعة الحيازة الصغيرة وذلك لتجزؤ مجموع مساحة الارض الزراعية المحدودة الى عدد هائل من الحيازات الصغيرة . ومن الملامح المميزة للزراعة المصرية ذلك التزايد المستمر فى حدة ظاهرة التجزؤ والتفتت الحيازى بمعدلات مخيفة . فعلى سبيل المثال ازداد مجموع عدد الحيازات الزراعية من حوالى ١٫٠٠٣ مليون حيازة فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ١٫٦٤٢ مليون وحوالى ٢٫٨٥٢ مليون حيازة ، أى بزيادة مقدارها حوالى ٦٣٫٧٪ و ١٨٤٫٣ ٪ ، فى عامى ١٩٦١ و ١٩٧٥ على التوالى . وتبدو ظاهرة التجزؤ أو التفتت الحيازى أكثر حدة كما تتبين مدى السرعة التى تتفاقم بها اذا تتبعنا تطور توزيع الارض الزراعية على فئات الحيازة المختلفة فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨ على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣ـ١) ويتضح من هذا الجدول مدى التزايد المستمر فى حدة ظاهره التفتت الحيازى والذى يعكسه ليس فقط التزايد فى مجموع عدد الحيازات ، فى وقت تناقص فيه مجموع مساحاتها ، وانما يعكسه أيضا وبصفة خاصة التزايد الهائل فى عدد الحيازات القزمية والصغيرة . فالجدول المشار اليه يبين أن عدد الحيازات القزمية (أقل من فدان) قد ازداد بالمقارنة بعام ١٩٥٠ بنسبة حوالى ١٠٣ ٪ و ٤٢٥ ٪ و ٥٥٣٪ فى أعوام ١٩٦١ و ١٩٧٥ و ١٩٧٨ على التوالى . أما الحيازات الصغيرة (٥ أفدنة فأقل) فقد ازداد عددها بالمقارنة بعام ١٩٥٠ أيضا بنسب بلغت حوالى ٧٥٪ و ٢٣٥٪ و ٢٤٧ ٪ فى أعوام ١٩٦١ و ١٩٧٥ و ١٩٧٨ على التوالى . وبالمقارنه بعام ١٩٦١ ازداد عدد الحيازات القزمية بنسبة حوالى ٥٩ ٪ و ٢٢٢ ٪ فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ على التوالى بينما ازداد عدد الحيازات الصغيرة بحوالى ٩١٪ و ٩٢٪ فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ على التوالى أيضا . وكذلك زاد عدد الحيازات القزمية فى عام ١٩٧٨ بأكثر من ٢٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ بينما ارتفع عدد الحيازات الصغيرة فى نفس الفترة بحوالى ٥ر٠ ٪ .

لقد كان من الطبيعى فى ظل محدودية المساحة المنزرعة ، بل وتناقصها أن يقابل التزايد الهائل فى أعداد الحيازات القزمية والصغيرة تناقص فى أعداد الحيازات المتوسطة (٥ ـ ١٠ أفدنة) والحيازات الكبيرة (١٠ أفدنة فأكثر) وهو ما يتضح أيضا من الجدول رقم (٣ـ١) حيث يلاحظ أن الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ شهدت تناقصا مستمرا فى عدد الحيازات الكبيرة اذ انخفض عددها فى ١٩٦١

جـــدول رقـــم (٣ ـ ١)

تطور الهيكل الحيازى للأرض الزراعية فى مصر فى الفـــترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨

فئة الحيازة	١٩٥٠			١٩٦١			١٩٧٥			١٩٧٨ (*)		
	عدد الحيازات (ألف)	الساحة (الف فدان)	متوسط الساحة (فدان)	عدد الحيازات (ألف)	الساحة (الف فدان)	متوسط الساحة (فدان)	عدد الحيازات (الف)	الساحة (ألف فدان)	متوسط الساحة (فدان)	عدد الحيازات (الف)	الساحة (الف فدان)	متوسط الساحة (فدان)
أقل من فـــدان	٢١٤	١١٧	٠ر٥٢	٤٣٤	٢١١	٠ر٤٩	١١٢٤	٧٣٩	٠ر٦٦	١٣٩٨	٨٨٧	٠ر٦٣
مجموع الاقل من خمسه أفدنـــه	٧٨٧	١٤٢٣	١ر٨١	١٣٨٩	٢٣٥٤	١ر٧٠	٢٦٣٩	٣٩٤٨	١ر٥٠	٢٦٥١	٣٤٥٩	١ر٣٠
٥ ـ ١٠ أفدنـــه	١٢٢	٨١٨	٦ر٦٤	١٧٠	١١٠١	٦ر٤٧	١٤٨	٩٤٤	٦ر٣٨	١٢٦	٧٧٢	٦ر١٥
١٠ أفدنه فاكثـــر	٩٤	٣٩٠٣	٤١ر٥٢	٩٤	٢٧٦٨	٣٠ر٤٥	٦٥	٩٩٨	١٥ر٢	٦٩	١١١٥	١٦ر١
جملـــة	١٠٠٣	٦١٤٤	٦ر١٣	١٦٤٢	٦٢٢٣	٣ر٧٩	٢٨٥٢	٥٨٩٠	٢ر٦	٢٨٤٦	٥٣٤٦	١ر٨٨

المصدر : جمعت واحتسبت من : (١) وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى العام الثالث لسنة ١٩٥٠ ، ص ص ٥٦ ـ ٥٧ .

(٢) وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى الرابع لسنة ١٩٦١ ، الجزء الأول ، القسم الأول ، ص ٥٢ .

(٣) أحمد حسن ابراهيم (دكتور) ، العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين الزراعة والصناعة وأثرها فى تنمية كل منهما ، محاضرة فى برنامج تخطيط وتقويم المشروعات الزراعية ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ ـ ٣١ يناير ١٩٨٠ ، معهد التخطيط القومى ، ص ٩ .

(٤) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، بيانات غير منشورة .

(*) بيانات ١٩٧٨ تبين عدد الحائزين المتعاملين مع بنوك القرى ومساحة الحيازات المتعامل عليها من ثم فانها لا تبين بالدقة مجموع عدد ومساحة الحيازات الزراعية فى ذلك العام نظرا لعدم تعامل بعض الحائزين مع بنوك القرى لسبب أو لاخر .

بحوالى ٢ر٣٪ بالمقارنة بعام ١٩٥٠ ثم عاد وانخفض فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٦ر٢٨٪ بالمقارنة بعام ١٩٦١ وحوالى ٣١٪ بالمقارنة بعام ١٩٥٠ . ولعلة من الملفت للنظر بالنسبة لهذه الفئة أن عدد الحيازات بها قد ارتفع فى عام ١٩٧٨ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ بنسبة ٦٪ على الاقل كما ازدادت مساحة الحيازات الواقعة بها فى نفس الفترة بنسبة ٧ر١١ ٪ على الاقل أيضا . وهذا التطور يبين أن الفترة ما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ شهدت بداية اتجاه جديد لتدعيم فئة كبار الحائزين بزيادة عددها وزيادة المساحه الواقعة فى حيازتها ، أو ما يمكن أيضا وصفة بانه بداية اتجاة لاعادة تركز القسم الاعظم من الاراضى الزراعيه فى أيدى فئة تحتل قمة الهيكل التوزيعى للحيازات الزراعية . ولعل أولى ثمار هذا الاتجاه تتمثل فى ارتفاع متوسط مساحة الحيازة فى الفئة المشار اليها من حوالى ٢ر١٥ فدان فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ١ر١٦ فدان فى عام ١٩٧٨ أى بزيادة مقدارها حوالى ٦٪ ، فى وقت انخفض فيه المتوسط العام لمساحه الحيازة بحوالى ٨٪ فى نفس الفترة .

وخلافا لفئة الحيازات الكبيرة ازداد عدد ومساحة الحيازات المتوسطة فيما بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦١ بحوالى ٣ر٣٩ ٪ و ٦ر٣٤٪ على التوالى . وفى الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٥ تطور عدد ومساحة الحيازات المتوسطة فى نفس الاتجاه الذى اتخذه تطور عدد ومساحة الحيازات الكبيرة فى هذه الفترة فانخفض عددها بحوالى ١٣٪ ومساحتها بحوالى ١٤٪ مما ترتب عليه انخفاض متوسط المساحة بها بحوالى ٤ر١٪ وبينما ازداد عدد ومساحة الحيازات الكبيرة وعدد الحيازات الصغيرة فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ أنخفض عدد ومساحة الحيازات المتوسطة فى هذه الفترة بحوالى ١٥٪ و ١٨٪ على التوالى . ومع أننا نعتقد بامكانيه استمرار ومساحة الحيازات المتوسطة فى التناقص بعد عام ١٩٧٥ كما تشير البيانات المدونة بالجدول رقم (٣ـ٢) الا أننا نميل الى الاعتقاد أيضا بأن نسبة الانخفاض فيها كانت أقل من النسب المشار اليها هنا والتى تعكسها بيانات الجدول المذكور وذلك لكون البيانات الخاصه بعام ١٩٧٨ ليست توزيعا فعليا للحيازات وانما هى توزيع لعدد الحائزين المتعاملين مع بنوك القرى ، والمساحات المتعامل عليها ، على فئات الحيازة المختلفه . ومن ثم فان هذه البيانات لا تشمل الحائزين الذين لم يتعاملوا مع بنوك القرى ولا المساحات التى لم يتم التعامل عليها لسبب أو لاخر ، وهذا ينعكس فى انخفاض مجموع عدد ومساحة الحيازات فى عام ١٩٧٨ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ بحوالى ١ر٠ و ٢ر٩ ٪ على التوالى ، فى الوقت الذى ازداد فيه عدد الحيازات الصغيرة والكبيرة فى نفس الفترة بحوالى ٥ر٠ و ٦٪ على التوالى .

جـدول رقم (٣ ـ ٢)

تطور التوزيع النسبى للحيازات الزراعيـة فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨

فئة الحيـازة	١٩٥٠		١٩٦١		١٩٧٥		١٩٧٨	
	عدد	مساحه	عـدد	مساحه	عـدد	مساحه	عـدد	مساحه
أقل من فـدان	٢١ر٣ %	١ر٨ %	٢٦ر٤ %	٣ر٤ %	٣٩ر٤ %	١٢ر٥ %	٤٩ر١ %	١٦ر٦ %
مجموع الاقل من خمسة أفدنة	٧٨ر٤	٢٣ر٢	٨٤ر١	٣٧ر٨	٩٢ر٥	٦٧ر٠	٩٣ر٢	٦٤ر٧
٥ ـ ١٠ أفدنـه	١٢ر٢	١٠ر٣	١٠ر٤	١٧ر٧	٥ر٢	١٦ر١	٤ر٤	١٤ر٥
١٠ أفدنه فأكثـر	٩ر٤	٦٣ر٥	٥ر٥	٤٤ر٥	٢ر٣	١٦ر٩	٢ر٤	٢٠ر٨
جملـه	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الصدر : احتسبت من الجدول رقم (٣ ـ ١) .

ترتب على الزيادة المستمرة فى مجموع عدد الحيازات وانخفاض مجموع مساحتها وخاصة فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ انخفاض المتوسط العام لمساحة الحيازة فى عام ١٩٧٥ الى نحو ثلث ما كان عليه فى عام ١٩٥٠ وانخفاضه فى عام ١٩٧٨ الى أقل من الثلث بالمقارنة بعام ١٩٥٠ أيضا . ومن ناحية أخرى وصل المتوسط العام لمساحة الحيازة فى عام ١٩٧٨ الى ١ر٨٨ فدان وهو ما يعادل تقريبا متوسط مساحة الحيازة فى فئة الحيازات الصغيرة فى عام ١٩٥٠ والذى بلغ آنذاك حوالى ١ر٨١ فدانا ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الشديد فى المتوسط العام لمساحة الحيازة الزراعية يزيد من وطأة أضرار ظاهرة التفتت الحيازى والتى لعل من أهمها .

- صعوبة اجراء الاصلاحات والتحسينات الضرورية للارض بسبب صغر المساحة .
- صعوبة استخدام الالات الزراعية الميكانيكية والحرمان بالتالى من التمتع بمزايا استخدامها التى قد يكون من أهمها خفض تكاليف الانتاج وسرعة أداء العمليات الزراعية وأدائها بالجودة المطلوبة وفى الوقت المناسب ، وتوفير الجهد الحيوانى المبذول فى العمل .
- تبديد وضياع مساحات كبيرة من الارض بسبب كثرة الحدود والفواصل بين الحيازات والقطع الصغيره المكونه للحيازة الواحدة . ويقدر البعض أن حوالى ١٠٪ من الانتاج الزراعى تضيع بسبب ما يضيع من الأرض فى اقامة الفواصل والحدود بين القطع الصغيرة المكونة للحيازات (١) . ومن الجدير بالذكر أن مساحه الارض التى تضيع فى اقامة الفواصل والحدود بين الحيازات المختلفة لا تزيد فقط بزيادة عدد الحيازات وانما تزداد أيضا نتيجة لما يصاحب التزايد فى عدد الحيازات من تزايد فى عدد القطع المكونة لها . ولما كان مجموع عدد الحيازات قد وصل فى عام ١٩٧٥ الى ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٥٠ فمعنى ذلك أن المساحة الضائعة فى اقامة الفواصل والحدود بين الحيازات قد ازدادت أيضا بنفس القدر . وهذا يعنى أن نسبة الفقد فى الانتاج الزراعى بسبب المساحات الضائعه فى اقامة فواصل وحدود بين الحيازات المختلفه لابد وأن تكون قد ازدادت عن ١٠٪ حسب ما كان مقدرا فى الخمسينات . ومع ذلك فلو فرضنا ثبات نسبة الفاقد من الانتاج الزراعى ، بسبب المساحات الضائعة فى اقامة فواصل بين الحيازات ، عند ١٠٪ فمعنى ذلك أننا نفقد سنويا بسبب ظاهره

---

(١) راجع : سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ص ١٨٠ — ١٨١ .

التفتت الحيازى ما يوازى انتاج ٦٠٠ ألف فدان على الأقل وأننا نترك هذه الظاهرة تتفاقم وأثارها تتضخم فى الوقت الذى تبذل فيه جهودا كبيرة وأموالا طائلة لاستصلاح أراض تقل خصوبتها كثيرا عن الاراضى التى نفقدها بسبب تفاقم ظاهرة التفتت الحيازى وزيادة حدتها .

— بالاضافة الى ما تقدم يمكن القول أو الادعاء بأن ظاهرة التفتت الحيازى تبتلع بلا طائل قدرا لا يستهان به من جهود التنمية الزراعية الرأسيه . فعلى الرغم من هذه الجهود يلاحظ أن متوسط الغلة الفدانية لبعض المحاصيل الرئيسية قد تزايد فى الفترة ١٩٦٢ — ١٩٧٦ . بمتوسط زيادة سنوى يقل كثيرا عن المتوسط السنوى لزيادته فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٢ كما هو الحال بالنسبة للقطن والقمح . وفى نفس الوقت تناقص متوسط الغلة الفدانية لمحاصيل رئيسية أخرى فى الفترة ١٩٦٢ — ١٩٧٦ بعد أن كان متزايدا فى الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٢ كما هو الحال بالنسبة للارز وقصب السكر كما يتضح من الجدول رقم (٣—٣) .

جدول رقم (٣—٣) متوسط التغير السنوى فى الغلة الفدانية لبعض المحاصيل الرئيسية فى الفترة ٥٢—١٩٧٦

المحصول	متوسط التغير السنوى %		
	١٩٥٢—١٩٦٢	١٩٦٢—١٩٧٦	١٩٥٢— ١٩٧٦
القطن	٢ر٢	٤ر٠	١ر١
الارز	٩ر٥	— ١ر٠	١ر٨
الذرة الشامية	١ر٢	٢ر٨	٢ر٥
القمح	٤ر٣	١ر٨	٢ر٥
قصب السكر	١ر٢	— ٢ر١	— ٢٢ر٠

المصدر : احتسبت من :

(١) أحمد حسن ابراهيم ، العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين الزراعة والصناعة فى مصر مع اشارة خاصة لتكثيف الزراعة ، رسالة دكتوراه (باللغة الالمانية) ، جامعة العلوم الاقتصادية ، برلين ، جمهورية المانيا الديمقراطيه ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ١٧٨ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٧٧ ، لجنه موقته ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٨ ص ٤٢ .

أننا لا نستطيع أن نزعم أن انخفاض المتوسط السنوى للغلة الفدانية لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية فى الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٧٦ بالمقارنة بالفترة ٥٢ ــ ١٩٦٢ ، أو زيادة المتوسط السنوى للغلة الفدانية لبعض آخر من هذه المحاصيل فى الفترة ١٩٦٢ ــ ١٩٧٦ بمتوسط سنوى يقل عنه فى الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٦٢ يرجع باكملة الى تزايد حدة ظاهرة التفتت الحيازى . ولكننا فى نفس الوقت نميل الى الاعتقاد بأن قدرا لا يستهان به من هذه التغيرات يرجع الى تفاقم ظاهرة التفتت الحيازى وزيادة حدتها .

وترجع الزيادة الهائلة فى مجموع عدد الحيازات الزراعية بصفة عامة وفى عدد الحيازات الصغيرة ، بصفه خاصة الى عوامل بعضها ذو تأثير موقت مثل اعادة توزيع ملكية الاراضى الزراعية الصادرة بمقتضى قوانين الاصلاح الزراعى وبعضها ذو تأثير مستمر مثل التوريث والبيع والشراء .

أثر الاصلاح الزراعى فى زيادة عدد الحيازات :

بلغ عدد الحيازات الجديدة التى نشأت حتى نهاية عام ١٩٦٠ نتيجة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الاول حوالى ١٥٠ ألف حيازة تعادل حوالى ٢٣ر٥٪ من الزيادة فى مجموع عدد الحيازات الزراعية فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ وفى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٨ نشأت نتيجة لتنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى حيازات جديدة بلغ عددها حوالى ١٦٧ ألف حيازة تعادل حوالى ١٣ر٨٪ من الزيادة فى مجموع عدد الحيازات فى الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ . ولقد بلغت نسبة عدد الحيازات التى نشأت نتيجة لتنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى الى مجموع الزيادة فى عدد الحيازات فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٥ حوالى ١٧٪ أى أن الاصلاح الزراعى مسئول عن حوالى ١٧٪ فقط من الزيادة فى مجموع عدد الحيازات الزراعية فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٥ وهذا يفند ويدحض مزاعم أولئك الذين يهاجمون الاصلاح الزراعى بدعوى أنه أدى الى تفتت الحيازات الزراعيه متناسين العوامل الاخرى المسئولة عن حوالى ٨٣٪ من الزيادة فى عدد هذه الحيازات على مدى ربع قرن . من الزمن أن الاصلاح الزراعى لم يزد عن كونه عاملا مساعدا لعوامل التجزؤ الحيازى التقليدية كالتوريث والبيع والشراء والتأجير والاستئجار . لقد ساعد الاصلاح الزراعى فى فترات تنفيذه على زيادة المتوسط السنوى لمعدل التفتت الحيازى ممثلا فى المتوسط السنوى لزيادة عدد الحيازات . يتضح ذلك من مقارنه المتوسط السنوى لزيادة مجموع عدد الحيازات فى الفترتين ١٩٥٠ ــ ١٩٦١ و ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ . لقد بلغ هذا المتوسط السنوى حوالى ٤ر٦٪ فى الفترة الاولى وحوالى ٤ر٠٪ فى الفترة الثانية كما يتضح من الجدول

رقم (٣ـ٤) . ومن المعروف أن عمليات اعادة توزيع الاراضى بمقتضى قوانين الاصلاح الزراعى قد توقفت تقريبا حوالى عام ١٩٦٨ أى أنها لم تغطى سوى نصف الفترة الثانية (١٩٦١ ـ ١٩٧٥) فقط بينما غطت حوالى ٨٠٪ من الفترة الاولى (١٩٥٠ ـ ١٩٦١) ومعنى ذلك أن الزيادة فى عدد الحيازات فى النصف الثانى من الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٥ ترجع جميعها الى تأثير العوامل التقليدية لتجزؤ الحيازات وليس للاصلاح الزراعى أى تأثير عليها .

جدول رقم (٣ ـ ٤)

المتوسط السنوى للزيادة فى عدد الحيازات الزراعية فى الفترة

١٩٥٠ ـ ١٩٧٨

فئة الحيازة	١٩٥٠ ـ ١٩٦١	١٩٦١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٥ ـ ١٩٧٨	١٩٥٠ ـ ١٩٧٥	١٩٥٠ ـ ١٩٧٨
أقل من فدان			٧ر٥	٦ر٨	٦ر٩
مجموع الاقل من خمسة أفدنة	٥ر٢	٤ر٧	١ر٠	٥ر٠	٤ر٤
مجموع الحيازات	٤ر٦	٤ر٠	(x)	٤ر٣	(x)

المصدر : احتسبت من الجدول (٣ ـ ١) .

الفصل التاسع

الاصلاح الزراعى وتجميع الاستغلال الزراعى

كان الاصلاح الزراعى أول اجراء تتخذه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مجال اعادة تنظيم الاقتصاد المصرى. ويصدر قانون الاصلاح الزراعى الاول "١٧٨" لسنة ١٩٥٢ فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ تحقق كثيرا من دعوات وأفكار الاصلاح الزراعى التى ظهرت فى النصف الاول من القرن الحالى، وفى الاربعينات منه بصفه خاصه. ويتفق الاصلاح الزراعى، طبقا لقانونه الاول، مع الدعوات والافكار المذكورة فى شموله لعدد من الاجراءات كان الهدف منها تحقيق.

- اعادة توزيع ملكية الاراضى الزراعية.
- تنظيم العلاقة الايجارية بين ملاك الارض الزراعية ومستأجريها.
- دعم النشاط الانتاجى للزراع، ولصغارهم بصفة خاصة، بنشر المنظمات التعاونية الزراعية التى تقدم لهم الخدمات التعاونية البسيطة.
- الوقاية من حدوث مزيد من التفتت فى ملكية وحيازة الاراضى الزراعية والعمل على علاج التفتت القائم فى ملكية وحيازة هذه الاراضى.
- تحسين اوضاع العمال الزراعيين بتحديد عدد ساعات العمل ووضع حد أدنى لاجر العامل الزراعى.

اعادة توزيع ملكية الارض الزراعية:

لتحقيق الهدف الاول وهو اعادة توزيع ملكية الارض الزراعية وضع الاصلاح الزراعى حدا أقصى للملكيه الفردية للارض الزراعية وأعادة توزيع مازاد عن هذا الحد على صغار الفلاحين فى مساحات صغيرة تتراوح بين فدانيين وثلاثة أفدنة. وفى بادىء الأمر بلغ الحد الأقصى للملكية الفردية للأرض الزراعية، طبقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، مائتا فدان للفرد وثلاثمائه فدان للاسرة. وفى عام ١٩٦١ خفض الحد الاقصى لملكية الفرد الى مائة فدان بمقتضى "القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعى" الذى عرف بقانون الاصلاح الزراعى الثانى. وبعد أقل من عام واحد من صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى اكد ميثاق العمل الوطنى فى عام ١٩٦٢ على كون المائة فدان حدا اقصى لملكية الفرد والاسرة. وكان آخر المطاف فى هذا الشأن صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى خفض الحد الاقصى لملكية الفرد الى ٥٠ فدانا بينما ابقى على الحد الاقصى لملكية الاسرة عند ١٠٠ فدان.

ولقد بلغ مجموع المساحات الزائدة عن الحد الاقصى للملكية نتيجة لتطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنه ١٩٥٢ حوالى ٦٠٠ الف فدان منها حوالى ٢٠٠ الف فدان نتيجة مصادرة املاك اسرة محمد علي اما المساحات الزائدة نتيجة لتطبيق القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فقد بلغت حوالى ٢١٤ الف فدان ، بينما لم يتجاوز مجموع المساحات الزائدة نتيجة لتطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ حوالى ٣٥ الف فدان (١)

ولعله من الجدير بالذكر أن مجموع المساحات التى آلت للدولة لتعيد توزيعها بمعرفتها ، نتيجه لتطبيق القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد بلغ حوالى ٤٥٠ الف فدان فقط حيث تصرف الملاك الخاضعون للقانون فى حوالى ١٤٥ الف فدان ، من مجموع المساحات الزائدة عن الحد الاقصى للملكية ، بطريق البيع الشخصى الذى سمح لهم به القانون . فلقد نص فى البند " ب " من المادة "٤" من القانون على حق الملاك الخاضعين للقانون المذكور أن يتصرفوا خلال خمس سنوات فى المساحات الزائدة لديهم عن الحد الاقصى للملكية ولم يتم الاستيلاء عليها وذلك بالبيع " الى صغار الزراع الذين يملكون عشرة أفدنه فاقل من غير اقاربه الى الدرجة الرابعة على الا تزيد الاطيان المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنه (٢)

ولقد ترتب على هذا النص عدم قيام الدولة باعادة توزيع حوالى ٢٥٪ من مجموع المساحات الزائده عن الحد الأقصى للملكية آنذاك . ولقد ذهب هذا القدر الى متوسطى وحتى بعض كبار ملاك الأرض ، وهؤلاء بطبيعة الحال من غير الفئات التى خصها القانون بالاستفادة باعادة توزيع الأراضى المستولى عليها .

ومع ضخامة حركة البيع الشخصى وكبر سرعتها ادركت الدولة أنه لو استمر الملاك الخاضعون للقانون فى التمتع بحق التصرف بالبيع الشخصى فى الأراضى الزائدة لديهم عن الحد الاقصى للملكية لما بقيت أراضى للتوزيع عن طريق الحكومة . ولهذا السبب اصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، أى بعد حوالى تسعة أشهر فقط من صدور قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، " القانون رقم ٣٠٠ لسنه ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون الاصلاح الزراعى " ليضع حدا للتمتع بالحق المشار اليه . ولقد نص فى القانون الجديد على الا يعمل بهذا الحق " الا لغاية اكتوبر سنة ١٩٥٣ ولا يعتد بالتصرفات

---

(١) راجع: أحمد حسن ابراهيم حسن : الحيازات المزرعية والمزارع التعاونية فى مصر ، رسالة ماجستير ، كليه الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ص ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٧٩ .

التى تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ٠ (١) وبهذا التحديد استبقت الدولة لنفسها مهمة اعادة توزيع قسم من الاراضى الزائده عن الحد الاقصى وفقا للقواعد الواردة بالقانون ٠

والى جانب المساحات التى آلت للدولة نتيجة لوضع حد أقصى لملكية الارض الزراعية آلت اليها أيضا مساحات أخرى نتيجة لتطبيق قوانين أخرى ٠ ففى عام ١٩٥٧ صدر " القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة " وبمقتضى هذا القانون كلفت اللجنه العليا للاصلاح الزراعى بتقسيم " الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لاحكام الموسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ٠ ولقد بلغ مجموع المساحات التى آلت للدولة تنفيذا لهذا القانون حوالى ١١٠٫٤ ألف فدان ٠ (٢) وفى عام ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ " الذى يقضى باستبدال الاراضى الموقوفه على جهات البر الخاص ، (وذلك بقصد تحويلها الى ملكيات صغيرة توزع على المزارعين فيها) ، وبمقتضاه آل للدولة نحو ٣٨ ألف فدان ٠ وفى عام ١٩٦٣ قضى " القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ " بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية وباستيلاء الدولة على الاراضى المملوكة لهم واعادة توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمقتضى هذا القانون آلت للدولة مساحة قدرها حوالى ٦٢ ألف فدان ٠ وفى عام ١٩٦٤ صدر القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ " الذى قضى بأن تؤول الى الدولة ممتلكات الاشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة لدواع تتصل بأمن الدولة ، وبلغت المساحة التى آلت اليها بمقتضاه حوالى ٤٤ ألف فدان ٠ وهكذا بلغ مجموع مساحة الاراضى الزراعية التى استولت عليها الدولة من بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول فى سبتمبر ١٩٥٢ وحتى نهاية عام ١٩٦٨ حوالى ٩١٩ ألف فدان ٠ (٣)

ولقد بلغ مجموع المساحات الموزعة منها حتى ذلك التاريخ حوالى ٧٥٥ ألف فدان انتفع بها حوالى ٣١٧ ألف أسرة (٤) تغيرت أوضاعها الاقتصادية بانتقالها من فئة المستأجرين أو الاجراء الزراعية الى فئة ملاك الارض الزراعية مع ما لذلك من تأثير على دخولها ومن ثم على انفاقها وخاصة فيما يتعلق باستهلاكها من الغذاء ٠

(١) المرجع السابق ص ٣٨٠ ،
(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٨٠ ـ ٣٨١ ٠
(٣) المرجع السابق ، ص ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥ ٠
(٤) المرجع السابق ، ص ٣٨٥ ٠

ولقد نص القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن يعوض الملاك عن الأرض المستولى عليها منهم بما يعادل عشرة أمثال قيمتها الايجارية المقدرة بسبعة أمثال الضريبة الاصلية المفروضة عليها مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابته والاشجار ، على أن يؤدى التعويض بسندات على الحكومة بفائدة صنيه مقدارها ٣ ٪ وتستهلك فى ثلاثين عاما . وفى عام ١٩٦٤ تقرر بمقتضى " القانون رقم ١٠٤ لسنه ١٩٦٤ بشأن الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها " الغاء التعويض عن الارض المستولى عليها بحكم الاصلاح الزراعى وأن تؤول ملكية الارض الى الدولة بدون مقابل (١) . وعلى الجانب الآخر كان المنتفع بالأرض الموزعة يؤدى ثمنها على أقساط سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عاما ، زيدت فى عام ١٩٦١ الى أربعين عاما . وفى عام ١٩٦١ أيضا تقرر تخفيض ثمن الارض الموزعة أو التى توزع على المنتفعين وكذا الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف وفى عام ١٩٦٤ خفض ثمن الارض التى توزع على صغار الفلاحين الى الربع كما تقرر اعفاء المنتفعين بالتوزيع من أداء أية فوائد عن أقساط الثمن المستحقه عن الاراضى الموزعة عليهم . (٢)

تنظيم العلاقة بين مالك الارض ومستأجرها :

أهتم الاصلاح الزراعى اهتماما متميزا بتنظيم العلاقة الايجارية بين ملاك الارض الزراعية ومستأجريها وفى هذا الشأن اهتم الاصلاح الزراعى بصفة خاصة بتحقيق :

- قصر حيازة الارض الزراعية بطريق الايجار على من يزرعها بنفسة والقضاء بذلك على ظاهرة التأجير من الباطن أو ظاهرة وسطاء التأجير الذين لاعمل لهم سوى المتاجرة بتأجير الاراضى الزراعية .

- ضمان استقرار المستأجر فى الارض التى يستأجرها لمدة مناسبة وكذا ضمان حصوله على دخل مناسب من استغلالها بتحديد قيمتها الإيجارية بما يتناسب مع درجة خصوبتها بسعر الضريبة المربوطة عليها.

ولقد تضمنت المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ القواعد المنظمة للاهداف المشار اليها .

(١) المرجع السابق ، ص ٣٨١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٨٠ .

وتحقيقا لنوع من عدالة التوزيع فى الانتفاع بالأرض الزراعية أجرى فى عام ١٩٥٨ تعديل فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يقضى بأنه " ابتداء من سنة ١٩٥٩ — ١٩٦٠ الزراعية لا يجوز أن تزيد جملة ما ينتفع به شخص هو وزوجته وأولاده القصر من الاراضى الزراعية عن القدر الجائز لهم تمليكه قانونا " . ولقد أعقبت هذه الخطوه خطوة أخرى على نفس الطريق عندما نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ على أنه اعتبارا من سنة ١٩٦١ — ١٩٦٢ الزراعية لا يجوز لاى شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يجوزوا بطريق الايجار أو وضع اليد أو بأى طريقه أخرى من الاراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فدانا ، كما لا تجوز الوكالة فى ادارة أو استغلال الاراضى الزراعية وما فى حكمها فيما يزيد على هذا القدر . ويستنزل من هذا القدر ما يكون الشخص واضعا اليد عليه باعتباره مالكا . وهذا التعديل يعنى منع الحائز بطريق الملكية لخمسين فدانا فأكثر من أن يحوز بطريق الايجار أية مساحات أخرى من الاراضى الزراعية .

ولقد أدى هذا التعديل الى ايقاف محاولات كبار ملاك الاراضى للتحايل على قوانين تحديد الملكيه الزراعية والاحتفاظ عن طريق التأجير بمساحات تزيد عن الحد الاقصى لملكية الارض الزراعية . كذلك يساعد وضع حد أقصى لما يجوز حيازته بطريق الملكية والايجار معا أو بطريق الايجار فقط على تخفيف حدة التوزيع الحيازى غير العادل للارض الزراعية .

وبطبيعة الحال حاول بعض ملاك الاراضى الزراعية واستطاعوا ، التحايل على بعض احكام القوانين المنظمة لهذه المزايا للمستأجرين فلم يلتزموا بالقيمة الايجارية المحددة ، وامكنهم الحصول على اكثر مما حدده القانون كقيمة ايجارية للارض فى حالة الايجار بالنقد أو أكثر مما حدده القانون كنصيب من الانتاج فى حالة المزارعة ، ونتيجة للخبرة التى تجمعت خلال مايزيد على عشر سنوات بعد صدور القانون ١٧٨ لسنه ١٩٥٢ للقضاء على الثغرات وأسباب الضعف التى مكنت الملاك من التحايل على بعض احكام القانون صدر القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ . وكان من أهم ما استحدثه هذا القانون ، ما يلى :(١)

---

(١) راجع : سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، كتب قومية ٢٥٨ ، الدار القومية للطباعه والنشر ، القاهرة ، ص ص ١٣٠ — ١٣٥ . ، ص ص ٣٧١ — ٣٧٤ .

- تخويل الجمعية التعاونية الزراعية سلطة تحرير عقد الايجار اذا امتنع احد الطرفين عن توقيعه وذلك حتى رفع اليها الامر من الطرف الآخر وثبت لديها قيام العلاقة التأجيرية .

- التأكيد على اثبات العلاقة الايجارية كتابة وايداع نسخة من عقد الايجار بمقر الجمعية التعاونية الزراعية واعتبار ذلك شرطا لسماع دعوى أحد الطرفين ضد الطرف الآخر وذلك فى حالة ماذا كان الطرف المدعى قد قام بايداع نسخة من العقد لمقر الجمعية التعاونية .

- جواز قيام الملاك بتأجير اراضيهم الى صغار المزارع باشراف الجمعية التعاونية الزراعية وأن يكون التعاقد عن طريقها ، كما اجاز للمالك أن يعهد اليها بتحصيل مستحقاته لدى المستأجر وذلك مقابل حصولها على نسبة من المبالغ التى تحصلها كمصروفات ادارية .

- اعطاء المستأجر الحق فى ايداع قيمة الايجار صندوق الجمعية التعاونية الزراعية فى حالة اذا ما رفض المؤجر أو من يقوم مقامة اعطاء المستأجر مخالصة مكتوبة عن المبالغ التى يسددها .

ولتوفير مزيد من الضمانات لاستقرار المستأجر فى الارض التى يزرعها صدر فى سبتمبر ١٩٦٦ " القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ " . ومن أهم ما نص عليه هذا القانون . (١)

- " لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد الا اذا أخل المستأجر بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد " .
- عدم جواز فسخ عقد الايجار لتأخر المستأجر فى سداد قسط أو أكثر من أقساط الايجار الا بعد انتهاء السنه الزراعية بأكملها وانقضاء ثلاثة أشهر عليها .
- فرض عقوبة جنائية هى الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائتى جنية أو احدى هاتين العقوبتين على كل مالك يتقاضى عمدا ما يزيد عن القيمة الايجارية المحددة .
- وضع حد أقصى قدره خمسون فدانا لحيازة الأرض الزراعية بطريق الايجار ، أو بطريق الايجار والملكية معا ، ويدخل فى حساب هذه المساحة ما يكون الحائز أو أى من أفراد أسرته موكلا فى ادارته أو استغلاله أو تأجيره .

(١) راجع: محمد السعيد محمد ، التشريعات الزراعية ، مواقبة تنظيم الاستغلال الزراعى ، وزارة الزراعة القاهرة ، ص ص ٦٠ ـ ٦٣ ، ص ص ٦٦ ـ ٧٣ .

- عدم انتهاء عقد الايجار فى حالة تجنيد المستأجر أو عند وفاته .
- اعطاء المؤجر الحق فى المطالبه بانهاء عقد الايجار واخلاء المستأجر من الأرض المؤجره وذلك فى حالة ما اذا كانت ملكية أو حيازة المؤجر هو وزوجته وأولاده القصر لا تزيد عن خمسة أفدنة أو عن نصف ما يحوزه المستأجر على أن تكون الزراعة هى مهنة المؤجر والمصدر الرئيسى لدخله ، وأن يكون المستأجر وزوجته وأولاده القصر حائزين بطريق الملكية أو الايجار مساحة تزيد على خمسة أفدنة بخلاف المساحة المطلوب انهاء عقد ايجارها . وفى جميع الاحوال لا يجوز للمؤجر أن يسترد مساحة تزيد على خمسة أفدنة .

وهكذا لم يدخر المشرع المصرى جهدا فى البحث عن كافة الوسائل اللازمة لتحقيق عدالة الانتفاع بالأرض الزراعية وتوفير الضمانات لتحقيق استقرار انتفاع المستأجر بالأرض التى يستأجرها مما يحفزه على العناية بالحفاظ على خصوبتها بل والعمل على تحسينها وزيادتها بدلا من اساءة استغلالها وارهاقها للحصول منها على أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة عندما يفقد الشعور بعدم الاستقرار فى الانتفاع بها . اذ يعتقد كثير من الاقتصاديين أن استقرار المستأجر فى الأرض التى يستأجرها يصاحبه أو يترتب عليه اهتمام من جانبه بالحفاظ على خصوبتها وتحسينها مما ينعكس بالضرورة ليس فقط على زيادة الانتاج الزراعى بل وأيضا على زيادة الثروة القومية الزراعية أو على أقل تقدير الحفاظ عليها وتجنب تبديد الموارد الزراعية للمجتمع .

توفير الخدمات التعاونية للمنتفعين بالاصلاح الزراعى :

لم يكتف الاصلاح الزراعى باعادة توزيع الأراضى المستولى عليها بمقتضاه ، على صغار الزراع سواء فى صورة ملكية أو ايجار ، وانما ألقى أيضا بتهيئة الظروف الملائمة لتمكين المنتفعين بها ، الأراضى من تحسين زراعتها وتصريف انتاجها دون أن يتعرضوا لاستغلال المرابين وتجار الأسمدة والبذور من ناحية ، ولاستغلال تجار الحاصلات الزراعية من ناحية أخرى .

ولتحقيق هذا الهدف ربط القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بين الانتفاع بالأرض المستولى عليها وبين انضمام المنتفع بها الى جمعية تعاونية زراعية تضم من آلت اليهم الارض المستولى عليها فى احدى القرى ومن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فى هذه القرية[1] . ولقد وجه الاصلاح الزراعى اهتمامه أساسا الى التعاونيات التقليدية أى تعاونيات الخدمات البسيطة دون التعاونيات الانتاجية الزراعية المتقدمة والتى كان يمكن النص على قيامها بنفس الطريقة التى نص بها على قيام تعاونيات الخدمات ، واستنادا الى نفس الاعتبارات التى استند اليها فى الدفاع عن اتباع أسلوب اجبار المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى على الانضمام الى الجمعيات التعاونية الزراعية التقليدية المشار اليها . ولقد كان يمكن النص أيضا على قيام التعاونيات الانتاجية الزراعية ولو حتى بصفة تجريبية على أقل تقدير . وربما لو حدث ذلك لكنا قد اهتدينا الى أسلوب ملائم وفعال للقضاء على مشكلة الزراعة المصرية المزمنه والمتفاقمة باستمرار ، مشكلة التفتت الحيازى .

وعلى أى حال فلقد وفر انشاء التعاونيات الزراعية التقليدية الحد الأدنى من أسباب تهيئه الظروف الملائمة لتمكين المنتفعين بهذه الأراضى من زراعتها وتصريف انتاجها دون أن يتعرضوا لاستغلال المرابين وتجار مستلزمات الانتاج الزراعى أو تجار الحاصلات الزراعية كما يمكنهم أيضا من زراعتها بحد أدنى من الكفاءة الانتاجية . فلقد نص قانون الاصلاح الزراعى على أن تقوم الجمعية التعاونية للمنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى بالاعمال التالية[2] :

- امداد الاعضاء بمستلزمات الانتاج الزراعى كالبذور والأسمدة والماشية والآلات الزراعية .
- تنظيم زراعة أراضى الاعضاء واستغلالها بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف .

(١) راجع : سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
(٢) راجع : سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى فى مصر ، المرجع الأسبق ، ص ١١٣ ، ص ٣٢٧ .

- بيع المحاصيل الرئيسية التى ينتجها الأعضاء .
- القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية لهم .

وهكذا يمكن القول بأن الاصلاح الزراعى بانشائه للجمعيات التعاونية الزراعية التقليدية قد ضمن للمنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى توفير حد أدنى من الامكانيات التى تمكنهم من زراعة هذه الأراضى بكفاءة لا تقل عن تلك التى كان يزرعها بها كبار الملاك قبل الاصلاح الزراعى . وفى ذلك حماية للانتاج الزراعى القومى من التدهور أن لم يكن سببا لزيادته وتطويره .

الحد من التفتت في ملكية الاراضي الزراعية :

ادرك الاصلاح الزراعي الاثار الضارة لظاهرة التفتت في ملكية وحيازة الاراضي الزراعية على الانتاج الزراعي ولذلك فقد أهتم قانون الاصلاح الزراعي الأول (القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) بايقاف الاتجاه المستمر نحو المزيد من التجزؤ في ملكية وحيازة الاراضي الزراعية وماينشأ عنه من ملكيات تبلغ من الصغر درجة تعجز معها عن أن توفر لاصحابها مستوى معيشة يليق بالانسان . ففي هذا الشأن نص القانون في مادته رقم " ٢٣ " على أنه : (١) " اذا وقع مايؤدي الى تجزئة الأراضي الزراعية الى أقل من خمسة أفدنة ، سواء اكان ذلك نتيجة للبيع أو القايضة او الميراث او الهبة او غير ذلك من طرق كسب الملكية ، وجب على ذوي الشأن ان يتفقوا على من تؤول اليه ملكية الأرض منهم ، فاذا تعذر الاتفاق رفع الامر الى المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها اكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوي الشأن او النيابة العامة للفصل فيمن تؤول اليه الأرض فاذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بطريق المزاد " . كذلك نصت المادة (٢٤) على أن : (٢) " تفصل المحكمة الجزئية في أيلولة الأرض غير القابلة للتجزئة من يحترف الزراعة من ذوي الشأن فان تساووا في هذه الصفة اقترع بينهم . على أنه اذا كان سبب كسب ملكية الميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة فأن تساووا في هذه الصفة قدم الزوج فالولد فاذا تعدد الاولاد اقترع بينهم " .

ولعله من الملفت للنظر أن هذه النصوص المتعلقة بعدم تجزئة الاراضي الزراعية الى أقل من خمسة أفدنة تتناقض مع مانص عليه في المادة " ٩ " من نفس القانون من أن توزع الاراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لاتقل عن فدانين ولاتزيد عن خمسة أفدنة . أي أن القانون قد جعل الخمسة أفدنة حدا أقصى لما يجوز أن يمتلكه المنتفع بأراضي الاصلاح الزراعي وحد أدنى لايجوز تجزئة الأراضي الزراعية الى أقل منه . ويعتقد البعض (٣) ان هذا التناقض ، أو بتعبير آخر ، أن اباحة قانون الاصلاح الزراعي تجزئة الملكيات الى مساحات تقل كل منها عن خمسة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢٨

(٢) المرجع السابق

(٣) احمد حسن ابراهيم ، الحيازات المزرعية والمزارع التعاونية في مصر ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

أفدنة كان أحد الأسباب الهامة التى يعزى اليها بقاء مواد القانون المتعلقة بالحد من تجزئة أو تفتيت الأراضى الزراعية مجرد نصوص تاريخية لم يقدر لها أن تخرج من نطاق الاطار التشريعى الى حيز التنفيذ العملى. وليس أدل على ذلك من تزايد عدد الحيازات الزراعية فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ الى حوالى ثلاثة امثال عددها فى عام ١٩٥٠ على الرغم من انخفاض مجموع مساحة الحيازات الزراعية من حوالى ٦ر١٤ مليون فدان فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٥ر٨٩ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ مما أدى الى انخفاض المتوسط العام لمساحة الحيازة من اكثر من ستة أفدنة فى عام ١٩٥٠ الى حوالى فدانين فى عام ١٩٧٥. (١) ومن المؤكد ان الصورة تزداد سوءا اذا نظرنا اليها من زاوية الملكية حيث يكاد عدد الملكيات يصل الى ضعف عدد الحيازات.

تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية :

أعيد توزيع الأراضى المستولى عليها بمقتضى الاصلاح الزراعى على المنتفعين بها بشكل يمكنهم من تنويع حاصلاتهم ومصادر دخولهم من الزراعة. فقد روعى فى توزيع هذه الأراضى ان تقسم الملكية الموزعة الى ثلاث قطع متساوية تقريبا تقع كل منها داخل قسم كبير على أن تكون كل ثلاثة أقسام كبيرة دورة زراعية متكاملة. (٢) ولقد كان هذا النظام يمكن من زراعة الأرض الموزعة طبقا لدورة زراعية ثلاثية وفى مساحات مجمعة لكل محصول من المحاصيل الداخلة فيها على غرار ما كان يفعله كبار ملاك الأراضى الذين خضعوا لقانون الحد الاقصى لملكية الارض الزراعية. وبذلك امكن الابقاء على المزايا التى يحققها اتباع الدورة الزراعية، المشار اليها، فى أراضى المنتفعين بالاصلاح الزراعى. أما فى غير هذه الأراضى فقد كانت الغالبية العظمى من الزراع تزرع أراضيها حسب ما يتراءى لها وطبقا لدورة زراعية يختارها كل مزارع حسب ما يعتقد انه يتفق مع احتياجاته، وبما لا يتعارض مع القوانين والقرارات التى كانت تصدر لتحديد المساحات التى ينبغى او يمكن زراعتها بمحاصيل معينة كتحديد نسبة ما يزرع قصبا من مساحة كل حيازة على حدة بثلثها على الاقل ونسبة ما يزرع منها قطنا بثلثيها على الاكثر وكذا القوانين والقرارات التى كانت تحدد مناطق زراعة الارز، على ضوء كميات مياه الرى المتاحة

---

(١) راجع الجدول رقم (١/٨)

(٢) راجع : سعد هجرس، الاصلاح الزراعى تاريخا وفلسفة ومنهاجا، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٧٠، ص ص ٣١٩ ـ ٣٢٠

فكانت تسمح بزراعته او تحظرها فى قرى أو حتى فى مراكز بأكملها ٠

بعد حوالى خمس سنوات من صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ جرت فى عام ١٩٥٧ ، فى قرية نواج مركز طنطا ، محاولة تجريبية لتطبيق مايعرف بنظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية الثلاثية فى أراضى الزراع غير المنتفعين بالاصلاح الزراعى ٠ وفى عام ١٩٦٠ تقرر تعميم النظام المذكور فى جميع قرى مصر خلال عشر سنوات تبدأ من عام ٦٠ — ١٩٦١ الزراعى ، غير انه ماليث ان تقرر اختصار فترة تعميمه الى خمس سنوات ، ومن ثم فقد استكمل تعميمه فى عام ١٩٦٥ ٠ (١)

ولعله من الجدير بالذكر ان اختيار عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠ لتجريب ثم بدء تعميم تطبيق نظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية خارج أراضى المنتفعين بالاصلاح الزراعى لم يكن محض مصادفة وانما كان انعكاسا او حتى امتدادا لاجراءات هامة شهدها الاقتصاد القومى المصرى فى هذين العامين ٠ ففى عام ١٩٥٧ وضعت الحكومة ماعرف بخطة التصنيع الأولى ٠ وفى عام ١٩٦١ بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ٦٠/ ١٩٦١ — ٦٤/ ١٩٦٥ ٠ (٢)

ونظرا للدور التاريخى للزراعة بصفة عامة فى عملية التنمية الاقتصادية ، ونظرا لما كانت تتسم به الزراعة المصرية بصفة خاصة من أهمية كمصدر لتمويل عملية التنمية سواء عن طريق ماكانت تحققه من تراكم فى الداخل او عن طريق ماكانت تجلبه صادراتها من عملات اجنبية ، ناهيك عن اهميتها كمصدر للمواد الخام الزراعية للصناعات الوطنية الناشئة وكمصدر لغذاء السكان خارج الزراعة ، كان من الضرورى ان توسع الدولة نطاق تدخلها فى الزراعة حتى يمكنها تحقيق خطتيها المشار اليهما ٠ لقد كان توسيع نطاق تدخل الدولة فى الزراعة امرا ضروريا لتوجيه التنمية الزراعية بما يحقق التناسق المطلوب بينها وبين التنمية فى القطاعات الاخرى او بتعبير اخر بما يحقق التناسق بين مكونات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ٠ ولقد كان نظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية الاداة الرئيسية لتوسيع نطاق تدخل الدولة فى الزراعة ٠

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٣٤٤ — ٣٤٦ ، وكذا ، ادارة مشروع تنظيم الدورة الزراعية ، مشروع تنظيم الدورة الزراعية ، مراقبة الارشاد الزراعى ، وزارة الزراعة ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٠

(٢) احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية ، (فى اطار مشروع بحث جامعة برينستون حول توزيع الدخل فى مصر) ، تحت النشر ٠

ويقصد بتجميع الاستغلال الزراعى تجنيب المساحات الصغيرة المزروعة بمحصول ما وتجميعها فى كل قرية ، فى مساحات متجاورة دون المساس بالملكية الفردية للارض الزراعية ودون ما تدخل فى عمل الحائز على حيازته الخاصة . أما تنظيم الدورة الزراعية فيقصد به وضع نظام لتعاقب الحاصلات المختلفة على قطعة من الأرض فى ضوء الدورة الزراعية الملائمة وهى غالبا فى مصر الدورة الثلاثية .

وتتلخص طريقة تنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، نظريا ، فى اتفاق الفلاحين عن طريق جمعيتهم التعاونية على تقسيم جميع اراضى القرية كوحدة واحدة الى ثلاثة أقسام متساوية (وذلك فى المناطق التى تتبع فيها دورة ثلاثية) وعلى المحصول الذى يزرع فى كل قسم منها ، ثم يقوم كل حائز بزراعة الجزء من حيازته الواقع فى كل قسم بالمحصول الذى يتقرر لهذا القسم . [1] وخلافا لذلك يشير الواقع الى ان تنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية يتم بأسلوب ادارى يلعب المشرف الزراعى الدور الرئيسى فيه بما يضمن تنفيذ خطة الدولة لزراعة مساحة معينة بمحصول القطن ، المحصول الأساسى فى الدورة الزراعية . ولقد توقف على الكيفية التى يتم بها تحديد المساحات المزروعة قطنا ان تحولت الدورة الزراعية فى كثير من محافظات الوجه البحرى الى دورة ثنائية بدلا من دورة ثلاثية [2] مع كل ما لذلك من آثار ضارة بخصوبة التربة .

وفى بداية مرحلة تعميم نطاق تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية لعب عنصر الاغراء والترغيب دورا هاما فى حمل الزراع على تنفيذه فى أراضيهم . فقد قرر وزير الزراعة آنذاك اعطاء اولوية فى الانتفاع بخدمات " مشروع ناصر لتوزيع الماشية " للقرى التى توافق على تنفيذ مشروع تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية . [3]

ولقد تم باتباع اسلوب الاغراء والترغيب تنفيذ المشروع المذكور فى ٧١ قرية ، بمحافظات المنوفية والغربية والشرقية والمنيا . وعندما اتسع نطاق التعميم ، الى حد لم يعد من الممكن معه اتباع وسائل

---

(١) راجع : سعد هجرس ، المرجع الاسبق ، ص ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥ .

(٢) راجع : احمد حسن ابراهيم ، دور التشريع فى تحقيق اهداف خطة التنمية الزراعية فى ج . م . ع (مع الاشارة بصفة خاصة الى التشريعات المنظمة لتجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية) ، بحث مكمل لاعمال الدورة التدريبية طويلة الاجل التاسعة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٠ ـ ٢٥ .

(٣) راجع : احمد حسن ابراهيم ، الحيازات المزرعية والمزارع التعاونية فى مصر ، المرجع الاسبق ، ص ٣٩٩ .

الترغيب والاغراء ، أصبح الاعتماد على التشريع بما ينطوى عليه من عقوبات هو الوسيلة لتنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية . (١)

ولقد صدر لهذا الغرض عدد من القوانين كان أولها " القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ " الذى صدر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٣ ثم أعقبه فى ٦ يناير ١٩٦٤ " القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية " ، ثم قانون الزراعة الموحد رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ " وما أعقبه من قرارات وزارية منفذه له وأهمها القرار الوزارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم الدورة الزراعية والقراران الوزاريان المعدلان لهما القراران الوزاريان رقمى ٦٧ لسنة ١٩٦٩ و ٤ لسنة ١٩٧٤ .

ولقد نصت هذه القوانين جميعا على فرض عقوبات على من يخالف القوانين المنظمة لتجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية والقرارات المنفذة لها . فطبقا لنص المادة " ١٠١ " من " القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ " يعاقب كل من يخالف القرارات التنفيذية للمادة " ٤ " (البنود أ ، ب ، جـ) من القانون المذكور بغرامة لاتقل عن عشرين جنيها ولاتزيد على خمسين جنيها عن الفدان او كسور الفدان . والبنود المشار اليها تتناول تنظيم الدورات الزراعية على مستوى القرية او على اى مستوى آخر ، كما تتناول نظام تعاقب الحاصلات الزراعية ونسبة مايسمح بزراعته بكل محصول الى جملة الأراضى فى زمام القرية ، ومواعيد زراعة الحاصلات ومواعيد حصادها . (٢)

وفى حالة مخالفة احكام القرارات المنفذة لاحد البنود المشار اليها يجوز لوزارة الزراعة قبل الحكم فى الدعوى ازالة اسباب المخالفة بالطريق الادارى على نفقة المخالف ، ويعنى ذلك ازالة المحصول المزروع بمخالفة الدورة المقررة فضلا عن الغرامة المالية التى توقع على المزارع المخالف لهذه الدورة ، وبالاضافة الى ذلك يحرم المزارع ، بطبيعة الحال ، من الحصول على مستلزمات انتاج للمحصول الذى يزرعه مخالفا للدورة المقررة كالتقاوى والاسمدة والمبيدات الحشرية من الجمعية التعاونية الزراعية التى كانت تتمتع بوضع احتكارى بالنسبة لتجارة هذه المستلزمات التى كانت تصرفها

---

(١) الموجع السابق .

(٢) راجع : احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، تأثير بعض السياسات للزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية ، ورقة عمل للمناقشة بلقاء الاسكندرية ٢٠ ـ ٢٤ اغسطس ١٩٧٩ فى اطار مشروع بحث جامعة برينستون حول توزيع الدخل فى مصر ، ص ص ٢ـ٣ .

طبقا للدورة الزراعية المقررة [١] ، وذلك قبل ان يحل بنك القرية محلها فى اداء هذه الوظيفة ابتداء من عام ١٩٧٦ .

ويهدف تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، بصفة عامة ، الى تحقيق أبسط أنواع العلاج لمشكلة ضآلة الحيازات الزراعية . ولقد عدد المتحمسون له المزايا والفوائد التى يمكن ان تتحقق من تنفيذه وتؤدى فى النهاية الى تحقيق هدف زيادة الانتاج الزراعى . ولعل اهم المزايا والفوائد ، أو مايعنى ايضا الاهداف ، التى استهدف تحقيقها بواسطة تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية مايلى : [٢]

- امكان استخدام الالات الزراعية الحديثة فى المساحات الكبيرة الناتجة عن التجميع .
- توفير مياه الرى والقضاء على أسباب المنازعات على المياه .
- تلافى الاثار الضارة لتجاور المحاصيل المختلفة .
- تنظيم مقاومة الافات الزراعية .
- المحافظة على خصوبة التربة وحمايتها من التدهور عن طريق تنظيم تعاقب الحاصلات المختلفة بنمط يؤدى الى عدم ارهاق التربة .
- تعميم التقاوى المنتقاة والمحافظة عليها .
- تيسير الخدمات الزراعية وامكانية الرقابة على توزيعها واستخدامها .
- سهولة تنفيذ القوانين الزراعية .
- الاستفادة من مساحات البرسيم بطريقة اقتصادية وتوفير المساحات من البرسيم اللازمة لسد احتياجات تغذية الماشية .
- تحقيق اهداف التصدير من المحاصيل التصديرية الهامة كالقطن والأرز والبصل .
- تحقيق خطة تموين البلاد من الحاصلات الزراعية الهامة كالقمح والعدس والفول والذرة الشامية والأرز .

---

(١) الموجع السابق ، ص ٣

(٢) الموجع السابق ، ص ص ٣ـ٤ وكذا ، احمد حسن ابراهيم ، الحيازات المزرعية والمزارع التعاونية فى مصر ، الموجع السابق ، ص ص ٣٩٩ ـ ٣٤٠ .

— توفير العشر والفاكهة من المناطق المشهورة بانتاجها لتغطية احتياجات البلاد منها .
— مواجهة احتياجات التصنيع من المواد الخام الزراعية كقصب السكر والالياف والبذور الزيتية .

ولعل الأهداف الأربعة الاخيرة تؤكد صحة الارتباط الزمنى بين التفكير فى تعميم نظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية فى عام ١٩٥٧ ووضع خطة التصنيع الاولى فى ذلك العام نفسه .

ولتحقيق الاهداف المشار اليها ، والأربعة الاخيرة منها بصفة خاصة ، صدرت قرارات وزارية تحدد المحاصيل الخاضعة لنظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظم تحديد المناطق والمساحات المخصصة لزراعة المحاصيل المختلفة ، وكذا تحديد المناطق التى يحظر فيها زراعة محاصيل بعينها ، فعلى سبيل المثال حظرت المادة "٢" من القرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم الدورة الزراعية ابتداء من السنة الزراعية ١٩٦٨/١٩٦٩ " زراعة القطن فى المناطق الآتية : (١)

— محافظات الاسكندرية وبور سعيد والسويس ومرسى مطروح وأسوان .
— مركز رشيد بمحافظة البحيرة .
— مركز البرلس بمحافظة كفر الشيخ .
— قسم الاسماعيلية وضواحى الاسماعيلية بمحافظة الاسماعيلية .
— مركز الجيزة والبدرشين بمحافظة الجيزة .

كذلك جعلت المادة المذكورة زراعة القطن اختيارية بمراكز الصف والعياط وامبابة بمحافظة الجيزة ومراكز قليوب والخانكة والقناطر الخيرية بمحافظة القليوبية .

وبالرجوع الى طبيعة ومواقع المناطق التى حظر القرار زراعة القطن بها أو اطلق للزراع حرية الاختيار بين زراعته او عدم زراعته يلاحظ انها اما مناطق لاتصلح اراضيها لزراعة القطن وأما مناطق تصلح اراضيها لزراعته الا ان المشرع يرى من الانسب تخصيصها لزراعة محاصيل الخضر كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لمراكز محافظة الجيزة ومحافظة القليوبية المجاورة للقاهرة او القريبة منها .

---

(١) راجع : محمد السعيد محمد ، تنظيمات انتاج المحاصيل الزراعية ابتداء من سنة ٦٨/٦٩ الزراعية ، الادارة العامة للارشاد الزراعى ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ١١ـ١٢ .

ولهذا السبب لم يلزم المشرع الزراع فى هذه المراكز الأخيرة بتنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى الذى يمثل اساسا ، كما سبق ذكره ، فى تجميع مساحات القطن . لقد اعطى المشرع هؤلاء الزراع حرية توجيه مواردهم الزراعية الى الاستخدامات التى تحقق لهم اقصى ربح ممكن . ومعنى ذلك ان المشرع يترك تماما للأسعار وظيفة توجيه استخدام الموارد الزراعية فى المراكز المذكورة بينما يحكم اداء هذه الوظيفة فى غير ذلك من المراكز بتشريعات ملزمة واجراءات ادارية .

وبالاضافة الى المناطق التى تحظر فيها زراعة القطن او تترك اختيارية للزراع يعفى من الالتزام بتجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية وما يرتبط به من التزامات ، (كالتوريد الاجبارى بأسعار محددة لحصة من الانتاج) ، الاراضى التى تزرع بحدائق الفاكهة . وهذا يعنى ان الاجراءات الادارية يمكن فى بعض الاحوال ان تتراجع امام قدرة الاسعار وقوتها فى توجيه الموارد الزراعية وخاصة اذا كانت الاستخدامات التى توجه اليها هذه الموارد بتأثير الاسعار تخدم تحقيق اهداف معينة تسعى الدولة الى تحقيقها كما هو الحال بالنسبة لامداد سكان المدن الكبرى وخاصة القاهرة والاسكندرية باحتياجاتها من الخضر والفاكهة . ولا يقتصر الامر فى مثل هذه الاحوال على الاعفاء من الالتزام بتنفيذ القوانين والقرارات الادارية بل قد يذهب الأمر الى تشجيع الدولة لفئات معينة من الزراع على الخروج من دائرة عمل هذه القوانين والقرارات . فهى الى جانب الخدمات الفنية والارشادية التى تقدمها لهم بالمجان تمدهم بالشتلات والعقل ومستلزمات الغرس بأسعار التكلفة او بأسعار مدعومة ، فضلا عن انها لا تفرض قيودا سعرية على انتاجهم . (١)

ولم تكن النتائج التى ترتبت على تنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية على مستوى الآمال التى علقت عليه والمزايا التى بشر المتحمسون له بأنه سيحققها . ولقد ساعد تنفيذه على تحقيق بعض الاهداف التى قيل انها سيحققها بينما فشل فى المساعدة على تحقيق بعضها الاخر بل وآخر بتحقيق بعضها الثالث . وبصفة عامة يرجع تواضع النتائج التى ترتبت على تنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية وعجزه عن تحقيق بعض الاهداف التى قيل انه سيحققها الى

(١) راجع فى ذلك : H.A.El Tobgy, Contemporary Egyptian Agriculture, second edition, The Ford Foundation, Cairo, 1976, P. 164.

وكذا : محمد محمود عبد الرؤوف (دكتور) ، وحلمى عبد الغنى سعد ، التنمية الزراعية الرأسية فى جمهورية مصر العربية ، مذكرة خارجية رقم (١٠٢٩) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، الملاحق ص ص ٣٥ — ٤٠ .

طبيعته والكيفية التى صيغ بها . فلقد صيغ هذا النظام ونفذ بكيفية لا تمكن على الاطلاق من تنفيذ بعض الاهداف التى ربط تحقيقها بتنفيذه ، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلى :

(١) كان من المستهدف ان تجميع الاستغلال الزراعى يحقق امكانية استخدام الالات الزراعية الحديثة فى المساحات الكبيرة الناتجة عن التجميع . (١)

الا أن الطريقة التى نفذ بها تجميع الاستغلال الزراعى لم تهيئ الظروف الملائمة لتحقيق ذلك . فهى لم تحدث تغييرا فى أوضاع الطرق الموصلة الى الحقول بما يمكن من سهولة وصول الالات الحديثة كالجرارات اليها . كما انها لم تلغى الفواصل والحدود بين الحقول بما تمثله من عوائق فى سبيل انتقال الجرار من حقل الى حقل آخر مجاور له . ليس هذا فحسب بل لقد كان الابقاء على هذه العوائق من أهم المزايا التى وصف بها تجميع الاستغلال الزراعى حيث وصف بأنه يتم " دون المساس بالملكية الفردية ودون ما تدخل فى عمل الحائز على حيازته الخاصة " وهذا يعنى ببساطة عدم المساس بالعوائق المشار اليها او بتعبير آخر عدم احداث اية تغييرات هيكلية فى حيازة الارض الزراعية بما يمكن من تيسير استخدام الالات الزراعية الحديثة بكل ما له من مزايا وفوائد .

(٢) كما كان من المستهدف ان تجميع الاستغلال الزراعى يؤدى الى توفير مياه الرى على أساس ان تجميع المحاصيل المتماثلة فى مساحات واسعة يسهل عملية الرى بحيث تروى المساحة كلها فى وقت أقصر من الوقت الذى يستغرقه ريها عندما تكون مكونة من قطع متناثرة . الا ان تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية لم يصحبه استبدال الرى الفردى لقطع الارض التابعة للحيازات الفردية بأسلوب الرى الجماعى او المشترك الذى يمكن من خلاله تنظيم عمليات الرى واحكامها بما يحقق وفرا فى مياه الرى المستخدمة . وهكذا لم يمكن عمليا تنظيم عمليات الرى واحكامها بما يحقق وفرا فى مياه الرى الا فى اراضى المنتفعين بالاصلاح الزراعى حيث تستخدم وسائل الرى الالية وحيث يخضع المنتفعون لنظام يتسم الى حد ما بالجماعية فى اداء بعض العمليات الزراعية كالحرث والرى ويلتزمون بموجب هذا النظام بأداء هذه العمليات فى وقت واحد .

---

(١) راجع : سنية مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، المرجع الاسبق ، ص ٢٧٧ .

(٣) واستهدف أيضا أن تجميع الاستغلال الزراعى يؤدى الى تيسير الخدمات الزراعية واحكام الرقابة على توزيعها واستخدامها ، اذ يفترض ان تجميع الاستغلال الزراعى يحقق امكانية مراقبة وصول الخدمات لتحقيق اهدافها المحددة ، كضمان وضع الأسمدة على سبيل المثال فى المساحات والزراعات المقررة لها والتى صرفت من أجلها . ويؤكد الواقع العملى ان مثل هذه الرقابة لا وجود لها على الاطلاق . فتسليم الاسمدة والتقاوى ، بل وحتى المبيدات الحشرية أحيانا ، الى الزراع يتم فى مقار الجمعيات التعاونية الزراعية (مخازن بنوك القرى حاليا) وفى غياب المشرف الزراعى ، ومن ثم فأن الرقابة على استخدام الاسمدة والتقاوى معدومة ، الا فى اراضى المنتفعين بالاصلاح الزراعى ، على الرغم من تنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية .

(٤) فيما يتعلق بتسهيل تنفيذ القوانين الزراعية يلاحظ ان تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية لم يأت بجديد بالنسبة لتنفيذ قوانين كتلك التى تمنع رى البرسيم بعد مواعيد معينة ، على سبيل المثال ، فى حين أنه قنن مخالفة قوانين أخرى كتلك التى تحدد مساحة القطن بثلث الحيازة كحد أقصى ، اذ تصل هذه النسبة فى مناطق كثيرة الى حوالى نصف الحيازة نتيجة لتجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية . ولقد تم ذلك من خلال استبدال العلاقة المباشرة بين الحكومة وكل حائز ، فيما يختص بتطبيق مثل هذه القوانين ، بعلاقة مباشرة بين الحكومة ومجموعة من الحائزين ليس على مستوى القرية فحسب بل وعلى مستوى الجمهورية أيضا . لقد كان مفترضا ان يتم تجميع الاستغلال الزراعى فى اطار دورة زراعية ثلاثية الا ان الحاجة الى زراعة مساحات معينة بالقطن ، من ناحية ، وهو المحصول الأساسى فى الدورة الزراعية فى مناطق الوجه البحرى ، وحظر زراعته او تركها لاختيار الزراع فى مناطق معينة بالاضافة الى المساحات المشغولة بزراعات مستديمة ، من ناحية اخرى ، قد دفعت الى تحديد المساحة التى تزرع قطنا بثلث مساحة مجموع الاراضى الزراعية على مستوى الجمهورية وذلك بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ، وكان المتبع منذ عام ١٩٥٥/٥٦ وحتى صدور هذا القانون هو صدور تشريع سنوى بتحديد المساحة التى تزرع قطنا فى حدود ثلث المساحة التى يحوزها كل حائز . لقد قدم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ الأساس القانونى لتعويض المساحات التى كان يمكن زراعتها قطنا فى المناطق التى حظرت زراعته بها أو تركت لاختيار الزراع ، على حساب مناطق أخرى ، الأمر الذى أدى الى تركيز زراعته فى المناطق الأخيرة مما حول الدورة الزراعية المتبعة فى كثير منها الى دورة ثنائية بدلا من الدورة الثلاثية باستثناء

اراضى المنتفعين بالاصلاح الزراعى التى تزرع ، كما ذكرنا من قبل ، طبقا لدورة زراعية ثلاثية ، ومن المعروف ان تكرار زراعة القطن فى مساحة بعينها من الأرض فى فترات متقاربة نتيجة لتنفيذ الدورة الثنائية يؤدى الى ارهاقها واضعاف خصوبتها فضلا عما يعنيه هذا التكرار من ارتفاع احتمالات اصابة القطن بدورة ورق القطن وما يتسبب عن ذلك من خسائر .

(٥) كما كان من أهم الاهداف التى أشير الى أن تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية سيؤدى الى تحقيقها الاستفادة من مساحات البرسيم بطريقة اقتصادية وتوفير مساحات البرسيم اللازمة لسد احتياجات تغذية الماشية حيث ان مساحات البرسيم المعشرة فى القرى لا يستفاد منها بطريقة اقتصادية سليمة . وخلافا لهذا يؤكد الواقع ، وطبقا لمشاهدات ميدانية ، ان تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية لا يحقق هذا الهدف حيث ان التجميع لا يمتد فى الواقع الى مساحات البرسيم . ولم يقتصر الامر على عجز تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية عن تحقيق الهدف المذكور بل لقد أدى تطبيق هذا النظام الى نقص مساحات البرسيم ومن ثم الى حدوث مشاكل متعلقة بالانتاج الحيوانى فى بعض المناطق على أقل تقدير . ولقد ترتب على نقص مساحات البرسيم لدى بعض الحائزين فى بعض المناطق ان لجأ قسم من هؤلاء الحائزين الى تأخير زراعة القطن ليتمكن من اطالة فترة حصوله على البرسيم لعلف ماشيته وذلك بالحصول على حشتين من البرسيم التحريش ، الذى يسبق القطن ، بدلا من حشة واحدة غير عابئ بما يمكن أن يترتب على هذا التأخير من اضرار بمحصول القطن . والى جانب ذلك كان بعض الزراع يضطرون الى التخلص مكرها من نتاج حيواناتهم ببيعه قبل ان يصل الى سن مناسب للتسويق الاقتصادى ، وذلك فضلا عن ظهور سوق سوداء لتأجير الارض الزراعية وارتفاع قيمتها الايجارية فى موسم زراعة البرسيم الى أضعاف قيمتها الايجارية القانونية على مدار العام كله . (١)

هذه هى بعض الاهداف التى قيل ان تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية سيحققها وما كان يمكن له ، بالكيفية التى صنع ونفذ بها ، أن يحققها وهو ما تؤكده متابعة الآثار

---

(١) راجع : احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، دور التشريع فى تحقيق اهداف خطة التنمية الزراعية فى ج . م . ع ، المرجع السابق .

المترتبة على تنفيذه ، والى جانب الاهداف التى فشل تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية فى تحقيقها ، أو حقق عكسها ، ترتب على تنفيذه نتائج كان بعضها ذا آثار ايجابية على عملية التنمية وكان بعضها الآخر ذا اثار سلبية على هذه العملية .

ولعله يمكن تلخيص اهم النتائج الايجابية لتنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية فيما يلى :

(١) تلافى الاثار الضارة لتجاور المحاصيل المختلفة ، والتى تنشأ من اختلاف معاملات هذه المحاصيل عن بعضها البعض ، وماقد يترتب على ذلك من زيادة فى انتاج هذه المحاصيل .

(٢) تنظيم مقاومة الافات الزراعية ، حيث يؤدى تجميع المساحات المنزرعة بمحصول واحد فى دورة زراعية منتظمة الى سهولة مقاومة الافات والحشرات المختلفة بأحدث الاساليب والوسائل العلمية والعملية مع نقص تكاليف المقاومة وضمان عدم الاضرار بالانسان والحيوان .

(٣) ضمان انتاج الكميات المستهدفة من محصول القطن ، للتصدير وللتصنيع المحلى ، عن طريق الزام الزراع ، برغم كل الاعتبارات ، بزراعة المساحات التى تكفى لانتاج هذه الكميات حتى ولو أدى ذلك الى عدم التمسك او الالتزام بتطبيق الدورة الزراعية المقررة .

(٤) ضمان امداد سكان المدن الكبرى وخاصة القاهرة والاسكندرية باحتياجاتهم من الخضر والفاكهة .

أما أهم النتائج السلبية التى ترتبت على تنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية فيمكن تلخيصها فى تلك المتعلقة بحرمان قسم لا يستهان به من الزراع من تنويع حاصلاتهم ومصادر دخولهم الزراعية نتيجة لوقوع حيازاتهم بأكملها او القسم الاعظم منها فى تجميعة محصولية واحدة ، وتزداد حدة المعاناة من نتائج هذا الحرمان عندما تقع الحيازة بأكملها او القسم الاكبر منها فى تجميعة قطن وهو مايتكرر فى الغالب مرة كل عامين . ولقد أدى ذلك الى معاناة خاصة من هذه الحيازات من نقص الحبوب الغذائية لهم ولأسرهم الى جانب معاناتهم من نقص فى العلف الشتوى والصيفى لحيواناتهم واضطرارهم لشرائه بأسعار مرتفعة تلقى مزيدا من الاعباء على دخولهم الهزيلة .

اما فيما يتعلق بما كان ينتظر ان يؤدى اليه تجميع الاستغلال وتنظيم الدورة الزراعية من زيادة فى الانتاج الزراعى فليس هناك من البيانات مايمكن الاستناد اليه فى تقرير حدوث مثل هذه

الزيادة من عدمه وفى قياس حجمها ، كميا ، لو كانت قد حدثت . ولعله من الجدير بالذكر انه حدثت تغييرات بالزيادة او النقصان فى متوسط انتاجية الفدان من بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية فيما بين الفترة السابقة على تنفيذ تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية والفترة اللاحقة لتنفيذه سواء على مستوى بعض المراكز او على المستوى القومى . ومن المؤكد ان هذه التغييرات ، سواء كانت بالزيادة او النقصان ، لايمكن ان تعزى الى تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية وحده وانما يمكن ان تعزى اليه والى غيره من العوامل والاجراءات ، الا انه لايمكن التصرف بقدر مقبول من الدقة على نصيب كل من هذه العوامل والاجراءات فى احداث هذه التغييرات .

مشروع تنظيم الانتاج الزراعى :

ان اساليب علاج مشاكل الزراعة المصرية وتحقيق اهداف التنمية الزراعية قد تأثرت ، بدرجة او بأخرى ، بالاجتهادات الخاصة للمسئولين عن قيادة عملية التنمية الزراعية ، ومساعديهم ، فى فتراتها المختلفة ولقد انعكست هذه الظاهرة ، على سبيل المثال ، على أساليب مواجهة اثار النكسة الحيازى فقد واكب استكمال تعميم نظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية محاولة لتطبيق نظام آخر ، لتحقيق نفس الهدف ، عرف بأسم مشروع تنظيم الانتاج الزراعى .

بدأت تجربة مشروع تنظيم الانتاج الزراعى لأول مرة فى السنة الزراعية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ فى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف ثم تقرر البدء فى تعميمه تدريجيا مع بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ٦٥/١٩٦٦ — ٦٩/١٩٧٠ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولقد شملت خطة العام الاول لتعميم تنفيذه ١٩٦٥ — ١٩٦٦ سبع محافظات هى البحيرة والغربية والمنوفية والقليوبية والجيزة وقنا وأسوان ، وأعتمد لذلك استثمارات بلغت جملتها حوالى ٦ر٢ مليونا من الجنيهات . وغير ان الاهتمام بتنفيذ هذا المشروع لم يلبث ان تناقص بسرعة وهو مايلاحظ من الانخفاض الهائل فى حجم الاستثمارات المخصصه لتنفيذه من حوالى ٦ر٢ مليونا من الجنيهات فى العام الاول لتعميم تنفيذه (١٩٦٥ — ١٩٦٦) الى نحو ٩٩٢ الفا من الجنيهات فى العام الثانى لتنفيذه (١٩٦٦ — ١٩٦٧) أى حوالى ١٦٪ فقط من جملة استثماراته فى العام الاول لتنفيذه ولقد استمرت الاستثمارات المخصصة لتنفيذ هذا المشروع فى التناقص حتى بلغت فى العام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ نحو ٦٤ الفا من الجنيهات اى مايوازى فقط حوالى ١٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات التى خصصت له

فى عام ١٩٦٦/٦٥ . (١)

ولقد كان مشروع تنظيم الانتاج الزراعى يهدف طبقا لما أعلن انذاك الى : (٢)

- نشر الوعى التعاونى السليم بين أفراد المجتمع بصفة عامة والزراع بصفة خاصة .
- زيادة الدخل القومى وزيادة دخل الفلاح وخلق فرص عمل وموارد جديدة .
- تشجيع الصناعات الريفية .
- ادخال ونشر الميكنة الزراعية واحلالها محل الاساليب اليدوية البدائية وتوفير مستلزمات الانتاج للزراع .
- تحسين وسائل الرى والصرف .
- النهوض بالثروة الحيوانية وتدعيم عملية التأمين على الماشية وتسجيلها .
- استخدام الاساليب العلمية والفنية الحديثة فى الزراعة ، وذلك باعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية فى وحدات اقتصادية تشرف كل منها على مساحة تتراوح بين ١٥٠٠ فدان و ٢٠٠٠ فدان .

وبالنظر الى الأهداف المذكورة يبدو أن مشروع تنظيم الانتاج الزراعى كان أوسع نطاقا وأكثر شمولا من تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية وأنه يمكن من تحقيق بعض الاهداف التى قيل ان تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية سيحققها ولكنه لم يصغ فى الواقع بكيفية تمكن من تحقيقها . فعلى سبيل المثال تقوم الجمعية التعاونية الزراعية فى ظل تنظيم الانتاج الزراعى ، بدور فعال فى تقديم الخدمات الفنية والآلية للزراع الفرديين والاشراف على استخدامها بشكل يمكن ان يؤدى الى خفض نصيب الفدان من تكاليف أداء هذه الخدمات وبالتالى الى خفض تكاليف الانتاج الزراعى . ومن ثم فأن توقف تنفيذ مشروع تنظيم الانتاج الزراعى امر مثير للتساؤل خاصة وانه حدث فى مرحلة مبكرة جدا من تنفيذه بشكل لم يمكن من الحكم بدقة على نتائجه وبالاضافة الى ذلك لم تعلن من جانب الدولة مبررات توقفه .

---

(١) راجع : احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، الحيازات المزرعية والمزارع التعاونية فى مصر ، المرجع السابق ص ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

الفصل العاشر

السياسات الزراعية

التمويل الزراعي :

يلعب التمويل دورا حيويا فى الانتاج الزراعى ، وعلى توفره بالقدر الملائم فى الوقت المناسب يتوقف المدى الذى يمكن الوصول اليه فى تطوير الانتاج الزراعى كما ونوعا ولقد كانت مشكلة التمويل دائما من المشاكل الحادة فى الزراعة المصرية الا قرار بحق الملكية الفردية فى الارض الزراعية للفلاح المصرى الصغير فى عام ١٨٩١ . فلقد شهدت السنوات العشر الأولى من القرن الحالى تزايدا ملحوظا فى عمليات نزع ملكية اراضى صغار الزراع وتجريدهم منها وفاء للديون المتراكمة عليهم لحساب مؤسسات التسليف الاجنبية ولحساب المرابين وتجار القرى ، الذين كانوا يقرضونهم الاموال برهن أراضيهم وبشروط مرهقة وفوائد باهظة مستغلين فقرهم وعجز مواردهم المالية الذاتية عن تغطية احتياجاتهم الانتاجية والاستهلاكية وانعدام المصادر الوطنية للتمويل المنظم والتى كان يمكن ان تقدم لهؤلاء الزراع يحتاجون اليه من أموال بشروط معقولة وفوائد معتدلة .

ولقد فرضت هذه المشكلة نفسها على دعاة الاصلاح الزراعى وتركت بصماتها على معظم دعوات الاصلاح الزراعى التى عرفتها مصر فى النصف الأول من القرن العشرين وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .(١) ولقد كانت مشكلة تمويل صغار الزراع وماترتب عنها من آثار دافعا الى اصدار ماعرف بقانون الخمسة أفدنة فى أوائل عام ١٩١٣ . ولقد نص هذا القانون على عدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية للزراع الذين لايمتلكون سوى خمسة أفدنة أو أقل ولم يكن حظر توقيع الحجز مقصورا فقط على الاراضى الزراعية لهؤلاء الزراع وانما كان يمتد ليشمل ايضا مساكنهم وملحقاتها وكذلك دائتان من الدواب المستعملة للجر والالات الزراعية اللازمة لزراعة هذه الاراضى .

لم تنتهى مشكلة تمويل الزراع فى مصر ، وصغارهم بصفة خاصة ، بصدور قانون الخمسة أفدنة بل استمرت مادة لدعوات اصلاح أوضاع الزراع قبل يوليو ١٩٥٢ . وعلى الرغم من بعض المحاولات الجزئية لوضع حد لهذه المشكلة كانشاء بنك التسليف الزراعى على سبيل المثال ، فقد بقيت بدون حل شامل حتى لبضع سنوات بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصدارها لقانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر من نفس العام فلقد اهتم هذا القانون بتوفير مصدر تمويل منظم ملائم للمنتفعين بالاراضى الصادرة والمعاد

توزيعها تطبيقا له ولهذا الغرض ربطت المادة "١٨" ما بين الانتفاع بهذه الارض وانضمام المنتفع بهذه الارض الى جمعية تعاونية زراعية تضم المنتفعين بهذه الاراضى فى احدى القرى ومن لا يتملكون اكثر من خمسة افدنة بها وتقوم هذه الجمعية التعاونية الزراعية طبقا لنص المادة "١٩" من القانون المذكور بأعمال فى مقدمتها امداد الاعضاء بمستلزمات الانتاج الزراعى كالبذور والاسمدة والماشية والالات الزراعية .

لقد وفر قانون الاصلاح الزراعى مصدرا ملائما لتمويل المنتفعين بالاراضى الموزعة بمقتضاه والزراع الذين ينضمون الى جمعيتهم التعاونية ممن لا يملكون اكثر من خمسة افدنة فى القرية التى توجد بها .

ولم يقدم الاصلاح الزراعى بذلك حلا لمشكلة التمويل المزمنة التى يعانى منها بصفة خاصة صغار المستأجرون خارج القرى المذكورة فلقد كان بنك التسليف الزراعى ، وهو المصدر المنظم الوحيد للتمويل الزراعى يطلب ضمانا عقاريا للقروض التى يقدمها للزراع وبطبيعة الحال لم يكن باستطاعة المستأجرين وصغارهم بصفة خاصة ، تقديم هذا الضمان . ومن ثم لم يكن باستطاعتهم المستأجر التمتع بالخدمات التمويلية التى يقدمها البنك المذكور فى صورة نقود او مستلزمات انتاج لزراعة الارض التى يستأجرها مالم يضمنه مالك هذه الأرض فى سداد ما يحصل عليه من سلف ، الامر الذى لم يكن يحدث عادة . وفى الحالات القليلة التى كان الملاك يضمنون فيها مستأجرى أراضيهم لدى البنك ، كانوا يفرضون عليهم شروطا تفقدهم كل فائدة يمكن تحقيقها بالحصول على سلف منه .

هكذا استمرت الغالبية العظمى من مستأجرى الاراضى الزراعية فريسة لاستغلال المرابين وكبار ملاك الاراضى وتجار مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية لبضع سنوات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدور قانون الاصلاح الزراعى الاول فى سبتمبر من ذلك العام . ولقد كان على هؤلاء المستأجرون أن يقبلوا هذا الاستغلال او ان يقصروا فى خدمة الارض التى يزرعونها مما يضر بانتاجها .

أدركت حكومة ثورة ٢٣ يوليو فداحة الاثار السلبية على الانتاج الزراعى والتنمية الزراعية المترتبة على بقاء مشكلة التمويل لصغار المستأجرين بدون حل لذلك اهتمت بالبحث عن حل لها ، وقد أسفرت جهودها فى هذا الشأن عن تجربة بدأت عام ١٩٥٧ لتطبيق نظام للتمويل الزراعى اطلق

عليه نظام الائتمان الزراعى التعاونى . ولقد شجعت النتائج التى حققتها تجربة هذا النظام على تعميم تطبيقه على مستوى الجمهورية فى عام ١٩٦١ ويتضمن هذا النظام اساسا . (١)

- امتناع بنك التسليف الزراعى والتعاونى عن التعامل الفردى المباشر مع الزراع وقصر تعامله على الزراع من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ومن خلالها .
- قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتقديم سلف الزراعات لاعضائها على اساس الحيازة الفعلية التى يزرعها الحائز وليس على اساس كفاية الضمان ، واستبدال الضمان العقارى لهذه السلف بضمان المحصول .

وبذلك قدم نظام الائتمان الزراعى التعاونى حلا لمشكلة تمويل المستأجرين بما تحتاج اليه زراعاتهم من قروض عينية (مستلزمات انتاج) ونقدية .

١ـ سلف الزراعات : وتقدم لاغراض الانتاج النباتى وتشمل سلف المحاصيل الحقلية وسلف الخضر وسلف بساتين الفاكهة وتستوعب سلف الزراعات القسم الاعظم من مجموع السلف المقدمة للزراع من بنك التسليف الزراعى والتعاونى فقد تأرجح نصيبها من مجموع هذه السلف ، صعودا وهبوطا ، بين حوالى ٩٤٪ وحوالى ٩٨٪ فى الفترة ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٧٥ ، ولكنه انخفض الى حوالى ٨٩٪ فى عام ١٩٧٦ . ثم تناقص بسرعة ليصل الى حوالى ٨٠٪ فى عام ١٩٧٨ . ويدل استحواذ سلف الزراعات على النصيب الاعظم من السلف الزراعية على ان سياسة التمويل الزراعى قد اهتمت اساسا برفع كفاءة الانتفاع بالموارد الزراعية الموجودة بينما وجهت قدرا محدودا جدا من الاهتمام الى زيادة الثروة او الاصول الزراعية ولقد استمر ذلك الموضع حتى عام ١٩٧٥ اذ بدأ نصيب سلف الزراعات من مجموع السلف الزراعية يتناقص تناقصا ملحوظا ومستمرا لحساب سلف الثروة الحيوانية وسلف شراء الالات الزراعية . فلقد انخفض نصيب سلف الزراعات من ٦ر٩٦٪ من مجموع السلف الزراعية فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢ر٨٠٪ منها فى عام ١٩٧٨ بينما ارتفع نصيب سلف الثروة الحيوانية وسلف شراء الالات الزراعية من حوالى ٩ر٢٪ وحوالى ٥ر٠٪ على التوالى من مجموع السلف

---

(١) راجع : احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية ، ورقة عمل للمناقشة بلقاء الاسكندرية ٢٠ـ٢٤ اغسطس ١٩٧٩ ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

الزراعة في عام ١٩٧٥ الى حوالى ١٦ر١% وحوالى ٣ر٢% على التوالى منها في عـــام ١٩٧٨ (١).

وتنقسم سلف الزراعات عبر دورها تبعا للاغراض التي تصرف من أجلها الى سلف المحاصيل الحقلية وسلف البساتين ، وسلف الخضر وتحظى سلف المحاصيل الحقلية بالنصيب الاكبر من مجموع سلف الزراعات قبل لقد استأثرت بها تماما في عام ٦٣/ ١٩٦٤ حيث وجه مجموع سلف الزراعات الى المحاصيل الحقلية ولعله من الجدير بالملاحظة ان معدل التغير في التوزيع النسبي لسلف الزراعات على مكوناتها الثلاثة (سلف المحاصيل الحقلية ، وسلف الخضر ، وسلف البساتين) أقل من معدل التغير في التوزيع النسبي لمجموع السلف الزراعية علـــى مكونات الثلاث (سلف الزراعات ، وسلف الثروة الحيوانية وسلف شئون الاراضي الزراعية) فبينما انخفض نصيب سلف الزراعات ، على سبيل المثال ، من مجموع السلف الزراعية فيما بيـــن عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ على النحو السابق الاشارة اليه ، انخفض نصيب سلف المحاصيل الحقلية من مجموع سلف الزراعات من حوالى ٩٣% في عام ١٩٧٥ الى حوالى ٨ر٩١% من في عام ١٩٧٨ ، وهذا أمر منطقي اذ يرجع الى ان عام من الاعوام ، الى الاهمية النسبية لسلف الخضر والبساتين داخل سلف الزراعات فقد اتسمت بالتذبذب صعودا وهبوطا وان كان يلاحظ ان نصيب سلف الخضر من مجموع سلف الزراعات قد ازداد من حوالى ٢ر١% في عام ٦١/ ١٩٦٢ الى حوالى ٢ر٤ % في عام ١٩٧٨ على العكس من ذلك انخفض نصيب ســـلف البساتين من حوالى ٧ر٤% الى حوالى ٩ر٣% فيما بين العامين المذكورين . (٢)

وتنقسم سلف الزراعات ايضا تبعا للصورة التي تقدم فيها للزراع الى سلف نقديـــة تصرف عادة باسم سلف الخدمة ، وسلف عينية كالتقاوى والاسمدة والمبيدات الحشرية . ونظرا لأهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه النوع الاخير من السلف في زيادة الانتاج الزراعي حظـــى تقديمه باهتمام وعناية لم يحظوا للسلف النقدية .

فقد قرر ابتداء من السنة الزراعية ٦٢/ ١٩٦٣ ، اي بعد حوالى عام من تعمـــيم تطبيق نظام الائتمان الزراعي التعاوني ، تقديم السلف العينية لكافة الحائزين دون تحـــيز

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٤

(٢) مجلات البنك الزراعي للتنمية والائتمان الزراعي .

بينهم لسبب او لآخر ولقد كان هذا القرار ينطبق ايضا على السلف النقدية الخاصة بمقاومة الآفات لما تقدم للجمعيات التعاونية الزراعية التي تتولى بنفسها عمليات المقاومة ، وذلك فضلا عما لمقاومة الآفات من أهمية خاصة في وقاية النباتات ومن ثم زيادة الانتاج من المحاصيل الهامة كالقطن او حمايته من التدهور على أقل تقدير . ولقد استمر اطلاق تقديم السلف العينية لكافة الحائزين الى ان تقرر ابتداء من السنة الزراعية ١٩٦٨/٦٧ ربط صرف السلف العينية للزراع بسداد هم لجميع المستحقات عليهم حتى نهاية الموسم المماثل السابق . وقد استثنى من هذا الشرط سلف التقاوي بسبب الرغبة في تعميم التقاوي المنتقاة لما له من أثر على زيادة الانتاج . كما استثنى منه أيضا البيدات التي تصرف للجمعيات التعاونية الزراعية في حالة قيامها بأعمال المقاومة الجماعية في اراضي الاعضاء تحت اشراف اجهزة وزارة الزراعة . ولم تقف اجراءات تقييد صرف السلف العينية عند هذا الحد بل امتدت هذه الاجراءات ابتداء من موسم ٧٢/ ١٩٧٣ لتربط صرف هذه السلف بالتزام الزراع بتوريد الحصص المقرر عليهم توريدها من المحاصيل الخاضعة للتوريد الاجباري ويقتضي هذا الاجراء الاخير يصبح على الزراع المتخلفين عن توريد الحصص المذكورة ان يحصلوا على مستلزمات الانتاج الزراعي بشرائها من بنك التسليف الزراعي والتعاوني نقدا وبأسعار تكلفتها الفعلية دون دعم من الدولة (١)

اما بالنسبة للسلف النقدية ، فعلاوة على الحرمان من تقديمها كوسيلة لعقاب الزراع المتأخرين في سداد ما سبق ان حصلوا عليه من قروض والمتخلفين عن توريد الحصص المقررة عليهم من المحاصيل الخاضعة للتوريد الاجباري ، فقد تقرر في اوائل عام ١٩٦٨ قصر سلف الخدمة على خمس حاصلات ذات أهمية تصديرية أو تصنيعية ، وهذه المحاصيل هي القطن وقصب السكر والارز والبصل والكتان . ولقد استثني من هذا القرار بساتين الفاكهة ومحصول الذرة الشامية من الهجن الزوجية اذ تقرر في موسم ٧٣/ ١٩٧٤ صرف سلفة نقدية للتطهير بواقع خمسة جنيهات للفدان ، غير ان هذا القرار لم ينفذ سوى لموسم واحد حيث تقرر في الموسم التالي مباشرة وهو موسم ٧٤/ ١٩٧٥ عدم التعامل بالاجل مع زراع الذرة الشامية الذين لا يزرعون محاصيلا خاضعة للتسويق التعاوني خلال العام اكتفاء بالتعامل معهم بالنقد وذلك بسبب تعذر تحصيل السلف المنصرفة للذرة الشامية مالم يكن لدى الزراع محصول

---

(١) سجلات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

رئيسي خاضع للتوريد الاجباري يمكن خصم سلف الذرة من ثمنه نظرا لعدم تقرير الحجز على محصول الذرة الشامية. كذلك خضع تقديم السلف النقدية لمزيد من التقييد عندما تقرر ربط صرف السلف النقدية لخدمة الارز بقيام المزارع بالزراعة في المواعيد المقررة وبطريقة العمل في المناطق المصرح بزراعته فيها. وثمة قيد اخر على السلف النقدية يتمثل في خفض سلفة جني القطن من خمسة جنيهات للقدان لجميع الحائزين ملاكا ومستأجرين في موسم ١٩٧٢/٧١ الى خمسة جنيهات للحائز المالك ونصفها فقط للمستأجر. (١)

ولقد كان من الطبيعي ان تنعكس هذه الاجراءات على التوزيع النسبي لمجموع سلف الزراعات، بين السلف العينية والسلف النقدية ففي عام ١٩٦٢/٦١ بلغ نصيب السلف العينية حوالي ٥٨٫٨٪ من مجموع سلف الزراعات بينما بلغ نصيب السلف النقدية منها حوالي ٤١٫٢٪. ولقد بلغ نصيب السلف العينية من مجموع سلف الزراعات اقصاه في عام ١٩٦٨/٦٧ حيث بلغ حوالي ٧١٫٢٪ ثم بدأ ذلك في التناقص التدريجي حتى بلغ حوالي ٥٨٫٩٪ في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ على التوالي ثم ارتفع قليلا الى حوالي ٦١٫٧٪ في عام ١٩٧٨. وبطبيعة الحال تطور نصيب السلف النقدية من مجموع سلف الزراعات في اتجاه معاكس لتطور نصيب السلف العينية منه فبلغ أدناه وهو حوالي ٢٨٫٨٪ في عام ١٩٦٨/٦٧ وأقصاه وهو حوالي ٤١٫٢٪ في عام ١٩٦٢/٦١. (٢)

ومما لا شك فيه ان زيادة نصيب السلف العينية على حساب نصيب السلف النقدية من مجموع سلف الزراعات انما يعكس مدى جدية اجهزة التمويل وحرصها على زيادة الانتاج الزراعي ولذلك على فرض ثبات أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي.

لقد اصبح ينطبق على صرف السلف العينية ابتداء من عام ١٩٧٣/٧٢ الزراعي ما ينطبق على السلف النقدية من اشتراط الالتزام بتوريد حصص التوريد الاجباري من المحاصيل الخاضعة له وسداد السلف مستحقة السداد. وهذه الشروط تنطبق على كافة سلف الزراعات يستوي في ذلك ما كان منها لمحاصيل حقلية او لمحاصيل خضر او لبساتين

---

(١) سجلات البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.

(٢) راجع: احسن حسن ابراهيم (دكتور)، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل في الزراعة المصرية، ورقة عمل للمناقشة بلقاء الاسكندرية ٢٠-٢٤ اغسطس ٧٩، المرجع السابق، ص ٥٧.

فاكهة ومع ذلك تختلف هذه السلف عن بعضها البعض من حيث الضمان المطلوب تقديمه للحصول عليها . (١)

فبالنسبة لسلف المحاصيل الحقلية يكتفى بضمان المحصول وهو ما ينطبق ايضا على سلف الخضر التى تقتصر على الاسمدة فقط وعلى السلف العينية لبساتين الفاكهة المثمرة . اما سلف الخدمة النقدية للبساتين المثمرة فتصرف للملاك فقط وبضمان الملكية اى بضمان عقارى وكذلك الحال بالنسبة لسلف انشاء البساتين التى تصرف بضمان رهن عقارى لارض البستان ومن ثم فانها لا تصرف الا للملاك والملاك القادرين فقط اذ يشترط لصرفها الى جانب الضمان العقارى ان يكون طالبها من الملاك القادرين على مواجهة تكاليف العمليات الزراعية ومقاومة الافات بالاضافة الى سداد السلف (٢) وهذا الشرط الاخير من شأنه ان يقصر التمتع بخدمات الائتمان الزراعى التعاونى على الفئة القادرة من الزراع ويحرم صغار الزراع من التمتع بها .

٢- سلف الثروة الحيوانية : تأتى سلف الثروة الحيوانية فى المرتبة الثانية بعد سلف الزراعات من حيث حجمها . وقد احتلت هذه المرتبة منذ تعميم تطبيق نظام الائتمان الزراعى التعاونى حتى عام ١٩٧٨ باستثناء بضع سنوات من عام ٦٥/ ١٩٦٦ حتى عام ٦٨/ ١٩٦٩ ثم عام ٧٠/ ١٩٧١ حيث احتلت سلف شراء الالات الزراعية المرتبة الثانية بعد سلف الزراعات ولقد بلغ نصيب سلف الثروة الحيوانية حوالى ٢٪ من مجموع السلف المقدمة للزراع من بنك التسليف الزراعى والتعاونى عام ٦١/ ١٩٦٢ .

وبعد ذلك تأرجح صعودا وهبوطا حول هذا الرقم فهبط الى حوالى ٦ر٪ من مجموع السلف الزراعية فى عام ٧٠/ ١٩٧١ وارتفع الى حوالى ٩ر٣٪ منه فى عام ١٩٧٣ ثم انخفض الى حوالى ٢ر٢٪ و ٩ر٢٪ فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالى ليبدأ بعدها مرحلة من التزايد بمعدلات هائلة . فقد ارتفع فى عام ١٩٧٦ الى حوالى ٧ر٨٪ من مجموع السلف الزراعية فى ذلك العام وهو ما يعادل ثلاثة امثاله فى العام السابق . ولقد استمر نصيب

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٨

(٢) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

سلف الثروة الحيوانية من مجموع السلف الزراعية فى التزايد حتى بلغ حوالى ١٦٫١٪ منها فى عام ١٩٧٨ . (١)

وتقدم سلف الثروة الحيوانية اساسا لاغراض التسمين حيث تقدم فى اطار ثلاثة مشروعات لهذا الغرض هى مشروع تربية عجول البتلو ، ومشروع تسمين العجول البقرية على البرسيم ، ومشروع التسمين على مدار العام .

وبصفة عامة يشترط للحصول على سلف الثروة الحيوانية توفر ضمان عقارى فى صورة أرض زراعية وبالتالى يقتصر التمتع بها على الملاك فقط او من يستطيع الحصول على ضمان أحد الملاك له .

فبالنسبة لمشروع تربية العجول البتلو الذى بدأ تنفيذه عام ١٩٦٤ كان الضمان المطلوب للحصول على سلفة لرأس واحدة نصف فدان يخفض فى محافظة المنوفية الى ربع فدان ومع ارتفاع اسعار الاراضى الزراعية تقرر ابتداء من عام ١٩٧٦/٧٧ تخفيض مقدار الضمان المطلوب ربع فدان فى كافة المحافظات كما ارتفعت قيمة السلفة للرأس الواحدة ، نتيجة لارتفاع اسعار الحيوانات ، من ٣٠ جنيها فى عام ١٩٦٤/٦٥ الى ٥٠ جنيها فى عام ١٩٧٦/٧٧ . (٢)

وبالنسبة لمشروع تسمين العجول البقرية على البرسيم ، والذى بدأ تنفيذه مع مشروع البتلو فى عام ١٩٦٤ ، يشترط تقديم ضمان مقداره نصف فدان ، ينخفض الى ربع فدان بمحافظة المنوفية للحصول على سلفة عن رأس واحدة . (٣)

أما مشروع التسمين على مدار العام ، الذى بدأ تنفيذه عام ١٩٧٠ ، فيشترط تقديم ضمان مقداره نصف فدان على الاقل للحصول على سلفة عن رأس واحدة ولقد ازدادت قيمة السلفة للرأس الواحدة تدريجيا من ٣٥ جنيها فى عام ١٩٧٠ الى ١٠٠ جنيه فى عام

---

(١) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .
(٢) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .
(٣) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

١٩٧٦. ولعله من الجدير بالذكر ان هذا المشروع يستأثر بحوالى ٧٧٪ من مجموع سلف الثروة الحيوانية للافراد فى عام ١٩٧٨ حيث بلغ نصيبه منها حوالى ١١٫٧ مليونا من الجنيهات بينما بلغ نصيب مشروع البتلو ومشروع تسمين العجول البقرية على البرسيم حوالى ٨٤١ ألف و ٩٢٩ الف جنيه على التوالى فى نفس العام. (١)

والى جانب سلف الثروة الحيوانية للافراد، تقدم سلف مماثلة للهيئات والجمعيات التعاونية المتخصصة. ويلاحظ ان نصيب سلف الافراد من مجموع سلف الثروة الحيوانية قد تقلص قفزة كبيرة فيما بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حيث ارتفع من حوالى ٥٢٫٢٪ فى العام الاول الى حوالى ٧٠٫٣٪ فى العام الاخير. (٢)

٣ - سلف شراء الالات الزراعية: تأتى سلف شراء الالات الزراعية غالبا فى المرتبة الثالثة من حيث حجمها بعد سلف الزراعات وسلف الثروة الحيوانية وقد صعدت الى المرتبة الثانية بعد سلف الزراعات فى الفترة ٦٥/١٩٦٦ - ٦٨/١٩٦٩ ثم فى عام ٧٠/١٩٧١ وتصرف سلف شراء الالات الزراعية للافراد كما تصرف أيضا للجمعيات التعاونية الزراعية وللمحليات ولقد بلغ نصيب الافراد من سلف الالات الزراعية حوالى ٦٢٫٣٪ و ٨٧٪ من مجموع السلف الزراعية فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وبالاضافة الى سداد السلف مستحقة السداد وتوريد حصيلة التوريد الاجبارى من المحاصيل الخاضعة له يشترط للحصول على سلف الشراء الالات الزراعية تقديم ضمان عقارى. ولقد خفض مقدار الضمان العقارى لسلفة شراء جرار، على سبيل المثال، تدريجيا ابتداء من عام ١٩٦١ الى أن وصل فى عام ١٩٧٧ الى عشرة افدنة كحد أدنى، ومن الواضح ان هذا الشرط يقصر الانتفاع بسلف شراء الالات الزراعية على فئة معينة محدودة العدد، من الزراع. (٣)

---

(١) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

(٢) احمد حسن ابراهيم (دكتور)، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية، ورقة عمل للمناقشة بلقاء الاسكندرية ٢٠ - ٢٤ اغسطس ١٩٧٩، المرجع السابق، ص ٦١.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٦٣ - ٦٤

ولقد تزايد نطاق التيسيرات المقدمة لمقترض سلف شراء الالات الزراعية بصورة واضحة ابتداء من عام ١٩٧٠ اذ تقرر تقديم سلف شراء الجرارات بشرط سداد المقترض لنصف ثمن الجرار مقدما بحيث تغطى السلفة نصف الثمن الآخر وتسدد على عامين . الا ان هذه الشروط عدلت مرة أخرى في نفس العام فخفض مقدار الثمن الذى يشترط ان يسدده طالب السلفة مقدما الى ربع ثمن الجرار كما زيدت فترة سداد السلفة الى ثلاث سنوات بدلا من سنتين وفى عام ١٩٧٧ تقرر سداد هذه السلف على خمسة اقساط . (١)

ولقد ازداد حجم مجموع السلف الزراعية زيادة كبيرة بعد تعميم نظام الائتمان الزراعي التعاونى . فقد شهدت الفترة من ٦١/١٩٦٢ حتى عام ٦٦/١٩٦٧ زيادة مستمرة فى مجموع السلف الزراعية حيث ارتفع من حوالى ٣٧٫٨ مليونا من الجنيهات فى عام ٦١/١٩٦٢ الى حوالى ٨٤٫٢ مليونا من الجنيهات فى عام ٦٦/١٩٦٧ وفى عام ٦٧/١٩٦٨ انخفض مجموع السلف الزراعية الى حوالى ٧٦٫٨ مليونا من الجنيهات وكان هذا العام بداية لفترة تأرجح فيها حجم مجموع السلف الزراعية صعودا وهبوطا غير انه لم يستعد ستواه فى عام ٦٦/١٩٦٧ الا بعد حوالى عشر سنوات حيث ارتفع من حوالى ٨١٫٢ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ٩٨٫٨ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٧٦ ، ثم استمر فى التزايد حيث بلغ حوالى ١١٨٫٦ مليونا و ١٣٣٫٤ مليونا من الجنيهات فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ (٢)

ولقد شهدت السنوات الثلاث من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨ زيادة هائلة فى سلف الثروة الحيوانية وسلف شراء الالات الزراعية اذ ارتفع الرقم القياسى للأولى تدريجيا من حوالى ١١١٦ فى عام ١٩٧٦ . الى حوالى ٢٧٩١ فى عام ١٩٧٨ بالمقارنة بعام ٦١/١٩٦٢ . (٣)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٢) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

(٣) احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية ، ورقة عمل للمناقشة بلقاء الاسكندرية ٢٠ ـ ٢٤ اغسطس ١٩٧٩ ، المرجع الاسبق ، ص ٥٥

وبالنسبة لسلف شراء الالات ارتفع الرقم القياسى فى عام ١٩٧٨ الى حوالى ٢١٠٦ بالمقارنة بعام ١٩٦٢/٦١ . كذلك ارتفع الرقم القياسى لسلف الخضر ارتفاعا تدريجيا ملحوظا ابتداء من عام ١٩٧٢ حتى وصل فى عام ١٩٧٨ الى حوالى ١٠٠٨ بالمقارنة بعام ١٩٦٢/٦١ ، وذلك فى الوقت الذى ارتفع فيه الرقم القياسى لمجموع السلف الزراعية فى عام ١٩٧٨ الى حوالى ٣٥٣ بالمقارنة بعام ١٩٦٢/٦١ (١) ، الامر الذى يعكس اهتماما متزايدا بتوجيه السياسة الائتمانية الزراعية فى السنوات الاخيرة لتحقيق اهداف متعلقة بزيادة الثروة او الاصول الزراعية اكثر منها بزيادة الانتفاع بالموارد او الاصول الزراعية القائمة .

السياسات الضريبية الزراعية :

لم تعرف الزراعة المصرية حتى النصف الاول من عام ١٩٧٨ سوى نوعا واحدا من الضرائب المباشرة هو الضريبة على الارض الزراعية بشقيها الاساسى والاضافى . أما الشق الاساسى لهذه الضريبة فهى الضريبة العقارية على الارض الزراعية والتى تعرف ايضا باسم " ضريبة الاطيان " او " المال " وهى الضريبة المرتبطة بحق الملكية الخاصة للارض الزراعية وتخضع لها الاراضى المنزرعة فعلا او القابلة للزراعة ، وتتأثر مقدارها بدرجة خصوبة الارض والتى تعكسها قيمتها الايجارية اذ تفرض الضريبة كنسبة من القيمة الايجارية للارض . ولقد تعرضت هذه النسبة لعدد من التعديلات كان آخرها فى مايو ١٩٤٩ حيث عدلت المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ وأصبح نصها : ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الايجار السنوى للاراضى . (٢)

ومن الجدير بالذكر ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ مايزال يمثل ، مع التعديلات التالية التى ادخلت عليه ، الأساس القانونى للضريبة العقارية على الاراضى الزراعية .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) راجع ، محمد حلمى مراد (دكتور) تشريع الضرائب ، الجزء الاول ، الضرائب العامة المباشرة الطبعة الثانية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ١٥

ومع ان الاصل ، كما يتضح من نصوص القوانين المشار اليها ، ان يتخذ الايجار السنوى للارض الزراعية اساسا لتقدير الضريبة عليها فقد اتخذ المشرع الضرائب السائدة عند وضع قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ اساسا لتحديد القيمة الايجارية طبقا للقانون المذكور .

وكمحاولة لتخفيف الاعباء الضريبية على صغار ملاك الاراضى الزراعية نصت المادة "١٢" من القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩ على أن يخصص مبلغ يوازى جزءا من ستة عشر من الضريبة للتخفيف عن صغار ملاك الاراضى الزراعية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٤٠ على ان يزاد الى مثيله من اول يناير سنة ١٩٤١ وتحدد بقانون فئات صغار ملاك الاراضى الزراعية ونسب التخفيف عنهم فى حدود المبالغ المشار اليها . (١)

وفى عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٦٩ لعام ١٩٤٠ محددا نسب هذا الاعفاء وأحكامه ثم استبدل هذا القانون بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ الذى عدل بمقتضى عدة قوانين (٢) قبل ان يلغى نهائيا ليحل محله القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الاراضى الزراعية الذى نص فى مادته الاولى على أن : " يعفى من ضريبة الاطيان كل ممول لاتجاوز الضريبة الموبوطة على اطيانه أربعة جنيهات فى السنة كما نصت مادته الثانية على ان : " الممولون الذين تجاوز الضريبة على أطيانهم أربعة جنيهات فى السنة ولاتزيد على عشرين جنيها يعفون من أربعة جنيهات من الضريبة فى السنة . (٣)

ولعله من الملفت للنظر ان ينص القانون ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ فى مادته الرابعة على حرمان الملاك الذين اكتسبوا ملكيتهم عن طريق الاصلاح الزراعى من الاستفادة من الاعفاء المنصوص عليه فى مادته الاولى او التخفيف المنصوص عليه فى مادته الثانية فيما يتعلق بضريبة الاطيان على الاراضى التى حصلوا عليها تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى . ولم يورد القانون مبررا

---

(١) راجع : الادارة العامة للتشريع والبحوث ، مصلحة الضرائب العقارية ، وزارة الخزانة ، المرشد للممولين والمتعاملين مع المصلحة ، الجزء الثانى ، ضريبة الاطيان ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

(٢) راجع : محمد حلمى مراد (دكتور) ، المرجع الاسبق ، ص ٣٦

(٣) الادارة العامة للتشريع والبحوث ، مصلحة الضرائب العقارية ، المرجع الاسبق ، ص ١٤

معقولا لهذا الاستثناء متناسبا ان صغار الملاك الذين استفادوا من اعادة توزيع ملكية الاراضى بمقتضى قانون الاصلاح الزراعى كانوا فى معظمهم من المعدمين وكان عليهم ان يسددوا اقساط ثمن الارض التى وزعت عليهم مما كان يجعلهم احق بالاستفادة من الاعفاء او التخفيف اذا كان الهدف منهما حقا التخفيف من اعباء صغار الملاك .

ولقد أدركت الدولة ذلك فصدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١ ليلغى الاستثناء الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ . (١)

وفى عام ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ بشأن تقرير بعض الاعفاءات لصغار الملاك من ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب والرسوم الاضافية الملحقة بها وكذلك ضريبة الدفاع والأمن القومى وقد صدر هذا القانون بهدف توسيع نطاق الاعفاء الضريبى لصغار ملاك الاراضى الزراعية فنصت مادته الاولى على ان "يعفى من ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب الاضافية الملحقة بها كل مالك لاتزيد جملة مايملكه من الاطيان بكافة انحاء الجمهورية عن ثلاثة افدنة" .

ولعله من الجدير بالذكر ان هذا القانون لم يربط الاعفاء بنوع المحاصيل التى تزرع بالاراضى المتمتعة بهذا الاعفاء الا فى حالة ما اذا كانت منزرعة بحدائق مثمرة اذ نصت الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون المذكور على انه " فى جميع الاحوال لاتسرى احكام الاعفاءات على اى مساحة منزرعة بحدائق مثمرة " كذلك حرم القانون الاستفادة بالاعفاءات الواردة به على من يملك ثلاثة افدنة أو أقل اذا ثبت ان له " دخلا من أى مصدر آخر ، خلاف النشاط الزراعى " بصرف النظر عن حجم هذا الدخل .

ولكن هذين الاستثنائين فيما يتعلق بالاستفادة من الاعفاءات المقررة بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٣ لم يلبثا ان الغيا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى نص فى مادته الرابعة على ان " ترفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة افدنة فأقل " وبذلك ساوى هذا القانون الاخير ، فى حق التمتع بالاعفاء الضريبى ، بين من يملك

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥

ثلاثة افدنة فأقل بصرف النظر عن نوع المحصول المنزرع بها وبصرف النظر ايضا عما اذا كان لمالك هذه المساحة دخلا من مصدر اخر غير الزراعة ام لا بدون اعتبار لحجم هذا الدخل ان وجد .

والى جانب ضريبة الاطيان تخضع الارض الزراعية فى مصر لعدد اخر من الضرائب المباشرة تعرف فى مجموعها بالضرائب الاضافية على الاراضى الزراعية وهى ضرائب الدفاع ، والأمن القومى ، ورسوم مجالس المحافظات ، وضريبة الجهاد .

١ — ضريبة الدفاع : هى أول الضرائب الاضافية على الاراضى الزراعية وقد فرضت لاول مرة فى أول يوليو ١٩٥٦ عندما صدر ، تحت ضغط الحاجة الى زيادة موارد الخزانة العامة ، القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع على الاراضى الزراعية بنسبة ٣٪ من القيمة الايجارية للاراضى الزراعية الخاضعة لضريبة الاطيان وقد ضوعفت هذه الضريبة اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٢ بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ ، ثم زيد سعرها مرة اخرى الى ١٠٪ من القيمة الايجارية (اى الى ثلاثة اضعاف سعرها الاول) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ تطبيقا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ . ومع ان هذه الضريبة مفروضة على الارض مثلها مثل الضريبة العقارية (ضريبة الاطيان) الا انها تختلف عنها من حيث كونها لا ترتبط مثلها بحق ملكية الارض اذ يدفع ضريبة الدفاع من يزرع الارض سواء كان مالكا او مستأجرا ، فالمالك يدفعها اذا كان يزرع ارضه بنفسه ، ويدفعها المستأجر الذى يزرع ارضا مملوكة لغيره ، ويشتركان فى دفعها اذا كانت الارض تستغل بالمزارعة كما يدفع هذه الضريبة ايضا المنتفع بأراضى الاصلاح الزراعى سواء كان منتفعا بطريق التمليك او التأجير .(١)

وخلاصة القول هنا أن ضريبة الدفاع المفروضة على الاراضى الزراعية ترتبط بحق الانتفاع بهذه الاراضى او استغلالها فى حين ان ضريبة الاطيان ترتبط بحق امتلاك رقبة هذه الاراضى حتى وأن كانت متروكة بورا فهى اذن ضريبة على حق تملك الارض الزراعية وليست على الدخل المتحقق من هذه الارض .

---

(١) راجع : احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية ، ورقة للمناقشة بلقاء الاسكندرية ٢٠ــ٢٤ اغسطس ١٩٧٩ ، المرجع الاسبق ، ص ٧٢ .

٢ـ ضريبة الأمن القومي : تأتي هذه الضريبة في المرتبة الثانية بعد ضريبة الدفاع وذلك من حيث مقدارها بينما تأتي في المرتبة الثالثة بعدها من حيث تاريخ فرضها والعمل بها فقد فرضت لاول مرة بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بنسبة ٢٥٪ من ضريبة الدفاع المفروضة على الاراضي الزراعية . وبدأ العمل بها من أول يوليو ١٩٦٧ . ولم يكد يمضي عام واحد حتى صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ بتعديل سعر ضريبة الأمن القومي على الاراضي الزراعية لتصبح ٣ر٣ ٪ من القيمة الايجارية للأرض الزراعية . وقد عمل بهذا القانون ابتداء من أول يوليو ١٩٦٨ وبصدور هذا القانون بلغ مجموع ضريبتي الدفاع والامن القومي (الاضافيتين) ١٤٪ من القيمة الايجارية السنوية للأرض الزراعية اي مايعادل ضريبة الاطيان (الاصلية) والبالغة ايضا ١٤٪ من القيمة الايجارية السنوية للارض الزراعية .

ومن الجدير بالذكر انه يسري على ضريبة الامن القومي مايسري على ضريبة الدفاع من حيث ارتباطها بحق الانتفاع بالارض ومن ثم دفعها بواسطة من يتمتع بهذا الحق اي بواسطة من يزرعها سواء كان مالكها او مستأجرها او هما معا في حالة زراعتها بالمزارعة . كذلك تجدر الاشارة هنا الى ان مالك الارض هو المسئول في كافة الاحوال عن تحصيل ضريبتي الدفاع والأمن القومي وتوريدهما مع الضريبة الأصلية (ضريبة الاطيان) . يبقى بعد ذلك أن نشير الى أن تحصيل المستأجر بضريبتي الأمن القومي والدفاع يعني ضمنيا رفع القيمة الايجارية للارض الزراعية الى ثلاثية امثال الضريبة الاصلية المفروضة عليها بدلا من سبعة امثالها التي نص عليها قانون الاصلاح الزراعي . (١)

٣ـ رسوم مجالس المحافظات : وهي ضريبة مفروضة على الاراضي الزراعية لصالح مجالس المحافظات بكافة انحاء الجمهورية وقد فرضت في عام ١٩٦٣ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥٢ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر الضريبة الاضافية على ضرائب الاطيان بدائرة المحافظات والذي نصت مادته الاولى على أن "يحدد سعر الضريبة الاضافية على ضرائب الاطيان بجميع المحافظات بنسبة ١٥٪ من الضريبة الاصلية" . ويسري على رسوم مجالس المحافظات مايسري على ضريبة الاطيان من حيث تحمل المالك بها .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٧٢ ـ ٧٣ .

٤ - ضريبة الجهاد : فرضت هذه الضريبة فى عام ١٩٧٣ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٣ بفرض ضريبة جهاد على بعض الأطيان الزراعية. ولعله من الملفت للنظر ان هذا القانون ، على الرغم من ضآلة الاعباء الضريبية التى يفرضها ، هو أول قانون ضريبى فى مجال الزراعة المصرية يأخذ بفكرة الضريبة التصاعدية التى تربط حجم العبء الضريبى بحجم الثروة المفروض عليها هذا العبء فقد أعفى القانون مالك الأرض الذى يملك حتى ثلاثة أفدنة من هذه الضريبة ، وفرض ضريبة مقدارها خمسة وعشرون قرشا عن كل فدان يزيد على الثلاثة أفدنة وخمسون قرشا عن كل فدان يجاوز الخمسة أفدنة وحتى عشرة أفدنة ، وجنيه عن كل فدان يزيد عما تقدم ويسرى على هذه الضريبة مثلها مثل رسوم مجالس المحافظات ما يسرى على ضريبة الاطيان من حيث ان المالك هو الذى يتحمل بها .

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٧٣ ظهور وتطور الضرائب الاضافية على الارض الزراعية بحيث أصبحت تزيد عن الضريبة الاصلية عليها (ضريبة الاطيان) من حيث نصيب الفدان منها ومن حيث حصيلة الخزانة العامة منها . فقد بلغ مجموع الضرائب الاضافية على الاراضى الزراعية فى ميزانية ١٩٧٦ حوالى ١٨٣٣٤٣٠٠ جنيها من جملة الربط المقدر بالميزانية المذكورة والبالغ ٣٠٥٥٩٣٠٠ جنيها . اما حصيلة الضريبة الاصلية على الاراضى الزراعية (ضريبة الاطيان) فقد قدرت حوالى ١٢٢٢٥٠٠٠ جنيها . [1] أى ان مجموع حصيلة الضرائب الاضافية على الاراضى الزراعية تعادل مرة ونصف حصيلة الضريبة الاصلية على هذه الاراضى طبقا لتقديرات الميزانية المذكورة .

ولعله من الجدير بالذكر ان الاعفاءات التى جاء بها القانون ٥١ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ لاتغير من هذه النسبة نظرا لان القانون الاول " يعفى من ضريبة الأطيان

---

(١) المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، شعبة الانتاج الزراعى ، ورقة عمل عن موضوع تحصيل الضرائب العقارية (عن الاطيان الزراعية) ، ستنسل .

الزراعية والضرائب الاضافية الملحقة بها كل مالك لاتزيد جملة مايمتلكه من الأطيان بكافة أنحاء الجمهورية عن ثلاثة أفدنة ٠ كما يعفى من ضريبتى الدفاع والأمن القومى كل حائز لاتزيد حيازته بكافة انحاء الجمهورية عن ثلاثة افدنة ٠ ونفس الشئ يحققه القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى يرفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة أفدنة فأقل ولكن من المؤكد ان هذه الاعفاءات ستؤدى الى خفض حصيلة الضرائب على الارض الزراعية ومن ثم ستؤدى الى خفض مساهمة الزراعة فى عملية التنمية مالم تعوض الزيادة فى سعر الضريبة النقص الحادث فى قيمتها بسبب هذه الاعفاءات ٠

ومن الواضح ان كل الضرائب المشار اليها آنفا ترتبط ارتباطا مباشرا بالارض الزراعية فبعضها يرتبط بحق ملكية هذه الأرض وبعضها الآخر يرتبط بحق الانتفاع بها وليس بينهما ضريبة واحدة ترتبط بأنتاج هذه الأرض فالزراعة المصرية لم تعرفها ضريبة مباشرة واحدة على الانتاج الزراعى قبل يوليو ١٩٧٨ حيث صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية الذى فرض لأول مرة فى مصر ضريبة على الانتاج الزراعى اذ نصت المادة الرابعة على اضافة بند جديد يحمل رقم (٥) الى المادة (٣٢) من " القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ٠ وينص البند الجديد المشار اليه على فرض ضريبة على الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة اذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة او من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية اذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فدانا واحدا ٠ ومن مشاتل المحاصيل البستانية ايا كانت المساحة المزروعة منها ٠ مالم يكن انشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها " كذلك نص هذا البند على انه استثناء من حكم المادة (٣٧) من القانون تكون فئات الضريبة على أرباح هذا الاستغلال ٠ مع مراعاة المساحة المعفاة طبقا للفقرة الاولى من هذا البند على اساس مثل الضريبة الأصلية المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الأطيان الزراعية بأسعارها السارية عن المساحة التى لاتجاوز عشرة أفدنة وعلى أساس مثل هذه الضريبة على المساحة التى تزيد على ذلك مع اخضاع الأرباح للضريبة العامة على الايراد ٠

لم يقتصر القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على ادخال ضريبة على الانتاج الزراعى النباتى بل فرض ايضا ضريبة على مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن او تفريخها آليا ومشروعات استغلال تربية وتسمين المواشى ، ولا يخضع للضريبة ما يستخدمه المزارع من هذه المواشى لمنفعته ، وكذلك ما يقوم بتربية أو تسمينه ، وذلك كله فى حدود عشرة رؤوس .

لقد اخذ القانون المشار اليه الى حد ما بفكرة التصاعد فى الضريبة على الانتاج الزراعى من حدائق الفاكهة حيث اعفى من الخضوع للضريبة المفروضة على هذا الانتاج المساحة المزروعة من حدائق الفاكهة حتى ثلاثة أفدنة وفرض ضريبة تعادل ضريبة الاطيان عن المساحة التى لا تجاوز عشرة افدنة وتعادل مثلى ضريبة الأطيان عن المساحة التى تزيد على عشرة أفدنة .

ولعله مما يؤخذ على هذا القانون :

- أنه يقصر فرض ضريبة الاستغلال الزراعى على انتاج الفاكهة ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية فقط ولا يفرضها على انتاج الخضر على الرغم من ضخامة صافى الدخل المتحقق من انتاجها بالمقارنة بصافى الدخل المتحقق من انتاج المحاصيل الزراعية التقليدية .
- انه يعفى من الخضوع لهذه الضريبة المساحات المنزرعة بحدائق الفاكهة المنتجة حتى ثلاثة افدنة والتى سبق اعفاؤها من كافة الضرائب بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وهو بذلك يساوى فى الاعفاء بين ملاك وحائزى المساحة المذكورة ممن يزرعون محاصيلا تقليدية ذات عائد منخفض نسبيا وبين ملاك وحائزى نفس المساحة ممن يزرعونها بحدائق الفاكهة التى تحقق دخلا صافيا ضخما نسبيا .
- ان مقدار الضريبة المفروضة على الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة ضئيل جدا بالمقارنة بالفرق بين انتاج الفدان من المحاصيل التقليدية وانتاجه من محاصيل الفاكهة حيث تبلغ هذه الضريبة حجم ضريبة الأطيان بالنسبة للمساحة حتى عشرة أفدنة وضعفها لما يزيد على ذلك .

التعاون الزراعى :

ويمكن تتبع أثر الحركة التعاونية الزراعية قبل عام ١٩٥٢ وبعد عام ١٩٥٢ على النحو التالى :

١- الحركة التعاونية الزراعية قبل ١٩٥٢ : بدأت الدعوة الى انشاء منظمات تعاونية للزراع ، فى نهاية العقد الاول من القرن الحالى ، كرد فعل لعمليات نزع ملكية اراضى صغار الزراع واتساع نطاقها . فقد شهدت السنوات العشر الاولى من هذا القرن تزايدا ملحوظا فى عمليات نزع ملكية اراضى صغار الزراع وفاءا للديون المتراكمة عليهم لحساب مؤسسات التسليف الاجنبية ولحساب المرابين وتجار القرى ، الذين كانوا يقرضونهم الأموال برهن اراضيهم بشروط مرهقة وفوائد باهظة مستغلين غياب المصادر الوطنية للتمويل المنظم .

لقد أدى تزايد عمليات نزع ملكية اراضى صغار الزراع وما كان يعنيه من اخطار تحيق بالاقتصاد الوطنى المصرى الى ايقاظ الحس الاصلاحى لدى " عمر لطفى " الذى رأى فى التعاون أنجع الاساليب والوسائل لانقاذ فئة صغار الزراع من هوة الضياع والخراب التى تردت فيها .

ولقد بدأ عمر لطفى فى عام ١٩٠٨ يدعو الى انشاء ما عرف انذاك باسم نقابات التعاون لاقراض الفلاحين وامدادهم باحتياجاتهم وبيع حاصلاتهم بالكيفية التى تحميهم من الاستغلال الربوى الذى يتعرضون له عند حصولهم على السلف او عند بيعهم لمنتجاتهم الزراعية .

ولقد كانت الاستجابة لدعوة عمر لطفى بطيئة ومحدودة النطاق فلم تؤتى ثمارها الا بعد حوالى عامين عندما تأسست أول نقابة زراعية فى عام ١٩١٠ . وبعد ذلك ظل انتشار هذه الحركة محدودا فلم يزد عدد النقابات التعاونية التى انشئت حتى عام ١٩١٤ عن ثلاث وعشرين نقابة .

شهدت الفترة اللاحقة لعام ١٩١٤ محاولات متناثرة لتنظيم الحركة التعاونية الزراعية وتنشيطها . ففى عام ١٩١٤ نفسه عرض على الجمعية التشريعية مشروع قانون للتعاون الا ان ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون صدوره .

وفى عام ١٩٢٣ صدر أول قانون للتعاون الا انه لم يلبث ان استبدل فى عام ١٩٢٧ بقانون آخر . وقد صاحب صدور كل من القوانين تخصيص الحكومة لمبلغ من المال لاقراض تعاونيات التسليف التى تنشأ تطبيقا لكل منهما . ففى عام ١٩٢٣ رصدت الحكومة مبلغ ٥٠ الف جنيه لهذا القرض وفى عام ١٩٢٧ بلغ المبلغ المرصود للقرض نفسه ٢٥٠ الف جنيه . ولعل حجم هذه المبالغ يعكس عدم جدية الحكومة فى تقديم مساعدة حقيقية للحركة .

التعاونية خاصة اذا ماعلم ان ديون الزراع بلغت انذاك حوالى ٤٥ مليون جنيه .

ولقد صاحق اصدار قوانين للتعاون من جانب الحكومة أيضا اخضاع نشاط المنظمات التعاونية لاشراف جهة حكومية . وقد تعددت الجهات التى عهد اليها بالاشراف على التعاونيات الزراعية اذ عهد به مرة الى وزارة المالية وأخرى الى وزارة الزراعة وثالثة الى وزارة الشئون الاجتماعية وهكذا . ولعله يمكن القول بأن عدم استقرار الاشراف على الحركة التعاونية الزراعية قد ساهم فى اضعاف تطورها كميا ونوعيا فلقد ظل نشاطها محصورا فى نطاق عمليات الاقراض ، كما ظل عدد وحداتها محدودا ، وكان التمتع بخدماتها والمزايا التى تحققها قصورا على كبار ملاك الاراضى ولم يستفد منها صغار الزراع الذين استهدف عمر لطفى من دعوته لانشاء التعاونيات ان يستفيدوا هم اساسا بخدماتها والمزايا التى تستطيع ان تحققها .

٢ـ الحركة التعاونية الزراعية بعد ١٩٥٢ : وبعد يوليو ١٩٥٢ حققت الحركة التعاونية الزراعية تطورا كميا هائلا ، اذ ارتفع عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من ١٧٢٧ جمعية تضم حوالى ١ر٣ مليون عضو فى ١٩٥٢ الى ٧٥٠٠ جمعية تضم حوالى ٢ر٣ مليون عضو . ولقد حدث القسم الاعظم من الزيادة فى عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد اعضائها فى اواخر الخمسينات وأوائل الستينات حيث بلغ عددها فى عام ١٩٦٢ ، ٤٠٨٣ جمعية تضم حوالى ٥ر١ مليون عضو . (١)

ويعزى التطور الكمى المشار اليه فى عدد وعضوية الجمعيات التعاونية الزراعية الى تعميم نظام الائتمان الزراعى التعاونى الذى تقرر بمقتضاه ان يقتصر بنك التسليف الزراعى والتعاونى على تقديم القروض بأنواعها لاعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية فقط ومن خلالها . ولما كان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يحتكر توريد بعض مستلزمات الانتاج الزراعى كالاسمدة ، فضلا عن كونه المصدر المنظم الوحيد لاقراض الزراع ، فقد تحتم على من يريد الحصول على هذه المستلزمات ان ينضم الى جمعية تعاونية زراعية .

---

(١) راجع : احمد حسن ابراهيم (دكتور) ، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية .

ومن هنا تأسست جمعية تعاونية زراعية على الاقل فى كل قرية ، وانضم كل حائز لأرض زراعية الى عضوية احداها . وأصبحت كافة القروض التى يقدمها بنك التسليف للزراع تصل اليهم عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية ابتداء من عام ١٩٦٢ بعد ان كان يصلهم عن طريقها حوالى ٣٨٪ فقط فى عام ١٩٥٦ .

لم يصاحب التطور الكمى الهائل المشار اليه تطور نوعى مماثل فى حجمه . فلم تكن الجمعية التعاونية الزراعية تمثل بالنسبة للقسم الاعظم من اعضائها سوى متجر حكومى يمدهم بمستلزمات الانتاج الزراعى . كما انها كانت تمثل بالنسبة لهم احيانا مصدرا للمشاكل كالتأخر فى توريد مستلزمات الانتاج عن المواعيد المناسبة لاستخدامها ، والتأخر فى دفع قيم الحاصلات الزراعية الموردة اجباريا ، والمشاكل المتعلقة بتسوية حسابات الاعضاء وغير ذلك من المشاكل الناجمة عن اتباع اسلوب الادارة الحكومية البيروقراطية للجمعيات التعاونية الزراعية وعدم تطبيق مبدأ الادارة الديمقراطية الذى يشترك الاعضاء بمقتضاه فى ادارة اعمال جمعياتهم . ومن هنا لم يشعر الزراع بأى شئ من القلق عندما تقرر فى عام ١٩٧٦ استبدال الجمعيات التعاونية الزراعية ببنوك القرى كمصدر للسلف الزراعية وكجهة مسئولة عن تنظيم عملية توريد الحاصلات الزراعية الموردة اجباريا وتسوية حسابات الزراع .

الارشاد الزراعى :

ان اقتناع الزراع بتخلف اساليب وادوات الانتاج التى يتبعونها ويستخدمونها ، وعجزها عن تحقيق الاهداف التى يبغونها من ممارستهم للنشاط الانتاجى الزراعى ، هو الخطوة الاولى على طريق تنمية الزراعة وتطويرها فى بلد ما . أما الخطوات التالية فتتمثل فى اقدام الزراع وفى قدرتهم على هجر تلك الاساليب والادوات ، والتى اقتنعوا بتخلفها وعجزها ، واستبدالها بأساليب وأدوات اكثر تقدما وأعلى كفاءة . وهنا تكمن الاهمية الخاصة للارشاد الزراعى . فالارشاد الزراعى هو وسيلة الوصول الى الزراع لاقناعهم بما يراد لهم ان يقتنعوا به وتدريبهم على وضع ما اقتنعوا به موضع التنفيذ على نحو يحقق الاهداف المبتغاة من عملية استبدال القديم المعروف للزراع بجديد غير معلوم لهم . فالارشاد الزراعى هو المسئول عن نقل نتائج البحوث العلمية التى تتوصل لها مراكز البحث الى الزراع وشرحها لهم وتدريبهم على كيفية تطبيقها . كما انه هو المسئول ايضا عن تقديم اساليب الانتاج ووسائله الجديدة والمطورة اليهم وتدريبهم على كيفية اتباعها واستخدامها .

وفى مصر جاء ادراك اهمية دور الارشاد الزراعى فى التنمية الزراعية متأخرا جدا بالمقارنة بالدول المتقدمة فى هذا الشأن . فقبل عام ١٩٥٣ لم يكن هناك اهتمام يذكر بالارشاد الزراعى وفى عام ١٩٥٣ برز الاهتمام بالارشاد الزراعى متمثلا فى انشاء قسم الخدمات الارشاد الزراعى بوزارة الزراعة . وبعد عشر سنوات تطور قسم الخدمات الارشادية الزراعية فى عام ١٩٦٣ الى مراقبة للارشاد الزراعى . ثم طور مرة أخرى فى عام ١٩٦٨ الى ادارة عامة للارشاد الزراعى .

ويتبع الادارة العامة للارشاد الزراعى ادارة فرعية للارشاد الزراعى بمديرية الزراعة بكل محافظة والتى يتبعها بدورها وحدة للارشاد الزراعى بتفتيش الزراعة بكل مركز . ويتكون جهاز الارشاد الزراعى على مستوى المحافظة من مدير للارشاد الزراعى يعاونه نائبان او ثلاثة نواب . أما على مستوى المركز فيتكون جهاز الارشاد الزراعى من مشرفى ارشاد زراعى يتراوح عددهم بين اثنين وثلاثة مشرفين بمتوسط مشرف واحد لعدد يتراوح بين حوالى ١٢ وحوالى ١٦ قرية . ومن ذلك يتضح مدى ضآلة حجم الخدمة الارشادية الزراعية التى تقدم لكل قرية ناهيك عن نصيب المزارع منها . كذلك يتبين مدى عجز جهاز الارشاد الزراعى ، بأفراده محدودى العدد ، عن تقديم قدر من خدمات الارشاد الزراعى يتفق ومتطلبات تحقيق اهداف التنمية الزراعية .

ولا تقتصر اسباب ضعف خدمات الارشاد الزراعى المقدمة للزراع على عدم كفاية جهاز الارشاد الزراعى عدديا ، بل تمتد هذه الاسباب لتشمل ايضا الكيفية والوسائل التى تقدم بها هذه الخدمات وتتمثل هذه الوسائل فى اجهزة الاعلام المختلفة كالصحافة والاذاعة والتلفزيون . وكذا فى الحقول الارشادية بالوحدة الزراعية بالمركز او بحقول زراع افراد فى القرى ، الى جانب زيارات تفتيش الارشاد للقرى وعقد اجتماعات وندوات ارشادية للزراع .

واذا ناقشنا كل وسيلة على حدة يتضح لنا بصفة عامة مدى محدودية نطاق الاستفادة من الخدمات الارشادية للزراع .

فالاستفادة من الخدمات الارشادية المقدمة عن طريق الصحف والمجلات تقتصر فقط على من يجيدون القراءة . وهؤلاء محدودى العدد جدا خاصة اذا ما علمنا ان نسبة الامية على المستوى القومى تصل الى حوالى ٧٥ ٪ .

اما محدودية الاستفادة من خدمات الارشاد الزراعي المقدمة عن طريق التلفزيون فمترتبة على محدودية انتشار اجهزة التلفزيون . ومن المؤكد ان الاذاعة وهي الاكثر انتشارا لا تستطيع ان تعوض هذا العجز لما هو معروف من ضعف قدرة برامج الارشاد الزراعي الاذاعية على جذب الزراع للاستماع اليها ، فضلا عما هو معروف بصفة عامة من تفوق البرامج المرتبة والمسموعة في ان واحد في قدرتها التأثيرية على المتلقي بالمقارنة بالبرامج المسموعة فقط .

اما مدى فعالية الوسائل الاخرى للارشاد الزراعي (الحقول الارشادية ، والندوات والزيارات ، ... الخ) ومدى نطاق الاستفادة من الخدمات الارشادية الزراعية المقدمة من خلالها فمحدودين بعدد اعضاء جهاز الارشاد الزراعي وخاصة على المستوى القاعدي (مستوى المركز) ، ونظرا لان عددهم لازال محدودا للغاية كما سبق ان ذكرنا .

وخلاصة القول ان الاستفادة من خدمات الارشاد الزراعي في مصر ماتزال مقصورة على من يستطيع الوصول اليها ، اذا جاز هذا التعبير . فهي مقصورة على من يستطيع القراءة والاستيعاب بمستوى لا يقل عن حد أدنى معين . كما انها مقصورة أيضا على من يستطيع بحكم ماتيسر له من معرفة سابقة ، ان يدرك اهمية خدمات الارشاد الزراعي فيذهب في طلبها بنفسه من وحدات الارشاد الزراعي بنقاط الزراعة بالمراكز . وكذا على اولئك الذين يستطيعون اقتناء اجهزة تليفزيون وهم بالتأكيد زراع يقعون في فئات حيازية ودخلية معينة . ومما لاشك فيه ان مثل هذا الوضع يحرم القسم الاعظم من الزراع ، ومن ثم الزراعة المصرية بصفة عامة ، من الاستفادة بخدمات الارشاد الزراعي . أو انه بتعبير اخر ، يحد من دور الارشاد الزراعي في عملية التنمية الزراعية خاصة ، والتنمية الريفية عامة .

التشريع الزراعي :

يعتبر التشريع اداة رئيسية من ادوات تنفيذ السياسات الزراعية وتحقيق اهدافها . ويمكن تقسيم التشريعات الزراعية في هذا الشأن الى مجموعتين رئيسيتين هما :

التشريعات الهيكلية : وهي التشريعات ذات التأثير غير المباشر على الانتاج الزراعي ، اذ يتحقق تأثيرها على الانتاج من خلال ماتقره من قواعد متعلقة بالجوانب الهيكلية للقطاع الزراعي والعلاقات الانتاجية داخله . ومن التشريعات التي تقع في هذه المجموعة تشريعات الاصلاح الزراعي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ بما تشتمل عليه من تحديد للحد الاقصى لملكية الارض الزراعية وتنظيم للعلاقة الايجارية

بين مالك هذه الأرض ومستأجرها ، والتشريعات المنظمة للجمعيات التعاونية الزراعية باعتبارها منظمات مساعدة للزراع على حسن استغلالهم لمواردهم الأرضية الزراعية وحمايتهم من الاستغلال وزيادة دخولهم بما تقدمه لهم من خدمات .

التشريعات ذات التأثير المباشر على الانتاج الزراعي : ويمكن تقسيمها من حيث علاقتها بالانتاج الزراعي الى ثلاث مجموعات فرعية هي : التشريعات المتعلقة بتنظيم الانتاج الزراعي ، والتشريعات المتعلقة بتحسين الانتاج الزراعي والتشريعات المتعلقة بحماية الانتاج الزراعي .

وتشتمل التشريعات المتعلقة بتنظيم الانتاج الزراعي على التشريعات المنظمة لانتاج مختلف الحاصلات من حيث تحديد انواع واصناف المحاصيل التي تزرع في مختلف المناطق التي تجود فيها ، كما تشتمل ايضا على التشريعات المنظمة للدورة الزراعية وتعاقب الحاصلات المختلفة فيها وتحديد مواعيد الزراعة ... الخ .

وتشتمل التشريعات المتعلقة بتحسين الانتاج الزراعي على التشريعات التي تنظم مواقبة انتاج تقاوي مختلف الحاصلات والحفاظ على نقاوتها في مختلف المراحل وتنظيم تداولها وتعميمها ، وتنقية الحاصلات الزراعية من النباتات الغريبة للمحافظة على نقاوة الصنف وتحديد مواصفات العبوات التي تستخدم لتعبئة الحاصلات الزراعية وخاصة القطن .

وتشتمل التشريعات المتعلقة بحماية الانتاج الزراعي على التشريعات الخاصة بتنظيم مكافحة الافات والامراض الضارة بالنباتات وحماية الثروة الزراعية من اضرارها . ومن امثلة هذه التشريعات القوانين التي تفرض اتباع طرق المقاومة الاجبارية للافات والامراض ، والقوانين المنظمة للحجز الزراعي الجمركي لمنع دخول آفات وامراض جديدة من دول اجنبية ، وكذا التشريعات المنظمة للحجر الزراعي الداخلي لمنع انتشار الافات والامراض من منطقة الى أخرى داخل البلاد .

ويلاحظ ان التشريعات المشار اليها تكاد في معظمها تتصل بتنظيم وتحسين وحماية الانتاج الزراعي النباتي . وهناك تشريعات اخرى تنظم عمليات تنمية وحماية الثروة الحيوانية كالتشريعات المنظمة لتصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور ، وتربية النحل ، وتوفير الرعاية الصحية للحيوانات وحمايتها من الامراض التي تتعرض للاصابة بها .

والى جانب هذه التشريعات التي تصدرها عادة الجهات المسئولة عن الانتاج الزراعي هناك تشريعات اخرى ذات صلة مباشرة او غير مباشرة بالانتاج الزراعي تصدرها جهات غير مسئولة عنه .

ومن هذه التشريعات على سبيل المثال القانون الذي يمنع زراعة التبغ في مصر وهو صادر عن وزارة الخزانة ، والقانون الذي يمنع زراعة الخشخاش والقنب وهو صادر عن وزارة الداخلية .

وبالاضافة الى تقسيم التشريعات الزراعية طبقا لمجال اهتمامها فانه يمكن تقسيمها تبعا للجهة التي تتولى او تتحمل مسئولية تنفيذها الى قسمين :

الأول : التشريعات التي تتولى الاجهزة الحكومية نفسها مهمة تنفيذها وهي بذلك تأخذ شكل القرارات الادارية . ومن أمثلة ذلك التشريعات الخاصة باستنباط التقاوي المحسنة والرقابة على انتاجها وتوزيعها وتنظيم اعمال الحجر الزراعي الجمركي والحجر الزراعي الداخلي .

الثاني : التشريعات التي يتوقف تنفيذها على مدى استجابة الزراع انفسهم لها ومن امثلتها التشريعات الخاصة بتنظيم الدورة الزراعية وتحديد مواعيد زراعة المحاصيل المختلفة .

وجدير بالاشارة ان التشريعات الزراعية كانت تصدر متفرقة وفي مناسبات مختلفة بحسب مقتضيات السياسة الزراعية التي تتطلب تلك التشريعات لتنفيذها فكان كل تغيير في السياسة الزراعية يؤدي بدوره الى تغيير او تعديل في التشريعات المنفذة لها بما يتلاءم وتنفيذ التغيير الذي حدث في السياسة الزراعية . ولقد ترتب على ذلك ان كان هناك الى وقت قريب نحو أربعون قانونا تنظم النشاط الانتاجي وتحكم الأوضاع المختلفة في قطاع الزراعة من بينها قوانين صدرت لتحكم اوضاعا كانت قائمة في اواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي وفي ظروف مختلفة عن الظروف الحالية للمجتمع . كذلك كان بين تلك التشريعات ما أدخل عليه العديد من التعديلات ليتلاءم مع ما كان يحدث في السياسة الزراعية من تغييرات بين حين وآخر .

ولقد استمر التعدد في التشريعات الزراعية قائما حتى عام ١٩٦٦ عندما صدر في ٨ سبتمبر ١٩٦٦ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعروف بقانون الزراعة الموحد . ولقد بدأ العمل بالقانون الجديد ابتداء من شهر مارس ١٩٦٧ ، كما ترتب على اصداره الغاء كثير من التشريعات الزراعية التي صدرت في فترات سابقة وكانت قائمة حتى وقت صدوره .

ولقد اقتصر قانون الزراعة الموحد على احكام التشريعات الرئيسية مستغنيا بها عن التفصيلات والاحكام الفرعية ، مع منح الوزير المختص ، عن طريق التفويض ، سلطة اصدار الاحكام الفرعية والقرارات المنفذة لها في اطار السياسة العامة للدولة ، وفي ضوء الظروف المتطورة والمتغيرة للمجتمع .

الفصل الحادى عشر

التسويق والسياسات السعرية الزراعية

يلاحظ المتتبع للسياسات السعرية فى الزراعة المصرية للفترة السابقة التداخل الحادث بينها وبين السياسة التسويقية ، وفى نفس الوقت عدم وضوح مبادئ واسس تلك السياسة ومن أهم تلك المبادئ مبدأ شمولية السياسة السعرية ، حيث تعتبر السياسة السعرية مترابطة على كافة المستويات غير متعارضة ، فمن السياسة السعرية للسلعة او مجاميع السلع الى السياسة السعرية القطاعية فالسياسة السعرية العامة ، متضمنة ايضا أسعار مستلزمات الانتاج . وهذا المفهوم أو الاسلوب غائبا تماما فيما هو قائم فى القطاع الزراعى ، حيث يجرى تسعير السلع فرادى وبمعزل على الجوانب الاخرى سواء سلع نهائية أو مدخلات ، وانما الاساس هو تغطية تكاليف الانتاج وتحقيق هامش للمنتج . ولكن الاصح أن لا توضع السياسة السعرية لكل سلعة بمفردها أو بمعزل عن السلع الاخرى سواء زراعية أو صناعية ، أو بمعزل عن جوانب الاقتصاد القومى المختلفة ، انما توضع السياسة السعرية وتحدد اسعار مختلف السلع مع بعضها البعض بعد اخذ كافة العلاقات الاقتصادية بين السلع ومساراتها فى الاعتبار .

ومن ثم فانه يمكن القول ان ما هو قائم فعلا فى القطاع الزراعى عبارة عن اجراءات سعرية وليست سياسات سعرية شاملة ، وهذه الاجراءات خاصة ببعض الحاصلات سواء ما يتعلق بتحديد سعر المنتج أو سعر المستهلك أو سعر الاستيراد او سعر التصدير .

وقد انصب دور السياسات السعرية على تحديد سعر تحكمى من الدولة يغطى تكاليف الانتاج مضافا اليها هامش ربح للمنتج لبعض المحاصيل الرئيسية كالقطن والارز والقمح والبصل والسكر . مع ارتباط هذا التسعير بقانون للتوريد (التسليم) الاجبارى لحصة محددة عن كل فدان مزروع بتلك المحاصيل يسلم للدولة وتتولى الدولة الاتجار فى هذه المحاصيل داخليا أو خارجيا وبأسعار مختلفة وتحصل الدولة على الفرق بين السعرين وفى حالات اخرى تدفع الدولة اعانة لبعض السلع هذا بالاضافة الى تحديد الدولة للمساحة اللازم زراعتها من محاصيل معينة بتشريعات الدورة الزراعية . ومن ذلك يتضح أن أدوات السياسات السعرية المستخدمة تنحصر فيما يلى :

— تحديد أسعار بعض السلع .

- التسليم الاجبارى لحصة محدده من المحصول عن كل فدان .
- تحديد المساحة المزروعة بمحاصيل معينة .

السياسات السعرية وتسويق المنتجات الزراعية :

يعكس تسويق المنتجات الزراعية فى مصر وبصفة خاصة بعد عام ١٩٦١ التداخل بين السياسات السعرية والتسويقية ، كذلك الطبيعة المختلطة للاقتصاد المصرى فتسويق بعض هذه المنتجات يتم وفقا لاساليب السوق الحر والبعض الاخر وفقا لاساليب الاقتصاد الموجه .

ويترتب على تعدد الاسواق بالضرورة تعدد أساليب تكوين السعر فالمنتجات الزراعية التى تسوق فى السوق الحرة تتحدد أسعارها وفقا لقوى العرض والطلب ، أما المنتجات التى تخضع لنظام التوريد الاجبارى ، لحصص معينة والذى يطلق عليه تجاوزا اسم التسويق التعاونى .

فتتحدد اسعارها اداريا بمعرفة الجهات الحكومية المختصة . وكما تتعدد اسواق المنتجات الزراعية ، وأساليب تكوين السعر ، تتعدد أيضا منظمات التسويق ، فمنها ما هو خاص ، وما هو عام وما هو تعاونى ، وتتداخل هذه الجوانب مع بعضها البعض .

ولا تقتصر مظاهر التعدد المشار اليه على تسويق سلعة ما فى السوق الحرة ، وبالاسعار التى تحددها قوى العرض والطلب ، وخضوع سلعة اخرى للتوريد الاجبارى بأسعار محددة من قبل الدولة وانما قد يكون هناك أيضا تعدد فى أسواق السلعة الواحدة فى نفس المرحلة التسويقية كما هو الحال بالنسبة لمحصول كالارز مثلا حيث يخضع لنظام التوريد الاجبارى لحصة من الانتاج بسعر تحدده الدولة ، أما مايتبقى بعد التوريد الاجبارى فيمكن بيعه فى السوق الحرة بأسعار تتحدد بتأثير عرض الارز والطلب عليه وقد يكون هناك ايضا تعدد فى كيفية تكوين سعر سلعة ما فى مراحل تسويقها المختلفة كما هو الحال بالنسبة للخضر والفاكهة حيث يتحدد السعر الذى يبيع به المنتج بتأثير عرضها والطلب عليها . أو بتعبير أدق نتيجة للمساومة بين المنتج وتاجر الجملة الذى يتمتع بوضع شبه احتكارى ، أما سعر بيع الخضر والفاكهة للمستهلك فيترك تحديده لبعض الفترات وخاصة فى بداية الموسم ، لتأثير العرض والطلب ، بينما يتحدد ، بعد هذه الفترات أداريا اى بواسطة الحكومة والى جانب التحديد الادارى لاسعار بعض المنتجات ، وتحديد أسعار بعضها الاخر بتأثير العرض والطلب ، تتحدد أسعار البعض الثالث من المنتجات الزراعية بالاتفاق الثنائى بين منتج هذه المنتجات ومشتريها الذى يكون عادة مؤسسة لتصنيع هذه المنتجات الزراعية كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لشركة السكر وشركات

تعليب الخضر والفاكهة وشركة البيرة التى تتعاقد مع المنتجين الزراعيين على توريد قصب السكر والخضر والفاكهة وشعير البيرة بأسعار يتضمنها العقد المبرم بين الطرفين . ولعله من الجدير بالذكر أن حجم السعر المحدد بهذه الطريقة يتوقف على مدى قوة الوضع الاحتكارى لاحد الطرفين من ناحية ، وعلى مدى قدرة المزارع على تغيير المحاصيل التى يزرعها واحلال بعضها محل البعض الاخر (الاستخدام البديل) من ناحية اخرى . فكلما ازدادت قوة الوضع الاحتكارى للمشترى وضعفت قدرة المزارع على استبدال زراعة المحصول موضوع التعاقد بزراعة محصول أخر كلما تحدد السعر بما يتفق ومصلحة المشترى كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين زراع قصب السكر وشركة السكر التى تتمتع بوضع احتكارى قوى فى مواجهة زراع قصب السكر الذين لا يستطيعون فى الغالب ، لسبب أو لاخر استبدال زراعة قصب السكر بمحصول آخر .

أسعار التسليم (التوريد) الاجبارى للمحاصيل الزراعية :

أسلوب التوريد الاجبارى يتبع عادة عندما يزداد الطلب على بعض المنتجات الزراعية وخاصة الضرورية منها بمعدل أسرع من العرض وبالتالى فان الاسعار المحددة من جانب الدولة لتسليم الحاصلات غالبا ما تكون أقل من أسعار السوق الحرة وهذا يعنى أن الزراع ملزمين بتسليم الدولة كميات معينة من محاصيل معينة بأسعار تحدد من قبل الدولة .

ويتبع نظام التسليم الاجبارى فى المحاصيل الرئيسية كالقمح والارز ، وفى بعض محاصيل اخرى كالفول والقصب والعدس . ففى الارز الزمت الدولة الزراع بتسليم ١ر٥ ضريبة عن كل فدان لمن يزرع خمسة أفدنة فأقل ، ١ر٧٥ ضريبة لمن يزرع أكثر من خمسة أفدنة ، وذلك بأسعار تحدد من قبل الدولة .

وبالنسبة للقمح تدخلت الحكومة فى سوق القمح ابان الحرب العالمية الثانية ، وبدأ اتباع أسلوب التسليم الاجبارى ، وكانت الكمية المقررة عن كل فدان تتراوح بين أردب تبعا لخصوبة التربة ويتولى بنك التسليف التعاونى تسلم الكميات المحددة ودفع ثمنها المحدد من جهة الدولة ويأخذ على هذا الاسلوب عدم المساواة بين الزراع بالنسبة لفائض المحصول بعد التسليم الاجبارى نتيجة لتزايد المساحة المزروعة ومثال ذلك أنه فى حالة اثنان من الزراع أحدهما يزرع فدان قمح والاخر يزرع عشرة أفدنة وانتاجية الفدان سبعة أرادب ونسبة التسليم الاجبارى ثلاث أرادب للفدان ، فالمزارع الاول سيبقى له أربعة أرادب أما الثانى فسيبقى له أربعون أردب بما يغطى استهلاكه العائلى ويطرح الباقى فى السوق الحر ويحقق دخل أعلى .

وقد تطور أسلوب التوريد الاجبارى ليتضمن عديد من الحاصلات بعد عام ١٩٦١ . ويعتبر هذا الاسلوب من اهم سمات التسويق الزراعى فى مصر ـ ففى عام ١٩٦٢ تقرر تطبيق التوريد الاجبارى للقطن تحت اسم التسويق التعاونى ـ على نطاق تجريبى بالنسبة للاقطان المنتجة فى موسم ١٩٦٣/٦٢ وذلك خارج اراضى المنتفعين بالاصلاح الزراعى ، الذين كانت أقطانهم تسوق تعاونيا منذ عام ١٩٥٣ ـ فى محافظة المنوفية ، وبعد ذلك اتسع نطاق تطبيق هذا الاسلوب بالنسبة للقطن تدريجيا حتى شمل جميع محافظات مصر ابتداء من موسم ١٩٦٦/٦٥ ويلزم القانون الزراع بتوريد كافة انتاجهم من القطن للدولة بالاسعار التى تحددها والتى تقل كثيرا عن أسعار التصدير (١) .

ويعد القطن امتد نطاق تطبيق نظام التوريد الاجبارى ليشمل محصول البصل الشتوى كامل النضج الذى تأتى منه كل صادرات مصر من البصل نظرا لما يتصف به تبكير فى النضج ، حيث يحصد فى شهور فبراير وأبريل وهى فترة مناسبة للتصدير الى الاسواق الاوربية ، ونظرا لما يتصف به أيضا من حرافة ومن قابلية للتخزين ومقاومة عوامل التلف وتتركز زراعة البصل الشتوى بصفة خاصة فى محافظات الوجه القبلى وهى المحافظات المطبق فيها نظام التوريد الاجبارى للبصل ، ولا يزرع خارج نطاق هذه المحافظات الا فى محافظة الاسماعيلية التى طبق فيها نظام التوريد الاجبارى للبصل ابتداء من عام ١٩٧٦ . ولقد بدأ التوريد الاجبارى للبصل على نطاق تجريبى بمحافظة اسيوط فى موسم ١٩٦٤/٦٣ ، ثم أخذ نطاق تطبيقه يتسع تدريجيا حتى شمل محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج والفيوم وقنا فى موسم ١٩٦٧/٦٦ ثم محافظتى الاسماعيلية وبنى سويف فى عام ١٩٧٦ و ١٩٧٩ على التوالى (٢) .

وفى عام ١٩٦٦ أخضع محصول الارز للتوريد الاجبارى ثم تلاه فى العام التالى الفول البلدى والعدس واخيرا الفول السودانى والسمسم فى عام ٦٧/٦٦ . أما القمح فقد أخضع للتوريد الاجبارى حتى عام ١٩٧٥ حيث أخرج من نطاقه ابتداء من عام ١٩٧٦ ، ولقد حدث نفس الشىء بالنسبة للسمسم حيث أخرج من نطاق التوريد الاجبارى بعد موسم ١٩٧٧/٧٦ ولفترة موسمين فقط اذ تقرر فى عام ١٩٧٩ العودة الى اخضاعه للتوريد الاجبارى ابتداء من موسم ١٩٨٠/٧٩ (٣) .

---

(١) راجع : احمد حسين ابراهيم (دكتور) ، تأثير بعض السياسات الزراعية على توزيع الدخل فى الزراعة المصرية ، ورقة عمل للمناقشة بلقاء الاسكندرية ٢٠ـ٢٤ أغسطس ١٩٧٩ ، المرجع السابق ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٢ ـ ٣١ .

وتختلف نسبة الكميات المسوقة من خلال نظام التوريد الاجبارى الى اجمالى الكميات المنتجة من كل محصول نظرا لاختلاف حصة التوريد الاجبارى لكل محصول . ولعله من الجدير بالذكر أن حصص التوريد الاجبارى تحدد ككمية مطلقة من الانتاج بالنسبة للفدان من كل محصول وليست كنسبة منه ، ومن ثم فانها تظل ثابته ولا تتأثر بتغير متوسط انتاجية الفدان من هذه المحاصيل صعودا أو هبوطا . وطبقا لحصص التوريد الاجبارى لكل محصول تمثل نسبة الكميات المسوقة من خلال التوريد الاجبارى الى اجمالى الانتاج من هذه المحاصيل على أساس المتوسط السنوى لمتوسط انتاج الفدان فى الفترة ١٩٧٧/٧٢ ، الى ١٠٠٪ فى حالة القطن وحوالى ٩٩٪ و ٨٧٪ و ٦٩٪ ، ٤٦٪ فى حالة السمسم والفول السودانى والارز والعدس على التوالى . كذلك تتراوح هذه النسبة بين حوالى ٨ر١٥٪ ، ٤ر٣٩٪ وحوالى ٢١ر٠٪ — ٤٣٪ وحوالى ٤ر٥٥٪ — ٧ر٨٨٪ فى حالة الفول البلدى والقمح والبصل الشتوى على التوالى (١) . ولعله يتضح من هذه الارقام أن نسبة ما يسوق من خلال التوريد الاجبارى الى اجمالى الانتاج من المحاصيل الخاضعة له تبلغ أقصاها فى حالة المحاصيل ذات الاهمية التصديرية والاهمية التصنيعية كمواد خام زراعية للصناعة كالقطن والسمسم والفول السودانى والبصل والارز . ومن ناحية اخرى تبلغ النسبة المشار اليها أدناها فى حالة المحاصيل ذات الاهمية التموينية التى تستهلك مباشرة كالفول البلدى والعدس والقمح .

ويوضح الجدول رقم ٣/٥ أسعار السوق الحر والتسليم الاجبارى لمحصولى الارز والقمح . وبالنسبة للارز يتضح الفرق الكبير بين سعر السوق الحر وسعر التسليم الاجبارى ، حيث يزيد سعر السوق الحر بنحو ٤٠٪ عن سعر التسليم الاجبارى عام ١٩٦٥ ، ويصل الفرق الى نحو ٦٠٪ عام ١٩٧٦ ، ونحو ٣٤٪ عام ١٩٧٩ . ويلاحظ بالنسبة لمحصول القمح نفس الظاهرة وهى زيادة سعر السوق الحر عن سعر التسليم الاجبارى حيث بلغ الفرق نحو ٢٦٪ عام ١٩٦٥ ، ونحو ٢٠٪ عام ١٩٧٨ الا انه فى عام ١٩٧٩ زاد سعر التسليم الاجبارى عن سعر السوق الحر حيث بلغ سعر التسليم الاجبارى ٢٥ر١١ جنيها لاردب القمح الهندى ، نحو ٧٥ر١١ جنيها لاردب القمح المكسيكى ، بينما بلغ سعر السوق الحر نحو ٥ر٩ جنيها للاردب فى المتوسط .

---

(١) المرجع السابق .

جدول رقم (٣/ ٥)

اسعار السوق الحر والتسليم الاجبارى للارز والقمح

السنة	الارز (جنيه / طن)		القمح (جنيه / أردب)	
	سعر السوق الحر	سعر التسليم الاجبارى	سعر السوق الحر	سعر التسليم الاجبارى
١٩٦٥	٣٠	٢١ر٣٦	٥ر٧٠	٤ر٢
١٩٦٦	٦٠	٢٦ر٦٨	٦ر٤٥	٤ر٩٢
١٩٦٧	٤٠	٣٠ر١٢	٧ر٠٥	٥ر٦٠
١٩٦٨	٤٠	٣١ر٧٠	٦ر٠٠	٤ر٨٢
١٩٦٩	٣٠	٣٠ر٩٩	٦ر٠٠	٤ر٩١
١٩٧٠	٣٥	٢٨ر٤١	٦ر٤٥	٥ر٨٠
١٩٧١	٣٨	٢٧ر٤٠	٦ر٧٥	٥ر٣١
١٩٧٢	٣٨	٢٣ر٨٣	٦ر٩٠	٥ر٢٦
١٩٧٣	٤٦	٣٨ر٠٩	٧ر٠٠	٥ر٧٢
١٩٧٤	٥٨	٣٥ر١٣	٧ر٦٩	٧ر٠٤
١٩٧٥	٦٦	٤٠ر٢٤	٨ر١١	٧ر٧٠
١٩٧٦	٨٠	٥٠ر٠٠	٨ر٠٠	٧ر٠٧
١٩٧٧	٨٧	٥٠ر٠٠	٨ر٠٠	٧ر٠٠
١٩٧٨	٩٠	٥٠ر٠٠	٩ر٠٠	٧ر٠٠
١٩٧٩	٩٤	٧٠ر٠٠	٩ر٠٠	١١ر٧٥

المصدر :

جمعت واحتسبت من : وزارة الزراعة - نشرة الاقتصاد الزراعى اعداد مختلفة ، سعد طه علام حسين محمد صالح - " دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية " - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ - نوفمبر ١٩٧٤ .

العلاقة بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية :

ارتفعت الاسعار المحلية عن الاسعار العالمية للمحاصيل الرئيسية خلال الفترة ١٩٥٢ـ١٩٦٠ وكان هدف السياسات السعرية آنذاك هو تغيير التركيب المحصولى لصالح مجموعة الحبوب وتقليل المساحة القطنية المتزايدة ، نظرا لاربحية القطن .

أما خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ فقد حدث العكس ، حيث زادت الاسعار العالمية لمعظم المحاصيل عن الاسعار المحلية ، وقد زادت أربحية محاصيل الخضر والفاكهة والقمح لذا تزايدت المساحة المشغولة بهذه المحاصيل على حساب مساحة القطن ، كما يتضح من جدول رقم (٦/٣) . ويتضح ايضا ان الدولة تتحمل فرق السعر فى حالة المحاصيل المستوردة كالقمح ، بينما تحقق الدولة عائدا فى حالة المحاصيل التصديرية كالقطن والارز والبصل . وتوضح الارقام القياسية لاسعار الصادرات من السلع الزراعية القطن ، الارز ، الفواكهة ، الخضر ، المحاصيل الزيتية ـ الزيادة المستمرة فى اسعارها حيث بلغ الرقم القياسى العام نحو ١٨٦ر٦ عام ١٩٧٨ عما كان عليه عام ١٩٧٠ ، للمجموعة السابقة من المحاصيل وقد تحقق الارتفاع الاكبر بالنسبة للارز يليه الفواكهة فالقطن ، كما يتضح من الجدول رقم (٧/٣) .

كذلك بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة ومعظمها سلع غذائية فان الرقم القياسى لاسعار الاستيراد يوضح اتجاها متصاعدا ، حيث ارتفع الى نحو ١٩٦ر١ عام ١٩٧٧ عما كان عليه عام ١٩٧٠ .

جدول رقم (٦/٣)
الاسعار المحلية والاسعار العالمية لبعض اهم المحاصيل الزراعية

المحصول	الوحدة	السعر المحلى (أسعار ٧٩)	السعر العالمى (اسعار ١٩٧٧)
قمح	أردب	١١ر٧٥	١٦ر١٧
أرز	طن	٧٠	١٩٨
ذرة شامية	أردب	١١ر٠	١٢ر٣٢
قطن	قنطار	٤٤ر٠	٨٧ر٠
فول	أردب	٢٠ر٠٠	٢٧ر٣٠
بصل	طن	٣٢ر٩٠	٩٢ر٤٠
قصب	طن	٩ر٠	ـ

المصدر : جمعت واحتسبت من : وزارة الزراعة ـ نشرة الاقتصاد الزراعى ـ اعداد مختلفة .
البنك الدولى ـ نشرات مختلفة .

جدول رقم (٧/٣)
الرقم القياسى لاسعار الصادرات والواردات

السنة / السلعة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
قطن ومنتجاته	١٠٠	٢٠٦ر١	١٧٨ر٥	٢٤١ر١	٢١٩ر٨
الارز	١٠٠	٤٤٩ر٠	٢٨١ر٢	٢٠١ر٥	٢٦٢ر٥
فواكهه	١٠٠	١٣٦ر٣	١١٩ر٥	١١٨ر٩	٢٣٤ر٨
الخضر	١٠٠	١٥٨ر٨	١٨٣ر٠	١٧٧ر٣	١٧٧ر٠
محاصيل زيتية	١٠٠	١٨٢ر٩	١٢٦ر٩	١٨٦ر٣	٢١٧ر٣
الرقم العام	١٠٠	٣٢٣ر٥	١٧٥ر٢	١٩٥ر٦	١٨٦ر٦
الرقم القياسى لاسعار الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة	١٠٠	٢١٢	١٣٩ر٤	١٩٦ر١	ـ

المصدر :

محمد الطيب (دكتور) ـ " العلاقة بين تطور الاستهلاك النهائى وبين تطور الدعم واثرها على تطور انماط الاستهلاك ـ لجنة دراسة الدعم ـ فبراير ١٩٧٩ جدول ٢٣ ـ ص ٧٨ .

اسس تحديد أسعار المنتجات الزراعية :

تتحدد الاسعار الزراعية للمنتج فى مصر اعتمادا على تكاليف الانتاج مضافا اليها هامش ربح وهو ما يمثل عائدا صافيا للمنتج الزراعى . وتقوم وزارة الزراعة وأداراتها المختلفة بالمحافظات بتقدير متوسط التكاليف للمحصول يضاف الى ذلك القيمة الايجارية للارض الزراعية ويقدر دخلا صافيا للمنتج يمثل القيمة الايجارية يضاف الى ما سبق ويستقطع من القيمة السابقة قيمة المحصول الثانوى فى حالة وجوده ، ويقسم الباقى على متوسط الانتاج لتحصل على سعرا للوحدة على أساس التكاليف الانتاجية ويمثل هذا السعر الحد الادنى ،وفى حالة اضافة ضعف الايجار يمثل السعر الحد الاقصى .

$$\text{سعر الوحدة} = \frac{\text{تكاليف الانتاج بما فيها الايجار + مثل الايجار ـ قيمة المحصول الثانوى}}{\text{عدد الوحدات المنتجة من المحصول}}$$

وتشمل بنود التكاليف التى تقوم وزارة الزراعة بحسابها على ما يلى : تجهيز الارض للزراعة ، والرى والتقاوى والسماد والعزق والخف ومقاومة الافات والحصاد والنقل .

وتثير طريقة تكاليف الانتاج كأساس لتحديد اسعار السلع الزراعية عديد من الاعتراضات قد يكون اهمها ما يلى :

ـ مقدرة الزراع على تحديد تكاليف الوحدة من الانتاج مقدما ضعيفة أو معدومة ، حيث انه لا يمكنهم تحديد حجم الانتاج مقدما .

ـ مشكلة الإستهلاك العائلى ، حيث تتصف الزراعة فى الدول النامية بالارتفاع النسبى فيما ينفق لاعاشة عنصر العمل الى جملة الانتاج فقيمة الاستهلاك العائلى قد تعامل كتكاليف ثابته هذا من ناحية ، ولكن من ناحية اخرى دخل مزرعى حقيقى يعتمد على حجم الانتاج والاسعار السائدة .

ـ هذا بالاضافة الى بعض الصعاب الاخرى ، كصعوبة تقدير التكاليف لكل ناتج فى حالة الانتاج المتصل ـ سعر القطن وبذرته ، الذرة والتبن ، اللحم واللبن والصوف ، مثلا ، كذلك فهناك صعوبة لتقدير التكاليف غير المدفوعة كتكاليف العمل العائلى وأيضا مشكلة التباين فى الكفاءة الانتاجية بين المزارع وبعضها ، بما يؤدى الى التباين فى متوسط التكاليف بين المزارع .

ويتضح من الجدول رقم (٨/٣) الاتجاه المستمر للاسعار المزرعية للارتفاع فى كافة المحاصيل عدا الطماطم التى تتقلب أسعارها . ويتضح من الجدول رقم (٩/٣) والذى تم فيه تقدير اسعار بعض أهم المحاصيل الزراعية على اساس التكاليف على النحو التالى :

الاول ، وفيه سعر الوحدة = $\frac{\text{التكاليف + الايجار الفعلى + مثل الايجار}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

وذلك بعد استنزال قيمة المحصول الثانوى وهذا يمثل الحد الادنى للسعر ، وفى نفس الوقت يمثل حد ادنى لدخل المنتج من هذا المحصول .

والثانى ، وفيه سعر الوحدة = $\frac{\text{التكاليف + الايجار الفعلى + ضعف الايجار}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

وذلك بعد استنزال قيمة المحصول الثانوى ويمثل ذلك الحد الاقصى للسعر ، والذى يجب الا يتعداه

والا كان هناك مغالاه فى أرباح المنتج .

ويتضح من التقدير أن سعر المنتج تعدى الحد الاقصى للسعر فى محاصيل القمح والذرة الشامية والقصب وقد قارب الحد الاقصى فى محاصيل الفول والقطن ، ويقل السعر عن الحد الاقصى فى محاصيل الارز والبصل وظاهرة وصول سعر المنتج للحد الاقصى وتخطيه له ظاهرة حدثت مؤخرا فى السنوات الثلاث الاخيرة ، حيث كانت كل الاراء تحبذ حصول المنتج على دخل عادل ومجزى من انتاجه ويغطى الحد الادنى للسعر أو يفوقه بقليل .

جدول رقم (٣ـ٨) متوسط السعر المزرعى لبعض المحاصيل الزراعية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦

السنة / المحصول والوحدة	القمح اردب	الفول اردب	العدس اردب	البصل الشتوى طن	الارز الصينى طن	طماطم نيلى طن	طماطم صيفى طن	طماطم نيلى طن	بطاطس صيفى طن	بطاطس نيلى طن
١٩٧٢	٥ر٢١٠	٨ر٤٧٠	١٥ر٧٢٠	١٣ر٣٣٠	٢٦ر٨٣٠	٤٠ر٧٠٠	١٨ر٨٠٠	٥٠ر٤٢٠	٣٠ر٠١٠	٢٧ر٣٠٠
١٩٧٣	٥ر٧٢٠	٨ر٣٥٠	١٧ر٨٨٠	١٩ر٤٧٠	٢٨ر٠٩٠	٧٩ر٣٠٠	٣٥ر٨٣٠	٥٧ر٦٣٠	٣٦ر١٦٠	٢٥ر٦٦٠
١٩٧٤	٧ر٠٤٠	١٣ر٣٣٠	٢١ر٠٠٠	١٩ر٠٤٠	٣٥ر١٣٠	٨٨ر٩٤٠	٤٣ر٠١٠	٨٠ر٣٣٠	٣٧ر١٢٠	٣٤ر٩٢٠
١٩٧٥	٧ر٢٠٠	١٦ر١٤٠	٢٤ر٧٦٠	٢٤ر٨٨٠	٤٠ر٢٤٠	٩٥ر٨٤٠	٣٢ر٨٩٠	٤٥ر١٦٠	٥٣ر٣٠٠	٤٤ر٤٦٠
١٩٧٦	٧ر٠٧٠	١٦ر٢٧٠	٢٤ر٣٧٠	٢٩ر١٦٠	٥٠ر٠٠٠	٨٩ر٠٠٠	٣٣ر٣٢٠	٦٣ر٦٩٠	٧٢ر٢١٠	٦١ر٣٢٠
١٩٧٧										
١٩٧٨										
١٩٧٩	١١ر٧٥٠	٢٠ر٠٠٠		٣٢ر٩٠٠	٢٠ر٠٠٠	١٤٥	٨٤	١١٠	٨٤	٧٢

المصدر: وزارة الزراعة ـ "الاقتصاد الزراعى" ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ـ الجزء الثانى ـ ١٩٧٨
ص ٣٦٤ ـ ٣٩٥ .

جدول رقم (٣ ـ ٩) تقدير أسعار بعض المحاصيل طى أساس التكاليف والأسعار الفعلية

المحصول	متوسط انتاج الفدان	سعر الوحده المحدد	قيمة الانتاج الرئيسى	قيمة الانتاج الثانوى	الايجار (١) الرسمى	الايجار الفعلى	التكاليف المقدمه بدون الايجار لعام ١٩٧٩ (٢)	التكاليف + ضعف الايجار الفعلى	سعر الوحده (٣) المحسوبه (تكاليف + ضعف الايجار)	التكاليف + ٣ أمثال الايجار الفعلى	سعر الوحده المحسوب (تكاليف + ٣ أمثال الايجار)
القمح	٩٫٣٣ أردب	١١٫٧٥	١٠٩٫٦٢	٧٧٫٤٧	١٨٫٣٧٠	٣٦٫٧٤٠	٥٣٫٨٩	١٢٧٫٣٧	٥٫٣٤	١٦٤٫١١	٩٫٢٩
الأرز	٢٫٢٩ طن	٧٠	١٦٠٫٣٠	٩٫٢٢	١٧٫٤٥٠	٣٤٫٩٠٠	٧٩٫٠٢	١٤٨٫٨٢	٦٠٫٩٦	١٨٣٫٧٢	٧٦٫٢٠
ذرة شامى	١١٫٧٣ أردب	١١٫٠	١٣٤٫٩٠	١٤٫١٣	١٢٫٢٤٠	٢٤٫٤٨٠	٥٥٫٤٤	١٠٤٫٤٠	٧٫٦٩	١٢٨٫٨٨	٩٫٧٨
قطن	٦٫٣٥ قنطار	٤٤٫٠	٢٨٢٫٨	١٠٫٠٨	٣٢	٦٤	١٠٤٫٤٢	٢٣٢٫٤٢	٣٥٫٠١	٢٩٦٫٤٢	٤٥٫٠٩
فول	٦٫٢٤ أردب	٢٠٫٠٠	١٢٤٫٨٠	٢٩٫٩٨	١٨٫٤٦٠	٣٦٫٩٢٠	٤٤٫٩٩	١١٨٫٨٣	١٤٫٢٣	١٥٥٫٧٥	٢٠٫١٥
بصل	٧٫٦٦ طن	٩٫٣٢	٢٥٢٫٠١	—	١٨٫٧٤٠	٣٧٫٤٨٠	١٨١٫٠٥	٢٥٦٫٠١	٣٣٫٤٢	٢٩٣٫٤٩	٣٨٫١
قصب	٣٥ طن	٩٫٠	٣٣٢٫٠	—	٣٤٫٦٠	٦٩٫١٢٠	١١٢٫١٢	٢٥٠٫٣٦	٧٫١٥	٣١٤٫٤٨	٩٫٠٣

المصدر : وزارة الزراعة ـ نشرة الاقتصاد الزراعى .
التكاليف والاسعار محسوبة .

(١) وزارة الزراعة ـ نشرة الاقتصاد الزراعى لعام ١٩٧٨ ـ (الايجار عن عام ١٩٧٦) .
(٢) قدرت طى أساس تكاليف ١٩٧٦ يضاف اليها ١٥ ٪ طى اعتبار أن هناك زيادة سنوية قدرها نحو ٥ ٪ فى التكاليف .
(٣) سعر الوحدة من الانتاج محسوب بعد استنزال قيمة الانتاج الثانوى .

الاسعار ودعم السلع الزراعية :

تتولى الدولة دعم السلع الغذائية للمحافظة على مستويات اسعارها ، بحيث تصبح فى متناول القوة الشرائية لجمهور المستهلكين وذلك سواء بالنسبة للسلع المنتجة محليا أو المستوردة . وقد أخذ الدعم اتجاها متزايدا منذ عام ٧٠/ ١٩٧١ حتى الان الا أن الطفره فى مقدار الدعم حدثت عام ١٩٧٣ وما بعدها فبينما بلغ مقدار الدعم للسلع الغذائية نحو ٣٣ مليون جنيه عام ٧٠/ ١٩٧١ تزايد الى نحو ١١٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وطفر الى نحو ٩٩٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ كما يتضح من الجدول رقم (١٠/٣) والجزء الاكبر من الدعم موجه الى القمح والدقيق للاحتفاظ بالسعر الحالى لرغيف الخبز ، حيث بلغ مقداره نحو ٥٨٧ر١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ وهو ما يمثل نحو ٥٨ر٩٦٪ من اجمالى دعم السلع الغذائية وتعزى هذه الزيادة فى الدعم الى زيادة الاسعار العالمية مع زيادة الاستيراد لزيادة الطلب المحلى ، كذلك الى ارتفاع تكاليف الانتاج .

ورغم هذا الدعم فان الرقم القياسى لاسعار المستهلك يوضح اتجاها متصاعدا ، حيث زاد الرقم القياسى لاسعار المستهلك عام ١٩٧٨ لمجموعة الحبوب ، مجموعة البقول ، مجموعة اللحوم والاسماك والبيض الى نحو ١٦٦ر٧ ، ٢٣٧ر٩ ، ٢٤٩ر٣ عما كان عليه عام ١٩٧٠ .

وفى نفس الوقت حدثت زيادة فى الاستهلاك من السلع الزراعية المدعومه خلال الفترة ٧٠/ ٧١ ـ ١٩٧٨ فى كل من القمح ، الارز ، الزيت ، الذره الشامية ، الدواجن ، العدس ، الشاى ، السكر الدقيق ، الاسماك ، الفول ، المسلى الصناعى ، السمسم ، واللحوم تقدر بنحو ٣٣٪ ، ٢٢٪ ، ٣٨٪ ٣٩٪ ، ٤٢٪ ، ٥٢٪ ، ٥٣٪ ، ٦٦٪ ، ٧٦٪ ، ٨٠ ، ١٣٣٪ ، ٦٤٩٪ ، ٤٪ على الترتيب

فاذا كان معدل نمو السكان خلال الفترة السابقة نحو ٢٫٥٪ سنويا ، وذلك فان اثره على زيادة الاستهلاك فى حدود ٢٠٪ ، والمتوسط المعلن لارتفاع مستوى المعيشة هو ٢٪ سنويا وبالتالى فان أثره فى حدود ١٦٪ خلال الفترة (٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٨) لذا فان هناك زيادات فى الاستهلاك خلال تلك الفترة غير مبرره بالنسبة لبعض السلع كالسكر ، والدقيق ، والاسماك ، والفول ، والمسلى الصناعى ، والسمسم ومقبوله بالنسبة للبعض الاخر .

---

(١) راجع دكتور محمد الطيب " العلاقة بين تطور الاستهلاك النهائى وتطور الدعم واثرها على تطور انماط الاستهلاك " ـ لجنة دراسة الدعم ديسمبر ١٩٧٩ ـ ص ص ١٢ ـ ٢٧ .

ويتضح من الجدول رقم (٩/٣) أن قيمة الدعم تمثل نحو ٢ر٧٪ من جملة انفاق المستهلكين على الغذاء عام ١٩٧١/٧٠ ، وصل لنحو ٦ر١٦٪ عام ١٩٧٩ وهذا يعنى أن الدولة تقدم للمستهلكين نحو ١٧٪ من اجمالى استهلاكهم الغذائى مجانا .

ومن المعلوم ان هناك تسرب لمقدار الدعم حيث يذهب جانب منه للتجار والوسطاء وجانب لمن لا يستحقه ، لذا فان الامر يتطلب دراسة الدعم والاساليب التى يمكن من وصوله لمستحقيه سواء بالاساليب السعرية أو غير السعرية .

جدول رقم (٩/٣)

نسبة ما يمثله دعم السلع الغذائية من انفاق المستهلكين على الغذاء

مليون جنيه

السنة	اجمالى الانفاق على الطعام والشراب(١)	قيمة دعم السلع الغذائية	نسبة ما يمثله الدعم من اجمالى الانفاق على الطعام والشراب
١٩٧١/٧٠	١٤٤٨ر٦	٣٩ر١	٢ر٧
١٩٧٢/٧١	١٥٢٩ر٤	٤٠ر٩	٢ر٧
١٩٧٣	١٩٢٦ر٥	١١٣ر٣	٥ر٩
١٩٧٤	٢٥١٠ر٣	٣٥٣ر٢	١٤ر١
١٩٧٥	٣٠٨٧ر٣	٤٢٩ر٢	١٣ر٩
١٩٧٦	٣٦٦٥ر٩	٣٠٧ر١	٨ر٤
١٩٧٧	٤٢٣٢ر٢	٣٩٧ر٨	٩ر٤
١٩٧٨	٥٠٩٧ر٢	٤٤٠ر٧	٨ر٦
١٩٧٩	٦٠١١ر٧ *	٩٩٥ر٧	١٦ر٦

المصدر : جمعت واحتسبت من : محمد الطيب (دكتور) " العلاقة بين تطور الاستهلاك النهائى وبين تطورع الدعم " جدول (٣) ص ٥٠ ، بيانات الدراسة جدول ( )

(١) الطعام والشراب يشتمل على السلع التالية : الحبوب والنشويات البقول الجافه ، السمسم ، اللحوم ، والاسماك والبيض ، الالبان ، الخضر والفاكهة ، المشروبات الزيوت والدهون ، السكر ، المكيفات .

* تقديرى .

وخلال سنوات الحرب تم شراء كميات كبيرة من المحصول بواسطة لجنة القطن وبأسعار محددة وخزنت الى ما بعد انتهاء الحرب ، حيث واجهت الحكومة مشكلة بيع المخزون الضخم وقد أدى ذلك الى استمرار السياسة التحكمية فى المحصول .

وقد أممت تجارة القطن عام ١٩٦١ ، دعم نظام التسويق التعاونى عام ١٩٦٣ ، وبالتالى فقد الغى تماما السوق الحرة فى التجارة المحلية للقطن نظرا لما كان يكتنفها من عيوب تضر بالاقتصاد القومى . وتدخلت الدولة باجراءات متعددة للتأثير على الاسعار ، وتتضمن هذه الاجراءات ما يلى :

- تقييد المساحة القطنية : اتبع نظام تقييد مساحة القطن بـ ٣٠٪ من المساحة المزروعة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والغى هذا النظام فى عام ١٩٥٠ ، وأعيد العمل به عام ١٩٥٣ عندما صادفت تجارة القطن الخارجية فترة كساد ، وحددت المساحة بـ ١٠٪ فى مصر السفلى ٢٧٪ فى مصر العليا ، وفى عام ١٩٥٩ حددت المساحة القطنية بـ ٣٢٪ على مستوى الدولة ومازال هذا التحديد ساريا .

ويمكن القول بأن هذا الاسلوب قد نجح الى مدى معين فى تحديد حجم المحصول ، الا أنه نتيجة لارتفاع الاريحية النسبية للقطن فى السنوات السابقة مما أدى بالزراع لمخالفة هذا التحديد وزيادة المساحة القطنية وتحديد المساحة القطنية يجب أن يرتبط بحجم الطلب الخارجى والاسعار العالمية وان يتحرك فى اتجاههما ، مما يستدعى أعادة تحديد المساحة كل فترة زمنية حتى يمكن مجاراه الطلب العالمى والاستفادة قدر الامكان من تغيره سواء بالزيادة او النقصان ويجب ربط هذه السياسة بالسياسة الانتاجية للمحاصيل المتنافسه مع القطن والتى يصدر أو يستورد الجانب الاكبر منها .

- الضرائب على صادرات القطن : أدخلت ضريبة الصادرات على القطن المصرى عام ١٩٣٣ ، والغيت فى عام ١٩٤٥ ، ثم اعيدت فى عام ١٩٤٨ وفرضت هذه الضريبة بسبب ارتفاع أسعار التصدير بالقدر الذى أصبح معه من الصعوبة استمرار الصناعة المحلية للغزل والنسيج فيذهب جزء من هذه الضريبة لاعانة صناعات غزل القطن المحلية وبلغت ضريبة الصادرات الحد الاقصى عام ٥٠ ـ ١٩٥١ ، وخفضت ابتداء من عام ٥٥/١٩٥٦ والغيت ضريبة الصادرات ،

ويتضح من الجدول رقم (٩/٣) أن قيمة الدعم تمثل نحو ٢ر٧٪ من جملة انفاق المستهلكين على الغذاء عام ١٩٧١/٧٠ ، وصل لنحو ٦ر١٦٪ عام ١٩٧٩ وهذا يعنى أن الدولة تقدم للمستهلكين نحو ١٧٪ من اجمالى استهلاكهم الغذائى مجانا .

ومن المعلوم ان هناك تسرب لمقدار الدعم حيث يذهب جانب منه للتجار والوسطاء وجانب لمن لا يستحقه ، لذا فان الامر يتطلب دراسة الدعم والاساليب التى يمكن من وصوله لمستحقيه سواء بالاساليب السعرية أو غير السعرية .

جدول رقم (٩/٣)

نسبة ما يمثله دعم السلع الغذائية من انفاق المستهلكين على الغذاء

مليون جنيه

السنة	اجمالى الانفاق على الطعام والشراب(١)	قيمة دعم السلع الغذائية	نسبة ما يمثله الدعم من اجمالى الانفاق على الطعام والشراب
١٩٧١/٧٠	١٤٤٨ر٦	٣٩ر١	٢ر٧
١٩٧٢/٧١	١٥٢٩ر٤	٤٠ر٩	٢ر٧
١٩٧٣	١٩٢٦ر٥	١١٣ر٣	٥ر٩
١٩٧٤	٢٥١٠ر٣	٣٥٣ر٢	١٤ر١
١٩٧٥	٣٠٨٧ر٣	٤٢٩ر٢	١٣ر٩
١٩٧٦	٣٦٦٥ر٩	٣٠٧ر١	٨ر٤
١٩٧٧	٤٢٣٢ر٢	٣٩٧ر٨	٩ر٤
١٩٧٨	٥٠٩٧ر٢	٤٤٠ر٧	٨ر٦
١٩٧٩	٦٠١١ر٧ *	٩٩٥ر٧	١٦ر٦

المصدر : جمعت واحتسبت من : محمد الطيب (دكتور) " العلاقة بين تطور الاستهلاك النهائى وبين تطورع الدعم " جدول (٣) ص ٥٠ ، بيانات الدراسة جدول ( )

(١) الطعام والشراب يشتمل على السلع التالية : الحبوب والنشويات البقول الجافه ، السمسم ، اللحوم ، والاسماك والبيض ، الالبان ، الخضر والفاكهة ، المشروبات الزيوت والدهون ، السكر ، المكيفات .

* تقديرى .

وخلال سنوات الحرب تم شراء كميات كبيرة من المحصول بواسطة لجنة القطن وبأسعار محددة وخزنت الى ما بعد انتهاء الحرب ، حيث واجهت الحكومة مشكلة بيع المخزون الضخم وقد أدى ذلك الى استمرار السياسة التحكمية فى المحصول .

وقد أممت تجارة القطن عام ١٩٦١ ، دعم نظام التسويق التعاونى عام ١٩٦٣ ، وبالتالى فقد الغى تماما السوق الحرة فى التجارة المحلية للقطن نظرا لما كان يكتنفها من عيوب تضر بالاقتصاد القومى . وتدخلت الدولة باجراءات متعددة للتأثير على الاسعار ، وتتضمن هذه الاجراءات ما يلى :

- تقييد المساحة القطنية : اتبع نظام تقييد مساحة القطن بـ ٣٠٪ من المساحة المزروعة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والغى هذا النظام فى عام ١٩٥٠ ، وأعيد العمل به عام ١٩٥٣ عندما صادفت تجارة القطن المخارجية فترة كساد ، وحددت المساحة بـ ١٠٪ فى مصر السفلى ٢٧٪ فى مصر العليا ، وفى عام ١٩٥٩ حددت المساحة القطنية بـ ٣٢٪ على مستوى الدولة ومازال هذا التحديد ساريا .

ويمكن القول بأن هذا الاسلوب قد نجح الى مدى معين فى تحديد حجم المحصول ، الا أنه نتيجة لارتفاع الاربحية النسبية للقطن فى السنوات السابقة مما أدى بالزراع لمخالفة هذا التحديد وزيادة المساحة القطنية وتحديد المساحة القطنية يجب أن يرتبط بحجم الطلب الخارجى والاسعار العالمية وان يتحرك فى اتجاههما ، مما يستدعى أعادة تحديد المساحة كل فترة زمنية حتى يمكن مجاراه الطلب العالمى والاستفادة قدر الامكان من تغيره سواء بالزيادة او النقصان ويجب ربط هذه السياسة بالسياسة الانتاجية للمحاصيل المتنافسه مع القطن والتى يصدر أو يستورد الجانب الاكبر منها .

- الضرائب على صادرات القطن : أدخلت ضريبة الصادرات على القطن المصرى عام ١٩٣٣ ، والغيت فى عام ١٩٤٥ ، ثم اعيدت فى عام ١٩٤٨ وفرضت هذه الضريبة عند ارتفاع أسعار التصدير بالقدر الذى أصبح معه من الصعوبة استمرار الصناعة المحلية للغزل والنسيج فيذهب جزء من هذه الضريبة لاعانة صناعات غزل القطن المحلية وبلغت ضريبة الصادرات الحد الاقصى عام ٥٠ - ١٩٥١ ، وخفضت ابتداء من عام ٥٥/١٩٥٦ والغيت ضريبة الصادرات ،

الهجرة من الريف سواء هجرة داخلية أو خارجية ، وينعكس ذلك مرة اخرى فى ارتفاع اجور عنصر العمل الزراعى للزيادة المستمرة فى الطلب عليه والنقص المستمر للمعروض منه .

السياسات السعرية لبعض المحاصيل الزراعية :

١- السياسة السعرية لمحصول القطن : يعتبر محصول القطن المحصول النقدى والتصديرى الاول فى الاقتصاد الزراعى المصرى وتؤثر اسعار القطن والدخل المتولد منه تأثيرا مباشرا على الدخل المزرعى الفردى والدخل القومى بصفة عامة لهذا تعمل الدولة دائما على الحفاظ على اسعار القطن الداخلية والخارجية باتباع اجراءات معينة .

فقد كان التعامل بدائيا فى سوق القطن المصرى ، يتم عن طريق الشراء المباشر من الزراع بواسطة التجار المحليين حتى عام ١٩٣٢/٣١ وقد أنشئت بورصة العقود الاهلية بالاسكندرية عام ١٨٦١ حيث كانت الاولى من نوعها فى العالم ، وخضعت للرقابة الحكومية عام ١٩٠٩ بصدور لائحه لها ، وانشئت بورصة منيا البصل لتتم فيها عمليات البيع والشراء الحاضر عام ١٨٨٣ وما لبثت ان خضعت للرقابة الحكومية عام ١٩٣١ .

ورغما عما كانت تؤديه البورصات من وظائف تسويقية هامه لمنتجى ومستهلكى ومصدرى القطن الا أنه كانت تشوبها عمليات المضاربة والتحكم فى الاسعار لصالح كبار المتعاملين ، وقد عطل العمل بالبورصة مرات عديده الى أن اغلقت عام ١٩٦١ بعد تأميم تجاره القطن .

وتاريخيا بدء تدخل الحكومة فى سوق القطن مشتريه منذ موسم ١٩٢٣ حتى موسم ١٩٢٦ كما تدخلت بأجراءات اخرى كتحديد المساحة المزروعة ، ومنح سلف للزراع لمساعدتهم فى نفقات تخزين المحصول وذلك بقصد تثبيت مستوى الاسعار لحماية الاقتصاد القومى والزراع ويعتبر عام ١٩٣٠ بداية السياسة القطنية المستديمة وخلال سنوات الحرب الثانية تدخلت الحكومة بشكل مباشر فى سوق القطن ، فأغلقت بورصة الاسكندرية فى عام ١٩٤٠ ، وقيدت مساحة المحصول بما لا يزيد عن ٣٠٪ من المساحة المزروعة ، وتعهدت بشراء القطن على أساس سعر رسمى لا يقل عن تكاليف الانتاج .

وخلال سنوات الحرب تم شراء كميات كبيرة من المحصول بواسطة لجنة القطن وبأسعار محددة وخزنت الى ما بعد انتهاء الحرب ، حيث واجهت الحكومة مشكلة بيع المخزون الضخم وقد أدى ذلك الى استمرار السياسة التحكمية فى المحصول .

وقد أممت تجارة القطن عام ١٩٦١ ، دعم نظام التسويق التعاونى عام ١٩٦٣ ، وبالتالى فقد الغى تماما السوق الحرة فى التجارة المحلية للقطن نظرا لما كان يكتنفها من عيوب تضر بالاقتصاد القومى . وتدخلت الدولة باجراءات متعددة للتأثير على الاسعار ، وتتضمن هذه الاجراءات ما يلى :

- تقييد المساحة القطنية : اتبع نظام تقييد مساحة القطن بـ ٣٠٪ من المساحة المزروعة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والغى هذا النظام فى عام ١٩٥٠ ، وأعيد العمل به عام ١٩٥٣ عندما صادفت تجارة القطن الخارجية فترة كساد ، وحددت المساحة بـ ١٠٪ فى مصر السفلى ٢٧٪ فى مصر العليا ، وفى عام ١٩٥٩ حددت المساحة القطنية بـ ٣٢٪ على مستوى الدولة ومازال هذا التحديد ساريا .

ويمكن القول بأن هذا الاسلوب قد نجح الى مدى معين فى تحديد حجم المحصول ، الا أنه نتيجة لارتفاع الاربحية النسبية للقطن فى السنوات السابقة مما أدى بالزراع لمخالفة هذا التحديد وزيادة المساحة القطنية وتحديد المساحة القطنية يجب أن يرتبط بحجم الطلب الخارجى والاسعار العالمية وان يتحرك فى اتجاههما ، مما يستدعى أعادة تحديد المساحة كل فترة زمنية حتى يمكن مجاراه الطلب العالمى والاستفادة قدر الامكان من تغيره سواء بالزيادة او النقصان ويجب ربط هذه السياسة بالسياسة الانتاجية للمحاصيل المتنافسه مع القطن والتى يصدر أو يستورد الجانب الاكبر منها .

- الضرائب على صادرات القطن : أدخلت ضريبة الصادرات على القطن المصرى عام ١٩٣٣ ، والغيت فى عام ١٩٤٥ ، ثم اعيدت فى عام ١٩٤٨ وفرضت هذه الضريبة عند ارتفاع أسعار التصدير بالقدر الذى أصبح معه من الصعوبة استمرار الصناعة المحلية للغزل والنسيج فيذهب جزء من هذه الضريبة لاعانة صناعات غزل القطن المحلية وبلغت ضريبة الصادرات الحد الاقصى عام ٥٠ ـ ١٩٥١ ، وخفضت ابتداء من عام ٥٥/١٩٥٦ والغيت ضريبة الصادرات ،

على الأقطان طويلة التيلة الممتازة عام ٥٩ ـ ١٩٦٠ ، فى حين بقيت على الاقطان المتوسطة التيلة ولكن عند حد منخفض . وتستخدم ضريبة الصادرات كوسيلة للحد من انتاج القطن ، وكبديل لتحديد المساحة المزروعة ومن الافضل استخدام كلا الاسلوبين معا ، وبالتالى تزداد فاعلية سياسة تحديد الانتاج وتعم الفائدة كل من المنتج والمستهلك والدولة فبتحديد المساحة المزروعة ستزول كل الفائدة المترتبة على ذلك ارتفاع سعر المحصول الى المنتجين ، واذا فرضت ضريبة صادرات فقط فكل الفائدة ستذهب الى الدولة التى ستحدد استخدامها ويستفيد المستهلك باستخدام كلا الاسلوبين معا عن طريق زيادة اسعار المنسوجات والمنتجات الزيتية وضريبة الصادرات تفضل أسلوب تحديد المساحة من وجهة النظر الخاصة بتوزيع الدخل المزراعى وايضا من وجهة نظر توزيع الموارد حيث تعمل على بقاء الارض فوق الحد به فى الانتاج ، وخروج الاراضى تحت الحديه من مجال انتاج المحصول .

ـ سياسة المخزون الاحتياطى : اتبعت سياسة المخزون الاحتياطى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وذلك عن طريق لجنة القطن المصرية فكانت اللجنة تحدد سنويا سعر القطن الذى تكون على استعداد للشراء به من الزراع وقامت اللجنة بشراء كميات كبيرة وتخزينها حتى نهاية الحرب حيث تحسنت الاسعار وظروف الطلب وبصفة عامة تحاول اللجنة القطن المصرية معادله التقلبات فى أسعار القطن ، فتزيد من الكميات المخزونة فى السنوات ذات الاسعار المنخفضة وتقلل من المخزون فى السنوات ذات الاسعار المرتفعة ، وقد وصل المخزون فى بعض السنوات الى ثلث المحصول وفى سنوات اخرى قد لا يكون هناك مخزون وبذلك فان سياسة المخزون الاحتياطى تعمل على تلاقى التقلبات فى اسعار القطن الناشئة من تغير كل من العرض والطلب .

ـ الاعانات : وقد استخدمت بالنسبة لمحصول القطن لتشجيع الصادرات لدول العملات الحرة لتحقيق أكبر قدر منها حيث تعطى الاعانة لصادرات الدول ذات الاسعار المنخفضة ، وتعتبر نوع من التفرقة أو التمييز السعرى يؤدى الى زيادة حصيلة الدولة من العملات الخارجية .

ـ تأميم تجارة القطن : بعد اغلاق بورصة العقود بالاسكندرية عام ١٩٦١ ، وسوف مينا البصل عام ١٩٦٢ أصبحت جميع مبيعات القطن سواء للاستهلاك المحلى او للتصدير تتم عن طريق لجنة القطن المصرية حيث تتولى تحديد الاسعار . وفى عام ١٩٦٣/٦٢ بدأ تنفيذ التسويق التعاونى للقطن ، وتم ابتداء من موسم ١٩٦٦/٦٥ وقد ظلت الاسعار التى تحددها لجنة القطن للشراء من المنتجين ثابتة حتى موسم ١٩٦٨/٦٧ حيث زادت الاسعار لتشجيع

التضخم وارتفاع التكاليف وفي موسم ١٩٧١/٧٠ زادت الاسعار واصبح نظام التسويق التعاوني موجدا بالنسبة لجميع الاصناف على مستوى الجمهورية وتواليت الزيادة في اسعار القطن ، فبينما كان متوسط سعر القنطار نحو ١٢ر١٦ جنيها عام ١٩٦٦/٦٥ ، ازداد الى نحو ١٩ر١٨ عام ١٩٧٠ ، ووصل الى نحو ٠ هر٤٤ جنيها عام ١٩٧٩/٧٨ ٠

٢ـ السياسات السعرية لمحصول القمح : تعتبر فترة الحرب العالمية الثانية هي بداية وضع السياسة القمحية حيث صدر القانون الخاص بتحديد الحد الاعلى لمساحة القطن عام ١٩٤١ ، ثم صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن منح مكافآت تشجيعية لزراع الحبوب وفي سبتمبر من نفس العام صدر أمر عسكري بتحديد حد ادنى لمساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من المساحة المزروعة في شمال الدلتا ، و ٦٠٪ في باقي مناطق الدولة وعدلت هذه النسب في العام التالي الى ٤٠٪ في شمال الدلتا ، و ٥٠٪ في باقي مناطق الدولة وظلت هذه النسب سارية حتى عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ وذلك على اثر اشتراك مصر في الاتفاقية الدولية للقمح كدولة مستوردة والتي ضمنت لمصر ٢٠٠ ألف طن سنويا بأسعار محددة وألغيت القيود على المساحة المزروعة مما أدى ، الى انخفاض الانتاج الكلي ولذا أعيد فرض قيود المساحة عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ بنسبة ٢٠٪ في شمال الدلتا ، ٤٠٪ في المناطق الاخرى وظلت هذه القيود حتى عام ٥٤ ـ ١٩٥٥ حيث رفعت تلك القيود وأعيدت في العام التالي وحددت بنسبة ٢٣٪ من مجموع حيازة الاراضي لكل حائز ٠

هذا بالاضافة الى اتباع سياسة التوريد (التسليم) الاجباري عن طريق تحديد كميات معينة عن كل فدان والتي تتراوح بين أردب الى ثلاثة اردب وفقا لنوعية التربة في المناطق المختلفة ، ويتولى بنك التسليف استلام هذه الكميات نيابة عن الحكومة بالاسعار التي تحددها الدولة سنويا ، وقد أخرج من نطاق التوريد الاجباري ابتداء من عام ١٩٧٦ ٠ كما تتولى الدولة استيراد القمح من الخارج لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي وذلك باسعار تزيد كثيرا عن الاسعار المحلية وتمثل الواردات نحو ٢٠٠٪ من الانتاج المحلي ٠ وتتضمن أسعار القمح المنتج المستويات التالية :

ـ أسعار يحددها مجلس الوزراء ، ويتم هذا التحديد بناء على دراسات تتقدم بها وزارتي الزراعة والتموين حيث تعد وزارة الزراعة تقديراتها عن الانتاج والتكاليف وتقترح اسعار تكفي لتغطية تكاليف الانتاج ، والتي تشمل تحضير الارض للزراعة وثمن التقاوي ومصاريف الزراعة

والرى وثمن السماد ومصاريف الحصاد والنقل والدرس وما يخص المحصول من ايجار الارض ، بالاضافة الى هامش ربح يعادل القيمة الايجارية لهذا المحصول كما تحدد وزارة الزراعة الكمية المنتجة من القمح وتحدد الحصة التى يلزم الزراع بتوريدها ومواصفاتها لشئون مؤسسة الائتمان الزراعى وقد كانت الاسعار التى تحددها وزارة الزراعة للمنتج لا تعكس اسعار التداول الحر فى أسواق القرية ، حيث أن الاسعار الفعلية للقمح فى الريف تمر بموسمية وقد كانت تزيد بنسبة ٢٤٠٪ من السعر المحدد للتسليم الاجبارى وقد أدى ذلك الى زيادة اقبال سكان الريف على شراء دقيق القمح المخصص للمدن والى استهلاك الخبز البلدى المخصص للمدينة أيضا الامر الذى يؤديه الى زيادة الاعباء التى تتحملها الدولة فى سبيل تثبيت سعر رغيف الخبز .

- أسعار تشترى بها مؤسسة المطاحن من المنتجين رأسا وهى مرتفعة عن الاسعار التى يتم بها توريد حصص الحيازة الى مؤسسة الائتمان الزراعى .
- اسعار السوق الحر ، وهى التى يتم بها البيع من المنتجين الى المستهلكين رأسا والى تجار القطاع الخاص وقد كانت مرتفعة دائما عن أسعار التوريد الاجبارى حتى عام ١٩٧٨ ، وحدثت ظاهرة عكسية ولاول مرة وهى ارتفاع اسعار التوريد الاجبارى عن سعر السوق الحر للقمح مما يستلزم الامر اما خفض اسعار التسليم الاجبارى او الكف عن اتباعه .

وبالاضافة الى سعر المنتج تحدد الدولة أسعار الجملة والتجزئة للقمح والدقيق والخبز وبالنسبة للخبز فانه يمكن القول أن سعره يعتريه تغير بالارتفاع نتيجة لخفض وزنه ورفع نسبة النصافى فقد انخفض وزن الرغيف فى الفترة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٧٢ من ١٥٦ جرام الى ١٤٠ جرام ، وارتفعت نسبة الاستخراج من ٨٢٪ الى ٨٧٫٢٪ الى ٩٢٪ أول عام ١٩٨٠ .

٣- السياسات السعرية لمحصول الارز : يعتبر محصول الارز المحصول التصديرى الثانى بعد القطن ومحصول غذائى رئيسى للاستهلاك المحلى وتتحدد المساحة المزروعة سنويا بأوامر ادارية ، حيث تصدر وزارة الرى تصاريح الزراعة محددة فيها المناطق والمساحة وتتأثر المساحة المزروعة بسياسة استصلاح الاراضى وايضا بمساحات المحاصيل الاخرى المنافسة للارز فى الدوره الزراعية كالقطن والذره ولما كانت المساحة غير محددة بنسبة معينة من الحيازة فان اسعار الارز المطلقة والنسبية وأسعار المحاصيل المنافسة تلعب دورا هاما فى توجيه الموارد الارضية ومسار محصول الارز من المزرعة الى مناطق الاستهلاك النهائى يمر بعده مراحل ويتطلب اجراء بعض العمليات الصناعية على المحصول الخام تقوم بها مضارب الارز .

وقد بدأ التسويق التعاونى للارز فى عام ١٩٦٣/٦٢ فى بعض المحافظات ثم اخذت الدولة فى تطبيقه كنظام شامل فى عام ١٩٦٦/٦٥ وذلك لمزاياه بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك ، وعم فى جميع المحافظات المنتجة للارز عام ١٩٦٧/٦٦ ، ويهدف التسويق التعاونى الى تسويق ٥٠٪ من جملة المحصول تاركا الباقى لتصرف الافراد فى الريف .

وقد بدأت الدولة فى تحديد اسعار الارز المبيض بكافة اصنافه عام ١٩٣٩ ، فى حين بدأت فى تحديد اسعار الارز الشعير عام ١٩٤٢ وتختلف الاسعار المحددة للارز الشعير حسب النوع وتحدد على أساس وزن الضربة ٩٤٥ كيلو جرام ودرجة نظافة ٩٦٪ ، ويزيد السعر أو ينقص حسب درجة النظافة وقد عدلت هذه الاسعار فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم عدلت مرة اخرى عام ١٩٦٤ وقد ظلت الاسعار الجبرية للارز الشعير منخفضة وتبلغ حوالى ١٥ ـ ١٧ جنيها للضربية خلال الفترة ١٩٤٢ ـ ١٩٥٨ ، حيث كانت تجارة الارز فى ايدى القطاع الخاص ولم تدخل الحكومة مشتريه الا فى عام ١٩٥٨ وقد عملت الدولة على رفع سعر الارز الشعير حيث أرتفع سعر الطن من نحو ٢١ جنيها عام ١٩٦٥ ليصل لنحو ٤٠ ج عام ١٩٧٥ ثم الى ٥٠ جنيها عام ١٩٧٦ والى ٧٠ جنيها عام ١٩٧٩ .

فى الوقت الذى كان فيه سعر السوق الحر للارز يزيد بمقدار ٥٠٪ عن سعر التوريد الاجبارى عام ١٩٦٥ ، وبنسبة ٦٥٪ عام ١٩٧٤ ، وبنسبة ٨٠٪ عام ١٩٧٦ ، وانخفض هذا الفرق بين السعرين الى نحو ٣٤٪ عام ١٩٧٩ .

٤ـ السياسات السعرية لمحاصيل الخضر : تحتل المحاصيل الخضرية مكانة هامة فى غذاء الانسان ويتصف كل من عرض الخضر والطلب عليها بخصائص معينة وتتداول الخضر حتى وصولها الى المستهلك عده هيئات تسويقية تختلف حسب نوع الخضر نفسها ، وهذه الهيئات التسويقية هى التاجر المحلى ، وتاجر الجملة المحلى ، وسوق الجملة ، والتعاونيات المحلية ، وشركات التصدير والتصنيع ، وسوق التجزئة .

ومن المعروف ان التاجر المحلى وتاجر الجملة المحلى هما النوع الرئيسى للهيئات التسويقية المحلية للخضر المصرية حيث يعد ان مصدرا هاما من مصادر تمويل المنتج بالاجل ويقوم هذان التاجران المحليان بالشراء لحسابهما الخاص أو لحساب بعض الهيئات التسويقية الاخرى ومعظم كميات الخضر المستهلكة فى الريف المصرى يتهيئها مباشرة الى المستهلك ويتم ذلك

خاصة عن طريق التعامل فى اسواق القرية والمناطق القريبة ، ويتركز هذا التعامل فى الخضر سريعة العطب .

وتعد أسواق الجملة مرحلة رئيسية فى المسلك التسويقى المحلى للخضر حيث يتجمع بها معظم انتاج الخضر المعد للتوزيع الى المستهلك الحضرى ولازال التسويق التعاونى بالنسبة للخضر محدود النشاط حيث بدأ فى عام ١٩٦١ ، وينقصه التمويل والجهاز الفنى والادارى والمالى وكذا الوسائل والمعدات التسويقية .

وقد اتخذ اول اجراء سعرى بالنسبة للخضر عام ١٩٤٣ ، وذلك بالزام تجار التجزئة ببيع الخضر الطازجه بسعر لا يتجاوز سعر الجملة مضافا اليه ٤٠٪ وتلا ذلك استبعاد الخضر من التسعيرة واضافتها عدة مرات وفى عام ١٩٥٢ تحددت أسعار التجزئة بمحافظة القاهرة على اساس اسعار الجملة التى كانت سائدة مع اضافة نسبة من الربح لا يتجاوز ٢٥٪ ويتم تعديل الاسعار على فترات تتراوح بين سبعة ايام الى شهر .

وفى اواخر عام ١٩٦١ أصدرت وزارة التموين قرارا بأدخال معظم حاصلات الخضر فى جداول التسعيرة الجبرية ، على أن تصدر التسعيرة أسبوعيا ويحدد فيها سعر الجملة وسعر التجزئة على اساس ان يكون سعر التجزئة عبارة عن سعر الجملة مضافا اليه ٢٠٪ وهذه التسعيرة لا تمثل اسعار التعامل فى الخضر ، بل تعتبر كحد اقصى للسعر بما يسمح بحركة قوى العرض والطلب فى السوق وعلى ذلك فيمكن القول بأن الاسعار المحددة هى عبارة عن اسعار المستهلك سواء للجملة او للتجزئة ، وليس هناك مستوى سعرى يحدد بالنسبة للمنتجين مما يعطى الفرص للوسطاء للتحكم فى اسعار المنتجين ، بالاضافة الى القصور فى الخدمات التسويقية ، مما ينعكس أثره على الانتاج ودخل الزراع ، وكذلك على المستهلكين سواء بالنسبة لتوفر العرض او الاسعار .

فاعلية السياسات السعرية الزراعية :

تتحدد فاعلية السياسات السعرية الزراعية بمدى مقدرتها على تحقيق المستهدف منها سواء كان ذلك فى مجال الانتاج او الاستهلاك والمهم فى هذا الصدد فاعلية السياسة السعرية فى مجال الانتاج الزراعى ، والمعيار فى ذلك هو أثر السياسة السعرية فى توجيه الانتاج الزراعى والتأثير عليه وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى أن الاسعار المطلقة ذات تأثير ضعيف اومعدوم على الانتاج ، وأنما الاثر الاكبر

يتأتى عن طريق الاسعار النسبية ، وذلك للترابط الداخلي بين اسعار مختلف المنتجات والتناسب بين أسعار المدخلات اللازمة لانتاج الوحدة من المحصول .

وهذا الاثر يتأتى عن طريق اسعار الموسم السابق نظرا للفجوة الزمنية بين السعر والانتاج مما يتطلب أن تحدد الاسعار وتعلق للمنتج قبل بداية الموسم بفترة كافية ولا يؤدى التغير فى اسعار السلع الى نفس القدر من التغير فى هيكل الانتاج حيث يعتمد الاخير على عوامل متعددة ، فقرارات الزراع الانتاجية تتوقف على مقدار الاربحية النسبية من فروع الانتاج الزراعى المختلفة ـ مثال ذلك التغير فى اسعار القطن بالزيادة لا يؤدى الى زيادة مساحة القطن اذا كانت اربحية القمح أو الانتاج المنافس اعلى والعكس صحيح كما يجب التفرقة بين استجابة الانتاج للتغيرات السعرية وبين الفائض التسويقى وبمعنى آخر يجب دراسة أثر رفع اسعار السلع والمنتجات الزراعية على الفائض التسويقى ، حيث يرى البعض ان رفع الاسعار يؤدى الى زيادة الانتاج وفى نفس الوقت يقلل من الفائض التسويقى حيث يزيد الزراع من استهلاكهم العائلى ، لان الكمية الاقل من الانتاج المباع تحقق لهم الدخل النقدى اللازم والعكس فى حالة انخفاض الاسعار ، حيث تؤدى الى زيادة الفائض التسويقى لحاجة الزراع للدخول النقدية ولكن هذه الخاصية قد تكون اكثر وضوحا فى الزراعات الاكثر تخلفا .

كما تعد المناطق غير المرتبطة بالسوق التى لا تتوافر لها امكانيات النقل والتسويق غير ذات استجابة سعرية ، استجابة سعرية .

وللتعرف على مدى فاعلية السياسة السعرية ـ الاستجابة السعرية ـ فى مجال الانتاج الزراعى تتخذ المساحة المزروعة كمؤشر (كمقياس) لمدى الاستجابة السعرية ، وليس الفائض التسويقى او الحجم الكلى للحصول ، وذلك نظرا لوضعية الزراعة وخضوع الانتاج الزراعى للعوامل الطبيعية وكما سبق ، فان العامل المؤثر فى مدى الاستجابة السعرية ليس سعر المحصول ولكن النسب السعرية بين مختلف المحاصيل المتنافسة (كالقطن ، القمح أو البرسيم المستديم والفول والذره والارز أو نوعيات الخضر المختلفة) ، مما يستلزم دراسة هذه العلاقات .

وفى الزراعة المصرية هناك العديد من المحددات التى تؤثر على مدى الاستجابة السعرية ومنها :

ـ تلزم الدولة الزراع قانونا بزراعة مساحة محددة بمحاصيل معينة ، هذه المساحات لا تزيد عن نسبة معينة من الحيازة (القطن) او لا يقل عن نسبة معينة من الحيازة (القمح) .

- الزراع مضطر لزراعة جزء معين من المساحة الارضية بمحاصيل الاستهلاك العائلى او الذاتى كالذرة مثلا ٠
- الزارع مضطر لزراعة مساحة معينة بالعلف الاخضر لاعاشة حيواناته ٠
- هناك بعض المحددات على زراعة محاصيل معينة فى مناطق معينة كالارز مثلا ٠

ومما يتبقى بعد ذلك من حيازة المزارع من الممكن اعتباره داخلا فى الاستجابة السعرية وفى ضوء ذلك فان اثر اى سياسة سعرية على توجيه الانتاج الزراعى يعتبر محدودا ، الا فى بعض المحاصيل الفردية التى قد تزداد اسعارها زيادة كبيرة جدا ٠

وفى غياب اى محددات على الاستغلال الزراعى فانه يمكن تقسيم المحاصيل تبعا للاستجابة السعرية الى محاصيل منخفضة الاستجابة او ذات استجابة سعرية منخفضة ، وهى محاصيل الاستهلاك الذاتى كالذرة الشامية والشعير والذرة الرفيعة والقمح والارز ومحاصيل ذات استجام سعرية متوسطة وهى التى تستخدم للاستهلاك الذاتى وللسوق كالقمح والارز ، ومحاصيل ذات استجابة سعرية مرتفعة وهى المحاصيل النقدية كالقطن والحبوب وقصب السكر ٠

وللزيادة من فاعلية وأثر السياسات السعرية فان الامر يتطلب ما يلى :

- التقليل من المحددات الموضوعية على الانتاج الزراعى ، واستخدام الاسعار النسبية لتوجيه الانتاج بدلا من تلك المحددات ٠
- وضع سياسة سعرية شاملة للسلع الزراعية الرئيسية تأخذ مختلف العلاقات بين السلع فى الاعتبار كذلك مستلزمات انتاجها ٠
- اتخاذ تكاليف الانتاج بمقدرها كاساس لتحديد اسعار السلع الزراعية قد لايكون افضل الاساليب ولكن يمكن الاسترشاد بطرق المساواة ، وذلك لان استخدام طريقة تكاليف الانتاج بمفردها لتقدير سعر المنتج يوضح الان أن سعر المنتج قد وصل الى مستوى مرتفع ويجب أن يقل عن ذلك كذلك يجب ربط سعر المنتج بسعر المستهلك حيث وصل سعر المستهلك الى عدة أضعاف سعر المنتج فى بعض السلع (كالخضر والفاكهة والبقول) وذلك يتأتى عن طريق تقليل الوسطاء فى سوق السلع الزراعية عن طريق زيادة نشاط القطاع الحكومى مع تحديد سعر المستهلك ومراقبته ٠

الفصل الثانى عشر

الخلاصة والنتائج

الموارد الزراعية :

١ـ انه على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى استصلاح الاراضى الا انها لم تستطع على مدى ما يزيد على سبعين عاما أن تضيف الى مساحة الارض المزروعة سوى حوالى ٥٠٠ الف فدان ما بين ١٩٠٧ ، ١٩٧٨ . ويرجع ذلك الى أن مشروعات التوسع العمرانى والخدمات والمرافق العامة تلتهم سنويا حوالى ٤٠ الف فدان . ولقد أدى ذلك ، اذا ما اخذنا فى الاعتبار الزيادة الكبيرة فى السكان خلال هذه الفترة ، الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الارضية المنزرعة من حوالى ٠ر٤٩ من الفدان فى ١٩٠٧ الى حوالى ٠ر١٥ من الفدان فى عام ١٩٧٨ .

هذا وتجدر الاشارة الى أن تصنيف الاراضى الزراعية تبعا للانتاجية وتركيب التربة ودرجة ملوحة وقلوية التربة ، ودرجة ملوحة ومستوى الماء الارضى ، طبقا للبحث الذى اجرى منذ ١٩٥٧ وظهرت نتائجه فى ١٩٧٣ ، اوضح ان حوالى ٧ر٥١٪ من الارض المنزرعة تصنف كأرض ممتازه وجيده الخصوبة ، فى حين أن المساحة المتبقية وتقدر بنحو ٣ر٤٨٪ من مساحة الارض المنزرعة تمثل اراضى متوسطة وضعيفة الخصوبة والانتاجية . هذا بالاضافة الى حدوث تدهور ملحوظ فى خصوبة بعض الاراضى فى السنوات الاخيرة ، والذى يرجع اما الى تحويل نظام الرى فيها من الرى الحوضى الى الرى المستديم ، او الاسراف فى استخدام مياه الرى مع عدم انشاء أو تطوير شبكات ملائمة للصرف فى كلتا الحالتين ، فضلا عن تجريف بعض الاراضى لضآلة الطوب .

٢ـ ان نسبة العاملين فى قطاع الزراعة انخفضت من ٤ر٥٨٪ الى ٠ر٥٧٪ ، ٨ر٤٧٪ من اجمالى قوى العمل فى السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ على التوالى . ولقد صاحب ذلك بطبيعة الحال انخفاض نسبة السكان الريفيين من جملة سكان الجمهورية اذ بلغت نحو ٦ر٦٢٪ ، ١ر٥٦٪ فى السنتين ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ على التوالى .

ولكن ينبغى الاشارة الى أن هذا الانخفاض النسبى لا يعنى الانخفاض فى العدد المطلق للعاملين بالزراعة اذ زاد هذا العدد بنسبة تبلغ نحو ٨ر١١٪ ما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ،

اى بمعدل زيادة سنوى يبلغ نحو ٧٩ر٠٪ ، فى حين ان معدل النمو السنوى للقوى العاملة بالمجتمع ككل تقدر بنحو ٤٥ر٢٪ سنويا خلال نفس الفترة ، الامر الذى يدل على انخفاض القدرة الاستيعابية لقطاع الزراعة للقوى العاملة الاضيافية .

ولقد اثار زيادة عدد العاملين بقطاع الزراعة الكثيرمن التساؤلات حول البطالة المقنعة والموسمية فى الزراعة المصرية ، حيث برهنت الكثير من الدراسات على وجود هذين النوعين من البطالة وان اختلفت فى تقديراتها ، فى حين ان البعض الاخر انتهت الى عدم وجود البطالة المقنعة . الا أن النتائج التى انتهت اليها هذه الدراسة اوضحت وجود فائض فى العمالة الزراعية يتراوح ما بين ٨ر٣٢٪ ، ٣٥٪ من اجمالى القوى العاملة الزراعية المتاحة . الا ان هذا الفائض غير حقيقى اذا ما اخذنا فى الاعتبار موسمية العمل الزراعى حيث تزيد الاحتياجات من العمل الزراعى عن المتاح منه فى فترات الذروه ، ومن ثم يمكن القول بان هذا الفائض ينحصر فى البطالة الموسمية والعرضية دون غيرهما .

هذا ومن الظواهر الطيبة فى هذا المجال ان هناك اتجاه نحو زيادة نسبة من هم فى عمالة دائمة فى عام ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٦٥ حيث تقدر نسبتهم بنحو ٨٧٪ ، ٧١٪ فى السنتين على التوالى ، فى حين تقدر نسبة العمالة المؤقتة بنحو ١٣٪ ، ٢٩٪ ،فى نفس السنتين .

ومما هو جدير بالملاحظة ان هذا التطور حدث على الرغم من زيادة عدد الجرارات الزراعية الى اكثر من الضعف خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، فضلا عن زيادة عدد ونسبة الجرارات الكبيرة . ويرجع ذلك الى سوء توزيعها ما بين المناطق الزراعية ، فضلا عن تناقص عدد الجرارات الصغيرة فى وقت تتزايد فيه حده ظاهرة التفتت فى الزراعة المصرية ، ومن ثم زيادة عدد المزارع الصغيرة وانخفاض المتوسط العام لمساحة المزرعة ، هذا بالاضافة الى الاستخدام المحدود للالات الزراعية الاخرى كالحاصلات والعزاقات .

٣ـ تقدر جملة الاحتياجات المائية اللازمة للشرب والملاحه والزراعة والكهرباء والصناعة ووفقا للتركيب المحصولى الذى كان سائدا فى عام ١٩٧٤ والمقننات المائية الحقلية المستخدمة فى نفس العام بحوالى ٤ر٥١ مليار متر مكعب ، فى حين ان جملة الموارد المتاحة (بخلاف المياه الجوفية ومياه الامطار) تقدر بحوالى ٢ر ٦٨ مليار متر مكعب . ومن ثم يمكن القول بان كمية

الفائض فى عام ١٩٧٤ ووفقا للسياسة المائية المعلنة لوزارة الرى تقدر بنحو ١٦ر٨ مليار متر مكعب ٠

٤ـ ان قطاع الزراعة حظى بالاهتمام الكبير فى فترة الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥ ، وذلك نتيجة للعديد من المشروعات الزراعية الكبيرة التى ادرجت بهذه الخطة ، ومن اهمها : بناء السد العالى ، مشروعات استصلاح الاراضى ، مشروعات الرى وتحويل الحياض ٠ الا ان هذا الاهتمام بدأ يقل فى الخطط التالية واتجه الى قطاعات اخرى ، كقطاعات الصناعة والتعدين ٠ ولا ادل على ذلك من ان نصيب الاستثمار فى قطاع الزراعة من اجمالى الاستثمارات بلغ نحو ٢٣ر٤٪ فى الخطة الخمسية الاولى ثم اتجه الى الانخفاض السريع ليبلغ نحو ٨٪ فقط خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ ٠

هذا كما تجدر الاشارة الى ان الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات تمثل استثمارات القطاع الحكومى والعام فى حين ان مساهمة القطاع الخاص كانت محدودة للغاية ، كما انها كانت موجهه اساسا الى التنمية الزراعية الرأسية (زراعة الفواكه والانتاج الحيوانى) فى حين ان ، استثمارات القطاع الحكومى والقطاع العام كانت موجهه اساسا الى مشروعات التنمية الافقية ذات العائد المنخفض والتى تحتاج الى فترة زمنية طويلة لتحقق عائدا ملموسا ومرتفعا ٠

الانتاج الزراعى :

١ـ فيما يتعلق بالانتاج النباتى فان القيمة الحقيقية زادت فى عام ١٩٧٨ عن ما كانت عليه فى ١٩٦٠ بنحو ٤٥ر٠٪ اى بمعدل زيادة حقيقى سنوى تبلغ نحو ١ر٢٪ ٠ الا ان هذا المعدل السنوى للزيادة يتفاوت من محصول الى اخر على النحو التالى : الخضر ٦ر٥٪ ، الفاكهه ٤ر٢٪ ، الحبوب ٠ر٢٪ ، القطن ٨ر٢٪ أما الحاصلات الاخرى فيقدر بنحو ١ر٢٪ ٠

ولكن على الرغم من ان الغلة الفدانية لكثير من الحاصلات الزراعية قد زادت زيادة ملموسة الا انها لازالت منخفضة بالنسبة لكثير من البلاد خاصة البلاد المتقدمة فى مجال الزراعة ٠ فعلى سبيل المثال تمثل الغلة الفدانية فى مصر نحو ٦ر٦٦٪ بالنسبة لانتاج القمح فى هولندا ، ٤٨٪ من انتاج الذره الشاميه فى نيوزيلاندا ، ٨٨٪ بالنسبة لانتاج الارز فى استراليا ٠

وتجدر الاشارة الى ان هذه الزيادة الحقيقية فى الانتاج النباتى ترجع الى التوسع الرأسى من جانب ، وزيادة المساحة المحصولية اذ بلغت نحو ٩٢٢٥ ، ١١١٩١ ، ١١٦٤٧ ألف

فدان فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ على التوالى . ومن ثم فان معامل التكثيف زاد من نحو ١ر٦٣ فى عام ١٩٥٠ الى ١ر٨٥ فى عام ١٩٧٠ الى ١ر٨٨ فى عام ١٩٧٨ .

هذا ويلاحظ ان هذا التطور لم يصاحبه تغيير ملموس فى التركيب المحصولى الذى لا يزال على ما كان عليه مع تغيرات نسبيه محدودة فى صالح الخضر والفاكهه .

٢- وبالنسبة للانتاج الحيوانى فنظرا لان جمهورية مصر العربية تفتقر الى اراضى المراعى الواسعة لذلك اصبح العلف الاخضر هو المصدر الرئيسى لتغذيه الحيوان والذى لم تزد اعداده عن حوالى ٧ مليون رأس من الابقار والجاموس والاغنام والماعز والجمال . هذا ولا يزال الانتاج المحلى من لحوم الماشية والحيوانات قاصرا عن مواجهه الاحتياجات المحلية . ويرجع ذلك اساسا الى قلة اعداد الماشية نتيجة لنقص الاعلاف وغياب المراعى ، صغر اوزان المذبوحات من الماشية والحيوانات ، انتشار الامراض بين الماشية والحيوانات ، ضعف معدل الولادات .

وكذلك الحال بالنسبة للانتاج المحلى من لحوم الدواجن والبيض ، على الرغم من الزيادة السريعة فى السنوات الاخيرة ، ويرجع ذلك اساسا الى اعتماد الجانب الاكبر من انتاج لحوم وبيض الدواجن فى مشروعات القطاع الخاص الصغيرة على السلالات المحلية من الدواجن والطيور انخفاض اعداد البيض المستخدم فى التفريخ وانخفاض اعداد الكتاكيت المستخرجه منه ، عدم توفر الظروف المناسبه والعوامل الوقائية من الامراض ، عدم توفر العلف اللازم خاصة للانواع المستورده من الدواجن والطيور .

أما فيما يتعلق بانتاج الالبان فلازال الانتاج المحلى قاصرا عن مواجهة الاحتياجات المحلية رغم الزيادة السريعه نسبيا فى السنوات الاخيرة . ويرجع ذلك اساسا الى ازدواجيه الغرض من تربية الحيوانات وهو العمل الحقلى وادرار اللبن فضلا عن ضعف معدل الادرار للسلالات المحلية حيث يقدر متوسط انتاجية الرأس المصرية من اللبن بحوالى ٦٧٤ كجم تزيد الى ١٩٤١ كجم تقريبا اذا ما حررت من العمل المزرعى ، هذا بالاضافة الى العوامل السابق الاشارة اليها بالنسبة للماشية والحيوانات عموما .

٣- وفيما يتعلق بالانتاج السمكى فلاشك انه يتوفر لدى جمهورية مصر العربية مصايد متنوعه ومساحات كبيرة للصيد ، سواء كانت ساحلية ، داخليه ، بحرية . وتقدر اجمالى المساحة لمصايد الاسماك المتاحة بحوالى ١٣ مليون فدان ، هذا بخلاف الامكانيات المتاحة للصيد فى اعالى البحار

تكن على مستوى الامال التى علقت عليه ، بسبب تجزؤ وتفتت الحيازات اذ ادى الى حرمان قسم غير قليل من الزراع من تنويع حاصلاتهم ومصادر دخلهم . ولكن الى جانب ذلك كانت لـــه نتائج ايجابية على المستوى القومى . ومن اهم هذه النتائج ما يلى :-

- تلافى الاثار الضاره لتجاور المحاصيل المختلفة .
- تنظيم مكافحة الافات الزراعية باحدث الاساليب وباقل التكاليف .
- ضمان انتاج الكميات المستهدفه من محصول القطن سواء للتصدير او التصنيع المحلى .
- ضمان امداد سكان المدن الكبرى باحتياجاتهم من الخضر والفاكهه .

٤- وفيما يتعلق بالتمويل الزراعى فلقد نجح الاصلاح الزراعى فى حل مشاكل التمويل بالنسبـــة للمنتفعين بالاراضى الموزعه فى نطاقه الا انه لم يحل هذه المشكلة بالنسبة لصغار الزراع . ولقد عالجت الدولة هذا الامر بتعميم نظام الائتمان الزراعى التعاونى ، اى قيام بنك التسليـــف الزراعى والتعاونى بتقديم القروض اللازمه عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية ، وقيام هـــذه الاخيره بتقديم السلف على اساس الحيازه الفعلية مع توفير مستلزمات الانتاج .

ورغم اهمية هذا النظام وما لعبه من دور فعال الا انه لا يزال قاصرا عن الوفاء الكامـــل باحتياجات الزراع . ويرجع ذلك الى ان نظام التمويل الزراعى الحالى يقتصر على تقديم السلـف قصيره ومتوسطه الاجل دون طويله الاجل . هذا فضلا عن ان تقديم القروض متوسطة الاجـــل تقتصر على ملاك الارض الزراعية دون مستأجريها اذ انها تشترط للحصول على قرض تقديـــم ضمان عقارى .

٥- وساهم تعميم نظام الائتمان الزراعى التعاونى فى انتشار الحركة التعاونية الزراعية ، اذ انتشرت الجمعيات التعاونية الزراعية فى كافة ارجاء الريف كما اصبح تضم الغالبية العظمى من الزراع . الا ان هذا التطور الكمى الهائل فى اعداد الجمعيات التعاونية الزراعية واعداد اعضائها ، لـم يصاحبه تطور نوعى مماثل ، اذ اصبح محور الاهتمام الاساسى لاعضائها هو الحصول علـــى مستلزمات الانتاج والسلف النقدية ، ولم يشاركوا المشاركة الفعالة فى ادارتها ، ومن ثم افتقدت هذه الجمعيات الى الروح التى تحرك الحركة التعاونية .

٦- ان حجم جهاز الارشاد الزراعى والامكانيات المختلفة المتاحه له لا تزال محدود بحيث تجعـــل الاستفاده منه محصوره فى نطاق ضيق ، ومن ثم فان اثره على الانتاج الزراعى بانواعه لازالـــت ضعيفه للغاية .

٧- وفى مجال الاسعار فان الزراعة المصرية تعانى من غياب سياسه سعرية شامله ومترابطة . فعلى حين يتم تحديد اسعار المنتج من الحاصلات الزراعية على اساس تكاليف الانتاج مضافا اليها هامش ربح للمنتج للمحاصيل الرئيسية كالقطن والقمح والارز والبصل ، وقصب السكر ، فان اسعار المستهلك للكثير من السلع الزراعية الاخرى يقوم بتحديدها لجنه التسعيره المختصة فى كل محافظة على اسس مختلفة ومتباينه من محافظة الى اخرى ، وكذلك بالنسبة لتحديد اسعار المنتج . كذلك فان العلاقة شبه معدومه ما بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية للحاصلات الرئيسية .

هذا بالاضافة الى ان العديد من الحاصلات الزراعية تخضع لنظام التسليم الاجبارى لحصة محدده عن كل فدان مزروع بتلك المحاصيل يسلم للدولة ، مع تحديد سعر المنتج لهذه الحاصلات على النحو السابق ذكره . (القطن ، القمح ، الارز ، البصل ، الفول البلدى ، العدس ، الفول السودانى ، السمسم) ، وعادة ما تكون هذه الاسعار اقل من اسعار السوق الحره لهذه الحاصلات .

ولقد ترتب على ذلك اختلال الاسعار النسبية للحاصلات المختلفة ومن ثم التباين فى العائد الذى يحصل عليه المنتج من كل من هذه الحاصلات والذى لا يستند الى مبررات اقتصادية من حيث الاستخدام الرشيد والكفء للموارد المتاحة . ولقد ادى ذلك الى تهرب الزراع من المحاصيل التى تخضع للتسعير والتوريد الجبرى الى المحاصيل الاخرى التى تتحدد اسعارها فى الاسواق الحره ، او على الاقل التمايل او التهرب من توريد الكميات المحدده من السلع التى تدخل فى نظام التوريد الاجبارى . ولا شك ان كل ذلك افقد السياسات السعرية اهم وظائفها من حيث تخصيص الموارد المتاحه وفقا للاحتياجات والاهداف الرئيسية المحدده .

فأخيرا يمكن ايجاز القول بأن هذه الدراسة تعرضت لتطور النشاط الزراعى خلال الخمسينات ، والستينات والسبعينات (بحسب ما كانت تسمح به البيانات المتاحة) ، فى جزئياته المختلفة " موارد ، انتاج ، اطار تنظيمى وسياسات زراعية) . ولقد تبين من هذا العرض الكثير من الانجازات الطيبة كما اشارت الى الكثير من السلبيات والعقبات التى اعترضت طريق التنمية الزراعية . ومن ثم كان من الممكن الوصول الى عدد من التوصيات الجزئية والتى تهدف اما الى تدعيم هذه الايجابيات او مواجهة السلبيات واضعافها وازالة العقبات . الا ان طبيعة قطاع الزراعة من حيث التنوع والتعدد الكبير غير

العادى للعوامل التى توثر على هذا النوع من النشاط ، فضلا عن العلاقات التشابكية بين هذه العوامل داخل القطاع ذاته ، وعلاقاته التشابكية مع قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى ، لذلك رؤى معالجة كافةهذه الجزئيات داخل اطار عام اكثر شمولا على مستوى القطاع وعلى مستوى الاقتصاد القومى باكمله .

وتجدر الاشارة هنا الى ان تحديد هذا الاطار العام الشامل يتطلب بالضرورة تحديد الاستراتيجية العامه والاهداف الرئيسية للتنمية الزراعية داخل الاستراتيجية العامه والاهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد القومى ككل ، ذلك فى المدى الطويل ، وأن هذا التحديد يمثل اهمية خاصة لقطاع الزراعة نظرا لان التنمية الزراعية بطبيعتها تحتاج لفترة زمنية طويله نسبيا بالمقارنة الى بعض قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى .

وفى هذا الشأن تأمل ان يكون ذلك محل دراسة متعمقه تمثل محور النشاط الاساسى لمركز التخطيط الزراعى بمعهد التخطيط القومى خلال العام الحالى والقادم باذن الله .

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية ٠
ديسمبر ١٩٧٧٠

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978

(غير منشور)

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر ٠
ابريل ١٩٧٨٠

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر ٠
يونية ١٩٧٨٠

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية
حتى عام ١٩٨٥٠
ابريل ١٩٧٨٠

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية ٠
اكتوبر ١٩٧٨٠

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ـ١٩٧٥)٠
اكتوبر ١٩٧٨٠

(٨) Imroving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (٧٠ ـ ١٩٧٦)٠
اغسطس ١٩٧٩٠

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين ٠
فبراير ١٩٨٠٠

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية ٠
مارس ١٩٨٠٠

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ ــ ١٩٧٨)٠
مارس ١٩٨٠٠

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها ٠
يوليو ١٩٨٠٠

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) ٠
يوليو ١٩٨٠٠